رحم الله عبداً قال خيراً فغنم

أو سكت فسلم

رواه البيهقي وابن أبي دنيا.

فقال يا أخي أنت أنا

فمن أنا

في صدر الكتاب الشافية لابن الحاجب جمال الدين

أبي عمر عثمان بن أبي بكر تغمده الله بغفرانه

كتاب كمال للشيخ الفاضل محمد الشهير بكمال الدين

بن محمد الشهير بمعين الدين الفسويّ

بعد تاليف الكتاب بخط الأستاذ عبد الرحمن الملقب بـ عبد الرحمن كاني دربندي سنة ١٩٩٤

ولاول مرة قام الاخ (ملا يوسف شيخ مموندى) في مكتب آسو باستنساخ الكتاب سنة ١٩٩٨

في صدر الكتاب الشافية لابن الحاجب جمال الدين
أبي عمر عثمان بن أبي بكر تغمده الله بغفرانه

قەلا بۆغان . ٦٠/٨/١٤ [illegible]

كتاب كمال للشيخ الفاضل أحمد الشهير بكمال الدين بن محمد الشهير بمعين الدين الفسوي

قال مولانا وسيدنا وإمامنا الشافعي رحم الله تعالى عليه ،

ومن لم يذق مرّ التعلم ساعة
تجرع ذل الجهل طول حياته .

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

رب اشرح لي صدري ويسر لي امري انك على كل شيء قدير وبالاجابة جدير الحمد لله
الذي امال قلوبنا برحمته الى صرف الهمم نحو اقتناء الكمال وتفضل علينا برأفته بادغام
النعم في النعم على كل حال والصلوة على من ختم به الرسالة وحفظ شريعته عن تطرق
النسخ والابدال وايده لتكسير جموع اهل الغي ونقض ابنية الضلال وآله الطاهرين
الذين باتباع كلمهم وامتثال امرهم ونهيهم يناط بالصحة ويصان عن الاعتلال اما بعد
فيقول افقر المذنبين الى عفو ربه ورحمته وشفاعة سيد المرسلين وعترته محمد الشهير
بكمال الدين بن محمد الشهير بمعين الدين الفسوي افاض الله عليهما شآبيب الغفران
ومن عليهما بالعفو والاحسان: هذه عجالة اجريتها مجرى الشرح لشافية جمال الدين
ابي عمرو بن عثمان بن ابي بكر المعروف بابن الحاجب راجيا من الله عمت آلاؤه ان
ينفع بها كل طالب واقتصرت فيها عن كشف المقاصد وطويت الكشح عن الزوائد
الا بما ناسب المقام واقتضى الحال من النكتة والفوائد ليوافق مبتغى من حداني ه
ابتغائهم على هذا التعليق مع كثرة الشواغل عن الامعان في التحقيق والتدقيق وقلة البضاعة
خصوصا في هذه الصناعة والمرجو من الناظرين ان يمن علي بصالح الدعوات ويعفو عما عثر
عليه من العثرات وها انا بعون الله اشرع وعليه اتوكل واليه افزع فاقول امّح

وبعد فقد التمس مني من لا يسعني مخالفته أن ألحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف

على نحوها ومقدمة في الخط فأجبته سائلا

المصنف بالتسمية والتحميد لما ورد في الروايات من الحث عليه واختار الأسلوب الواقع في

الكتاب العزيز تيمنا وحيازة لما فيه من الحكم والفوائد التي لا تحصى وفصل ما اهتدى

إليه العقول في موضعه فقال [بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة

على سيدنا محمد وآله الطاهرين] ليتوسل بهم في رفع حمده إلى درجة القبول واستيفاء صنع

التوفيق لإتمامه من هذا التأليف بل لنيل كل مأمول [وبعد فقد التمس مني] والفاء لتوهم

أما أو تقديرها [من لا يسعني مخالفته] أي لا أطيق مخالفته لجلالة قدره أو كثرة إنعامه

أو فرط الألفة [أن ألحق بمقدمتي] اللائقة [في] ما يسمى علم [الإعراب] من جملة النحو وهي

اللائقة والتسمية بالإعراب مع الاشتمال على البناء أيضا ناظرة إلى أعظم الأبواب وأهمها

وربما زعم بعضهم أن مباحث المبني فيه استطرادية [مقدمة] كائنة [في التصريف] الذي

هو القسم الآخر من النحو فإنه داخل فيه بالاتفاق [على نحوها] أي على مثلها وطريقها في

وجازة اللفظ وغزارة المعنى والجودة ولفظ النحو لا يخلو عن لطف ولذا اختاره على المثل

ونحوه [ومقدمة في الخط] وبيان رسمه ويجوز تعلق الظرف في المواضع الثلثة بالمقدمة ولو

باعتبار معنى المؤلف ونحوه مثل أسد علي وفي الحروب نعامة وترك قوله على نحوها أو ما يؤدي

معناه ههنا إشعارا بأن الاعتناء بالخط دون الاعتناء بالإعراب والتصريف فلذلك لم يكلفه

السائل غير مقدمة كيف كانت [فأجبته سائلا] وترك ذكر المسؤول عنه لظهور أنه لا يصلح

لذلك

متضرعاً أن ينفع بها كأختها والله الموفق التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال

لذلك غير الله تعالى [متضرعاً] أى مبتهلاً متذللاً [أن ينفع بها] أى بالمقدمتين [كالنفع بأختها]
الكافية وما مصدرية أى نفعاً كالنفع بالأخت وقوله [والله الموفق] انقطاع الى الله وحصر التوفيق
فيه على ما يفيده تعريف الخبر وإشعار بأنه لا يستبد فى إجابة الالتماس والتأليف ولا غيرهما
وليعلم أن أسماء العلوم تطلق على المسائل وعلى التصديق بها وعلى الملكة الحاصلة من ممارستها
ثم إن الجزئيات لما كانت غير محصورة ولا منضبطة قصدوا فى كل علم الى قواعد كلية تشترك
فى رجوع أحكامها الى البحث عن أحوال أمر أو أمور متناسبة على وجه فصل فى موضعه
وتلك القواعد تسمى أصولاً لابتناء الأحكام الجزئية المستنبطة عنها التى تسمى فروعاً عليها
وتلك الأصول مسائل العلم وما يكون البحث فيها عن أحواله موضوع ذلك العلم ثم إن تعريف
العلم وبيان موضوعه ووجه الحاجة اليه مما يفيد زيادة البصيرة للشارع فلذلك بادر
المصنف الى تعريف هذا العلم على وجه يشعر بموضوعه وجهة الحاجة اليه وتبع الاستعمال
الوارد فى تعليق العلم بالكلى والمعرفة بالجزئى وقال [التصريف علم] أى تصديق [بأصول]
أو ملكة متعلقة بأصول موصوفة بأنها [تعرف بها] الأحكام الجزئية التى هى [أحوال
أبنية الكلم] لا مطلقاً بل أحوالها [التى ليست بإعراب] أى ليست من أحوالها المتعلقة
بعلم الإعراب إعراباً كانت أو بناء والمراد ببناء الكلمة هو اللفظ باعتبار ما فيه من الحروف الأصلية
والزائدة والحركات والسكنات الوضعية من حيث كونها مادة لما يعرضه من الأحوال العارضة له فى
فى نفسه وإضافتها الى الكلم إما بيانية أى الكلم التى هى الأبنية كالمصدر والمفرد والمكبر من حيث

أَبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ

كونها موادّ لما يعرضها من الأحوال وأمّا بمعنى اللام أى الأبنية التى للكلم والأصول
التى ترجع هى اليها فالكلم على هذا هى الألفاظ المخصوصة الحاصلة بطريان الاحوال على الأبنية
بحسب الدواعى السائغة المختلفة كالألفاظ المشتقات من المصدر والجمع والمصغر وأحوال
الأبنية هى العوارض التى اعتبر الواضع بالوضع النوعى طريانها عليها لحصول ألفاظ مخصوصة
أخر بحسب الدواعى والاغراض كالأبدال والاعلال وما يتعلق بتحصيل صيغ الماضى والمضارع
والمصغر والجمع وغيرها من الحركات والسكنات والزيادات وغيرها مما يطرأ على الأبنية
طرياناً جارياً على قانون الوضع فيحصل الماضى والمضارع وغيرهما وهو المراد من عدّ نحو
ذلك من الأحوال فيما يأتى ان شاء الله تعالى ثم انّه لا يجب كون البناء لفظاً مستعملاً جارياً على
القياس بل قد يكون على خلافه كصون فانه بناء لم يحصل بالتصرف الإعلالى الواجب فيه
كصان ولا يقدح فى كون تلك الأحوال مبحوثاً عنها زوال صور الأبنية وتغييرها عند طريانها
فانّ الأحوال المبحوث عنها فى العلوم تشتمل نحو ذلك اذا تمهّد هذا فنقول العلم فى التعريف
كالجنس وخرج بالتقييد بالأصول ما ليس متعلقاً بها كالعلم بالجزئيات والمراد بأحوال الأ
بنية أحوالها العارضة لها من حيث أنها أبنية كما تشعر به اضافتها اليها لما شيوع
اعتبار الحيثية فى التعريفات فحيث قيدت الأصول بكونها يعرف بها تلك الأحوال خرج ما لا دخل
له فى معرفة حال البناء أصلاً كالأصول المتعلقة بمعرفة أحوال الأجسام والأعراض وما يعرف به
أحواله من غير تلك الحيثية كالعارضة له من حيث كونه لفظاً وصوتاً والأحوال الاعرابية الطارية

فى أواخره

فى أواخرها باعتبار التركيب مع الغير فانها خارجة عن الحالات الوضعية المعتبرة فى كون اللفظ بناء

لها فتلك الحيثية مغنية عن التقييد بكونها ليست باعراب كما ذكره بعض المحققين ولعله صرح بنفى الا

عراب من جملة ما نفى بتلك الحيثية لزيادة الاهتمام بالتنصيص على الاحتراز عن علم الاعراب لانه

انسب من غيره بالعرف واحتمال الالتباس فيه اظهر فتأمل بقى هيهنا كلام وهو انه عد المصدر

فيما بعد من الاحوال مع ظهور ان صيغ مثل النصر والضرب ليست احوالا طارية على بناء آخر

لعله عده منها باعتبار ما يشتمل من جنسه على التغير عما يفرض اصلا له كالانتصار فان ماله

مدخل فى حصول صيغته من الاحوال الطارية على المصدر المجرد الذى هو اصله وبنائه وان

جعل لفظه من حيث كونه مادة لما يعرضه من ماضيه ومضارعه وغيرهما بناء لها ولا منافاة

بين كون لفظ بناء لشئ وكون صيغته حالا لبناء آخر كما لا يخفى ويمكن الحكم بكونه من الاحوال كونه منها

فى الجملة وكانه انما تعرض للمجرد عن التغير من المصدر فيما بعد حيث انتهى الكلام اليه استتماما

للبحث فيه استطرادا كما استطرد لبيان الادغام والتحريك بالكسر العارضين بمداخلة كلمة اخرى

نحو اضرب بعده واضرب الرجل فى بابى الادغام والتقاء الساكنين فان التحقيق ان مثل ذلك ليس من

احوال الابنية المقصودة هيهنا كالاعراب ثم المقصود من احوال الابنية فى التصريف جميعها كما

هو المتبادر ومن معرفتها التمكن منها بحيث يقتدر على معرفة اية حال اريدت من تلك الاحوال

فتأمل ويكفى فى معرفة حال البناء من اصل ان يرجع حكم ذلك الاصل الى حاله بالآخرة وان لم يكن

ذلك البناء موضوعا بالفعل فى القضية التى هى ذلك الاصل فقولنا كل واو كذا تقلب الفا فى قوة

وَأَبْنِيَةُ الإِسْمِ الأُصُولُ ثُلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخُمَاسِيَّةٌ وَأَبْنِيَةُ الفِعْلِ ثُلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ

قولنا كل بناء مشتمل على واو كذا يعرضه ذلك الاعلال والقصد في علم التصريف إنما توجه اليه بهذا
الاعتبار وحيث أشير في التعريف الى أن التصريف باحث عن أحوال الأبنية العارضة لها من حيث أنها
أبنية علم ان موضوعه هي الأبنية من تلك الحيثية ولما كانت معرفة كل شيء يفيد الاقتدار على
الاحتراز عن الخطأ فيه والاحتياج الى هذا العلم ليس إلا الاحتراز عن الخطأ في أحوال الأبنية لأن التعريف
لأنه مشير إشارة ما الى وجه الحاجة فقدم الحد جمعاً ومنعاً على وجه يشير الى الموضوع والحاجة بوجه ما
كما ذكرنا ثم انهم لم يتعرضوا لأبنية الحروف لندور تصرفها وكذا الأسماء الغير المتمكنة العريقة في البناء
لكن وما بل انما تعرضوا لأبنية الاسم المتمكن والفعل لكثرة التصرف فيهما والأبنية تنقسم الى الأصول
والمزيد فيها [وأبنية الاسم] المتمكن الموصوفة تلك الابنية بأنها [الأصول ثلاثية] موضوعة
على ثلاثة أحرف وإن عرض النقصان كأب ويد [ورباعية] على أربعة [وخماسية] على خمسة
وليس فيها انقص من الثلاثي لأن الأوفق بالطبع أن يتحقق في اللفظ ما يبتدأ به وما يوقف عليه
ولا يتحدان للزوم الحركة في الأول والسكون في الثاني ثم الأوفق به إن لا يتصل الابتداء بالانتهاء والشروع
بالانقطاع ولا أزيد من الخماسي حذراً من الثقل في اصل الوضع وللايتوهم أنه كلمتان وقيد بالأصول لجواز
الزائد على الخماسي في المزيد الى السباعي كاستخراج واحرنجام لأنه ليس في اصل الوضع والطواري يتسامح
فيها ما لا يتسامح في الاصل والثلاثي أعدل الابنية لخفته [وأبنية الفعل] الأصول واكتفى في التقييد
بما ذكره في الاسم [ثلاثية] اصالة وان طرأ النقص نحو ق [ورباعية] ولم يزيدوا عليها لكثرة تصرفاته
المناسبة لخفته ولأن الضمير المرفوع المتصل به كالجزء منه فيجري الخماسي منه مجرى السداسي المرفوض

في الاسم

وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ وَيُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ إِلَّا الْمُبْدَلَ مِنْ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ وَإِلَّا الْمُكَرَّرَ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ لِغَيْرِهِ

فى الاسم لثقله والمزيد فيه منه يجوز الى السداسى كاستخرج واحرنجم والعارف بالاصول والزوائد فى الاسماء والافعال اذا اراد اعلام ذلك لمن لا يعرف لو تعرض للتفصيل فى كل لفظ ادى الى التطويل فوضعوا لذلك قانونا يسهل به [و] هو ان الاصول [يعبر عنها] عند الاعلام [بالفاء والعين واللام وما زاد] من الاصول على تلك الثلثة يعبر عنه [بلام ثانية و] لام [ثالثة] وذلك لانهم ابتدؤا فى ذلك بالفعل لكثرة تصرفاته بالزيادة والنقصان واخذوا الزنة من لفظ فعل على الترتيب لاشتراك مفهومه بين جميع الافعال ولم يخرجوا عن مادته فيما يحتاج اليه من الزائد على حروفه فى الرباعى فالتجأوا الى تكرير بعض حروفه واختاروا اللام لطريان الحاجة عنده ثم حملوا الاسم فى ذلك على الفعل [ويعبر عن الزائد] على الاصول [بلفظه] اى بلفظ ذلك الزائد فرقا بين الزائد والاصلى وهذه القاعدة مطردة عندهم فى كل زائد كما يقال ناصر على فاعل ومنصور على مفعول الا المدغم فى اصلى فانه يعتبر بما بعده مثل ادّارك وازّين فى تدارك وتزين فان وزنهما افّاعل وافّعل بتشديد الفاء لا اتفاعل واتفعل و [الا] الزائد [المبدل من تاء الافتعال] كالدال فى اذّكر والطاء فى اصطلح [فانه] اى المبدل المذكور يعبر عنه [بالتاء] لا بلفظه فيقال فى المثالين مثلا انهما على زنة افتعل لا افدعل وافطعل رعاية للاصل وحذرا عن الثقل فيما هو كثير بخلاف ما ارتكبوه فى فزد وفحصط فان اصلهما فزت وفحصت وابدل الدال والطاء من ضمير المتكلم وقالوا فى زنتهما فلد وفعلط لانه تصرف نادر قليل فلم يبالوا فيه بالثقل وعدم رعاية الاصل وعبروا عنه بلفظه الحاقا له بالغالب فيما ليس باصلى [والا] الزائد [المكرر] الذى حصل بتكرير حرف اصلى [للالحاق] بكلمة اخرى كالباء فى جلبب للالحاق بدحرج [او لغيره] اى غير الالحاق

فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت ومن ثم كان جلببت فعليلاً لا فعلينا

من الأغراض الداعية الى زيادة ما يفضي الى التكرير كالراء في كرّم بالتشديد فإن تكريرها ليس للإلحاق بدليل
الادغام فإن المكرر للالحاق لا يدغم حفظاً للبناء الملحق به بل التكرير لحصول الغرض المتعلق ببناء باب التفعيل
من التعدية والمبالغة وغيرهما فالمكرر لاحد الوجهين أيضاً مستثنى عن القاعدة المطردة في التعبير عن الزائد
[فإنه] أي المكرر المذكور يعبر عنه في الزنة [بما تقدمه] أي بما عبر به ما وقع قبله فيقال جلبب على زنة
فعلل لا فعلب وكرّم على زنة فعّل لا فعرل والداعي الى ذلك أن التكرير مستكره عندهم جداً فلا يرتكب الا مع
شدة العناية بما يتوصل به اليه فارتكابه يدل على أن الاهتمام بالمكرر كالذي قبله فيعبر عنه بما عبر هو به وهذا
مطرد في كل مكرر [وإن كان من حروف الزيادة] وهي حروف سألتمونيها كاللام في شملل للالحاق وفي علّم بالتشديد
للغرض الحاصل من بناء الباب فيعبر عنه بالمتقدم فلا يتوهم من شيوع التعبير عن حروف الزيادة بلفظها أن التعبير
عن المكرر بما قبله مختص بما اذا لم يكن منها ولكون الظاهر في المكرر بتكرير الاصلي أن يكون تكريره عن قصد مع
عموم ما ذكر من الداعي الى التعبير بالمتقدم في كل ما كرر قصداً اعتبر ذلك الحكم في المكرر المذكور متلبساً بأي حال من الأ
حوال [إلا] حال كونه متلبساً [بثبت] أي دليل دال على أن التكرير لم يقصد من حيث هو تكرير بل أريد زيادة
حرف من حيث خصوصية ذلك الحرف فاتفق كونه مكرراً لوجود أصلي مثله كالنون الذي يقصد زيادته من حيث
خصوص ذاته لتحصيل بناء فعلان فربما اتفق تكريره لوجود مثله في المزيد عليه كما في سمنان فحيث كان هذا التكرير
اتفاقياً غير مقصود من حيث هو تكرير لم يجر فيه ذلك الداعي حتى يخالف لاجله القاعدة المطردة في التعبير عن الزائد
بلفظه [ومن ثم] أي لاجل أن المكرر يعبر عنه بما قبله الا بثبت [كان جلببت] وهو صنع الانجذاب [فعليلاً]
ملحقاً بقنديل ونحوه [لا فعلينا] بالتاء كعفريت لعدم دليل يقتضي العدول عن الظاهر الذي هو وقوع التكرار
قصداً

وعُثنُونٌ وسُحنُونٌ فُعلولٌ لا فُعلونٌ لذلك ولعدمه وسَحنُونٌ بالفتح إن صحَّ ففعلونٌ كحَمدونٍ
وهو مختص بالعلم لندور فَعلولٍ وهو صَعفوقٌ وخَرنوبٌ ضعيفٌ وسَمنانٌ

قصداً [وعُثنُونٌ] وهو اللحية أو بعض لخصوص منها وشعرات طوال تحت حنك البعير [وسُحنُونٌ] يقال
لأول الريح والمطر [فُعلولٌ] بضم الفاء وتكرير اللام ملحق بعصفور وعصفور ونحوهما [لا فُعلونٌ] بالنون [لذلك]
الذي ذكرناه من التعبير عن المكرر بالمتقدم للزائد [ولعدمه] أي عدم فُعلونٍ بالنون في كلامهم ووجود فُعلولٍ
باللام لا لمثالين وهذا من باب الاستظهار إذ لو فرض وجود فُعلونٍ أيضاً لم ينفع في ارتكاب خلاف الظاهر
مع فقد الدليل المقتضي له على ما قيل فقد بيّن إلى ههنا ما هو مقتضى التعبير عن المكرر بالمتقدم ثم أشار إلى بيان
الثبت للعدول عنه بقوله [وسَحنُونٌ إن صحَّ الفتح] في أوله على ما روي [ففعلونٌ] بالنون [كحَمدونٍ وعَبدونٍ]
[وهو] أي فعلونٌ بالنون [مختص بالعلم] اسماً كان أو لقباً وإن كان الصحيح في سُحنُونٍ الضم كما هو المشهور
فهو فُعلولٌ بتكرير اللام كعُثنُونٍ وإنما قلنا إنه على تقدير الفتح فعلونٌ بالنون لا فَعلولٌ باللام [لندور
فَعلولٍ] باللام ولم يأت منه بناء محقق إلا واحد نادر [وهو صَعفوقٌ] علم لحيّ باليمامة ولقرية
وقيل إنه أعجمي ولذا جعل السببان في منع صرفه العلمية والعجمة ولم يعتبر فيه التأنيث باعتبار القبيلة
أو القرية لأن العجمة أقوى والصعفوق أيضاً اللئيم وهو حينئذ اسم جنس منصرف وإن فرض أنه
أعجمي الأصل فندور هذا البناء دليل مقتض للعدول عن قاعدة التعبير بالمتقدم إذ لا تحمل الكلمة على ما ندر
وجوده [وخَرنوبٌ] بفتح الخاء المعجمة وهو نبت يتداوى به لا ينافي ما ذكرناه من وحدة البناء المتحقق
في فعلول لأنه [ضعيفٌ] لم يثبت في اللغة الفصيحة حتى أن الجوهري منع فيه الفتح والفصيح ه
المشهور فيه الضم ويُروى بالفتح مع تشديد الراء من غير نون وهذا يدل على أن النون عند لحوقه
زائدة فلا يثبت فيه فَعلولٌ [وسَمنانٌ] بفتح السين وهو ماء لبني ربيعة غير منصرف للعلمية والألف

فَعْلَانُ وَخَزْعَالٌ نَادِرٌ وَبُطْنَانُ فُعْلَانُ وَقُرْطَاسٌ ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ نَقِيضُ ظُهْرَانٍ

والنون المزيدتين [فَعْلَانُ] بالنون لعدم اعتبار فَعْلَالٍ باللام في كلامهم في غير المضاعف نحو زلزال وخلخال وكثرة فَعْلَان فهذا أيضاً دليل مقتضٍ للعدول عن التعبير بالمتقدم [وخَزْعَالٌ] وهو ناقة بها ظَلْعٌ على زنة فَعْلَالٍ باللام لا يقدح في عدم اعتبار هذا البناء لأنه [نادر] وقال الفراء لم يأت فَعْلَالٌ من غير المضاعف سواه والشَّقْراق بفتح الشين لطائر لم يثبت بل قال البطليوسي إن الأقيس فيه كسر الشين وكذا القَهْقار للحجر الصلب على ما حكاه ثعلب إذ الأكثرون على أنه القَهْقَرّ بتشديد الراء من غير ألف وأما القَسْطال للغبار على ما حكاه أبو مالك فكأنه ممدود القَسْطَل والألف فيه مدٌّ وإشباع للفتحة [وبُطْنَانُ] بضم الموحدة [فُعْلَانُ] بالنون لعدم وجود فُعْلَالٍ باللام في كلامهم وجوداً يعتنى به [وقُرْطَاسٌ] بضم القاف وإن كان على فُعْلَال باللام لكنه [ضعيف] والفصيح كسره وربما يقال إنه رومي وقُرْطَاطٌ للبرذعة وقُسْطَاطٌ للسرادق أيضاً وإن روي فيهما الضم ولكن الفصيح المعتبر كأنه الكسر وبالجملة فعدم وجود هذا البناء وجوداً يعتنى به دليل مقتضٍ للعدول في بُطْنَانٍ عن اعتبار قصد التكرير والتعبير بالمتقدم [مع] وجود أمر آخر وهو [أنه نقيض ظُهْرَانٍ] لأن ظُهْرَاناً اسم لظاهر الريش وبُطْنَاناً لباطنه وظُهْرَانٌ فُعْلَانٌ بالنون من غير شك لعدم التكرير فيه حتى يكون فُعْلَالاً بالإلحاق فبُطْنَانٌ أيضاً مثله حملاً للنقيض على النقيض لتنزيلهم المتناقضين منزلة المتناسبين لتقارن المتناقضين في الخطور القلبي ولا يخفى أنه وجه ضعيف في العدول عن الظاهر فكأنه كالمؤيد والذي يظهر من الصحاح أن ظُهْرَاناً وبُطْنَاناً جمعان للظَّهْر والبَطْن من الريش مثل عَبْدٍ وعُبْدَانٍ فهو على وزن فُعْلَانٍ بالنون لعدم فُعْلَالٍ باللام في أبنية الجموع أصلاً وإن فرض وجوده في المفرد ثم إن ما ذكر في الزنة إلى هيهنا مطرد عند الجمهور واعتبر الجمع في التصغير أوزاناً أخر بمجرد بيان صورة الحروف والحركات مع قطع النظر عن بيان الأصلي والزائد ليكتفوا

ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قُلِبَتِ الزِّنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْلِهِمْ فِي آدُرٍ أَعْفُلٌ وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كَنَاءَ يَنَاءُ

ليكتفوا بها عن ذكر الاوزان المختلفة المتكثرة بحسب الابنية المختلفة التي لا تكاد تحصى كثرة ولم يجزموا
في مقابلة الزائد سوى الياء التي تقع في التصغير عن الفاء والعين واللام استغناء بها عن غيرها فاضطروا الى
تكرير احدها ولم يكرروا اللام كما هو المعهود في باب الزنة تنبيها على مخالفة الغرض من وضعها هيهنا
للغرض في ذلك الباب فكرروا ما يتصل به وهو العين فاوزان التصغير فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ
ويشترك في فُعَيْعِلٍ مثل دُرَيْهِمٍ ووزنه الحقيقي في مقابلة الاصول والزائد فُعَيْلِلٌ واُحَيْمِرٍ ووزنه
أُفَيْعِلٌ وجُوَيْرِبٍ ووزنه فُوَيْعِلٌ الى غير ذلك وفي فُعَيْعِيلٍ عُصَيْفِيرٍ ووزنه فُعَيْلِيلٌ ومُفَيْتِيحٍ ووزنه
مُفَيْعِيلٌ الى غير ذلك فهذا تحقيق الزنة [ثم ان كان قلب في الموزون] بتغير مواضع اصوله بالتقديم
والتأخير واكثر ما يقع في المعتل والمهموز على ما ذكره نجم الائمة رضى [قلبت الزنة] قلبا [مثله] للتنبيه
عليه وذلك [كقولهم في آدُرٍ] بالمد في اوله وهو جمع دار وهو المحل الجامع للبناء والعرصة [اَعْفُلٌ]
بتقديم العين على الفاء لان اصل آدُرٍ أَدْوُرٌ بالواو في وسطه على زنة أفعل لانه أجوف واوي ٥
واصله من الدوران فقلبوا الواو همزة كما يجيئ انشاء الله ثم قلبوها الى موضع الفاء فقلبت الفا لسكونها
وانفتاح ما قبلها [ويعرف القلب] في الموزون [باصله] المعلوم الذي اشتق منه ذلك الموزون وذلك
[كناء يناء] بمعنى بعد يبعد [مع النائي] الذي هو مصدره واصله المعلوم بعدم سماع مصدر
له سواه فبذلك علم انه مقلوب مما هو على ترتيب ذلك المصدر وهو نأى بجعل اللام الى موضع
العين فوزن ناء يناء فلع يفلع [و] يعرف القلب ايضا في الموزون [بامثلة اشتقاقه] وهي
الكلمات الواردة من مادته فيما يتعلق بمعناه كالماضي والمضارع واسم الفاعل والابنية المزيد فيه

مَعَ النَّأْيِ وَبِأَمْثِلَةِ اشْتِقَاقِهِ كَالْجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِيِّ وَبِصِحَّتِهِ

الى غيرذلك [كالجاه والقسي والحادي] فان قولهم وجه يوجه وهو وجيه الى غير
ذلك عند الدلالة على حصول الجاه وهو القدر والمنزلة يدل على عود الجاه معها الى أصل
واحد كالوجه فيعلم انه مقلوب من الوجه على عفل والقياس بعد القلب ان يقال جَوْهٌ
بالواو الساكنة كما قيل وكانهم بعد ما انفتح فيه باب التغيير حركوا الواو لتنقلب الى الألف
التي هي اخفى الحروف وكذلك قولهم استقوسوا أي صاروا كالقسي في الانحناء من الشيخوخة
وتقوسوا اى معهم قسي ومتقوس ومستقوس الى غير ذلك يدل على رجوع القسي معها
الى أصل واحد وهو القوس فيعلم انه مقلوب قُوُوس بواوين على زنة فُعُول وبعد نقل اللام
الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الواوين والضمتين حصل قُسُوو فقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها
وقلبت الأولى بعد اجتماعها مع الياء مع سكون السابقة منهما ياء ثم كسرت السين للمناسبة والقاف للا
تباع فوزنه فليع وكذلك توحد ووحد والواحد ونحوها مما يناسب الحادي يدل على عوده معها
الى اصل واحد وهو الوحدة فاصله الواحد فقلبت الحاء الى موضع الواو والواو الى موضع الدال وقلبت
ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فوزنه عالف وجملة القول انه اذا لم يرد تصاريف لفظ الا على خلاف ترتيبه
علم انه مقلوب من اصل يكون على ترتيبها وهو شاركها في العود الى ذلك الأصل ففي المعرفة بامثلة
الاشتقاق ينتقل من ملاحظة الأمثلة الى الأصل والقلب معا وفي المعرفة بالأصل يعرف القلب
بالاصل المعلوم قبله فلذلك جعلها وجهين فتأمل [و] يعرف القلب ايضا في الموزون [بصحته]
اى عدم اعلاله مع وجود سبب الاعلال ووجود مايوافقه معنى وحرفا فان خالفه في ترتيب
الحروف

كأيس وبقلة استعماله كآرام وآدر وبأداء تركه

الحروف حتى يمكن اعتبار القلب فلا قلب في مثل جور واجتور والجيدى ونحوها مما يصح مع اشتماله

على سبب الاعلال لفقد الموافق معنى وحروفاً مع الاختلاف في الترتيب بخلاف ما يوجد فيه الموافق

على هذا الوجه [كأيس] فانه مشتمل على سبب الاعلال وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها مع

وجود ما يوافقه معنى وحروفاً ويخالفه في ترتيبها وهو يئس فعدم قلب يائه الفا يدل على انه

مقلوب منه وترك الاعلال فيه لعدمه في اصله لعدم السبب في ذلك الاصل فلذلك لو وقع الاعلال والا

صل وقع في المقلوب كناء وناى بقلب الياء فيهما الفا فهذا هو الفارق مع ان العلامة لا يلزم انعكاسها

اى تحققها في جميع موارد ما هي علامة له فلا يلزم من الصحة التي هي علامة للقلب في أيس تحققها في كل

مقلوب كذا قيل نعم اطراد العلامة وهو عدم تحققها في غير ما هي علامة له واجب والا لم يكن علامة له

وعدم مصدر لأيس بهذا المعنى سوى اليائس يدل على القلب فيه ايضاً [و] يعرف القلب ايضاً

في الموزون المقلوب [بقلة استعماله] اى كون استعماله قليلاً في نفسه مع كثرة استعمال ما يمكن اعتبا

قلبه منه فلو كثر استعمال كلمة ولكن كان اقل من استعمال ما يمكن قلبها منه لم يحكم بالقلب بمجرد هذا

وذلك [كآرام] بالهمزة الممدودة في اوله فانه قليل الاستعمال والكثير هو الآرام بتقديم الراء الساكنة

على المد وهو جمع ريم وهو الظبي الخالص البياض فهو مقلوب منه ووزنه أعفال وعدم اصل له

سوى الريم يدل على قلبه ايضاً كناء مع النأي [و] مثل [آدر] فانه قليل والكثير أدؤر فهو مقلوب

منه وعدم اصل له سوى الدار يدل عليه ايضاً ولا حجر في اجتماع العلامات التي هي امارات وهذه

العلامة ايضاً غير منعكسة فان المقلوب قد يكون كثير الاستعمال كالجاه والحادي وقد يكون الاصل مرفوضاً

الى همزتين عند الخليل نحو جاءٍ

لا لقيسيّ فانّ اصله غير مستعمل اصلاً فضلاً عن الكثرة ثمّ إنّ هذه الوجوه الاربعة لمعرفة
القلب متفق عليها [و] يعرف ايضاً [بأداء تركه الى] اجتماع [همزتين] ولكن ليس ذلك
اتفاقاً بل [عند الخليل] وذلك فى اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام [نحو جاءٍ] وهو اسم فاعل
من جاء يجيئ فزعم الخليل أنّ اللام قلب الى موضع العين تحصل جائئ بتقديم الهمزة على الياء على
وزن فالع ثم اعلّ اعلال قاضٍ اذ لو لم يقلب لوجب ان يقلب يائه همزة على ما هو القاعدة فى اسم
الفاعل الاجوف فيجتمع همزتان وذلك مستثقل وسيبويه امتنع من القلب واعتبر اعلال اسم
الفاعل الاجوف واعتذر عن استثقال اجتماع الهمزتين بزواله بانقلاب الثانية ياءً على ما هو
القياس فى تخفيفهما عند اجتماعهما متحركتين مع انكسار الأولى ثم يعلّ اعلال قاضٍ وكانّه مع تعدّد
الاعلال احسن من القلب الذى اعتبره الخليل وان لم يكن فيه سوى اعلال قاضٍ لندور القلب وشيوع
تلك الاعلالات واعترض عليه اصحاب الخليل بأنّ كلّ ياءٍ منقلبة عن الهمزة المكسورة ما قبلها يجوز
فيها الاعلال المناسب للياء الحاصلة بعد القلب كالحذف رفعاً وجرّاً فى جاءٍ وتركه مع رجحان التر
ك ومن ثم كان الافصح تركه فى دارئ ومستهزئون عند قلب همزتها ياءً مع لزوم اعلال قاضٍ
فى باب جاءٍ واجيب عنه بمنع تلك الكليّة بل ان كان انقلاب الياء عن الهمزة على سبيل الجواز كما فى المثالين
لوحدة الهمزة فيهما جاز الاعلال المناسب للياء الحاصلة بعد الانقلاب مع رجحان الترك كما ذكر ويشترط
مع ذلك ان لا يكون الداعى الى الانقلاب الى الياء مقتضياً للاعلال لوجوبه عند اقتضاء ذلك الداعى كما فى
خطيئة فان انقلاب همزتها ياءً وان جوازاً كما سيأتى ان شاء الله تعالى لكن لمّا كان الداعى اليه التوسّل
الى الادغام به وجب الاعلال بالادغام حيثما وقع الانقلاب وان كان الانقلاب الى الياء وجوباً
كما فى

أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح نحو أشياء فإنها لفعاء

لما في جاء وجب الإعلال إلا عند تحقق ما يقتضي تركه كما إذا كانت الهمزة المنقلبة إلى الياء
فاءً للكلمة كما في أيمة فإن همزتها الثانية التي تقلب ياء للتفصي عن اجتماع الهمزتين فإنه
فلذلك لم يعل بقلبها ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها وذلك لاختصاص انقلاب الواو
والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفا بما إذا كانتا عينين أو لامين ولذلك لم يعل في أودّ
مضارع ودّ ونحوه كما يجيء في باب الإعلال إن شاء الله تعالى وقال المصنف إن ترك
الإعلال في أيمة لأن أصلها أأممة بسكون الهمزة على وزن أفعلة ثم نقلت حركة الميم
الأولى إليها للإدغام فكانت حركة الياء المنقلبة عنها عارضة فلم تعتبر كما لم تعتبر الحركة
العارضة لملاقاة الساكن في اخشي الله للتحرز عن التقاء الساكنين هذا بعض ما يقال
هيهنا ولا يتعلق لنا غرض بزيادة الإطالة بل الغرض مقصور على أن القلب عند البعض يعرف
بأداء تركه إلى اجتماع همزتين [أو] بأداء تركه [إلى منع الصرف بغير علة] وإن يكن الأداء إليه
على جميع الوجوه المحتملة على تقدير الترك بل كان أداؤه إليه [على الأصح] من جملة تلك
الوجوه فإن منع الصرف بلا علة لم يعرف في لغتهم أصلا فيحكم بالقلب الذي ثبت في لغتهم
في الجملة تفاديا عن ذلك الأصح لذلك وعن غيره من الوجوه المحتملة بالطريق الأولى
لكونها أضعف منه وذلك [نحو أشياء فإنها لفعاء] عند الخليل وسيبويه لأنها
ممنوعة عن الصرف في الاستعمالات وليس فيها سبب ظاهر لمنع الصرف فحكم بأن
أصلها شيئاء بهمزتين على فعلاء كحمراء وأنها اسم جمع لشيء كالطرفاء للطرفة وهي

وَقَالَ الْكِسَائِيُّ أَفْعَالُ وَقَالَ الْفَرَّاءُ أَفْعَاءُ وَأَصْلُهَا أَفْعِلَاءُ

شجرة فقلبت لامها وهي الهمزة الأولى الى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز

ضعيف هو الألف مع كثرة استعمال هذه اللفظة ومنع صرفها الألف التأنيث الممدودة وذهب

جماعة الى ترك القلب فيها [وقال الكسائي] من هؤلاء انها جمع قلة لشيء ووزنها

[أفعال] كبيت وأبيات وليس فيها سبب لمنع الصرف [وقال الفراء] والأخفش انها

جمع كثرة ووزنها [أفعاء وأصلها أفعلاء] لزعمهما ان أصلها أشيئاء حذفت

الهمزة الاولى لضعف الحاجز لكنها عند الأخفش جمع شيء بالتخفيف على خلاف القياس

وعند الفراء جمع شيّء بالتشديد على فيعل كبيّن ولين وأبيناء وأليناء ولكثرة استعمالهم

الى استعماله استغنوا عنه بمخففه اعني شيئا بالتخفيف كما يخفف بيّن ونحوه وهو كاف

فمنع الصرف عندهما ايضا للعلة لأن أفعلاء من صيغ الممدود المؤنث لكن قول الكسائي

مع تأديته الى عدم العلة اصح من هذا لأن جهات الضعف فيه اكثر لأن فيه من حذف

الهمزة الأصلية من غير سبب ولا تصغر على لفظها كما هو شأن اسم الجمع وجمع القلة

ولو كانت أفعلاء لصغرت على شييئات لأن جمع الكثرة لما لم يعتل وليس له جمع قلة

كشيء على هذا القول يرد في التصغير الى المفرد ويجمع مصغر ذلك المفرد بالألف والتاء

مع مخالفة القياس في قول الاخفش والتكلف فيما ذكره الفراء وقد يرجح مختار سيبويه

بمجيء جمعها على أشايا وأشاوا بقلب الياء واوا على خلاف القياس كجباوة في جباية

فيمكن على مختاره كونه لفاعى مقلوب فعالى وهو قياس في فعلاء الاسمية كصحراء وصحارى

وأما

وَكَذٰلِكَ الْحَذْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ

وامّا على القولين الاخيرين فهو امّا افاعل او مقلوب فعالى ولا يقاس بل لم يسمع شيئ منهما في جمع افعال

وافعلاء وربّما أُيّد مختاره ايضا بمجيئ أشياوات وفعلاوات قياس في فعلاء الاسمية كصحراوات وجمع

الجمع بالالف والتاء كما يلزم على قول غيره مقصور على السماع والمقيس أولى وغاية توجيه القولين في هذين

الجمعين وقول الكسائي في منع الصرف وقول الفرّاء في التصغير أنّ الكل لتوهم انها فعلاء كما بنى تمندل من منديل

لتوهم اصالة الميم ويزيد في التصغير احتمال توهم كونها على أفعال وقد يوجه اشايا في قول الكسائي باحتمال

كون اصله أشايي على أفاعيل كأناعم وأناعيم فقلبت الهمزة المتطرفة ياء فاجتمعت ثلث ياءات فحذفت

الوسطى الزائدة الساكنة وقلبت الاخيرة الفا والاولى حيث يقال أشاوى واوا ولا يتمشى هذا في القول

الآخر لعدم جمع افعلاء على افاعيل هذا لكن ذكر سيبويه ان أشاوى جمع إشاوة كإداوة وأداوى واصلها

إشاية كجباوة مقلوبة بشيائة كانها لغة في شيئ وأشايا جمع إشاية وقوله على الاصح على ما قرّرناه

وفاقا لبعض الشارحين متعلق بالاداء وقد يجعل متعلقا بيعرف والمعنى يعرف القلب على الاصح الاول

باداء تركيبه على اى وجه كان الى منع الصرف بغير علة بناء على أنّ أفعاء ليس من صيغ الممدود المؤنث

ولا يفيد انّ الاصل أفعلاء لصيرورتها في حكم العدم وقد يضعّف هذا بانّ فيه مع عدم ملائمته لما في

شرح المفصّل حيث لم يورد التأدية اليه الا على الكسائي أنّ مناط العلية لمنع الصرف وهو الف التأ

نيث باقية بعد حذف اللام فتأمل فيه ثمّ إنّ القلب ليس شيئ منه قياسا الا باب جاء عند الخليل

وكيف كان اذا اعتبر في الموزون اعتبر في الزنة [وكذلك الحذف] فانه ايضا يعتبر في الزنة عند

اعتباره في الموزون [كقولك في قاضٍ] وقد حذفت لامه [فاعٍ] بحذف اللام وهذه الطريقة

إلا أن يبين فيهما وتنقسم إلى صحيح ومعتل فالمعتل ما فيه حرف علة والصحيح بخلافه فالمعتل
بالفاء مثال وبالعين أجوف وذو الثلاثة وباللام منقوص وذو الأربعة وبالفاء والعين أو
بالعين واللام لفيف مقرون وبالفاء واللام لفيف مفروق

لازمة في القلب والحذف على كل حال [إلا] في حال [أن يبين فيهما] الأصل كما يقال أدر أفعل في
الأصل وقاض فاعل في الأصل ونحو ذلك فهذا بيان الأبنية باعتبار انقسامها بحسب عدد الحروف ثلاثية
ورباعية وخماسية وكيفية أعلام زنتها وتنقسم الأبنية انقساما آخر والنظر فيه إلى الحروف الأصول
[و] ذلك أنها [تنقسم إلى صحيح ومعتل فالمعتل ما فيه حرف علة] ويكون من حروفه الأصول وحروف
العلة هي الواو والألف والياء [والصحيح بخلافه] فهو ما ليس أصل من أصوله حرف علة ثم ينقسم المعتل
إلى سبعة أقسام لأن حرف العلة فيه إما واحد أو أكثر والواحد إما فاء أو عين أو لام والأكثر إما
فاء وعين أو عين ولام أو فاء ولام أو فاء وعين ولام [فالمعتل بالفاء مثال] لمماثلته الصحيح
في خلو ماضيه عن الإعلال مثل وعد ويسر [والمعتل بالعين أجوف] لخلو جوفه أي وسطه
عن الصحيح فيشبه بالشيء الذي أخذ ما في داخله وبقي أجوف [وذو الثلاثة] لكون ماضيه على
ثلاثة أحرف نحو قلت وبعت عند اتصال الضمير المتكلم وهو أول تصاريف الكلمة في الغالب عند الصرفيين
لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه [و] المعتل [باللام منقوص] وناقص لنقصان حرفه الأخير
في الجزم نحو اغز وارم ونقصانه عن قبول بعض الإعراب وهو الرفع والجر [وذو الأربعة] لكون ما
ضيه مع ضمير المتكلم على أربعة أحرف مع اعتلال لامه وكون اللام أخف بالتغيير من العين نحو رميت
وغزوت [و] المعتل [بالفاء والعين] كيوم وويح ولا يبنى منه فعل مجرد [أو العين واللام] نحو نوى وحيي
[اللفيف

وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية والقسمة تقتضي اثني عشر سقط منها فِعُل وفُعِل

استثقالا

[لفيفٌ مقرونٌ] لاتفاق حرفي العلة واقترانهما [و] المعتل [بالفاء واللام] نحو وَلِيَ ووَقِيَ لفيف لا
لاتفاق حرفي العلة [مفروق] لافتراقهما فيه ولم يعتبر المعتل بالفاء والعين واللام كالواو والياء
لاسمي الحرفين لندوره هذا في الثلاثي واما الرباعي الغير المضاعف والخماسي اسمين كانا او فعلين
فلا يوجد فيهما معتل الا المعتل الفاء في الخماسي اتفاقا على ما يلوح من كلام البعض كوَرَنْتَلٍ للداهية
وفي الرباعي على رأي واما نحو حَوْقَلَ وبَيْطَرَ فملحق بالرباعي بزيادة حرف العلة وليس برباعي وتنقسم
الأبنية أيضا الى المهموز وهو ما احد اصوله همزة كأَمَرَ وأَوَدَ ووَأَلَ وقَرَأَ و غير المهموز وهو
بخلافه وذكروا ان المهموز الفاء لم يوجد في الرباعي اصلا بخلاف الخماسي فانه يوجد فيه كاصطبلٍ فيمن
جعله خماسيا والى المضاعف وغيره والمضاعف ما فيه اصليان متماثلان مع الاتصال ان كان ثلا
ثيا سواء كانا العين واللام كما هو الكثير الشائع نحو مَدَّ وحَتَّى ووَدَّ او الفاء والعين وهو نادر جدا
كيَيَنٍ لواد ويشترط الفصل باصلي آخر في الرباعي صحيحا كان كزلزل او معتلا كوسوس ولم يوجد المضاعف
في الخماسي على ما صرح به نجم الائمة رضي الله عنه [وللاسم الثلاثي المجرد] انقسام آخر وذلك باعتبار البناء
وله [عشرة أبنية والقسمة] العقلية [تقتضي اثني عشر] بناء حاصلة من ضرب الحالات الثلاثة
المتصورة في الفاء وهي الحركات الثلث دون السكون لتعذر الابتداء به في الحالات الأربعة في العين
وهي تلك الثلث مع السكون ولم يعتبر الحرف الأخير لأنه محل الاعراب لكن [سقط] اثنان على المختار عند
المصنف وهما [فِعُل] بكسر الفاء وضم العين [وفُعِل] بعكس ذلك [استثقالا] للانتقال من ثقيل هو الضمة

وجعل الدُّئِل منقولاً والحِبُك إن ثبت فعلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة

أو الكسرة إلى ثقيل هو مخالفه مع لزوم ذلك بخلاف ما إذا لم يكونا متوافقين كعُنُق بضمتين وإبِل بكسرتين
وبخلاف ما إذا كان عارضاً كما في المبني للمفعول في الفعل نحو ضُرِب وإنما جوزوا فيه الانتقال من الضمة
إلى الكسرة دون العكس لكون الضمة أثقل لافتقارها إلى تحريك العضلتين بخلاف الكسرة والانتقال
من الأثقل إلى الأخف أسهل وأهون على النفس من العكس وأما نحو يَضْرِب فلم يبالوا به لكونه في معرض
الزوال بالجازم والناصب ولسقوط البنائين ارتكبوا التأويل فيما ورد عليهما [وجعل الدُّئِل] بضم الدال
المهملة وكسر الهمزة وهو اسم لجنس من الحيوان يشبه ابن عِرس وعلم أيضاً لابن محلّم أبي قبيلة من
خزيمة على ما قيل [منقولاً] من الفعل الماضي المجهول يقال دأله يدأله كمنعه دألاً إذا ختله و
خدعه وجوّز بعضهم أن يكون منقولاً من دَأَل دألاً إذا مشى مع تقارب الخطى وهو وإن كان
لازماً مبنياً للفاعل لكن لما غُيِّر من الفعلية إلى الاسمية غُيِّرت صورته وحُكي على فُعِل بضم الفاء وكسر
العين اسمان آخران وهما رُئِم بالراء المهملة والهمزة للإست والوُعِل على ما حكاه الخليل في الوعل
وهو طيس الجبل وقيل إنهما أيضاً منقولان من الفعل ومنهم من زعم ثبوت هذا الوزن في اللغة
على قلة تمسكاً بنحو ذلك [و] قالوا [الحِبُك] بكسر الحاء وضم الموحدة كما يحكى القراءة به عن أبي السماك
وأبي مالك الغفاري في الشواذ في جمع الحِباك بكسر الحاء وهو الطريقة في الرمل والماء إذا ضربته
الريح وتثنّي الشعر وتكسّره [إن ثبت] وروده [فـ] محمول [على تداخل اللغتين في حرفي الكلمة] وهما
الحاء والباء وذلك أنه ورد الحُبُك بضمتين في الجمع وبكسرتين كإبِل في المفرد فالمتكلم كأنه أراد التكلم
بالمفرد فكسر الحاء ثم ذهل وتوهم أنه يتكلم بالجمع فضم الباء وتكرر ذلك حتى صار كالبناء المقرر فورد في القراءة

بها في

وَهِيَ فَلْسٌ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ حِبْرٌ عِنَبٌ إِبِلٌ قُفْلٌ صُرَدٌ عُنُقٌ وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ فَفَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ كَفَخِذٍ يَجُوزُ فِيهِ فَخْذٌ فِخْذٌ فِخِذٌ وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ كَشَهِدَ وَنَحْوُ كَتِفٍ يَجُوزُ فِيهِ كَتْفٌ

به فى الشواذ وحمل على معنى الجمع حيث وقع الانتقال عند ضم الموحدة الى لفظ الجمع فهو مركب من المزيد والجمع ولذا قيل انه من التداخل البعيد [و] الأبنية العشرة التى اعتبروها [هى فلس] بفتح الفاء وسكون العين و[فرس] بفتحهما و[كتف] بفتح الاول وكسر الثانى و[عضد] بالفتح فالضم و[حبر] بالكسر فالسكون وهو النقس الذى يكتب به و[عنب] بالكسر فالفتح و[إبل] بكسرتين و[قفل] بالضم فالسكون و[صرد] بالضم فالفتح لطائر و[عنق] بضمتين فهذه أصول الأبنية [وقد يرد بعض] منها [الى بعض] آخر فى لغة تميم دون الحجازيين لكن ورد بعض وجوهه فى بعض القراءات فى بعض الألفاظ من الكتاب العزيز مع وروده على لغة الحجاز ويقال للحاصل بالرد أنه فرع لما هو الأصل فى الكلمة التى وقع فيها الرد ولعل العمدة فى معرفة الأصل من الفرع توافق اللغتين وكثرة الاستعمال فى لغة التفريع فما اتفق الحجازيون وبنو تميم على استعماله من الأوزان الواردة فى كلمة أو كان استعماله فى لغة تميم أكثر فهو الأصل فى تلك الكلمة وما عداه فرع وإذا تمهد ذلك [ففعل] بفتح الفاء وكسر العين [مما ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه] ثلاثة أوزان أحدها [فخذ] بحذف حركة العين للتخفيف وثانيها [فخذ] بكسر الفاء وسكون العين بنقل حركته الى الفاء وثالثها [فخذ] بكسرهما معا على اتباع الفاء للعين [وكذلك الفعل] الذى على هذه الزنة وثانيه حرف حلق [كشهد] يجوز فيه الفروع الثلاثة المذكورة [ونحو كتف] مما هو على تلك الزنة وليس ثانيه حرف حلق [يجوز فيه] فرعان من تلك الثلاثة أحدهما [كتف] بسكون العين من غير نقل الحركة وثانيهما [كتف] بنقل حركة العين الى الفاء ولا يجوز فيه الاتباع الجائز فيما ثانيه حرف حلق

وَنَحْوُ عَضُدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضْدٌ وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنْقٌ وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبِلِزٍ يَجُوزُ فِيهِمَا إِبْلٌ وَبِلْزٌ

وَلَا ثَالِثَ لَهُمَا

والفرق أن الحرف الحلقي لقوته يقوى على إتباعه ما قبله لنفسه حتى يحصل المشاكلة التي بها ينجبر كراهة النقل من الأخف الذي هو البناء الأصلي إلى الأثقل الذي هو الإتباع بخلاف غيره فإنه ليس مثله في القوة [ونحو عضد] بفتح الأول وضم الثاني [يجوز فيه] فرع واحد وهو [عضْد] بإسكان الثاني تخفيفا ويجوز ذلك في الفعل الذي يكون على هذا الوزن نحو كرْم وكَرُم ويجوز والإتباع في هذا البناء إسكانا أو فعلا وأما نقل حركة العين إلى الفاء ففي الاسم جوزه بعض تميم ومنعه بعضهم كراهة تحصيل الابتداء بالثقيل القوي في الثقل وهو الضمة بعد ما لم يكن في أصل الكلمة وإن أدى إلى الشيء من التخفيف بحذف حركة العين وقد يقع في الفعل الذي فيه معنى التعجب وهو على هذه الزنة كما يقال حُبّ بفلان بضم الحاء وأصله حبُب بفتحها وضم الموحدة الأولى وهو فعل لازم من المحبة فنقلت ضمتها إليها وادغمت والمراد به التعجب ولذلك تزاد الباء في فاعله تشبيها بقولهم أحسن به في التعجب [ونحو عنق] بضمتين [يجوز فيه] فرع واحد وهو [عنْق] بإسكان الثاني تخفيفا وهذا الفرع في الجمع الوارد في هذه الزنة أكثر من المفرد لجمعه بين ثقل المعنى واللفظ [ونحو إبل وبلز] بكسرتين [يجوز فيهما] فرع واحد وهو [إبْل وبلْز] بتسكين العين [ولا ثالث لهما] قيل المراد لا ثالث لهما في هذا الوزن فيما ثبت في اللغة الفصيحة فإن سيبويه قال لا يعرف بهذا الوزن إلا إبل وهو من الأسماء وزاد الأخفش بلزا للقصير والمرأة الضخمة في الصفات وأما الألفاظ الأخر المحكية على هذا الوزن كالإطل للخاصرة والإبط لباطن المنكب والحبر بمهملتين بينهما الموحدة لصفرة الأسنان كما حكاه السيرافي والإقط لغة في الأقط فلعلها لم تثبت عند المصنف في اللغة الفصيحة

ونحو قُفلٍ يجوزُ فيه قُفُلٌ على رأيٍ

ولفظة نحو في قوله ونحو ابل وان اشعر بالتعدد لكنه ناظر الى ما يفرض وروده بكسرتين فصيحاً كان أم لا ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ابل باللام في المتن تصحيف إبد بالدال المهملة بمعنى وَلُود والمعنى لا ثالث لهما في هذا الوزن من الصفات على ما قال ثعلب وان كثر في الاسماء ولأنه اختار التمثيل بهما توطئة للاشعار بهذه الفائدة والمراد بنحوهما ما كان على وزنهما ولو من الاسماء وقيل المعنى لا ثالث لإبل باللام وبلز في جواز تسكين الوسط لوجوب التكلم على الاصل وحده فيما عداهما مما كان على هذا الوزن واورد عليه مع عدم الدليل على هذا التخصيص أن لفظ نحو في المتن ينافيه لدلالته على أن كل ما يوازن المثالين يأتي فيه هذا الفرع وقيل المعنى لا ثالث لهذين الوزنين وهما الأصل والفرع الوارد بتسكين الوسط في جميع ما كان نحو المثالين في الوزن والمقصود أن لهذا البناء فرعاً واحداً فقط واورد عليه أن نحو عُنُق بضمتين ايضاً ليس له سوى فرع واحد فما وجه ترجيح نحو إبل بالتعرض لذلك ومن المحتمل ان يكون الضمير المثنى في قوله لهما راجعاً الى نحو ابل وما قبله اى نحو عُنُق كليهما اى لا ثالث لهذين البنائين وهما ما كان بضمتين وما كان بكسرتين بل لكل منهما وزنان اى الاصل فيهما وتسكين الوسط والمقصود ان لكل واحد منهما فرعاً واحداً فقط وفي تخصيصهما بالتعرض لوحدة الفرع مع انه لم يذكر لما قبلهما ايضاً وهو نحو عَضُد سوى فرع واحد ايماء لطيف الى أن الفرع فيما قبلهما لا ينحصر في ذلك الواحد كما نقلنا أن بعضهم جوز فيه نقل حركة العين الى الفاء ففي الاقتصار على ما ذكره من الفرع ثم مع الاشعار هيهنا بوجود غيره فيه إشارة ما الى أن ترك غير ما ذكره ثمة للضعف أو الخلاف ولعل هذا المعنى أسلم مما ذكره عن الايراد والطعن لكن اشتهار انحصار الوارد على كسرتين في المثالين ربما يؤيد ان يكون المراد هو الوجه الأول ولذا اختاره جماعة من افاضل الشارحين ومنهم نجم الائمة رضى [ونحو قُفْل] بضم الأول وسكون الثاني [يجوز فيه] فرع واحد وهو [قُفُل] بضمتين [على رأي] يحكى عن عيسى بن عمرو وعن الأخفش اذا لم يكن

لجميء عسر ويسر والرباعي خمسة جعفر وزبرج وبرثن ودرهم وقمطر وزاد الأخفش

صفة كحمر أو معتل العين كسوق وإنما زعما جواز هذا الفرع مع أنه أثقل من الأصل [لجميء عسر ويسر]
وتكرر نحوهما بضمتين في كلامهم مع أن البناء الأصلي المعلوم فيهما بكثرة الاستعمال هو ضم الأول وسكون الثاني
فإن الاستعمال بضمتين فيهما قليل فزعما أنهم ضموا الثاني ولم يبالوا بالثقل لتحصيل المشاكلة كما فتحوه من فعل
بالفتح فالسكون إذا كان حلقيا لمناسبة حرف الحلق للفتحة كما قال لبيد: فقوما وقولا بالذي تعلمانه
ولا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر ؛ ومن منع هذا الفرع جعل الأصل في مثل ذلك ما كان بضمتين والفرع ما
هو بتسكين العين كما في نحو عنق وكثرة الاستعمال إنما تكون علامة للأصالة لو لم يعارضها أمر آخر مثل كراهة
تفريع الأثقل من الأخف ومخالفته للمعهود بينهم فلعل قلة الأصل لثقله وكثرة الفرع لخفته فتأمل [و
للرباعي] المجرد [خمسة] أبنية أصول ولم يزد فيه بناء أصلي سواها بحكم الاستقراء والقسمة
العقلية تقتضي في بادي الرأي ثمانية وأربعين حاصلة من ضرب الاثني عشر المحتملة في الثلاثي في الأحوال
الأربع من اللام الأولى أي الحركات الثلاث والسكون وإن نظر إلى المنع من التقاء الساكنين سقطت ثلاثة
منها هي الحاصلة من اعتبار الحالات الثلاثة التي للفاء مع سكون العين واللام الأولى كليهما وليس بناء
أصلي في غير الثلاثي عند الفراء والكسائي لزعمهما أن جميع أبنية الرباعي والخماسي مزيد فيها وأصلها ثلاثة
أحرف والخمسة الأصول في الرباعي كما ذهب إليه سيبويه والأكثرون هي [جعفر] للنهر الصغير في
الأصل [وزبرج] بكسر الفاء واللام الأولى وسكون العين للزينة من وشي أو جوهر وقيل الذهب
[وبرثن] بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين لمخلب الأسد [ودرهم] وهو معروف وزنا ومعنى
[وقمطر] بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى لما يصان فيه الكتب [وزاد الأخفش] بناء سادسا

نحو

نحو جحذب وأما جندل وعلبط فتوالي الحركات حملهما على باب جنادل وعلابط وللخماسي أربعة

[نحو جحذب] بضم الجيم في اوله وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الفخم الغليظ او الجراد
الاخضر الطويل الرجلين واجيب عنه بانه فرع مخفف من جحاذب وقد يرجح بثبوت هذا البناء
بما حكى عن الفراء من طحلب للخضرة التي تعلو الماء المزمن وبرقع وان كان المشهور فيهما الفتح كبرثن
وبما روى من نحو خلل لطائر وسودد على هذه الهيئة ولولا ان تكرار اللام للالحاق بجحذب لزم
الادغام ومنع فصاحة هذه مشكل [واما] نحو [جندل] بفتح الجيم والنون وكسر الدال للموضع فيه الحجارة
[وعلبط] بضم العين وفتح اللام وكسر الموحدة للغليظ من اللبن وغيره والقطيع من الغنم فهما ليسا بنائين
اصليين لتوالي اربع حركات فيهما مع توليها في كلمة في كلامهم [فتوالي الحركات] الاربع [حملهما على] أن
يكونا مخففين [جنادل] بفتح الجيم [وعلابط] بضم العين بحذف الالف والجنادل جمع جندل كجعفر للحجارة
فمن جندل للموضع جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كانه نفسها وعلابط لفظ مفرد من مزيد الرباعي [وللخماسي]
المجرد [اربعة] ابنية اصول بالاستقراء والقسمة العقلية تقتضي في بادي النظر مائة واثنين و
تسعين حاصلة من ضرب الثمانية والاربعين المحتملة في الرباعي في الاحوال الاربعة المحتملة في اللام
الثانية ويسقط بملاحظة امتناع التقاء الساكنين احد وعشرون وهي التسعة الحاصلة من ضرب الثلاثة
الساقطة في الرباعي في الحركات الثلث المحتملة في اللام الثانية مع الاثني عشر المحتملة في الثلاثي اذا اعتبر
فيها سكون اللام الاولى والثانية كليهما وفي ثلثة من هذه وهي الحاصلة من ضرب الحركات الثلاث للفاء
مع سكون العين واللامين جميعا تلتقي ثلث سواكن والاربعة الموجودة هي [سفرجل] بسكون الراء
وفتح ما عداها لثمرة معروفة [وقرطعب] بكسر القاف وفتح الطاء وسكون الراء والعين للشيء القليل

سفرجل وقرطعب وجحمرش وقذعمل وللمزيد فيه أبنية كثيرة ولم يجئ في الخماسي إلا ٥

عضرفوط وخزعبيل وقرطبوس وقبعثرى وخندريس على الأكثر

ويقال ما في السماء قرطعب أي سحابة وقال ثعلب هو دابة [وجحمرش] بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم

وكسر الراء للعجوزة المسنة [وقذعمل] بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين وكسر الميم للإبل الضخم

[وللمزيد فيه] من الثلاثي والرباعي والخماسي [أبنية كثيرة] ترتقي في قول سيبويه الى ثمانية وثلث

مائة وزيد عليها بعده كثير وفي تفصيلها تطويل والمهم ذكر قانون يعرف به الأصلي من الزائد كما يجيء ان شاء الله

تعالى [ولم يجئ] المزيد فيه [في الخماسي] إلا بزيادة حرف واحد أو حرفين كما أسلفنا ويشترط فيه أن

يكون حرف مد سواء كان قبل الآخر أو بعده كأنهم راموا قلة الزائد فيه وخفته لكثرة أصوله فلذلك

لم يجئ فيه على الأكثر إلا هذه الأمثلة وهي [عضرفوط] بزيادة الواو للذكر من العظاية [وخزعبيل] بزيادة الياء

قبل اللام للباطل [وقرطبوس] بكسر القاف وزيادة الواو للداهية والناقة العظيمة الشديدة وفيه لغة

بفتح القاف لكنه مثل عضرفوط فالمراد ههنا لغة الكسر لئلا يتكرر [وقبعثرى] بفتح القاف وزيادة الالف في آخره

للجمل الضخم الشديد والالف فيه ليس للالحاق لعدم سداسي يلحق به ولا للتأنيث إذ يلحقه التاء ولا

ينصرف ولو كان للتأنيث لامتنع التنوين والتاء [وخندريس] للخمر القديمة [عند الأكثر] القائلين بأن نونه أصلية وهي من

مزيد الخماسي ووزنه فعلليل خلافا لمن جعلها زائدة وجعله من مزيد الرباعي وقال وزنه فنعليل ودليل الأول

كون أن النون مترددة بين الزيادة والأصالة والحكم في مثله بالزيادة إنما يكون أولى فيما يكون المزيد فيه أكثر

من أبنية الأصول بكثير عملا للمتردد على الأكثر والمزيد فيه في الخماسي قليل فحمله على الأصالة أولى رجوعا الى

أصالة عدم الزيادة وأورد عليه أنه إنما يتم لو أراد الخصم إلحاقه بمزيد الخماسي وليس كذلك فإنه إنما يريد

الحاقه

وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء السا
كنين والابتداء والوقف وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذي الزيادة وقد تكون للمجانسة
كالإمالة وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف

الحاقه بمزيد الرباعي فإن الياء فيه زائدة اتفاقا والمزيد فيه في الرباعي أكثر من الأصل كثرة يعتد بها ورقميد
لبلد فعليل في مزيد الخماسي اتفاقا إذ ليس فيه من حروف الزيادة سوى الياء وكأنه لم يمثل به لما قيل إنه
أعجمي وأما الذي زيد فيه أكثر من حرف واحد من الخماسي كقرعبلانة لدويبة فنادر لا يقاس وإذ قد
فرغ من بيان الأبنية تصدى لأحوالها [وأحوال الأبنية قد تكون] عارضة لها [للحاجة] معنوية كانت
أو لفظية والمعنوية ما هي باعتبار فهم المعنى وذلك [كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع]
فإن كل ذلك لحصول المعاني التي لا تحصل إلا بها والحاجة اللفظية ما هي باعتبار التلفظ بالكلمة إمكانا
أو استحسانا [و] الأول مثل [التقاء الساكنين والابتداء] أي ما يجب اعتباره فيهما وهو التحريك في الأول
فإن التلفظ باذهب اذهب مثلا من غير تحريك الباء متعذر والإتيان بما يتفصى به عن الابتداء بالساكن في
الثاني [و] الاستحسان مثل [الوقف] إذ لا تعذر في عدمه وإنما هو استحساني [وقد تكون] أحوال الأبنية
لغير حاجة بل [للتوسع] الحاصل بكثرة الأبنية ليتوسع بها في الشعر والسجع وغير ذلك [كالمقصور و
الممدود] إذا لم يكن حصولهما بإعلال يقتضيه كالمصطفى في المقصور الحاصل بالإعلال والإعطاء في الممدود
الحاصل به فإن مثل هذا يرجع إلى الإعلال الذي يذكره بعد ذلك وليس من المقصور والممدود المرادين ههنا

الماضي للثلاثي المجرد ثلثة ابنية فَعَل فَعِل فَعُل نحو قتله وضربه وقعد وجلس وشربه ووقعه وفرح ووثق

[وذي الزيادة] التي لم تكن لحاجة كزيادات اسمي الفاعل والمفعول لظهور ان مثلها داخل فيما هو للحاجة [وقد يكون] احوال الابنية [للمجانسة كالامالة وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والاعلال والابدال والادغام والحذف] على التفصيل الذي يأتي ان شاء الله تعالى وابتدأ في التفصيل بما هو للحاجة لكونه اهم ومن جملته بما يتعلق بالثلاثي المجرد الذي هو اول الابنية وبالفعل لكثرة تصاريفه في بالماضي لانه اقدم الاحوال فقال [الماضي للثلاثي المجرد ثلاثة ابنية] لالتزامهم الفتح لخفته في اوله الا عند طريان داع كالبناء للمفعول ونقل الحركة والاتباع كشهد والآخر محل الحركة البنائية وكانهم حيث التزموا تسكينه عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك الجاري مجرى الجزء من الفعل لشدة امتزاجه به احترزوا عن السكون في الوسط لئلا يكون في معرض التقاء الساكنين في هذه الصورة فاختلاف الابنية فيه انما هو باعتبار الحركات الثلث في الوسط فحصلت ثلاثة باعتبارها وهي [فعَل] بفتح الوسط و[فعِل] بكسره و[فعُل] بضمه والاولان يجري فيهما التعدي واللزوم والثالث لازم البتة فالمتعدي من الاول مع كسر العين في المضارع [نحو ضربه يضربه] [و] مع ضمه نحو [قتله] يقتله [و] اللازم منه مع كسر العين في المضارع نحو [جلس] يجلس [و] مع ضمه نحو [قعد] يقعد ولم يذكر مثالا لمفتوح العين من المضارع لانه بناء فرعي عند الاكثر يحصل مع حرف الحلق كما يجيء ان شاء الله تعالى [و] المتعدي من الثاني مع فتح العين في المضارع نحو [شربه] يشربه [و] مع كسره ولا يكون قياسا الا في معتل الفاء [ومقه] اذا احبه يمقه [و] اللازم منه مع فتح عين المضارع نحو [فرح] يفرح [و] مع كسره نحو [وثق] يثق وليس فيه المضارع المضموم كما يأتي ان شاء الله تعالى

والثالث

وكرم وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور

وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن

وتغافل وتكلم وملحق باحرنجم

[و] الثالث لا يكون الا مضموم العين في المضارع نحو [كرم] يكرم فهذه أبنية الثلاثي المجرد ٥

[وللمزيد فيه] من الثلاثي في الفعل [خمسة وعشرون بناء] يكثر دورانها وربما جاء غير هذه ثم ان بعض

هذه [ملحق بدحرج نحو شملل] على زنة فعلل اذا اسرع [وحوقل] على فوعل اذا ضعف وهرم

[وبيطر] على فيعل اذا عمل البيطرة وعالج الدواب [وجهور] على فعول اذا جهر صوته [وقلنس وقلسى]

على فعنل بالنون بعد العين وفعلى يقال قلنسته وقلسيته اذا البسته القلنسوة ومن الملحق

بدحرج على ما في المفتاح نحو شريف فلان الزرع على فعيل بالياء بعد العين اذا قطع شريافه وهو ورقه

وذلك اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع [و] بعضها [ملحق بتدحرج] من مزيد الرباعي وذلك

[نحو تجلبب] على تفعلل اذا لبس الجلباب وهو القميص [وتجورب] على تفوعل اذا لبس الجورب [و

تشيطن] على تفيعل اذا صار كالشيطان في تمرده [وترهوك] على تفوعل اذا تبختر ومشى كأنه

يموج في مشيه [وتمسكن] على تمفعل اذا اظهر الذل والمسكنة [وتغافل وتكلم] على تفاعل وتفعل

وناقشوا في عد هذه الثلثة من الملحق لان الميم في تمسكن ليست للالحاق بل لتوهم اصالتها كما مر

في تمدرع وكذا الالف في تفاعل لانها لا تكون للالحاق الا بدلا من الياء في الطرف كما في اسلنقى ووقوع

الادغام في هذا الباب ايضا نحو تمار وتحاب يدل على عدم كونه ملحقا وكذا ادغام العين المكررة في

تفعل لان الزائد للالحاق لا يدغم حفظا لزنة الاصل [و] بعضها [ملحق باحرنجم] من مزيد الرباعي

نحو اِقْعَنْسَسَ واِسْلَنْقىٰ وغير ملحق نحو أخرج وجرّب وقاتل وانطلق واقتدر ٥ واستخرج واشهابّ واشهبّ واغدودن واعلوّط

يقال اِحرنجم القوم إذا ازدحموا وحرجمت الإبل فاحرنجمت إذا رددتها فارتد بعضها على بعض ويقال أيضاً احرنجم إذا رجع عن أمر بعد إرادته والملحق به من مزيد الثلاثي [نحو اقعنسس] على افعنلل إذا تأخر ورجع إلى خلف وأصله من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب ويقال اقعنسس الجمل إذا أبى أن يقاد كذا قيل [واسلنقى] على افعنلى إذا نام على قفاه وهو قاصر لا يتعدى وشذ قوله ، قد جعل النعاس يغرنديني ، أطرده عني ويسرنديني ، ولا ثالث لهما وقيل إنه مصنوع لا حجة فيه فهذه الخمسة عشر ملحقات بما ذكر [و] بعض المزيد الثلاثي وهو العشرة الباقية [غير ملحق] بشيء [نحو أخرج] كأفعل [وجرّب] على فعّل بتضعيف العين [وقاتل] على فاعل وليست هذه الثلاثة ملحقة بدحرج لوقوع الإدغام فيها أما في الثاني فدائماً وأما في الأخير ففي نحو عدّ ومادّ ولعدم موافقتها له في المصدر المطرد وهو الدحرجة والإخراج وإن وافق الدحراج ٥ لكنه غير مطرد في الرباعي [وانطلق] على انفعل [واقتدر] من القدرة على افتعل [واستخرج] على استفعل [واشهابّ واشهبّ] بتشديد الباء فيهما على افعالّ وافعلّ بتشديد اللام إذا غلب بياضه على سواده وهذان البناءان في اللون والعيب الحسي إلا أن الغالب في الثاني أن يكون في اللازم منهما وفي الأول أن يكون في العارض وكلاهما قاصران لا يتعديان [واغدودن] الشعر بمعجمة ومهملتين على افعوعل إذا تم وطال وهذا قاصر وجاء من هذا البناء لفظان متعديان وهما اعروريت الفرس أي ركبته عرياناً واحلوليته إذا استطبته وعددته حلواً [واعلوّط] فلان البعير على افعوّل بتشديد

الواو

وَاسْتَكَانَ قِيلَ اِفْتَعَلَ مِنَ السُّكُونِ فَالْمَدُّ شَاذٌّ وَقِيلَ اِسْتَفْعَلَ مِنَ الْكَوْنِ

الواو اذا تعلق بعنقه وعلاه وفى الصحاح إعلوّطنى فلان أى لزمنى وهو متعد فى المعنيين واجلوّذ
بهم السير أى دام مع السرعة واخروّط بهم السير أى امتد وهذان لازمان وليعلم انه يجب فى الالحاق
مع موافقة الفرع للأصل فى صورة الحركات والسكنات ان يقع الفاء والعين واللام فى الفرع موقعها
فى الاصل الملحق به وأن يكون فيه ما يماثل زيادة الاصل فلذلك حكم على اقعنسس بالحاقه باحرنجم
لمقابلة اصوله باصوله واشتماله على النون الزائدة فيه فى موقعها منه ولم يحكم على استخرج بذلك لعدم
التقابل فى الاصول وعدم النون كذا قيل فتأمل [واستكان] بمعنى ذلّ وخضع فيه خلاف [قيل] اصله
إستكن وهو [إفتعل من السكون] فالخاضع الذليل كأنه سكن عن الصعود الى مدارج العز على و
جه المبالغة كما يقتضيه الإفتعال وعلى هذا [فالمدّ] الواقع بعد الكاف [شاذّ] حاصل من اشباع
فتحة الكاف مثله فى منتزاح فى قول ابن هرمة يرثى ابنه : وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذمّ
الرجال بمنتزاح : فان اصله المنتزح بلا مدّ بمعنى المبعد وقولهم مستكين بالياء المبدلة عن الالف مثلا فى
اسم الفاعل منه مبنى على لزوم الزيادة وتوهم اصالتها [وقيل] انه [إستفعل من كان] وانما لم يذكر المصدر
المجرد المأخوذ منه كما فى القول الأول لأن أصحاب هذا القول إختلفوا فى أنه من الكون أو من الكين يقال كان
يكين كينا إذا خضع فذكر الماضى المجرد الصالح لهما اختصارا فعلى الأول معنى الاستفعال فيه التحول من كون
الى كون لكن خص فى العرف بالتحول من كون العز الى كون الذل وعلى الثانى كأنه بمعنى فعل كقرّ واستقر
وبزيادة الحرف حصل شيئ من المبالغة ويمكن اعتبار التحول ايضا كما لا يخفى وقيل انه من الكين بمعنى لحم
الفرج أى صار مثله وانتقل الى حاله فى الذل فهو على هذا من قبيل التحول الى مدلول اسم العين مجازا كاستحجر أى

فالمدّ قياسيٌّ ففعل لمعانٍ كثيرةٍ وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعله نحو كارمنى فكرمته أكرمه إلّا باب وعدت وبعت ورميت

صار حاراً اى مثله ولعلّ الانسب بقوله من كان ماذكرناه إلّا ان يكون كان بمعنى زلّ أيضاً ماخوذاً من الكين فتأمّل واذا جعل استكان استفعل من كان واويّاً أو يائيّاً [فالمدّ] فيه [قياسيّ] لأنّ أصله على هذا استكون أو استكين فالمدّ منقلب عن الواو أو الياء كاستقام واستمال

واذا علمت أبنية المجرّد والمزيد فيه من الفعل فاعلم انّها ترد لمعانٍ مختلفة [ففعل] بالفتح من جملتها يكون [لمعانٍ كثيرة] لانّه لخفّته كثر استعماله فاستعملوه في معانٍ مختلفة لاتكاد تحصى بحسب أغراضهم حتى قيل انّه ما من معنى من معانى الأفعال إلّا وقد استعمل هو فيه [وباب المغالبة] وهو ما يسند لبيان الغلبة الى الغالب بعد المفاعلة الدالّة على وقوع فعلٍ من كلٍّ من الفاعلين [يبنى على فعلته أفعله] بفتح العين في الماضى وضمّها في المضارع من المتعدّى وان لم يكن الفعل المجرد منه على هذه الزنة أو لم يكن متعدّياً وذلك [نحو كارمنى] فلان [فكرمته أكرمه] لبيان أنّ الغلبة من المتكلّم والمجرد في كارم وان كان لازماً مضموم العين لكن عند بيان الغلبة بنى منه المتعدّى بالفتح لأنّه معنى متجدّد فقصدوا له بناءً جديداً فاختاروا الأخفّ الذى هو مفتوح العين وآثروا المضارع المضموم لقوّة الضمّ ومناسبته للغلبة مع شيوعه وكثرته قيل وقد يقال ضاربنى فلان فضربته اذا ضرباً غيرهما وكانت الغلبة في ضربه من المتكلّم ثمّ انّ البناء للمغالبة على ذلك الوجه قاعدة مطّردة في كلّ باب يؤتى فيه بعد المفاعلة التى وقعت فيها المغالبة بالفعل المجرد الذى هو اصلها لبيان الغلبة [إلّا باب وعدت] من المثال واويّاً كان أو يائيّاً [و] باب [بعت ورميت] من الاجوف و

الناقص

فَإِنَّهُ أَفْعِلُهُ بِالْكَسْرِ وَعَنِ الْكِسَائِيِّ فِي نَحْوِ شَاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ بِالْفَتْحِ وَفَعِلَ يَكْثُرُ فِيهِ

الْعِلَلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا كَسَقِمَ وَمَرِضَ وَحَزِنَ وَفَرِحَ

والناقص اليائيين [فانه] اى كل واحد منها عند بيان الغلبة فعلته بفتح عين الماضى [أفعله بالكسر]

فى المضارع دون الضم لئلا يلزم خلاف لغتهم اذ لم يجئ فى شيئ منها يفعل بالضم بل كل منها مكسور العين

فأبقى على حاله فيقال واعدنى وبايعنى وراماني فأعِده وأبيعه وأرميه [و] حكى [عن الكسائى]

مخالفة تلك القاعدة ايضا فيما عينه أو لامه أحد حروف الحلق زعما منه أنه يلزم [فى] كل ما هو

عينه أو لامه أحدها طريقة واحدة هى فتح العين فى الماضى والمضارع فيبقى على حاله [نحو شاعرنى

فشعرته أشعره] بالفتح فيهما وليس الأمر كما زعمه لورود خلاف تلك الطريقة فى اللغة كبرء يبرء

مع أن أبا زيد حكى فى باب المغالبة شاعرته أشعره بالضم وكذا فاخرته أفخره وأما خصصنا اطراد

القاعدة بما يؤتى بمجرد المفاعلة بعدها لأن ذلك مقصور على السماع وقد لا يكون فى بعض الأبنية

كما قال سيبويه انك لا تقول نازعنى فنزعته بل تقول غلبته فانهم استغنوا بغلبته عن ايراد مجانس

من باب المغالبة ويؤتى بمضارعه على ما هو عليه فيقال أغلبه بكسر العين وقد يقتصر على المجرد لبيان

الغلبة من غير سبق المفاعلة لفظا كما يقال لأحد المتخاصمين خصمك فلان أى غلبك فى الخصومة كأنه قيل

خاصمك فخصمك وقد يجعل منه قول جرير فى مرثية عمر بن عبد العزيز: الشمس طالعة ليست بكاسفة

تبكى عليك نجوم الليل والقمرا: كأنه قال تباكى النجوم والقمرا عليك فتغلبهما فى البكاء وما فيها من الكدر

لذلك لا للكسوف [و فَعِلَ] بكسر العين اللازم فيه أكثر من المتعدى [ويكثر فيه العلل] اى الأمراض [والأحزان]

وأضدادها] اى الصحة والسرور فالأمراض [نحو سقم ومرض و] الأحزان نحو [حزن] وضد المرض نحو سلم و

وتجيء الألوان والعيوب والحلى كلها عليه وقد جاء أدم وسمر وعجف وحمق وخرق وعجم
ورعن بالكسر والضم وفعل لأفعال الطبائع ونحوها كحسن وقبح وكبر وصغر فمن ثم كان لازما

وترح [د] ضد الحزن نحو [فرح وتجيء الألوان والعيوب والحلى] وهي العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان جمع الحلية [كلها عليه] فالألوان نحو كدر وشهب والعيوب كعرج وعمى والحلى كدعج من الدعج لشدة سواد العين [وقد جاء أدم وسمر] من الأدمة والسمرة في الألوان [وعجف] من العجف وهو الهزال من عيوب البدن [ورعن وحمق] بالراء والعين المهملتين بمعنى حمق [وخرق] من الخرق ضد الرفق [وعجم] من العجمة وهي العي في اللسان من عيوب النفس وبلج من البلجة وهي نقاوة ما بين الحاجبين في الحلي [بالكسر والضم] فهذه الأمثلة وردت على الأصل فيها وهو الكسر وعلى وجه آخر وهو الضم وهذه المعاني المذكورة المكسور العين كلها لازمة وأما فرقته وفزعته فقال سيبويه انه على حذف الجار أي فرقت منه وفزعت منه [وفعل] بضم العين [لأفعال الطبائع] جمع الطبيعة وهي الغريزة المخلوقة أي المعاني التي هي من جنس الغرائز التي خلق عليها الشيء من غير مدخل لاختياره فيها ولا تنفك عنه [ونحوها] مما يقوم بموصوفه مع اللبث ولا يتجاوز إلى غيره ويجري مجرى الغرائز [كحسن وقبح وكبر وصغر] فإنها تدل على الغرائز التي هي الحسن والقبح والكبر والصغر وطهر ونظف من الطهارة والنظافة الجاريتين مجراها هذا ما يقال هنا ومنهم من فسر أفعال الطبائع بالأفعال الصادرة عن الطبيعة بمعنى القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون أثرها على نهج واحد ولا يختلف باختلاف الأوقات فتأمل [ومن ثم] أي من أجل أنه لأفعال الطبائع ونحوها وهي معان قائمة بموصوفاتها من غير أن يتعدى إلى الغير وإن وقع التعدي في آثارها في بعض الأوقات لا في نفسها [كان لازما] دائما في لغة جميع العرب الا هو يلا فيها حكاه أبو علي من وقوعه

التعدي

وشذّ رحبتك الدار أي رحبت بك وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات

الواو لا للنقل وكذا باب بعته

المتعدى فيه في لغتهم ولاجل اللزوم فيه يتحول المتعدى لازماً اذا حوّل اليه للمبالغة والتعجب نحو فهم

زيد بضم العين بمعنى ما أفهمه [وشذ رحبتك الدار] وهو انما يتعدى في الظاهر والا فاصله لازم والتعدى

فيه بواسطة الخافض المحذوف [أي رحبت بك] أي اتسعت بك فحذفت الجار واوصل الضمير بالفعل فشذوذه

للالباس حيث استعمل في صورة المتعدى على ما قيل وقيل ان التعدى فيه لتضمين معنى وسع وكذا التعدى

في طلع بالضم في أن بشرا طلع اليمن بتضمين معنى بلغ [واما باب سدته] أسوده سيادة وهو الأجوف

الواوي المتعدى الذي مضارعه مضموم العين والحرف الأول من ماضيه مضموم عند الاتصال بالضمير المرفوع

المتحرك فهو وان كان معرضاً لاحتمال ضم عين الماضي مع التعدى ونقله الى الفاء عند اتصال الضمير لكن ما تقرر

عندهم من الحاق ما يتردد في حاله من المعتل بالصحيح اقتضى الحاقه بالصحيح المعلوم فيه انتفاء الماضي

المتعدى المضموم فلذلك جعلوه من المفتوح العين اصالة ثم ان ظاهر كلام سيبويه والجمهور انه حوّل من المفتوح

العين الى مضموم العين لبيان انه واوي لمناسبة الضم الواو ونقل الضم الى الفاء مع الضمير وهذا تعسف بل

غير صحيح اذ لم يعهد في لغتهم تحويل باب الى باب في غير عروض تغير في المعنى وبأن الواوي يحصل بنفس الضم

وان لم يكن منقولاً من العين [فالصحيح] مع جعل ماضيه مفتوح العين [ان الضم] الحق باوله

بعد حذف الالف المنقلبة عن العين عند تسكين اللام للاتصال به بالتقاء الساكنين والتزموا الحاقه به

[لبيان بنات الواو] أي الواوي [لا] ان الضم في اوله حاصل [للنقل] من العين اليه بأن تكون مضموم العين

أصالة أو تحويلا [وكذا] ذلك [باب بعته] وهو الأجوف اليائي الذي مضارعه مكسور العين واول ماضيه

وراعوا في باب خِفت بيان البنية

مكسور عند الاتصال بالضمير والمقصود أن الكسرة ملحقة بأوله بعد قلب عينه ألفاً وحذفها بالتقاء الساكنين للدلالة على أنه يائي وليس منقولاً من العين اليه على أن يكون مكسور العين أصالة أو تحويلاً لندرة فَعِلَ يفعِلُ بكسر العين فيهما في غير المعتل الفاء وهذا مذكور استطراداً بمناسبة الواوي ثم إن إلحاق الضم بأول الواوي من غير النقل وكذا الكسر بأول اليائي إنما هو فيما تعذر فيه بيان البنية أي بناء الكلمة كباب بِسُدته وبِعته فإن حركة عينه الفتح مثل فائه فلا فائدة في النقل ثم بعد قلب العين ألفاً وحذفها عند الاتصال بالضمير المرفوع لو أبقي أوله على الفتح لم تعرف حركة العين حتى تعلم البنية إذ الواو المتحركة أية حركة كانت تقلب ألفاً عند انفتاح ما قبلها وتحذف عند الاتصال به وكذا الياء فحيث تعذر بيان البنية ضموا أو كسروا الأول لبيان الواو والياء كراهة الخلو عن البيان رأساً وأما إذا أمكن بيان البنية فلا يلتفت الى بيان الواوي واليائي بالوجه المذكور بل يراعى البنية [و] هذا كما أنهم [راعوا في باب خِفت] وهو الأجوف الواوي على فَعِلَ بكسر العين في الماضي والفتح في المضارع [وباب هِبت] وهو الأجوف اليائي على تلك الزنة [بيان الأبنية] التي هي فَعِلَ بالكسر لأن بيانها أهم لتعلقها بالمعاني المختلفة باختلافها وتعلق الواوي واليائي أولاً باللفظ وأعتبار الأهم واجب عند أملائه كما يمكن في هذا الباب بنقل الكسرة من العين الى الفاء فلذلك اعتبروا ذلك النقل فيهما من غير مبالاة بعدم معرفة الواوي واليائي ولم يقولوا خُفت بالضم كصُنت والالتباس بنحو بعت يدفعه فتح عين المضارع نحو يخاف ويهاب فهذا بيان معاني أبنية المجرد الثلاثي وأما المزيد فيه فما كان منه على زنة شَهِب واشهاب واغدودن واعلوط فلا يزيد معناه على المجرد الا في المبالغة الحاصلة بالحرف الزائد لئلا يخلو عن الفائدة

وَأَفْعَلَ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا نَحْوُ أَجْلَسْتُهُ وَلِلتَّعْرِيضِ نَحْوُ أَبَعْتُهُ وَلِصَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا نَحْوُ أَغَدَّ الْبَعِيرُ

وَمِنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ

عن الفائدة فلذا لم يتعرض لها هنا وكذا الملحق الا افاعل وتفعّل فيما زعمه المصنف من كونهما ملحقين فلذا لم يتعرض منه الالهما ثم إنّ الغالب في المزيد أن يكون له فعل مجرد ثلاثي وقد يتخلف ذلك نحو استحجر الطين وليس بناء كل مزيد قياسا مطردا من اي لفظ كان فلا يقال أنصر وأظرف كاكرم ودخل بالتشديد من باب التفعيل ولذلك رد على الأخفش حيث أثبت باب الافعال في حسب وزعم وظن بالقياس وتختلف معاني الابنية التي تشتمل من جملتها على معنى زائد [وأفعل] منها يكون [للتعدية غالبا] وهي ان يضمن الفعل معنى الجعل والتصيير ويجعل فاعل اصله المجرد مفعولا للتصيير فان كان المجرد لازما تعدى الى واحد [نحو أجلسته] فقولك جلس زيد يفيد أنه فاعل للجلوس فاذا قلت أجلسته أفاد أنك صيرته جالسا وان كان المجرد متعديا الى واحد تعدى إلى اثنين نحو عطى زيد دينارا اي تناوله واعطيته اياه وان تعدى الى اثنين تعدى الى ثلثة نحو علم فلان زيدا منطلقا وأعلمت فلانا زيدا منطلقا وقد يفيد جعل الشيء نفس أصله كأهديته من الهدية اي جعلته هدية ويكون أفعل أيضا [للتعريض] وهو جعل مفعول المجرد معرضا للمفعولية له [نحو أبعته] اي جعلته معرضا لأن يباع [ولصيرورته] أي صيرورة الشيء الذي هو فاعله [ذا كذا] أي صاحب كذا اما بأن يكون صاحب ما اشتق منه [نحو أغد البعير] أي صار ذا غدة وهي العقدة التي في اللحم ويحيط بها الشحم وغدة البعير طاعونه واما بأن يكون صاحب ما هو صاحب لما اشتق منه نحو أجرب الرجل أي صار ذا إبل ذات جرب وأخبث أي صار ذا أصحاب ذوي خبث ويقرب منه أنجب اذا ولد نجيبا لانه صار ذا ولد ذي نجابة [ومنه] اي من أفعل الذي بمعنى صار ذا كذا ما اشتهر جعله قسما آخر وهو أفعل بمعنى جاء وقت استحقاق فاعله أن يوقع عليه أصله

ولوجوده على صفة نحو أحمدته وأبخلته وللسلب نحو أشكيته وبمعنى فعل نحو قلته وأقلته

وفعّل للتكثير غالباً

المجرد نحو [أحصد الزرع] إذا جاء وقت أن يوقع عليه الحصاد كأنه لاستحقاقه إياه صار ذا حصاد فجعل صاحباً له وإن لم يحصل له بالفعل وبهذا فارق نحو أغدّ البعير ولذا فصله عنه بقوله ومنه قيل ومنه أيضاً ما كان بمعنى دخل فاعله في نفس أصله أو في وقته نحو أصبح زيد بمعنى دخل في الصباح وأشمل بمعنى دخل في وقت الشمال أي ريح الشمال وما يكون بمعنى وصل إلى أصله مكاناً كان كأنجد وأجبل أي وصل إلى نجد وإلى جبل أو عدداً كأعشر غنم زيد و أتسع أي وصل إلى العشرة والتسعة كأنه صار ذا صباح وشمال ونجد وجبل وعشرة وتسعة [و] يكون أفعل [لوجوده] بالإضافة إلى المفعول من قولهم وجده وجوداً ووجداناً أي لوجدانك إياه أي شيئاً هو مفعول أفعل عليها أي [على صفة] وهي كونه مفعولاً لما هو أصله إن كان الأصل متعدياً وفاعلاً له إن كان لازماً فالأول [نحو أحمدته] أي وجدته محموداً مفعولاً للحمد [و] الثاني نحو [أبخلته] أي وجدته بخيلاً فاعلاً للبخل بمعنى أنه قائم به وأعمرت الأرض وجدتها عامرة وقد تكون تلك الصفة هي الفاعلية لنفس أفعل لا لما هو أصله كأفحمته أي وجدته مفحماً فاعلاً للإفحام وهو العيّ [وللسلب] أي لسلب الفاعل أصل الفعل عن المفعول [نحو أشكيته] أي أزلت شكايته وقد يكون بمعنى زوال أصله وهذا لا يكون إلا لازماً نحو أفلس زيد أي زال فلسه أي لم يبق معه مال وقيل معناه صار ذا فلوس كأنه قيل صارت دراهمه فلوساً [وبمعنى] أصله المجرد وهو [فعل] من غير زيادة المبالغة كما مر متعدياً كان [نحو قلته وأقلته] يقال قلت البيع بكسر القاف وأقلته أي فسخته أو لازماً نحو أسرع وأبطأ بمعنى سرع وبطؤ وقيل إن الإسراع والإبطاء متعديان في الأصل أي أسرع المشي وأبطأه غير أنه لما كان معروفاً عند المخاطب استغنى عن إظهاره ويجيء أفعل بمعنى الدعاء كأ

سقيته

نحو غلّقت وقطّعت وجوّلت وطوّفت وموّت المال وللتعدية نحو فرّحته ومنه فسّقته في

للسلب نحو جلّدت البعير وقرّدته وبمعنى فعل نحو زلته ...

كأسقيته أي دعوت له بالسقيا وللمطاوعة فعّل بتشديد العين نحو فطّرته فانفطر وبشّرته فأبشر وزعم

بعضهم أنه لا يجيء للمطاوعة أصلا [وفعّل] بتشديد العين يكون [للتكثير غالبا] أي لتكثير أصل الفعل أما

باعتبار إيقاعه على متعدد وإن اتحد الفاعل وهذا متعد [نحو قطّعت] الأثواب [وغلّقت] الأبواب أو باعتبار

تكرر الفعل والكثارة وإن اتحد الفاعل أيضا [و] ذلك قد يكون لازما نحو [جوّلت وطوّفت] أي كثرت الجولان

والطواف وقد يكون متعديا نحو غلّقت الباب إذا غلّق مرات كثيرة على ما يظهر من شرح المفصل فإن اتحد الباب

مع اتحاد وقوع الفعل فالأفصح التخفيف على ما قيل [و] أما باعتبار تعدد الفاعل وكثرته نحو [موّت المال] بالرفع إذا

مات مال كثير من الحيوان وهذا لازم البتة ويجب في فاعله أن يكون صادقا على الكثير [و] يكون [للتعدية

نحو فرّحته ومنه] ما عدّه أهل التصريف معنى آخر برأسه وهو نسبة المفعول إلى الأصل سواء كان

مصدرا مجردا نحو [فسّقته] أي نسبته إلى الفسق وسمّيته فاسقا أو اسم عين نحو تمّمته أي نسبته

إلى تميم وهو قبيلة فهذه النسبة لأنها نوع من الجعل والتصيير فرجع إلى التعدية وإن لم يكن على نهج غيره

منها ولذا فصله بقوله ومنه فتأمل [وللسلب نحو جلّدت البعير] أي أزلت جلده وسلخته [وقرّدته]

أي أزلت قراده والسلب في هذا الباب كثير في الأعيان قليل في المعاني وفي باب الإفعال بالعكس [و] يكون

هذا الباب أيضا [بمعنى] أصله المجرد أعني [فعل] من غير تفاوت إلا في المبالغة [نحو زلته] بكسر الزاء

وزيلته وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا فيجيء العكس

ضمنا نحو ضاربته وشاركته ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا

من الأجوف اليائي لا الواوي [وزيلته] فإن كليهما بمعنى فرقته ويكون بمعنى صار ذا أصله نحو تبع الجرح أي صار ذا

قيح وبمعنى صيرورة فاعله أصله المشتق منه كروض المكان أي صار روضا وعجزت المرأة أي صارت عجوزا وعمى

تصيير مفعوله على ما هو عليه نحو سبحان الذي ضوء الأضواء وكوف الكوفة أي جعلها أضواء وكوفة ويجعل

الشيء كالإتيان وغيره في المشتق منه نحو صبح أي أتى صباحا وغلس فعل في الغلس ولمعان أمر غير مضبوطة

[وفاعل] كائن [لنسبة أصله] المجرد الذي اشتق هو منه [إلى أحد الأمرين] حال كون ذلك الأصل [متعلقا

بالآخر للمشاركة] والمقصود أنه لنسبة أصله من حيث اعتبرت مشاركة أحد الأمرين فيه للآخر إلى الأمر

الأول بالفاعلية متعلقا من تلك الحيثية بالآخر على جهة المفعولية وملخصه أنه لنسبة المشاركة في أصله

إلى أحد الأمرين متعلقة بالآخر [صريحا فيجيء العكس] وهو نسبة المشاركة المذكورة إلى الآخر متعلقة بالأمر

الأول [ضمنا] لأن مشاركة أمر لآخر يتضمن مشاركة الآخر إياه ويلازمها فكل منهما فاعل من وجه ومفعول من

وجه وذلك [نحو ضاربته وشاركته] فضارب في المثال لنسبة أصله وهو الضرب من حيث اعتبرت مشاركة

المتكلم فيه لمرجع الضمير أي لنسبة المشاركة في الضرب التي هي المضاربة إلى المتكلم متعلقة بالمفعول ومنطوقه الصريح

وتدل أن الأول مضارِب بالكسر والآخر مضارَب بالفتح لا النسبة نفس الضرب إليه متعلقا بالمفعول ليكون

المنطوق أن أحدهما ضارب والآخر مضروب كيف وقد يمتنع التعلق بالمفعول في أصل المفاعلة فإنها قد

تؤخذ من أصل لازم نعم يحصل التعدي قطعا عندنا لأنها باعتبار معنى المشاركة المتعدية الحادثة كما يحصل التعدي

في بابي

نحو كارمته وشاعرته والمتعدي إلى واحد مغاير للفاعل متعديا إلى اثنين نحو جاذبته الثوب

بخلاف شاتمته وبمعنى فعّل نحو ضاعفت وبمعنى فعل نحو سافرت

في بابي الإفعال والتفعيل لما يحدث عند بنائهما [ومن ثمه جاء غير المتعدي] من المجرد إذا بني منه هذا الباب

[متعديا نحو كارمته] من كرم [وشاعرته] من شعر فلان كنصر وكرم فهو شاعر إذا قال شعرا أي كلاما منظوما

فإن مجموع قول الشعر الذي هو معناه لا يتعدى وقد جاء التعدي فيهما عند بناء المفاعلة هذا لكن الغالب في

المتعارف أن المشاعرة للمشاركة في إنشاء الشعر وإن كان من نظم الغير فلعل الأصل حول إلى هذا المعنى بضرب

من التوسع ثم اشتق منه المشاعرة [و] من ثمه أيضا جاء [المتعدي] من المجرد [إلى واحد مغاير للفاعل] على

صيغة المفعول من المفاعلة على ما ذكره نجم الأئمة نظرا إلى أن الكلام فيما يصير مفعولا بعد بناء المفاعلة فالمف

جاء المتعدي إلى واحد غير المشارك بفتح الراء [متعديا إلى اثنين نحو جاذبته الثوب] لاعتبار تعدي الجذب فيه إلى الثوب

وهو لا يصلح لمشاركة الفاعل في الفاعلية وبدونها لا يتم معنى المفاعلة فلا جرم تعدى جاذبت إلى آخر يصلح لذلك حتى

يتم معناها [بخلاف] ما كان أصله متعديا إلى واحد يكون مفاعلا بعد المفاعلة فإنه يتعدى إليه دون غيره لتمام

معناها به نحو [شاتمته] فإن الشتم متعد إلى ما يكون مفاعلا في المشاتمة ونحو جاذب زيد عمرا إذا فرض أن

كلا منهما جذب الآخر [و] قد يكون [بمعنى فعّل] بتشديد العين [نحو ضاعفته] فإنه للتكثير مثل ضعّفته

وناعمه الله بمعنى نعّمه أي أكثر نعمه وهو الإبل والشاة أو الإبل خاصة [وبمعنى] أصله المجرد وهو [فعل]

بالتخفيف سواء استعمل أصله المجرد في كلامهم نحو ناولته الشيء أي نلته بضم النون أي أعطيته أم لا [نحو

سافرت] فإنه لنسبة السفر إلى المتكلم من غير معنى زائد إذ لم يستعمل سفرت في كلامهم سوى المبالغة

وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً نحو تشاركا ومن ثم نقص مفعولاً من فاعل

وليدلّ على أنّ الفاعل أظهر أنّ أصله حاصل له وهو منتفٍ عنه نحو تجاهل وتغافل وبمعنى

على ما في شرح المفصل خلافاً لما ذكره الجوهري وقد يكون فاعل لجعل الشيء ذا أصله كما يجيء أفعل أيضاً لذلك نحو

عافاك الله أي جعلك ذا عافية وعاقبه أي جعله ذا عقوبة [وتفاعل] يكون [لمشاركة أمرين فصاعداً

في] فاعلية [أصله] المجرد [صريحاً] بخلاف فاعل فإنّ نسبته بالفاعلية إلى أحدهما تكون صريحاً وإلى الآخر ضمناً

لكونه مفعولاً في صريح اللفظ [نحو تشاركا] فإنه يدل على مشاركة اثنين في فاعلية أصله وهو الشركة صريحاً بخلاف

شارك زيد عمراً [ومن ثمه] أي من أجل أنّ تفاعل للتشارك في الفاعلية صريحاً [نقص مفعولاً] واحداً

[عن فاعل] وهو المشارك الذي كان مفعولاً صريحاً لأنه يصير فاعلاً في تفاعل صريحاً كما تقول ضارب زيد

عمراً بنصب عمرو وتضارب زيد وعمرو برفع الاسمين فإن كان فاعل متعدياً إلى آخر أيضاً تعدى تفاعل

أيضاً إلى ذلك الآخر فقط تقول عاطيته الدراهم بالتعدي إلى اثنين وتعاطينا الدراهم فالبابان متشاركان

في إفادة المشاركة في الفاعلية مطلقاً متفرقان على الوجه المذكور ولعل الدلالة على فاعلية أحد الأمرين إن كانت

أهم عند المتكلم لغرض عبّر بالفاعلية ليجعل الأهم فاعلاً والآخر مفعولاً وإن تساويا عنده عبّر بالتفاعل ويحتمل أن يكون

البابان كعبارتين لمعنى واحد بتخيير المتكلم بينهما وأما الفرق بأنّ المفاعلة تدل على أنّ أحد الأمرين وهو ما وقع

فاعلاً صريحاً سابق في مباشرة الفعل على الآخر بخلاف تفاعل فالتحقيق خلافه كما أفاده نجم الأئمة رضي متمسكاً

بما ورد من المفاعلة على خلاف ذلك [و] قد يكون أيضاً تفاعل [ليدلّ على أنّ الفاعل أظهر أنّ أصله] المجرد [حاصل

فَعَلَ نحو تَوَانَيْتُ وَمُطَاوِعَ فَاعَلَ نحو بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ وَتَفَعَّلَ لِطَاوعةِ فَعَّلَ نحو كَسَّرْتَهُ

فَتَكَسَّرَ وَلِلتَّكَلُّفِ نحو تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ

له في] الحال انّه [هو منتفٍ عنه نحو تَجَاهَلْتُ وتَغَافَلْتُ] اى اظهرتُ من نفسى الجهلَ والغفلةَ مع انتفائهما

فى الواقع [وبمعنى] أصله المجرد وهو [فَعَلَ] سواء كان لازمًا [نحو تَوَانَيْتُ] بمعنى وَنَيْتُ من الوَنْيِ وهو

الضعف أم متعديًا كقول امرأ القيس ÷ تجاوزتُ أحراسًا إليها ومعشرًا ÷ عَلَيَّ حِرَاصًا لو يُسِرُّونَ مَقْتَلِي ÷ فانّ

الظاهر انّ تجاوزتُه بمعنى جُزْتُهُ [ومطاوع فَاعَلَ] المطاوِع بالكسر وحقيقة المطاوعة أن يدلّ أحد الفعلين

الراجعين الى اصلٍ واحدٍ فى الاشتقاق على التأثير ويدلّ الآخر على قبوله فالثانى كانّه طاوع الاوّل ومفعول الاوّل

فاعل الثانى ويقرب من ذلك انّ المطاوعة حصول الأثر عن تعلّق الفعل المتعدّى بمفعوله لظهور انّ المراد الأثر

المدلول عليه بما يرجع فى الاشتقاق الى اصل ذلك المتعدّى ليخرج عنه نحو ضربته فتألّم وحيث علمت أنّ فاعل

المطاوِع بالكسر ما كان مفعول المطاوَع بالفتح علمت انّه ينقص عنه درجة فمطاوع المتعدّى الى واحدٍ قاصر

[نحو باعدته فتباعد] ومطاوع المتعدّى الى اثنين يتعدّى الى واحدٍ نحو ألبستُه الثوب فلبسه وقد يتكلم با

المطاوِع بدون ذكر المطاوَع نحو انكسر الاناء والمعنى الذى لا يكون قبولَ أثرِ فعلٍ متعدٍّ لا يكون مطاوعًا له وان

رجع الى أصل اشتقاقه [وتَفَعَّلَ] يكون [لمطاوعة فَعَّلَ] بالتشديد [نحو كسّرته فتكسّر وللتكلّف] وهو

أن يحمل الفاعل نفسه على أصله على وجه الكلفة والمشقة ليحصل له [نحو تشجّع وتحلّم] اى حمل نفسه

على الشجاعة والحلم وكلّفها ايّاهما حتّى يحصلا له لكونهما مطلوبين وهذا بخلاف نحو تجاهل فانّ معناه مجرد اظهار

وَلِلْاِتِّخَاذِ نَحْوُ تَوَسَّدَ وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأَثَّمَ وَتَحَرَّجَ وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مُهْلَةٍ نَحْوُ تَجَرَّعْتُهُ وَمِنْهُ

تَفَهَّمَ وَبِمَعْنَى اِسْتَفْعَلَ نَحْوُ تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ وَانْفَعَلَ لَازِمٌ مُطَاوِعُ فَعَلَ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ وَقَدْ جَاءَ مُطَا

الجهل من غير دلالة على حمل النفس عليه لكونه مطلوباً [وللاتخاذ] وهو أن يجعل الفاعل المفعول أصل الفعل

وذلك اذا كان ذلك الاصل اسماً لا مصدراً [نحو توسّدت التراب] أى جعلته وسادة [وللتجنب] بمعنى مجانبة

أصله [نحو تأثّم وتحرّج] أى تجنب الإثم والحرج [وللعمل المكرر فى مهلة] أى ليدل على مباشرة عمل وهو أصله

المجرد مرة بعد اخرى [نحو تجرّعته] أى شربت جرعة بعد جرعة فيدل على تكرر مباشرة أصله وهو الجرع اللتى

باعتبار تحصيله فى ضمن فرد منه بعد تحصيله فى ضمن آخر فان الواحد بالشخص لا يتكرر حصوله [ومنه تفهّم]

وتعلّم المسئلة فان أصل الفعلين أعنى فهمها والعلم بها بعد غاية الاستعداد له وان كان دفعياً لكن نزّل

التوسل اليه على مهلة منزلة تكرره فى مهلة فعبر بالتفهم والتعلم فلذا فصله بقوله منه وقيل ان الفصل

باعتبار ان التكرر فى مهلة ليس بظاهر فى مثل هذا لان الفهم ليس بمحسوس كالتجرع ويمكن أن يكونا مطاوعى فهّم

وعلّم [وبمعنى استفعل نحو تعظّم وتكبّر] أى طلب أن يكون عظيماً وكبيراً وقد يقال تعظّمته أى إعتقدت فيه

أنه عظيم وقد يكون بمعنى صيرورة الشيئ نفس أصله نحو ترتّب العنب أى صار زبيباً وتكلّل الزند أى صار

إكليلاً وبمعنى صيرورة الشيئ ذا أصله نحو تأهّل وتأصّل أى صار ذا أهل وذا أصل وتأكّل أى صار ذا أكل

أى مأكولاً ويقال ترجّلت المرئة أى صارت كالرجل وهو راجع الى صيرورة الشيئ أصله مجازاً [وانفعل لازم]

كله لانه بشهادة الاستقراء موضوع لحصول اثر الفعل المتعدى الى واحد مطاوع له فيلزمه اللزوم ثم أنه

فى الغالب [مطاوع فعل] المتعدى الى واحد [نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع أفعل] المتعدى الى

واحد

بحث باب الانفعال

مطاوع أفعل نحو أسفقته فانسفق وأزعجته فانزعج قليلا ويختص بالعلاج والتأثير ومن ثم قيل

انعدم خطأ وافتعل للمطاوعة غالبا نحو غممته فاغتم وللاتخاذ نحو اشتوى وبمعنى تفاعل نحو

اجتوروا واختصموا وللتصرف نحو اكتسب

واحد [نحو أسفقته فانسفق] يقال اسفقت الباب أى رددته [وأزعجته] أى أقلعته عن مكانه و

أبعدته [فانزعج] مجيبا [قليلا ويختص] انفعل [بالعلاج والتأثير] بأن يكون من الافعال الظاهرة التى

هى أفعال الجوارح ويكون دالا على قبول اثر حاصل من تأثير يكون من جنس تلك الافعال كأنهم لما خصوه

بالمطاوعة التزموا كونها جلية واضحة فلا يقال علمته فانعلم [ومن ثم] اى من جهة اختصاصه بقبول

الاثر والمطاوعة [قيل انعدم خطأ] لأن العدم ليس اثرا حقيقيا حتى يكون قبوله مطاوعا الشيئ لكنه نزل

منزلته وغالب استعماله فى كلام أرباب المعقول ولا يستعمل الا فى العدم الطارى على الوجود لأن العدم الأزلى

لا يشبه الأثر بوجه فلا ينزل منزلته [وافتعل للمطاوعة غالبا] من غير اختصاص بالعلاج [نحو غممته] أى

أحدثت فيه الغم [فاغتم] ويكثر اغناء افتعل عن انفعل فى مطاوعة ما فائه ما يدغم فيه النون الساكنة نحو

لممت الجرح أى أصلحته فالتم ورميته فارتمى ووصلته فاتصل ولا يقال انلأم وانرمى وانوصل مثلا

لئلا ينطمس علامة المطاوعة أعنى نون الانفعال بالادغام [وللاتخاذ] وقد عرفت انه جعل الشيئ أصل الفعل من

بحث باب الافتعال

غير المصدر [نحو اشتوى] اى اتخذ لنفسه شواء وهو المشوى بالنار وامتطاه اى اتخذه مطية [وبمعنى تفاعل

نحو اجتوروا] فانه بمعنى تجاوروا ولكونه بمعنى ما الاعلال فيه لم تقلب واوه الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها [واختصموا]

اى تخاصموا [وللتصرف] وهو الاجتهاد فى تحصيل أصله والمبالغة والاعتمال والاحتيال فيه [نحو اكتسب] عند سيبويه

وَاسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ غَالِبًا صَرِيحًا نَحْوُ اسْتَكْتَبْتُهُ أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ اسْتَخْرَجْتُهُ وَلِلتَّحَوُّلِ نَحْوُ اسْتَحْجَرَ الطِّينُ وَ

إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ وَلِلرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ

ولذلك قيل ان في قوله تعالى لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ تنبيهاً على لطفه تعالى بخلقه حيث أثبت

لهم الثواب على فعل الحسن كيف صدر ولم يثبت العقاب على القبيح الا اذا صدر على وجه الاعتمال والمبالغة

وجاء بمعنى فعل نحو قلعه واقتلعه [وَاسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ غَالِبًا] إما [صريحاً نحو استكتبته] أي سألته الكتابة

[أو تقديراً نحو استخرجت الوتد] فانه لا يتصور فيه طلب بل نزل الاحتيال في تحصيله والتلطف فيه منزلة

الطلب والمعنى لم ازل اتلطف في اخراجه حتى خرج ومن مجاز الطلب استرقع الثوب اذا اخلولق واستحق

أن يرقع كأنه سأل أن يرقع [و] يكون [للتحول] الى الشيء الذي هو اصله حقيقة أو مجازاً وهذا لا يكون

متعدياً اصلاً [نحو استحجر الطين] أي صار حجراً حقيقة أو مجازاً وذلك اذا لم يتحول اليه بل صار مثله

في الصلابة [و] نحو قول الشاعر [إن البغاث بأرضنا تستنسر] والأتن في أسواقنا تستحجر البغاث

بالحركات الثلث في أوله طائر ضعيف أغبر وتستنسر أي تصير نسراً وهو من جوارح الطير معروف بالقوة

والأتن جمع الأتان أنثى الحمار والأسواق جمع السوق والمعنى أن الضعيف يتقوى بجوارنا كذا قيل [و]

يجئ [بمعنى فعل] المجرد [نحو قر واستقر وللرباعي المجرد بناء واحد] وهو فعلل لالتزامهم فيه فتح الأول

والآخر كما في المجرد من الثلاثي واضطرارهم الى تسكين أحد الأوسطين لئلا يتوالى أربع حركات في كلمة واحدة

وقد اطرد عندهم تسكين الآخر عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك فلو سكنوا اللام الأولى التقى ساكنان عند اتصاله

فتحوها

نحو دحرجته ودربخ والمزيد فيه ثلثة نحو تدحرج واحرنجم واقشعر وهي لازمة المضارع بزيادة

حرف المضارعة على الماضي فان كان مجردا على فعل كسرت عينه او ضمت او فتحت ان كان العين او اللام حرف حلق

نفتحوها ليتعادل خفة الحركة ثقل الرباعي وسكنوا العين ثم انه يكون متعديا [نحو دحرجته و] لازما نحو [دربخ]

الرجل بالدال والراء المهملتين والموحدة والمعجمة اي خضع وذل وطأطأ رأسه وبسط ظهره خاضعا ودربخت

الحمامة لذكرها طاوعته للسفاد [والمزيد فيه] من الرباعي [ثلثة] ابنية وهي تفعلل [نحو تدحرج و]

افعنلل نحو [احرنجم و] افعلل بتشديد اللام الثانية نحو [اقشعر] الرجل اي اخذته قشعريرة اي رعدة

واضطراب وقشعرت السنة امحلت [و] هذه الثلثة [هي لازمة] كلها بشهادة الاستقراء [المضارع]

سمي به لمشابهته الاسم في قبول الابهام والتخصيص لاحتماله الحال والاستقبال وجواز تخصيصه باحد

هما والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته في نحو ضارب ويضرب وناصر وينصر فلانهما متواخيان ارتضعا

من ضرع واحد وهو يحصل [بزيادة حروف المضارعة على الماضي] في اوله ثم ان الماضي والمضارع لما تماثلا

معنى راموا تخالفهما لفظا ايضا في حركة العين التي عهد اختلافها باختلاف الاغراض في الماضي الثلاثي المجرد

الذي هو اول ابنية الافعال [فان كان] الماضي ثلاثيا [مجردا على فعل] بفتح العين [كسرت عينه] في المضارع

[او ضمت] والكسر اوفق بغرض الاختلاف لان مخالفته للفتحة اتم من مخالفة الضم له اذ الضمة علوية كالفتحة

بخلاف الكسرة فانها سفلية [او فتحت] عين المضارع [ان كانت العين او اللام حرف حلق] غير الالف بل احد

الستة الباقية وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ليعارض خفة الحركة ثقل الحرف الحلقي

بحث المضارع

غَيْرَ أَلِيَ وَشَذَّ أَبَى يَأْبَى وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ وَرَكَنَ يَرْكَنُ مِنَ التَّدَاخُلِ

ولم يفتحوا العين إذا كانت الفاء حرف حلق لأن فاء المضارع المجرد الثلاثي ساكنة فهي ضعيفة بالسكون فلا حاجة

إلى تخفيف العين وأما الألف فهي مع خفتها ليست متأصلة بل منقلبة عن الواو والياء فلم يعتدوا بها

في مخالفة الأصل الذي هو مخالفة حركة عين المضارع للماضي فضمت في الواوي الأصل وكسرت في اليائي

على القياس وأدى ذلك إلى ظهور الواو والياء كصان يصون وباع يبيع ودعا يدعو ورمى يرمي والفتح

في عين المضارع فيما ذكر على وجه الرخصة لا على وجه اللزوم لجواز الضم نحو دخل يدخل وصرخ يصرخ والكسر نحو

نبح ينبح لأنه جاء على الكسر أيضا [وشذ أبى يأبى] حيث فتحت عين مضارعه وليس عينه ولامه حرف حلق

غير الألف فهو مخالف للقياس وإن كان كثيرا شائعا لا يستحوذ بترك الإعلال ومثل هذا فصيح في حكم المستثنى عن القياس

الذي هو على خلافه على ما تقرر في موضعه ولعل السر في فتح العين فيه على ما قيل إنه امتنع الذي هو فرع على منع

لحمل على أصل مرادفه في فتح عين المضارع [وأما قلى يقلى] بفتح العين في الماضي والمضارع على ما حكاه سيبويه [فعا

مرية] أي لغة بني عامر والفصيح المشهور قلى يقلي بالكسر في المضارع والقلى البغض الشديد [وركن يركن] ركونا

بفتح العين في الماضي والمضارع على ما حكاه أبو عمرو [من التداخل] لأنه ورد بضم العين في المضارع مثل نصر ينصر

لغة مشهورة وحكى عن قوم ركن يركن مثل علم يعلم فالماضي من الأول والمضارع من الثاني فتداخلت اللغتان

الواردتان فيه والركون الميل وجعل الأخفش قنط يقنط مثله في التداخل ثم إن الضم والكسر في مضارع الفتح قد يكون

سماعيا موقوفا على السماع كنصر ينصر وضرب يضرب وقد يكون قياسيا غير موقوف على السماع في آحاد الأبنية الواردة

على

ولزموا الضم في الاجوف بالواو والمنقوص بها والكسر فيهما بالياء ومن قال طوحت واطوح وتوهت واتوه فطاح

يطيح وتاه يتيه شاذ عنده او من التداخل

على احدهما [و] من القياس انهم [لزموا الضم] ولم يفارقوه [في] مضارع [الاجوف بالواو] مع نقله الى ما قبلها لثقله

عليها نحو صان يصون [و] [لزموا الضم ايضا في [المنقوص بها] اي بالواو مع اسكانها رفعا نحو دعا يدعو [و]

لزموا [الكسر فيهما] اي الاجوف والمنقوص [بالياء] نحو باع يبيع ورمى يرمي لمناسبة الضم للواو والكسر للياء

ولئلا يؤدي الكسر في الواوي الى انقلابها ياء والضم في اليائي الى انقلابها واوا [ومن قال] في بناء التفعيل وبناء اسم

التفضيل من طاح بمعنى هلك وتاه بذلك المعنى او بمعنى ضل نحو [طوحت واطوح وتوهت واتوه] بالواو فذلك

يدل على انهما واويان لان الواو والياء تبقيان من غير تغيير في البنائين من الاجوف وعلى هذا [فطاح يطيح و

تاه يتيه شاذ عنده] ان زعم ان الاصل في مضارع كل منهما الواو المكسورة ونقلت كسرتها الى ما قبلها وقلبت

ياء فيكون مخالفا للقياس الذي ذكر من ضم عين المضارع في الاجوف الواوي وان كان مطردا في الاستعمال وكسر

فاء الماضي المتصل بالضمير المرفوع وان لم يكن من بنات الياء للمناسبة مع الصورة الطارية للمضارع او لتوهم

اصالة الياء فيه [او] ذلك عنده [من التداخل] على ما في بعض النسخ وذلك ان زعم في كل منهما ثبوت الواوي

كصان يصون واليائي كباع يبيع وزعم مع ذلك ان المتداول في الاستعمال الطاري هو المضارع اليائي مع الضم

في اول ماضيهما عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك على قاعدة الاجوف الواوي بان يقال طحت وتهت مثل صنت

فيكون ماضيهما من الواوي ومضارعهما من اليائي على سبيل التداخل وهو ضعيف لتصريح الثقات بان الضم في

اول ماضيهما عند اتصال الضمير لم يسمع قط بل المسموع هو الكسر وزعم الخليل انهما واويان على هذه اللغة ورد من

وَلَمْ يَضُمُّوا فِي المِثَالِ وَوَجَدَ يَجُدُ ضَعِيفٌ وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي المُضَاعَفِ المُتَعَدِّي نَحْوُ يَشُدُّهُ وَيَعُدُّهُ وَقَدْ جَاءَ الكَسْرُ فِي
يَشِدُّهُ وَيَعِلُّهُ وَيَنِمُّهُ وَلَزِمُوا الكَسْرَ فِي حَبَّهُ يَحِبُّهُ وَهُوَ قَلِيلٌ

الأجوف على فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين في الماضي والمضارع كحَسِبَ يَحْسِبُ من الصحيح وأمّا في لغة من قال في التفعيل
والتفضيل طيّحت وتيّهت وأطيح وأتيه فالأمر ظاهر [و] من القياس أنّهم [لم يضمّوا] عين المضارع [في
المثال] واويًّا كان أو يائيًّا استثقالًا للجمع بين ياء المضارعة والياء أو الواو مع الضمّة بعدها ولا طريق إلى
التخفيف بالحذف فإنّ علّة الحذف في نحو يَعِدُ إنّما هو الوقوع بين الكسرة والياء كذا قيل فهذا هو القياس [و] أمّا
[وَجَدَ يَجُدُ] بضمّ العين في المضارع فهو [ضعيف] مخالف للقياس وتفرّد به بنو عامر قال شاعرهم لبيد بن ربيعة
لو شئتُ قد نقع الفؤادُ بشربةٍ ٭ تدع الصوادي لا يجُدْنَ غليلا ٭ وحذف الواو إمّا لكون الوقوع بين الياء
والضمّة أيضًا موجبًا للحذف عندهم أو لأنّ الأصل عندهم فيه الكسر والضمّ طرأ بعد حذف الواو عوضًا عنها [و]
من القياس أيضًا أنّهم [لزموا الضمّ في] عين مضارع [المضاعف المتعدّي] لأنّه كثيرًا ما يلحقه هاء الضمير المضموم
المشبع أي الواو مع أنّ لامه مضمومة أيضًا [نحو يَشُدُّهُ ويَعُدُّهُ] فلو كسر لزم الانتقال من الكسرة المنقولة إلى
الفاء للادغام إلى ضمّة بعدها ضمّة أخرى والحرف المدغم واسطة ضعيفة لا تجري في معارضة مثل ذلك الثقل
لكنّها تكفي مع وحدة الضمّة كما في اللازم لعدم لحوق الضمير ومن ثمّه كان الأكثر فيه الكسر الأوفق لحال الماضي
والمضارع نحو يَفِرُّ ويَكِلُّ وربّما جاء الفتح قليلًا نحو عَضَّ يَعَضُّ وكَعَّ يَكَعُّ كعوعًا إذا جبن على لغة حكاها يونس ولم يسمع
الكسر في المتعدّي إلّا في قليل نحو نمّ الحديث رفعه إشاعة وإفسادًا يَنِمُّه ومنه النّمام وعلّه يعلّه من العلّ وهو الشرب

وهذه

أوله: نحن حبسنا بني جديلة ÷ في نار من الحرب جحمة الضرم

(٥١)

وإن كان على فعِل فُتحت عينه أو كُسرت إن كان مثالاً وطِئ تقول في باب بقِي يبقَى بقَى يبقَى

أما فضِل يفضُل ونعِم ينعُم فمن التداخل

و هدّه يهدّه أي كسره وصرّه يصرّه إذا جمعه وحبّه يحبّه بمعنى أحبّه ومنه المحبوب وهذه المباحث كلها

في مضارع الماضي المجرد المفتوح [وإن كان] الماضي المجرد [على فعِل] بكسر العين [فُتحت عينه] في المضارع

ليتخالفا نحو علِم يعلَم وخاف يخاف ورضِي يرضَى وكأنهم لم يضمّوا مع حصول التخالف به كراهة الجمع بين

الكسر الثقيل في الماضي والضم الثقيل في المضارع [أو كُسرت إن كان مثالاً] واوياً ليتوسّل به إلى حذف الواو

حيث تقع بين كسرة لازمة وياء المضارعة فيحصل التخفيف بالحذف نحو وثِق يثِق وومِق يمِق بخلاف اليائي

فإنه جاء الفتح فيه مجيئاً شايعاً نحو يئِس ييأَس ويمِن ييمَن ويقِن الأمر أي علمه ييقَنه لأن الياء ليست

مستثقلة بين الكسرة والياء حتى يتوسّل بالكسرة إلى حذفها وربما جاء الفتح في الواوي أيضاً نحو وجِل يوجَل [وطِئ]

يقلب كل ياء مفتوحة قبلها كسرة ألفاً ولذلك [تقول في باب بقِي يبقَى] كعلِم يعلَم [بقَى يبقَى] بقلب الياء

المفتوحة المكسور ما قبلها في الماضي ألفاً ومنه قول الحماسي ÷ نستوقد النبل بالحضيض ÷ ونصطاد نفوساً

بنت على الكرم ÷ فقوله بنت ماض مجهول أصله بنيت قلبت ياؤه بعد نقل الفتحة إلى ما قبلها ألفاً أي ترمي

سهامنا المصقولة الشبيهة بشعل النيران من أعلى الجبل وتصل إلى الحضيض فتقع على الأحجار فتخرج منه

النار فكأننا نستوقد النبل بها في الحضيض ونصيد نفوساً مبنية على الكرم أي نقتل الرؤساء [وأما فضِل

يفضُل] من الفضالة بمعنى البقية [ونعِم ينعُم] ودمت تدوم ومتّ تموت كلها بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع

وإن كان على فعُل ضُمّت وإن كان غير ذلك كُسر ما قبل الآخر

[فمن التداخل] لأن الأول جاء مثل نصر ينصر وعلم يعلم والثاني جاء مثل كرُم يكرُم بضمها وعلم يعلم وجاد دام يدوم

كصان يصون ودام يدام كخاف يخاف وكذا مات يموت ويمات كما قال الشاعر: بُنَيَّتي سيدة البنات عيشي

ولا تأمني أن تماتي: فأخذ الماضي من باب والمضارع من آخر وأما الفضل ضد النقص فالفعل منه كنصر

ينصر لا غير على ما قيل وجاء في نعم ينعم الكسر في الماضي والمضارع كليهما وكأنه حمل في المضارع على مرادفه

من المثال وهو وعم يعم يقال عم صباحا وانعم صباحا أي ليكن صباحك ذا نعومة ولين وجاء حسب يحسب

ويئس ييئس كلاهما على الكسر في الماضي والمضارع [وإن كان] الماضي المجرد [على فعُل] بضم العين [ضُمّت]

عينه في المضارع لا غير وذلك قياس لم يخالف إلا في كلمة واحدة شاذة هي كُدت بضم الكاف أكاد والمشهور

كِدت بكسر الكاف وذلك لأن وضع هذا الباب لما كان للصفات اللازمة اختيرت حركة قوية للماضي

والمضارع فيه للتناسب بين المعاني والألفاظ ولم يجيء من هذا الباب اليائي من الأجوف والواوي

من الناقص إلا واحدا في كل منهما أعني هيُؤ الرجل يهيُؤ من غير قلب الياء ألفا أي صار ذا هيئة وبهو يبهو

في بهي يبهى أي صار بهيا انقلبت الياء واوا للضمة قبلها ويحتمل واوي الأصل مرادفا لبهي يبهى والمضاعف

فيه قليل نحو لببت ألبّ على ما حكاه يونس فهذه أحكام المضارع الذي ماضيه مجرد ثلاثي [وإن كان] الماضي

[غير ذلك] بأن يكون ثلاثيا مزيدا فيه أو رباعيا مجردا أو مزيدا فيه [كُسر ما قبل الآخر] في المضارع لتطرق التغيير

إلى أوله عما كان في الماضي إما بحذف همزة الوصل المكسورة مع فتح حرف المضارعة الذي صار أوله كيجتمع

ويحرنجم

صدره ٥ كأن صوت نحيها إذا هما ؛ صوت الإناغ بالعشي الأعشما
آخره: يحسبه الجاهل ما لم يعلما ؛ شيخا على كرسيه معمما

مالم يكن أول ماضيه تاء زائدة نحو تعلّم وتجاهل فلا يغيّر أو لم تكن اللام مكررة نحو احمرّ واحمارّ قدّم

ومن ثمّ كان أصل مضارع أفعل يؤفعل إلا أنه رفض بما لزم من توالي الهمزتين في المتكلم فخفف الجميع وقوله فإنه أهل

ويحرنجم وأما بضم حرف المضارعة الذي صار أوله كيدحرج ويكرم فكأنهم كرهوا سلامة الآخر الذي هو محل التغيير

مع تغيير الأول وحيث كان الآخر محلا للإعراب الذي لا مدخل له في بناء الكلمة أجري التغيير على ما قبله المتصل به

من الثقل إلى الكسرة استثقالا للضمة وهذا مطرد [مالم يكن أول ماضيه تاء زائدة نحو تعلّم وتجاهل وتدحرج

[فلا يغيّر] ذلك عن حاله في الماضي لعدم التغيير في أوله [أو لم تكن اللام مكررة] للإدغام [نحو احمرّ واحمارّ]

فإن ما قبل الآخر في نحو ذلك يسكن للمماثلة للآخر [فيدغم] في الآخر كما في الماضي وإن تغيّر أوله بحذف الهمزة

مع أن ما قبل آخره مكسور في الأصل وزالت الكسرة بالإدغام ويكسر ما قبل آخر ما كررت اللام فيه للإلحاق بغيره

نحو يسحنكك الليل أي يظلم فإنه ملحق بيحرنجم لعدم الإدغام في المكرر له [ومن ثمّ] أي من جهة ما ذكر في أول المبحث

من أن حصول المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي [كان أصل مضارع أفعل] كأكرم [يؤفعل] لأنه الحاصل

بزيادة حرف المضارعة على الماضي [إلا أنه] أي ذلك الأصل [رفض] أي ترك [لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم]

وهو مستثقل فحذفت همزة الإفعال فيه لذلك وإن كان القياس في تخفيف مثل هاتين الهمزتين قلب الثانية

واوا كما يجيء إن شاء الله تعالى لأن مضارع هذا الباب كثير فناسب التخفيف البليغ وهو الحذف ثم جروا

على قاعدتهم من إجراء الباب على وتيرة واحدة [فخفف الجميع] بحذفها وإن لم تكن العلة إلا في المتكلم وصار هذا

قياسا مطردا [وقوله فإنه أهل لأن يؤكرما] على البناء للمفعول وإثبات الهمزة [شاذ] مخالف لذلك القياس

لأن يوكرما تساذ الأمر واسم الفاعل والمفعول وأفعل التفضيل تقدمت الصفة المشبهة من نحو فرح

على فرح غالباً وقد جاء معه في بعضها الضم نحو ندس وحذر وعجل وجاءت على سليم وشكس

واعلم أن من عدا الحجازيين يجوّزون كسر ما عدا الياء من حروف المضارعة فيما كان ماضيه على فعل بكسر

العين نحو أعلم وإعلم وأخال وإنسى وأعض تنبيهاً على كسر عين الماضي ولم يكسروا العين لئلا يلتبس

بمضارع فعل بالفتح واستثقلوا الضمتين في مضارع فعل بالضم فلم يضموا فيه للتنبيه على ضم العين [الأمر

واسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل تقدمت] في مقدمة الإعراب فإن البحث عن عملها لما كان

متعلقاً بها استطرد فيها بيان كيفية وضعها وهيئاتها وكذلك الصفة المشبهة ذكر حدها هنالك ولم يستطرد

معه بيان هيئاتها لكثرتها فذكرها ههنا [الصفة المشبهة] لا تبنى إلا من لازم أو متعد جعل كاللازم بأن

يقتصر في معناه على مجرد الثبوت كالأكول من الأكل ثم إنها وردت على أوزان مختلفة وبعض التفصيل فيها

إنها تكون [من نحو فرح] بكسر العين [على فرح] بكسره أيضاً [غالباً] حتى قيل إنه قياس فيما كان من نحوه من

غير حرارة الباطن والامتلاء من الأدواء الباطنة كالحزن والعسر ومن الهيجانات والخفة كالقلق والسليس

والنبق والفرح [وقد جاء معه الضم في بعضها] أي جاء مع الوزن المذكور ضم العين في بعض ما كان من نحو فرح

وغيره مما قياسه الكسر [نحو ندس] للفطن [وحذر] من الحذر بمعنى الخوف [وعجل] للسريع فهذه الثلثة وردت على

الوجهين [وجاءت] الصفة المشبهة من نحو فرح أيضاً [على] أوزان أخر نحو [سليم] على فعيل وهو في المضاعف

والمنقوص اليائي أكثر مثل طبيب ولبيب وتقي وغني [و] نحو [شكس] بفتح الفاء وسكون العين لسيء الخلق

وفي القاموس إنه على زنة ندس [وحر] بضم الفاء وسكون العين مع الإدغام [وصفر] بكسر الأول وسكون

الثاني

وحُمْرٍ وصُفْرٍ وغُيُورٍ ومن الألوان والعيوب والحُلى على أَفْعَلَ ومن نحو كَرُمَ على كَرِيمٍ غالبا وجاءت

على خَشِنٍ وحَسَنٍ وصَعْبٍ وصُلْبٍ وجَبَانٍ وشُجَاعٍ ووَقُورٍ وجُنُبٍ وهي من فَعَلَ قليلة وجاءت

نحو حَرِيصٍ وأَشْيَبَ وضَيِّقٍ وتجيء من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فَعْلان نحو جَوْعان

الثاني للحال [وغُيُورٍ] من الغيرة هذا في غير ما كان من نحو فَعِلَ بالكسر من الألوان والعيوب الظاهرة

والحلية أي الصورة والخلقة [ومن الألوان والعيوب والحُلى] من نحوه جاءت [على أَفْعَلَ] نحو أَسْوَد

وأبيض وأعمى وأعرج وأبلج وأكحل [و] الصفة المشبهة [من نحو كَرُمَ] بضم العين [على] فعيل نحو [كَرِيمٍ غالبا]

وجاءت [من نحوه [على خَشِنٍ] مثل كَتِفٍ من الخشونة [وحَسَنٍ] بفتحتين من الحُسْن [وصُلْبٍ] بضم الأول

وسكون الثاني [وصَعْبٍ] بالفتح فالسكون [وجَبَانٍ] بفتح الأول [وشُجَاعٍ] بضمه [ووَقُورٍ] من وَقُرَ وقارا

[وجُنُبٍ] بضمتين [وهي من] نحو [فَعَلَ] بفتح العين [قليلة] استغناء عنها باسم الفاعل [و] قد [جاءت] منه

على قلتها على [نحو حَرِيصٍ وأَشْيَبَ] كأبيض من الشيب وهو الشيخوخة [وضَيِّقٍ] بفتح الفاء وتشديد الياء على

فَيْعِلٍ بالياء الساكنة الزائدة بعد الفاء وكسر العين وهذا مختص بالأجوف كما أنه بفتح العين مختص بالصحيح اسما

كان كالشَّيْلَم بالشين المعجمة للزوان الذي يخالط الحنطة أو صفة كصَيْرَفٍ لصراف الدراهم ولم يجئ في الأجوف

مثله إلا لفظ واحد هو قولهم سِقاء عَيِّن بالمهملة والتحتانية المشددة المفتوحتين إذا كان من أديم يسيل ماؤه وهو

عيب فيه والفعل من الأمثلة في كلام المصنف بفتح العين في الماضي والكسر في المضارع [وتجيء من الجميع] أي من

فَعِلَ بالكسر والضم والفتح [بمعنى الجوع والعطش] ونحوهما مما يشتمل على حرارة الباطن كالأسف واللهف [وضدهما]

أعني الشبع والري ونحوهما مما فيه معنى الامتلاء لا السكر [على فَعْلان] بفتح الفاء [نحو جَوْعان وعطشان]

وعطشان وشبعان وريّان :: المصدر أبنية الثلاثي المجرد منه كثيرة نحو قتل وفسق وشغل ٥

ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليّان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وخنق

وصغر وهدى

وشبعان وريّان] وأسنان وسكران والفعل من الجوع كنصر ينصر ومن غيره من هذه الأمثلة كعلم يعلم وقيل ٥

وقد ينزّل غير هذه منزلتها نحو غضبان فان الغضب من الهيجان لكنه يلزمه في الغالب حرارة الباطن فنزل منزلتها

ويقال قنع قربان اذا قارب الامتلاء حملا على معناه وربما جاءت الصفة المشبهة من فعل بالكسر وغيره على فاعل

بمعنى الثبوت وان كان الاصل في هذا الوزن الحدوث وذلك كالخاشي من الخشية وساخط وجائع وطاهر] المصدر

أبنية الثلاثي المجرد منه كثيرة] والتي يشتق منها الفعل المشتمل على معناها وزيادة سماعية فمنها ما هو ساكن العين

من غير زيادة أو مع زيادة تاء التأنيث أو الف التأنيث أو الالف والنون وهذه أقسام أربعة والفاء في كل منها إما مفتوح

أو مكسور أو مضموم وأمثلتها بتقديم مفتوح الفاء على المكسور والمكسور على المضموم في كل منها [نحو قتل وفسق وشغل

ورحمة ونشدة] لطلب الضالة وتعريفها [وكدرة] الضد الصفاء في اللون [ودعوى وذكرى وبشرى وليّان] بتشديد

الياء مصدر لوى إذا مطل [وحرمان] مصدر حرمه منعه [وغفران] ومنها متحرك العين وفيه أيضا أقسام

لانه قد يكون مع زيادة الالف والنون وهذا لم يوجد الا مفتوح الفاء والعين [و] ذلك نحو [نزوان] للوثوب

وقد يتجرد عن الزائد رأسا [و] هذا جاء نحو [طلب] بفتحتين [وخنق] مثل كتف مصدر خنقه أخذ حلقه [و

صغر] بكسر الاول وفتح الثاني [وهدى] مثل صرد ولم يجئ مفتوح الفاء مضموم العين أصلا ولا بكسرهما معا ولا ٥

وغلبة وسرقة وذهاب وصراف وسؤال وزهادة ودراية وبغاية ودخول ووجيف

وصهوبة ومدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة وكراهية إلا أن الغالب في فعل اللازم نحو ركع على ركوع

بضمها [و] قد يكون مع زيادة تاء التأنيث فقط نحو [غلبة] بفتحتين [وسرقة] بفتح الاول وكسر الثاني

ولم يجئ منه مضموم العين [و] قد يزاد فيه مدة اما ألف فقط أو مع تاء التأنيث وأمثلتها بتقديم مفتوح الفاء

فالمكسور فالمضموم نحو [ذهاب وصراف] مصدر صرفت الكلبة تصرف كضرب يضرب إذا اشتهت الفحل [وسؤال

وزهادة ودراية وبغاية] للطلب وإما واو أو ياء فقط أو مع تاء التأنيث [و] ذلك نحو [دخول] بضم الفاء

ومضي بضم الميم فإن أصله مضوي قلبت الواو ياء وادغمت وكسر ما قبلها [ووجيف] بفتح الاول لضرب

من سير الابل [وقبول] بفتحه ايضا [وصهوبة] بضم الاول للحمرة أو الشقرة وفضيحة وقصيحة بفتحه

ايضا ولم يجئ مع الواو كسر الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة ولا مع الياء سوى الفتح [و] قد يزاد الميم

فقط مع فتح العين نحو [مدخل و] كسرها نحو [مرجع و] ضمها نحو مكرم ان ثبت أنه مصدر أو مع تاء التأنيث

[و] ذلك نحو [مسعاة ومحمدة] بكسر الميم التي هي عينها وفتحها [و] قد يزاد غير ما ذكر ايضا نحو [كراهية]

وكينونة في مصدر كان والبلهنية بضم الموحدة وفتح اللام وسكون الهاء بمعنى السعة على فعلنية والضارورة

بمعنى الضر على زنة فاعولة والتهلكة والجبروت والكل مقصور على السماع وليس شيء منها قياسا سوى نحو مدخل

وذكره هيهنا غير مناسب [الا أن الغالب] بحسب الاستقراء على ما سمع [في مصدر [فعل] بفتح العين [اللازم]

اذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد ذلك من الأصوات والاضطراب وغيرهما ان يكون على فعول بضم الفاء [نحو ركع على ركوع]

وَفِي الْمُتَعَدِّي نَحْوُ ضَرَبَ عَلَى ضَرْبٍ وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ وَفِي الِاضْطِرَابِ نَحْوُ خَفَقَ عَلَى خَفَقَانٍ وَفِي الْأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ عَلَى صُرَاخٍ وَقَالَ الْفَرَّاءُ إِذَا جَاءَكَ فَعَلَ مِمَّا لَمْ تَسْمَعْ مَصْدَرَهُ فَاجْعَلْهُ فَعْلًا لِلْحِجَازِ وَفُعُولًا لِنَجْدٍ وَنَحْوُ هُدًى

ويجئ على فُعُول [و] الغالب [في] مصدر فَعَل [المتعدي] أن يكون على فَعْلٍ بفتح الفاء وسكون العين [نحو ضَرَبَ على ضَرْبٍ وفي] ما يعد من [الصنائع] جمع الصناعة بالكسر وهي الحرفة كرسالة ورسائل [ونحوها] مما ليس معروداً في الحرف لكن يشبهها أو يضادها لأنه جعل نحوها تنزيلا للتضاد منزلة التناسب أن يكون على فِعَالة بكسر الفاء فالصنائع [نحو كتب على كتابة] وصاغ على صياغة وخاط على خياطة وما يشبهها كعبر الرؤيا على عبارة وما يضادها نحو بطل على بطالة وفِعَال بكسر الفاء بدون التاء غالب فيما فيه النفرة وفي الهياج وشبهه كالشراد والشماس والنكاح [و] الغالب [في الاضطراب] والحركة أن يكون على فَعَلان بفتح الفاء والعين [نحو خفق] اى اضطرب [على خفقان] بتحريك العين تنبيها بالحركة فيه على الحركة في مسماه ولذلك حوفظ على حركة الواو ولم يقلبوها في نحو دوران ألفا [و] الغالب [في الاصوات] أن يكون على فُعَال بضم الفاء [نحو صرخ على صراخ ونبح على نباح وفعيل أيضا فيها كثير كالصهيل والنهيق وجاء فيها فِعَال بكسر الفاء أيضا [قال الفراء اذا جاءك فَعَل] بفتح العين متعديا كان أو لازما [مما لم يسمع مصدره فاجعله] أي المصدر [فَعْلا] بفتح الفاء وسكون العين [للحجاز وفعولا] بضم الفاء [لنجد] حملا للمجهول شأنه على الغالب المشهور عند كل من الطائفتين وإن لم يبلغ حد القياس والمشهور عند الجمهور أن الأول مصدر المتعدي من غير المسموع والثاني مصدر اللازم في أية لغة كانت كما م [ونحو هدى] بضم الأول

(وقرى)

وَقِرًى مُخْتَصٌّ بِالْمَنْقُوصِ وَنَحْوُ طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بِيَفْعُلُ إِلَّا جَلْبُ الْجُرْحِ وَالْغَلَبُ وَفَعِلَ اللَّازِمُ نَحْوُ فَرِحَ عَلَى فَرَحٍ وَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ جَهِلَ عَلَى جَهْلٍ وَفِي الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ نَحْوُ سَمِرَ وَأَدِمَ عَلَى سُمْرَةٍ وَأُدْمَةٍ وَفَعُلَ نَحْوُ كَرُمَ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِبًا وَنَحْوُ عِظَمٍ وَكَرَمٍ كَثِيرًا

[وَقِرًى] بكسره للضيافة وكلاهما بفتح العين [مختص بالمنقوص] إذا كان الماضي مفتوح العين فان الكلام فيه لكنهما قليلان والصغر وان كان مثل قرى وليس بمنقوص الا ان ماضيه مضموم العين فلا يرد به النقض [ونحو طلب] بفتحتين مما فيه الكلام [مختص بيفعل] اى بما كان مضارعه مضموم العين ولم يجئ في غيره [الا] لفظان هما [جلب الجرح] بالاضافة الى الفاعل مصدر جلب الجرح يجلب كضرب يضرب اذا اخذ في البرء وعلاه الجلبة وهي جليدة تعلوه عند البرء [والغلب] مصدر غلب يغلب على تلك الزنة ايضا وجاء يجلب بالضم ايضا والجلب بالسكون فعل الجلب بالتحريك مصدر المضموم وبالسكون مصدر المكسور وقال الفراء يجوز ان يكون الغلب اصله الغلبة بالتاء [و] الغالب فيما سمع وان لم يبلغ حد القياس في مصدر [فعل] بكسر العين [اللازم نحو فرح] ان يكون [على] فعل بفتحتين نحو [فرح و] الغالب في [المتعدي] فيه ان يكون على فعل بسكون العين [نحو جهل على جهل و] الغالب [في الالوان والعيوب] منه [نحو سمر وادم] ان يكون [على] فعلة بضم الفاء وسكون وزيادة تاء التأنيث مثل [سمرة وادمة وفعل] بضم العين [نحو كرم] يكون مصدره [على كرامة] بفتح الفاء [غالبا و] يجئ على غيرها [نحو كرم] بفتحتين [وعظم] بكسر الاول وفتح الثاني [كثيرا] وحسن بالضم فالسكون. هذا تفصيل مصادر الثلاثي المجرد بوجه يليق بهذا المختصر [و] مصادر

والمزيد فيه والرباعي قياسي فنحو اكرم على اكرام ونحو كرّم على تكريم وتكرمة وجاء كذّاب وكِذاب

والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعزية وإجازة واستجازة

(الثلاثي) [المزيد فيه والرباعي] مجردا كان او مزيدا فيه [قياس] كلها [فنحو اكرم على اكرام ونحو كرّم على تكريم

وتكرمة وجاء كذّاب وكِذاب] بالتشديد والتخفيف في مصدر هذا الباب وقرئ بوجهين قوله تعالى وكذّبوا

بآياتنا كذّابا وقيل انه في قرائة التخفيف مصدر كاذب أقيم مقام مصدر كذّب نحو تبتّل اليه تبتيلا [والتزموا

الحذف والتعويض في] الناقص من باب التفعيل والاجوف من الافعال والاستفعال ان التزم الاعلال

في فعلها [نحو تعزية وإجازة واستجازة] فاصل الاول تعزيّ بتشديد الياء كتكريم فحذفوا احديهما تخفيفا

وعوضت عنها التاء وهذا مبني على اعتبار اصالة التفعيل في الباب وفي شرح المفصل ان الوجه ان يحمل نحو

تعزية على تفعلة من غير حاجة الى الحمل على التفعيل واعتبار الحذف والتعويض فانه تعسف بلا داع اليه ولعل

التحقيق ان قياس فعّل إما التفعيل وهو فيما عدا الناقص والمهموز واما تفعلة وهي فيهما كتعزية وتخطية

على ما قال بعض المحققين مصرحا بكونها في غيرهما نحو تفرحة وتكرمة مقصورة على السماع واما إجازة واستجازة

فاصلهما إجواز واستجواز فنقلت حركة حرف العلة الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت احدى الالفين الملتقيين

وعوض عنها التاء وقد جاء الاول على تفعيل للضرورة في قول من يصف ناقة مذللة في العمل بجودة الاستقاء من

البئر وعدم القلق * وهي تنزّي دلوها تنزيّا كما تنزّي شهلة صبيّا * تنزي اي تحرك والشهلة النصفة العاقلة

ويجئ الاخيران على الاصل ايضا فيترك الاعلال في فعلهما نحو أروح اللحم إرواحا اذا انتن وأروجه إرواجا اذا

دخله في الراحة واستصوب استصوابا واستحوذ استحواذا وقد يترك التاء في نحو إجازة وفي نحو استجازة بناء

عليها

ونحو ضارب على مضاربة وضراب ومرّاء شاذ وجاء قيتال ونحو تكرم على تكرّم وجاء تملاقٌ والباقي قياسيٌ

على ما قيل عند الإضافة لأبد ونها على ما صرح به الفراء وساعده الفراء وذلك نحو اقام الصلوة كأنه أقيم

المضاف اليه مقام العوض ولم يرد ذلك في تعزية لأنه من جعل الياء معوضاً للحذف في الرفع والجر باستثقال الكسر

عند الاضافة الى المعرف باللام مع ما فيه من الاجحاف بالجمع بين الحذفين [ونحو ضارب على مضاربة وضراب] على

مفاعلة وفعال بكسر الفاء وتخفيف العين والثاني نادر فيما فائه ياء لثقل الكسرة عليها نحو ياومه مياوماً ويواماً

حكاه ابن سيدة [ومرّاء] بالتشديد في مصدر ماراه إذا جادله [شاذ وجاء قيتال] على فيعال بالياء بعد الفاء

وقيل انه الأصل والقياس وهذه الياء مبدلة عن الف فاعل لانكسار ما قبلها في المصدر ولذلك جعل سيبويه

فعالا بدون الياء مبنياً على حذفها للتخفيف [ونحو تكرم على تكرّم وجاء تملاق] بزيادة الالف قبل الآخر في مصدر

تملق قال الشاعر: ثلاثة أحباب فحب علاقة ❊ وحب تملاق وحب هو القتل ❊ والضابط في كل ما أوله

تاء نحو تكرم وتدحرج وتغافل أن يكون مصدره على طريقة الماضي إلا أنه يضم ما قبل الآخر إلا في الناقص

فيكسر فيه كالتمنى والتلاقي [والباقي] من أبواب المزيد فيه الثلاثي [واضح] أما الملحق بالرباعي المجرد منها

فحكمه مثله وأما ما فيه همزة الوصل فللكل قياس واحد وهو أن يؤتى بحروف الماضي مع كسر همزة الوصل

ويكسر ما بعد الساكن الأول ويزاد قبل الآخر الف ثم إن كان في الماضي ألف زائدة ووقعت في المصدر بعد ما كسر

فيه أبدلت ياء كاحمار احميراراً وكذا الواو في اغدودن إغديداناً ❊ واعلم ❊ أن من المصدر ما ليس مبدأ

لاشتقاق الفعل بل يعتبر اشتقاقه من مبدء يتصرف فيه [و] من هذا القبيل من مصدر الثلاثي المجرد ما

ونحو التَّرْدادِ والتَّجْوالِ والحِثِّيثَى والرِّمِّيَّا للتكثير ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضًا على مَفْعَلٍ كمَقْتَلٍ

ومَضْرَبٍ ومَشْرَبٍ قياسًا مطردًا وأما مَكْرُمٌ ومَعُونٌ ولا غيرهما فنادران

ما هو على تَفْعال بفتح التاء [نحو التَّرْداد] بمعنى الرد [والتَّجْوال] بمعنى الجولان أو على تَفْعُلة بفتح التاء وسكون الفاء

وضم العين كالتَّهْلُكة بمعنى الهلاك على ما حكاه أبو علي عن أبي عبيدة لكنه قليل ومثله ما حكاه سيبويه من التَّضُرَّة و

التَّسُرَّة بضم الضاد والسين وتشديد الراء بمعنى الضرر والسرور أو على فِعِّيلَى بكسر الفاء وتشديد العين وزيادة الياء بعدها

والألف في آخره وهو كثير بما ذكرت قياسًا على ما نقل عن الزمخشري [و] ذلك [نحو الحِثِّيثَى والرِّمِّيَّا] من الحث

والرمي وما كان في مصدره على أحد الوزنين فهو كائن [للتكثير] وحكى الكسائي الخِصِّيصاء بالمد في الوزن الثاني

وأنكره الفراء وزعم الكوفيون أن نحو التَّرْداد والتَّجْوال مصدر فعَّل بالتشديد وأصلهما التَّرْدِيد والتَّجْوِيل مثلًا فلما

أريد التكثير قلبت الياء ألفًا ورد بمجيء كسر التاء في بعض هذا كالتِّلْعاب مع لزوم الفتح في التفعيل وقد يجاب بشذوذ

مثل ذلك وقال سيبويه في التِّبْيان بالكسر إنه اسم أقيم مقام مصدر بيَّن كما أقيم غارة مقام إغارة [ويجيء] من هذا

القبيل أيضًا [المصدر] الميمي [من الثلاثي المجرد على مَفْعَل] بفتح العين مع التجرد عن التاء [قياسًا مطردًا] من غير

توقف على السماع [نحو المَقْتَل والمَضْرَب] بمعنى القتل والضرب [وما عداه شاذ] موقوف على السماع كالمَرْجِع بالكسر في العين

والمَسْعاة بالتاء والمَحْمِدة والمَظْلِمة بالكسر في العين أيضًا والتاء والمَيْسُرة بالضم والتاء وجاء في هذه الثلاثة الفتح أيضًا

وربما جاء الكسر مع التاء فقط في الناقص كالمَعْصِية والأجوف كالمَعِيشة وقد دل الاستقراء على اهتمامهم في التحرز عن

غير ذلك القياس وخصوصًا عن الضم مع التجرد عن التاء [وأما مَكْرُم ومَعُون] بالضم مع التجرد عنها [ولا غيرهما] ثابتًا في الأفصح

[فنادران] والضم في غيرهما كالمَأْلُك للألوكة وهي الرسالة غير ثابت في الأفصح ونوقش في المَكْرُم والمَعُون أيضًا

[حتى]

حتى جعلها الفراء جمعى مكرمة ومعونة ومن غيره على زنة مفعوله كمخرج ومستخرج و

كذلك البواقي وأما ما جاء على مفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمفتون فقليل

[حتى جعلها الفراء جمعاً لمكرمة ومعونة] لكسرة بالضم استبعاد المفعل بالضم في المصدر وسيبويه أنكر ورودهما جميعاً

أيضاً فكانه يجعل ورودهما في بعض الأشعار على الضرورة ويظهر من كلام الجوهري أن مكرمة ليست من المصادر فانه قال

يقال أرض مكرمة للنبات أى جيدة ولم يتعرض لمجيئه مصدراً وقيل المعونة اسم بمعنى الاعانة كالغارة بمعنى

الإغارة وأما احتمال كون معون مصدراً على زنة مفعول كميسور فاستضعفه بعضهم بلزوم كثرة التغيير بنقل

الحركة وحذف الواو مع مشاركته لمفعل بالضم في الندور هذا في غير المثال وأما فيه فانما يقاس فتح العين بأحد الشرطين

أما ثبوت فائه في المضارع كالموجل في يوجل على ما حكاه يونس وأما كون لامه أيضاً حرف علة كالموقى من وقى

يقى ومع انتفائهما قياسه الكسر كالموعد والموضع والموجل فيمن قال ييجل باعلال الواو ويجل بحذف الواو

ولعل المصنف لم يلتفت الى استثنائه لشهرة أمره ويقال لهذا النوع من المصادر الميمي وحكمه في الثلاثي المجرد

ما ذكر [و] يجيء قياساً مطرداً [من غيره] سواء كان ثلاثياً مزيداً فيه أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه [على زنة] اسم

[مفعول] منه [كمخرج ومستخرج] بمعنى الاخراج والاستخراج [وكذلك البواقي] كمدحرج ومحرنجم بمعنى الدحرجة

والاحرنجام [وأما ما جاء] من مصدر الثلاثي المجرد [على] زنة [مفعول كالميسور والمعسور والمجلود

والمفتون] بمعنى اليسر والعسر والجلادة والفتنة كما قيل في قوله تعالى بأيكم المفتون [فقليل] مقصور

على السماع وكأنه للتشبيه بما مصدره الميمي على زنة اسم المفعول منه كمدحرج وأنكره بعضهم وجعل الأولين

غير الثلاثي المجرد يجيء المصدر على زنة مفعوله نحو أخرجته مخرجاً أي إخراجاً واستخرجته مستخرجاً أي استخراجاً وكذلك البواقي

فالسيبويه بما استغنى معناهما الى ميسورة والى معسورة [illegible]

اى حركة العين وهو الضم الى الفاء وحذف الواو لالتقاء الساكنين

اى بتأويلهما بالزمان والمكان

وَفَاعِلَةٌ كَالْعَافِيَةِ وَالْعَاقِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقَلُّ وَنَحْوُ دَحْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بِالْكَسْرِ

وَنَحْوُ زَلْزَلَ عَلَى زَلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ

بمعنى الحال والثانى الذى يوسر فيه أو يعسر فيه والمجلود بمعنى الصبر الذى يجلد فيه وقال ان الباء فى بايكم المفتون

زائدة والمفتون اسم مفعول [وفاعلة] بالتاء مصدر الثلاثى المجرد وغيره [كالعافية] مصدر عافاه [والعاقبة]

مصدر عقب فلان مكان أبيه مثلا [والباقية والكاذبة] بمعنى البقاء والكذب أو التكذيب [أقل] مما جاء على زنة

مفعول لعدم مصدر فى غير الثلاثى المجرد على زنة اسم الفاعل منه حتى يشتبه به وقيل يجوز أن يكون العاقبة

اسم فاعل من عقب ولأنه صفة النهاية والباقية والكاذبة فى قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية وليس لوقعتها

كاذبة بمعنى نفس باقية ونفس كاذبة وقد يقام فاعل بدون التاء مقام المصدر نحو قول امرأة : ترقص ولدها

قم قائما صادفت عبدا نائما : أى قم قياما وقد يقال انه حال مؤكدة وقوله : على حلفة لا أشتم الدهر مسلما : ولا

خارجا من فى زور كلام : أى ولا يخرج خروجا على ما قال سيبويه [و] الرباعى المجرد مطلقا يجئ مصدره على فعللة

بفتح الفاء قياسا مطردا [نحو دحرج على دحرجة وزلزل على زلزلة و] يجئ أيضا فيما ليس بمضاعف منه على [نحو دحراج]

بكسر الفاء فقط [و] فى المضاعف منه [نحو زلزل على زلزال بالكسر] كثيرا [والفتح] أيضا على قلة ولعل أصله الكسرة وقلبت

فتحة تخفيفا لثقل المضاعف على ما فى شرح المفصل وأما الرباعى المزيد فيه فظاهر حكم نحو تدحرج منه نحو تفعلل وتفاعل

وحكم الباقى مما فيه همزة وصل من مصدر الثلاثى المزيد فيه نحو اقشعر اقشعرارا واحرنجم احرنجاما وأما اقشعر

قشعريرة واطمأن طمأنينة وهما على فعليلة بضم الفاء وتشديد اللام الأولى فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان

مقام المصدر كما فى نحو أعطى عطاء كذا قال نجم الأئمة رضى ثم إنهم كثيرا ما يقصدون الدلالة فى المصدر على واحدة من مرة

الفعل

وَالْمَرَّةُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ مِمَّا لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ نَحْوَ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ وَبِكَسْرِ الْفَاءِ لِلنَّوْعِ نَحْوَ ضِرْبَةٍ وَقِتْلَةٍ

وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ نَحْوَ إِنَاخَةٍ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءٌ زِدْتَهَا

الفعل باعتبار حقيقته من غير قصد الى خصوصية نوع منه وقد يقصد الدلالة على النوع والمراد بالنوع الحالة التي يوقع

الفاعل الفعل عليها [والمرة] المذكورة [من الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه] يكون في استعمال الاتم [على فعلة]

بفتح الفاء وان لم يكن مفتوحا قبل بناء المرة لانه الاصل في المصدر وزيادة التاء للوحدة [نحو ضربة وقتلة] فان كان

فيه زيادة حذفت كالرد الى فعلة نحو جلسة ودخلة في جلوس ودخول بحذف الواو وحسبة في حسبان

[وبكسر الفاء للنوع] فرقا بينه وبين المرة [نحو ضربة وقتلة] بمعنى نوع منهما ثم اذا اريد الدلالة على التعدد

في المرة والنوع ثني او جمع نحو ضربتين وضربات فهذا حكم الثلاثي المجرد الخالي عن التاء [وما عداه] سواء كان

ثلاثيا مجردا مشتملا على التاء في الاصل قبل اعتبار المرة والنوع نحو رحمة ونشدة او ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا

او مزيدا فيه يكون المرة والنوع منه [على المصدر المستعمل] منه فان اشتمل على التاء فذلك والتفاوت بالقرائن

[نحو اناخة] واحدة ورحمة واحدة للمرة ولطيفة للنوع وقيل ان مكسور الفاء من المجرد الثلاثي كنشدة يقع فا

في المرة ومقتضى كلام سيبويه والجماعة فيما اشتمل على زيادة نحو دراية وبغاية حذف الزوائد والرد الى فعلة

كدرية وبغية [فان لم تكن تاء] في المصدر المستعمل فيما عدا المجرد الثلاثي المذكور نحو اكرام واستخراج وتدحرج

[زدتها] فتقول اكرامة واستخراجة وتدحرجة ثم ان كان للرباعي وذي الزيادة مصدران فالوحدة تكون

على المصدر الاشهر ان كان فيقال دحرجة لا دحراجة ومقاتلة لا قتالة كذا قيل [و] ما جاء من المصدر

بحث المرة من الثلاثي المجرد

وأتيته إتيانةً ولقيته لقائةً شاذٌّ ﴿ أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها ومن المنقوص على مفعَل نحو مشرَب

المجرد الثلاثي الخالي عن التاء المشتمل على الزوائد بأبنائها وزيادة التاء للمرة [نحو أتيته إتيانةً ولقيته لقائةً] بإلحاق التاء على إتيانٍ ولقاءٍ للمرة [شاذٌّ] والقياس أتيةً ولقيةً بحذف الزوائد [أسماء الزمان والمكان] ما وضعت للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً من غير تقييد أصلاً فلا يكون لهما معمول ولا ظرف ولا نحوهما مما يفيد التقييد وقد يقال إن الذات التي ليست من شأنها العمل لما عيّنت فيهما بالمكانية والزمانية وتأصلت في المقصد خرجت عن حكم الصفات العاملة التي تكون الذات فيها على حراقة الإبهام كضارب فإن معناه شيء ما له الضرب والعمدة في المقصد فيها معنى الفعل الذي من شأنه العمل في نحو ذلك على ما حقق في موضعه فلذلك لم تجر مجراها في العمل فيها وحمل قول النابغة : كأن مجرّ الرامسات ذيولها : عليه قضيم نمّقته الصوانع : على المصدر الميمي ليعمل النصب في ذيولها وحذف مضاف ليصح حمل قضيم عليه وهو جلد أبيض يكتب فيه أي كأن موضع جر الرياح التي ترمس الآثار بالتراب ذيولها عليه قضيم زيّنته بالكتابة الصانعات الماهرات والتشبيه لأجل ما حصل في ذلك الموضع في التراب من نحو الخطوط بسبب الرياح ثم إن هذه الأسماء تكون [مما مضارعه مفتوح العين] كيشرب وينام [أو مضمومها] كيقتل ويدور [ومن المنقوص] بالحركات الثلاث في عين مضارعه كيسعى ويرمي ويغزو [على مفعَل] بفتح العين أما في مفتوح العين فلمناسبتها وأما في مضمومها فلأنهم حيث عدلوا عن الضم المناسب فيه استثقالاً له كما في المصدر الميمي الذي هو نظيره له اختاروا الفتح لخفته وأما في المنقوص مطلقاً فلما فيه مع الخفة من التوسل به إلى انقلاب حرف العلة ألفاً فلما أمكنه في التخفيف فيما يكثر دورانه وذلك [نحو مشرَب] ومنام ومقتَل

أسماء الزمان والمكان

وضع للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيه ...

ومقتل ومرمى ومن مكسورها والمثال على مفعل نحو مضرب وموعد وجاء المنسك والمجزر و

المنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد والمنخر

[ومقتل] ومدار [ومرمى] ومسعى ومغزى وجاء ماوي الإبل من المنقوص بالكسر [و] هي [من مكسورها]

في المضارع كيضرب ويسيل [و] من [المثال] الواوي الذي ليس بمنقوص وحذفت فاؤه في المضارع كيعد

ويضع [على مفعل] بكسر العين لمناسبته حركة المضارع في غير المثال المذكور وأما فيه فلما ذكروه من كون الكسر

أخف مع الواو من الفتحة مع المناسبة للمضارع في نحو يعد منه وذلك [نحو مضرب] ومسيل [وموعد] و

موضع والمثال اليائي في حكم الصحيح في التفصيل المذكور سابقا فيقال في يقظ من اليقظة ضد النوم ككرم و

فرح ييقظ بضم العين وفتحها الميقظ بالفتح والمنقوص من المثال كغيره من المنقوص في لزومه الفتح كالموقى من

وقى يقي وما يثبت فاؤه في المضارع كيوجل حكمه ههنا حكمه في المصدر الميمي [و] [قد] [جاء] [بعض

الأسماء] مما مضارعه مضموم العين على خلاف القياس الذي هو فتح العين حيث جاء فيها كسر العين وهي

[المنسك] لموضع النسك الذي وهو الذبح [والمجزر] بالجيم وتقديم المعجمة على المهملة لموضع الجزر وهو

نحر الإبل [والمنبت] لموضع النبات [والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق] لوسط الرأس لأنه موضع

فرق الشعر [والمسقط] لموضع السقوط ويقال مسقط الرأس لموضع الولادة [والمسكن والمرفق]

لموضع الرفق ضد العنف ويقال لموصل الذراع والعضد كأنه موضع الرفق والملائمة [والمسجد والمنخر]

بالنون والمعجمة فالمهملة لثقب الأنف لأنه موضع النخير وهو صوت يخرج من الخيشوم فالكسر على

خلاف القياس في هذه الأسماء لضم عينها في المضارع وجاء الفتح على القياس في المنسك والمفرق والمرفق

وأما مَنخِرٌ ففرعٌ كَمُنتِنٍ ولا غيرهما نحو المظِنّة والمقبُرة مُتحاوضاً ليس بقياسٍ

والمسكن والمطلع والمسجد وقال الفراء يجوز فيهما الفتح وان لم يسمع وقد يوجه خروجهما عن القياس في اللفظ بأنه

باعتبار خروجهما عن الاصل في اسماء المكان من حيث المعنى وهو الكون بالمكان ووقوع الفعل مطلقاً مع اعتبار القصد

الى وقوعه فيه وذلك لاختصاص المنسك مثلا بموضع نسك مخصوص اى عبادة مخصوصة هي الذبح والمرفق

بوسط الرأس والمشرق والمغرب بمواضع مخصوصة للشروق والغروب والمنخر صار اسماً للأنف من غير قصد الى وقوع

النخير فيه كما قال نجم الائمة رض والمسجد مخصوص بما هو المعروف ولذلك يتعين الفتح عند ارادة موضع السجود مطلقاً كما

قال سيبويه ويمكن اعتبار نظير ما ذكر في البواقي وقد علم مما ذكر أن الميم من اسماء الزمان والمكان مفتوح كيف ما كانت

العين [واما منخر] بكسر الميم والخاء كليهما الموضع النخير [ففرع] على منخر بفتح الميم وكسر الخاء كما ان كسرة الميم لاتباع

كسرة الخاء وذلك [كمنتن] بكسر الميم وسكون النون وكسر التاء في غير هذا الباب فانه فرع على مُنتن بضم الميم اسم فاعل

من أنتن كأكرم من النتن ضد النوح وليس في كلامهم مِفعِل بكسر الميم والعين معاً سوى هذين [ولا غيرهما] موجوداً

في كلامهم فلذلك جعلا فرعين على البناء المحقق واما مجيء مِطبخ ومِربد بكسر الميم مع فتح الموحدة فيهما فعلى الشذوذ

وقال سيبويه انهما ليسا الموضع وقوع الطبخ والربود على الاطلاق كما هو قياس الباب بل المطبخ للموضع المعمول للطبخ

والمربد لحبس الابل والربود الاقامة ثم ان الاصل في اسماء الزمان والمكان التجرد عن التاء كما في الامثلة المذكورة على

قياس المصدر الميمية [ونحو المظِنّة] بكسر الظاء نقلاً من النون المدغمة التي هي العين اليها ما يظن فيه الشيء لكونه مألوفاً

فيه [والمقبرة متحاوضاً] في العين [ليس بقياس] لوجود التاء وكسر المظنة وضم المقبرة شذوذ آخر لفتح عينهما في

المضارع

وما عداه فعلى لفظ المفعول : الآلة

في المضارع فقياسها الفتح فيعمّ الشذوذ في المقبرة فتحاً وضماً للإشعار بأنها وإن كانت متحركة بالفتح الذي هو
القياس شاذة للتاء وزعم بعضهم أن الفتح أيضاً فيها حركة خارجة عن القياس لأن المقبرة ليست إسماً لموضع
وقوع الفعل أي ما يقبر فيه الإنسان أعني الحفرة كما هو الأصل في الباب بل هي المكان المعد لذلك والقياس بالاستقراء
فيما خرج عن الأصل وأريد به المكان المعد للفعل مفعلة بضم العين وخروج الفم فيها عن القياس باعتبار أن ما
يستتبعه ويؤدي إليه أعني إرادة المكان المعد من المشتق الذي يراد به المكان خارج عن القياس وإن كان
قياساً طارياً بعد هذه الإرادة هذا كلامه مع نوع من التوجيه فتأمل فيه وقد يقال أن المقبرة فتحاً المكان وقوع الفعل
فشذوذها للتاء وضماً المكان المعد له فشذوذها للخروج عن الأصل في معنى اسم المكان ثم إن التاء عند لحوقها
إما بتأويل البقعة أو للمبالغة كما شاع فيما أريد به ما يكثر فيه جنس من الأجناس كالمأسدة والمذأبة والمسبعة و
المبطخة لما يكثر فيه الأسد والذئب والسبع والبطيخ وهو مع شيوعه ليس قياساً في كل ما يكثر فيه الشيء فلا يقال
مقطنة لما يكثر فيه القطن مثلاً واستغنوا فيما زاد على ثلاثة أحرف بقولهم كثير الضفدع والثعلب مثلاً عن بناء صيغة
لذلك فلم يقولوا مثعلبة ومضفدعة مثلاً فهذا تحقيق بناء أسماء الزمان والمكان من الثلاثي المجرد [وما عداه
فعلى لفظ] اسم [المفعول] منه كمدخل ومستخرج ومحرنجم كأنهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنة فأجروه
على لفظ اسم المفعول لمناسبته له من حيث أن الزمان والمكان مفعول فيه الفعل فمثل هذه يحتمل المصدر الميمي
والزمان والمكان واسم المفعول والفرق بالقرائن [الآلة] ما يستعان بها بتوجيه ما في تحصيل فعل من

مبحث الآلة

على مِفعَلٍ ومِفعالٍ ومِفعَلةٍ كالمِحلَبِ والمِفتاحِ والمِكسحةِ ونحوُ المُسعُطِ والمُنخُلِ والمُدُقِّ و

المُدهُنِ والمُكحُلةِ والمُحرُضةِ ليس بقياسٍ

هذه الافعال والاسم الذى يشتق لهما من ذلك الفعل يكون [على مِفعَلٍ] بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين [ومِفعالٍ]

بكسر الميم [ومِفعَلةٍ] بالالحاق التاء على الوزن الاول [كالمِحلَبِ] لما يستعان به على حلب اللبن وهو وعاء يحلب فيه

[والمِفتاحُ] لآلة الفتح [والمِكسحةُ] لآلة الكسح يقال كسح البيت اذا كنسه وهذه الثلثة هى الصيغ المطردة

وقيل ان الاخير سماعى لكنه فيما سمع فيه جار كالاخيرين على ما هو القياس فى اسم الآلة من حيث المعنى و

هو العموم لكل ما يستعان به فى مأخذه وامكان الاطلاق على كل منها [و] هذا بخلاف ما جاء بضم الميم والعين

كليهما [نحو المُسعُطِ] لما يجعل فيه السعوط وهو الدواء الذى يصب فى الانف [والمُنخُلِ] لما ينخل به كالغربال

[والمُدُقِّ] لما يدق به الشيء [والمُدهُنِ] لما يجعل فيه الدهن كالقارورة [والمُكحُلةِ] لما يجعل فيه الكحل

[والمُحرُضةِ] لما يجعل فيه الحرض وهو الاشنان فان نحو ما ذكر [ليس بقياس] اصلا لا فى الزنة والبناء

اذ القياس كسر الميم وفتح العين ولا فى المعنى لاختصاصها ببعض ما يستعان به فى مأخذ اشتقاقها كالوعاء

مع خروج بعضها عن قياس اشتقاق اسم الآلة ايضا وهو الاشتقاق من المصدر لاشتقاقه من اسم العين

كالكحل والدهن والاخير حكاه الزمخشرى وصححه الجوهرى بكسر الميم وفتح الراء على الاصل ولم يثبت عند

سيبويه سوى الخمسة الاول وقال انها لم يذهب بها مذهب الفعل بل هى اسماء وضعت لهذه المذكورات

كالمُنصُلِ بضم الميم والصاد للسيف وحكى عنه ابن دريد انها لو كسرت على الاصل جاز وجاء الفِعال بكسر الفاء

للآلة ايضا كالخياطِ والنظامِ على ما قيل وقد يجئ على فاعلة كالباصرة والسامعة على ما يقال وقد يجعل

منه

المصغر المزيد فيه ليدل على تقليل

منه الفاتحة والخاتمة وقال الراغب كثيرا ما يجئ فاعل بفتح العين اسم الآلة وذلك كالخاتم لآلة الختم والقالب

ومنه العالم لما يعلم به الصانع تعالى من الجواهر والاعراض ولم يبين اسم الآلة مما عدا الثلاثي المجرد والله يعلم

[المصغر] هو الاسم [المزيد فيه] اي الذي وقعت الزيادة فيه [ليدل] ذلك المزيد فيه من حيث انه مزيد فيه

او الزيادة المفهومة منه [على] نوع [تقليل] في مفهومه ومسماه اما حقيقة وذلك فيما يدل على معنى

يقبل الزيادة والنقصان كالعلم والزهد في نحو عويلم وزويهد فيقصد بالتصغير نقصان ذلك المعنى المفهوم

على التعيين من لفظ المصغر ومثله قبيل وفويق ونحوهما واما ادعاء باعتبار تنزيل نقصان شيء مما يليق به

منزلة نقصانه وذلك فيما يمتنع فيه التفاوت كحقيقتي الانسان والرجل فاذا اطلق مصغر الانسان على

احد علم انه لنقصان شيء من كمالات نوعه فيه على الاجمال ولا يتعين الا بالقرينة كما اذا دلت قرينة على

ان المراد نقصان فهمه مثلا وكذا تصغير الاعلام كخويلد فتحقيره لنقصان شيء مما يليق بالشخص الكائن

من نوعه وقد يكون المقصود نقصان المقدار واستصغاره فينزل نقصانه منزلة نقصان المسمى كجبيل للجبل

الصغير ومن هذا تصغير الملاطفة نحو يا خويلد ويا بني لان الصغار في معرض التلطف وربما كان التحقير

على التهكم كما يقال في قول لبيد ؛ وكل اناس سوف تدخل بينهم ؛ دويهية تصفر منها الانامل ؛ انه صغر

الداهية التي اراد بها الموت تهكما لتهاون الناس به واستصغارهم اياه وزعم بعضهم ان التصغير قد يكون

للتعظيم وجعل تصغيرها في البيت من ذلك وقد يكون التقليل عائدا الى الكثرة الداخلة في مدلول اللفظ المكبر

فالمتمكن يضم أوله ويفتح ثانيه وبعدها ياء ساكنة

بالصيغة ويرجع الى تقليل العدد ويجب بقاء مقتضى تلك الصيغة الحاصل نوعها بعد التصغير

أيضاً وهو مختص بالجمع كدريهمات لدراهم استحقر المتكلم عددها وان صح إطلاق الجمع المكبر

عليه مع قطع النظر عن ذلك ويختلف ذلك باختلاف الاعتبارات والمقامات ويمتنع هذا

التصغير في المثنى لامتناع اطلاقه بعد النقصان عن اثنين نعم قد يصغر لا لإرادة

اثنين محقرين نحو خويلدين وقوله: إن بها أكتل أو رزاما: خويربين ينقفان الهاما

ومثله صغر ثم ثنى والتصغير على اى وجه كان توصيف في المعنى كأنهم للكثرة دواعيهم الى التقليل

بأحد الوجوه وضعوا بناء يدل على الموصوف والصفة بلفظ واحد تخفيفاً كرجيل مقام رجل حقير

فالمصغر موصوف في المعنى فلان يحكم ما عليه بالصفة فلذلك اختص بالاسم وكان ما ورد في غيره

نحو ما أحيسنه وما أميلح كالمحمول على الشذوذ والضرورة ويختلف بنائه في الأسماء المتمكنة وغيرها

ويكون على القياس وخلافه [فالمتمكن] والمراد به ههنا ما ليس بلازم البناء على ما قيل اذا صغر

على القياس [يضم أوله] تشبيهاً بالمبني للمفعول حيث قيل انه فرع للمبني للفاعل وبعض العرب يكسر

أول المصغر في ذوات الياء نحو شييخ استثقالاً للضم فيه كما كسر بعضهم أول الجمع فيها نحو شيوخ وبيوت

وقرأ به في القران المجيد [ويفتح ثانيه] تخفيفاً وان كسر ثاني المبني للمفعول حذراً عما استثقلوا من

الانتقال من الضم الى الكسرة تجرد تلك المشابهة ثم لو اقتصر على ذلك التبس بالمكبر في نحو صرد فاحتيج الى شيئ

آخر [و] اختير أن يكون [بعدهما] اى بعد الأول والثاني [ياء ساكنة] اذ حيث احتيج الى شيئ بعد العدول

عن الكسر

وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّأْنِيثِ وَأَلِفَيْهِ وَالْأَلِفِ وَالنُّونِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِهِمَا وَأَلِفِ

أَفْعَالٍ جَمْعًا

عن الكسر المناسب للبنى للمفعول ناسب أن يكون ذلك الشيء بابنا سببه ويكون كالعوض عنه وهو الياء متصلا

بالثاني الذى عدل عنه فيه ليجرى مجرى تلك الحركة اللاحقة له وسكونها لحصول الغرض بنفسها فالحركة

زيادة من غير حاجة والواقع بعدها فيما كان على ثلاثة أحرف هو الحرف الأخير الذى هو محل الاعراب والبناء

فيبقى على حاله [ويكسر ما بعدها] فيما اشتمل [على الاربعة] أصولا كانت كلها كدريهم أولا كمكرم وذلك

لأن ما بعدها فيها ليس محلا للاعراب والبناء فيكسر لمناسبتها فيقال دريهم ومكيرم مثلا فالكسر هو الأصل

فيما بعد ياء التصغير فى ذى الاربعة ولا يعدل عنها [الا في] ما يقع ما بعدها فيه قبل [تاء التأنيث] متصلا

بها [و] كذا قبل [الفيه] المقصورة والممدودة [والالف والنون] المزيدتين [المشبهتين بهما] أى بألفى

التأنيث والأصل فى المشابهة لهما هو المماثلة لهما فى عدم الجامعة مع تاء التأنيث قط وذلك فى العلم

المرتجل الغير المنقول عن معنى آخر وإن كان فلأنه لفظ مستحدث غير ما كان فهو لم يجامع التاء لاقبل العلمية

لارتجالها ولا بعدها لكونها مانعة كسعدان وعثمان وعمران أعلاما مرتجلة من السعادة والعثم بمعنى

جبر المكسور ومعنى آخر والعمارة وفى الصفة الممنوعة من التاء كسكران [وألف أفعال جمعا] فانه يفتح

ما بعد ياء التصغير الواقع قبل هذه الحروف من غير فصل وذلك اذا وقعن فى المكبر رابعة كطليحة وحبيلى

وحميراء وعميران وسكيران وأجيمال محافظة على الفتح الواجب قبل تاء التأنيث وعلى الالفات المذكورة إذ

لو كسر ما بعدها المتصل بهن انقلبن ياء وقلب الالف فى الممدودة ياء يستلزم قلب الهمزة ياء كما يجيء فى جمع

صحراء على الصحارى ان شاء الله تعالى مع أن حق علامة التأنيث والمشبهة بها وعلامة الجمع الذى يحفظ

على بنائه فى التصغير من غير ردٍّ إلى البناء آخر عدم التغير فإن وقعن فى المكبر خامسة فما فوقها وذلك إنما يتصور

فى غير ألف افعال كسر ما بعد الياء لعدم منعه من تلك المحافظة كدحيرجة وجحيجب فى جحجبى كما سيجىء إن شاء

الله تعالى وخنيفساء وزعيفران وعبيثران فى عبوثران لنبت بحذف الواو ولزيادتها وأن كانت

الألفان لغير التأنيث انقلبتا ياء كالمعيزى فى معزى بالألف للإلحاق بدرهم فيمن صرفه والعليبى فى

العلباء الملحق بقرطاس وحمل على نحو سكران نحو ندمان للنديم وصميان بالتحريك للشجاع من الصفات

التى تلحقها التاء للتشابه فى الوصفية وكذا حمل عليه اسم الجنس الذى يكون على فعلان بتحريك العين على

أية هيئة وجد لا مفتوح الفاء والعين كظربان بكسر الراء لدويبة وكأنه لتشبيه المعنى الجنسى الحاصل فى

كل فرد بالمعنى الوصفى فى آحاد الموصوفات فتأمل فيقال نديمان وظريبان مثلا لا نديمين وظريبين ولعله

اقتصر على ما هو الأصل فى المحافظة على الألف وهو المشابهة لألفى التأنيث أو أراد بالمشبهة بها ما يعم المشبهة

بها أصالة أو بواسطة الحمل على المشابهة لها وهو تكلف لكنه مفيد فى هذا المقام ليشمل هذين واحترز بذلك

عن أسماء أجناس الأعيان والمعانى التى هى على فعلان بسكون العين كيف ما كان أولها كسعدان لنبت

وغفران وسرحان فإن ألفها تقلب ياء ويكسر ما قبلها كما هو الأصل فيما بعد ياء التصغير فى ذى الأربعة

تشبيها بألف المدة الزائدة قبل لام الأسماء التى تساويها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كصلصال للطين

وطومار

ولا يُزاد على أربعة

وطُومارٍ وسِرْبالٍ على ما يقال فيقال سُعَيْدِينٌ كصُلَيْصِيلٍ مثلاً وعن اسم الجنس الذى هو على فَعْلان بفتح الفاء والعين

كورشان وكروان لطائرين فانّ الفهما ايضاً تقلب ياءً كوريشين وان لم يوجد فى لغتهم اسم يساوى شيئاً

من الهيئات المتصورة فى فعلان بتحريك العين زيدت الالف قبل لامه حتى يشبّه به شيئ منها ويطوى الكشح

عن المشابهة لنحو سكران لكنّه يوجد بخصوص هذا الصنف منه موازن من الصفات كصميان ويحافظ على الف

تلك الصفات فى التصغير فكأنهم ارادوا الفرق بين مصغّريهما وكأنه لم يعكس لمدخلية الهيئة فى الصفات كغيرها

من المشتقات فى الدلالة على المعنى المقصود من بنائها فكأنها اولى بالمحافظة بقدر الامكان من هيئة غيرها مع انّ

بناء المحافظة على الالف فى مثل هذه الصفات وهذه الاسماء على الحمل على نحو سكران على ما يقال وحمل الصفة على الصفة

اولى من حمل الاسم عليها وعن العلم المنقول عما تقلب الفه ياء فى التصغير فانّه فى حكم المنقول منه فنحو سرحان وسلطان

علمين يصغّر على سريحين وسليطين وسكران علماً على سكيران وينصرف سريحين مصغّر ذلك العلم وان كان المكبّر

فى حال العلمية ممنوعاً من الصرف لزوال الالف من الالف والنون المزيدتين وقد يجعل الضابط فى حفظ الالف الواقعة

رابعة فى المصغّر من ذى الالف والنون المزيدتين أن لا يجمع على فعالين وقيل هو ضعيف لحفظها فى مصغّر نحو ظربان

مع انّه يجمع على ظرابين فتأمل ويكسر ما قبل الف افعال غير جمع كأعيشير فى أعشار يقال برمة أعشار اى منكسرة ويستثنى

ايضاً من حكم كسر ما بعد ياء الاربعة الذى وقع ما بعدها فيه مدغماً فيبقى على سكونه حفظاً للادغام كأصيم فى أصمّ

وهو من التقاء الساكنين على حدّه [ولا يزاد] المصغّر فى غير تلك الصور المستثناة [على اربعة] اولا يوقع الزيادة فى غير

فَلِذَلِكَ لَمْ يَجِيْءُ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ وَإِذَا صُغِّرَ الْخَمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَالْأَوْلَى حَذْفُ

الْخَامِسِ

تلك الصور فى المصغر على أربعة بمعنى أنه لا يجعل ما يلحقه علامة التصغير زائدا على أربعة أحرف بحيث يكون مع ٥

العلامة زائدة على خمسة حذرا عن الثقل فيما يكثر دورانه بل يرد المشتمل على الزائد إلى الأربعة بأن يحذف شيء

منه وإن كان أصليا كما فى الخماسى ثم يصغر إلا أن يكون الزائد مدة قبل آخره كمفتاح وعصفور وقنديل فإنها

لا يعبأ بها وتنزل منزلة اشباع الحركة وتقلب ياء إن لم تكن إياها [فلذلك] الذى ذكر من كيفية بنائه وعدم الزيادة

على الأربعة فى غير الصور المستثناة [لم يجيء] فى بنائه من الأوزان [فى غيرها] أى فى غير تلك الصور [إلا فعيل] فى

ذى الثلاثة كرجيل [وفعيعل] فى ذى الأربعة كدريهم ومكيرم [وفعيعيل] فى الزائد على الأربعة بتلك المدة كمفيتيح

وعصيفير وقنيديل ولانحصار بنائه فى هذه يجعل الموضوع على حرفين ثلاثيا بزيادة حرف ليمكن بناء أقل تلك الا

بنية وهو فعيل فإن كان آخره حرف علة تعين تضعيفه ويعوض عن التضعيف الهمزة إن كان ألفا كما فى ما ولا

لئلا يلتقى ألفان ثم يصغر فتقلب الألف التى بعد ضمة المصغر واوا لمناسبتها وهكذا تقلب واوا كل ألف مجهولة الأصل

بعد ضمة المصغر كالف صابر لتجز عند سيبويه خلافا للأخفش حيث قلبها ياء لأنها أخف فيقال فى تصغير ما وكى

ولو أعلاما مويىء وكيى بثلث ياءات ولوى بتشديد الياء وأصله لويو قلبت الواو الأخيرة ياء ٥

وأدغمت لاجتماعها مع الياء السابقة الساكنة وإن كان الآخر صحيحا فوجهان التضعيف وزيادة الياء فيقال فى

هل وكم إسمين هليل وكميم وهلى وكمى بتشديد الياء [وإذا صغر الخماسى] الأصول [على ضعفه] لثقله وندوره

[حذف منه حرف] للرد إلى الأربعة وإذا تقرر هذا [فالأولى حذف] الحرف [الخامس] الذى حصل الثقل

والزيادة

وقيل ما أشبه الزائد وسمع الأخفش سفيرجل ويرد نحو باب وناب وميزان و
موقظ إلى أصله لذهاب المقتضى

والزيادة على الأربعة عنده أيا ما كان فيقال في فرزدق فريزد [وقيل] حكاية عن بعض العرب يحذف
[ما أشبه الزائد] في الجنس بأن يكون من جنس حروف الزيادة وهي حروف سألتمونيها أو في المخرج كالدال في
فرزدق فإنها من مخرج التاء فتحذف فيقال فريزق وظاهر إطلاق المتن ما حكاه الزمخشري وهو حذف
ما أشبهه أيا كان لكن نص السيرافي والأندلسي على اشتراط حذفه إن لم يكن طرفا بالقرب منه بأن يكون
رابعا وبدونه يحذف الخامس ففي جحمرش يقال جحيرش على مقتضى الإطلاق وجحيمر على ما قالاه لكون الميم ثالثة
الحروف وإن لم يكن ما زاد على الأربعة أصولا كلها حذف الزائد كدحيرج في مدحرج على ما يأتي إن شاء الله تعالى وتحذف
زيادات الخماسي غير علامة التأنيث والمدة الرابعة في المكبر فيقال في قرعبلانة قريعبة وفي عضرفوط عضيرف والمدة
الرابعة تقلب ياء إن لم تكن إياها كجحيمر في جحمارش مثلا [وسمع الأخفش] من بعض العرب إثبات حروف الخماسي
الأصول كلها في التصغير كراهة حذف الأصلي نحو [سفيرجل] بكسر الراء وفتح الجيم كما كان وعن الخليل إن المناسب
كسر الجيم حملا على ما قبل آخر الرباعي [ويرد] ما استعمل مكبره على إعلال غير لازم وهو ما يزول سببه عند التصغير [نحو
باب وناب وميزان وموقظ إلى أصله لذهاب المقتضى] للإعلال فيقال بويب ونييب برد الواو والياء المنقلبتين
ألفا في المكبر لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لذهاب ذلك عند التصغير بانضمام ما قبلهما لكونه أول المصغر وكذا مويزين
برد الواو لأن المقتضي لقلبها ياء سكونها وانكسار ما قبلها وقد زال بانفتاحها لكونها ثانية المصغر وانضمام ما قبلها

بِخِلَافِ قَائِمٍ وَتُرَاثٍ وَأُدْدٍ وَقَالُوا عُيَيْدٌ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةً ثَانِيَةً فَالْوَاوُ

لكونه اوّله وفى موقظ من اليقظة ميقظ بردّ الياء لانّ المقتضى لقلبها واوا سكونها وانضمام ماقبلها

لاصلها ميقظ وقد زال بانفتاحها لكونها ثانية المصغّر وهذا الباب [بخلاف] ما اشتمل مكبّره على اعلال لازم

يبقى سببه بعد التصغير فانّه لايردّ الى الاصل وذلك نحو [قائم وتراث] المال الموروث واصله وراث [واُدد]

اصله وُدد لابى قبيلة من اليمن هو ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير فانّ المقتضى لقلب العين فى قائم

هى الواو همزة كونه اسم فاعل من الاجوف ولقلب الواو فى تراث واُدد تاء وهمزة ضمّها فى اوّل الاسم وتلك المقتضيات

باقية بعد التصغير فلذلك يقال فيها قويئم واُديد بالهمزة وتريث بالتاء والياء المشدّدة وقد ناقش فى كون المقتضى

لقلب العين فى قائم همزة مجرّد ماذكر بل ذلك مشروط بوقوعها بعد الالف وقد زال بالتصغير فلذلك ذهب بعضهم الى

انّ تصغيره قويّم بتشديد الياء ثمّ ان اعترض على ماذكر من الرّدّ الى الاصل فى الاعلال الغير اللازم بالعيد لليوم المعروف

فانّه مشتق من العود لعود الفرح والسرور بعوده او لكثرة عوائد الله تعالى فيه لعباده ويزول سبب انقلاب

واوه ياء عند التصغير كماذكر فى الميزان بعينه فلوكان الحكم هو الرّدّ الى الاصل لصغّر على عويد فالجواب انّ الامر كذلك

لكنّهم عدلوا عنه [وقالوا] فى تصغيره [عُيَيْدٌ] بيائين [لقولهم] فى جمعه المكسّر [اعياد] بالياء فرقا بين جمعه

وبين جمع العود بضم الاوّل على اعواد فحملوا التصغير على التكسير لتناسبهما من حيث انّ كلّا منهما الزيادة معنى

ومن حيث انّ الغالب فى كلّ منهما الرّدّ الى الاصل فلذلك اجروهما مجرى واحدا فى كثير من الاحكام مع امكان ان

يكون قولهم عييد للفرق بين تصغيره وتصغير عود كما فى الجمع بل هذا الوجه اقرب على ما فى شرح المفصّل [وان كانت]

فى المكبّر [مدّة ثانية] فى حروفه وهى زائدة [فالواو] ثابتة مكانها فى المصغّر بقلبها اليها ان لم تكن اياها لانّهم اضطرّوا

الى

اى فانّه لايقع الردّ فيه الى الاصل وانّما نسب الردّ الى المصنّف مع انّه الردّ هو المكبّر لبيان مورد الردّ لانّه لاردّ الا فيه

اُدد من الواو دوباء ... بين الاب والعظيم ... واصله ودود وهو ...

اى كون حرف العلة زائدة لازم ... قلب الواو ...

لانّ اصل عيد عود قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار عيد وقد زال فى التصغير سبب انقلاب ...

واعواد جمع عود ... وان القياس فى جمع اعواد ...

قال الاندلسى لايتوهّم انّ الواو فى قائم انّما قلبت همزة لوقوعها بعد الالف ... فرع ...

وامّا ما قاله المصنّف فى المتن ... انّما هو المجرّد ...

نحو ضُوَيْرِب في ضارِب وضُوَيْرِيب في ضِيراب والاسم على حرفين يُرَدُّ محذوفه فتقول في

عِدَةٍ وكُلٍ إسماً وُعَيْدة وأُكَيْل وفي سَهٍ ومُذٍ إسماً سُتَيْهة ومُنَيْذ وفي دَمٍ وحِرٍ دُمَيٌّ وحُرَيْحٌ

وكذلك بابٌ

الى تحريكها بالفتح لكونها ثانية المصغر ولا أصل لها حتى يُرَدّ اليه ان كانت ألفاً أو يحافظ عليه ان كانت ياءً

فجعلوها واواً لمناسبة الضم الواقع قبلها في اول المصغر [نحو ضُوَيْرِب في ضارِب] ومدّته الألف [وضُوَيْرِيب في

ضِيراب] مصدر ضارَبَ يُضارِبُ ومدّته الياء وطُوَيْمِير في طُومار ومدّته الواو والمدة الثانية الأصلية تُرَدّ الى

اصلها كما مرّ في باب وموقِظ [والاسم] المتمكن الذي حذف منه حرف من غير تعويض يعتدّ به فكان [على حرفين يُرَدّ

محذوفه] في التصغير فاءً كان أو عيناً أو لاماً ليصير على ثلثة أحرف فيتأتى فيه فُعَيْل الذي هو أقل الأوزان فإن

[تقول في] المحذوف فائه نحو [عِدَةٍ وكُلٍ] حال كونه [إسماً] بأن يجعل علماً مثلاً لا فعل أمر فإن التصغير من خواص

الأسماء [وُعَيْدة] برد الواو [وأُكَيْل] برد الهمزة فإنهما من الوعد والأكل [وفي] المحذوف عينه نحو [سَهٍ ومُذٍ]

حال كونه [إسماً] لا حرف جر [سُتَيْهة ومُنَيْذ] برد التاء والنون فإن الأول اسم لحلقة الدبر أو العجز وأصله سَتَهٌ

بدليل جمعه على أستاه وفيه ثلث لغات سَهٌ بحذف العين وهو التاء كما أورد هيهنا وسَتٌ بحذف اللام وهو

الهاء مع فتح السين واِسْتٌ بحذفه واسكان السين والاتيان بهمزة الوصل ومذ اصله مُنْذ بالنون وحذفت

تخفيفاً بدليل ضم الذال عند ملاقات الساكن نحو مُذُ اليوم كما يجيء ان شاء الله تعالى في التقاء الساكنين [و] تقول [في] المحذوف

وفي لامه نحو [دَمٍ] أصله دَمَيٌ بدليل قولهم في التثنية دَمَيان [وحِرٍ] للفرج أصله حِرْحٌ بحائين بدليل جمعه على

أحراح [دُمَيٌّ وحُرَيْحٌ وكذلك] في رد المحذوف [بابُ] ما عوض عن محذوفه شيئ تعويضاً لا يعتدّ به لكن

إِبْنٍ وَاسْمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتٍ بِخِلَافِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ

يتعذر معه بناء فُعَيْلٍ نحو [إِبْنٍ وَاسْمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْةٍ] فَأَنَّ أَصلَ إبن بَنَوٌ بالتحريك وأصل

إسم سِمْوٌ بسكون الميم وكسر السين أو فتحها أو ضمها فحذف لامها وعوض عنه همزة الوصل بعد تسكين

فانهما للتخفيف فأن صغرتهما بدون فتح الثاني منهما لم يحصل بناء فُعَيْلٍ وإن فتح سقطت الهمزة لأنها

إنما كانت لتعذر الابتداء بالساكن فيجب حذفها ورد المحذوف فيهما كما فى المحذوف بدون التعويض فيقال

سُمَيٌّ وبُنَيٌّ كدُمَيٍّ أصلهما سُمَيْوٌ وبُنَيْوٌ وأصل بِنْتٍ وأُخْتٍ أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ بالتحريك وهَنَةٌ كناية عن الشيء

وأصلها هَنْوَةٌ بالسكون فحذف لامها وجعلت تاء التأنيث عوضا عنها فلذلك يوقف عليها بالتاء من غير القلب

هاء وطولت فى الكتابة فى غير هَنَةٍ ولو بنيت فُعَيْلًا منها بدون رد المحذوف لزم الاعتداد فى بنائه المتوقف على

ثلثة أحرف بتاء التأنيث التى هى فى حكم كلمة أخرى حقيقة فرد المحذوف فقيل أُخَيَّةٌ وبُنَيَّةٌ وهُنَيَّةٌ بتشديد الياء

وأصلها أُخَيْوَةٌ وبُنَيْوَةٌ وهُنَيْوَةٌ بالواو وقلبت ياء بالإعلال المعروف وعند رده يزول التعويض عن التاء و

يتمحض للتأنيث فلذلك تنقلب هاء فى الوقف ولو سميت مؤنثا بأخت وبنت ألحقت التاء فى التصغير لأنه تأنيث

المسمى من غير تعويض وإن سميت بهما المذكر قلت أُخَيٌّ وبُنَيٌّ بدون التاء لتذكير المسمى وإذا لم يعتد بالتاء

فى هذه فى غيره أولى بأن لا يعتد بها فيها لضعف التعويض بل هى فيها كالعوض على ما سيجيء إن شاء الله تعالى

وهذا [بخلاف باب] ما حذف منه شيء ويتم بناء فُعَيْلٍ فيه باعتبار زيادة فيه لا يتعذر معها بنائه فإنه يصغر

من غير رد المحذوف نحو [مَيْتٍ] بالتخفيف على زنة فَيْلٍ وأصله مَيِّتٌ بالتشديد على زنة فَيْعِلٍ [وهَارٍ] على زنة فَالٍ

وعلل الهادى بأن الهمزة للوصل وتسقط عند الدرج فلو بنى التصغير منه لابقي عند الدرج فيصير على حرفين ولا يصغر إلا الثلاثى حتى ترد المحذوف وهذا أولى من تعليل الشارح فتأمل طه العثمانى

وبقى كلامه تأمل لأنه قد تقدم منه أن الهمزة عوض عن اللام والحرف فى هذا المقام بأنه لتعذر الابتداء بالساكن ابن الحاج

ولا تسقط وصلا ولا وقفا لانها تقدم مع التعويض معنى أى فرد همزة التأنيث وهى باق بخلاف همزة ابن واسم فأنها لا تتغير بغير التعويض والإتيان ولا كذلك

أى التيتها البنا على تأنيث المعنى من غير اعتبار نحو بهما لا تقول أختى وبنتى بدون التاء لأن التاء للتأنيث لا للعوض كالعلاقة

أى أخت وبنت لأصل لها التأنيث فلهذا أتت التاء وجعلت تعويضا

زيادة نحو خير ومير فيقال فى تصغيرها خُيَيْر ومُيَيْر ولا يرد الياء المحذوفة التى هو أصلها المصغر على

فيها جهة التعويض من غير القلب

وقد مر فى صدر الكتاب أن الادغام فى أصلى معتبر بالإعلال كما أن فى ذلك نفهموا أن الياء فى نحو ميت تأمل مقام الواو

بعد ذلك عبد القادر

وَنَاسٍ وَإِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَاوٌ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ يَاءً

وأصله هائر على زنة فاعل لمعان منها المشرف على السقوط والتهدم وهو اسم فاعل من هار يهور فحذفت العين تخفيفاً [وناس] على زنة عال من الانس وأصله الاناس على زنة فعال وأرى ويضع اسمين فيقال في تصغيرها مييت وهوير ونويس وأرى ويضيع كلها على فعيل من غير حاجة الى رد المحذوف ولو كان تصغيرها برد المحذوف لقيل مييت بتشديد الياء الثانية وهوير كقويئم وأنيس بالهمزة وتشديد الياء كلها على فعيعل ومن قال إن هاراً مقلوب هاور نقلت الواو الى موقع اللام وقلبت ياء لتطرفها ثم حذفت الياء كقاض يلزمه أن يقول هويرياً في النصب باثبات الياء على ما هو حكم مثله وقيل إن هاراً في الأصل هور مثل كتف مخفف هاور بحذف الألف كخلق وخالق فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وعلى هذا الوصغر برد المحذوف من غير اعتبار الرد الى قياس اسم الفاعل الأجوف كان تصغيره هوير بتشديد الياء بدون الهمزة إذ المحذوف ألف فاعل فتقلب بعد ردها واواً كما في ضارب ويقع بعدها ياء التصغير ويقع بعدها الألف المنقلبة عن الواو الأصلية فيرد الى الواو ويقلب ياء ولو صغرت الأمثلة الباقية على الأصل لقيل أريئي ويويضع كلها على فعيعل [و] كذا [إذا ولي ياء التصغير واو أو ألف منقلبة] عن واو أو ياء أصلية [أو] ألف [زائدة] بأن وقعت كل منها بعد ياء التصغير متصلة بها ووقعت كل منها مع ذلك موقع اللام من فعيل بأن لم يكن بعدها حرف أصلاً الا علامة التأنيث ان كانت أو وقعت موقع العين الثانية من فعيعل بأن لم يكن بعدها الا حرف واحد [قلبت] كل منها [ياء] وادغمت فيها ياء التصغير أما الواو فلوقوعها بعد ياء التصغير الساكنة وأما الألف فللاضطرار الى تحريكها لوقوعها بعد ياء التصغير فلا بد من ردها الى الواو

وهو الواو أو الهمزة المنقلبة عنها كما في قائل وزنه فاعل وليس الموزون منه الا فاعلا فلا وقع للاعتراض بأن وزنه فال كما لا يخفى

هار لأن أصله هور قلبت واوه ألفاً متحركة مفتوح ما قبلها وهو عين الى الاصله الذي هو الواو

وعند التصغير ترد الألف الى أصلها

المنقلبة عن الواو أو الياء

وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها نحو عُرَيَّة وعُصَيَّة ورُسَيِّلة وتصحيحها في باب أُسَيِّد وجُدَيِّل قليل

أو الياء وقد علمت أن الواو هيهنا تنقلب ياءً فالآل إلى الياء فقلبت الألف إليها من أول الأمر وإن كانت زائدة

أو منقلبة عن الواو [وكذلك الهمزة المنقلبة] عن واو أو ياء أصلية [بعدها] أي بعد الألف الزائدة الواقعة بعد

ياء التصغير تقلب ياءً إذ حيث قلبت الألف المذكورة ياءً زال المقتضى لانقلاب الواو والياء همزة وهو وقوعهما

بعد الألف في الطرف فردّت إلى أصلها فإن كانت ياءً فذلك وإن كانت واواً انقلبت ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها

[نحو عُرَيَّة وعُصَيَّة ورُسَيِّلة] وقُتَيِّل بتشديد الياء فيهن في تصغير عُرْوة وعَصًا وأصله عَصَوٌ بدليل قولهم

عَصَوان في التثنية ورسالة وقتال مصدر قاتل وأصل الأولين عُرَيْوَة وعُصَيْوَة والحقت تاء التأنيث لكونها

مؤنثة كقَدَم وقُدَيْمة والألف في الأخيرين زائدة والهمزة المنقلبة بعد الألف الزائدة نحو عطاء وأصله عطاو بالواو

قلبت همزة لتطرفها بعد الألف الزائدة وبعد لحوق ياء التصغير وقلب الألف والهمزة ياءين يجتمع ثلاث ياءات

وحكمه يجيء إن شاء الله تعالى ويحذف الألف والواو والياء بعد ياء التصغير إن تعقبها حرفان كعُلابِط وحَبَوْكَر

وتَصالُح وتَجَوْرُب وتَشَيْطُن ومُضارَبة فيقال عُلَيْبِط وحُبَيْكِر وتُصَيْلِح وتُجَيْرِب وتُشَيْطِن ومُضَيْرِبة مثلاً

لئلا يزاد على فُعَيْعِل من غير المدة التي يحصل بها فُعَيْعِيل كعُصَيْفِير ثم إن إعلال الواو التي تلي ياء التصغير بقلبها ياءً

والادغام هو الأصل [وتصحيحها في باب أُسَيِّد وجُدَيِّل قليل] والمراد ببابهما ما كانت الواو المذكورة في مكبره

مصححة غير طرف مع عدم ما يقتضي تصحيحها في المصغر نحو أَسْوَد وجَدْوَل فإن عدم قلبها ألفاً في الأول كما

في اقام لئلا يلتبس بنحوه وفي الثاني لحفظ صورة الملحق به كجعفر وقد زال ذلك في المصغر لاختصاص التصغير

بالاسم فلا التباس فيه بالفعل وعدم خروج نحو جُدَيْوِل بالتصغير عن حركة المصغر الملحق به وسكونه كجُعَيْفِر ولا داعي

إلى

فَإِنْ إِتَّفَقَ إِجْتِمَاعُ ثَلٰثِ يَاآتٍ حُذِفَتِ الْأَخِيْرَةُ نَسْيًا عَلَى الْأَفْصَحِ كَقَوْلِكَ فِيْ عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَ

غَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ عُطَيٌّ وَأُدَيَّةٌ وَغُوَيَّةٌ وَمُعَيَّةٌ

الى تصحيحها فيه فلذلك كان الشايع ان يقال أُسَيِّدٌ وجُدَيِّلٌ بالاعلال المذكور الذى هو مقتضى التصغير وجاء

على قلة أُسَيْوِدٌ وجُدَيْوِلٌ بالتصحيح للحمل على المكبر وعدم الاعتداد بياء التصغير لعروضها واما المصححة فى

المكبر التى كانت طرفا كعروة ودلو فلم يرد تصحيحها فى المصغر قط لكراهة ذلك فى الطرف الذى هو محل التغير مع سبب

الاعلال [فان اتفق] فى المصغر الزائد مكبره على ثلثة احرف غير تاء التأنيث [اجتماع ثلث ياآت] فى آخره [حذفت

الاخيرة] المتطرفة التى عرض الثقل عندها وجوبا على كل حال لاستثقال اجتماعها فيه وهى تحذف [نسيا] منسيا

فى الاحوال كلها فى جميع موارد اجتماع الثلث [على الافصح] ومعنى ذلك ان لا يعتد بها حتى كان لم يكن شيئا مذكورا

وصار ما قبلها آخر الكلمة وذلك باجراء الحركة الاعرابية على ما قبلها ان لم تله تاء التأنيث وفتحها ان وليته على

خلاف ما يعتد بالمحذوف من آخره فان ما قبل المحذوف فيه يبقى على ما كان عليه كقاض بالكسر والتنوين رفعا

وجرا وقد ورد فى غير الافصح عن ابى عمرو حذف الاخيرة عند الاجتماع مع الاعتداد بها فى بعض الموارد وهو باب

أحى كما يأتى ان شاء الله تعالى وان زعم المصنف صحة ما نقل عن بعضهم من تجويز اثبات الثلث كلها فى جميع موارد

اجتماعها واسكانها رفعا وجرا وترك التنوين فيما حقه ان ينون لانصرافه كعطيى لئلا تحذف الياء بالتقاء

الساكنين حرصا على بقاء حروف الكلمة فى التصغير الذى شأنه مراعاة الاصل امكن ان يكون هذا مقابل الا

فصح والحذف نسيا الكائن [كقولك فى] تصغير [عطاء] وكساء [واداوة] للمطهرة وسقاية [وغاوية] من

قوله عطى تصغير عطاء اصله عطاو صارت الواو همزة لتطرفها بعد الالف فاذا صغر صارت الالف ياء وقال موجب قلب الواو همزة فيقال عطيو بالرد الى الاصل ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فحصل عطيى بثلث ياآت حذفت الاخيرة نسيا استثقالا وحذفت لتطرفها وكثرة تغير الآخر وجعل الاعراب على ما قبلها فقيل هذا عطى بالرفع وان اعتد بها لقيل بالكسر كقاض ح جاربردى

قوله وادية اصله ادية بثلث ياآت لانه انقلبت الالف الواقعة بعد ياء التصغير والواو ياء فصارت اديوة وصارت الواو لذلك ياء فصارت ادييّة حذفت الاخيرة نسيا ح جاربردى

قوله معية اصله معيوية لانه حذف من معاوية الالف لئلا يلتقى ياء التصغير ثم قلبت الواو ياء لتقدم الياء الساكنة عليه وادغمت فصارت معيية بثلث ياآت حذفت الاخيرة نسيا ح جاربردى

وقياسُ أُحَوٍّ أُحَيٌّ غيرَ منصرفٍ

الغَىّ ضدّ الرّشد [و معاوية عُطَىٌّ] وكُسَىٌّ [و أُدَيَّة] وسُقَيَّة [و غُوَيَّة و مُعَيَّة] بتشديد الياء فيهنّ واجتماع الثلث فى مصغر عطاء كما مرّ فتحذف الأخيرة نسياً وتجرى الحركات الثلث الاعرابية مع تنوين الصرف على ما قبلها والالف تقلب ياء وتدغم فيه ياء التصغير فى إداوة وسقاية كما فى رسالة وواو فى غاوية كما فى ضارب وتحذف فى معاوية كما فى علابط وتقلب الواو فى غير سقاية ياء وتدغم اما فى إداوة فلتطرفها وانكسار ما قبلها واما فى الأخيرين فلما فى عروة فيجتمع ثلث وتحذف الأخيرة ويفتح ما قبلها الواقعة قبل تاء التأنيث فى الجميع وعلى قياس أُسَيْوِد يقال فى الأخيرين غُوَيْوِيَة ومُعَيْوِيَة على ما فى شرح المفصل وتثبت الثلث المجتمعة كلها فى مصغر ذى ثلثة احرف مثل مُيَيَّة لامرة اذ لو حذفت الأخيرة بقى على حرفين سوى ياء التصغير ونقص عن حروف فعيل وكذا تثبت لو اجتمعت فى الزائد على الثلثة قبل الأخير كأُيَيِّب وعُيَيِّيق بأربع ياءات فى أيّوب وعيّوق وسُيَيِّد بثلث ياءات فى سيّد على ما ذكره الجوهرى وغيره [وقياس] مصغر باب [أحوى] من الحُوَّة بالتشديد للسواد المائل الى الخضرة أو الحمرة المائلة الى السواد وهو كل صفة من اللفيف المقرون فى اولها زيادة كزيادة فى اول الفعل ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل [أُحَيّ] واصله أُحَيْوِوُ بواوين قلبت الثانية ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الاولى ايضاً ياء كما فى عُرَيّة فاجتمعت الثلث فحذفت الأخيرة نسياً اعتباطاً اى مبتدأ بلا اعتبار سبب الاعلال بل لمجرد التخفيف فتقدم منع الصرف على الاعلال فلا يكون فيه تنوين يؤدى الى الحذف بالاعلال فحصل أُحَيّ حال كونه [غيرَ منصرفٍ] ممنوعاً من التنوين ويجرى اعرابه ما لا ينصرف على ما قبل المحذوفة وذلك عند سيبويه

وجماعة

وَعِيسَى يَصْرِفُهُ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو أُحَيِّ

وجماعة لبقاء علّة منع الصرف بعد الحذف وهي الوصفية ووزن الفعل وان زالت صورة أفعل لبقاء الزيادة

التي في أوله كأول الفعل وهي الهمزة كما يقال أفيضل منك ممنوعاً من الصرف [وعيسى] بن عمرو يرافق أولئك

في الحذف نسياً اعتباطاً لكنه [يصرفه] باجراء الحركات الثلث وتنوين الصرف على ما قبل المحذوفة اللزوم بعد

حذفها نسياً عن صورة أفعل ونقصانه عن حروفه في اللفظ والنية نقصاناً لازماً كما صرف خير وشر لذلك

بخلاف الأُرَيْس بحذف الهمزة جوازاً على قياس تخفيف الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها في أرأس فانه ممنوع من

الصرف اتفاقاً ورد بان مناط المنع من الصرف زيادة أول الفعل وهي باقية ههنا بخلاف خير وشر [وقال أبو

عمرو] بن العلاء [أُحَيِّ] بالكسر والتنوين رفعاً وجراً كالقاض وباثبات الثلث كلها وفتح الأخيرة بدون التنو

نصباً والأصل عنده بعد حصول الياآت الثلث بما ذكر من الاعلال أُحَيِّيٌ بالتنوين وضم الأخيرة رفعاً وكسرها

جراً لتقدم الاعلال عنده على منع الصرف واعتباره ما كان في معرض الاعلال منصرفاً منوناً في أول أمره

على الأصل الغالب في الكلمات وطريان منع الصرف بعد الاعلال ان وجد سببه فحذفت الحركتان استثقالاً لها

بخلاف الفتح وحذفت الياء الأخيرة بالتقاء الساكنين وحيث تحققت علة منع الصرف بعد حذفها كما تقدم

تحققه حذف التنوين وعود الياء لزوال التقاء الساكنين وهو غير مناسب في مثله من غير المنصرف المستثقل

لفظاً باعتلال اللام ومعنى بالفرعية فاعتبر تعويض التنوين عنها فالتنوين فيه بعد الاعلال للعوض ولاينافي

منع الصرف وتعاد الياء مع الاضافة واللام لعدم التنوين وهكذا الحكم عنده في أُعَيْلٍ مصغر الأعلى على ماصح

وَعَلَى قِيَاسِ أُسَيْوِدٍ أُحَيْوٍ

به بعض المحققين خلافاً لمن قدّم منع الصرف على الاعلال فانه أثبت الياء في مصغر الأعلى مع إعراب

ما لا ينصرف في الأحوال الثلث ثم ان ما اعتبره أبو عمرو في أُحَيّ وأُعَيْلٍ هو الذي ذكر السيرافي أنه مذهب

سيبويه في باب جوار لكن عدل عنه في باب أُحَيّ ادراجاً له في القاعدة الكلية فيما اجتمعت فيه الياءات

الثلث في المصغر من حذف الأخيرة نسياً ومن ثمه اعترض سيبويه على أبي عمرو بأن الفرق بينه وبين

نحو عُطَيّ تحكم واعتذر عنه أبو علي الفارسي بأن نحو أُحَيّ بسبب المشابهة للفعل بزيادة أوله كان كالجاري

على الفعل كأُحَيِّي فلذا لم يجعل الحذف فيه إعلالياً واعتد في نحوه بالياء المحذوفة كما يعتد بالمحذوف من آخر الفعل

ويبقى ما قبله على ما كان عليه نحو لم يرم ولم يرض بخلاف نحو عُطَيّ مما ليس فيه تلك الزيادة وتجري الأقوال في

يحيى ونحوه مما في أوله زيادة أول الفعل [و] تجمع الياءات الثلث في مصغره وقال أبو عمرو في تصغير ٥

احوى عند تصحيح الواو المصححة في مكبره [على قياس أُسَيْوِدٍ أُحَيْوٍ] بالكسر والتنوين في الجر والرفع وأصله ٥

أُحَيْوُو فقلبت الواو الثانية ياء كما مر وحذفت مع تعويض التنوين على الوجه المتقدم ويقال أُحَيْوَى بإثبات

الياء مفتوحة في النصب ولو أجري قياس أُسَيْوِدٍ فيه في قول سيبويه كان الجر كالنصب بالفتحة على الياء لتمام

منع الصرف فلا كسرة ولا حذف ولا تعويض للتنوين والرفع بإثبات الياء ساكنة لحذف الضمة المستثقلة ٥

وكما يحذف الأخيرة عند اجتماع الثلث تحذف المشددة لغير النسبة الواقعة بعد مشددة أخرى كما إذا صغر مَرْوِيّ

اسم مفعول من روى فحصل مُرَيْوِيّ واُعلّ اعلال عُزَيْوَة فاجتمعت مشددتان فان الأخيرة تحذف ويقال مُرَيّ بخلاف

ما كانت للنسبة فانها تثبت للمحافظة على معناها فيقال في مصغر عَدَوِيّ عُدَيِّيّ بمشددتين وأصله عُدَيْوِيّ واُعلّ

اعلال

وَيُزَادُ لِلْمُؤَنَّثِ الثُّلَاثِي بِغَيْرِ تَاءٍ تَاءٌ كَعُيَيْنَةٍ وَأُذَيْنَةٍ وَعُرَيْبٌ وَعُرَيْسٌ شَاذٌّ

إعلال عربوة [ويزاد] وجوبا [في] مصغر [المؤنث الثلاثي] الكائن [بغير تاء تاء] ان لم يؤد زيادتها الى

الالتباس كخمس وشبع من أسماء العدد فان إلحاقها بمصغره يؤدي إلى الالتباس بمصغر المذكر المشتمل عليها وكاسم

الجنس المؤنث الذي واحده بالتاء كبقر فيمن أنثه فان إلحاقها يؤدي إلى الالتباس بمصغر ذلك الواحد وذلك

[كعيينة وأذينة] في تصغير عين وأذن للحاستين المعروفتين ويدية بتشديد الياء في يد الجارحة وأصلها

يدي وقديمة ودويرة في دار وقدم والوجه في إلحاقها كونها في حكم المقدر فرد المكبر على الاصل في المؤنث من الاشتمال

على علامة التأنيث والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها مع أن المصغر وصف في المعنى كما مر وصفة المؤنث تلزمها

العلامة ولو اشترك ثلاثي بغير تاء بين المذكر والمؤنث فتصغيره بدون التاء للمعنى المذكر ومعها للمؤنث خلافا ليونس

فيما اذا سمي المذكر بمؤنث كعين فزعم أن تصغير كلا المعنيين في هذه الصورة بالتاء لزعمه أن قولهم عيينة تصغير عين

وأذن علمي رجلين والجمهور على أنهما انما سميا بالمصغرين المقترنين بالتاء كما سمي بطلحة ونحوه وكما جازت

تسمية المذكر بمصغر المؤنث مع التاء فالقياس جواز تسمية المؤنث بمصغر المذكر الخالي عن التاء لكنها لم تقع بالاستقراء

إلا مع الحاقها كزبيدة من الزبد على ما قيل والمصدر المذكر عند وصف المؤنث به يصغر بدون التاء كامرأة عدل

وعديل لبقائه على معناه وكون التوصيف به مجازا قصد به المبالغة في اتصافها به حتى كأنها هو الاسناد المجازي

في زيد عدل [وعريب وعريس] ونييب وحريب ونعيل ودريع في عرب للطائفة المعروفة وعرس بكسر الأول

لامرأة الرجل وناب للإبل المسنة وحرب ونعل ودرع وقد وردت مؤنثة سماعا [شاذ] وقياس الجميع الحاق

قوله بغير تاء يعني بالان التاء فيه مقدرا وذلك لأنه يجمع في تصغيرها التقدير وإذا كانت التاء ظاهرة فهي ثابتة البتة وكصغيرة في ضاربة وتاء بين المذكر والمؤنث من جادبردى

قوله وعريب وعريس شاذ لأنهما مؤنثان فالقياس عريبة وعريسة وإنما ترك التاء بهما لأن العرب مصدر سمي به والنظر الى المصدر الذي هو الأصل من جادبردى كذا في ٢٨

قولنا سألنا عن الاستاد بأن قول لم تصغير يرد الأشياء الى أصولها فلم لا يظهر التاء في المؤنث ولم يترك التاء في المذكر حتى لا يلزم الالتباس فأجاب بأن المصغر فرع المكبر فلا يناسب ان يجعل حكم الفرع مخالفا لحكم الأصل فافهم عبد القادر الاربلي البغدادي

بِخِلَافِ الرُّبَاعِيِّ كَعُقَيْرِبٍ وَقُدَيْدِيمَةٍ وَوُرَيِّئَةٍ شَاذٌّ

التاء وان وقع فيها النقل عن المذكر كما قال إنّ العرب والحرب في الاصل مصدران مذكران والعرس كانها كانت

اسماً للمصدر الذي هو الإعراس والناب منقولة عن ناب الانسان أي تلك الابل لطول نابها غاية الأمر أن القصد

الى تغليب المعنى المذكر على المؤنث بتصغيرها على قياس تصغيره من ترك التاء كأنه يسهل الخطب في ارتكاب

الشذوذ ولو تجرّد وضع آخر بمؤنث في شيء من هذه مثل أن يجعل عرس علماً لامرأة وجبت التاء في تصغيره

وما ذكر في المؤنث الثلاثي بغير تاء [بخلاف] المؤنث بغيرها من [الرباعي] المشتمل على اربعة أحرف وان لم يكن

جميعها أصولاً فان القياس تجرّد مصغره عن التاء استثقالاً لكثرة حروفه وتنزيلاً للحرف الرابع منزلة العوض

عنها وذلك [كعقيرب] في عقرب من الرباعي الأصول وجحيمر في جحمرش للعجوز من الخماسي المردود الى الرباعي

وزيينب في زينب من المزيد الثلاثي على فيعل وان رجع ذو الأربعة المؤنث في التصغير الى ذي الثلثة وجب الحاق

التاء كسمية في السماء فان همزتها منقلبة عن الواو فيعود باعلال مصغر كساء الى ذي الثلثة كأمر وكعقيبة وزنيبة

في تصغير الترخيم لعقاب وزينب بحذف الزوائد فيه كما يأتي [و] قولهم في تصغير وراء لجهتي الأمام والخلف

[وريئة] بالياء المشددة فالهمزة [و] في تصغير قدام لجهة الأمام [قديديمة] بقلب الف المدة ياء وقديمة

بحذف المدة كما روى عليه قوله: قديديمة التجريب والحلم إنني ❊ أرى غفلات العيش قبل التجارب ❊ وأميمة

بالتشديد في أمام من الجهات على ما حكاه أبو حاتم [شاذ] وقياس الجميع التجرد عن التاء لبقاء الأربعة في التصغير

ثم إن ذلك التصغير لوراء يناسب كونها مهموزة كما اختاره جماعة ليكون بقاء الهمزة فيه قياساً ويختص الشذوذ

في التاء فان القياس فيه ان كان من الناقص اليائي أو الواوي كما هو رأي الأخيرين ردّ الهمزة الى اصلها والحذف والحاق

التاء

وقد تحذف الف التأنيث المقصورة غير الرابعة كجحيجب وحويلي في جحجبى وحولايا

التاء لتحصيل وريّة كسمية في السماء ففي ذلك التصغير شذوذان على هذا الرأى بقاء الهمزة والحاق التاء.

ولعلهم يجعلون بقائها مع انقلابها عندهم عن الياء أو الواو لتوهم اصالتها بنفسها بلا انقلاب عن شيئ والبناء على

التوهم كثير في لغة العرب وقيل ان الجهات كلها مذكرة دائما سوى وراء وقدام فانهما مؤنثان فجاء تصغيرهما بالتاء

على اعتبار التأنيث لدفع توهم كونهما كغيرهما من الجهات مع ما في الحاقها من التحرز عن الالتباس بمصغر قدام للسيد

المتقدم في الشرف ووراء لولد الولد فانهما يصغران بدونها ولعل الامام حمل على قدام للاتحاد في المعنى فتأمل وان

وجدت ياء التأنيث في لفظ المكبر ظهرت في المصغر وان كان رباعيا كدحيرجة في دحرجة واما الف التأنيث فا-

لمقصورة تبقى ان كانت رابعة لخفة الاسم كحبيلى [وتحذف الف التأنيث المقصورة غير الرابعة] خامسة

فما فوقها استثقالا لها وينصرف الاسم بعد حذفها لان المنع من الصرف انما كان لها وذلك [كجحيجب وحويلي]

بتشديد الياء الاخيرة [في] تصغير [جحجبى] بجيمين بينهما الحاء المهملة لابى قبيلة من الانصار وفي الاصل

بمعنى السيد والالف خامسة [وحولايا] بفتح المهملة وسكون الواو وهي قرية من نهروان والفها سادسة

ولما حذفت عن آخرها عند ارادة التصغير بقى حولاى والالف الباقية قبل الياء تنقلب ياء لوقوعها بعد كسرة

التصغير فتدغم في الياء ويحصل حويلي بالتشديد وقد يقع الالف سابعة كبرذرايا لموضع كما حكى عن سيبويه

فتقول في التصغير بريذر بحذف الالف وغيرها ايضا للرد الى الاربعة ليمكن بناء التصغير وهكذا في نحوها والالف

الخامسة ان تقدمتها مدة ثالثة في الكلمة كحبارى لطائر فانت مخير في حذف ايتهما شئت فان حذفت

المدة المتقدمة وقعت الالف رابعة فتقول حبيرى مثلا على زنة حبيلى وان حذفت الالف انقلبت المدة ياء ان

وتثبت الممدودة مطلقا ثبوتَ الثاني في بعلبك والمدةُ الواقعةُ بعد كسرة التصغير تنقلب ياءً إن لم تكن

إياها نحو مُفَيْتِيح وكُرَيْدِيس وذو الزيادتين غيرها

لم تكن إياها لوقوعها بعد ياء التصغير وتدغم فيها ياء التصغير كحُبَيِّر بتشديد الياء وأبو عمرو يبدل التاء من الخامسة المقصورة

فيقول حُبَيْرَة مثلا [وتثبت] ألف التأنيث [الممدودة مطلقا] رابعة كانت كحمراء أو فوقها كخنفساء عند الجمهور

لأنها لما كانت على حرفين كانت بمنزلة كلمة أخرى ركبت مع ما قبلها فأثبتوها [ثبوت] الجزء [الثاني] من المركب [نحو

بعلبك] لبلدة بالشام وهو مركب من بعل لصنم وبك لصاحب تلك البلدة وكذا خمسة عشر واثنى عشر وأبو عمرو

وعبد الله فيقال حُمَيْراء وخُنَيْفِساء كما يقال بُعَيْلَبَكّ وخُمَيْسة عشر وعُبَيْد الله وثُنَيّا عشر وأُبَيّ عمرو بتشديد الياء فيهما

وقد أرّخ في اللام أن تصغير المركب بتصغير جزئه الأول ويبقى الثاني على حاله وزعم الفراء أنه إن كانت كنية صغر

جزئه الثاني نحو أبي عُمَيْر وأم الحُكَيْم في أبي عمرو وأم الحكم ولأنه نظر إلى أمثال هذين من الكنى وهو ضعيف إذ الظاهر

تقدم التصغير في نحوها على التركيب والعلمية وكما نزلت ألف التأنيث الممدودة منزلة كلمة أخرى فكذلك علامة

التثنية والجمع المذكر والمؤنث الصحيحين كخُوَيْلِدَيْن ومُسَيْلِمِين ومُسَيْلِمات [والمدة الواقعة بعد كسرة

التصغير] وهي الكسرة اللاحقة على ما بعد ياء التصغير في ذي الأربعة [تنقلب ياءً إن لم تكن إياها] لسكونها

مع وقوعها بعد الكسرة [نحو مُفَيْتِيح] في مفتاح وتُرَيْدِيد في ترداد [وكُرَيْدِيس] في كردوس للقطعة العظيمة

من الخيل وكل عظمين التقيا في مفصل كالمنكبين والركبتين والجماعة من الخيل وإن كانت المدة بعد الكسرة

المذكورة ياء كقنديل وتفريح مصدر فرّح أبقيت على حالها فيقال قُنَيْدِيل وتُفَيْرِيح [وذو الزيادتين غيرها]

أي غير

مِنَ الثُّلَاثِيِّ يُحْذَفُ أَقَلُّهُمَا فَائِدَةً نَحْوُ مُطَيْلِقٍ وَمُغَيْلِمٍ وَمُضَيْرِبٍ وَمُقَيْدِمٍ فِي مُنْطَلِقٍ وَمُغْتَلِمٍ وَمُضَارِبٍ وَمُقَدِّمٍ فَإِنْ تَسَاوَتَا تُخَيَّرْ كَقُلَيْنِسَةٍ وَقُلَيْسِيَةٍ وَحُبَيْنِطٍ وَحُبَيْطٍ

أي غير المدّة الواقعة بعد كسرة التصغير [من] المزيد [الثلاثي] لابدّ فيه من حذف أحدهما ليمكن بناء فعيعل وقالوا [يحذف] منه [أقلهما فائدة] لأنها القلة فائدتها أولى بالحذف وذلك [كمطيلق ومغيلم ومضيرب ومقيدم في] تصغير [منطلق ومغتلم] وهو اسم فاعل من الاغتلام لهيجان شهوة القراب [ومضارب ومقدّم] بتشديد الدال فيبقى الميم ويحذف النون والتاء والألف والدال منها على الترتيب لأن الميم يلحق اسم الفاعل والمفعول لبيان المسمّى وهو الفاعل والمفعول والنون والتاء ونحوها لبيان عارض وهو معنى الانفعال والافتعال والمفاعلة والتفعيل ونحوها وإيضاح المسمّى أولى من إيضاح العارض والوقوع في الأول أيضاً يرجح إبقاء الميم لئلا يبتدأ بالحذف وهو للترجيح لا بقاء الهمزة وحذف النون من نحو ألندد أي خصيم من اللدد بمعنى الخصومة وإن كانت إحدى الزيادتين هي المدة المذكورة فلا حذف لإمكان بناء فعيعيل كمفتاح [فإن تساويا] أي الزيادتان غير المدة المذكورة في الفائدة [فمخيّر] أنت في حذف أيتهما شئت [كقلينسة] بالنون بعد ياء التصغير [وقليسية] بالياء بعد السين من غير نون في تصغير قلنسوة فالنون والواو زائدتان من غير فضل لأحدهما فإن شئت حذفت النون وتنقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها الواقع بعد ياء التصغير وإن شئت حذفت الواو [و] مثل قولك في تصغير حبنطى لصغير البطن أو الممتلئ غيظاً [حبينط] بالنون بعد ياء التصغير [وحبيط] بدونها وأصله الحبيطي بالياء وتحذف كما حذفها المصنف حيث وقع مجروراً

قوله لصغير البطن كذا في النسخ وفيه نظر فمن جامع اللغات الحبنطى والحبنطاة العظيم البطن المنتفخ وفي القاموس الحبنطاة القصيرة الزمعة الغليظة والممتلئ غيظاً بطنه ويهمز وتيار الحبنطى كمصيبة ... الشيخ الحبنطى العظيم البطن والمقصود أن ما في ... حرّر منه ابن جماعة

وَذُو الثَّلَاثِ غَيْرَهَا تُبْقِي الْفُضْلَى كَمُقَيْعِسٍ فِي مُقْعَنْسِسٍ وَتُحْذَفُ زِيَادَاتُ الرُّبَاعِيِّ كُلُّهَا مُطْلَقًا

باللام باعلال قاض وجواز الوجهين فيه لان النون والالف زائدتان للالحاق بسفرجل ولا افضل لاحدهما

فتحذف ايتهما شئت وان ابقيت الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها فى المصغر وليس الالف فيه للتانيث

ولذا يلحقه التنوين ومما يترجح احدى الزيادتين بالحذف ضعفها كما قال سيبويه والخليل فى قبائل و

نحوه انه اذا جعل علما حذفت الالف لضعفها وكذا قال سيبويه بحذف الالف فى نحو ثمانية لانها

اضعف من الياء ويقال فى صحارى علما صحير بحذف الالف الثانية من الالفين المزيدتين لغير

معنى لتطرفها وقلبت الاولى ياء خلافا لبعضهم وفى المطايا علما مطى بحذف الالف الثانية كذلك

مع حذف احدى الياءات الثلث المجتمعة فيه [وذو] الزيادات [الثلث غيرها] اى غير المدة الواقعة

بعد كسرة التصغير من المزيد الثلاثى [تبقى] فيه [الفضلى] التى لها فضل ومزية وتحذف الاخريان

ليمكن بناء التصغير [كمقيعس فى مقعنسس] بابقاء الميم لانها افضل وحذف النون واحدى

السينين وفى نحو مغدودن ان حذفت الدال الاولى حذفت الواو ايضا فيقال مغيدن وان حذفت

الدال الثانية ابقيتها لبقاء حرف واحد بعدها وانقلابها الى مدة فعيعيل فيقال مغيدين وان كانت احدى

الزيادات الثلث هى المدة الواقعة بعد كسرة التصغير ابقيت مع الفضلى من الاخريين كما يقال فى مقاديم

علما مقيديم بحذف الالف وابقاء الميم والمدة [وتحذف زيادات الرباعى كلها مطلقا] سواء كان

لبعضها فضل ام لا لكفاية اصوله لبناء التصغير ويكون الزائد مخلا ببنائه مطلقا [غير

غَيْرَ الْمَدَّةِ كَقُشَيْعِرٍ فِي مُقْشَعِرٍّ وَحُرَيْجِمٍ فِي إِحْرِنْجَامٍ

بيان تصغير المصادر

المدّة] المعهودة الواقعة بعد كسرة التصغير وذلك [كقُشَيْعِرٍ في مُقْشَعِرٍّ] ودُحَيْرِجٍ وحُرَيْجِمٍ في
مُدَحْرِجٍ ومُتَدَحْرِجٍ ومُحْرَنْجِمٍ تحذف الميم أيضا مع كونها فضلى ونحو عُنَيْكِبٍ في عَنْكَبُوتٍ لأن أصلها عنكب
وأمّا المدّة المعهودة فتبقى لعدم إخلالها ببناء فُعَيْعِيلٍ وذلك نحو قُشَيْعِيرٍ في قُشَعْرِيرَةٍ [وحُرَيْجِيمٍ في احرنجام]
بإثبات المدّة وقلبها ياءً وحذف همزة الوصل والنون وهكذا في جميع الأبواب من الثلاثي والرباعي تحذف في
تصغيرها همزة الوصل وتنزل منزلة العدم وتقلب المدّة الزائدة قبل أواخرها ياءً إذ في الحاق ضمّ أول
المصغّر بالهمزة وحذفها درجا انكسار لبنائه بخلاف همزة القطع كأُكَيْرِيمٍ في إكرام ثم إن انحصرت الزيادة غير الهمزة
الوصلية والمدّة في واحدة كتاء الافتعال ونون الانفعال أبقيت كما يقال فُتَيْقِيرٌ في افتقار ونُطَيْلِيقٌ في
انطلاق ويردّ المبدل عن تاء الافتعال إليها كما يقال في اصطلاح وازدجار صُتَيْلِيحٌ وزُتَيْجِيرٌ وإن و
جدت غير الهمزة والمدّة زيادتان أخريان أبقيت الفضلى كالتضعيف للإلحاق في اقعنساس واغديدان

بيان ردّ المبدل من تاء الافتعال عند التصغير

واحميرار فيقال قُعَيْسِيسٌ وغُدَيْدِينٌ وحُمَيْرِيرٌ بإبقاء المكرّر فيها وحذف النون من الأول والياء من
الأخيرين وكالتاء في استخراج لكثرة زيادتها صدرا بخلاف السين فيقال تُخَيْرِيجٌ والكلّ على فُعَيْعِيلٍ و في نحو اعلوّاط
يحذف إحدى الواوين فيقال عُلَيِّطٌ بتشديد الياء وأصله بعد حذف إحدى الواوين عُلَيْوِيطٌ قلبت الواو ياءً
كما في عُرَيَّةٍ فاجتمعت ثلث ياءات فحذفت الأخيرة كذا قيل وعلى ما أسلفنا في مصغّر نحو أيّوب وسيّد
يبقى الثلث لكونها في غير الآخر والتاء تحذف من أول المصدر في الرباعي كسائر زياداته كدُحَيْرِجٍ في تَدَحْرُجٍ و

وَيَجُوزُ التَّعْوِيضُ مِنْ حَذْفِ الزَّائِدِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكَسْرَةِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ كَمُغَيْلِيمٍ فِي مُغْتَلِمٍ

وتبقى فيما عداه كما يقال في تكلمة تكيملة ويقال في نحو كذّاب بالتشديد كذيذيب كما يقال في دينار دنينير لأن أصله دنّار بنون مشددة واختلف في ابراهيم واسماعيل فردهما سيبويه إلى برهم وسمعل كأنهما رباعيان وصغرهما على بُرَيْهِم وسُمَيْعِل ورده المبرد بأن الهمزة التي بعدها أربعة أصول أصلية في لغتهم واختار أنهما خماسيان وأصلهما إبرهم واسمعل كاصطبل فيحذف الياء الزائدة مع آخر الأصول على ما هو حكم الخماسي والألف الزائدة تقلب ياء لكونها مدة بعد كسرة التصغير فتصغيرهما أُبَيْرِيه وأُسَيْمِيع وهذا وإن وافق القياس لكن المسموع ما قاله سيبويه ويقال في الإستبرق وهو معرب تبيرق بالتاء في أوله وحذف السين حملا على نحو استخراج [ويجوز التعويض عن حذف الزائد] والأصلي أيضا على ما حكي عن يونس ويمكن إدراجه في كلام المصنف بحمل الزائد على الزائد على ما يبنى منه المصغر أي الزائد على أربعة أصليا كان أم زائدا فيعوض عنها بعد حذفها [بمدة بعد الكسرة] الواقعة بعد ياء التصغير [فيما ليست] تلك المدة [فيه كمغيليم] بالمدة قبل الميم [في] تصغير [مغتلم] بعد حذف تاء الافتعال وسفيريج في تصغير سفرجل وإن كانت فيه تلك المدة فلا يجوز التعويض بها لاشتغال المحل بها كحريجيم في إحرنجام ثم ذكر إلى هنا حكم تصغير ما هو مفرد في اللفظ ومنه أسماء الجموع فإن ألفاظها ألفاظ المفردات وإن كانت دالة على التعدد فلا معنى للعدول عن حكمها فيها كذا في شرح المفصل ثم الاسم الجمع ما له واحد من لفظه من أسماء الجموع كركب عند من قال إنه اسم جمع لراكب وما ليس له ذلك كقوم ورهط وكلها يصغر على لفظه كالمفرد بالتفاصيل المتقدمة كركيب وقويم ورهيط وأما الجمع فينقسم إلى جمع كثرة وجمع قلة وله أوزان مخصوصة

وهي أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة والجموع

وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لَا إِسْمِهِ إِلَى جَمْعِ قِلَّتِهِ فَيُصَغَّرُ نَحْوُ غُلَيِّمَةٍ فِي غِلْمَانٍ أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ نَحْوُ غُلَيِّمُونَ وَدُوَيْرَاتٍ

وَالْجُمُوعُ الصَّحِيحَةُ مِنْ جَمْعِ الْقِلَّةِ [وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لَا اسْمُ الْجَمْعِ] الَّذِي هُوَ فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ [إِلَى جَمْعِ قِلَّتِهِ] إِنْ كَانَ لَهُ جَمْعُ قِلَّةٍ [فَيُصَغَّرُ] جَمْعُ قِلَّتِهِ كَرَاهَةَ مَا يَخْتَلِجُ فِي الْقَلْبِ فِي بَادِي الرَّأْيِ مِنَ التَّنَافِي بَيْنَ صِيغَةِ الْكَثْرَةِ وَالتَّصْغِيرِ الدَّالِّ عَلَى التَّقْلِيلِ وَذَلِكَ [نَحْوُ غُلَيِّمَةٍ فِي] تَصْغِيرِ [غِلْمَانٍ] وَهُوَ جَمْعُ كَثْرَةٍ لِلْغُلَامِ فَرُدَّ إِلَى غِلْمَةٍ وَهُوَ جَمْعُ الْقِلَّةِ فَصُغِّرَ [أَوْ] يُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ [إِلَى وَاحِدِهِ] إِنْ كَانَ لَهُ وَاحِدٌ [فَيُصَغَّرُ] ذَلِكَ الْوَاحِدُ [ثُمَّ يُجْمَعُ] مُصَغَّرُ الْوَاحِدِ [جَمْعَ السَّلَامَةِ] بِالْوَاوِ وَالنُّونِ إِنْ كَانَ مُذَكَّرًا عَاقِلًا وَإِنْ لَمْ يَصْلُحِ الْمُكَبَّرُ لِذَلِكَ الْجَمْعِ أَوْ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُذَكَّرًا عَاقِلًا سَوَاءٌ كَانَ مُذَكَّرًا غَيْرَ عَاقِلٍ أَوْ مُؤَنَّثًا مُطْلَقًا كَذَا قَالَ نَجْمُ الْأَئِمَّةِ رض وَذَلِكَ [نَحْوُ غُلَيِّمُونَ] بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ فِي تَصْغِيرِ الْغِلْمَانِ بِالرَّدِّ إِلَى وَاحِدِهِ وَهُوَ الْغُلَامُ وَتَصْغِيرُهُ عَلَى غُلَيِّمٍ بِانْقِلَابِ أَلِفِهِ لِوُقُوعِهَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ يَاءً وَإِدْغَامِ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِيهَا ثُمَّ جَمْعِهِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لِعُرُوضِ الْوَصْفِيَّةِ بِالتَّصْغِيرِ كَمَا مَرَّ وَإِنْ لَمْ يَجُزْ جَمْعُ الْغُلَامِ بِهَا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَلَمًا لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ وَلَا صِفَةً يَقْبَلُ التَّاءَ بِاطِّرَادٍ وَلَا فِي مَعْنَى مَا يَقْبَلُهَا [وَ] نَحْوُ [دُوَيْرَاتٍ] فِي تَصْغِيرِ دُورٍ وَهُوَ جَمْعُ كَثْرَةٍ لِلدَّارِ فَرُدَّ إِلَيْهَا وَصُغِّرَتْ ثُمَّ جُمِعَ مُصَغَّرُهَا بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ فَأَنْتَ فِي جَمْعِ الْكَثْرَةِ الَّذِي لَهُ جَمْعُ الْقِلَّةِ وَالْوَاحِدِ بِالْخِيَارِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جَمْعُ الْقِلَّةِ وَكَانَ لَهُ وَاحِدٌ تَعَيَّنَ الرَّدُّ إِلَيْهِ كَمَا يُقَالُ فِي شُعَرَاءَ وَمَسَاجِدَ شُوَيْعِرُونَ وَمُسَيْجِدَاتٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا رُدَّ إِلَى مَا يُقَدَّرُ وَاحِدًا لَهُ كَمَا يُقَالُ فِي تَصْغِيرِ عَبَادِيدَ فِي قَوْلِهِمْ جَاءَ الْقَوْمُ عَبَادِيدَ بِمَعْنَى مُتَفَرِّقِينَ عُبَيْدِيدُونَ لِأَنَّ فَعَالِيلَ جَمْعُ فُعْلُولٍ أَوْ فِعْلِيلٍ فَرُدَّ إِلَى أَحَدِهِمَا وَصُغِّرَ ثُمَّ جُمِعَ ذَلِكَ الْمُصَغَّرُ وَإِنْ أُهْمِلَ وَاحِدُهُ الْقِيَاسِيُّ وَاسْتُعْمِلَ مَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ يُرَدُّ إِلَى الْمُسْتَعْمَلِ كَمَا يُقَالُ فِي مَحَاسِنَ وَمُفْرَدُهُ الْقِيَاسِيُّ الْمُهْمَلُ مَحْسَنٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ

وماجاء علی غیر ما ذکر کانیسیان وعشیشیة واغیلمة واصیبیة شاذ

والمستعمل المخالف للقیاس فی واحده حسن حسینون او حسینات خلافا لابی زید حیث رده الی المهمل المقیس وهو محیسنون او محیسنات واما جمع القلة مکسراکان او مصححا فیصغر علی لفظه کاکیلب فی اکلب واجیمال فی اجمال وغلیمة فی غلمة واقیفزة فی اقفزة فهذه قوانین تصغیر الجاری علی القیاس [وماجاء علی غیر ما ذکر] من القیاس [کانیسیان] فی انسان [وعشیشیة] بمعجمتین بعد کل منهما یاء علی فعیعلة فی تصغیر عشیة بفتح العین وتشدید الیاء لآخر النهار [واغیلمة واصیبیة] فی تصغیر غلمة جمع غلام وصبیة جمع صبی [شاذ] وقیاس الاول انیسین کسریحین فی سرحان لکن صغر کذلک علی توهم انه تصغیر انسیان بالیاء بعد السین فیقع الالف والنون خامسة کزعفران فیبقی فی التصغیر ومنهم من جعل اصل انسان ذلک علی انه افعلان وبعد حذف الیاء افعان فذلک التصغیر قیاس عنده وسیجیء الکلام فیه ان شاء الله تعالی وقیاس الثانی عشیة بضم العین وتشدید الیاء واصله بعد مجیء یاء التصغیر ثلث یاءات فیحذف الاخیرة لکن لو صغرت کذلک التبس بتصغیر عشوة للربع الاول من اللیل فقلبوا احدی الیاءات الثلث شینا معجمة لوجودها فی الکلمة کما یقال فی خبب عن الظهیرة بثلث موحدات من باب التفعیل بمعنی ابرد خبخب بمعجمتین وموحدتین لوجود الخاء فی الکلمة وقیاس الاخیرین غلیمة وصبیة بضم الصاد من غیر همزة فی اوله علی فعیلة لان مکبرهما جمع القلة فیصغر علی لفظه لکن لما کان الاصل فی فعال کغلام وفعیل کصبی ان یجمع فی القلة علی افعلة بالهمزة ردوهما فی التصغیر الیها فهذه ونحوها خلاف القیاس مقصورة علی السماع وقد ورد بعضها علی القیاس ایضا

وقولهم أصيغر منك ودوين هذا وفويق ذلك لتقليل ما بينهما ونحو ما أحيسنه شاذ والمراد
المتعجب منه ونحو جميل وكعيت لطائرين وكميت للفرس موضوع على التصغير

ومن السواد مغيربان في مغرب وعشيان في عشي وأبينون في بنون ثم إن التصغير قد تقرر أنه يدل على
استصغار الشيء وتحقيره [وقولهم] هذا [أصيغر منك] في تصغير أصغر [ودوين هذا] في تصغير دون
[وفويق هذا] في تصغير فوق وإن لم يكن المراد بها استصغار المسمى والتحقير لكنها مع ذلك داخلة في الذي
ذكرناه لأنها [لتقليل ما بينهما] أي ما بين الأمرين اللذين نسب أحدهما إلى الآخر من التفاوت فإن الأصغرية
والدونية والفوقية ربما فهم منها كثرة التفاوت فالتصغير لتقليل تلك المعاني واستصغارها وإن لم يفد
استحقار الذات الموصوفة بها بل ربما أفاد تقليل استحقارها من بعض الوجوه وقد مر أيضا أن التصغير من
خواص الاسم [ونحو ما أحيسنه] مما صغر فيه الفعل [شاذ] كما ذكرنا [والمراد] به على شذوذه استصغار
الشخص [المتعجب منه] فيرجع إلى اعتبار الاستصغار من جهة الحسن للملاطفة في الموصوف الذي
هو من معاني الاسم هذا عند البصريين القائلين بأن صيغة التعجب فعل وأما الكوفيون فهي عندهم من
الأسماء [ونحو جميل وكعيت لطائرين] الأول لطائر يشبه العصفور والثاني للعندليب أو ما يشبهه كما
قال المبرد [وكميت للفرس] الذكر والأنثى من الكمتة وهي اللون الذي بين الحمرة والسواد [موضوع على صيغة
التصغير] من غير قصد إلى الاستصغار والتحقير وقد يقال لعل اختيار تلك الصيغة للطائرين لصغرهما
وللفرس المذكور لنقصان كل من اللونين فيه على ما حكاه سيبويه عن الخليل ثم استعملت فيهما من غير قصد إلى
ذلك وإذا جمع مثل هذا جمع التكسير قدر له مكبر وجمع ذلك المكبر لأنهم لم يجمعوا المصغر إلا جمع السلامة

وتصغير الترخيم أن يحذف منه كل الزائد ثم يصغر كحميد في أحمد

فلذا جمع الأولان في التكسير على جملان وكثعان على فعلان بكسر الفاء بردهما إلى الجمل والكعت وجمع هزين

على ذلك كصرد وصردان وجمع الثالث على كتب بالرد إلى الأكمت كأحمر وحمر [وتصغير الترخيم] مختص

بذي الزيادة فلا يكون في المجرد عنها كرجل وجعفر وخصه جماعة بذي الزيادة الصالحة للبقاء في التصغير

لغير الترخيم بخلاف نحو مدحرج ومتدحرج ومحرنجم والاستقراء دل على بطلان تخصيصه بالعلم كما توهمه

الفراء وعند بنائه في الاسم [أن يحذف منه كل الزوائد] ويقتصر على الأصول [ثم يصغر] على أصوله ولا

لتزام الحذف فيه سمي بذلك لأن الترخيم التقليل ومنه صوت رخيم إذا لم يكن قويا وهو في المزيد الثلاثي

على فعيل أبدا [كحميد في أحمد] وحامد ومحمود ومحمد والتعيين بالقرائن وكأريق في أورق فيما حكاه

الأصمعي من قولهم: في غول زعموا أنه جاء على جمل أورق: جاء بأم الربيق على أريق: وأم الربيق

الداهية وهمزة أريق منقلبة عن الواو المضمومة كما في أدد وفي المزيد الرباعي على فعيعل أبدا كقريطيس

في قرطاس والزيادات في هذه صالحة للبقاء في التصغير لغير الترخيم كأحيمد وحويمد ومحيميد وأويريق

وقريطيس ونحو دحيرج في مدحرج عند من لم يشترط صلاحية الزيادة للبقاء في المصغر ويمتنع فعيعيل

في هذا التصغير لأن المدة قبل اللام فيه من الزوائد في المكبر كقنديل ومفيتيح مع وجوب تجرد هذا

التصغير عنها ويلحق الياء إذا حذفت في هذا التصغير علامة التأنيث كحبيلة وحميرة في حبلى وحمراء

كما أنها تلحق إذا رجع المؤنث الزائد على ثلاثة إلى الثلاثي كعقيبة في عقاب وعنيقة في عناق للأنثى من ولد المعز

وَخُولِفَ بِالْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأُلْحِقَتْ قَبْلَ آخِرِهَا يَاءٌ وَزِيدَتْ بَعْدَ آخِرِهَا أَلِفٌ فَقِيلَ ذَيَّا وَتَيَّا

بيان تصغير اسماء الإشارة والموصولات

الآن يكون وضعه على التذكير كحيض وطميث فى حائض وطامث [وخولف باسم الإشارة والموصول] ما هو القياس فى بناء التصغير لأن الأصل فيهما عدم التصغير لغلبة شبه الحرف وعدم التمكن فحيث خولف ذلك الأصل فى تصغيرهما خولف القياس فى بنائه [فألحقت قبل آخرهما ياء] ساكنة هى ياء التصغير وإن وقعت ثانية فى بعضها نحو ذا على خلاف القياس من كونها ثالثة وأبقيت أوائلها على ما كانت عليه من الحركة وهى الفتحة فى الجميع سوى أولى للإشارة إلى الجمع [وزيدت بعد آخرهما ألف] عوضاً عن ضم الأول وفتح الثانى عند الخلو عن علامة التثنية والجمع واختاروها لكون هذه الأسماء مبنية ومناسبة الألف باعتبار لزوم سكونها للأصل فى البناء وهو السكون ويقع فى كلها بعد ياء التصغير إما ياء كما فى الذى والتى أو ألف كما فى ذا وتا وتنقلب ياء للاضطرار إلى تحريكها لوقوعها بعد ياء التصغير كما مر فى نحو رسالة فيدغم ياء التصغير فيها على التقديرين ولذلك حصلت ياء مشددة فى الجميع مفرداً أو مثنى أو جمعاً [فقيل ذيا وتيا] فى ذا وتا وتلحقها علامة التثنية فى المثنى وهى ساكنة فتحذف الألف الزائد للعوض بالتقاء الساكنين فيقال ذيان وتيان وقد تزاد اللام والكاف فى المفرد كقول روبة مخاطباً لامرأته فى صبى شك فى أمره: أو تحلفى بربك العلى * إنى أبو ذيالك الصبى * وأليا بضم الهمزة كما كانت والياء المشددة والقصر وبالمد أيضاً على اللغتين فى أولى للجمع وألف العوض فى مصغر الممدود زيدت قبل الهمزة عند المبرد لأنه لا تصرف فيه بالتصغير نزل منزلة الأسماء المتمكنة وقدرت همزته منقلبة عن واو أو ياء كعطاء ورداء فتنقلب ياء

وَاللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا وَاللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ وَاللَّذَيُّونَ

في التصغير كالهمزة فيهما وتحذف باجتماع الثلث كما في مصغرهما فلو زيدت الألف بعدها بأن
يقال أليّا التبس بمصغر المقصور بخلاف ما إذا قلبت الفه ياء وادغمت فيها ياء التصغير وزيدت
بعدها ألف العوض قبل الهمزة وفتحت الياء المشددة للمحافظة عليها فانّها أي ألف العوض والهمزة
تبقيان حينئذ إذ لا داعي إلى قلب الهمزة ياء لأنها إنما تنقلب إليها بعد ألف الزائد قبل التصغير كألف
رداء لا بعد غيرها وقال الزجاج بزيادتها في الآخر كما في غيره لكنه يقدر همزته ألفا في الأصل ولا دليل عليه
قال فاذا ردت إلى أصلها في التصغير اجتمعت ثلث ألفات فتنقلب الأولى ياء وتدغم فيها ياء التصغير
وتنقلب الأخيرة الزائدة عوضا همزة كما في الأخيرة من نحو حمراء بناء على أن همزته منقلبة عن الألف وتبقى
الوسطى فالحكم بأن زيادة ألف العوض بعد الآخر إما ناظر إلى قول الزجاج أو إلى الغالب في الأسماء المذكورة
وقد تلحق الهاء فيقال هاؤليّاء ولم يصغر من أسماء الاشارة الا هذه الخمسة [واللذيّا واللتيّا] في الذي
والتي والاقتصار على ما قرر في تصغير هذه الأسماء يقتضي كسر الذال والتاء للتنبيه لكنهم فتحوهما فلعل الفتح ليكون
باب تصغير المبهم على نهج واحد من فتح ما قبل ياء التصغير كما قيل وتحذف منهما ألف العوض عند لحوق علامتي
التثنية والجمع بالتقاء الساكنين وتبقى الياء المشددة قبل علامتيهما كما في اسم الاشارة [و] يقال [اللذيّان
واللتيّان] رفعا واللذيّين واللتيّين نصبا وجرا في المثنى [واللذيّون] رفعا واللذيّين نصبا وجرا في
الجمع وأجرى عليه هذا الاعراب مع شذوذ الواو في المكبر لقوة الاسمية بالتصغير الذي هو من خواص
الأسماء فاجرى جمع المصغر مجرى جمع الأسماء المتمكنة ولما كانت ألف العوض محذوفة عند سيبويه نسيا

اعتبر

وَاللّتيّاتُ ورفضوا تصغيرَ الضمائرِ ونحوِ أينَ ومتى ومَن وما وحيثُ ومنذُ ومعَ وغيرٍ وحسبُ والاسمِ

اُعتُبر ضمُّ الياء المشدّدة قبل الواو وكسرها قبل الياء وهو المسموع والأخفش يحذفها مع الاعتداد بها فيبقى فتح

المشدّدة التي كانت قبلها في الأحوال الثلث كالمُصطفَون والمُصطفَين والفرق في حالتي النصب والجرّ

بين الجمع والمثنى عنده بفتح النون وكسره [واللّتيّات] للجمع المؤنث بالحاق علامته وهي الألف والتاء

على اللّتيّا التي كانت للمفرد وحذف إحدى الألفين بالتقاء الساكنين واستغنوا بذلك على الأصح عن

تصغير اللاتي واللواتي [ورفضوا] أي تركوا [تصغير الضمائر] لعدم جواز وقوعها صفة ولا

موصوفة كما يجوز في أسماء الإشارة والموصولات والتصغير في المعنى موصوف مع الصفة كما مرّ [و]

لذلك أيضاً رفضوا تصغير أسماء الشرط والاستفهام [نحو أينَ ومتى وما ومَن و] تصغير [حيثُ

ومنذُ] وعندَ وإذا وإذْ [ومعَ] فإن شيئاً من هذه لا يقع صفة ولا موصوفة وما ومَن وإن

استعملتا موصولتين أو موصوفتين في بعض الأوقات لكنهما لا تنعتان صفتين [و] رفضوا

تصغير [غيرٍ] لتوغّله في معنى الحرف وهو الاستثناء ولذلك كان قاصراً في التمكن ولا يدخله اللام

ولا يثنّى ولا يجمع في العربي الفصيح بخلاف مثلٍ [و] رفضوا أيضاً تصغير [حسبُك] لتضمّنه معنى

الفعل لأنه بمعنى اكتفِ وكذا كلّ ما يتضمّن معنى الفعل من أسماء الأفعال [و] رفضوا تصغير

[الاسم] حال كونه [عاملاً عمل الفعل] سواء كان اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبّهة لأن

المصغّر في حكم الموصوف والصفة فقولنا ضُوَيرِب في قوة ضاربٍ حقيرٍ كما مرّ والاسم العامل عمل

الفعل إذا وُصف انعزل عن العمل لبعده عن مشابهة الفعل فلا يقال ضاربٌ عظيمٌ زيداً فالمصغّر

عاملا عمل الفعل فمن ثمّ جاز ضُوَيْرِبٌ زيدًا وامتنع ضُوَيْرِبُ زيدٍ. المنسوبُ الملحقُ آخرَه ياءٌ مشدّدةٌ ليدلّ على نسبته الى المجرّد عنها

المشتق لايجوز اعماله الا في الفاعل الذي لابدّ منه في المشتق [فمن ثمّ جاز ضويربٌ زيدًا] من غير اعمال في غير الفاعل [وامتنع ضويربٌ زيدًا] باعمال النصب في زيد على المفعولية خلافا للكسائي حيث جوّز ذلك كما جوّز اعمال المشتق المنعوت وحكى عن بعض العرب: أظنّني مرتحلا وسويرا فرسخا. ومنعوا من تصغير أمس وغدٍ لأنّ الغرض الاهمّ منهما كون احد اليومين قبل الآخر او بعده فلا فصل وهذا لايقبل الزيادة والنقصان ولذلك منع سيبويه من تصغير أيّام الأسابيع كالسبت والاحد وأسماء الشهور كالمحرّم الى ذي الحجة فأنّ معناها غير قابل للزيادة والنقصان وهي تجري مجرى أن يقال اليوم الاوّل والثاني والشهر الاوّل والثاني وهكذا خلافا للجرمي والمازني حيث جوّزا تصغيرها [المنسوب] هو الاسم [الملحق آخره ياء مشددة] أي المركّب معها تركيبا صار معها في حكم كلمة واحدة [ليدلّ] ذلك الملحق آخره الياء من حيث كونه ملحقا بها أو الحاقه بآخره [على نسبته] اى نسبة ذلك المركّب من الملحق والملحق به يعني نسبة ما أريد به [الى المجرد عنها] اى عن الياء وهو المنسوب اليه أيًّا كان كعلويّ او أمًّا كسلوليّ او بلدا كبصريّ او صناعة ككسائيّ فقولنا بصريّ مثلا مركب من البصرة والياء المشددة التي ألحقت آخره ليدلّ الحاقها اياها وتركيبها معها على نسبة الشخص الذي أريد به الى المجرد عن الياء وهو البصرة فالياء علامة النسبة العارضة للمنسوب اليه لأنّها لكثرة وقوعها ناسبها خفّة العلامة وكونها من حروف اللين واختيرت منها الياء لأنّها أخفّ من الواو وقابلة للاعراب بخلاف الالف وتشديدها للامتياز عن ياء المتكلم على ما قيل وفرّع بقوله ليدلّ آه ما ألحقه ياء

وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقاً

مشددة للوحدة كرومي للواحد من الروم على ما ذكره جماعة أو للمبالغة كأحمري أو لمجرد تكثير حروف الكلمة

كبردي وكرسي والمراد بالحاق الشدة اعتبار لحوقها أولا وإن عرض له تغيير بعد ذلك كيمان وشام في النسبة

الى اليمن والشام على ما سيجئ ان شاء الله تعالى والمقصود أن هذا هو القياس الغالب في المنسوب فلا يرد

نحو عواج وتامر وهو كالمصغر محكوم عليه في المعنى فإن البصري مثلا معناه المحكوم عليه بأنه منسوب

أو منتسب الى البصرة فلذلك اختص بالاسم وأما قولهم إخشوشني وتمعددي في النسبة الى الفعلين

من قولهم إخشوشنوا وتمعددوا أي كونوا ذا خشونة وغلظة في المطعم والملبس واتركوا التنعم وتشبهوا

في ذلك بمعد بن عدنان فالنسبة فيه الى لفظي الفعلين على ما يقال وكل كلمة اسم بالنسبة الى نفس لفظها و

يجرى عليها خواص الاسم اذا أريد بها لفظها كالوقوع مبتدأ في نحو من حرف وضرب فعل ويحتمل الشذوذ ولما

كان المنسوب المعرف بما ذكر في قوة الموصوف بأنه منسوب أو منتسب الى الشيء وهما لا يعملان النصب

بالمفعولية لم يعمل إلا في المرفوع المضمر فيه أو المظهر كما في رجل مصري حماره مثل رجل قائم أبوه وفي الظرف نحو

أنا قريشي ابدا لكفاية رائحة الفعل فيه وفي الحال نحو أنا هاشمي منتسبا لمشابهتها للظرف ثم إنه يكون فيه

تغييرات قياسية وغير قياسية [و قياسه حذف تاء التأنيث] وجوبا [مطلقا] سواء كان المنسوب

اليه المشتمل عليها مؤنثا حقيقيا كعزة لامرأة أم لا كطلحة لرجل ومكة لبلدة وسواء كان علما كتلك الأمثلة

أم لا كغرفة وصفرة وسواء كان مفردا أم جمعا كمسلمات فيقال مكي ومسلمي مثلا [و] قياسه أيضا

وَزِيَادَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الْأَعْلَامَا قَدْ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ فَلِذَلِكَ جَاءَ قِنَّسْرِيٌّ وَقِنَّسْرِينِيٌّ

حذف [زيادة التثنية والجمع] المصحح فيقال في ضاربان وضاربون مثلا ضاربي لان كلا من ياء النسبة و

علامة التأنيث والمثنى والجموع شأنها لحوق آخر الكلمة وكونها في عداد اجزائها فلو اجتمعت مع احدى تلك

العلامات كانت المتقدمة منها في حكم المتوسطة بين اجزاء الكلمة لكون المتأخرة عنها في عداد الاجزاء مع

ان التوسط خلاف شأنها المألوف فكان المناسب حذف تلك العلامات واثبات الياء لان اعتبارها في معنى

النسبة اهم وقد يذكر ثلاث اخر تجري مجرى ما ذكرنا مثل ولم يوجبوا حذف الف التأنيث على ما سيجيئ لانها

من حروف العلة التي يكثر فيها التغيير فقد يكتفى في دفع كراهة توسطها بالتغيير عن صورتها وقلبها واوا كما

سيجيئ ان شاء الله تعالى مع ان لفظ الالف ليست في الاختصاص بالمؤنث بمنزلة التاء على ما قيل ثم ان حذف

تاء التأنيث حكم كلي من غير استثناء شيئ وحذف زيادة كل من المثنى والجموع مطرد على كل حال [الا] حال كونه

[علما قد اعرب بالحركات] الجارية على النون كقنسرين بالقاف وفتح النون المشددة او كسرها وعلامة الجمع

لموضع بالشام وماطرون لموضع آخر بها ونصيبين لموضع آخر وسبعان بضم الموحدة لموضع ببلاد قيس فانها

لا يجب حذفها في مثل ذلك بل يجوز اثباتها لصيرورتها من اجزاء الكلمة عند العلمية حيث جعل المجموع علما ومن ثم

جاز اعرابها بالحركات على النون من دون مراعات مقتضى الاعراب بالحرف كما قال: طال ليلي وبت كالمجنون:

واعترتني الهموم بالماطرون: وقال آخر: الا يا ديار الحي بالسبعان: امل عليها بالبلى الملوان: فالجر فيهما بكسر النون

من غير مبالات بالواو والالف اللتان هما علامتا الرفع ويجوز حذفها نظرا الى كونها علامات في الوضع الاول كما جاز

اعرابها بالحرف لهذا [فلذلك] الذي ذكر من جواز الوجهين [جاء قنسري] بحذف زيادة الجمع [وقنسريني] باثباتها

وماطري

ويفتح الثاني من نحو نَمِرٍ والدُّئِلِ بخلاف تَغْلِبِيّ على الأفصح وتحذف الياء والواو من فَعِيلةٍ وفَعُولةٍ

وماطِرِيّ وماطِرُونِيّ ونَصِيبِيّ ونَصِيبِينِيّ وسَبْعِيّ وسَبْعَانِيّ [ونفتح] وجوباً ما قبل الآخر وهو الحرف

[الثاني من] الاسم الذي كان في عدد الحروف وكسر الحرف الثاني على [نحو نمر] على زنة كتف للحيوان المعروف

من السباع سواء وافقه في فتح الحرف الأول أم لا كإبل [ودئل] فيقال نَمَرِيّ ودُؤَلِيّ وإبَلِيّ بفتح الحرف الثاني

لئلا يجتمع كسرته مع كسرة ما قبل ياء النسبة المشددة فيجتمع كسرتان وياءان وهو مستثقل لتتابع الأمثال

ومنهم من يبقي الكسرة في نحو إبلي لانجبار الثقل بجريان اللسان على نهج واحد وأبقوا ضم الثاني من نحو عُضُدِيّ

وعُنُقِيّ لعدم اجتماع الأمثال واغتفر الانتقال من الضم إلى الكسر لعروضه كما في المبني للمفعول وذلك [بخلاف]

ما زاد على ثلثة أحرف وما قبل آخره مكسور سواء كان على أربعة أحرف مع سكون الثاني نحو [تَغْلِبِيّ] في

النسبة إلى تغلب بن وائل بن قاسط ومَغْرِبِيّ أو مع تحركه كعُلَبِطِيّ أو فوق الأربعة كجَحْمَرِشِيّ ومُسْتَخْرِجِيّ

فإن كسرة ما قبل الآخر تبقى فيه وجوباً على خلاف نحو نمر [على الأفصح] وإن اجتمعت كسرتان وياءان

لعدم الاعتناء بالخفة الحاصلة من إبدال الكسر فتحة في الكلمة التي بناؤها على الثقل وكثرة الحروف خلافاً

للمبرد حيث أجاز فتح ما قبل الآخر قياساً مطرداً في ذي الأربعة مع سكون الثاني إلحاقاً له بذي الثلثة

لتنزيل الحرف الثاني لسكونه منزلة المعدوم ولم يساعده السماع إلا في لفظ واحد وهو تغلبيّ وتنزيل السا

كن من غير حرف المد واللين منزلة المعدوم ضعيف [ويحذف] وجوباً [الياء والواو من فَعِيلة وفَعُولة] ويفتح

العين منهما لأن المدة الجارية مجرى إشباع الحركة الواقعة بين العين واللام كالمعدوم لضعفها فتشبه الأول

بنحو نمر وينسب إليه كما ينسب إليه ويحمل عليه الثاني لمؤاخاته وإن المد ثباته ولذلك جعلتا رديفين في الفواصل

بِشَرْطِ صِحَّةِ الْعَيْنِ وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ كَحَنَفِيٍّ وَشَنَئِيٍّ وَمِنْ فُعَيْلَةٍ غَيْرِ مُضَاعَفَةٍ كَجُهَنِيٍّ بِخِلَافِ

شَدِيدِيٍّ وَطَوِيلِيٍّ

والتوافق هذا عند سيبويه وزعم المبرد أن النسبة الى فعولة فعولي فرقاً بينها وبين فعيلة كما فرقوا بين

نمر وعضد ثم ان المصنف اكتفى عن التعرض لحذف تاء التانيث بما مر وكذا فيما يذكره بعد ذلك وحذف الواو

والياء مما ذكر مشروط [بشرط صحة العين] بأن لا يكون معتلة [ونفي التضعيف كحنفي] في حنيفة [وشنئي]

في شنوءة بالمعجمة والنون من طهور اللام لحي من الأزد وقع بينهم شنآن وهو البغضاء [و] يحذف الياء

أيضا وجوبا [من فعيلة] مصغرة حملا على ما تقدم لتشابههما في زيادة الياء الساكنة حالكونها [غير مضاعفة]

وإن كانت معتلة العين فالشرط فيها نفي التضعيف فقط [كجهني] في جهينة مصغرة لأبي قبيلة ورجل

آخر قيل وردفيه قوله ، تسائل عن حصين كل ركب ، وعند جهينة الخبر اليقين ، والمجرد عن التاء في

الثلاثة يبقى فيه الواو والياء نحو تميمي وسلولي وحسيني للفرق بين النسبة إلى المذكر في اللفظ والمؤنث

فيه ولم يعكس لأن المذكر أولى بعدم التغيير ولأن المؤنث أثقل وبالتخفيف أجدر وعند تحقق الشرائط المذ

كورة لا مانع فيه من التخفيف بالحذف [بخلاف] ما فقد فيه بعض الشروط [نحو شديدي] وملولي في شديدة

وملولة على فعيلة وفعولة من الملال لوجود التضعيف [وطويلي] وقوولي في طويلة وقوولة لاعتلال

العين فانه لو حذفت الواو والياء منهما اجتمع مثلان في المضاعف وحكمه الادغام وانقلبت المعتلة ألفا

لتحركها وانفتاح ما قبلها فيحصل شدي وملي وطالي وقالي فيقع الاشتمال على كثرة التغيير ويقع الالتباس بالنسبة

الى شد

وسليقيٌّ وسليميٌّ في الأزدِ وعميريٌّ في كلبٍ شاذٌّ وعبديٌّ وجذميٌّ في بني عبيدة وجذيمة أشذُّ

الى شديد وطال ومَلّ وقال أعلاماً مثلاً ولا ينقلب العين من طويلة وقوولة ونحوهما مع التحرك وانفتاح السابق

الفاً لعدم موازنة الفعل التي هي شرط في القلب كما سيجيء في باب الاعلال وكذا لو حذفت الياء من فعيلة

مصغرة اذا كانت مضاعفة لزم الادغام وكثرة التغيير والالتباس بخلاف معتل العين منها كقُيَيْنة

ببائين فالنسبة اليها عيني كجهني ولا يلزم قلب الياء الباقية الفاً لانضمام ما قبلها وهذه الاحكام قياسية

يحكم بالشذوذ على ما خالفها [و] من ذلك [سليقي] كما في قول الشاعر: ولستُ بنحويٍّ يلوكُ لسانَه

ولكن سليقيٌّ أقولُ فأُعرِبُ : [وسليمي] بفتح السين وكسر ما بعدها واثبات الياء فيهما في النسبة الى سليقة

وهي الطبيعة وسليمة بفتح السين لحي [في] قبيلة [الأزد وعميري] بفتح الاول وكسر الثاني واثبات الياء [في]

عميرة بفتح الاول ايضاً لحي في قبيلة [كلب شاذ] والقياس فيها سلقي وسلمي وعمري كحنفي ويقتصر فيها

على السماع فلو نسب الى سليقة من غير الأزد وعميرة من غير كلب وجب أن يكون على ما هو القياس وكأنهم

قصدوا بالمخالفة له فيها الفرق بين النسبة الى سليمة وعميرة منهما واليهما من غيرهما على ما قيل [و

عبديّ وجذميّ] كلاهما بضم الاول وفتح الثاني وحذف الياء كجهني على ما حكاهما سيبويه [في] النسبة

الى [جذيمة] بفتح الجيم وكسر العين والذال المعجمة أبي حي من بني أسد [وعبيدة] بتلك الزنة أبي حي

من بني عدي [أشذ] من نحو سليمي وعميري إذ غاية ذلك إبقاء الياء وفيه رجوع الى أصل الكلمة والشذوذ

ههنا بالعدول عن الفتح الذي هو أصل الكلمة الى التثقيل والقياس فيهما الفتح كحنفي والقصد في الارتكاب الى

وخُرَيْبِيٌّ شاذٌّ وثَقَفِيٌّ وقُرَشِيٌّ وفُقَمِيٌّ في كِنانة ومُلَحِيٌّ في خُزاعة شاذٌّ

الفرق بين النسبة اليهما من القبيلتين المذكورتين والى عَبِيدة بن مُعاوية بن قُشَير وغيره والى جَذِيمة

من بني القيس فان النسبة اليهما على القياس وكذلك قول العامة وخليفة خليفتي باثبات الياء وتاء التأنيث

أشذّ من نحو سليقيّ لشذوذه من جهة تاء التأنيث أيضا [وخُرَيْبِيٌّ] بضم الخاء المعجمة واثبات الياء على

صيغة التصغير في خُرَيبة مصغّرة لموضع بالبصرة يقال له بُصَيرة الصغرى ورُدَيْنِيٌّ في النسبة الى رُدَيْنة

[شاذٌّ] والقياس حذف الياء كجُهَنِيّ لوجود تاء التأنيث والمقصود في خُرَيبيّ الفرق بين النسبة اليها

والى خُرَيبة لقبيلة والى خُرَب كصُرَد جمع خُرْبة بضمتين لعروة المزادة اذا جعلت علما [وثَقَفِيٌّ] بحذف الياء

كحَنَفِيّ في النسبة الى ثَقيف بفتح الاول كتَميم أبي قبيلة منهم المختار بن أبي عبيدة [وقُرَشِيٌّ] كجُهَنِيّ بحذف

الياء في النسبة الى قُرَيش [وفُقَمِيٌّ] بتقديم الفاء على القاف كقُرَشِيّ [في] النسبة الى فُقَيم مصغّر الأب

حيّ من [كنانة ومُلَحِيٌّ] كقُرَشِيّ أيضا [في] النسبة الى مُلَيح مصغّر لأبي حيّ من [خزاعة شاذٌّ] والقياس

اثبات الياء في الكل للخلو عن تاء التأنيث بأن يقال ثَقِيفيّ كتَميميّ والباقي كحُسَيْنيّ ولعلهم أرادوا الفرق

بين النسبة الى المذكورين والى قُرَيش لدابّة في البحر وفُقَيم بن جرير بن دارم من تميم ومُلَيح بن عمرو بن ربيعة

من بني سَكون ومُلَيح بن الهون من خُزاعة فان النسبة الى كل ذلك على القياس وكذا هُذَلِيّ في هُذَيل شاذٌّ

فهذا حكم الواو والياء فيما حروفه مع احديهما أربعة ولا عبرة بتاء التأنيث وأما ان زادت الحروف معهما

عليها كتَكْرِيت لموضع وسِكِّيت بتشديد الكاف وصَعْفُوق لحيّ باليمامة فأُبقيت في النسبة فيقال تَكْرِيتيّ

وسِكِّيتيّ وصَعْفُوقيّ لأن الوضع بكثرة الحروف يشعر بعدم المبالاة بمثل الثقل الحاصل منهما في مثله والحكم المتقدم

ليس

وتحذف الياء من المعتل اللام من المذكر والمؤنث وتقلب الياء الأخيرة واوا كغنوي وقصوي وأموي وجاء أميي بخلاف غنوي وأموي شاذ وأجرى تحوي في تحية مجرى غنوي

ليس مطرداً في كل ذي الأربعة مع احديهما بل يختص بالصحيح اللام من ذلك [ويحذف] وجوباً [الياء] الأولى الزائدة الساكنة من فعيل بفتح الفاء وكسر العين وفعيل مصغراً [من المعتل اللام من المذكر والمؤنث] من غير فرق استثقالا للياءات الاربع المجتمعة [وتقلب الياء الأخيرة] الأصلية الباقية [واوا] لئلا يبقى ثلاث ياءات مجتمعة ولم يستغنوا بذلك عن حذف الزائدة حذراً عن مخالفة قياس الإعلال أن لم تقلب الواو ياء مع مقارنتها للياء الساكنة السابقة والوقوع فيما هرب عنه من اجتماع أربع ياءات إن انقلبت اليها وبفتح ما قبل الواو كما في غزوي ولم تقلب الفا للاضطرار الى تحريكها لالتزام كسر ما قبل ياء النسبة وذلك [كغنوي] مثل حنفي في غني وغنية بفتح الأول [وقصوي وأموي] كلاهما بضم الأول كجهني في قصي وأمية مصغر من لقبيلتين لكن قد خولف هذا الحكم في المصغر نادراً [و] من ذلك النادر أنه [جاء أميي] بضم الأول وياءين مشددتين من غير حذف ولا قلب لانفتاح ما قبل المشددة الأولى فكأنه انجبر به شيء من الثقل [بخلاف] فعيل بفتح الفاء وكسر العين نحو [غنوي] فان الحذف والقلب لازمان فيه ولم يجئ خلافه على ما زعمه المصنف لانكسار ما قبل المشددة فيجتمع الكسرتان والياءات ويزداد الثقل وقال السيرافي بعضهم يقول غنيي بمشددتين وانكسار ما قبلهما إلا أنه أثقل من أميي للكسرة ومثله حكي عن يونس [وأموي] بفتح الهمزة مع الحذف والقلب في المشددة الأولى على ما حكاه سيبويه عن بعض العرب رداً الى المكبر طلباً للفتحة [شاذ] والقياس ضم الهمزة [و] إذ قد عرفت حكم فعيل وفعيلة من المعتل اللام فاعلم أنه قد [أجري تحوي] بالفوقانية والمهملة المفتوحتين [في تحية] وهي تفعلة لا

وَأَمَّا نَحْوُ عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اِتِّفَاقًا وَقَالَ الْمُبَرِّدُ فِي نَحْوِ عَدُوَّةٍ مِثْلُهُ وَقَالَ سِيبَوَيْهِ عَدَوِيٌّ وَتُحْذَفُ

الْيَاءُ الثَّانِيَةُ نَحْوُ سَيِّدِيٍّ وَمَيِّتِيٍّ وَمُهَيِّمِيٍّ مِنْ هَيَّمَ

فعيلة لأن التاء في أولها زائدة وهي مصدرية حتى تجيء بالتضعيف [مجرى غنوي] في الحذف والقلب لشابهتها

لفعيلة في عدد الحروف والحركات والسكنات ووقوع الياء المشددة بعد الحرف الثاني مع أن العلة المذكورة للقلب

والحذف ثم جارية ههنا [وأما] فعول من المعتل اللام المذكر [نحو عدو وفعدوي] كالفعولي من غير حذف ولا

قلب هو الذي يقال في النسبة إليه [اتفاقا] إذ ليس فيه اجتماع الأمثال المستثقلة [و] المؤنث [عدوة فإنها

خلاف [قال المبرد] حكمها حكم المذكر وهي [مثله] في النسبة من غير فرق نظرا إلى عدم الداعي إلى حذف الواو [وقال

سيبويه] إنها تجري مجرى فعولة من الصحيح اللام على ما اختاره من حذف واو المد وفتح الحرف الثاني فيقال [عدوي]

كشنئي فرقا بين المذكر والمؤنث [وتحذف] وجوبا [الياء الثانية] المتحركة [من] كل ما وقع قبل آخره ياء مشددة

[نحو سيدي وميتي] بياء واحدة ساكنة في سيد وميت بتشديد الياء [ومهيمي] بياء واحدة ساكنة أيضا

في مهيم اسم فاعل [من هيم] من الهيمان لكراهتهم الكتابة بياءين مشددتين بالحرف الأخير من المنسوب إليه كالأول

من سيد في النسبة التي مبناها على التخفيف مع كسر الأولى ولانفتاحها في مهيم اسم مفعول أبقيت على حالها من

غير حذف وحذفت المتحركة مع أن الساكنة لسكونها وجريانها مجرى المعدوم الذي لا يعتنى به أولى بالحذف

إذ لو أبقيت المتحركة انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها فيلزم مع كثرة التغيير كونه في معرض الالتباس بالنسبة إلى

سار ومات مثلا ولقربها من الطرف على ما قال شارح اللباب فإن قيل لو كانت الباقية هي الأولى الساكنة كان طيبي

بياء ساكنة

منسوب

وطائي شاذ فإن كان مهيّم تصغير مهوّم فقيل مهيّميّ بالتعويض وتقلب

بياء ساكنة قبل الهمزة هو الأصل في النسبة إلى طيّئ على وزن سيّد لأبي قبيلة فلم يجز قلب الياء ألفا لاشتراطه

بالتحرك ثم إنها قلبت إليها حيث قيل طائي قلنا الحكم المذكور أصل ثبت بالاستقراء فالياء فيه هو الياء الساكنة

[وطائي شاذ] لوقوع الإعلال المخالف للقياس أعني قلب الياء الساكنة ألفا ولولا حكمه في باب الإعلال بأن

شذوذه للإعلال أمكن الحمل على أن إبقاء المتحركة وقلبها ألفا وحذف الساكنة فيه شاذ لمخالفته لتلك القا

عدة وإن كان الإعلال قياسيا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما قيل [فإن كان] نحو [مهيّم تصغير مهوّم]

بتشديد الواو واسم فاعل من هوّم الرجل بتشديدها إذا حرّك رأسه من النعاس [قيل] في النسبة إليه

[مهيّميّ] بإبقاء المشددة مع علامة النسبة وإلحاق ياء ساكنة بعدها [بالتعويض] بها عن الواو المحذوفة

بالتصغير وتوضيح ذلك أن تصغير مهوّم مهيوم بحذف الواو الزائدة كما مرّ في تصغير مقدّم من قدّم ثم قلبت

الواو الواقعة بعد ياء التصغير ياء وقد تقدم جواز التعويض عن المحذوف بمدة زائدة بعد كسرة التصغير و

هي الياء وهذا التعويض واجب في النسبة ههنا عند المصنف والزمخشري إذ مع عدمه تكتنف المشددتان

بالميم فيلزم الحذف على القاعدة ويلتبس بالنسبة إلى مهيّم اسم فاعل من هيّم ومع التعويض لا حاجة إلى الحذف

لتوسط مدة العوض التي هي كالاستراحة بين المشددة الأولى وكسرتها والميم وكسرته ولم يعكس لأن اسم فاعل

من هيّم لم يحذف منه شيء قبل النسبة حتى تعوض عنه بعدها كما حذف من مصغر مهوّم وأما تصغير مهيّم

من هيّم فهو بصورة المكبر إذ بعد حذف الياء الزائدة وإدغام ياء التصغير في الباقية يحصل تلك الصورة واكتفوا في

وتقلب الألف الأخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة واواً كعصويّ ورحويّ وملهويّ ومرمويّ و

يحذف غيرهما كحبليّ وجمزيّ ومراميّ

في النسبة إليها بالقرائن من غير تعويض في المصغر لئلا يلتبس بالنسبة إلى الواوي لأن عدم الالتباس به

للمخالفة في المادة والمعنى أولى بالرعاية من عزمه بين المصغر والمكبر اللذين تخالفهما بالعارض [وتقلب] و

جوباً [الألف الأخيرة الثالثة] سواء كانت منقلبة عن أصلي كما هو الغالب أو ما يجري مجراها من الأصلية

الغير المنقلبة كما في الاسم الغير المتمكن كمتى وإذا إن سمّي بهما والعجمي الأصل مثل فسا لموضع بخراسان [و]

الألف الأخيرة [الرابعة المنقلبة] عن الأصلي وما في حكمها من الأصلية الغير المنقلبة كحتّى وكلّا بالتشديد

[واواً] لامتناع الألف عن قبول الكسرة الملتزمة وقلبها ياء يؤدي إلى اجتماع الياءات الثلث والكسرة فأما

أن تقلب همزة أو واواً واختيرت الواو لأنها أخف مع ياء النسبة من الهمزة مع أن حروف العلة بعضها

أنسب ببعض من غيرها وذلك في الثالثة المنقلبة عن الأصلي [كعصويّ] في عصا في المنقلبة عن الواو [ورحويّ]

في رحا في المنقلبة عن الياء ونحو متويّ وإذويّ في الأصلية وفسويّ في العجمي [و] في الرابعة المنقلبة عن

الأصل نحو [ملهويّ] في ملهى لموضع اللهو وأعشويّ في أعشى من العشاوة وهو سوء البصر بالليل في المنقلبة عن

الواو [ومرمويّ] في مرمى لموضع الرمي في المنقلبة عن الياء ونحو كلويّ وحتويّ في الأصلية [ويحذف غيرهما]

من الألفات الأخيرة سواء كانت رابعة زائدة للتأنيث مع سكون العين [كحبليّ] في حبلى [و] مع تحركها مثل [جمزيّ]

في جمزى بالتحريك ضرب من الحركة السريعة ومنها الحمارة الناقة أم للإلحاق كمعزيّ في معزى أم فوق الرابعة

سواء كانت منقلبة عن أصلية [و] هذا الخامسة المحذوفة في [مراميّ] والسادسة المحذوفة في مسلنقيّ

في النسبة

وقبعثري وقد جاء في نحو حبلى حبلوي وحبلاوي

في النسبة إلى مُرامى ومُستلقى إسمي مفعول من المراماة والإستلقاء أم زائدة للتأنيث كالخامسة المحذوفة

في حُبارى في النسبة الى حُبارى أو للإلحاق كالمحذوفة في حبركي في النسبة إلى الحبركى بسفرجل للقران [و] أم السا

دسة المزيدة المحذوفة في [قبعثري] في النسبة الى قبعثرى فالحري بها في كل ذلك الحذف لتردد أمرها لامتناع

قبولها عن الكسرة الملتزمة قبل ياء النسبة بين الحذف والقلب إلى ما يقبلها والحذف أولى أما في الرابعة الزائدة

فللفرق بينها وبين الأصلية والمنقلبة عن الأصلي التي يعتنى بحفظها ولو بما يبدل عنها أعني الواو وأما فيما

فوقها مطلقا فللاستثقال بكثرة الحروف ثم إن ما ذكر من حكمها هو الأشهر [و قد جاء في] الرابعة المزيدة مع

سكون الوسط [نحو حبلى] ودنيا ومعزى [حبلوي] ودنيوي ومعزوي بالقلب واوا حملا على الأصلية

والمنقلبة عن الأصلي للتشابه في الصورة بل قيل إن القلب أولى بالتي للإلحاق من الحذف لكونها بحذاء

الأصلي من الملحق به وقد يعكس فتحمل الأصلية والمنقلبة على الزائدة في الحذف على قلة نحو ملهي ومرمي وكلي

وحتي وجاء أيضا في نحو ما ذكر من الزائد [حبلاوي] ودنياوي ومعزاوي بالألف قبل الواو تشبيها لها با

لممدودة كحمراوي وربما جاء ذلك في الأصلية أيضا نحو كلاوي والمنقلبة كملهاوي ومرماوي وجوز المصنف

في مثل هذا كون الواو منقلبة عن الألف التي كانت والألف زائدة قبلها وكون الألف هي التي كانت والواو مزيدة بعدها

وإن كان الأولى في بعض صوره وهو ما إذا كانت مزيدة للتأنيث هو الأول ليقع علامة التأنيث في آخر الكلمة

فتأمل وجعل يونس الخامسة المنقلبة عن الأصلي المسبوقة بحرف مشدد نحو المعلى اسم المفعول كالرابعة في جواز

بخلاف نحو جَرْيٍ وتُقلب الياءُ الأخيرةُ الثالثةُ المكسورُ ما قبلها واواً ويُفتح ما قبلها كعَمَوِيّ وشَجَوِيّ

وتُحذف الرابعةُ على الأفصح كقاضِيّ

الإبقاء والحذف وهذا الذي ذكر في الرابعة مع سكون الوسط كان [بخلاف] الرابعة مع تحركه [نحو

جَمَزِيّ] وبخلاف ما فوق الرابعة كمُرامِيّ لتعيّن الحذف فيهما للاستثقال فيما فوقها وتنزيلها مع تحرك

الوسط منزلة ما فوقها لتنزيل تلك الحركة منزلة الحرف كما نزلت منزلته في تحتم تأثير المعنوي في منع الصرف

في نحو سَقَر وقولهم مُصْطَفَوِيّ بقلب الخامسة واواً شاذّ أو خطأ كما قيل والوجه مُصْطَفِيّ بالياء للنسبة

وحذف الألف [وتُقلب الياءُ الثالثةُ الأخيرةُ المكسورُ ما قبلها واواً] لاستثقال الكسرتين والياءات الثلث

ولم تحذف كراهة بقاء الاسم على حرفين [ويُفتح ما قبل الواو] كما في نحو نَمَرِيّ [كعَمَوِيّ وشَجَوِيّ] في العَمِي والشَّجِي

كلاهما صفتان على زنة كَتِف من عَمِيَ البصرُ أو القلبُ وشَجِيَ إذا حزن وقيل إن ما قبل الياء يفتح من أول الأمر

كما في نَمِر ثم تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيجري عليها حكم الألف الثالثة من القلب واواً [وتُحذف] وجوباً

الياء [الرابعة] المكسورة ما قبلها أصلية كانت أو منقلبة عن الواو [كقاضِيّ] ورامِيّ وغازِيّ ويَرمِيّ

في القاضي والرامي والغازي ويرمي إسماً منقولاً عن المضارع [على الأفصح] الذي اختاره الخليل وسيبويه

كراهة اجتماع الكسرتين والياءات الثلث إن أبقيت على حالها ولزوم كثرة التغيير إن قلبت واواً وفتح ما قبلها

استثقالاً للكسرة مع كسرة الواو وقبل ياء النسبة كما هو خلاف الأفصح الذي صار إليه المبرد وعليه ورد قوله:

وكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا ۞ دراهم عند الحانَوِيّ ولا نقدُ ۞ حيث نسب إلى الحانية وهي الخمر بعد حذف تاء

التأنيث بالقلب واواً كالقاضَوِيّ وأراد بيّاع الخمر كالكسائي لمن يبيع الكساء وقيل إنه مجهول وإن نسب

الى الفرز

وَيُحْذَفُ مَاسِوَاهُمَا كَمُشْتَرِيٍّ وَبَابُ مُحَيٍّ عَلَى مُحَوِّيٍّ وَمُحَيِّيٍّ كَأُمَوِيٍّ وَأُمَيِّيٍّ وَنَحْوُ طَبْيَةٍ وَقِنْيَةٍ وَرُقْيَةٍ

الى الفرزدق [وَيُحْذَفُ مَاسِوَاهُمَا] من الياآت المكسور ما قبلها الواقعة آخر الكلمة إتفاقاً خامسة كانت أم فوقها

[كَمُشْتَرِيٍّ] ومُسْلَنْقِيٍّ بياء النسبة وحذف الياء الأخيرة من المُشْتَرِي والمُسْلَنْقِي إسم فاعل إستثقالاً للزائدة

على الرابعة كما في الألف الزائدة عليها مع كونها أخف [وَبَابُ مُحَيٍّ] وهو ما كانت الياء الزائدة على الرابعة فيه مسبوقة

بياء مشددة فان المحيي اسم فاعل من حَيّى يُحَيِّي تحية فالياء الأخيرة الخامسة منه المحذوفة في المتن في الجر بالإضافة

باب اليه مسبوقة بمشددة هي العين مع التضعيف جارٍ بعد حذف الخامسة والحاق ياء النسبة [عَلَى مُحَوِّيٍّ]

بحذف الأولى المدغمة من المشددة وقلب الثانية منها واواً [وَمُحَيِّيٍّ] باثبات المشددة بتمامها مع ياء النسبة فا

لأول [كَأُمَوِيٍّ] والثاني مثل [أُمَيِّيٍّ] على ما مرّ لأنه بعد حذف الخامسة مثل أُمَيٍّ في عدد الحروف والسكنات

ووقوع الياء المشددة أخيراً مع فتح ما قبلها فيجري مجراها وليس في الكلام اسم متمكن في آخره واو مكسور ما قبلها

فلا يجري فيها هذه الاحكام نعم قد تقع أخيرة وما قبلها مضموم أما بالتاء نحو سَرُوَة أو رابعة كتَرْقُوَة أو ما

فوقها كقَلَنْسُوَة فيفتح ما قبلها تخفيفاً في الأول فيقال سَرَوِيٌّ كعَمَوِيٍّ ويحذف في الأخيرين فيقال تَرْقِيٌّ كقاضي

وقَلَنْسِيٌّ كمُشْتَرِيٍّ فان الواو اثقل من الألف والياء وبالحذف والتخفيف أجدر وربما جاء في الثاني تَرْقُوِيٌّ

بفتح القاف مثلاً كقاضوي وقد يقال بكسر ما قبلها في الأقسام الثلاثة وتقلب ياءً ثم يجري عليها احكام تلك الاقسام

من اليائي فيحصل ما ذكرنا [و] المنقوص الثلاثي الذي ثانيه صحيح ساكن وثالثه واو أو ياء ان كان مقروناً

بتاء التانيث [نَحْوُ طَبْيَةٍ وَقِنْيَةٍ] بكسر القاف للاقتناء وهو الاكتساب [وَرُقْيَةٍ] بضم الراء للعوذة [وَغَزْوَةٍ]

وان كانت خامسة فما فوقها فان لم يكن قبلها ياء مشددة أولا فان لم يكن حذفت فيقال مشتري وان كانت ياء مشددة نحو محيي واصله محيي ... الأربع المجتمعة ... أموي وقد جاء ... بان يحذف ... عن الواو ... مع المصنف ... اي لا فرق ... والعلة هنا كالعلة فيما سبق ... وعرقوة الدلو ... ترقوة بضم ق

[illegible]

وغَزْوَةٍ وعُرْوَةٍ ورِشْوَةٍ على القياس عند سيبويه وزَنَوِيٌّ وقَرَوِيٌّ شاذٌ عنده وقال يونس ظَبَوِيٌّ

وغَزَوِيٌّ واتّفقا في باب ظَبْيٍ وغَزْوٍ وبَدَوِيٌّ شاذٌ وباب طَيٍّ وحَيٍّ تُرَدُّ الأولى فيه إلى أصلها

بفتح الأول للجهاد وعُرْوَةٍ بضم الأول لمعان منها مَقْبِضُ الدلو والكوز [ورِشْوَةٍ] بكسر الأول فنى النسبة اليه

خلاف وهى كائنة [على القياس] يعنى أنه لا يغيّر عما هو عليه إلا بحذف تاء التأنيث فيقال ظَبْيِيٌّ وعُرْوِيٌّ

مثلاً [عند سيبويه] لأن حرف العلة اذا سكن ما قبله فهو فى حكم الصحيح فالنسبة إلى مثل ما ذكر كالنسبة الى

طلحة وغُرْفَةٍ ونحوهما [وزَنَوِيٌّ] بكسر الزاء وفتح النون وقلب الياء واواً فى النسبة إلى زِنْيَةٍ بكسر المعجمة و

سكون النون أبى حىّ من العرب [وقَرَوِيٌّ] بفتح الأولين والقلب واواً فى القرية [شاذٌ عنده] والقياس

زِنْيِيٌّ وقَرْيِيٌّ من غير تغيير [وقال يونس] بفتح العين فى الجميع واوياً كان أو يائياً ومع ذلك يقلب الياء

واواً فى اليائى فيقال [ظَبَوِيٌّ وغَزَوِيٌّ] فى ظَبْيَةٍ وغَزْوَةٍ بانفتاح الحرف الثانى منهما والقلب واواً فى

ظبية واحتج على ذلك بقولهم زَنَوِيٌّ وقَرَوِيٌّ وباجتماع الياءات الثلث فى اليائى لو لم تقلب واواً وأجيب

عن الأول بالندور والشذوذ وعن الثانى بانجباره بسبق السكون [و] سيبويه ويونس [اتفقا] على كون

النسبة على القياس من غير تغيير كالصحيح [فى باب ظَبْيٍ وغَزْوٍ] مما ليس فيه تاء التأنيث ولعل الفارق

عند يونس بين ذى التاء والمجرد عنها مع السماع أن التغيير عندهم قد يجرى على التغيير بحيث انفتح باب التغيير فى

ذى التاء بحذفها سوّغ فيه بوقوع غيره أيضاً وهو كما ترى [وبَدَوِيٌّ] بفتح الأولين فى النسبة الى البدو بسكون

الدال للبادية [شاذٌ] عندهما لتجرده عن التاء والقياس بَدْوِيٌّ بسكون الدال [وباب طَيٍّ وحَيٍّ] وهو الثلاثى الذى

آخره ياء مشددة بعد حرف واحد [يرد فيه الأولى] المدغمة [الى اصلها] وهو الواو ان كانت منقلبة عنها

وتقع

وتفتح فتقول طَوَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ بخلاف دَوِّيّ وكَوِّيّ وما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة إن كانت

أصلية نحو مرميّ قيل مرمويّ ومرميّ وإن كانت زائدة حذفت ككرسيّ

[وتفتح] سواء اشتملت على الرأم لا وتقلب الأخيرة واواً والمقصود أنه يلزم جميع ما ذكر في النسبة إلى هذا الباب

وإن كان اعتبارها على عكس الترتيب المذكور فإنه يعتبر من أول الأمر قلب الأخيرة واواً لكراهة اجتماع الياءات ثم لو أبقيت

الأولى على السكون لزم قلب هذه الواو ياء والوقوع المهروب عنه لمجامعتها الياء الساكنة المتقدمة فحركت بالفتح

لخفته فإن كانت منقلبة عن الواو رُدّت إليها لزوال سبب قلبها ياء وهو سكونها مع مجامعة الياء التي بعدها

[فيقال طَوَوِيّ] في طيّ لأنه مصدر طوى يطوي وأصله طَوْي بالواو الساكنة [وحَيَوِيّ] في حيّ لأنه صفة

من حيي يحيى وذلك [بخلاف] ما آخره واو مشددة بعد حرف واحد نحو [دَوِّيّ وكَوِّيّ] في النسبة إلى الدوّ للمفازة

وكوّة بفتح الكاف لثقب البيت فمثل ذلك يبقى على حاله لأن اجتماع الواو المشددة مع الياء المشددة التي للنسبة

ليست كاجتماع الياءين المشددتين في الثقل لعدم التماثل ولا فرق في هذين بين ذي التاء كطيّة وكوّة والمجرد عنها

كطيّ ودوّ [وما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة] أحرف [إن كانت في نحو مَرْمِيّ] اسم مفعول من الرمي بأن تكون

الثانية المدغم فيها من تلك المشددة أصلية [قيل] في النسبة إليه [مَرْمَوِيّ] بإبقاء تلك الأصلية محافظة عليها

مع قلبها واواً لئلا يجتمع ثلاث ياءات وحذف الأخرى المدغمة استثقالاً لها مع الواو وياء النسبة وفتح ما قبل الواو

استثقالاً للكسرتين معها كما في قاضَوِيّ [و] يقال فيه [مَرْمِيّ] بحذف تلك المشددة بأسرها أيضاً كما

يحذف الواحدة من القاضي ترجيحاً للخفة على مراعاة الأصل وهذا أفصح [وإن كانت] تلك المشددة الواقعة

بعد الثلاثة [زائدة] بتمامها [حذفت] استثقالاً مع عدم أصالة شيء يحافظ عليه وذلك [ككرسيّ]

وبخاتي في بخاتي اسم رجل وما آخره همزة بعد ألف إن كانت للتأنيث قلبت واواً كحمراوي

وصحراوي وصنعاني وبهراني وروحاني

وشافعي [وبخاتي في بخاتي] حال كونه [اسم رجل] فإن كانت في مثل ذلك تاء التأنيث فالفرق بين حالتي ٥

النسبة وعدمها بحذف التاء في النسبة كاسكندري وقسطنطيني في اسكندرية وقسطنطينية وإلا فلا

فرق بين الحالتين إلا بالقرائن ومنها الانصراف في بخاتي لدلالته على النسبة باعتبار أن ياء النسبة ليست من بناء

الكلمة حتى تكون على صيغة الجمع الأقصى المقتضية لعدم الانصراف بخلاف ما إذا امتنع من الصرف فإنه يدل على

اعتبار أن الياء ليست للنسبة بل هي من بناء الكلمة لتكون على صيغة الجمع الأقصى الذي نقلت عنه إلى العلمية و

بقيت على عدم الانصراف كحضاجر علماً لجنس الضبع وإن لم يكن اسم رجل بل أريد به معنى الجمع رد إلى مفرده وهو

البختي للإبل الخراسانية [وما آخره همزة بعد ألف] زائدة [إن كانت] مزيدة [للتأنيث] في الأصل وإن عرض

تذكير المسمى بأن سمي به مذكر [قلبت واواً كحمراوي] وبيضاوي [وصحراوي] في حمراء وبيضاء وصحراء و

منه زكرياوي في زكرياء على تقدير المد على ما يقال وذلك لكراهة بقائها على صورتها وسطاً فيما هو في حكم كلمة

واحدة مع أن شأنها التحرك بعد تمام الكلمة وقلبها ياء يؤدي إلى اجتماع الثلث فقلبت واواً ولم تحذف

وما للفرق بينها وبين المقصورة فإن الهمزة لو حذفت تبعتها الألف في الحذف كما في ترخيم المنادى ٥

لتنزيلهما في كلامهم منزلة حرف واحد وإذا لا يقع الانفكاك بينهما فيحصل حمري مثلاً كحبلي ولم يعكس لأن حذف

حرف واحد وهو المقصورة أهون من حذف حرفين فما ذكر هو الأصل والقياس [وصنعاني وبهراني وروحاني] بنقل

الواو

وجلولى وحرورى شاذ وان كانت اصلية تثبت على الاكثر كقرائى والا فالوجهان ككسائى و

علباوى وباب سقاية سقائى بالهمزة

الراء كلها بالنون بعد الالف فى صنعاء للبلدة المعروفة باليمن وبهراء لقبيلة من قضاعة وروحاء لموضع بين الحرمين

على ثلثين او اربعين ميلا من المدينة واخرا بالشام [وجلولى] فى النسبة الى جلولاء لموضع ببغداد بخانقين وآخر

بفارس على ما قيل [وحرورى] فى حروراء بالمد وقد يقصر لموضع بالكوفة ينسب اليه الحرورية من الخوارج لان اول

اجتماعهم كان فيه حين فارقوا امير المؤمنين عليا كرم الله وجهه [شاذ] والقياس صنعاوى وبهراوى وروحاوى

وجلولاوى وحروراوى [وان كانت] الهمزة الواقعة فى الاخر بعد الالف [اصلية تثبت على الاكثر]

فرقا بينها وبين التى للتانيث ويجوز على قلة قلبها واوا تشبيها بها [كقرائى] وقراوى فى النسبة الواقعة الى

قراء بضم القاف وتشديد الراء كرمان للناسك المتعبد من قرأ اذا تنسك [والا] تكن للتانيث ولا اصلية بل كانت

منقلبة عن واو او ياء اصلية او زيدت للالحاق [فالوجهان] وهما اثباتها على حالها والقلب واوا جائزان

من غير تفاوت فى القلة والكثرة [ككسائى وكساوى] فى كساء وهمزته منقلبة عن الواو الاصلية لانه من

الكسوة واصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة [وعلبائى وعلباوى] فى علباء

بتنوين الصرف لعصب العنق والهمزة فيه زيدت للالحاق بقرطاس فاثباتها للتشبيه بالاصلية لانقلابها عن

اصلى فى الاول وكونها للالحاق فى الثانى والقلب للتشبيه بالتى للتانيث ومثل ذلك لو جعل علما للمؤنث

كما اذا جعل كساء اسم امرأة فالوجهان فيه ايضا على السواء لان التانيث للعلمية للمؤنث لا للهمزة [وباب سقاية]

وهو ما فى آخره ياء بعد الف زائدة ولم يقلب ياؤه همزة لعدم وقوعها طرفا بسبب تاء التانيث اللازمة التى وضع اللفظ

وباب شقاوة شقاوي بالواو وباب راي وراية وراوي ورائي

رائي

معها [سقائي] بقلب ياء آخره همزة عند النسبة لزوال تاء التانيث المانعة عن تطرفها وانقلابها اليها ولم تقلب

الهمزة واوا لئلا يلزم كثرة التغيير والسقاية مشربة يسقى بها [وباب شقاوة] وهو ما فيه واو لم تقلب همزة

للزوم التاء بعدها [شقاوي] بالواو من غير القلب همزة بعد حذف التاء فرقا بين اليائي والواوي ولم يعكس لأن

اجتماع الواو مع ياء النسبة أهون من اجتماع الياء معها [وباب راي وراية] وآي وآية وغاي وغاية مما وقعت

الياء فيه بعد ألف منقلبة عن أصلي سواء كان مجردا عن التاء للجنس أو مقترنا بها للواحد فيه ثلثة أوجه [رائي]

بقلب الياء همزة تشبيها لها بالواقعة بعد الألف الزائدة كسقاية [وراوي] بقلبها واوا استثقالا لها وللياء الثالثة

المتطرفة المستثقلة في النسبة تقلب واوا كعموي [ورايي] باثباتها من غير قلب تشبيها لها بظبيي وظبية

والراي والراية العلم بالتحريك وجمع الراية على الرايات أيضا والفها منقلبة عن الواو الأصلية على ما صرح به

بعضهم وربما أشعر كلام بعضهم بأن أصلها الياء ثم إن المنسوب إليه قد يكون على حرفين إما بالوضع أو الحذف

شيئ منه فما بالوضع إن كان ثانيه حرف علة فأما الف فتزاد بعدها همزة في الأكثر وقد تزاد الواو فيقال

في لا مثلا لائي ولاوي ومنه المائية لذات الشيئ المنسوبة الى لفظة ما المستفهمة عن الحقيقة وأما الماهية

فمن قلب الهمزة هاء للتناسب في المخرج وأما ياء أو واو وحكمها التضعيف فيرجع اليائي الى باب طي وحي ٥

فتقلب الثانية المدغمة فيها من المشددة واوا فيقال في كي وفي اسمين كيوي وفيوي وأصلها كيي وفيي بيائين

مشددتين بها المضعفة وعلامة النسبة وفي لو اسما لوي بالتشديد كدوي وإن كان صحيحا جاز التضعيف وتركه

فيقال

وما كان على حرفين إن كان متحرك الأوسط أصلاً والمحذوف اللام ولم يعوض همزة وصل أو كان

المحذوف فاء وهو معتل اللام وجب رده كأبوي وأخوي

فيقال في كمٍ كمّي بالتضعيف والتخفيف [وما كان على حرفين] لحذف شيء منه فالضابط فيه أنه [إن كان

متحرك الأوسط أصلاً] أي في أصله قبل أن يحذف منه شيء [والمحذوف لامه] سواء كانت حرف علة

أم لا [ولم يعوض] عنها [همزة وصل أو كان المحذوف فاءه وهو معتل اللام وجب الرد] للمحذوف عند النسبة

أما في الأول فلئلا يلزم الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين لطريان الكسرة الملتزمة قبل ياء النسبة من

غير ضرورة لكون اللام محلاً للتغيير صالحاً للرد والحذف وأما في الثاني فلعدم اسم معرب على حرفين ثانيهما

حرف علة في كلامهم لكونها كالعدم وفي معرض السقوط بالتقاء الساكنين رفعاً وجراً كما في قاض فيبقى على

حرف واحد فلذلك التزم التعويض في مثله بتاء التأنيث وإجراء الإعراب عليها وهي تحذف عند النسبة فلو لم

ترد الفاء المحذوفة التحق المنسوب إليه بمعدوم النظير فالأول فيما لامه المحذوفة حرف علة [كأبوي

وأخوي] في باب أب وأخ وأصلهما أبو وأخو بفتح العين وذووي بواوين كأبوي في ذو وذا وذي

بمعنى صاحب والأصل ذوي بالتحريك ولامه ياء المحذوفة عند سيبويه والأخفش حملاً على ما هو الغالب

في اللفيف المقرون من كون عينه واواً ولامه ياء نحو طويت وقد ردت في النسبة وقلبت واواً لئلا يجتمع

الثلث من غير سبق السكون وعادت العين في ذا وذي إلى أصلها وهو الواو كراهة اعلال العين واللام معاً

في النسبة التي شأنها تكميل الحروف وكذا ذات بمعنى صاحبة للمؤنث لرجوعها بعد حذف تاء التأنيث

في النسبة وجوباً إلى المذكر وليس في أصل اللغة المشهورة لفظ ذات سوى هذه على ما صرح به جماعة فمن ثمه

وستهي في ست

كانت ذات الشيء بمعنى حقيقته منقولة عنها عرفاً فالحق في النسبة إليها ذَوِيّ على ما صرح به جماعة منهم ابن هشام
حاكياً أن قول المتكلمين ذاتي في النسبة إليها لحن وكأنه مبني على توهم أصالة التاء وقد اعتذر بعضهم بأنهم لم يريدوا به
النسبة اللغوية حتى يراعي أحكامها بل كأنهم اصطلحوا على جعل اللفظ الذاتي مع الياء اسماً لما ليس بخارج عن الشيء ومن
ثم يطلقونه على نفس الذات مع أن الشيء لا ينسب إلى نفسه والتحقيق في ذلك له موضع آخر [و] والأول فيما لامه
المحذوفة حرف صحيح نحو [استهي في ست] وأصله سته وشاهي في شاة للغنم وأصلها شوهة بسكون الواو
بدليل الجمع على شياه ثم حركت لتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة التخفيف ولعل المراد بتحريك الأوسط ما يشمل هذا
وحذفت لامه وهي الهاء فترد في النسبة وتحذف تاء التأنيث وليعلم أن الضابط عند جماعة في وجوب رد اللام المحذوفة
أحد الأمرين الأول اعتلال العين نحو شاة من غير أن يبدل من العين المعتلة قبل النسبة حرف صحيح كالميم المبدلة عن الواو قبل النسبة
في فم وأصله فوه لعدم رد اللام في مثله عندهم فلا يقال فوهي بل فمي مثلاً الأمر الثاني رد اللام في موضع من المواضع كما مر في
المثنى كأبوان أو في جمع التصحيح نحو سنوات واستضعفه المصنف بأنه رد إلى الجهالة لعدم ضابطة معتبرة عنده
يعرف بها ما يرد اللام في تثنية أو جمعه وإذا عدل إلى جعل الضابط ما ذكره من تحرك الأوسط مع عدم التعويض بالهمزة
وأورد عليه بأن الجهالة لازمة فيه أيضاً لجهالة حال الأوسط من الحركة والسكون في أكثر ما كان على نحو ثبة ومائة و
سنة على ما ذكره النحاة وإن ترددت اللام المحذوفة بين حرفين ردت على الوجهين كترددها بين الهاء والواو في سنة
لمجيء جمعها على سنهات في لغة الحجازيين على ما قيل وسنوات فيما عداها فيقال سنهي وسنوي [و] الثاني أعني

المحذوف

ووشوي في شية وقال الأخفش وشيي على الأصل وإن كانت لامه صحيحة والمحذوف غيرها لم يرد

كعدي وزني

المحذوف الفاء والمعتل اللام نحو [وشوي] بكسر الواو مع فتح الشين المعجمة [في شية] بكسرها كاللون في الشيئ

يخالف معظم لونه وأصلها وشية بكسر الواو وسكون الشين فحذفت الواو التي هي الفاء بعد نقل كسرتها إلى ما بعدها

على قاعدة الأعلال في مثلها فأعيدت الواو المكسورة في النسبة والوعيد سكون الشين لزم بقاء الواو مع موجب

حذفها ففتحت لخفة الفتحة فلزم قلب الياء التي هي اللام واوا لئلا يجتمع الثقل من غير سبق السكون هذا عند

سيبويه ومن تبعه [وقال الأخفش وشيي على الأصل] بكسر الواو مع سكون الشين وإبقاء الياء لسبق السكون

وزعم اغتفار اثبات هذه الواو مع موجب حذفها لعروض موجب الحذف في النسبة التي هي في معرض الزوال وكما

يجب رد الفاء المحذوفة مع اعتلال اللام يجب رد العين المحذوفة مع اعتلال اللام نحو يري مضارع رأى إذا جعل اسما وإن

لم يكن مما نحن فيه وهو ما على حرفين وأصله يرأى فحذفت عينه وهي الهمزة فترد عند النسبة وتبقى حركة الراء بعد

الرد عند سيبويه فتحذف الألف الرابعة وجوبا وإن كانت منقلبة عن أصلية لتحرك الأوسط نحو جمزي فيقال يرائي

بفتح الأولين وكسر الهمزة والأخفش يسكن الراء للرد إلى أصلها فيجوز حذف تلك الألف وقلبها واوا لسكون الوسط

كيرائي ويرأوي كمرمي ومرموي [و] الكائن على حرفين لحذف شيئ [إن كانت لامه صحيحة والمحذوف غيرها]

فاء كان أو عينا [لم يرد] المحذوف وإن بقي الاسم على حرفين لأن الحرف الثاني ليس حرف علة وله نظير في اللغة

في الأسماء المعربة المحذوفة الأعجاز من غير تعويض التأكيد ودم مع أن المحذوف ليس ما هو محل التغيرات أعني اللام

ولا ضرورة أخرى إلى الرد وذلك [كعدي وزني] في عدة وزنة وأصلهما وعدة ووزنة والمحذوف منهما الفاء

وسهيّ في سه وجاء عدويّ وليس بردّ وما سواهما يجوز فيه الأمران

[وسهيّ في سه] والمحذوف منه العين وقال عبد القاهر ليس اسم ثنائي محذوف العين في كلامهم غير سه

ومذ في منذ الاسمية [وجاء] في مثل عدة في كلام بعض العرب [عدويّ] بالواو قبل علامة النسبة قال المصنف

في شرح المفصل كأنهم لما تعذر عليهم الرد في موضع الحذف إذ ليس موضع التغيير قلبوا إلى موضع التغيير أو زادوا في

موضع التغيير انتهى والاحتمال الأول إشارة إلى اختياره الفراء من جعل الفاء المحذوفة من الصحيح اللام ومعتلها

إلى الآخر الذي هو موضع التغيير ليصير ردها كعدويّ وشيويّ والوزن علفيّ والثاني إشارة إلى ما يقال من أن

الواو مزيدة عوضا والظاهر أن قوله ههنا [وليس] ذلك [بردّ] إختيار للزيادة لما في إعتبار القلب والرد

من التكلف ومعناه أن ذلك ليس بردّ للواو المحذوفة بل هي زائدة عوضا كما قال بعض الشارحين والوزن علويّ

وقد يقال إن مختاره أن هذه الواو هي المحذوفة وكأنه لانقباض العقل عن رفض ما كانت في جوهر الكلمة

وزيادة غيرها من جنسها ومراده أنه ليس بردّ لأن الرد يكون في موضع الحذف بل هو قلب مكاني فكأنه مجرد

إعتبار لفظي وهو أنه لا يسمى ردا وهو بعد تسليمه قليل الجدوى وقد علم إلى ههنا أمران بها الواجب الرد

وهو كل من الصورتين الأوليين والممتنع الرد وهو الصورة الأخيرة [وما سواهما] وهو صورتان محذوف اللام

من غير تعويض الهمزة لكن مع سكون الوسط ومحذوفها مع التعويض كيف ما كان الوسط [يجوز فيه الأمران]

الرد رعاية للأصل وعملا على ما يرد فيه وتركه لعدم الإجحاف اللازم فيما تقدم لوجود العوض عن اللام المحذوفة

ههنا في صورة التعويض وعدم حذف حركة العين في صورة سكونها لعدم الحركة ويجب حذف العوض مع رد اللام

المعوّضة

نحو غَدِيٍّ وَغَدَوِيٍّ وَابْنِيٍّ وَبَنَوِيٍّ وَحِرِيٍّ وَحِرَحِيٍّ

المعوّضة لئلا يجتمعا ويلزم التعويض مع عدم ردّها المتحقّقه قبل النسبة فالتزم بعدها لأنّها أولى بذلك أزشأنها

الغالب إكمال الحروف ومراعاة المحذوفات وذلك [نحو غَدِيٍّ] ودَمِيٍّ بالحذف [وغَدَوِيٍّ] ودَمَوِيٍّ بالرد في غَدٍ

لليوم الذي بعد يومك وأصله غَدْوٌ بسكون الوسط ودَمٍ وأصله دَمْيٌ بالياء مع سكون الأوسط عند

سيبويه والاخفش ويؤيّده الجمع على دِمَاءٍ ودُمِيٍّ كظِبَاءٍ وظُبِيٍّ ودِلَاءٍ ودُلِيٍّ في ظَبْيٍ ودَلْوٍ وأمّا دَمَيَانُ

بالتحريك في المثنى فشاذّ لا يثبت به ما عسك المبرّد به من كونه على فَعَلٍ بتحريك العين ولانفتاح الوسط

في النسبة عند سيبويه كما سيجئ ان شاء الله قلبت الياء واوًا كراهة إجتماع الثلث من غير سبق السكون [و]

نحو [إبْنِيٍّ] وإسْمِيٍّ وأُسْتِيٍّ بالهمزة المعوّضة عن اللام [وبَنَوِيٍّ] وسَمَوِيٍّ بالحركات الثلث في السين على

ما قال نجم الأئمة رض وفتح الميم وسَتَهِيٍّ كلّها بالردّ وحذف الهمزة وأصلها بَنَوٌ وسَتَهٌ بالتحريك فيهما وسِمْوٌ بسكون

الوسط ولم يعتنوا بتعويض الميم في إبْنُمٍ فلم يتكلموا قط بإبْنُمِيٍّ بالهمزة والميم معًا بل يقال فيه أيضًا إبْنِيٌّ بالهمزة

فقط وبَنَوِيٌّ بالردّ [و] نحو [حِرِيٍّ وحِرَحِيٍّ] بالحذف والردّ وشَفِهِيٍّ وشَفِيٍّ بالوجهين في حِرٍ وأصله حِرْحٌ

بكسر الحاء المهملة وسكون الراء لفرج المرأة وشَفَةٍ وأصلها شَفْهَةٌ بسكون الوسط للجمع على شِفَاهٍ وربّما

يقال شَفَوِيٌّ بالواو لورود شَفَوَاتٍ في الجمع والأشْفَى كما روي لِمَنْ لا تنضمّ شَفَتَاه وقال الجوهري لا دلالة على

صحته والمشافهة وتصاريفها يؤيّد الأول ثم إنهم إتّفقوا على تسكين العين عند ردّ اللام المحذوفة في المضاف

لما يؤدّي اليه تحريكها من فك الإدغام والثقل وذلك كربّيّ بتشديد الموحدة في رُبٍ مخفّف رُبَّ بالتشديد من الحروف

وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون فيقول غدوي وحرحي وأختي وبنتي كأخ وابن عند سيبويه

وعليه كلوي

الجارة إذا سمي به واختلفوا في غيره فسيبويه يفتحها نظرا إلى أنها بعد حذف اللام صارت معوضا للحركات الإعرابية

وإن طرء مانع في البعض مثل تاء التأنيث فيما الحقيقة فالمناسب عدم خلوها عن الحركة فحركت بالفتحة الأخف فيقال

عليه غدوي وحرحي ودموي ونحوها بفتح الأوسط [وأبو الحسن] الأخفش [يسكن ما أصله السكون] ردا

إلى الأصل [فيقول غدوي وحرحي] ودميي بالسكون وإبقاء الياء المردودة في دم واعلم أن النسبة في المؤنث

الثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها الهمزة كالنسبة في المذكر بالاتفاق فيقال في ابنة ابني وبنوي كما في ابن [و] كذلك

[أخت وبنت] وما جرى مجراهما من المؤنث الثلاثي الذي عوضت التاء عن لامه المحذوفة إشعارا بالتأنيث حكمها

أيضا كالمذكر [كأخ وابن عند سيبويه] وفاقا للخليل لأن التاء وإن كانت عوضا ولذا تكتب مطولة ويوقف على

لفظها من غير القلب هاء ولم يفتح الحرف الصحيح الواقع قبلها بل سكن ولم تؤثر في منع الصرف عند جعل ما هي فيه علما

وغيرت صورة المذكر كضم الهمزة من أخت وكسر الباء في بنت إشعارا بأنها على خلاف قياس المتمحضة للتأنيث في

جميع ذلك لكن فيها رائحة التأنيث بدليل الاختصاص بالمؤنث فيستكره إبقاؤها في النسبة فيجب حذفها ورد اللام كما

وجب ردها في بنوي عند حذف العوض ويزول التغييرات التابعة للتعويض بها ويرجع الصورة المذكر فيجري عليه

حكمه فيقال أخوي وبنوي كأخ وابن [و] وجب عنده بناء [عليه] أن يقال في كلتا للمؤنث [كلوي] بكسر الكاف

وفتح اللام وياء النسبة كما في كلا للمذكر فإن أصله عنده كلوى بالألف المقصورة على فعلى بكسر الفاء وسكون العين

كذكرى فحذفت الواو وعوض عنها التاء فلم تتمحض للتأنيث ولذا لم يكن فيه جمع بين العلامتين واختير تعويضها إشعارا

بالتأنيث

وقال يونس أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ وعليه كِلْتِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ وكِلْتَاوِيٌّ

بالتأنيث ولم يكتف بالألف لانقلابها ياءً جرًّا ونصبًا فتخرج عن صورة العلامة فالتاء فيه مثلها في أُخت ويلزم ردّ

الواو المحذوفة كما في بَنَوِيّ وبعد ردّها يتعيّن الأوسط على مذهبه فيلزم حذف الألف ويمتنع قلبها واوًا لوقوعها رابعة

ثم تحرك الأوسط كما في جَمَزِيّ مع كراهة اجتماع الواوين لو قلبت هيهنا فيقال كِلَوِيّ كما في كِلَا [وقال يونس] في أُخت

وبنت [أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ] بالتاء على سبيل التجويز كما وقع في كلام بعض المحققين لا الوجوب كما يقال وإنما جوّز ذلك

لمنع وجوب حذفها بمجرد رائحة التأنيث وتجويزه إقامتها فيهما مقام ما هي عوض له لعدم غلبة جهة التأنيث فيهما

في اللغة بدليل وقوع ساكن صحيح قبلها وإثباتها وقفًا بخلاف ما غلبت فيه جهة التأنيث نحو هَنَةٍ حيث التزم إبدالها فيها

هاءً عند الوقف في كلامهم كما في المتمحضة للتأنيث فلذلك تعيّن فيها هَنَوِيّ فلا يرد الاعتراض بها عليه وقد يعترض

عليه بأنه لو صح ما ذكره في أُخت وبنت لجاز تصغيرهما على أُخَيْت وبُنَيْت على زنة كُعَيْت للطائر من غير ردّ المحذوف

لقيام التاء مقامه لعدم اعتبار رائحة التأنيث كما في النسبة مع اعترافه بعدم جواز ذلك وبأنه يتعيّن أُخَيَّة

وبُنَيَّة بالرد وإدغام ياء التصغير اللهم إلا أن يخص تجويز الإقامة مقام المعوض عنه بما إذا لم يطرد السماع على خلافه

كالتصغير أن أمكن الفرق بين التصغير والنسبة فيهما بحسب السماع ولم ينقل عنه في كلتا شيء [و] لكن إن صح ما ذكره

جاز قياسًا [عليه] أن يقال فيه [كِلْتِيّ] على الأفصح [وكِلْتَوِيّ وكِلْتَاوِيّ] على غيره لأن التاء فيه عوض كما في

أُخت فيجوز إقامتها مقام المعوض عنه كما جاز فيه وألف التأنيث المقصورة رابعة في اسم ساكن الوسط فيتأتى

فيه تلك الوجوه كحُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ وحُبْلَاوِيّ وذهب الجرمي إلى أن الألف فيه أصلية وهي لامه والتاء محضة ه

والمركب ينسب الى صدره كبعلي وتأبطي وخمسي في خمسة عشر علما ولا ينسب اليه عددا

التأنيث ووزنه فعَل وجعلت وسطا لئلا يعرب بالحركات فيزيد على المذكر المعرب بالاعراب الحرفي الفرعي

وهو ضعيف لعدم فعَل في كلامهم اصلا لكن عليه يقال كلتوي على الافصح وكلتي وكلتاوي على غيره لاصالة

الالف كملهوي وملهي وملهاوي وزعم الاخفش في أخت وبنت ان النسبة اليهما بحذف التاء ورد المحذوف

وابقائهما على وزنهما فيقال أخوي بضم الهمزة وسكون الخاء وبنوي بكسر الباء وسكون النون [المركب] الذي يقصد

النسبة اليه [ينسب] اي يوقع النسبة [الى صدره] لاستثقال النسبة الى كلمتين فيحذف الجزء الثاني الذي حصل

الثقل عنده الواقع موقع ما يحذف في النسبة كعلامة التأنيث والمثنى والجمع وهذا بخلاف الكلمة الواحدة المشتملة

بكثرة الحروف كعبد اللات لعدم منفصل يجري بسببه بعضها مجرى العلامات وذلك مطرد في كل مركب سواء كان

مزجيا غير متضمن لحرف [كبعلي] في بعلبك ومعدي ومعدوي بحذف الياء وقلبها واوا لوقوعها رابعة بعد

الكسرة كقاضي وقاضوي في معدي كرب او اسناديا [و] ذلك نحو [تأبطي] في تأبط شرا اي وضع تحت ابطه

اي باطن منكبه لقب جابر بن ثابت الفهمي لزعمهم انه قتل الغول وتأبطها واتى اصحابه فالقاها بينهم وقيل لانه

تأبط سكينا او سهاما واتى قوما وضربهم بها او مزجيا متضمنا لحرف في الاصل [و] ذلك نحو [خمسي في خمسة

عشر] حال كونه [علما] وهو في الاصل متضمن للواو ولانه بمعنى خمسة وعشر ونحو اثني وثنوي كابني وبنوي

في اثني عشر علما لان اصله ثنو والهمزة الوصلية في اوله عوض عن اللام المحذوفة كما في ابن والفي اخره يحذف

في النسبة كعلامة التثنية وذلك لبطلان معنى الجزئين بالعلمية فلا يفوت بحذف جزء منه شيء من المعنى [و]

مثل هذا [لا ينسب اليه] حال كونه [عددا] عند الجمهور لتعلق القصد بمعنى كل من الجزئين فتعذر الالتباس بالنسبة

الى العدد

والمضاف إن كان الثاني مقصوداً أصلاً كابن الزبير وأبي عمرو قيل زبيري وعمري

الى العدد المفرد كخمسة واثنين لفوت المقصود الأصلي وأما الالتباس في حال العلمية بالمنسوب الى ما سمي بالجزء الأول

فلم يبالوا به لندرته بخلاف المعنى العددي الكثير الشائع على ما في شرح المفصل وجوز الجرمي النسبة الى كل من الجزئين

بانفراده كبعلي أو بكي وأبو حاتم والسيرافي وجماعة النسبة اليهما معاً في حالة واحدة مثل بعلي بكي وهؤلاء جوزوا

النسبة الى جزئي العدد المركب مع تسكين الشين من العشرة في المؤنث وفتحها في المذكر وجاء على قلة النسبة الى

مجموع المزجي مع قلة حروفه كبعلبكي تشبيهاً له بالمفرد والى مجموع الاسنادي الذي أريد به نفس لفظه لانسلاخ المعنى

التركيبي كقوله :: فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً :: وشر خصال المرء كنت وعاجن :: والكنتي الشيخ العاجز الذي

يقول كنت في شبابي كذا وكذا كأنه منسوب الى هذا القول كذا قال الجوهري وقال الجرمي إنما جاز ذلك لأن تاء الضمير

كالجزء من الفعل وكسر تاء الضمير لعلامة النسبة وربما يحافظ على ضمه بنون الوقاية فيقال كنتني والقياس في النسبة

الى صدره كأنني لأنه أصله وإنما التغير لملاقات الضمير كما في قلت وسرت فعند حذفه يرجع الى أصله وعاجناً أي

معتمداً على الأرض عند القيام للضعف [و] المركب الاضافي الذي يقال له [المضاف] بمعنى المشتمل على الاضافة

[ان كان] الجزء [الثاني] منه [مقصوداً أصلاً] أي في أصل الوضع الذي هو مناط لاطلاق ذلك المركب على

المنسوب اليه وإن طرء زوال ذلك ثانياً وذلك [كابن الزبير وأبي عمرو] وأم كلثوم فان الجزء الثاني مقصود

في الأصل حتى في الوضع العلمي الذي هو مناط الاطلاق فيما يكون كنية من ذلك ليعرف به الجزء الذي أضيف اليه

ويميز به فاذا نسب اليها [قيل زبيري وعمري] وكلثومي بالنسبة الى الجزء الثاني اذ لو نسب الى الأول بان يقال ابني وأبوي

وإن كان كعبد مناف وامرئ القيس قيل عبدي وامرئي

مثلا لفات ذلك المقصود وكثر الالتباس بحيث لا يتسامح به لعدم التعين بوجه ولو طرأ في نحو ذلك الغلبة في شيء مما يشتمله في الوضع الاضافي الذي هو مناط الاطلاق بحيث ينصرف اليه وان لم يخطر المعنى الاضافي بالبال كابن الزبير في عبد الله على ما قال المصنف كانت النسبة الى الثاني أيضا لاعتبار مقتضى الاصل في وضعه وعدم الالتفات الى هذه الحالة العارضة وكذا الكنية من لم يولد له ولدا اصلا اذ الاصل وضع الكنى ما ذكر من التعريف والتمييز وهذا المعنى كأنه ملحوظ في مثل ما ذكر ادعاء على سبيل التفاؤل بأن يعيش ويولد له من يكنى به فاعتبر فيه أيضا مقتضى الاصل

[وإن كان كعبد مناف وامرئ القيس] بأن لا يكون الجزء الثاني كمناف لصنم وقيس لأبي قبيلة أو صنم متصورا أصلا لعدم ملاحظة المعنى التركيبي في الوضع العلمي [قيل عبدي وامرئي] بكسر الهمزتين والراء أيضا اتباعا للثانية التي بعدها وسكون الميم وهذا شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئي بفتح الميم والراء كليهما وحذف الهمزة الأولى الوصلية فالنسبة في مثل ذلك على الأصل في المركب من كونها الى الجزء الاول لعدم المانع عنها وقد يعترض عليه بجريان ما ذكر سابقا ههنا اذ لعل التسمية في مثله يقصد بها العبودية لمناف مثلا فلو تعينا كما في جد النبي صلى الله عليه وسلم عند الشيعة والمرئية أي الرياسة لقيس إن أريد به القبيلة ولا ريب في احتمال التفاؤل المذكور ههنا من غير كلفة فتأمل ولو أمكن اسناد التفرقة في النسبة بين القسمين الى الاستقراء كان أحسن وهو على تقدير تمامه قياس غالب وقد يعدل عنه الى النسبة الى الجزء الثاني عند خوف اللبس كأشهلي في عبد الأشهل ومنافي في عبد المناف وقد يصاغ من المجموع لفظ على فعلل كجعفر وينسب اليه وهو مقصور على السماع كعبدري وعبشمي وعبقسي في عبد الدار وعبد شمس وعبد قيس ومرقسي في امرئ القيس بن حجر الكندي خاصة

واعلم

والجمع يرد الى الواحد فيقال في كتب وصحف ومساجد وفرائض كتابي وصحفي ومسجدي وفرضي
واما مساجد علما فمساجدي كانصاري

واعلم ان اللفظ الدال على المتعدد ان كان مفرد اللفظ نسب اليه على لفظه سواء كان اسم جمع كقومي ور
هطي او اسم جنس كشجري وتمري وان كان جمعا فالمصحح يحذف منه العلامة كما مر فيرجع الى الواحد [والجمع
المكسر ايضا [يرد الى الواحد] الذي اشتق منه ذلك الجمع لان المقصود من النسبة الى الجمع الدلالة على الملابسة
بين المنسوب والذي بني منه ذلك الجمع وهذا يحصل بالنسبة الى الواحد مع كونه اخف فيقع لفظ الجمع ضايعا
مع ثقله كذا يقال فتأمل فيه والعمدة الاستقراء [فيقال في كتب ومساجد وصحف وفرائض] واقوام [كتابي
ومسجدي وصحفي وفرضي] بالرد الى الصحيفة والفريضة والنسبة اليهما حنفي في حنيفة وقومي وان
لم يستعمل له واحد اصلا كعباديد فالاقوى عند سيبويه النسبة اليه على لفظه كعباديدي واما الرد في التصغير
الى عبيديد ونحوه فلتعذر بنائه بدونه وان استعمل له مفرد غير قياسي كمحاسن فالاقوى عند ابي زيد النسبة
على لفظه ايضا كمحاسني وقد يرد الى ذلك المفرد كحسني وان كان المفرد منسوبا اكتفى بالرد اليه كمهلبي
وبغدادي في جمعها اعني المهالبة والبغادرة وكذا فيما على لفظ المنسوب ككرسي في الكراسي ثم ان الرد الى
الواحد انما يكون فيما اريد به المعنى الجمعي [واما مساجد علما] ونحوه مما نقل الى العلمية بالغلبة او ابتداء
[فمساجدي] ونحوه بالنسبة اليه على لفظه لان الاعلام لا يتغير ولا يرد عليه ما سمع منهم في مثل ذلك [كانصاري]
في الطائفة المخصوصة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لصيرورة انصار علما لهم بالغلبة واعرابي في اعراب
لاهل البدو لانه علم فيهم بالغلبة وان كان في الاصل جمعا للعرب شاملا للبادي والحاضر ونحو ابناوي لبني سعد

وكِلابيّ وما جاء على غير ما ذُكِر فشاذٌّ

بن زيد مناة وأنماريّ في بني أنمار بن نزار [وكِلابيّ] في كِلاب لقبائل ومدائنيّ في مدائن لبلدٍ لكون الجميع أعلاماً

على أحد الوجهين ويظهر من كلام بعض المحققين الاكتفاء في النسبة إلى الجمع على لفظه بكونه موازناً للمفرد في اللفظ

نحو كِلاب ورِباب لقبائل على زنة كِتاب فهذه أحكام النسبة على القياس [وما جاء على غير ما ذكر فشاذ] كالشواذ

التي مرّت واليماني بتخفيف الياء في اليمن وأصله يمنيّ بتشديد الياء فحذفت إحدى اليائين وعوّضت عنها الألف

المتوسطة على خلاف القياس ثم تحذف الياء الأخرى الباقية رفعاً وجرّاً بإعلال قاضٍ وقد يقال يمانيّ بتشديد الياء

على الجمع بين العوض والمعوّض عنه على خلاف القياس أو زيادة الألف إشباعاً نحو يَنباعيّ في يَنبُع ونحو مَروزيّ

بزيادة الزاء المعجمة في مَرْو فرقاً فيه بين الإنسان والثياب حيث يقال مَرْوِيّ وأما رازيّ بالزاء في الرّي فقيل إنه

نسبة إلى راز على القياس لاشتراك اثنين في بنائه اسم أحدهما راز والآخر ريّ واشتراطهما أن يراعى في النسبة

إليه اسم أحدهما في غيرها الآخر وهنديّ وانيّ في السيف المنسوب إلى الهند ودُهريّ بضم الدال في الرجل المسنّ فرقاً بينه

وبين الدَّهريّ الملحد وبَحرانيّ بالألف في البحرين على ما قيل وأزليّ في لم يزل اختصاراً بحذف الجازم وقلب الياء همزة

كأزنيّ في الرمح المنسوب إلى ذي يزن على ما يقال وقيل إنه منسوب إلى الأزل بمعنى القدم على القياس ومن خلاف القياس

ما يكون بزيادة الألف والنون مثل الربّانيّ والفوقانيّ والتحتانيّ والسفلانيّ والروحانيّ بضم الراء في النسبة إلى الربّ

والفوق والتحت والسفل والروح بضم الراء بمعنى الملك فإنه قد يطلق عليهم لاستتارهم ولطافتهم وزيادة الألف

والنون للفرق بين النسبة إليهم وإلى روح الإنسان ومنه الثلاثانيّ والرباعيّ فما فوقهما فإن الظاهر على ما قيل أنهما ه

وكثر مجيئ فعّال في الحرف كبتّات وعوّاج وثوّاب وجمّال وجاء فاعل أيضا بمعنى ذي كذا

كتامر ولابن ودارع ونابل ومنه عيشة راضية

منسوبة إلى الثلثة والأربعة فما فوقها لا إلى ثلث ورباع وغيرهما من الأعداد المعدولة إذ الظاهر عدم التكرار

المأخوذ في المعدول فيما هو منسوبة إليها فتأمل [وكثر مجيئ فعّال] بفتح الفاء وتشديد العين للنسبة وتفسير

بذي الشيء الذي يراد النسبة إليه لأن ذا الشيء منسوب إليه ولكونه في الأصل للمبالغة اختص بصاحب شيء

يلازمه ويزاوله ويحترف به وذلك [في الحرف] أي الصناعات والمراد به هٰهنا ما يزاول مطلقا والاحتراف

مطلق المزاولة سواء كانت في عمل المنسوب إليه الذي اشتق منه الصيغة معنى كان كالتجار لذي التجارة على

ما قيل أو عينا يعمل عملا في حصول صورتها الصناعية [كبتّات] لذي البت إن أريد به من يعمله وقد يقال

لمن يبيعه وهو بالموحدة والمثناة المشددة الطيلسان من خز ونحوه أو في بيعه [و] ذلك مثل [عوّاج و

ثوّاب] لمن يبيع العاج والثوب على ما قال سيبويه والعاج عظم الفيل أو في القيام بأمره [و] ذلك مثل [جمّال]

وبغّال لمن يقوم بأمر الجمل والبغل أو في استعماله وهذا شاذ عند بعضهم وذلك كنبّال وسيأتي لمن يزاول الرمي

بالنبل وهو السهم والضرب بالسيف كما قال امرؤ القيس: وليس بذي رمح فيطعنني به: وليس بذي سيف

وليس بنبّال: ومجيئ فعّال للنسبة على كثرته ليس قياسا فلا يقال فكّاه ورقّاق لصاحب الفاكهة والرقيق

[وجاء فاعل] مجيئا دون فعّال [بمعنى ذي كذا] من دون اعتبار الاحتراف والمزاولة ولذا عدل إليه عن صيغة

المبالغة وهذا [كتامر ولابن ودارع] لذي التمر واللبن والدرع وليس شيء منها بمعنى اسم الفاعل لعدم الاشتقاق من

المصدر [ومنه عيشة راضية] بإسناد الراضية إلى مفعول الرضا وهو ضمير العيشة فإنها مرضية يتفع عليها

وطاعم وكاس

الرضاء فعدل إلى معنى ذات رضا بأن يرضاها صاحبها أتى بناء اسم الفاعل على ما قال الخليل ومنه

ماء دافق فإنه مدفوق وقد يقال مثل ذلك من اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول من غير أن يعتبر النسبة وجعله

علماء المعاني من المجاز العقلي باعتبار إسناد اسم الفاعل الباقي على معناه إلى ملابس غير ما هو له على ما فصل في موضعه

[و] منه قولهم في مقام الذم فلان [طاعم وكاس] على ما قال الخليل في قول الحطيئة يهجو الزبرقان: دع

المكارم لا ترحل لبغيتها ۞ واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي ۞ فإن مقام الذم قرينة على عدم إرادة صدور

الأكل واللبس على وجه الحدوث كما هو معنى اسم الفاعل إذ لا مذمة في مجرد ذلك مع أن الكاسي من يكسو

غيره لأنه من كساه الثوب وهو ليس بذم فذلك قرينة على إرادة النسبة بمعنى ذي الأكل والكسوة وانحصار

أمره في الأكل واللبس كما يناسبه ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام وقد يقال لعلهما بمعنى اسم الفاعل مسلوبا

عنه معنى الحدوث وأريد بالكاسي من يكسو نفسه بقرينة مقام الذم وإن كان على خلاف الغالب في الفعل

المتعدي من الوقوع على غير الفاعل مع جواز كونه بمعنى اسم المفعول وهو المكسو على ما قال الفراء واحتمال كونه من

كسي كرضي إذا لبس ومن ذلك ما كان للمؤنث بدون التاء كحائض وحامل وطالق بمعنى ذات حيض وحمل وطلاق

وإلا لزمت علامة التأنيث على ما هو شأن الصفات وقال الكوفيون إن مثل ذلك بمعنى اسم الفاعل وترك التاء

لعدم الحاجة لاختصاص المعنى بالمؤنث وإن اتفق إلحاقها في البعض كحاملة على الأصل حملا على غيرها من

الصفات وأورد عليهم تركها في بعض الصفات المشتركة كما حكاه الفراء من قولهم امرأة محب لزوجها وعاشق

وقولهم رجل عانس وامرأة عانس إذا طال مكثها في منزل أهلها غير متزوجة وقولهم جمل شائل وناقة شائل و

الحمل

الجمع الثلاثي الغالب نحو فلس على أفلس

والحمل على الشذوذ بعيد لكثرة مثله وجاء فَعِل بفتح الفاء وكسر العين أيضاً للنسبة كنَهِرٍ بمعنى نهاريّ لمن يعمل في النهار
كما في قوله * لستُ بليليّ ولكنّي نَهِرْ * لا أدلج الليل ولكن أبتكر * ومنه حَرِحٌ وسَتِهٌ بمعنى حِرحيّ وسَتِهيّ لمن يلازم
ذلك الشغل وهذا وفعّال وفاعل كلها مختصة بالثلاثي المجرد لعدم امكان بنائها من غيره فلا يتأتى إفادة الأحرف
في غيره نعم قد يجيء اسم الفاعل منه للنسبة كمُرضِع ومُنفطِر بمعنى ذات إرضاع وانفطار ويمكن إدراجه في كلام
المصنف بحمل الفاعل على اسم الفاعل وإن بعد وقد جاء للنسبة ما جرى على شيء للمبالغة نحو عزٌّ عزيزٌ وذُلٌّ ذليل
وهمٌّ ناصب ونحو ذلك على ما قال نجم الأئمة رض [الجمع الثلاثي] قال نجم الأئمة رض لا إعراب لقوله الجمع والثلاثي
لعدم تركبهما مع الغير بل هما من قبيل زيد ثوب ونحوهما من الأسماء المعدودة وجوز ارتفاعهما على الخبرية
المحذوف أي هذا باب الجمع وهذا باب الثلاثي أي باب أن الثلاثي كيف يجمع ثم أن الجمع إما مصحح وقد مر حكمه في
مقدمة الاعراب وربما انساق اليه الكلام ههنا بالمناسبة وأما مكسر وهو ما تغير فيه بناء الواحد بنقص كتُخَم
وتُخَمة أو زيادة كصِنو وصِنوان أو تبديل صورة كأُسد بضم الهمزة في أَسَد أو بالنقص والتبديل معاً كرُسُل في رسول
أو بالزيادة والتبديل معاً كرَجُل ورِجال أو بجميع ذلك كغُلام وغِلمان ويرتقي بناؤه بالاستقراء إلى أربعة وعشرين
أكثرها موقوف على السماع وقد يغلب بعضها غلبة تلحق بالقياس في بعض أوزان المفردات ولنبدأ من جملته
بما كان في الذي ليس بصفة فنقول [الغالب] فيما كان اسماً من الثلاثي على فَعْل بفتح الفاء وسكون العين من غير
الاجوف [نحو فَلْس] أن يجمع في القلة [على] أفعُل بضم العين نحو [أفلُس] وقد يجيء على أفعال كزَند وأزناد
وفرخ وأفراخ وأنف وآناف وجوز سيبويه بناءه وإن لم يسمع عند الاضطرار في الشعر ونحوه لكنه قليل بالنسبة

وفُلوسٍ وبابُ ثوبٍ على أثوابٍ وجاء على زِنادٍ في غيرِ بابِ سَيْلٍ ورِئلانٍ وبُطنانٍ وغِرَدةٍ وسُقُفٍ وأنجزه

إلى أفعل وزعم ابن جني أنه ليس أصلاً في فَعْلٍ بسكون العين بل لتشبيهه بفَعَلٍ بفتحها حيث لم يختلفا إلا بالفتح

والسكون وقد يحمل مثل ذلك على ما يناسبه مما جمع كذلك وهذا يسمى تداخلاً في باب الجمع وذلك مثل أن يحمل فرخ

على طير أو ولد وزند على عود وأنف على عضو ونحو ذلك وكل ذلك تكلفات ركيكة مع الاستغناء [و] الغالب

في جمع الكثرة فيه أن يكون على فُعول بضم الفاء نحو [فلوسٍ وبابُ] الأجوف منه واوياً كان أو يائياً نحو [ثوبٍ]

وبيتٍ الغالب فيه أن يجمع في القلة [على] أفعالٍ نحو [أثوابٍ] وأبياتٍ [وجاء] في جمع الكثرة من فَعْلٍ بالفتح

والسكون أوزان أخر إن اضطر إليها في شعر أو سجع جمع عليها وإن لم يسمع على ما قال سيبويه وهي على ما ذكر

ههنا خمسة وهي فِعال بكسر الفاء كما جاء [زِناد] في جمع الزند وهو العود الذي يقدح به النار لكنه إنما جاء [في

غير باب] الأجوف اليائي نحو [سَيْلٍ] على ما سيجيء إن شاء الله تعالى سواء كان صحيح العين كزنادٍ أو أجوف

واوياً كحياضٍ وثيابٍ في حوضٍ وثوبٍ وتقلب الواو ياء للكسرة قبلها [و] فِعْلان بكسر الفاء وسكون العين

كما جاء [رِئلان] في الرئل لولد النعامة [و] فُعْلان بالضم والسكون وهو أكثر من فِعْلان بالكسر على ما قال سيبويه

كما جاء [بُطنان] في البطن للمطمئن من الأرض وفي بطن الريش [و] فِعَلة بكسر الفاء وفتح العين كما جاء [غِرَدة]

في الغَرْد بفتح الغين المعجمة لضرب من الكمأة على ما قال الفراء وزعم الكسائي أنه جمع الغِرْد بالكسر كقِرْدٍ وقِرَدةٍ [و]

فُعُل بضمتين كما جاء [سُقُف] في سقف البيت على ما قال الأخفش حاكماً بشذوذه وقال الفراء أنه جمع سقيف

بفتح السين وكسر القاف وزيادة الياء مثل كثيبٍ وكُثُبٍ وجمع السقف سقوف ومثله رُهُن بضمتين عند أبي عمرو

في الرهن

شاذ ونحو حمل على أحمال وحمول وجاء على قداح وأرجل وصنوان وذؤبان وقردة ونحو قرء على أقراء وقروء وجاء على قرطة وخفاف

في الرهن وقال الأخفش إنه جمع الرهان جمع الرهن مثل كتب وكتاب فهو جمع الجمع [و] أفعلة في جمع القلة من فعل
بالفتح والسكون كما ورد [أنجدة] في نجد للمرتفع من الأرض [شاذ] وحمله الجوهري على أنه جمع نجود جمع نجد
تشبيها لفعول بضم الفاء في هذا الجمع بفعول بالفتح فهو جمع الجمع لأن هذا الجمع مخصوص بما يكون قبل آخره مدة
كحمار وأحمرة وعمود وأعمدة ورغيف وأرغفة [و] الغالب في فعل بكسر الفاء وسكون العين [نحو حمل] أن يجمع
في القلة [على] أفعال في الصحيح والأجوف وغيرهما وفي الكثرة على فعول نحو [أحمال وحمول] والحمل بكسر الحاء
ما يحمل على الظهر أو الرأس وبفتحها ما كان في بطن أو شجر ونحوه [وجاء] جمعه في الكثرة مجيئا أقل من فعول [على]
فعال نحو [قداح] بكسر القاف في القدح بكسرها للسهم قبل أن يراش ويركب نصله ولقدح الميسر [و] ربما جاء
جمعه في القلة على أفعل نحو [أرجل] في الرجل [و] في الكثرة على فعلان أيضا بكسر الفاء نحو [صنوان] في الصنو قال
الجوهري إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منها صنو والنون في الجمع يجري عليها الإعراب
بالحركة وعلى فعلان بالضم كذئب [وذؤبان و] على فعلة بكسر الفاء وفتح العين نحو [قردة] في القرد لما يقع على
البعير [و] الغالب في فعل بضم الفاء وسكون العين [نحو قرء] للطهر والحيض أن يجمع [على] أفعال في القلة
في الأجوف وغيره وفعول في الكثرة نحو [أقراء وقروء وجاء] في الكثرة [على] فعلة بكسر الفاء وفتح العين نحو
[قرطة] في القرط الذي يعلق في شحمة الأذن [و] على فعال بكسر الفاء وهو كثير في المضاعف نحو [خفاف] في الخف
الذي يلبس في الرجل دون الذي هو للبعير كالحافر للفرس فإنه يجمع على أخفاف على ما يشعر به كلامهم [و] على وزن

وَفُلْكٍ وَبابُ عُودٍ على عِيدَانٍ وَنحو جَمَلٍ على أَجْمَالٍ وَجِمَالٍ وَبابُ تَاجٍ على تِيجَانٍ وَجَاءَ على ذُكُورٍ

المفرد من غير تفاوت نحو [فُلْكٍ] للسفينة فإنه يأتي مفرداً كما في قوله تعالى في الفُلْكِ المشحونِ وجمعاً كما يقال

في قوله تعالى حتى إذا كنتم في الفُلْكِ وجرين بهم والتغيير الذي يكون في الجمع المكسر فيه اعتباري كما قالوا إن ضم

الفاء وسكون العين فيه حال الإفراد مثلهما في قُفْلٍ ونحوه من المفردات وجمعاً مثلهما في أُسْدٍ جمع أَسَدٍ فيحمل فُعْلٍ

بالضم والسكون على فَعَلٍ بفتحتين في هذا الجمع لاشتراكهما في المجيء مصدراً بمعنى واحد كسَقَمٍ وسُقْمٍ واشتراكهما

في الجمع على أَفْعَالٍ كقُرْءٍ وأَقْرَاءٍ وجَمَلٍ وأَجْمَالٍ وشذ في جمع القلة لهذه الزنة أَفْعُلٌ كأَرْكُنٍ في الرُّكْنِ [وبابُ عُودٍ]

وهو ما كان أجوف ولا يكون في هذا الوزن إلا واوياً للنظر إذ لا يكون ياء ساكنة ما قبلها مضموم يجمع في الكثرة [على]

فِعْلَانٍ بكسر الفاء ولذا تقلب واوه ياء نحو [عِيدَانٍ] وحِيتَانٍ في حُوتٍ وأما في القلة فعلى أَفْعَالٍ كأَعْوَادٍ وأَقْوَاتٍ

في القُوتِ [و] الغالب في فَعَلٍ بفتح الفاء والعين معاً [نحو جَمَلٍ] وحَجَرٍ أن يجمع في القلة [على] أَفْعَالٍ وفي الكثرة على

فِعَالٍ بكسر الفاء وقد تلحقه التاء نحو [أَجْمَالٍ وجِمَالٍ] وحِجَارَةٍ [وبابُ تَاجٍ] وهو الأجوف الذي على الزنة المذكورة

وانقلب حرف العلة منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها يجمع في القلة على أَفْعَالٍ أيضاً كأَتْوَاجٍ وأَقْوَاعٍ في القَاعِ

المستوي من الأرض وفي الكثرة [على] فِعْلَانٍ بكسر الفاء كثيراً شائعاً فتنقلب الواو ياء نحو [تِيجَانٍ] وجِيرَانٍ

وقِيعَانٍ في الجار والقاع [وجاء] جمع هذه الزنة في الكثرة [على] فُعُولٍ وعلى فِعْلَانٍ بكسر الفاء في غير الأجوف

على قِلَّةٍ وفُعْلَانٍ بالضم فالسكون وفِعْلَى بالكسر فالسكون والألف المقصورة وفي القلة على أَفْعُلٍ وفِعْلَةٍ بالكسر

فالسكون نحو [ذُكُورٍ] في الذَّكَرِ لبعض أصناف الحديد الذي هو أجودها وأما الذَّكَرُ خلاف الأنثى فهو وإن جمع

كذلك

وَخِرْبَانٍ وَحُمْلَانٍ وَأَزْمُنٍ وَجِيرَةٍ وَحِجْلٍ وَنَحْوُ فَخِذٍ عَلَى أَفْخَاذٍ فِيهِمَا وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمُرٍ وَنَحْوُ عَجُزٍ عَلَى أَعْجَازٍ فِيهِمَا وَجَاءَ سِبَاعٌ وَلَيْسَ رَجْلَةٌ بِتَكْسِيرٍ فِيهِمَا

كذلك كما جمع على ذكران لكنه صفة فليس مما فيه الكلام وأما جمعه إذا كان بمعنى العضو فالمذاكير على خلاف القياس وزعم الأخفش أنه جمع بلا واحد كعبابيد كذا قال الجوهري ويمكن أن يكون جمعاً لمذكار لآلة الذكورية وإن هجر هذا المفرد وقيل أن الذكر بمعنى العضو يجمع على ذكور أيضاً [وخربان] بكسر الخاء المعجمة في الخرب لذكر الحبارى [وحملان] بضم الحاء المهملة في الحمل لولد الضأن [وأزمن] في الزمن بمعنى الزمان وقيل يجوز أن يكون أزمن جمعاً للزمان كمكان وأمكن [وجيرة] في الجار وقيعة في القاع [وحجل] بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم في الحجل وهو الذكر من القبج وقيل أنه اسم جمع ولا نظير له سوى ظربى وقال الأصمعي أنه لغة في الحجل وقال نجم الأئمة رضي لم يأت في قلة المضاعف ولا كثرته من هذه الزنة إلا أفعال كأفنان في الفنن لغصن الشجر [و] الغالب [في] جمع فعل بفتح الفاء وكسر العين [نحو فخذ] أن يكون [على] أفعال نحو [أفخاذ فيهما] أي في القلة والكثرة والتعويل على القرائن [وجاء] في الكثرة على فعول وفعل بضم الفاء والعين وكأنه مخفف الأول بحذف الواو كما جاء جمع نمر للسبع المعروف من السباع [على نمور ونمر و] الغالب في فعل بفتح الفاء وضم العين [نحو عجز] أن يجمع [على] أفعال نحو [أعجاز فيهما] أي في القلة والكثرة [وجاء] في الكثرة فعال بكسر الفاء كما يقال [سباع] في السبع [وليس رجلة] بفتح الراء وسكون الجيم [بتكسير فيهما] يعني أنه ليس جمعاً مكسراً للرجل في القلة والكثرة لأن هذه الزنة ليست من أوزان الجمع بل هو اسم جمع له خلافاً لابن السراج حيث جعله جمعاً له معدوم النظير ثم إن الظاهر من التعرض له في أثناء الكلام عن الأسماء أنه من الرجل خلاف المرأة وقيل هو اسم للرجل الذي هو صفة كندس بضم العين من رجل يرجل كفرح يفرح إذا لم يكن له ما يركبه كما في قوله ؎ أما أقاتل عن ديني على فرس ؛ أو هكذا رجلاً إلا بأصحابي

العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظها الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والآكام والطرق البعيدة قاموس للذكورة وللذكر ... للذكور في الذكر ... ولد القبح ... بفتح القاف وسكون الموحدة ... معرب كبج ... كلمة واحدة في كلام العرب ... الظربى بالظاء المعجمة والموحدة جمع ظربان ... دويبة ... تكريم فعل بضم العين ... القلة والكثرة ... أفعال ... حاصل أن ... الرجل والرجلة ... مذكار ... على كونه صفة مشتقة ... ولذا بناه الراجل ... ذلك ... الحاصل ... الاستماع للصوت الخفي

فعل ١٠٥
فعل ١٠٦

ونحو عِنَب على أعناب وجاء على أضلُع وضُلوع ونحو إبِل على آبال فيهما ونحو صُرَد على صِرْدان فيهما وجاء أرطاب ورِباع ونحو عُنُق على أعناق فيهما وامتنعوا من أفعُل في المعتلّ العين وأقوس وأثوب

ولعلّ من صغّره على رُوَيجِل حمله على راجِل لأنّه بمعناه والمشهور في جمع رَجُل خلاف المرأة رِجال وجاء رِجالات وأراجل كالأراجيل [و] الغالب [في فِعَل بكسر الفاء وفتح العين أن يجمع في القلّة والكثرة على أفعال نحو عِنَب على أعناب] فيهما [و] جاء في قلّته أفعُل وفي كثرته فُعول كما جاء [أضلُع وضُلوع] في ضِلَع بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وهو لغة في ضِلْع بسكون اللام واحد الأضلاع وأرْوُم في إرَم كعِنَب وهو حجارة تنصب علمًا في المفازة ويمكن أن يكون الأضلُع جمع الضِلْع بالسكون كرِجْل وأرجُل [و] الغالب [في فِعِل بكسرتين نحو إبِل أن يجمع على أفعال نحو آبال فيهما] أي في القلّة والكثرة [و] الغالب في فُعَل بضمّ الفاء وفتح العين [نحو صُرَد أن يكون على فِعلان بكسر الفاء نحو صِرْدان فيهما] وهذا هو الجمع الشائع لهذه الزنة [و] ربما [جاء] في القلّة أفعال كما جاء [أرطاب] في الرُطَب [و] في كثرته فِعال بكسر الفاء كما جاء [رِباع] في الرُبَع بضمّ الراء وفتح الموحدة وهو الفصيل الذي ينتج في الربيع وهو أوّل النتاج وقد حكم بعض المحقّقين بشذوذ هذين الجمعين في هذه الزنة [و] الغالب [في فُعُل بضمّتين نحو عُنُق] إذا أريد بناء جمع القلّة أو الكثرة منه أن يجمع [على أفعال مثل أعناق فيهما] وتلخيص القول أنّ كلّ بناء من الأبنية يكون أكثر دورانًا كفَعْل بفتح الفاء وسكون العين فالتوسعة في أبنية الجمع فيه أكثر لكثرة الاحتياج إليها في الاستعمالات على وجوه متفاوتة يضطرّ إليها في الأشعار والأسجاع وغيرهما [وامتنعوا] في جمع القلّة [من أفعُل في الاسم المعتلّ العين] واويًا كان أو يائيًا على أيّ وزن كان لاستثقال الضمّة على الواو والياء [وأقوُس وأثوُب] في فَعْل بسكون العين في الواوي

(واعين)

قوله وقد جاء أضلع وضلوع ليس هذا الكلام منه لأن الضلع مؤنثة كما في القاموس وغيره قال المرء خلقت من ضلع عوجاء ولا يعترض بأن المشهور الضلع بالسكون وغيره ما فيه كلام الشارحين وتبعهم المصنف ...

قوله وقد جاء أضلع ... ظاهره أن السكون فيه أرجح والمشهور في كلام الجوهري وغيره أن العين مؤنثة ...

قوله وقد جاء ... لأن الجمع ثقيل لفظًا ومعنى ... ولأن الضمة على الواو ...

وَأَعْيُنٌ وَأَنْيُبٌ شَاذٌّ وَامْتَنَعُوا مِنْ فِعَالٍ فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ وَكَفُعُولٍ فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ وَفُوُوجٌ

وَسُوُوقٌ شَاذٌّ ؛ الْمُؤَنَّثُ نَحْوُ قَصْعَةٍ

[وَأَعْيُنٌ] فيه من اليائى وكذا أسيف فى السيف كقوله : كأنهم أسيف بيض يمانية : عضب مضاربها باقٍ بها الأثر

[وَأَنْيُبٌ] فى الناب من اليائى المتحرك العين وأصوع وأدور فى الصاع والدار من الواوى المتحرك العين [شاذ] مخالف

للقياس وإن كان بعضها فصيحاً مطرداً فى السماع كأعين والقياس أفعال فى كلها [وامتنعوا من فعال] أيضاً

بكسر الفاء فى الكثرة فى المعتل العين لكن [فى اليائى] لاستثقال الكسرة على ما قبل الياء المتحركة وشذ ضياف وضيف إن

ثبت وروده [دون الواوى] كحياض فى حوض لتأديته إلى قلب الواو ياء فيحصل الخفة فلذلك لم يبالوا بثقل الكسرة

قبل الياء مع أن الطوارى قد يتسامح فيها ما لا يتسامح به فى الأصلية وهو فى اليائى [كفعول] بضم الفاء [فى الواوى]

فإنهم امتنعوا منه فيه استثقالاً للضمة على ما قبل الواو المتحركة المضمومة التى بعدها واو [دون الياء] ولذلك

كثر فيه ذلك كنيوب فى ناب وعيون وسيوف ونحوها بخلاف الواوى [وفووج] فى فوج بالفاء والجيم وهو

واوى ساكن الوسط بمعنى الجماعة من الناس [وسووق] فى ساق وهو واوى متحرك الأوسط [شاذ]

وتقلب الواو الأصلية همزة لثقل الضمة فيقال سؤق بالهمزة كما قلبها بعض العرب همزة فى نحو أثوب وأدور

وأسوق مما هو أفعل وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولم يهرب بها عن التقاء الساكنين يجوز قلبها همزة

والتزمت فى نحو سوق للاستثقال ويجمع فوج على أفواج وفى جمع الجمع على أفاوج وأفاويج على ما فى الصحاح

وقد يجمع دار على دور وساق على سوق بضم السين كأسد وأسوق وسيقان وإذ قد وقع الفراغ عن الاسم

الثلاثى المجرد إذا كان مذكراً مجرداً عن التاء فنقول [المؤنث] المقرون بها [نحو قصعة] مما كان على فعلة بفتح الفاء

قوله نحو فووج وسووق وجاء فى جمعها أفواج وسوق مثل أسد وسيقان وذلك قياس وأسوق وهو أيضاً شاذ كما قلنا فى أنيب نقلى

قوله المؤنث لما فرغ من المذكر شرع فى المؤنث فيه أما ساكن أو متحرك فإن كان ساكناً فالفاء أما مفتوح أو مكسور أو مضموم فإن كان مفتوحاً ذكر لجمعه أربعة أبنية

العضب القاطع والتركيب بضم الهمزة ما يتبينه الجمع الأثار الباقية فيها الكثرة القرع والفرند فى السيف يقول هم ... المذكورون ... جوهر السيف ... البرد ...

ثم امتنعوا أيضاً من فعل بضمتين فى جميع الأجوف ...

[illegible]

قوله الجمع المؤنث فعلة

على قِصاعٍ وبُدورٍ وبِدَرٍ ونُوَبٍ ونحو لِقْحةٍ على لِقَحٍ غالباً وجاء على لِقاحٍ وأَنْعُمٍ

وسكون العين يجمع في الكثرة غالباً [على] فِعالٍ بكسر الفاء وقد يجمع على فُعُولٍ بضمهما نحو [قِصاعٍ وبُدورٍ] في البَدْرَةِ وهي جلد السَّخْلة وكيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار [و] على فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين وقيل إنه مقصور فِعال بحذف الألف وذلك نحو [بِدَرٍ] وحِلَقٍ من الصحيح وخِيَمٍ وضِيَعٍ من الأجوف في البَدْرَةِ والحَلْقَةِ والخَيْمَةِ والضَّيْعَةِ وهي العقار وجمعت الحَلْقَةُ على حَلَقٍ بفتح الحاء واللام كليهما إلا البَكْرَة بفتح الموحدة للمحالة التي يستسقى عليها في البئر على بَكَرٍ بفتحتين وهذه الزنة في جمع هذا البناء في غاية القلة وحكى يونس حَلَقَة بالتحريك في الواحد والحَلَقات في جمعها وجمعت الضَّيْعَةُ على ضِياعٍ والخَيْمَةُ على الخَيْمات وأما الخِيام فقال الجوهري إنه جمع الخَيْم بدون التاء بمعنى الخيمة كفَرْخٍ وفِراخٍ [و] يجمع الأجوف الواوي من فَعْلَة بالفتح والسكون على فُعَلٍ بضم الفاء وفتح العين نحو [نَوْبَةٍ على نُوَبٍ] وجَوْبَةٍ بالجيم والموحدة للمنكشف من الأرض ذات الحجارة على جُوَبٍ ويجمع الناقص من هذا الباب على هذه الزنة أيضاً على قلة نحو قَرْيَةٍ على قُرًى وبَرْوَةٍ بالموحدة والراء المهملة وهي أصل البُرَةِ على ما قال أبو علي للحلقة من الصُّفْرِ أو من الشَّعرِ الكائن في أنف البعير على بُرًى [و] فِعْلَة بكسر الفاء وسكون العين صحيحاً كانت [نحو لِقْحَةٍ] للناقة التي تحلب أو معتلة كلِحْيَةٍ ورِشْوَةٍ يجمع [على] فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين في القلة والكثرة نحو [لِقَحٍ] ولِحًى ورِشًى [غالباً] وذكر بعض النحاة جمع هذا البناء على فُعَلٍ بضم الفاء أيضاً نحو لُحًى بضم اللام [وجاء] جمعه [على] فِعالٍ بكسر الفاء وهو في غاية القلة نحو [لِقاحٍ] وقد يقال إنه جمع لَقُوحٍ كقِلاصٍ وقَلُوصٍ [و] على أَفْعُلٍ نحو [أَنْعُمٍ] في النِّعْمَة بكسر النون على ما ذكره سيبويه وقيل إنه جمع النُّعْم بضم النون

[Marginal handwritten glosses, partly legible:]
وما ذكرنا في تفسير البدرة مذكورة في كتب اللغة وهي في العرف العام في هذه الزمان ... كذا قال الجوهري وفي القاموس ... وعشرة آلاف درهم وسبعة آلاف دينار
البكرة بالفتح خشبة مستديرة في وسطها محز يستقى عليها الماء
قال الشارح رحمه الله وشذ في جمع الحلقة هذه الزنة أعني فَعَل ... ابن الحاجب
النعم الغالبة
البُرة بالضم حلقة في أنف البعير
الرشوة مثلثة الجعل
القلوص من الإبل الشابة أو الباقية على السير

وَنَحْوُ بُرْقَةٍ عَلَى بُرَقٍ غَالِبًا وَجَاءَ عَلَى حُجُوزٍ وَبِرَامٍ وَنَحْوُ رَقَبَةٍ عَلَى رِقَابٍ وَجَاءَ عَلَى أَيْنُقٍ وَ

تِيَرٍ وَبُدْنٍ وَنَحْوُ مَعِدَةٍ

النون وسكون العين بدون التاء لخلاف البؤس [و] فُعْلَة بضم الفاء وسكون العين [نحو بُرْقَة] للأرض

الغليظ الذي فيها حجارة ورمل وطين [على] فُعَل بضم الفاء وفتح العين نحو [بُرَق غالبًا] ومنه رُشًا بضم الراء

من الرُشْوة بضمها ويجوز عند بعضهم كونه جمعًا للرِشْوة بكسرها وهذا الجمع يستعمل في القلة بهذه الزنة أيضًا

نحو ثلث غُرَف والأولى ثلث غرفات [و] ربما [جاء] جمعها [على] فُعُول نحو [حُجُوز] في الحُجْزة [و] فِعَال

بالكسر نحو [بِرام] في البُرْمة وهي القِدر من الحجر [ونحو رَقَبَة] مما كان على فَعَلَة بفتح الفاء والعين يجمع [على]

فِعَال بكسر الفاء غالبًا نحو [رِقَاب وجاء على] أَفْعُل في الصحيح كأَكُم بالمد وأصله بهمزتين قلبت الثانية

الساكنة المفتوح ما قبلها ألفًا في أَكَمَة للتل من الحجارة وفي الأجوف نحو [أَيْنُق] في النَّاقة وأصلها نَوَقَة

محركة فجمعت على أَنْوُق فقدمت الواو استثقالاً للضمة عليها فحصل أَوْنُق ثم قلبت حيث انفتح باب التغير

ياء لأنها أخف فحصل أَيْنُق ووزنه أَعْفُل وقيل حذفت الواو وزيدت الياء قبل النون فوزنه أَيْفُل [و] جاء

جمع هذه الزنة على فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو [تِيَر] بكسر التاء الفوقانية وفتح التحتانية في جمع تارة

بمعنى المرة وألفها منقلبة عن الياء وقيل عن الواو فالياء في تِيَر أيضًا منقلبة عنها لانكسار ما قبلها ويجمع على تارات

أيضًا كما قال: تَقُوم تاراتٍ وتَمْشِي تِيَرًا وهذان كالقِيَم والقامات في القامة بمعنى البكرة بأداتها [و] جاء

جمع تلك الزنة على فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو [بُدْن] في البَدَنة محركة لما ينحر بمكة زادها الله

شرفًا ناقة كانت أو بقرة من البدن بمعنى السمن لأنهم كانوا يسمنونها وقد يجمع على بُدُن بضمتين وقرأ به

فُعْلَة

فَعَلَة

اليأس الفقر والشدة في الحرب وعذاب بئيس أي شديد ويئس الرجل بالكسر يأس ... بؤسًا ه

الحجزة بالضم ... وحكمه في غير معتل العين بالكسر ... ولا يجيء في الواوي ... مناجح

هذا رجل استنوق الجمل أي صار ناقة ... عن طرفة كان عند بعض ... فقال طرفة قد استنوق الجمل ه

على مَعِدٍ ونحو تُخَمةٍ على تُخَمٍ وإذا صحح باب تمرةٍ قيل تمرات بالفتح

بعضهم قوله تعالى والبُدن جعلناها لكم من شعائر الله [و] فَعِلَة بفتح الفاء وكسر العين [نحو مَعِدَة] بفتح الميم

وكسر العين على ما حكى عن ابن السكيت وهي موضع الطعام قبل انحدارها إلى الأمعاء ونَقِمة بفتح النون وكسر القاف يجمع

[على] زنة المفرد من غير تغيير سوى حذف التاء نحو [مَعِدٍ] ونَقِم على زنة كَتِفٍ وقيل على زنة فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين

وقال السيرافي إنه في جمع هذه الزنة قليل والشايع كونه على مثال كَتِفٍ وأما المِعَد والنِقَم بكسر أولهما وفتح ثانيهما فالظاهر أنهما

جمعان لما ورد في لغة اللِّقمة أعني المِعْدة والنِّقْمة بكسر الأول وسكون الثاني وأما غيرهما إما كان على فَعِلَة بفتح

الفاء وكسر العين نحو كَلِمَةٍ وخَلِفَةٍ للناقة الحامل فجمعه على نحو كَتِفٍ فقط إلا في لغة تميم بناء على ما ورد في لغتهم

من نقل كسرة العين إلى الفاء على قاعدتهم في التفريع فالجمع على فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين على لغتهم لأنه بعد إعتبار

التفريع وحصول فِعْلَة بكسر الفاء وسكون العين نحو لِحْيَةٍ ولِحًى [ونحو تُخَمَةٍ] من مضموم الفاء مفتوح العين

يجمع [على] زنة المفرد أيضا من غير تغيير إلا حذف التاء نحو [تُخَم] والتُخَمَة داء يصيب الإنسان من طعام إستو

خمه أي لم يعده مريئا وأصلها الوُخَمة بالواو قلبت تاء لثقل الضمة كما في تراث وتجمع على تُخَمَاتٍ أيضا وقد يتوهم

أصالة التاء ويبنى الفعل معها فيقال أتخمت من الطعام فهذا بيان جموع التكسير في تلك الأبنية ولما كان الجمعها

الصحيح بالألف والتاء أحكام لم يتبين في مقدمة الأعراب لرجوعها إلى أبنية الكلم دون الإعراب كان المناسب

أن يتعرض لها ههنا [و] التفصيل أنه [إذا صحح باب تمرة] من الاسم الثلاثي المؤنث المفتوح الفاء الساكن

العين أي جمع جمعا صحيحا [قيل تمرات بالفتح] في العين فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكس لأن الاسم أولى بالتغيير

لخفته

قبل انحداره إلى الأمعاء وهو بمنزلة الكرش للأظلاف والأخفاف ... تم يقولون في كَلِمة وخَلِفة ... نحو كلمة وخلفة لا يجيء ... على ... الجمع بالكسر والفتح ... لأن ربما ... والتصغير ... أولى من ... المؤنث السالم ... لأنه حاصل ...

وَالْإِسْكَانُ فِيهِ ضَرُورَةٌ وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ سَاكِنٌ وَهُذَيْلٌ تُسَوِّي وَبَابُ كِسْرَةٍ عَلَى كِسَرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَالْمُعْتَلُّ

الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْوَاوِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ

لخفته وثقل الصفة باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت من علل منع الصرف [والإسكان] في العين

الوارد في مثل قوله : وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا : وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ : [ضرورة] لانكسار الوزن بالحركة

والزفرة من زفر يزفر إذا أخرج نفسه بأنين والمعتل اللام من هذه الزنة أيضاً بالفتح كالصحيح نحو ظَبَيَاتٍ في ظَبْيَةٍ

وركوات في رَكْوَةِ الماء بالراء المهملة وسكون الكاف [والمعتل العين ساكن] عيناً في الجمع كما في المفرد كجوزات وبيضات

وعورات لاستثقال الحركة على الواو والياء المفتوح ما قبلهما ومن ثم تقلب ألفاً [وهذيل] من القبائل [تسوي] بين

الأجوف وغيره فيفتح العين في الجمع ترجيحاً للفرق المذكور على مراعاة ذلك الثقل القليل لخفة الفتحة ولا تقلب الواو والياء

ألفاً لعروض الحركة عليهما وعلى لغتهم قرئ في الشواذ ثلث عورات بفتح الواو [و] ما كان مكسور الفاء ساكن العين نحو

[كسرة] للقطعة من الشيء المكسور تحرك عينه في الجمع فرقاً بين الاسم والصفة فيجمع [على] نحو [كسرات بالفتح]

في العين لخفة وهو الشائع [والكسر] أيضاً اتباعاً لكنه قليل جداً والفراء منعه لتأديته إلى كون المفرد الحاصل في ضمن

الجمع كإبل بكسرتين وهو بناء نادر فكأنهم كرهوه [والمعتل العين] كديمة من هذا الباب ولا يكون حرف العلة فيه إلا

الياء وإن كانت منقلبة عن الواو لعدم واو ساكنة ما قبلها مكسور [والمعتل اللام بالواو] يمتنع فيهما كسر العين

اتباعاً بالاتفاق لثقل الكسرة على الياء المكسور ما قبلها في الأجوف واستثقال الكسرتين في الناقص الواوي قبل الواو إن

بقيت والالتباس لو قلبت ياء وإذا تعذر الاتباع الذي هو الأصل الغالب في موارد تحريك العين الساكنة من الألفاظ

فكل منهما [يسكن] عيناً اتفاقاً على الأصل [ويفتح] أيضاً عند الجمهور للفرق المذكور وخفة الفتحة فيقال في بيعة

البيت لأعرابي من بني عذرة وقوله فأطقتها من الإطاقة بالتاء وحملت بالتخفيف والتثقيل فالتثقيل على بناء المجهول والبيت أي جمهور الناس يزعمون أن الليالي يعني لأن الشكوى الإرادة تشبيه اليد زفرات الضحى والعشي وزفراتي في الليالي وأيام وركوة قطعة زورق صغير والركوة إناء صغير من الأعاريب لا يضعون يعني ركوات ... والأن لم يعتبروا ... قال قائلهم ... من صيغة النهاية ... وجيه الفتح في نحو كسرة ... الاتباع إنما لأن للفرق بين الاسم والصفة لا يجمع ... انتهى ابن جماعة

وَنَحْوُ حُجْرَةٍ عَلَى حُجُرَاتٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْيَاءِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ وَقَدْ يُسَكَّنُ فِي تَمِيمٍ

فِي حُجُرَاتٍ وَكِسِرَاتٍ وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِي الْجَمِيعِ

لعبد النصارى من الأجوف اليائي ودِيمة من الواوي المنقلبة واوه ياءً عندهم للمطر الخالي عن الرعد والبرق والمطر الدائم

وقد رأس من الزمان ورِشوة على تقدير كسرها من الناقص الواوي ببيعات وديمات ورشوات بالفتح والسكون وأما الناقص

اليائي فيجوز فيه كسر العين إتباعا كما يقال جِزِيات بكسرتين في جِزْية على ما ذكره السيرافي خلافا لمن منع ذلك وجعله كالوا

وي من غير فرق [ونحو حُجْرة] مما كان مضموم الفاء ساكن العين تحرّك عينه للفرق المذكور فيجمع [على] نحو [حُجَرات

بالفتح] في العين للخفة اتفاقا [والضم] فيها على الإتباع والإتباع ههنا أكثر منه في مكسور الفاء عند من جوّزه لأن

مثل عُنُق أكثر من نحو إبِل [والمعتل العين] من هذا البناء ولا يكون حرف العلة في لفظه إلا الواو لعدم ياء ساكنة مضموم

ما قبلها نحو دُولة بضم الدال وهي اسم لما يتداول كالدَّولة بفتحها من غير فرق وقال أبو عمرو هي في المال والمفتوحة

في الحرب [والمعتل اللام بالياء] نحو رُقْيَة للعوذة ودُمْية للصورة من الرخام أو أية صورة كانت [يُسكَّن] كل منهما

عينا على الأصل بالاتفاق [ويُفتح] للخفة ويمتنع فيهما الضم إتباعا بالاتفاق لثقل الضمة على الواو المضموم ما قبلها في الأ

جوف وثقل الضمتين في الناقص اليائي قبل الياء لو أبقيت وحصول الالتباس لو قلبت واوا وأما الواوي نحو

خُطوات وعُروات في الخُطوة والعُروة فالصحيح في جواز الفتح اتفاقا والضم عند غير الفراء [وقد يسكّن] العين [في]

لغة [تميم] [في] جمع فِعْلة بكسر الفاء وضمها نحو [كِسْرات وحُجْرات] وخُطْوات اعتبارا للأصل والإسكان بعد

اعتبار التحريك على ما مر من قاعدتهم في التفريع بإسكان العين من نحو إبِل وعُنُق بخلاف مفتوح العين نحو تَمَرات

لخفة الفتحة فيرجح فيه الفرق بين الاسم والصفة [والمضاعف ساكن] عينا [في الجميع] سواء كان مفتوح الفاء

نحو ثِدّة

وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالْإِسْكَانِ وَقَالُوا لَجَبَاتٌ وَرَبَعَاتٌ لِلَمْحِ اسْمِيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ وَحُكْمُ نَحْوِ أَرْضٍ

وَأَهْلٍ وَعُرْسٍ وَعِيرٍ كَذٰلِكَ

نحو شدّة وشدّات أو مضمومة نحو غدّة وغدّات أو مكسورة نحو علّة وعلّات لتأدية التحريك إلى فكّ الإدغام مع لزوم

لاجتماع المثلين [وأمّا الصفات] الثلاثيّة المقرونة بالتاء الساكنة العين [فبالإسكان] في العين إذا صحّحت على أيّ

وزن كانت نحو صَعْبَة وصَعْبَات وصِفْرَة وصِفْرَات وصُلْبَة وصُلْبَات فهذا هو القياس وقد خالفوه [و

قالوا لَجَبَات] بفتح اللام والجيم معًا في قولهم شاة لَجْبَة بسكون الجيم إذا أتى عليها من نتاجها أربعة أشهر

فجفّ لبنها والفعل منه لَجُبَت الشاة بضمّ الجيم [ورَبَعَات] بفتح الراء المهملة والموحّدة معًا في رَبْعَة بسكون

الموحّدة من قولهم رجل رَبْعَة وامرأة رَبْعَة بالتاء فيهما إذا كان كلّ منهما مربوع الخلق سالمًا عن القصر والطول

[للمح اسميّة أصليّة] أي للنظر إليها وذلك أنّهما اسمان في الأصل عندهم على ما قال الجوهري وغيره فوصف

بهما فبقي التحريك في الجمع على الأصل كما وصف بالاسم في قولهم امرأة كَلْبَة فحرّك جمعها للمح الأصل ويجوز في

مثل ذلك التسكين على القياس للوصفيّة على ما في شرح المفصّل ولو انعكس الأمر بأن صارت الصفة اسمًا

جاز الوجهان أيضًا على قياس ذلك [وحكم] المؤنّث السماعي الثلاثي المجرّد عن التاء من الاسم والصفة [نحو

أرض وأهل] لزوجة الرجل [وعُرْس] بضمّ الأوّل وسكون الثاني لطعام الوليمة إذا روعي تأنيثه

فإنّه يذكّر ويؤنّث ويجمع على الأعراس والعرسات على ما في الصحاح [وعِير] بكسر الأوّل وسكون الثاني

للتي تحمل الطعام المجلوب من مكان إلى آخر إبلًا كانت أو غيرها ويقال للقافلة أيضًا ويجمع على عِيرَات

بالتاء وعلى عِيرَان بالنون [كذلك] أي مثل ما ظهر فيه التاء في الوجوه المذكورة فيقال أَرَضَات بفتح الوسط

وَبَابُ سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ سِنُونَ وَقُلُونَ وَثُبُونَ وَسَنَوَاتٌ وَعِضَوَاتٌ

كتراتٍ لكونها إسمًا وأهلاتٌ بالفتح والاسكان لكونها وصفًا في الأصل وصارت إسمًا وعُرُسَاتٌ بالضم إتباعًا
والفتح للخفة والاسكان في لغة تميم كجُرات وعيرات بالاسكان والفتح من غير جواز الأتباع لاعتلال العين
وجمعت الأرض على مثال الجمع المذكر السالم فيقال أرضون وأرضين بفتح الراء حملاً على أرضات وعلى أروض
كفلوس وأراض بالمد في أوله أيضًا على ما قيل كفرخ وأفراخ وعلى الأراضي على خلاف القياس كالليالي والأهالي
في الليل والأهل وجاء آهال بالمد في أوله في الأهل كأفراخ في الشعر ولم يجعل العرس بكسر الأول لمرأة الرجل و
لبوة الأسد ليشتمل الكلام على أمثلة المفتوح والمضموم والمكسور [وباب سنة] مما حذف لامه وفيه التاء [جاء
فيه سِنون] بكسر السين على الاكثر وضمها على قلة على ما قيل في سنة بفتحها [وقُلون] بضم القاف وكسرها
في قلة بضمها وأصلها قلو بفتح القاف على ما قال الفراء وانما صحت ليدل على الواو المحذوفة والقُلاة والقلة
عودان يلعب بهما الصبيان والقلاة العود الذي يضرب به والقلة التي ينصب في الارض [وثُبون] بضم المثلثة
وكسرها في ثبة بضمها أيضًا الجماعة من الناس وأصلها ثُبَي بضم المثلثة وفي آخره الياء على ما قال الجوهري
وقيل أصلها الواو وزيادات جمع السلامة في آخر هذه الجموع ونظائرها لأنها عوض المحذوف وغيرت الأوا
ئل من بعضها تنبيهًا على أن الاصل في جمعها التكسير وأن تلك الزيادات ليست لجمع السلامة على الحقيقة [و
جاء في هذا الباب الجمع بالألف والتاء مع رد اللام المحذوفة كما يقال [سنوات] بفتح السين والنون [وعضوات]
بكسر العين وفتح الضاد المعجمة في عضة على زنة عدة وأصلها عضو فحذفت الواو وهي الفرقة والقطعة والكذب

وثُبات وهنات وجاء آمٌ كآكم الصفة نحو صعب على صعاب غالبا وباب شيخ على أشياخ و

جاء ضيفان ووغدان وكهول

ومنه قوله تعالى جعلوا القرآن عضين لان المشركين فرقوا أقاويلهم فيه فجعلوه كذبا وشعرا وسحرا وقد

يقال في الجمع عضهات بناء على ان أصلها العضه بدليل الجمع على عضاه أيضا فالعضه بالهاء هو الكذب و

البهتان ومنه لا يعضه بعضهم بعضا ويقال للسحر أيضا ويقال عاضه أي ساحر [و] جاء بالألف والتاء

من غير رد المحذوف أيضا كما يقال [ثُبات] بضم المثلثة وقُلات بضم القاف في ثُبة وقُلة [و هنات] في هنة و

أصلها هنوة تحذف الواو وجمعت الثبة على الأثابي أيضا وكأنه جمع أثبية على أفعلة [و] جاء في ذلك

الباب في القلة أفعل كما يقال [آم] بالمد في أوله في الأمة خلاف الحرة [كآكم] بالمد في أوله في الأكمة واصل الأ

مة أموة محركة وآم في الأصل أأمو بهمزتين قلبت الثانية الساكنة ألفا والواو المتطرفة ياء وكسر ما قبلها

ثم حذفت الياء رفعا وجرا وثبتت نصبا كما في قاض وتجمع على إماء وعلى إموان أيضا على فِعلان بالكسر [الصفة]

التي كانت على ثلثة أحرف تجمع في التكسير على أوزان مختلفة وأعمها أفعال لجيئه لجميع أوزان الصفات والتفصيل

أن ما كان منها على فَعْل بفتح الفاء وسكون العين [نحو صَعْب] يجمع [على] فِعال بكسر الفاء نحو [صعاب غالبا] إن لم

يكن من الأجوف اليائي ونحو [وباب شيخ] وضيف من الأجوف اليائي يجمع غالبا [على] أفعال في القلة والكثرة نحو

[أشياخ] وأضياف [وجاء] فِعلان بكسر الفاء في ذلك الأجوف وغيره كما يقال [ضيفان] في الضيف [و] فُعلان

بضم الفاء كما يقال [وُغدان] في الوغد بالغين المعجمة بمعنى الأحمق اللئيم و جاء وِغدان بكسر الواو أيضا [و]

جاء في جميع هذه الزنة من الصفة فُعول بضم الفاء مجيئا أقل من مجيئه في الاسم كما جاء [كهول] في الكهل إذا ٥

وَرِطَلَةٌ وَشِيْخَةٌ وَوِرْدٌ وَسُحُلٌ وَسُمَحَاءُ وَنَحْوُ جِلْفٍ عَلَى أَجْلَافٍ كَثِيْرًا وَأَجْلُفٍ نَادِرٌ وَنَحْوُ حُرٍّ عَلَى أَحْرَارٍ وَنَحْوُ

بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَجَاءَ حِسَانٌ وَإِخْوَانٌ وَذُكْرَانٌ وَنُصُفٌ وَنَحْوُ نَكِدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوِجَاعٍ وَخُشُنٍ وَجَاءَ وَجَاعَى

خالطه الشَّيْبُ [و] فِعَلَةٌ بكسر الفاء وفتح العين كما يقال [رِطَلَةٌ] في جمع رَطْلٍ للشاب الناعم الذي لم يشتد عظامه ولم تستحكم قوته [و] فِعْلَةٌ بكسر الفاء وسكون العين كما جاء [شِيْخَةٌ] في جمع شَيْخٍ [و] جاء فُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين كما جاء [وُرْدٌ] في وَرْدٍ للمتوسط بين الأشقر والكُمَيْتِ من الفرس [و] فُعُلٌ بضمتين كما جاء [سُحُلٌ] في سَحْلٍ للأبيض من الثوب من القطن [و] جاء فُعَلَاءُ بضم الفاء وفتح العين وفي آخره المد كما جاء [سُمَحَاءُ] في سَمْحٍ أي جوادٍ [و] ما كان من الصفة على زنة فِعْلٍ بكسر الفاء وسكون العين [نحو جِلْفٍ] بالجيم من الجلافة يجمع [على] أَفْعَالٍ نحو [أَجْلَافٍ كثيرًا و] جمعه على أَفْعُلٍ كما يقال [أَجْلُفٌ نادرٌ و نحو حُرٍّ] من مضموم الفاء ساكن العين يجمع [على] أَفْعَالٍ نحو [أَحْرَارٍ و نحو بَطَلٍ] للشجاع لأنه يبطل عنده دماء الأقران مما كان مفتوح الفاء والعين معًا يجمع [على] أَفْعَالٍ نحو [أَبْطَالٍ و] فِعَالٍ بكسر الفاء وهو الغالب في جمع هذه الزنة من الصفات على ما قال سيبويه نحو [حِسَانٍ] في الحسن [و] فِعْلَانٍ بكسر الفاء نحو [إِخْوَانٍ] في أَخٍ وأصله أَخَوٌ بالتحريك [و] بضمها نحو [ذُكْرَانٍ] في ذَكَرٍ خلاف الأنثى [و] فُعُلٍ بضم الفاء والعين كليهما نحو [نُصُفٍ] بضمتين في نَصَفٍ بفتحتين للمتوسط بين حداثة السن والكبر يطلق بدون التاء على المذكر والمؤنث ويجمع على أنصافٍ أيضًا وحكي في جمع المذكر نَصَفُونَ أيضًا عن يعقوب [و نحو نَكِدٍ] وهو العسر مما كان مفتوح الفاء مكسور العين يجمع [على] نحو [أَنْكَادٍ و وِجَاعٍ] بكسر الأول في الوَجِعِ بكسر الجيم [و خُشُنٍ] بضمتين في الخَشِنِ من الخشونة والغالب في جمع هذه الزنة هذه الثلثة [وجاء] في جمعها

وحَزِرَاتٍ وَنَقْطَاتٍ إِلَّا نَحْوَ عَبْلَةٍ وَكَمْشَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ وَقَالُوا عِلَجٌ فِي جَمْعِ عِلْجَةٍ وَمَا

زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ الْاِسْمُ نَحْوُ زَمَانٍ عَلَى أَزْمِنَةٍ غَالِبًا وَجَاءَ قُذُلٌ وَغِزْلَانٌ وَعُنُوقٌ

فى عَبْلَةٍ بفتح المهملة وسكون الموحدة للفخمة [وحَزِرَاتٍ وَنَقْطَاتٍ] والحاصل ان المؤنث المقترن بالتاء من تلك

الصفات يجمع جمع التصحيح لاغير اى لايجوز تكسير شيئ منها [الا] ماكان مفتوح الفاء ساكن العين [نحو عَبْلَةٍ و

كَمْشَةٍ] بالمعجمة السريعة الماضية فى الامور من النساء ولصغيرة الفرع من النوق [فانه] لكثرته تصرفوا فيه

ولذلك [جاء] تكسيره [على] فِعَالٍ بكسر الفاء نحو [عِبَالٍ وكِمَاشٍ وقالوا] ايضا [عِلَجٌ] بكسر المهملة وفتح الوسط [فى

جمع عِلْجَةٍ] بكسر المهملة وسكون الوسط فجعلوها جمع تكسير بحذف التاء وفتح الوسط لجريه مجرى الاسماء نحو لِحْيَةٍ

ولِحًى والعلجة العظيمة من الاتن الوحشية والكافرة من العجم قال سيبويه لايجمع على فِعَالٍ من المؤنث الا ما

جمع مذكره عليه فيقال حَسَنَةٌ وحِسَانٌ كما يقال حَسَنٌ وحِسَانٌ وهذا ايرا على عدم انحصار تكسير المقترن بالتاء

فيما ذكره المصنف وان سُمِّيَ بصيغة او فعل فجمعه على قياس جمع الاسماء فهذا حكم ماكان على ثلاثة احرف من الاسماء والصفات

ومافوقها قد يكون حروفه كلها اصولا وقد يشتمل على الزيادة سواء كانت مدة ام غيرها وللكل منها حكم [وما زيادته

مدة ثالثة] يختلف حكمه فى [الاسم] والصفة و الاسم من ذلك [نحو زَمَانٍ] من مفتوح الفاء الذى مدته

الثالثة الزائدة الف يجمع [على] أَفْعِلَةٍ نحو [أَزْمِنَةٍ غالبا] وهذا الجمع قد يستعمل فى القلة والكثرة كليهما [وجاء]

جمعه فُعُلٌ بضمتين كما يقال [قُذُلٌ] فى القَذَالِ بالقاف والذال المعجمة لمؤخر الرأس وقيل هو مابين نقرة

القفاء الى الاذن وهما قذالان عن يمين وشمال ويجمع على أَقْذِلَةٍ ايضا [و] جاء فى جمعه فِعْلَانٌ بكسر الفاء ايضا

كما جاء [غِزْلَانٌ] فى الغَزَالِ لولد الظبية [و] فُعُولٌ بالضم كما يقال [عُنُوقٌ] بضم الاول فى العَنَاقِ للانثى من ولد

المعز

لا فرع فى الثلاثى شرع فى الزيد وانما جمع جمع التكسير ما ذكر اربعة لان الزيادة اما ان تكون مدة او غيرها فى الاول او الثانى ونون فى الاخر او ثالثة ساكنة كسيد والمدة اما ثانية او ثالثة او رابعة وخامسة ... اما مفتوح الاول او مضموم او مكسور ... ماكان مفتوح الفاء ساكن العين لكثرته تصرفوا فيه ... لان صيغة ماكان مفتوح الفاء ساكن العين اخف ... الانثى من ولد المعز ... فى القاموس ... جامى

ونحو حمارٍ على أحمرةٍ وحُمُرٍ غالباً وجاء صِيرانٌ وشمائلُ ونحو غرابٍ على أغربةٍ وجاء قُردٌ وغِربانٌ و

زُقّانٌ وغِلمةٌ قليلٌ وذُبٌّ نادرٌ وجاء

المعز وفي المثل العنوق بعد النوق للذي يفتقر بعد الغنى وليس هذا موضعه لأن العناق مؤنث كذا قال

نجم الأئمة رض [ونحو حمارٍ] مما كان مكسور الفاء يجمع في القلة [على] أفعلةٍ نحو [أحمرةٍ و] في الكثرة على

فُعُلٍ بضمتين نحو [حُمُرٍ غالباً] وقد يستغني بجمع الكثرة عن القلة كما يقال أربعة كتب وثلثة جدر في كتاب

وجدار [وجاء] في نحو حمارٍ فِعلانٌ بكسر الفاء كما يقال [صِيرانٌ] في الصوار للقطيع من بقر الوحش والياء

منقلبة عن الواو [و] فعائل كما جاء [شمائلُ] في الشمال لخلاف اليمين وقال نجم الأئمة رض حمل الشمال المؤنث

المجرد عن التاء على ذي التاء نحو رسالة فعيل شمائل كرسائل قال وحمل أيضاً على فعال المذكر فعيل شمل بضمتين كحمر

والناقص الواوي واليائي من فعال بفتح الفاء وكسرها يكون على أفعلة في القلة والكثرة كسماء وأسمية

ودواء وأدوية وخباء بكسر الخاء للخيمة وأخبية [ونحو غرابٍ] من مضموم الفاء يجمع [على] أفعلةٍ في القلة

غالباً نحو [أغربةٍ وجاء] في الكثرة منه فُعُلٌ بضمتين على ندرة وفِعلانٌ بكسر الفاء وبضمها كما جاء [قُردٌ]

بضمتين في القراد لدويبة تعض البعير [وغِربانٌ] بكسر أوله في الغراب [وزُقّانٌ] بضم الأول وتشديد القاف

في الزقاق للطريقة المنسدة [و] فِعلة بكسر الفاء وسكون العين كما يقال [غِلمةٌ] في الغلام [قليلٌ و]

فُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين كما يقال [ذُبٌّ] بتشديد الموحدة في الذباب [نادرٌ] وقيل إن أصله ذُبُبٌ

بضمتين نحو سُرُرٍ فيلزم الإدغام والإدغام إنما هو على لغة تميم في إسكان العين من مثله وجاء لفظان

على فواعل وهما دواخن وعواثن في الدخان والعثان بمعناه [وجاء] أفعُلٌ [في] جمع القلة مما كان بدون

كذا في الرضي [لأن شمالاً مؤنث سماعي والقياس يحمل لكن لما كان في تقدير التاء جعل لأن التاء فيه ظاهرة فجمع جمعه] كتبه عبد الرحمن حرامي عفي عنه

وهو الأنثى من ولد المعز في المثل العنوق بعد النوق للذي يفتقر بعد الغنى [illegible]

الصحة في جمع فعال المؤنث [illegible]

ولا يشترط في جمعه على فعل أن لا يكون معتل اللام [illegible]

لأن شمائل ليس هذا موضع ذكره كما قلنا في عنوق [illegible]

ويكثر في جمعه على فعل [illegible] الإدغام [illegible]

جمع الثلاثة في المؤنث

في مُؤنَّثِ الثَّلٰثَةِ أَعْنُقٌ وأَذْرُعٌ وأَعْقُبٌ وأَمْكُنٌ شاذٌّ ونحو رَغِيفٍ على أَرْغِفَةٍ ورُغُفٍ ورُغْفَانٍ

التاء للمؤنث من الأوزان [الثلثة] التي هي فَعَالٌ بالحركات الثلث في الفاء وهو المراد من مؤنث الثلثة في هذا

المقام وهذا كما جاء [أعنق] في عَنَاقٍ على فَعَالٍ بفتح الفاء [وأذرع] في ذِرَاعِ اليد على فِعَالٍ بالكسر قال الجوهري

يذكر ويؤنث وقال سيبويه أنها مؤنثة وجمعها أذرع لاغير [وأعقب] في عُقَابٍ بضم الأول لطائر وهي

مؤنثة وتجمع في الكثرة على عِقْبَانٍ وأما المقرون بالتاء من الأوزان الثلثة كحمامة لطائر ورسالة وذؤابة للشعر

فليس له جمع مكسر في القلة أصلاً بل يجمع بالألف والتاء وفي الكثرة يطرد فيه فَعَائِلُ بقلب مدة المفرد همزة بعد ألف الجمع

كحمائم ورسائل وذوائب والواو في الذوائب منقلبة عن الهمزة الأصلية كراهة وقوع ألف الجمع بين الهمزتين وقد

يجمع على فُعُلٍ بضمتين كحُمُلٍ في حَمَالَةٍ بفتح الحاء المهملة للدية التي يحملها قوم عن قوم [و] أفعل في القلة للمذكر من تلك الأوزان

خلاف القياس بشهادة الاستقراء ولذلك قالوا [أمكن] في جمع مكان للموضع [شاذ] فإنه مفعل من الكون ولما كثر لزوم الميم

توهمت أصليته وتوهمت الألف زائدة ومن ثمه بني منه تمكن ونحوه من المشتقات وصار كأنه على فَعَالٍ فجمعوه

على أمكن وأمكنة وأماكن كأنها أفعل وأفعلة وأفاعل والأول خلاف القياس المناسب لفعال ولو كان له تكسير

بالنظر إلى زيادة الميم كان مَكَائِن كمساجد على مفاعل وزعم صاحب القاموس أن المكان للموضع جاء من الكون ومن

مكن بأصالة الميم كليهما وذكر في كلا الوجهين جمعه على أمكنة وأماكن [ونحو رغيف] من الاسم الذي مدته الثالثة

الزائدة هي الياء وتخصيص مفتوح الفاء لعدم فُعِيل بضم الفاء وكسرها في لغتهم يجمع في القلة [على] أفعلة وأفعل

أيضاً قليلاً وفي الكثرة على فُعُلٍ بضمتين وفُعْلانٍ بالضم نحو [أرغفة] وأجبن في الجبين لما فوق الصدغ [ورغف ورغفان]

ق. قوله وجاء في مؤنث الثلثة الخ مراده من هذا الكلام بيان أن ... جاء أفعل في ... الثلاث ... نادر ... للغالب ... [illegible]

والجبينان حرفان مكتنفا الجبهة من جانبيها فيما بين الحاجبين مصعداً إلى قصاص الشعر أو ... الجبهة بأيمن الصدغين متصلاً ... الناصية كله جبين ... وجبن ... الصدغ الشعر الذي بين الأذن وبين الناصية ... [illegible]

غالباً وجاء أنصباء وفصال وأفائل وظلمان قليل وربما جاء مضاعفه على سرر ونحو عمود على أعمدة وعمد وجاء قعدان

غالباً وجاء أنصباء أي النصيب على أفعلاء بالمد [وفصال] في الفصيل لولد الناقة إذا فصل عن أمه على فعال بالكسر [وأفائل] على فعائل في الأفيل بالفاء للصغير من الإبل [و] أما فعلان بالكسر كما يقال [ظلمان] في الظليم بالظاء المعجمة لذكر النعامة على ما حكاه أحمد بن يحيى فهو [قليل و] يحكى فيه الضم أيضاً وكذا يحكى عرضان بالضاد المعجمة في العريض لولد المعز الذي أتى عليه سنة على الوجهين وهذا الوزن [ربما جاء مضاعفه] في الجمع على فعل بضمتين كغير المضاعف منه وذلك كما جاء سرير [على سرر] وذليل بالمعجمة وذلل بفك الإدغام والأصل عدم هذا الجمع في المضاعف مطلقاً استثقالاً لفك الإدغام ولو أدغم التبس بفعل بالسكون وليس في الناقص فعل بضمتين مطلقاً لعدم ما آخره حرف علة قبلها ضمة في لغتهم وحكى أبو عبيدة وأبو زيد سرراً ونحوه بفتح العين كسرير عن قوم [ونحو عمود] مما مدته الثالثة هي الواو ويختص أيضاً في مفتوح الفاء لعدم المكسور في كلامهم وكون المضموم من أوزان الجمع دون الواحد في غير المصدر الذي هو خارج عن المقصد كقعود وركوب إلا ما شذ من نحو سدوس بضم الأول عند غير الأصمعي للطيلسان الأخضر وأبي قبيلة من طيء على ما قال ابن الكلبي وبالفتح عنده وبالجملة فنحو عمود يجمع غير الناقص الواوي منه في القلة [على] أفعلة وفي الكثرة على فعل بضمتين نحو [أعمدة وعمد] وبه قرأ حمزة والكسائي قوله تعالى في عمد ممددة وجاء فعل بفتحتين في جمعه أيضاً وهو قراءة غيرهما من السبعة في عمد ممددة [وجاء] في الكثرة على فعلان بكسر الفاء أيضاً كقولهم [قعدان] في قعود للبكر من الإبل حين يصلح للركوب وقال أبو عبيدة هو الذي يقتعده الراعي في كل حاجة ويجمع على أقعد وقعد وقعائد أيضاً وجاء في الناقص الواوي منه فعول

لا يقال عليه أن يتعرض لعدم مجيء أفعل قالوا جوف أيضاً أما الأول فلأن المقر أبين كونه وإن كان جمع قلة وأما الثاني فلأنه قد ورد أولاد البابا استثنى في الأجوف بلا دعى لعوده جاز وقد فتح قوله ونحو عمود إلخ هذا شروع فيما مدته الواو ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً لأن كسر الفاء مع ضم العين لم يجيء في لغة العرب ومن الفاء مع العين من أبنية الجمع إلا ما شذ من نحو سدوس للطيلسان الأخضر وقد رواه الأصمعي بالفتح وإذا نحو عمود وركوب ليس من هذا القبيل لأن مصادر غير داخل في ذلك لأنه من هذا القبيل لأن الكلام في الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر إلخ

قوله قعدان بكسر القاف وسكون العين المهملة في قعود بالفتح وهو البعير الذي يقتعده الراعي في كل حاجة كذا في الجاربردي

وَأفْلَاءٌ وذَنَائِبُ الصِّفَةُ نَحْوُ جَبَانٍ عَلَى جُبَنَاءَ وَصُنُعٍ وَجِيَادٍ

قليلاً وأفعال كثير احتى قيل انه بابه كما جاء فى فَلُوٍّ بفتح الفاء وتشديد الواو للمفطوم من ولد الحمار والفرس فِلِيٌّ

باللام المكسورة وتشديد الياء وأصله فُلُوٌّ بالواو المشددة على فُعُولٍ فقلبت الواو الاخيرة ياء على ما هو القياس فى جمع

الناقص الواوى الكائن على فُعُولٍ كما يجيئ فى باب الاعلال إن شاء الله تعالى فحصل فُلُوِيٌّ ثم أعل الاعلال المعروف

[وَأفْلَاءٌ] بقلب الواو المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة وجاء فى ذلك الناقص وغيره فَعَائِلُ للمؤنث كما جاء فى ذَنُوبٍ

بفتح الذال المعجمة للممتلئة من الماء من الدلو فى القلة أَذْنِبَةٌ [و] فى الكثرة [ذَنَائِبُ] وفى فَلُوَّةٍ فَلَاوَى مثل خَطَايَا

فإنه فى الأصل فَعَائِلُ على ما قال الجوهرى فأصله فَلَائِوُ فقدمت الواو لئلا يكون فى معرض الحذف كجوارٍ وفتحت

لثقل الكسرة عليها وقلبت الهمزة ألفا [الصِّفَةُ] التى زيادتها مدة ثالثة يجرى فيها الأوزان المذكورة فى الاسم فما مدتها

الف وهى مفتوحة الفاء على فَعَالٍ [نَحْوُ جَبَانٍ] بخلاف الشجاع يجمع فى القلة والكثرة [على] فُعَلَاءَ بالضم وفُعُلٍ بضمتين

وإسكان العين فى الأجوف وفِعَالٍ بالكسر نحو [جُبَنَاءَ وَصُنُعٍ] بضمتين فى صَنَاعٍ للمرأة الماهرة الحاذقة بعمل اليدين

ويقال للرجل بهذا المعنى صَنِيعٌ على فَعِيلٍ وصِنْعٌ بكسر الصاد وسكون النون [وَجِيَادٍ] بقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها

فى جَوَادٍ للفرس وأما الجواد للسخى والسخية من الناس فيجمع على أجوادٍ وجُودٍ بالضم كقَذَالٍ فى قُذُلٍ وأجاود

وعُونٍ على فُعْلٍ بضم الفاء وسكون العين فى عَوَانٍ للمتوسطة فى سنها من كل شيئ ومن قال جبانة بالتاء للمؤنث أجاز فيه

جمع السلامة للمذكر والمؤنث وليعلم أن فُعَلَاءَ بالضم والمد كثير فى باب فَعِيلٍ وفَاعِلٍ وفى غيرهما قليل حتى قيل إنه شاذ

والأكثر مجيئه فى أى باب كان إنما هو فى الغرائز وما يجرى مجراها كالجبن والعقل والجهل والكرم والشعر والسخاوة والصلاحة

[Marginal and interlinear handwritten glosses, partly legible: قوله الصفة لا فرق من الاسم الذى زيادته مدة ثالثة شرع فى الصفة منه وتنقسم الى مذكر ومؤنث ... ؛ واصله البعيد فلاوو فقلبت الواو الزائدة ... ؛ الجواد بالتخفيف الكثير الجود اى السخى ... ؛ عزاسعد الجلبى زاده]

ونحو كِنَازٍ وهِجَانٍ على كُنُزٍ وهِجَانٍ ونحو شُجَاعٍ على شُجْعَانٍ وشِجْعَانٍ وشُجَعَاءَ ونحو كريمٍ على كُرَمَاءَ وكِرَامٍ و

نُذُرٍ وثُنْيَانٍ وخِصْيَانٍ وأَشْرَافٍ وأَصْدِقَاءَ وأَشِحَّةٍ وظُرُوفٍ

والصَّلاحة [و] ماهو مكسورة الفاء [نحو كِنَازٍ] للمكتنز اللحم أي المجتمع اللحم [وهِجَانٍ] للأبيض من الإبل و

يستوي فيها المذكر والمؤنث يجمع [على] فُعُلٍ بضمتين نحو [كُنُزٍ و] على زنة المفرد بعينها نحو [هِجَانٍ] فالكسرة فيه جمعاً

مثلها في كِرَامٍ ومفرداً مثلها في كِنَازٍ كما في الفلك وجاء فيه هَجَائِنُ على فَعَائِلَ وهذا يجوز أن يكون جمعاً لهِجَانٍ مفرداً وجمعاً

[و] ماهو مضموم الفاء [نحو شُجَاعٍ] يجمع [على] فُعَلاءَ بالضم والمد وفُعْلانٍ بكسر الفاء وضمها نحو [شُجَعَاءَ وشُجْعَانٍ]

على الوجهين [و] التي مدتها الثالثة هي الياء وتختص في مفتوح الفاء كما مر [نحو كريمٍ] يجمع [على] فُعَلاءَ بالضم والمد مع سلامة

اللام عن التضعيف والاعتلال وشذ نُقَوَاءُ في نَقِيٍّ بالنون والياء المشددة من النقاوة وعلى فِعَالٍ بالكسر والتخفيف

وهو القياس في الأجوف وفُعُلٍ بضمتين وقد يسكن العين في المضاعف للإدغام وعلى فُعْلانٍ بضم الفاء وكسرها

وعلى أَفْعَالٍ وأَفْعِلاءَ بالمد وهو قليل في الصحيح كثير في المضاعف والناقص وعلى أَفْعِلَةٍ في المضاعف وربما جمع

على فُعُولٍ بالضم نحو [كُرَمَاءَ وكِرَامٍ] في كريمٍ وطِوَالٍ في طويلٍ ونِقَاءٍ في نَقِيٍّ بالنون [ونُذُرٍ] في نذيرٍ وجُدُدٍ ولُذُذٍ

في جديدٍ ولذيذٍ بمعجمتين من اللذة وقد يقال لُذٌّ بالإدغام ولِذَاذٌ [وثُنْيَانٍ] بضم المثلثة وسكون النون في

ثَنِيٍّ بتشديد الياء الذي يلقي ثنيته وذلك في الإبل عند الدخول في السادسة وفي الفرس عند الدخول في الرابعة

والثنية واحدة الثنايا وهي الأضراس الأربعة التي تلي مقدم الفم [وخِصْيَانٍ] بكسر الخاء المعجمة في الخَصِيِّ

[وأَشْرَافٍ] في شريفٍ [وأَصْدِقَاءَ] وأَقْوِيَاءَ وأَتْقِيَاءَ في صديقٍ وقويٍّ وتقيٍّ بالفوقانية المثناة وأَشِدَّاءَ كأصدقاء

[وأَشِحَّةٍ] في الشحيح للبخيل ويجمع على شِحَاحٍ ككِرَامٍ [وظُرُوفٍ] في ظريفٍ بالظاء المعجمة من الظرافة على ما قال الجرمي

وَنحو صبور على صُبُرٍ غالبًا وعلى وُدَداءٍ وأعداءٍ وفعيلٌ بمعنى مفعولٍ بابُه فَعْلَى نحو جَرْحَى وأَسْرَى وقَتْلَى

وجاءَ أُسَارَى وشذَّ قُتَلاءُ وأُسَرَاءُ

ويجمع على ظُرَفاءَ وظِرَافٍ مثل كُرَماءَ وكِرَامٍ وقال الخليل إنّ ظُروفًا على فُعُولٍ جمع ظَرْفٍ بدون الياء بمعنى الظريف وإن لم يستعمل

بمعناه كما أنّ المذاكير جمع المِذْكار بمعنى الذَّكَر وإن لم يستعمل [ونحو صبورٍ] ورسولٍ مما مدّته الثالثة هي الواو وتجمع أيضًا في

مفتوح الفاء كما مرّ ويستوى فيه المذكر والمؤنث وفي كليهما يجمع [على] [فُعُلٍ بضمّتين نحو [صُبُرٍ] [ورُسُلٍ] [غالبًا] وجاء

في مضاعفه ذلك أيضًا نحو ذُلُلٍ [و على] [فُعَلاءَ بالضم والمدّ على قِلّة حتى قيل إنّه شاذٌّ وذلك نحو [وُدَداءَ] في وَدُودٍ

من المودّة وفيه شذوذ آخر وهو ندور هذه الزنة في جمع المضاعف [و] على أَفْعَالٍ نحو [أعداءٍ] في عدوٍّ ويستوى فيه

المذكر والمؤنث وقد يقال عدوّة حملًا على ضدّه وهو صديقة وقد يجمع العدوّ على لفظه المفرد قال الله تعالى فإنّهم عدوٌّ لي

وقال هم العدوّ وقد يجمع على العِدَى بكسر الأول وفتح الثاني وقلب الواو ألفًا وقال ابن السكّيت لم يأت على هذا الوزن في

الصفات جمع سوى هذا وما ذكر إلى الآن حكم فَعِيلٍ وفَعُولٍ إذا كانا بمعنى الفاعل [وفعيلٌ بمعنى مفعولٍ بابه فَعْلَى]

بفتح الفاء وسكون العين والألف المقصورة وهذا إن خلا من التاء للنقل إلى الاسمية وكان من الآفات والمكاره

[جَرْحَى وأَسْرَى وقَتْلَى] في جَرِيحٍ وأَسِيرٍ وقَتِيلٍ بمعنى مجروحٍ ومأسورٍ ومقتولٍ بخلاف ما ليس من الآفات و

المكاره كحميد بمعنى محمود وما دخلته التاء للنقل كذبيحة فلا يقال حَمْدَى وذَبْحَى وحكى سيبويه شاة ذبيح وغنم

ذَبْحَى في الوصف بدون النقل [وجاء] فيه فُعَالَى بضم الفاء والألف المقصورة نحو [أُسَارَى] وكأنّه حمل الأسير على

عطشان لمناسبتهما في حرارة الجوف الحاصلة للأسير بالحزن فجمع على هذا كما جمع عطشان على عُطاشى فإنّ الأصل

في هذا

ولا يجمع جمع التصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الأصل ونحو مرضى محمول على

جرحى وإذا حملوا عليه هلكى وموتى وجربى فهذا أجدر كما حملوا أيامى ويتامى على وجاعى وحباطى

في هذا الجمع هو فعلان ومؤنثه فعلى [وشذ] فيه فعلاء بالضم والمد نحو [قتلاء وأسراء ولا يجمع] فعيل بمعنى

مفعول [جمع التصحيح] بالواو والنون ولا بالألف والتاء [فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الأصلي]

وهو ما كان بمعنى الفاعل فإنه الأصل لكون المفعول فرع الفاعل فيجمع جمع التصحيح نحو رحيمون ورحيمات وكريمون

وكريمات فلم يجمع الذي بمعنى المفعول كذلك فرقا بينهما ولم يعكس لأن الأصل أحق بالتصحيح واعلم أن فعلى من الجموع

إنما هو بالأصالة لفعيل بمعنى المفعول على الوجه المتقدم [ونحو مرضى] في مريض وهو فعيل بمعنى الفاعل ليس واردا

على الأصل بل هو [محمول على] ما يناسبه مما هو بمعنى المفعول نحو [جرحى] لمناسبة المرض والجراحة في الألم [و

يتقوى ذلك بأنهم [إذا حملوا عليه] أي على جرحى نحو [هلكى] في الهالك [وموتى] في الميت على فيعل [وجربى]

في الأجرب وحمقى في الأحمق وزمنى في الزمن بمجرد المناسبة في المعنى مع تخالف المفردات

في الوزن [فهذا] أي حمل المرضى [أجدر] بالحمل عليه لتوافق المفردين في الزنة أيضا وكذا حملوا عليه سكرى في

سكران والحاصل أن حمل بعض الأبنية على بعض في الجمع للمناسبة واقع في كلامهم وإن تخالفا في الزنة فمع

التوافق أولى وذلك [كما حملوا أيامى] وهو جمع أيّم بتشديد الياء مثل سيّد على فيعل لمن لا زوج له من الرجال

والنساء من آم يئيم أيما وأيمة وأيومة [ويتامى] وهو جمع يتيم مثل كريم لفاقد الأب من الإنسان وفاقد

الأم من الحيوانات وفاقد الأخت من الدرة [على وجاعى وحباطى] في وجع وحبط كلاهما على زنة كتف

لما يقارن الأيومة واليتم من الحزن والوجع مع تقارب أوزان المفردات وإن تخالفت وزعم الزمخشري أن أصلهما

المؤنث نحو صبيحة على صبائح وصباح وجاء على خلفاء وجعلها جمع خليق أولى ونحو عجوز على عجائز

فاعل الإسم نحو كاهل على كواهل وجاء حجران

أيائم ويتائم على فعائل فقلبت الهمزة إلى موضع اللام وقلبت ألفا وفاقا للجوهري في الأيامى وتجويزه شذوذ

فعائل في جمع فعيل من المذكر من الصفة كنظير ونظائر وكريه بمعنى مكروه وكرائه على ما يقال [المؤنث] مما

مدته الثالثة هي الياء يجمع على فعائل كالمذكر [نحو صبيحة] من الصباحة وهي الجمال [على صباح] الصبيح [و]

صباح وعلى فعائل نحو [صبائح] وذبائح في ذبيحة بمعنى مذبوحة [و] قال بعضهم [جاء] في جمع هذه الزنة

فعلاء كقولهم [خلفاء] في خليفة لكنه غير ثابت [وجعله جمع خليق] كما وقع في قوله : إن من القوم موجود

خليقته : وما خليق أبي موسى بموجود : [أولى] لشيوع هذه الزنة في جمع المذكر وندرتها في المؤنث حتى قيل

لم يأت إلا قولهم نسوة فقراء وسفهاء وقيل إن الخليفة لما لم يطلق إلا على المذكر جمعوه على هذه الزنة على اعتبار

إسقاط الهاء ويجمع الخليفة على خلائف أيضا [و] المؤنث الذي مدته الثالثة هي الواو ولا يدخله تاء التأنيث

وذلك [نحو عجوز] وعجوزة بالتاء من كلام العوام ونحو قلوص يجمع [على] فعائل غالبا نحو [عجائز] وقلائص

وجاء على فعل بضم الفاء وفتح العين المشددة نحو قلص كما قال : متى تقول القلص الرواسما : يحملن أم قاسم وقاسما :

[وفاعل الاسم] أي الذي على زنة فاعل ومعناه الاسم دون الصفة إن كان مجردا عن التاء [نحو كاهل] لما بين الكتفين

يجمع [على فواعل نحو [كواهل] قياسا مطردا وقد يزاد الياء لإشباع كسرة العين كخواتيم في الخاتم بكسر التاء ودوا

نيق في الدانق لسدس الدرهم وقد يقال إنهما جمعان للدانيق والخاتام كما في قوله أخذت خاتامي بغير حق [وجاء]

في جمعه فعلان بالضم كما جاء [حجران] في الحاجر بالمهملتين بينهما الجيم للموضع الذي يمسك ماء المطر من شفة الوادي

وحوان

وجِنّانٌ المؤنث نحو كاتبة على كواتب وقد نزّلوا فاعلاءَ منزلته فقالوا قواصع ونوافق ودوامّ وسوابٍ

الصفة نحو جاهل على جُهّل وجُهّال وفسقة كثيرا وعلى قضاة في المعتلّ اللام

وصوران في الحائر المهملتين لمجتمع الماء وركبان في راكب وقد صار بالغلبة اسما لراكب البعير [و] فِعلان بالكسر و

هو اقل من فُعلان بالضم وذلك كما جاء [جِنّان] بكسر الجيم وتشديد النون بعدها في الجانّ بتشديد النون لابي الجن

وعظيم الحية وحيطان في الحائط للجدار وحيران في الحائر لمجتمع الماء ايضا و [المؤنث] المقرون بالتاء على زنة

فاعلة من الاسم [نحو كاثبة] بالمثلثة والموحدة وهي من الفرس حيث يقع عليه مقدم السرج وتقع عليه يد الراكب

يجمع [على] فواعل ايضا مثل [كواثب وقد نزّلوا فاعلاء] بالمد [منزلته] اى منزلة التانيث بالتاء تنزيلا لالف

التانيث الممدودة فيه منزلة التاء [فقالوا قواصع ونوافق ودوامّ] بتشديد الميم [وسوابٍ] في القاصعاء

الجحر من جحرة اليربوع وهو الذي تقصع اى يدخل فيه والنافقاء بالنون والفاء وهي اخرى من جحرته يكتمها ويظهر

غيرها وهي موضع يرققه فاذا أُتي من جانب القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق اى خرج كذا في

الصحاح والدّمّاء بالدال المهملة وتشديد الميم وهي اخرى من جحرته يخرج منها التراب والسابياء بالسين المهملة

والموحدة والتحتانية وهي المشيمة التي تخرج مع الولد واصل دوامّ دوامِم بميمين فادغمت وسوابٍ اصله

سوابي فاعلّ اعلال قاضٍ كجوارٍ و [الصفة] مما كان على زنة فاعل مجردا عن التاء [نحو جاهل] يجمع [على]

فُعّل وفُعّال كلاهما بضم الفاء وتشديد العين نحو [جُهّل وجُهّال] غالبا وذلك في الصحيح اللام ويندر الوزنان

مع اعتلال اللام كغُزّى وغُزّاء في الغازي [و] على فَعَلة بفتحتين في الصحيح اللام لذوي العقول نحو [

فسقة] في الفاسق [كثيرا وعلى] فُعَلة بضم الفاء وفتح العين نحو [قضاة] في القاضي [في المعتل اللام لذوي

وعلى بُزُل وشُعراء وصُحبان وتِجار وقُعود وأما فوارس فشاذٌ المؤنث نحو ناغية على نوائم ونُوَّم
وكذلك حوائض وحُيَّض

العقول وتنقلب اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [وعلى] فُعُل بضمتين وإسكان العين عند تميم نحو [بُزُل]
بالموحدة والزاي المعجمة في البازل للبعير الذي انشق الناب من الإبل ذكراً كان أو أنثى وذلك في السنة التاسعة [و] على فُعَلاء
وفُعلان بالضم نحو [شُعراء وصُحبان] في شاعر وصاحب وشُبّان بالتشديد في شابّ ورُعيان في راعٍ [و] على
فِعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو [تِجار] بالفوقانية والجيم في التاجر من التجارة ورِعاء في راعٍ [و] على فُعُول
بالضم نحو [قُعود] في القاعد فهذه الأوزان كثير الوقوع في جمع فاعل من الصفة المجردة عن التاء وإن كان لذوي
العقول وأما فواعل فقد صرح سيبويه بعدمه قياساً في فاعل من الصفات العقلاء إذا لم يكن مقروناً بالتاء
ولا مختصاً بالمؤنث [وأما] قولهم رجال [فوارس فشاذ] على ما ذكره وكأنهم نزّلوا الفارس من الصفة منزلة
فاعل من الاسم لبُعده عن الصفة حيث اختص في استعماله بالمذكر فلم يتفق اقترانه بالتاء فيها مع أن شأن
الصفة مع عدم اختصاص أصل المعنى بالمؤنث أن توجد مقرونة بها في الاستعمال وقالوا على الشذوذ في المثل:
هالك من الهوالك إذ الأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس وجاء نواكس في الناكس للمطأطئ رأسه في الشعر للضرورة كما
في قول الفرزدق: وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم :: خُضُعَ الرقاب نواكسَ الأبصارِ : وقد يقال إنهما جمعان لهالكة
وناكسة باعتبار الجماعة والطائفة ونحوهما كما قالوا ذلك في الخوارج و[المؤنث] المقرون بالتاء من الصفات [نحو
ناغية] يجمع [على] فواعل من غير شذوذ وعلى فُعَّل بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة نحو [نوائم ونُوَّم وكذلك]
المختص بالمؤنث المجرد عن التاء كما يقال [حوائض وحُيَّض] وجاء فواعل في فاعل للمذكر من غير العاقل لجمال بوازل:
وأيام

المؤنث بالألف رابعة نحو أنثى على إناث ونحو صحراء على صحارى

وأيام مراض وإن يُثنى بالصفة للعاقل جاز جمعه على فواعل كعوالم في عالم إسماً و[المؤنث بالألف] من الاسم حال كون ألفه [رابعة] إن كانت ألفه مقصورة [نحو أنثى] يجمع [على] فِعال بكسر الفاء نحو [إناث] وقد جاء أُنُث بضمتين وكأنه جمع إناث نحو كُتُب في كتاب على ما قيل [و] إن كانت ممدودة [نحو صحراء] جمع [على] فعالى بالفتح وفي آخره الألف المقصورة نحو [صحارى] في الأكثر بيان ذلك أن علامة التأنيث في الممدودة هي الألف المتطرفة على ما ذكره سيبويه فزيدت قبلها ألف لتكثير أبنية المؤنث باشتمالها على المقصورة والممدودة للتوسع وتمايز صيغ التأنيث فاجتمعت ألفان يتعلق بكل منهما غرض يهتم به فلم يحذف شيء منهما بالتقاء الساكنين وقلبت الأخيرة همزة لوقوعها بعد الألف كما يجيء في إعلال نحو كساء إن شاء الله تعالى وأجريت عليها الحركات وإذا بني الجمع الأقصى من نحو ذلك انقلبت الألف الأولى إلى الياء الساكنة لوقوعها بعد كسرة ما بعد ألف الجمع كما في مصابيح وعادت الهمزة إلى أصلها وهو الألف لذهاب سبب القلب إليها وهو الوقوع بعد الألف والتقى ساكنان فيقلب الألف إلى ما يقبل الحركة كما في المفرد تطابقاً في عدم الحذف بالتقاء الساكنين لكنها يقلب في الجمع ياء وتدغم فيها الياء الأولى لأن انقلاب بعض حروف العلة إلى بعضها أولى مع عدم سبب القلب همزة وهو الوقوع بعد الألف فيه فيحصل ما هو على زنة فعالي بالتشديد ثم إنهم استثقلوا الياء المشددة في الجمع الأقصى مع عدمها في المفرد فحذفت المدغمة المنقلبة عن الزائدة وحوفظ على المنقلبة عن العلامة فحصل ما يوازن الفعالي بتخفيف الياء كالصحاري كما هو لغة بعض العرب رعاية لحفظ كسرة ما بعد ألف الجمع وتحذف الياء رفعاً وجراً عند التنوين كما في باب جوار والأكثر يردونها إلى الألف لتسلم

[Handwritten marginal notes, largely illegible: e.g. "حذفوا الثانية فتقولون صحارى بكسر الراء ... ", "وصحراء بالألف اصلها عند سيبويه ... ", "وقد صحارى أصل صحارى ... ", "والله أعلم"]

الصفة نحو عطشى على عطاش ونحو حرمى على حرامى ونحو بطحاء على بطاح ونحو عشراء على عشار

عن الحذف ترجيحاً لحفظ العلامة وينفتح ما قبلها فيحصل الفعالى بالألف وجاء فعالىّ بالتشديد على قلة في الشعر كقوله :

وقد أغدو على أشقر يغتال الصحاريّا ؛ ويتعين الفعالى بالياء مشددة ومخففة فيما كانت الألف الممدودة فيه

للإلحاق كالعلابى في العلباء لأنها ليست في استحقاق المحافظة كالتي هي للتأنيث حتى يُردّ اليها لحفظها والفعالىّ

بالتشديد مطرد في جمع ما كان ثلاثياً ساكن الوسط مزيداً في آخره ياء مشددة خالية عن معنى النسبة كبختيّ وكرسيّ وكذا

مهريّ لصيرورته بالغلبة اسماً لنوع من الإبل وإن كان في الأصل لنسبة ذلك النوع الى مهرة بن حيدان وجاء في البخاتي

والمهاري بخصوصهما الأوجه الثلثة الواردة في الصحارى ويطرد الفعالى بتخفيف الياء في جمع فعلاة كسعلاة لأخبث

الغول وفعلية كهبرية لوسخ أسفل الشعر شبه النخالة وفعلوة كعرقوة وأما [الصفة] المؤنثة بالألف فما كانت منها

مقصورة الألف وليس لها مذكر على أفعل أن كان لها مذكر على فعلان [نحو عطشى] مؤنث عطشان يجمع [على] فعال

بالكسر نحو [عطاش و] إن لم يكن لها مذكر كذلك [نحو] شاة [حرمى] بالحاء والراء المهملتين على زنة عطشى أي مشتهية

للفحل يجمع [على] فعالى بفتح الفاء والألف المقصورة نحو [حرامى و] ربما جاء حرام كعطاش بناء على اعتبار المذكر تقديراً

كأنه لو قيل للمذكر لقيل حرمان كعطشان كذا قال الجوهري وكذلك يقال في حبلى وخنثى بضم الأول منهما حبالى وخناثى

لعدم مذكر لها على أفعل ولا على فعلان [و] ما كانت ممدودة الألف فان كانت على فعلاء بفتح الفاء وسكون العين [نحو

بطحاء] للواسعة من مسيل الماء التي فيه دقاق الحصى يجمع [على] فعال بالكسر نحو [بطاح و] إن كانت على فعلاء

بضم الفاء وفتح العين [نحو عشراء] للناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر وزال عنها اسم المخاض

ونفساء للتي وضعت حملها يجمع [على] فعال بالكسر نحو [عشار] ونفاس لمناسبته لنحو الأنثى في ضم الأول ونحو بطحاء

وفُعلى أفعل نحو الصُّغرى على الصُّغر وبالألف خامسة نحو حُبارى على حُباريات

بطحاء في المد لكنه لم يرد في جمع هذه الزنة إلا في عشراء ونفساء على ما صرح به اللغويين وجاء في النفساء نُفَس بضمتين
ونِفاس بالضم وهو جمع نادر ويجوز فيهما عشراوات ونفساوات بالألف والتاء وقلب الهمزة واواً وهكذا في كل همزة
منقلبة عن ألف التأنيث عند الجمع بالألف والتاء تحرزاً عن اجتماع علامتي التأنيث وهما الهمزة والتاء كصحراوات و
غيرها والجمع بالألف والتاء مطرد في المؤنث الذي ألفه رابعة وليس له مذكر على أفعل سواء كانت ألفه مقصورة أو
ممدودة على ما ذكره بعض المحققين [و فُعلى] من الصفة المقصورة الألف التي لها مذكر على [أفعل] وذلك في اسم
التفضيل [نحو الصُّغرى] مؤنث الأصغر والكبرى مؤنث الأكبر والفضلى مؤنث الأفضل يجمع [على] فُعَل بضم الفاء
وفتح العين نحو [الصُّغر] والكُبر والفُضل ولم يرد هذا الجمع في أفعل للمذكر إلا فيما لا يعقل كقوله تعالى من أيام أُخر
فإنه جمع الآخر لليوم وأُجري مجرى أخرى على ما في شرح المفصل لأن ما لا يعقل يجري مجرى المؤنث والمصنف عرّف هذا
الجمع باللام على خلاف سائر ما ذكره لأن اسم التفضيل المجرد عن الإضافة لا يجمع إلا معرفاً ولذا قال سيبويه لا يقال
نسوة صُغر ولا قوم أصاغر إلا مع اللام [و] المؤنث [بالألف] حال كونها [خامسة] إن كانت مقصورة فالمسموع
منهم فيه هو الجمع بالألف والتاء ولم يوجد في كلامهم تكسير لمثله أصلاً وذلك [نحو حُبارى] لطائر فإن ألفها خامسة
للتأنيث ومخالفة الجوهري في ذلك ضعيفة للإجماع على منعها من الصرف والتنوين ويجمع [على حُباريات] بالاتفاق
وقلبت المقصورة ياء وهكذا كل ألف مقصورة للتأنيث عند الجمع بالألف والتاء كحُبليات للتحرز عن اجتماع
العلامتين واختيرت الياء لها والواو للممدودة لأن الواو أقوى وبالهمزة أحرى وذو المقصورة الزائدة التي ليست
للتأنيث ومعها زيادة أخرى كسرندى للشديد وحبنطى على فعنلى بالألف المزيدة للإلحاق بسفرجل يجوز فيه حذف

أفعل الإسم كيف تصرّف نحو أجادل وأصبع وأحوص على أجادل وأصابع وأحاوص وقولهم حُوص

للمح الوصفيّة

كل منهما فيقال سرائر وحبائط أن حذفت الألف والحباطي والسرادي بقلب الألف ياء وكسر ما قبلها على فعالي

بالياء إن حذفت النون وإن كانت الخامسة في المؤنث الممدود جاز أن يجمع ما هي فيه بالألف والتاء كقاصعاوات

وخنفساوات وأن تحذف مع الهمزة ويجمع الإسم على صيغة منتهى الجموع كقواصع وخنافس في قاصعاء

وخنفساء ولم يجوّزوا في نحوه خنافساء مثلاً وإن صُغّر على خُنيفساء كراهة الزيادة على صيغ الجمع الأقصى

وكذا يقال في زعفران زعافر وإن صُغّر على زُعيفران وفيما فوق الألف الخامسة يتعيّن الحذف كيف كانت

كالحوالي في حولايا و[أفعل الاسم كيف تصرّف] في حركة الهمزة والعين [نحو أجدل] بفتح الهمزة والدال للصقر

[وأصبع] مثلثة الهمزة ومع كل حركة تتثلّث الباء تسع لغات كذا في القاموس ويذكر ويؤنث [وأحوص] وأبلم

علماً ليكون إسماً [على] [أفاعل نحو] [أجادل وأصابع وأحاوص] وأبالم قياساً مطرداً [وقولهم حُوص] على فُعْل

بالضم والسكون في الأحوص كما في قول الأعشى ميمون بن القيس يخاطب عبد عمرو بن شريح الأحوص : أتاني

وعيد الحوص من آل جعفر : فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا : فهو وإن كان جمع الأحوص الذي صار

علماً بالغلبة بقرينة الجمع على الأحاوص لكنه لا يرد إعتراضاً على ما ذكرنا [للمح الوصفيّة] الاصليّة فإنه في الأصل

وصف من الحوص بالتحريك وهو ضيق في مؤخر العين أو في إحدى العينين والفعل حوص كفرح ورجل أحوص

وإمرأة حوصاء والجمع حُوص وقد وقعت مناظرة بين علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص وعامر بن الطفيل

بن مالك بن جعفر فهجا الأعشى علقمة ومدح عامراً فأوعده علقمة بالقتل فقال أبياتاً منها هذا البيت : وحذف

الجزاء

وَالصِّفَةِ نَحْوَ أَحْمَرَ عَلَى حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ وَلَا يُقَالُ أَحْمَرُونَ لِيَتَمَيَّزَ عَنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَلَا حَمْرَاوَاتٌ لِأَنَّهُ فَرْعُهُ

الجزاء لظهور المراد أى لوددت ذلك أو أمنيت أو نحو ذلك وأراد بقوله من آل جعفر من أحلهم أى من أجل مودتهم ومدحهم والمراد بالحوص والأحاوص قوم عبد عمرو بن شريح ومنهم علقمة [والصفة] المجردة عن معنى التفضيل من العيب واللون التى هى على أفعل للمذكر [نحو أحمر] وأسود وأبيض وأعرج وأعمى يجمع [على] فُعْلَانٍ بالضم نحو [حمران] وسودان وعرجان وعميان [و] على فُعْلٍ بضم الفاء وسكون العين مطردا كما يجمع مؤنثها أعنى فعلاء بالمد كحمراء وعرجاء وعمياء على ذلك وتقلب ضمة الفاء كسرة فى الأجوف اليائى للياء نحو [حمر] وسود وبيض وعرج وعمى فى المذكر والمؤنث وكذلك يطرد فُعْلٌ فى جمع أفعل مما ليس له فعلاء لعدم تحقق معناه فى المؤنث كآدر من الأدرة لانتفاق الخصية وفى جمع فعلاء مما ليس له أفعل لعدمه فى المذكر كرتقاء فى الرتق من عيوب النساء بخلاف ما لم يتفق فيه إلا أحدهما وإن تحقق معناه فى المذكر والمؤنث كآلى لعظيم الإلية وعجزاء لعظيمة العجز فإن عظمهما يتصور فى القبيلين وعدم بناء المقابل ليس لمانع خلقى [و] لا يجمع المذكر من الصفة المذكورة جمع السلامة فلذلك [لا يقال أحمرون] وأعرجون مثلا عند الجمهور إلا فى الضرورة كقوله ؛ فما وجدت بنات بنى نزار ؛ حلائل أسودين وأحمرينا ؛ وذلك [ليتميز عن أفعل التفضيل] الذى يجمع جمع السلامة [و] كذلك لا يجمع مؤنثها أيضا جمع السلامة ومن ثمة [لا] يقال [حمراوات] وعرجاوات مثلا لكن ليس ذلك للتمييز عن مؤنث اسم التفضيل لأنه لا يجمع على هذه الصورة فإن ألف مؤنث اسم التفضيل مقصورة تنقلب ياء فى الجمع بالألف والتاء كما يقال هن الفضليات وهى متميزة عن حمراوات بل [لأنه فرعه] أى قولهم حمراوات فرع قولهم أحمرين لأن المؤنث فرع المذكر فإذا امتنع الأصل عن التصحيح فكيف يصح ٥

وَجَاءَ الْخَضْرَاوَاتُ لِغَلَبَتِهِ إِسْماً وَنَحْوُ الْأَفْضَلِ عَلَى الْأَفَاضِلِ وَالْأَفْضَلِينَ فَعْلَانُ الْإِسْمِ نَحْوُ شَيْطَانَ

وَسِرْحَانٍ وَسُلْطَانٍ عَلَى شَيَاطِينَ وَسَرَاحِينَ وَسَلَاطِينَ وَجَاءَ سِرَاحٌ وَالصِّفَةُ نَحْوُ غَضْبَانٍ

الفرع [وجاء الخضراوات] بالألف والتاء في جمع الخضراء على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال

ليس في الخضراوات صدقة [لغلبته إسماً] للبقول الرطبة التي تؤكل وفعلاء الممدودة إذا كان إسماً يجمع كذلك

كصحراوات [و] أفعل للمذكر من صيغة التفضيل [نحو الأفضل] يجمع في التكسير [على] الأفاعل نحو [الأفاضل و]

في التصحيح على الأفعلين نحو [الأفضلين] وإن كان الأصل عدم التصحيح فيه لعدم قبوله التاء ولعل تصحيحه

جبر لما فاته من أن يعمل عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع أن معناه في الصفة أبلغ وأتم من اسم الفاعل الذي

انما عمل فيهما لأجل معنى الصفة كذا قال بعض المحققين وما كان على أفعل مجرداً عن التفضيل ويفرق بين المذكر

والمؤنث بالتاء كأرمل لمن لا زوجة له وأرملة لمن لا زوج لها يجمع جمع السلامة كأرملين وأرملات وعلى أفاعل

كأرامل ولو في المؤنث [و] اسم الجنس الذي زيد في آخره الألف والنون نحو [شيطان] إن كان من شاط إذا هلك

[وسلطان وسرحان] بكسر الأول للذئب والأسد يجمع [على] فعالين نحو [شياطين وسلاطين وسراحين] و

إن كان الشيطان من شطن إذا بعد لبعده من رحمة الله تعالى فهو فيعال لا فعلان ووزن جمعه فياعيل

[وجاء] في جمع سرحان [سراح] بالكسر والفتح أيضاً على ما قيل وأما أسماء الأعلام من هذا القبيل فلا يجمع جمع التكسير

إن كانت مرتجلة كسلمان وعثمان بخلاف المنقول [و] الصفة التي على فعلان بالفتح في المذكر إن كان مؤنثه بالتاء

كندمان بمعنى النديم وندمانة جاز تصحيحها كندمانون وندمانات قياساً فقط عند سيبويه وسماعاً أيضاً عند

بعضهم وإن كان مؤنثه فعلى [نحو غضبان] وغضبى وسكران وسكرى امتنع فيهما التصحيح إلا في الضرورة

وكلاهما

على غضابى وسكارى وقد ضمت أربعة كسالى وسكارى وعجالى وغيارى وفيعل نحو ميت على أموات

وجياد وأبيناء

وكلاهما يكسران في المذكر والمؤنث [على] فعال بالكسر نحو [غضاب] وندام [و] فعالى بالفتح والألف المقصورة في

آخره نحو [سكارى] وغضابى وندامى وليس شيء منهما مطرداً في قسم من القسمين ثم أن الأصل فتح الفاء من فعالى

[وقد ضمت أربعة] من جموع هذه الزنة مع جواز الفتح فيها وهي [كسالى] في كسلان من الكسل [وسكارى وعجالى]

في عجلان من العجل [وغيارى] في غيران من غار على أهله يغار غيرة وربما جاء الضم في جمع ما يلحق بها كأسارى

في أسير وجاء قدامى الطير لقوادم ريشه في قادمة والزموا الضم في هذين للدلالة على شدة مخالفتهما لما كان

ينبغي أن يجمعا عليه على ما قيل وربما حكى ضعافى وبه قرئ قوله تعالى ذرية ضعافا على ما في الكشاف وكأنه

حمل الضعيف في هذا الجمع على كسلان للمناسبة في المعنى وما كان من الصفات على فعلان بضم الفاء يتعين

في مؤنثها فعلانة بالتاء كعريان وعريانة وخمصان لضامر البطن وخمصانة يجوز تصحيحها نحو عريانون

وخمصانون إذ ليس أصلها عدم لحوق التاء وجاء تكسيرها على فعال كخماص في المذكر والمؤنث واستغنوا

بتكسير العاري على عراة كقضاة عن تكسير العريان لأنه بمعناه ولم يرد في هذه الزنة فعالى كسكارى قط [و] فيعل

بكسر العين مختص بالأجوف كما مر [نحو ميت] وجيد وأصلهما ميوت وجيود فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع

الياء الساكنة ونحو بين يجمع [على] أفعال وهذا الجمع تشترك فيه المذكر والمؤنث نحو [أموات] فيهما وردت

الواو لزوال ما كان سبب انقلابها إلى الياء في المفرد [و] على فعال بالكسر نحو [جياد و] أفعلاء نحو [أبيناء] والأ

صل في هذه الزنة جمع السلامة نحو ميتون وميتات [و] صيغ المبالغة التي يفرق بين المذكر والمؤنث في واحد

وَنَحْوُ شَرَّابُونَ وَحَسَّانُونَ وَفِسِّيقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرَمُونَ اُسْتُغْنِيَ فِيهَا بِالتَّصْحِيحِ وَجَاءَ

عَوَاوِيرُ وَمَلَاعِينُ وَمَيَامِينُ وَمَشَائِيمُ وَمَيَاسِيرُ وَمَفَاطِيرُ وَمَنَاكِيرُ وَمَشَادِنُ وَمَطَافِلُ

ها بالتاء [ونحو شرّابون] بفتح الأول [وحسّانون] بفتح الأول وضمه [وفسّيقون] بكسر الأولين وتشديد الحرف الثاني من الثلاثة للمبالغة في الشرب والحسن والفسق [و] أسماء المفعولين والفاعلين التي في أولها الميم نحو [مضروبون ومكرمون استغني فيها بالتصحيح] في المذكر كما ذكر وفي المؤنث كشرابات ومكرمات عن التكسير كأنهم أرادوا أن يكون من صيغ المبالغة هذه الصيغ المذكورة الصالحة للتصحيح في المذكر والمؤنث لقبولها التاء على عكس صيغها التي يستوي فيها المذكر والمؤنث كهذار لمن يكثر الهذر في الكلام ومنطيق وصبور حيث التزم فيها التكسير كمناطيق وهذاذير وصبر ومنع التصحيح في غير الضرورة وكرهوا التكسير الذي هو من خواص الاسم في نحو مكرمون لجريانه على معنى الفعل ولفظه إلا في الميم موقع حرف المضارعة وحملوا عليه نحو مضروبون للتشابه في الميم الزائدة فهذا هو الأصل [و] قد [جاء] التكسير في بعض صيغ المبالغة كما جاء في عوّار بضم العين وتشديد الواو للجبان الضعيف [عواوير] بواوين وقلب مدة المفرد ياء وقد تحذف تلك الياء [و] في بعض أسماء المفعولين والفاعلين كقولهم [ملاعين وميامين ومشائيم] في ملعون وميمون من اليمن ومشؤوم من الشؤم ضد اليمن [ومياسير ومفاطير] في الموسر ضد المعسر والمفطر من أفطر الصائم وهما اسمان للفاعل [ومناكير] في المنكر اسم مفعول من الإنكار [ومشادن] بالشين المعجمة والدال المهملة في مشدن اسم فاعل من أشدنت الظبية إذا شدن ولدها أي قوي وطلع قرناه فهي مشدن بدون التاء كحائض وولدها شادن [ومطافل] في مطفل اسم فاعل من أطفلت الظبية إذا كان معها طفلها

وهي

والرباعي نحو جعفر وغيره على جعافر قياساً ونحو قرطاس على قراطيس وما كان على زنته ملحقاً
أو غير ملحق بمدة أو غير مدة يجري مجراه نحو كوكب وجدول وعثير وتنضب ومدعس وقرواح وقرطاط

ومن قريبة العهد بالنتاج وقد يقال فيهما مشادين ومطافيل بزيادة الياء قبل الآخر والغالب فيما هو على زنة
مُفعِل إذا اختص بالمؤنث المجرد عن التاء فلذلك لا يصح أن يجمع على مفاعل كذا قال نجم الأئمة رض [والرباعي نحو
جعفر وغيره] من أوزانه كدرهم وزبرج وبرثن يجمع [على فعالل نحو [جعافر] ودراهم وزبارج وبراثن
[قياساً] مطرداً في القلة والكثرة في المجرد عن التاء وفي ذي التاء يجمع للقلة جمع الصحة وفي الكثرة على فعالل [و
ما فيه من الرباعي الأصول مدة زائدة رابعة ألفاً كانت [نحو قرطاس] أو واواً نحو عصفور أو ياءً نحو قنديل
يجمع [على فعاليل بقلب المدة ياء إن لم يكن إياها نحو [قراطيس] وعصافير وقناديل [وما كان] من المزيد الثلاثي
[على زنته] أي زنة الرباعي والمراد عدد حروفه إما مع الموازنة أو مع القرب منها على سبيل التجوز سواء كان ه
[ملحقاً] به [أو غير ملحق بمدة] رابعة [أو غير مدة يجري مجراه] في صورة الجمع [نحو كوكب وجدول] للنهر
الصغير بزيادة الواو وفيهما للإلحاق بجعفر [وعثير] للغبار بزيادة الياء للإلحاق بدرهم [وتنضب] بفتح التاء
الزائدة وسكون النون وضم المعجمة وفي آخره الموحدة لشجر يتخذ منه السهام وليس ملحقاً بشيء لعدم الموازنة
لوزن من أوزان الرباعي لكنه قريب منها [ومِدعَس] بكسر الميم وفتح العين للرمح الذي يدعس به أي يطعن
به وليس ملحقاً بشيء لوقوع الزيادة في أوله لمعنى الآلة وحكم الزائد للإلحاق أن لا يكون زيادته لمعنى على ما
سيجيء إن شاء الله تعالى وهذه الخمسة مجردة عن التاء وجمعها كواكب وجداول وعثاير وتناضب ومداعس [و نحو

ومِصْبَاحٍ ونحو جَوَارِبَةٍ وأَشَاعِثَةٍ في الأعجميّ والمنسوب

[قِرْوَاحٍ] بزيادة الواو والمدّة للأرض المستوية التي تبرز للشمس والطويلة القوائم من النوق [وقُرْطَاطٍ] بزيادة
إحدى الطائين مع المدّ للبرذعة وقال الخليل هو الحلس الذي يلقى تحت الرحل وهذان ملحقان فالأول بقرطاس
على لغة كسر القاف والثاني به على لغة ضمها [ومِصْبَاحٍ] بزيادة الميم والمدة وهذا غير ملحق بشيء لأنه آلة
كمدعس وجمعها قراويح وقراطيط ومصابيح مثل ذي المدة من الرباعي وجاء قراوح وقراطط بحذف الياء
ونحو جحجبة وملومة وسرولة مما فيه التاء من الرباعي وما على زنته حكمه أيضا على ما ذكر فيقال جحاجب
وملاوم وسراويل واحترز بقوله على زنته عما لا يقارب الرباعي وزنا ولا يجري مجراه في الجمع كفعول وفعيل
وفاعل وفعال ونحوها ثم إن الرباعي وما يقاربه إن كان أعجميا كجورب أو منسوبا نحو أشعثي وبربري في
أشعث لرجل وبربر لبلد وجمع على صيغة منتهى الجموع ألحقت التاء غالبا في الأعجمي ووجوبا في المنسوب بالا
ستقراء وقيل في وجه المناسبة إن الأعجمي فرع العربي فيناسبه التاء التي هي أمارة الفرعية وياء النسبة
كالتاء لمجيئها للفرق بين الواحد والجنس كروم ورومي على قياس تمر وتمرة فحيث حذفت في الجمع ناسب أن
يخلفها التاء [و] على هذا [نحو جواربة وأشاعثة] وبرابرة يحصل [في] جمع [الأعجمي والمنسوب] من الرباعي
وما يقاربه وتحذف مدة المفرد استثقالا في تبريزي وبغدادي وشيرازي وبهلولي مثلا تبارزة و
بغاددة وشيارزة وبهاللة وفي الثلاثي يتعين التصحيح نحو بصريون وبصريات وقد ظهر إلى ههنا حكم
الثلاثي والرباعي المجردين والمزيدين عند إمكان بناء الجمع وقد يتعذر التكسير في المزيد منها كما في منطلق ومستخرج

ومدحرج

وتكسير الخماسي مستكره كتصغيره بحذف خامسه ونحو تمر وحنظل وبطيخ مما يميز واحده بالتاء
ليس بجمع على الأصح وهو غالب في غير المصنوع

ومدحرج واحرنجام وقلنسوة وحكمه كالتصغير فيبقى الفضلى كالميم في منطلق والألف من ألندد ويحذف
غيره في المزيد الثلاثي والزوائد كلها في المزيد الرباعي ويتخير في نحو قلنسوة مما الأفضل فيه لأحدى الزيادات فيقال
مطالق ولنادد ومداحرج وحراجم والأدد وقلانس أو قلاس مثلا لتعذر منتهى الجموع مع بقاء الزيادات
فليق بما دونه من الجموع وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مغنيا عن حذف الأخرى دون العكس تعين حذف
المغني كحيزبون فيقال حزابين بحذف الياء وابقاء الألف مع قلبها ياء كما في عصافير ولو حذفت الألف لزم
حذف الياء أيضا لأنها لا تقع بعد ألف الجمع المزيدة بعد الياء أكثر من ثلاثة فإنه ليس بجائز [وتكسير الخماسي مستكره
كتصغيره بحذف خامسه] فيقال في سفرجل سفارج وفي فرزدق فرازد عند من يحذف الأخيرة وفرازق
عند من يحذف ما يشبه الزائد وهو الدال كما في التصغير ومعنى الاستكراه أنهم لا يرتكبونه في سعة الكلام إلا إذا
سئلوا وقيل لهم كيف تكسيره وتصغيره [ونحو تمر وحنظل وبطيخ مما يميز واحده] عنه [بالتاء ليس بجمع] تكسير
لذي التاء كتمرة وحنظلة وبطيخة كما زعمه الكوفيون بل هو اسم جنس [على الأصح] بدليل صحة إطلاقه على القليل
إلى الواحد وتصغيره على لفظه من غير رد إلى ذي التاء مع وجوب الرد إليه لو كان جمعا له لعدم كونه من أوزان
القلة [وهو] أي هذا النحو من اللفظ المميز فيه الواحد عن غيره بالتاء [غالب في] المخلوق لله تعالى [غير المصنوع]
للناس لأنه تعالى كثيرا ما يخلق جملة من الجنس كالتمر والتفاح أولا ما يخلقه فيناسبه وضع لفظ صالح للقليل
والكثير ثم يلحق علامة ليتميز الواحد بخلاف مصنوعاتهم فإن الغالب أن يصنع واحدا فواحدا فيناسبها كون الدال

ونحو سفين ولبن وقلنس ليس بقياس وكمأة وكمء وجبأة وجبء عكس تمر وتمرة ونحو ركب
وحلق وجامل وسراة وفرهة وتؤام وغزي ليس بجمع على الأصح

على الواحد مقدماً على الصالح للكثير فينبغي كون المجرد عن التاء فيها للواحد لأن اللفظ المجرد عنها مقدم على المقرون
بها هذا ملخص ما يقال ومثله على ضعفه مما يكتفى به في الثلاث [و] على هذا [نحو سفين] للجنس وسفينة
للواحد مثل تمر وتمرة [و] كذلك [لبن] بفتح اللام وكسر الموحدة لما يعمل من الطين ويبنى عليه ولبنة وقد يقال لبن
بكسر اللام وسكون الموحدة [وقلنس] وقلنسوة [ليس بقياس] لأنها مصنوعات [وكمء] بفتح الكاف وسكون
الميم وفي آخره الهمزة [وكمأة وجبء] بفتح الجيم وسكون الموحدة وفي آخره الهمزة للجمع من الكمء [وجبأة عكس
تمر وتمرة] لكونهما مجردين عن التاء للواحد ومعها للجنس هذا عند بعضهم وقيل انهما مثل تمر [ونحو ركب] بفتح الراء
وسكون الكاف لركبان الإبل والخيل [وحلق] بفتح الأولين للمتعدد من الحلقة بسكون الوسط وقد يفتح [وجامل]
بالجيم للقطيع من الإبل مع رعاته وأربابه [وسراة] بفتح المهملة الأولى في سري بتشديد الياء للسيد [وفرهة]
بضم الفاء وسكون الراء في فاره للحاذق الماهر بالشيء كصحبة في صاحب والفعل منه فره بضم العين ولذا كان
الوصف منه على فاعل غير قياسي والقياس فريه ككريم [وتؤام] بضم الفوقانية المثناة بعدها الهمزة الممدودة
على فعال بالضم في توأم بفتح الفوقانية وسكون الواو [وغزي] بفتح المعجمة الأولى وكسر الثانية وتشديد الياء
في غاز من الغزو للجهاد [ليس بجمع على الأصح] بل هي أسماء جموع لتصغيرها على ألفاظها ووقوعها مميزة للعشرين
ونحوه مما لا يميز بالجمع ولغلبة التذكير في الضمير العائد إليها وإنما لم تكن أسماء أجناس لعدم ورود الفرق بينها و
بين

ونحو أراهط وأباطيل وأحاديث وأعاريض وأقاطيع وأهالٍ وليالٍ وحميرٍ وأمكنٍ على

غير الواحد منها وقد يجمع الجمع نحو أكالب وأناعيم

وبين واحدها بالتاء فيهما أصلاً وعدم صحة اطلاقها على الواحد [ونحو أراهط] وأراهيط بزيادة الياء

في رهط للقبيلة [وأباطيل] في باطل [وأحاديث] في حديث [وأعاريض] في عروض بفتح الأول للجزء الذي

في آخر النصف الأول من البيت [وأقاطيع] في قطيع للطائفة من البقر والغنم وغيرها [وأهالٍ وليالٍ]

في أهل وليل وحوائج في الحاجة [وحمير] بفتح الحاء في حمار [وأمكن] في مكان ومحاسن في حسن ومشابه

في شبه إلى غير ذلك من الجموع التي لها آحاد من لفظها وليس قياس أوزان تلك الآحاد أن تجمع على أوزان تلك

الجموع كائنة [على غير الواحد منها] كالجموع التي لا واحد لها من لفظها كنساء في جمع امرأة فإنها جمع على غير المفرد

وقد حكي في بعضها ما يجمع عليه مثل ليلاة في ليال كما قال: يا ويحه من جمل ما أشقاه * في كل يوم ما وما

ليلاه * وقال الفراء واحد الأحاديث أحدوثة ثم جعلوه جمعاً للحديث وحمير اسم جمع عند الجمهور

لأن فعيلاً ليس من أوزان الجموع خلافاً لسيبويه فإنه جعله من أوزان الجمع لكن القياس كون مفرده على

فعل بالفتح مثل كلب وكليب ومعز ومعيز وقد يعتبر في بعض ما ذكر الواحد المناسب المقدر الغير المستعمل كأبطيل

وأقطيع وأعريض وأهلاة وحائجة ومكن كفلس وحمر ومحسن ومشبه [وقد يجمع الجمع] وليس بقياس مطرد

على ما يستفاد من لفظة قد المفيدة للتقليل وصرح به سيبويه وغيره سواء كان على وجه التكسير [نحو أكالب]

في أكلب جمع كلب ومثله أراهط في أرهط جمع رهط عند بعضهم [وأناعيم] في أنعام جمع نعم بفتح النون والعين

وقد تسكن عينه للمال الراعية والنعم إطلاقه على الإبل وهو مذكر لا يؤنث على ما قال الفراء ومثله أراهيط في أرهاط في رهط

وَجَمَائِلَ وَجِمَالَاتٍ وَكِلَابَاتٍ وَحُمُرَاتٍ وَبُيُوتَاتٍ وَجُزُرَاتٍ اِلْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ يُغْتَفَرُ فِي الْوَقْفِ

مُطْلَقًا وَفِي الْمُدْغَمِ قَبْلَهُ لِينٌ فِي كَلِمَةٍ خُوَيْصَّةٍ

على ما قيل وأقاويل في أقوال في قول [وجمائل] في جمال بكسر الجيم في جمل للذكر من الإبل أم على وجه التصحيح

[و] ذلك نحو [جمالات] في جمال أو جمالة في جمل أيضاً [وكلابات] في كلاب في كلب [وبيوتات] في بيوت في بيت

[وحمرات] في حمر بضمتين في حمار [وجزرات] في جزر بضمتين في الجزور من الإبل وهي الصالحة للجزر وحيث كان

أقل ما يطلق عليه الجمع ثلثة أمثال ما هو جمع له فأقل الجمع ثلثة من الآحاد وأقل جمع الجمع تسعة منها ولا يخفى

إجراء قياس أوزان القلة والكثرة فيه بالنظر إليه وإلى ما هو جمع له على حسب اختلاف الصيغ على المتأمل [التقاء

الساكنين يغتفر في الوقف] لكون الوقف على الحرف جارياً مجرى حركته إذ يحصل عنده من توفر الصوت عليه ما

ليس له عند الوصل بحرف آخر على ما يشهد به الوجدان والتقاؤهما فيه يغتفر [مطلقاً] سواء كان أولهما حرف

لين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات أم لا كعمرو وبكر وذكر الأئمة أن الساكنين إذا كان أولهما حرفاً صحيحاً

لا يمتنع التقاؤهما إلا مع كسرة مختلسة ضعيفة على الأول منهما لكن السامع والمتكلم يحسبانهما ساكنين في بادي الرأي

وسواء كان الثاني مدغماً أم لا [و] يغتفر أيضاً إذا كان على حده وصفته التي تستحق الاغتفار إذا كان عليها

وذلك [في المدغم الذي] [قبله] حرف [لين] وهو الساكن من حروف العلة سواء جانستها حركة ما قبلها

ليكون حرف مد أم لا والحركة المجانسة للألف هي الفتحة وللواو هي الضمة وللياء هي الكسرة والألف حرف مد أبداً للزوم الفتح

قبلها بخلاف الأخريين لجواز الحركة المخالفة قبلهما كقول وبيع فحرف اللين أعم من حرف المد وقد يطلق على تلك الحروف مطلقاً

والضالين وعود الثوب وفي نحو ميم وقاف وعين وغيرها مما بني لعدم التركيب

حروف المد واللين لما فيها من اللين ومد الصوت وإن كان المد عند تحرك ما قبلها بما يجانسها من الحركة الخ و
يشترط في الاغتفار ههنا كون اللين والمدغم [في كلمة] واحدة [نحو خويصة] بالصاد المشددة المسبوقة بياء
التصغير الساكنة في تصغير خاصة لما يختص بالشيء [والضالين] وخاصة ودابة [وعود الثوب] بالدال
المشددة على صيغة الماضي المجهول من تعادونا الثوب أي مد كل منا بعضا منه وإنما اغتفر في هذه الصورة لما في
حروف اللين من المد الذي يتوصل به إلى النطق بالساكن بعدها مع استمرار الصوت بخلاف الصحيح ولما في
حرف المشددة من سهولة النطق وكونه في حكم حرف واحد متحرك لشدة الاتصال واشتراط وحدة الكلمة
للاحتراز عما لو كانا في كلمتين إذ لا يتصور ذلك إلا بوقوع اللين في آخر الكلمة الأولى والمدغم في أول الثانية
والآخر محل التغيير فأرادوا فيه التحرز عن التقاء الساكنين بتحريك ذلك اللين إن لم يكن مدة نحو ولا تخشوا الناس
وحذفه إن كان مدة نحو إذ قالوا اللهم ويا أيها النبي وما جعل عليكم في الدين من حرج بحذف اللين الملاقي
للام التعريف المدغمة في الثلاثة وإن وقع المدغم فيه في آخر الكلمة في صورة الاغتفار اجتمعت ثلاث سواكن وقفا
كما في أصيم تصغير الأصم ودواب جمع دابة ويمتنع الجمع بين أربع سواكن فما فوقها في جميع اللغات [و]
يغتفر أيضا [في] الأسماء المعدودة من غير اختصاص باللين والمدغم سواء كانت أسماء حروف التهجي [نحو
ميم قاف عين] أم غيرها نحو بشر بكر عمرو إلى غير ذلك [مما بني لعدم التركيب] مع الغير فإن التركيب فرع
الاتصال والارتباط المعنوي والأسماء المعدودة لا يتصل بعضها ببعض ولا بغيرها وإن اتفق اتصا
لها لفظا والتركيب مع الغير شرط في الإعراب فبنيت تلك الأسماء على السكون الذي هو الأصل في البناء ٥

وقفاً ووصلاً وفى نحو الحسن عِندك وأيمن الله يمينك

وسكونها للبناء فى حال الوقف والوصل نحو كم وهل وغيرهما مما بنى على السكون وأثر الوقف هو السكوت عليها والقطع عما بعدها واغتفر فيها التقاء الساكنين [وقفاً ووصلاً] فرقاً بينها وبين المبنى لوجود المانع عن الأعراب أعنى المشابهة بمبنى الأصل ولم يعكس لأن المبنى لمانع أكثر والتحرز عن التقاء الساكنين أجدر وبعض النحاة كالزمخشرى لم يشترط التركيب مع الغير فى الاعراب بل اكتفى بمجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب ولذلك زعم أن السكون فى هذه الأسماء ليس للبناء بل للوقف ولو بالنية كان حالة الوصل فان الوصل فى تلك الاسماء بنية الوقف كما يدل عليه كونه فيها كالوقف فى وجوب قلب التاء فى أواخرها نحو ثلثة أربعة بغلة ناقة هاء ساكنة وفى إثبات همزة الوصل فى أوائلها نحو واحد اثنان رجل امرأة لكنه فى الوقف على وجه الوجوب وفى الوصل على وجه الجواز فانه يجوز فيه حذفها بعد نقل حركتها الى ما قبلها جوازاً راجحاً على ما يقال ومن لم يجعل وصل تلك الأسماء بنية الوقف زعم أن الواضع كما أثبت تلك الأحكام للوقف مطلقاً أثبتها للوصل فى هذه الاسماء من غير أن يكون فى نية الوقف والقطع فتأمل وفرّق سيبويه بين ما سكونه منظور بالوضع كأسماء حروف التهجى فان المنظور فى وضعها أن يلقى كل منها بانفراده الى المتعلم لينطق به ويتوقف ويكرر حتى يتعلمه ثم يلقى اليه آخر وبين ما يعرض سكونه عند قصد التعداد فجوز فى القسم الثانى الذى أصله الاعراب أن يشم فيه الرفع الذى هو أقوى الاعراب كما يقال واحد اثنان زيد بكر بالاشمام بخلاف الأول خلافاً للأخفش حيث منعه فى القسمين [و] يغتفر التقاء الساكنين أيضاً عند دخول همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة فى الاسم مع لام التعريف

للإلتباس وفي نحو لاها الله وأي الله

كما [في نحو الحسن عندك و] بدونها كما في نحو [أيمن الله يمينك] وأيم الله يمينك وإنما أغتفر عند ذلك ٥

[للالتباس] بالخبر لو حذفت همزة الوصل كما هو حكمها في الدرج فحيث منع عنه اللبس قلبت الغالبي ذلك مجرى ٥

حذفها لا في القلب من إذهابها بالكلية مع أن الألف لضعفها في حكم العدم وبعض العرب يكتفي بترقيقها وتسهيلها

على وجه يكون بين الهمزة والألف وهو المراد بقولهم بين بين والأول أشهر وأولى لكونه أقرب إلى أصلها الذي هو الحذف

وقرئ على الوجهين قوله تعالى آلآن وقوله آلذكرين وآيمن بضم الميم والنون لفظ موضوع للقسم ويلزم إضافته

إلى اسم الله سبحانه تعالى عند الجمهور وكذا أيم بحذف النون وهمزتها للوصل كما يجئ إن شاء الله تعالى ورفعهما

بالابتداء في المشهور ويلزم حذف خبرهما في الجملة القسمية في كلام الحالف كما يقال أيمن الله لأفعلن كذا والتقدير

أيمن الله قسمي مثلا وهذا القسم في كلام المستفهم مبتدأ والخبر يمينك ونحوه كأنه قال أهذا القسم يمينك فهذه

مواضع اغتفاره حتما [و] هو [في نحو لاها الله وأي الله] جائز فإن لاها الله أصله لا والله فحذفت ٥

واو القسم وهي شفوية وعوضت عنها هاء وهي حلقية لما بينهما من تناسب في الطرفية للمخرج ولتمحضهما ٥

للعوضية امتنع بينهما الجمع وتعين الحرفية بعدها وتنزل لحرف القسم منزلة الجزء مما بعدها فيجوز حذف ألفها

عند ملاقات اللام المدغمة من الجلالة لكونهما في كلمتين حقيقة كالألف في أيها النبي وإثباتها لتنزيلهما منزلة الجزء

فكأنهما في كلمة واحدة كالضالين وأي حرف جواب بمعنى نعم والأصل إي والله فحذف حرف القسم ثم إنهم جوزوا ٥

حذف الياء لملاقاتها اللام المدغمة في كلمتين فيقال الله بكسر الهمزة وهي همزة إي وإبقاءها كراهة الحذف

لاحتمال الغفلة عن المقصود والكون على صورة الجلالة المزالة عن صورتها بالكسر أولها فتبقى إما مع التحرك بالفتح

وحلقتا البطان شاذ فإن كان غير ذلك وأولهما مدة حذفت نحو خف وقل وبع

للتوسل إلى تفخيم الجلالة أو التسكين كأنه جعل حرف الجواب كالقائم مقام حرف القسم نازلا منزلة الجزء من الاسم

لا الألف من ها ولكن هذا مجرد اعتبار لإبقاء الياء من غير تمحض التعويض فلذلك جاز الجمع وكان حرف القسم في حكم المحذوف

من غير عوض ومن ثمة قالوا الأفصح نصب الاسم كنظائره بعد نزع الخافض من غير عوض ومنعوا من التقاء الساكنين في غير

الصور المذكورة [و] قولهم في المثل عند الشدة وتفاقم الشر التقت [حلقتا البطان] بإثبات ألف التثنية وملاقاتها اللام

الساكنة [شاذ] والقياس حذفها كما في قولك غلاما الرجل وثوبا ابنك لكن الأمثال قد تجري على خلاف القياس لبعض الأغراض

فلعلهم استسهلوا خلاف القياس في هذا المثل للتنبيه على تفظيع الشر بإتمام الحروف ومد الصوت والبطان بكسر الموحدة

الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان والتقاؤهما يدل على فرط الهزال أو المبالغة في الشد أو اضطراب البطان

عند الاضطرار إلى السير وعدم التمكن من إصلاحه وكل هذه أحوال تناسب الشدة فاستعير التقاؤهما لها كما قال أوس

بن حجر: وازدحمت حلقتا البطان بأقوام ؛ وجاشت نفوسهم جزعا ؛ وشاع حتى صار مثلا وإذا كان الأمر على ما ذكر

من المنع عن التقاء الساكنين في غير ما ذكر من الصور [فإن كان غير ذلك] المذكور لزم إما الحذف وإما التحريك والأصل

فيه أن يقع الحركة على أول الساكنين لما سيأتي إن شاء الله تعالى والتفصيل أنهما إن التقيا في غير ذلك [وأولهما مدة] فالحركة

ثقيلة عليها منافية للتخفيف المطلق من وضعها على السكون ومجانسة حركة ما قبلها لها فاضطروا إلى الحذف والساكن

الثاني قد يكون حرفا صحيحا وقد يكون كلمة أخرى جيء بها لمعنى مقصود يفوت بالحذف ضمير كانت أم غيرها كنون التأكيد

الثقيلة ولام التعريف كما ترى في الأمثلة ولا شك أن المدة أولى بالحذف من جميع ذلك مع شيوع حذفها في كلامهم فلذلك [حذفت]

وتخشين واغزوا وارمي واغزنّ وارمنّ

المدة وذلك [نحو خف وقل وبع] على صيغة الأمر من الأجوف وأصلها تخاف وتقول وتبيع فبعد حذف حرف

المضارعة واسكان الآخر بالجزم التقى ساكنان فحذف أولهما وهو المدة [وتخشين] للواحدة المخاطبة من الناقص على

زنة تفعين بفتح العين وأصلها تخشيين بياءين على تفعلين وقلبت الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وياء الضمير

ساكنة فحذفت المدة التي هي أول الساكنين أعني الألف وأما تخشين لجماعة النساء المخاطبات فوزنه تفعلن ولم تحذف

منه شيئ وكذا يخشين للغائبات [و] نحو [اغزوا] على صيغة الأمر المتصلة بضمير المخاطبين من الناقص [وارمي]

بياء المخاطبة منه وأصلها اغزووا بواوين وارميي بياءين فحذفت ضمة الواو الأولى من الأول وكسرة

الياء الأولى من الثاني استثقالا فصار كل منهما مدة ملاقية للضمير الساكن بعدها فحذفت وبقي الضمير ووزنهما

افعوا وافعي وكذا ارموا واغزي واخشوا واخشي وأصلهما اخشيوا واخشيي بالياء المفتوح ما قبلها

قبل الضميرين فقلبت ألفا وحذفت [واغزنّ وارمنّ] بالحاق نون التاكيد الثقيلة على الأمر للجماعة أو

المخاطبة الواحدة من الناقص المضموم عينه في المضارع أو المكسور عينه فيه وكذا في المضارع على صيغة

المعلوم المجزوم للجمع والمخاطبة منهما نحو لا تغزنّ ولا ترمنّ فان الأصل بعد حذف اللام اغزونّ واغزينّ

ولا تغزونّ ولا تغزينّ وارمونّ وارمينّ ولا ترمونّ ولا ترمينّ مثلا فالتقى الضمير الساكن والنون المدغمة

ولو حذفت الضمير دلت عليه ضمة ما قبله في الجمع وكسرته في المخاطبة لانضمام ما قبل واو الجمع وانكسار ما قبل

ياء المخاطبة فيما ذكر بخلاف النون لعدم الدليل عليها عند الحذف فيفوت معنى التاكيد المقصود منها فلذا لا يحذف

ويخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض والحركة في نحو خفِ الله واخشوُا الله واخشيِ الله

واخشونّ واخشينّ غير معتدّ بها

الضمير دونها ولم ينزلوها في جهة عدم استقلالها منزلة الجزء من الفعل كما نزل الضميران منزلته حتى يكونا

كحرفين من كلمة واحدة فيغتفر التقاؤهما كراهة جعل كلمات ثلث بمنزلة الواحدة من غير داعٍ وأما اعتبار ذلك

في المثنى لتبقى الألف فلئلا يلتبس بالمفرد لانفتاح ما قبل النون فيهما فلا تدل الفتحة على الألف لو حذفت وكذا في جماعة

النساء بزيادة الألف كراهة اجتماع النونات فقالوا اضربانّ واضربنانّ فلا بكسر النون منهما تشبيها بنون التثنية ه

للوقوع بعد الألف وتفتح فيما عداهما وأما المؤكد بالنون من الأمر الناقص المفتوح العين في المضارع والمضارع المجزوم

منه والمجهول مطلقا فما قبل الضميرين فيها لانفتاحه لا يدل عليهما لو حذفا لا النون فلذلك تبقيان وتضم الواو

وتكسر الياء تحرزا عن التقاء الساكنين نحو اخشونّ واخشينّ ولا تخشونّ ولا تخشينّ ونحو لتبلونّ ولامه

واو محذوفة بعد قلبها ألفا [و] نحو [يخشى القوم ويغزو الجيش و] فلان [يرمي الغرض] وهو الهدف

الذي يرمى إليه السهم وحذفت المدة فيها لملاقاتها اللام الساكنة وحيث كان حذف المدة فيما ذكر من الصور لا

لتقاء الساكنين فلو تحرك ما بعدها حركة يعتد بها أعيدت لزوال علة الحذف [والحركة في نحو خفِ الله] وقلِ اللهم و

بعِ المال [واخشوُا الله واخشيِ الله واخشونّ واخشينّ] ونظائرها من المضارع نحو لم يخشَ القوم ولا

تخشوُا الناس ولا تخشونّ وأما ترينّ ونحوها [غير معتد بها] وهي في حكم المعدوم فلذلك لم تعد المدة المحذوفة

فلم يقولوا خافِ الله وقولِ اللهم مثلا والوجه في عدم الاعتداد بها في نحو هذه الأمثلة عروضها فيها بسبب مجيء

ساكن من كلمة أخرى منفصلة كالاسم الظاهر المعرف باللام ونون التأكيد الثقيلة فإنها مع الضمير البارز كلمة

منفصلة

بخلاف نحو خافا وخافنّ فإن لم يكن مدة حرك

منفصلة في نحو ذلك وهذا [بخلاف نحو خافا] وقولا وبيعا وخافوا وقولوا وبيعوا وبيعي ونظائرها من

المضارع نحو لم يخافا ولم يقولا ولم يبيعوا ونحوها فإن الحركة فيها معتد بها لعروضها باتصال الضمير المرفوع المتصل

الذي يجري مجرى الجزء من الفعل [و] بخلاف نحو [خافنّ] وقولنّ وبيعنّ ولا تخافنّ ولا تقولنّ ولا تبيعنّ بالنون

الثقيلة وفتح ما قبلها في الجميع للمفرد وضمه للجمع وكسره في المخاطبة فإن عود المحذوف فيها لأن الحركة فيها معتد بها

لحصولها باتصال النون التي اتصلت بالفعل وجرى مجرى الجزء منه أما في المفرد فظاهر وأما في الأخيرين فبعد حذف

ما كان مانعا عن تنزيلها منزلة الجزء أعني الضميرين وأما في نحو رمتا وغزتا من الناقص المثنى في المؤنث فعدم

الرد لكون ألف التثنية التي لأجلها تحركت التاء في حكم المنفصل لحيلولة التاء ومع ذلك جوّز بعضهم فيه الرد بأن

يقال غزاتا ورماتا مثلا كما في قول امرئ القيس: لها متنتان خظاتا كما أكب على ساعديه النمر [وإن لم يكن]

أول الساكنين [مدة حرك] ذلك الأول لعدم ثقل الحركة وعدم منافاتها للوضعه مع حصول الغرض الذي هو

التحرز عن التقاء الساكنين بها فلا وجه للحذف لكن يستثنى من ذلك ما إذا كان أولهما تنوين العلم الموصوف

بابن مضافا إلى علم آخر كزيد بن عمرو فإنه يحذف أو كان أولهما نون التأكيد الخفيفة فإنها تحذف أيضا كما تقدم

في مقدمة الإعراب وذلك كقول الأضبط بن قريع: لا تهين الفقير علّك أن: تركع يوما والدهر قد رفعه: فإن أصله

لا تهينن بالنون الخفيفة بقرينة وجود الياء في حكم نون التأكيد الخفيفة نون لدن غالبا على ما ذكره ابن مالك

في التسهيل وربما يقال من لدن الصباح بكسر النون وقال الجرمي حذف التنوين إذا كان أول الساكنين لغة قوم وعليها

ورد ما روي عن أبي عمرو أحد الله الصمد بحذف التنوين من أحد وقراءة عمارة بن عقيل ولا الليل سابق النهار بحذف

نحو اذهب اذهب ولم أُبله وألم الله
واخشوا الله

التنوين ونصب النهار ويجب على الاكثر تحريك الأول في غير المدّة وفي غير تنوين العلم المذكور والتنوين المذكورتين
وذلك [نحو اذهبِ اذهبْ] على صيغتي الأمر وكسر آخر الأولى بعد حذف همزة الثانية درجا [ولم أُبلهْ] وأصله أُبالي
للمتكلم المعلوم من المبالاة فحذفت الياء بالجازم ولكثرة استعماله فناسبه التخفيف فجعل كأنه أجوف ولم يحذف منه شيء
واعتبر عمل الجازم مرة أخرى فسكن اللام وحذفت الألف بالتقاء الساكنين فلما دخلت هاء السكت الساكنة وقفا التقى
ساكنان فحركت اللام بالكسر [والم الله] اذا لم يوقف على الم ولم يجعل آية برأسها فانه عند عدم الوقف يوصل بالجلالة
فتحذف همزتها درجا وآخر ميم ساكن لما عرفت من بناء الاسماء المعدودة على السكون وقفا ووصلا فعند ملاقاته اللام المدغمة
يلتقي ساكنان فحرك الأول والكسر وإن كان هو الأصل لكنه فتح على ما اختاره سيبويه وسمع منهم توصلا الى تفخيم الجلالة
ولأن الياء قبله من جنس الكسرة وما قبل الياء أيضا مكسور فلو كسر كان من قبيل توالي الأمثال وأجاز الأخفش الكسر على الأصل
وبه قرأ عمرو بن عبيدة في الشواذ ومن زعم أن السكون في تلك الاسماء للوقف لا للبناء فالوصل عنده بنية الوقف فالجلالة مبتدأ
بها عنده في النية كما في الوقف فلا تسقط همزتها درجا حتى يلتقي ساكنان فلذلك قال إن فتحة الميم منقولة من الهمزة وحذفت
الهمزة على القياس في حذفها حيث لم تقع الابتداء في اللفظ وذلك كما نقلت من همزة القطع في قولهم في التعبير عن كلمة لا النافية
لام ألف بفتح الميم وحذفت الهمزة عند الوصل بنية الوقف كما في قول أبي النجم: أقبلت من عند زياد كالخرف * تخط رجلاي بخط مختلف *
تكتبان في الطريق لام ألف * وهذا اختيار الزمخشري في تفسيره وزيّفه المصنف في شرح المفصل بأن فيه حمل ما اجتمع عليه القراء على
الوجه الضعيف لأن اجراء الوصل مجرى الوقف يعني جعله في نية القطع ليس بقوي في اللغة [و] نحو [اخشوا الله]

يا قوم

واخشَيِ اللهَ ومِن ثَمَّ قيل اخشَوُنَّ واخشَيِنَّ لأنّه كالمنفصل إلّا في نحو انطلْقَ ولم يلْدَه وفي نحو رُدَّ

والُرْدَّ في تَمِيمٍ مِمّا فُرَّ من تحريكه للتخفيف فحُرِّك الثاني

يا قوم [واخشَيِ اللهَ] يا أيّتها المرأة فإنّ الضميرين الساكنين فيهما ليسا مدّتين لعدم مجانسة حركة ما قبلهما إليهما

لكونه مفتوحا فحرك الأول ضمًّا لثقل الكسرة على الواو والثاني كسرا على الأصل لعدم المانع منه لمناسبة الكسرة

له بخلاف نحو أُغزُوا القومَ وارْمُوا القومَ من مضموم العين في المضارع ومكسورها فيه فإنّ الضمير فيهما مدة

للمجانسة فيحذف [ومن ثمّه] أي من أجل لزوم التحريك إذا لم يكن أول الساكنين مدة [قيل] في المؤكد بالنون

[اخشَوُنَّ] يا رجال [واخشَيِنَّ] يا فلانة بتحريك الواو ضما والياء كسرا لجريان حكم الساكنين الملتقيين فيهما

فإنه ليس من مواضع الاغتفار وإن كان الأول لينا والثاني مدغما [لأنه] أي الساكن الثاني المعلوم من السياق

[كالمنفصل] عما قبله لما عرفت من حكم النون الثقيلة عند وجود الضمير البارز فليستا في كلمة واحدة كما هو

شرط الاغتفار وهذا بخلاف نحو أُغزُنَّ وارمِنَّ فإنّ أول الساكنين فيهما مدة فتحذف كما مر وبالجملة فتحريك

الأول لازم في كل ساكنين متلاقيين ليس أولهما مدة غير النون الخفيفة [إلّا في نحو انطلْقَ] بسكون اللام و

فتح القاف [ولم يلْدَه] بسكون اللام وفتح الدال [وفي رُدَّ ولم تَرُدَّ في لغة تميم] ونظائرهما [مما فُرَّ] فيه [من

تحريكه] أي من تحريك الأول وأُسكن [للتخفيف فيحرك] الساكن [الثاني] في نحوهما للتحرز عن التقاء الساكنين

لما في تحريك الأول من نقض ذلك الغرض والأصل في انطلق كسر اللام وسكون القاف على الأمر وفي لم يلد كسر اللام

وسكون الدال فشبه طلِقْ وبِلدْتُو وخففا بتسكين الوسط مثله والتقى ساكنان وتحريك الأول نقض م

لذلك الغرض فحرك الثاني منهما فتحا اتباعا للأول متحرك منهما أو تحصيلا للأخف من الحركة التي فر منها أعني الكسرة مع

وقراءة حفص ويتقه ليست منه على الأصح والأصل فيه الكسر

كراهة عروضها الآخر الفعل واستثقالاً للضمة وهذا في يلد غير مختص بصورة لحوق الضمير وانما اراد الاشارة الى

ما وقع في قوله: عجبت لمولود وليس له أب ÷ وذي ولد لم يلده أبوان ÷ والمراد بفاقد الأب عيسى على نبينا و

عليهم الصلوة والسلام وبفاقد الأبوين آدم على نبينا وعليهم الصلوة والسلام والأصل في رُدّ بصيغة الأمر ولم يردّ من

المضارع أُردُدْ ولم يردُدْ بفك الادغام على ما يتكلم به الحجازيون فاختار تميم نقل حركة المجانس الاول الى ما قبله توسلا

الى التخفيف بالادغام ولو حرك الاول انتقض ذلك الغرض فادغم وحرك الثانى بالحركات الثلث كما سيجيء ان شاء الله تعالى

[وقراءة حفص] في سورة النور الشريفة ومن يطع الله ورسوله ويخش الله [ويتقه] بسكون القاف

وكسر الهاء فاولئك هم الفائزون [ليست منه] أى مما نحن فيه من تحريك الأول للتخفيف وحرك الساكن الثانى لا

لتقاء الساكنين وذلك لأن الهاء فيه ضمير راجع الى الله والأصل ما قرء بعضهم وهو يتقيه بكسر القاف وكسر الضمير

مع الوصل بالياء أى النطق به على وجه يظهر معه ياء يقال لها الصلة كما هو حكمه عند انكسار ما قبله نحو مررت به

وبغلامه فخفف بسكون القاف تشبيها لتقه بكتف وبقيت كسرة الضمير وحذفت ياء الصلة على ما هو حكمه

اذا عرض السكون لما قبله نحو عليه واليه فالكسرة في يتقه هي التي كانت ولم يلتق ساكنان أصلا هذا [على الأصح]

خلافا للزمخشرى وأبي على حيث زعما على أن قراءته مما نحن فيه من ذلك لزعمهما أن الأصل يتق فادخلت هاء

السكت الساكن وسكن القاف تشبيها بكتف فالتقى ساكنان فحرك الثانى وهو هاء السكت دون الأول

لئلا ينتقض الغرض من تخفيفها بالاسكان وهذا ضعيف لما فيه من اثبات هاء السكت وصلا وتحريكها [ولا

فَإِنْ خُولِفَ فَلِعَارِضٍ كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي مِيمِ الْجَمْعِ وَمُذْ وَكَاخْتِيَارِ الْفَتْحِ فِي نَحْوِ الٓمٓ اللهُ وَكَجَوَازِ الضَّمِّ

والأصل في تحريك الساكن إذا قصد تحريكه [الكسر] لأن الجزم في الفعل عوض عن الجر في الاسم في لغتهم فكأنهما متنا
سبان عندهم تناسبا يخلق به أحدهما مكان الآخر فإذا تعذر أحدهما ناسب أن يقام مقام الآخر مع أن الإنسان
إذا خلي وطبعه وجرى من نفسه الاتفاق عند تعذر النطق بالساكن إلى الكسرة المختلسة فكأنه مجبول على ذلك
وهي أخف على النفس بالطبع عند تحريك الساكن فلذلك جعلت أصلا فيه [فإن خولف] ذلك الأصل [فلعارض]
يتفق في بعض الصور [كوجوب الضم في ميم الجمع] الملاقية لساكن آخر مثل لام التعريف في لكم اليوم وعليكم
اليوم وأنتم الفقراء وهم المؤمنون ونحو ذلك فإن تلك الميم أصلها الضم بدليل قراءة أهل مكة إياها بالضم مع الو
صل بالواو نحو عليكمو فالتزم الأكثرون عند تحريكها الرجوع إلى أصلها وربما جاء كسرها في بعض اللغات على الأصل في
تحريك الساكن هذا إذا لم تكن تلك الميم مسبوقة بهاء بعد ياء نحو عليهم القتال وإليهم اثنين أو بهاء بعد كسرة نحو بهم الأ
سباب وفي قلوبهم العجل فإن الأشهر في هاتين الصورتين الكسر لاغتفار الأصل في الساكن فيهما مراعاة إتباع
الهاء لكن القراء خالفوا ذلك وأتوا فيها أيضا بالضم ترجيحا لمراعاة الحركة الأصلية إلا أن أبا عمرو قرأ نحو ذلك بكسر
الميم كما هو الأشهر [و] كوجوب الضم عند الأكثر في [مذ] عند ملاقات الساكن نحو مذ اليوم إتباعا للميم أو حملا
على الغايات التي تبنى على الضم كقبل وبعد للتناسب في المعنى كما حمل عليها حيث في البناء على الضم في الأفصح الأشهر
مع أصالة الضم فيه إن كان أصله منذ بالنون وجاء فيه الكسر على أصل التحريك أيضا [و] كاختيار الفتح أي كونه
راجحا مختارا في الميم [من الٓمٓ اللهُ] توصلا إلى تفخيم الجلالة وإن أجاز الأخفش الكسر كما مر [وكجواز الضم] في الساكن

إذا كان بعد الثاني منهما ضمة أصلية في كلمته نحو وقالت اخرج وقالت اغزي بخلاف نحو إن امرؤ وقالت ارموا وإن الحكم

الأول للاتباع لما بعد الساكن الثاني من غير رجحان على الكسر [إذا كان بعد الثاني منهما] أي من الساكنين [ضمة أصلية في كلمته] أي في كلمة الساكن الثاني سواء بقيت تلك الضمة [نحو] قوله تعالى [وقالت اخرج] وقل انظروا أو انقلبت إلى غيرها لعارض [و] ذلك نحو قولك [قالت اغزي] أيتها المرأة فإن الأصل فيما وقع بعد الساكن الثاني من أغزي الضمة لأنه من يفعُل بضم العين وإن انقلبت كسرة لمصادفة ياء المخاطبة ولم يلتزم الاتباع في نحو ذلك لكون الضم في غير الكلمة التي فيها الساكن الأول مفصولا عنه بحاجز هو الساكن الثاني وإن ضعف بالسكون فجواز الوجهين في الساكن الأول أي حرف كان في نحو ذلك هو القياس الموافق للسماع وقرأ حمزة وعاصم ما ورد من هذا القبيل في القرآن العزيز بكسر الساكن الأول إن كان تاء أو دالا أو واوا أو لاما أو نونا أو تنوينا نحو قالت اخرج لقد استهزئ أو انقص قل ادعوا أن اعبدوني محظورا انظروا ووافقهما أبو عمرو إلا في الواو من أو العاطفة واللام من قل فإنه يضمها وقرأ الباقون بالضم في جميع هذه إلا في التنوين في رواية ابن ذكوان عن ابن عامر فإنه يكسره على الوجه المفصل في موضعه ثم إن ما ذكر [بخلاف] ما إذا لم يكن الضمة أصلية في كلمة الساكن الثاني فإن تحريك الساكن فيه بالكسر واجب على الأصل لعدم أصالة الضمة حتى تتبع وذلك [نحو إن امرؤ] فإن أصله مرء بسكون الراء وعند تسكين الميم والإتيان بهمزة الوصل يعرض لها حركة ما بعدها اتباعا رفعا ونصبا وجرا [و] نحو [قالت ارموا] فإنه من يفعِل بالكسر وأصله ارميوا بكسر الميم والضمة منقولة إليها من الياء وليست أصلية [و] بخلاف ما إذا كانت الضمة أصلية لكن لم يكن في كلمة الساكن الثاني في نحو [إن الحكم]

واختياره في اخشوا القوم عكس لو استطعنا وجواز الضم والفتح في نحو رد ولم يرد

إن الحكم] وقل الروح فأن ضمة الحاء والراء وإن كانت أصلية لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني أعني اللام لأن لام
التعريف كلمة وما عرف بها كلمة أخرى فيقع الفصل بين الضمة والساكن الأول بكلمة فلا وجه للإتباع فيكسر وجوباً على الأصل
[و] نحو [اختياره] أي الضم فيما إذا كان الأول فيه واو الجمع المفتوح ما قبلها ضميراً كانت كما [في اخشوا القوم] ولا تنسوا
الفضل بينكم وادعوا الله مخلصين أو علامة كما في هؤلاء مصطفوا القوم إذ قد حذفت قبلها في الجمع واو أو ياء مضموم
في الأصل لالتقاء الساكنين بعد انقلابها ألفاً لانفتاح ما قبلها فيتقوى مناسبة الضمة لها بمناسبتها الحركة ما حذف
قبلها فيترجح فيها الضم عند تحريكها وجاء على قلة فيها الكسر على الأصل [عكس لو استطعنا] ولو انطلقت ونحوهما مما ليست
فيه الواو للجمع ولم يحذف مضموم قبلها فإن المختار فيها الكسر على الأصل والضم لمناسبة الواو قليل للفرق بين الواوين
ولم يعكس لأن الضم بما هي للجمع أجدر فإنها تنوب عن الضم في الجمع عند وقوعها علامة للرفع في الجمع الصحيح مع أنه قد حذف
بعدها في نحو لو استطعنا همزة وصل مكسورة فالكسرة تناسبها في نحوه لذلك أيضاً وربما ضم أول الساكنين إتباعاً
لضمة ما قبله وعليه قرء في الشواذ قم الليل [و] [جواز الضم والفتح] مع الكسر [في نحو رد ولم يرد] ومد ولم يمد إلى غير
ذلك من الأمر والمضارع المجزوم المدغمين من مضموم العين في المضارع وقد نقلت ضمة العين إلى ما قبلها للتوسل
إلى الإدغام وحذفت همزة الوصل في الأمر للاستغناء عنها بتحرك ما بعدها وليس في أصل الساكن الثاني الذي اضطر إلى
تحريكه حركة قبل الإدغام في نحو أردد ولم يردد لسكونه بالجزم فحيث لم يكن حركة أصلية يراعى ابتغاؤها جوزوا فيه الضم
اتباعاً لما قبله والفتح تخفيفاً والكسر على الأصل في تحريك الساكن وفي مفتوح العين نحو عض وجهان الفتح للإتباع والتخفيف
والكسر على الأصل وفي مكسورها نحو فر الكسر للأصل والإتباع والفتح للتخفيف ويمتنع فيهما الضم هذا إذا كان مثل ما ذكر غير

بخلاف نحو ردّ القوم على الأكثر وكوجوب الفتح في نحو ردّها والضم في نحو ردّه على الأفصح والكسر لغية وغلط ثعلب

في جواز الفتح لكونه ضعيفا والفتح في نون من

ملاقٍ لساكن بعده [بخلاف] ما إذا لاقى ذلك كاللام في [نحو ردّ القوم] فإنه يتعين فيه الكسر [على الأكثر] لأنه

لو زال الادغام وقيل أردد القوم تعين الكسر فأبقى على حركته بعد الادغام أيضا ومن العرب من يفتح بعد الادغام

أيضا وعليه روى قول جرير: فغضّ الطرف إنك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا * وقوله أيضا: ذمّ المنازل

بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الأيام [وكوجوب الفتح في] المضاعف المذكور في لغة جميع العرب

إذا اتصل بالضمير المفرد المؤنث الغائب المنصوب وهو ها [نحو ردّها] وعضها واستعدها لأن الهاء لخفائها كا

لمعدوم فآخر الفعل كأنه قبل الألف فيفتح [و] وجوب [الضم] فيه إذا اتصل بالضمير المفرد الغائب المذكر المنصوب

كما [في نحو ردّه] وعضه واستعده [على الأفصح] إذ الأصل والقياس انضمام هذا الضمير مع الوصل بالواو فآخر

الفعل كأنه ولي تلك الواو لخفة الهاء فيضم [والكسر] فيه كما هو لغة بني عقيل على الأصل في تحريك الساكن لغة

ضعيفة ولذا صغرها وقال [لغية] إذ في هذه اللغة يكسر هاء الضمير لانكسار ما قبلها وهو آخر الفعل ٥

فيتوصل بالياء كما في به وبغلامه على ما مر فيخرج ذلك الضمير عن أصله الذي مراعاته لأنها أهم عندهم

من مراعاة الأصل في تحريك الساكن [وغلّط] على صيغة المجهول من باب التفعيل أي نسب إلى الغلط

[ثعلب في] دعوى [جواز الفتح] في نحو ردّه وعضه واستعده قياسا على الخالي عن الضمير معترفا بعدم

السماع يعني أنهم حكموا بكونه غالطا في هذه الدعوى [لكونه ضعيفا] لضعف ذلك القياس بسبب وجود

واو الصلة وضعف الحاجز في الضمير بخلاف الخالي عنه [و] كوجوب [الفتح] تخفيفا [في نون من] الجارة

مَعَ اللَّامِ نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْكَسْرُ ضَعِيفٌ عَكْسُ مِنِ ابْنِكَ وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ وَعَنُ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ وَ

جَاءَ فِي الْمُغْتَفَرِ النَّقُرْ وَمِنَ النَّقِرْ وَاضْرِبُهْ

[مع لام] التعريف [نحو مِنَ الرَّجُلِ والكسر ضعيف] لما يلزم من توالي الكسرتين مع كثرة استعمالها مع اللام وهذا

[عكس] ما إذا لقيت ساكناً غير اللام نحو [مِنِ ابْنِكَ] بحذف همزة الوصل فأن الكسر فيه أكثر من الفتح لقلة الاستعمال

ثم راعات الأصل في تحريك الساكن فيه لقلته لأنها أولى من المبالاة بالكسرتين بخلاف الكثير الشايع [و] كذا [عن] الجار

ثابتة [على الأصل] الذي هو الكسر مع اللام وغيرها من غير فرق لأن ما قبل النون فيها مفتوح فلا يجتمع كسرتان

حتى يخالف الأصل للتحرز عنه [وعنُ الرَّجُلِ بالضم] على ما حكاه الأخفش عن بعض العرب اتباعاً الجيم من الرجل

وتشبيهاً له بنحو قُلُ انْظُرُوا [ضعيف] لتوسط لام التعريف وهي كلمة أخرى بين النون ورجل فهو من قبيل إن الحكم

وقدمر أنه لا يجوز فيه الضم وهكذا الكل ما كان أوله مفتوحاً كهَلِ الاستفهامية ومَنِ الاستفهامية والشرطية

يكسر على الأصل نحو هَلِ الرَّجُلُ ومَنِ الرَّجُلُ وهَلِ ابْنُكَ ومَنِ ابْنُكَ [وجاء في] نوعين من التقاء الساكنين ٥

[المغتفر] تحريك الساكن الأول [النوع الأول الوقف] فانه جاء فيه تحريك أول الساكنين إن كان حرفاً صحيحاً

بالحركة الساقطة عن الموقوف عليه بالوقف إن كانت ضمة أو كسرة كالنَّقْر بسكون القاف وهو صويت من طرف

اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يُسَكَّن به الفرس إذا اضطرب فيقال فيه عند الوقف رفعاً هذا [النَّقُرْ] بكسر النون بضم القاف

وكذا جاءني بكُرْ بضم الكاف ومن بكِرْ بكسرها ومثله قراءة أبي عمرو في رواية عنه وتواصوا بالصبِرْ بنقل الكسرة الى

الباء [و] كما يقال لم [أضْرِبُهْ] بضم الباء وسكون هاء الضمير في لم أضربه بسكون الباء وضم الهاء قال الشاعر:

يا عجباً والدهر جم عجبه ... من عنزي سبني لم أضربه ... ومنه وعنه بضم النون وسكون الهاء في منه وعنه

في قوله: أنا ابن ماوية إذ جدّ النقر ... وجاءت الخيل أثابيّ زمر [و] في الرفع جرًّا [من النقر] صح

الابتداء

(١٩٧)

ودابّة وشابّة وجانّ بخلاف نحو تأمرونّي الابتداء لا يبتدأ إلا بمتحرك كما لا يوقف إلا على ساكن

لأن أول الساكنين إن كان صحيحا فهو متحرك بالطبع بكسرة مختلسة على ما قالوا وإن لم تدرك لضعفها وغاية خفائ
بها ولذا جعلت كالعدم وحكم بالتقاء الساكنين فكأنهم قصدوا إتمام تلك الكسرة إن كانت الساقطة عما بعده كسرة
وحمل عليها الضمة إن كانت هي الساقطة لما بينهما من التواخي والتناسب واستحقاقها للرعاية لكونها حركة قوية
شأنها أن يكون للعمدة بخلاف الفتح لكونه للفضلة بعيدا عن المناسبة للكسرة المختلسة الثابتة بالطبع فلذلك
لم يجئ نحو رأيت النقر بفتح القاف إلا على الشذوذ [و] النوع الثاني المدغم قبله لين بشرط أن يكون ألفا فإنه جاء قلبها
همزة مفتوحة للمبالغة في الهرب عن التقاء الساكنين فيما يكثر وقوعه وهو الألف قبل المدغم على ما قال المص والزمخشري فلذلك
جاء [دأبّة وشأبّة] بقلب ألفهما همزة مفتوحة على ما حكاها أبو زيد وعليه قرئ في الشواذ ولا الضألّين وإنس [و] لا
[جانّ بخلاف] ما إذا كان اللين واوا [نحو تأمرونّي] على قراءة تشديد النون أو ياء نحو خويصّة فإنهما يبقيان على
حالهما من غير قلب ولا تحريك لقلة وقوعهما بالنسبة إلى الألف على ما قال نجم الأئمة فلا يبالى فيهما بالتقاء الساكنين [الابتداء]
والمراد به الأخذ في النطق بعد الصمت [لا يبتدأ] في النطق [إلا بمتحرك] وجوبا صناعيا موافقا لحكم العقل لتعذر الابتداء
بالساكن بشهادة الذوق ومنازعة ابن جني في جوازه مع التعسر ووقوعه في الفارسية مع كون أول الكلمة مدغما
ضعيف ولعل الحركة فيما زعم وقوعه فيه ضعيفة خفية على ما قيل لإيصال الحرف فأول وجوده يجب أن يكون ساكنا
ثم يعرضها الحركة ضرورة تأخر العارض عن المعروض لأنا نقول العروض إنما يقتضي التأخر بالطبع ولا ينافي المعية الزمانية
الواقعة بين الحركة والحرف المتحرك كما في حركتي اليد والمفتاح بالوجدان [كما لا يوقف إلا على ساكن] وجوبا صناعيا
موافقا

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا وَذَلِكَ فِي عَشَرَةِ أَسْمَاءٍ مَحْفُوظَةٍ وَهِيَ ابْنٌ وَابْنَةٌ وَابْنُمٌ وَاسْمٌ وَاسْتٌ وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ
وَامْرُؤٌ وَامْرَأَةٌ

موافقا لاستحسان العقل ليكون حكم الابتداء والانتهاء متضادين كتضاد انفسهما والمراد بالوقف قطع الحركة عند السكوت
الا ما يشمل الروم وغيره ولوجوب التحرك فيما يبدأ به كان المناسب والاصل تحرك ما هو اول الكلمة حقيقة وقد خولف في بعض
الكلمات [فان كان الاول ساكنا] على خلاف ذلك الاصل [وذلك] فيما ليس مدلوله حدثا من الاسم سماعي وذلك [في
عشرة اسماء محفوظة] منهم بالاستقراء دون غيرها [وهي ابن وابنة] والاصل بنو بالتحريك بدليل ابناء في
الجمع لدلالة بنون في الجمع على فتح الاول وما فتح اوله من صحيح العين لا يقاس افعال في جمعه الا مع فتح العين
ايضا كجبل واجبال وبنت في المؤنث تدل على كون اللام واوا لان ابدال التاء منها اكثر من ابدالها عن الياء نحو
فت وابدلت عنها همزة الوصل بعد تسكين الاول [وابنم] بزيادة الميم للتاكيد على ما قيل كزرقم في الازرق لا عوضا
عن المحذوف والا لم يجامع مع همزة العوض واجراء الميم مجرى حرف الاعراب بعيد [واست] في سته بالتحريك
بدليل استاه كابناء [واسم] واصله عند البصريين سمو بسكون الميم وضم السين وكسرها بدليل سم بدون
الهمزة بضمها وكسرها لجمعه على اسماء قياس كقفل واقفال وجذع واجذاع [واثنان واثنتان] والاصل ثني
وثنية بالتحريك كشجر وشجرة بدليل ثنوي بالتحريك المفتوح مع قلب الياء واوا في النسبة ولو كانت الفاء
مضمومة او مكسورة لظهر ذلك في النسبة ولو كانت العين ساكنة لقالوا ثنيي بالاسكان كظبيي كما مر [و
امرؤ وامرأة] والاصل مرء والآخر لما كان همزة في معرض التخفيف بالحذف كما يقال مرة صالحة بترك الهمزة حمل على
ما حذفت لامه في تسكين الاول والحاق همزة الوصل والغالب عند الحاقها اتباع حركة الراء الهمزة في الاحوال الثلثة

وأيمن الله وفي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعداً كالإقتدار والإستخراج وفي أفعال تلك

المصادر من ماض وأمر وفي صيغة أمر الثلاثي

الأعرابية وقد يلتزم فتح الراء على جميع الأحوال كما حكاه الفراء وقد يضم على الأحوال كلها [وأيمن الله] عند البصريين فإنه

عندهم اسم مفرد من اليمن بمعنى البركة أي وبركة الله وهو على زنة أشد بتشديد الدال وآنك بالهمزة الممدودة في

أوله بعدها النون للرصاص بدليل التصرف فيه حيث يقال فيه أيم وأم كلاهما بفتح الهمزة وكسرها ولو كان جمعاً

لم يتصرف وقالوا الهمزة فيه للوصل لحذفها درجاً كما قال نصيب فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله

ما ندري أي لايمن الله فحذفت الهمزة بعد اللام المؤكدة وبقيت الياء الساكنة وأسكان الأول في الاسم الدال على

الحدث كثير قياسي [و] ذلك [في كل مصدر بعد ألف فعله الماضي] أي همزة المزيدة في أوله [أربعة] أحرف [فصاعداً]

من الأصلية والزائدة المحققة في مرتبة زيادة تلك الهمزة [كالإقتدار] فيما بعد همزته في الماضي أربعة [والاستخراج]

والاحرنجام فيما بعدها فيه أكثر من أربعة [و] في الفعل أيضاً كثير قياسي كما [في أفعال تلك المصادر من ماض]

نحو اقتدر واستخرج واحرنجم [وأمر] كاقتدر واستخرج واحرنجم وفي تفعل وتفاعل إذا أدغم تاؤهما في الفاء

كاطير واثاقل وذلك بخلاف ما يكون بعد همزته أربعة فصاعداً بعضها زائدة ليست في مرتبة زيادتها في الماضي

أو ثلثة أحرف هي أصول أصله المجرد كأكرم فإن همزته للقطع ومنه أسطاع وأهراق إن أصلهما أطاع وأراق

ثم زيدت السين والهاء فليسا متحققين في مرتبة الهمزة [وفي صيغة أمر الثلاثي] المجرد أن سكن ما بعد حرف

المضارعة فيه نحو اضرب واعلم في يضرب ويعلم بخلاف ما تحرك فيه ذلك كالأجوف والمثال نحو يصون ويعد فإن

الأمر منهما صن وعد [وفي الحرف قليل] سماعي لم يوجد سوى لفظين [لام التعريف وميمه] نحو ليس من امبر امصيام

في

وفى لام التعريف وميمه الحق فى الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة الا فيما بعد ساكنه ضمة اصلية فانها
تضم نحو اقتل واغزى بخلاف ارموا والا فى لام التعريف وايمن الله فانها تفتح

فى ام سفر وقوله [الحق] جواب الشرط اى فان كان اول الكلمة ساكنا وذلك فى تلك العشرة وماذكر بعدها
الحق [فى الابتداء خاصة] اى لا فى الدرج [همزة وصل] لكونها اقوى الحروف والابتداء بها اولى وسميت بذلك
للتوصل بها الى الابتداء بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان ولانها تسقط فى الدرج فيتصل ماقبلها بما بعدها فى
النطق [مكسورة] لمناسبة الكسرة للسكون ولان الكسر هو الاصل فى تحريك الساكن فهو انسب بالساكن بعدها او زيدت
متحركة بالكسرة لذلك على ماذهب اليه سيبويه وقال الكوفيون انها زيدت ساكنة لتقليل الزيادة ثم حركت على اصل التقاء
الساكنين وعلى اى حال هى مكسورة فى كل ما تزاد فيه للابتداء [الا فيما] كانت [بعد ساكنه] الذى فى اوله [ضمة
اصلية فانها تضم] فيه اتباعا لتلك الضمة سواء بقيت [نحو اقتل واغزى] او زالت لعارض كالاتصال بياء
المخاطبة [و] ذلك نحو [اغزى] وفى ضمها فى مثله فائدة اخرى وهى الدلالة على تلك الضمة وما كانت الضمة فى
اول حروفه الاصول اصلية فى بناء دون بناء كانطلق به على البناء للمفعول دون الفاعل بضم الهمزة فى البناء
الذى هى اصلية فيه وذلك [بخلاف ارموا] مما كانت الضمة فيه عارضة فانه من يفعل بكسر العين و
الضمة عرضت للوقوع قبل واو الضمير [والا فى لام التعريف] وميمه [وايمن الله فانها تفتح] فى هذه
الثلاثة تخفيفا لكثرة استعمالها هذا على الاشهر ومنهم من يجعل الهمزة فيها للقطع وهى الهمزة التى تثبت فى
الدرج فيقطع بها ماقبلها عما بعدها فى النطق ولهذا سميت بذلك وحذفت فى هذه درجا تشبيها بهمزة الوصل
لكثرة الاستعمال مع ان القسم فى موقع التخفيف ولذلك وجب حذف الخبر فى ايمن الله ولعمرك وذلك لزعمه ان

وإثباتها وصلاً لحن وشذ في الضرورة والتزموا جعلها ألفاً لا بين بين على الأفصح في نحو آلحسن

عندك وآيمن الله يمينك للبس

أي بتمامها حرف التعريف كما ذهب إليه الخليل وكذا الآم والأيمن جمع يمين لعدم هذه الزنة في المفرد وآنك

أعجمي والأشد جمع للشدة عند سيبويه يقال بلغ الغلام شدته لكن هذا الجمع ليس قياساً وقيل إنه جمع شد

بالفتح أو الكسر نحو كلب وأكلب وذئب وأذؤب وإن لم يستعمل هذان المفردان فيما يناسب معناه فهو كأبابيل

مما لم يستعمل مفرده القياسي وحكى يونس كسر الهمزة في أيمن وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن حرف لا اسم

وهو ضعيف [و] همزة الوصل في أي كلمة كانت [إثباتها وصلاً لحن] أي خطأ لأنها إنما وضعت للتوصل

بها إلى الابتداء فزيادتها وصلاً زيادة في موضع الاستغناء على خلاف الأصل في وضعها [وشذ] إثباتها

[في الضرورة] كما في قول قيس بن الحطيم: إذا جاوز الإثنين سر فإنه ❊ بنث وتكثير الوشاة قمين ❊ وقول الآخر

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة ❊ على حدثان الدهر مني ومن جمل ❊ وعدلوا عن حذفها [والتزموا] في الأفصح

[جعلها ألفاً] محضة [لا] جعلها [بين بين في] ما وقعت فيه مفتوحة بعد همزة الاستفهام [نحو آلحسن

عندك وآيمن الله يمينك للبس] اللازم من حذفها إذ لو حذفت لم يعلم أن الباقية هي الاستفهامية

لانفتاح الهمزتين فيلتبس بالخبر وخلاصة المعنى أنهم التزموا لأجل اللبس اللازم من الحذف والتحرز عنه الجعل

الأول في الأفصح لا الثاني وإن اندفع اللبس بكل من الجعلين وإنما اختاروا الأول لما مر في التقاء الساكنين

فلو خالفت حركتها حركة همزة الاستفهام حذفت لعدم اللبس نحو أصطفى البنات واستكبرت أم كنت من العالين

لأن

وأمّا سكون هاء وهو وهي وفهو وفهي ولهو ولهي فعارض فصيح وكذا لام الأمر نحو وليوفوا

وشبه به أهو وأهي

لأن همزتها مكسورة ففتحة الهمزة الباقية يدل على أنها استفهامية وكذا أستخرج المال بضم التاء على البناء للمفعول

وفتح الهمزة لأن همزة الوصلية مضمومة وهكذا أبنك صالح بفتح الهمزة لأن الوصلية منه مكسورة ثم إن ما ذكر من

قاعدة زيادة همزة الوصل للابتداء بالساكن إنما هو فيما اعتبر سكون أوله بنفسه من غير أن يكون طارئاً بعد لحوق شيء

آخر أعني اعتبار أمّا أصلاً بحيث يتحقق عند الابتداء وعدمه كما في اسم وابن [وأمّا سكون] أوائل الضمير في قولهم [فهو وفهي

وهو وهي ولهو ولهي فعارض] طار بعد لحوق العاطف ولام الابتداء المشبهتين بالجزء بما يلحقانه لعدم

استقلالهما بالمفهومية وعدم صحة الوقف عليهما وبعد تنزيل تلك الضمائر معهما منزلة كلمة واحدة موازنة

لنحو عضد وكتف وصيرورة أوائلها أوساطاً فيما نزل منزلة كلمة واحدة سكنت تخفيفاً كأوساط ما يوازنها

من الكلمات وبزوال ذلك السكون عند الابتداء وانفرادها عن اللواحق فلذلك لم تلحق الهمزة فلا يرد النقض به على

تلك القاعدة ثم إن هذا السكون العارض فيما ذكر [فصيح] كثير في كلام الفصحاء وبه قرء الكسائي وأبو عمرو وقالون

عن نافع في الكتاب العزيز كقوله تعالى وهو خير لكم وهو خير الرازقين فهي كالحجارة لهي الحيوان وأسكن الهاء

من ثم هو يوم القيمة الكسائي وقالون تشبيهاً لثم بالواو والفاء [وكذلك] في العروض والكثرة في كلام الفصحاء

[لام الأمر] بعد الفاء والواو العاطفتين فإنها يسكن تشبيهها الهامع العاطف وحرف المضارعة بكتف [نحو

وليوفوا] فلينظر [وشبه به] أي بما ذكر ما هو قليل في كلامهم ولم يبلغ حدّاً يستحق معه أن يجعل أصلاً في التنزيل

منزلة كلمة واحدة فكأنه شبه بما ذكر في ذلك وذلك هو الضمير مع همزة الاستفهام نحو [أهو وأهي] كما قال زياد

(حاشية بخط اليد: أي والأصل الكسر والضم وقد قرئ على الأصل الكثير ... وهو لغة الحجازيين ... والكسائي ... وقالون ... علي ... ذلك البصريون ... فلا يمكن تشبيهه بالواو والفاء ... ١٩٩٢/٧/٢٧)

أوله: زارت رويقة شعثاً بعد ما هجعوا ÷ لدى نواحل في أرساغها الخدم

ودم ليقضوا ونحو أن يمل هو قليل ÷ الوقف ÷ قطع الكلمة عما بعدها وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل

بن المنقذ او غيره ÷ فقمت للطيف مرتاعاً وأرقني ÷ فقلت أهي سرت أم عادني حلم ÷ فكأنها شبها

بنحو فهو وفهي للمشابهة في الزنة في الالحاق بنحو عضد وكتف [و] كذلك لام الامر ثم العاطفة نحو [ثم ليقضوا]

تشبيهاً الميم الأخير المدغمة فيها من ثم مع لام الامر وحرف المضارعة بالواو ولام الامر وحرف المضارعة للمناسبة

في الاشتمال على العاطف المفيد للاشتراك ولام الامر [ونحو أن يمل هو] باسكان هاء الضمير تشبيهاً للجزء الأ

خير من الفعل معه منزلة نحو عضد [قليل] في كلامهم لاستقبال الفعل وجواز الوقف على آخره فيبعد تنزيل

جزء منه منزلة الجزء من الضمير ولذلك اتفق السبعة على ضم الهاء في الاية المذكورة إلا ما روى عن قالون

من اسكانه [الوقف] في اللغة الحبس يقال وقفت الدابة وقفاً اي حبستها فوقفت هي وقوفاً وفي

الاصطلاح [قطع الكلمة عما بعدها] ولو تقديراً اي السكوت عليها والانفصال عما بعدها أو جعلها آخر الكلمة

بحيث لو كان بعدها شيئ لم يكن متصلاً بها بل كان مبتدأ به فيشمل الوقف على ما لم يكن بعدها شيئ و

لا ينتقض طرده بالبس وقفاً اصطلاحاً وهو اسكان الكلمة من غير سكوت عليها ولا عكسه بالوقف

بالحركة ولو خطأ فانه يسمى وقفاً اصطلاحاً كما قيل والنقضان يتوجهان على تعريفه بأنه قطع الحركة

ولو تقديراً كما في الوقف على الساكن نحو من وكم ولعل مراد قائله تعريف الوقف بالاسكان خاصة فيندفع

نقض العكس [وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل] فان بعضها أحسن من بعض ومحالها

متفاوتة كما يظهر لك انشاء الله تعالى وتلك الوجوه تنحصر في أحد عشر وجهاً وهي الاسكان والروم والاشمام وابدال

الالف

فالإسكان المجرد في المتحرك والروم في المتحرك وهو أن تأتي بالحركة خفية وهو في المفتوح قليل والإشمام
الألف وإبدال تاء التأنيث في الاسم هاءً وزيادة الألف وإلحاق هاء السكت وإثبات الواو والياء أو حذفهما وإبدال الهمزة والتضعيف
ونقل الحركة وهذه حالات تعارض الوقف الذي هو قطع الكلمة عما بعدها بحسب ما علم من استقراء كلامهم وعد الوقف من أحوال الأبنية اللاحقة
باعتبار ما يعرض من تلك الحالات للأبنية كالوقف بالتضعيف وإبدال الحرف من الكلمة ولا يقدح في ذلك عدم كون بعضها من أحوالها
كضم الشفتين في الإشمام وإخفاء الحركة الخارجة عن البناء اللاحقة لآخر الكلمة في الروم وذكر مثل ذلك لاستتمام البحث عن الوقف
كبعض أحكام التقاء الساكنين على ما مر في أوائل الكتاب فتأمل فيه وأما ما يظهر من كلام بعض المحققين أن الوقف
ليس من أحوال الأبنية فذلك لأنه ناظر إلى نفس الوقف الذي هو القطع [فالإسكان المجرد] عن الروم والإشمام وهو أول
الوجوه إنما هو [في المتحرك] يعني محله المتحرك لا غير إذ لا يتصور إسكان الساكن بل الوقف عليه بالسكوت وقطع الكلام
ثم إن الوقف بالإسكان يجري في المنون وغيره وفيما سكن ما قبل آخره أو تحرك وفي المعرب والمبني وهذا الوجه هو الأصل
لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة وقد يعدل عنه لتحصيل غرض آخر أو لخصوصية المحل الذي وقع العدول
عنه فيه على ما سيظهر لك إن شاء الله [والروم] هو ثاني الوجوه أيضاً كائن [في المتحرك وهو] في اللغة القصد وفي الصناعة
[أن تأتي] أنت [بالحركة] حال كونها [خفية] بحيث يسمعها من كان قريباً منك بصوت ضعيف كأنك قصدتها ثم
اختلستها للوقف فلذلك اختص بالمتحرك والداعي إليه قصد التنبيه على الحركة الكائنة حال الوصل [وهو في المفتوح
قليل] حتى أن القراء منعه إذ المناسب له كون الحركة قوية تامة القبول للتبعيض والفتح حركة خفيفة سريعة
الجري على اللسان ومع ذلك فالروم فيه تشبه النثوة وتؤدي إلى هيئة مستكرهة في الفم ولذلك لم يعتبره القراء
في القرآن وإنما حكاه سيبويه عن بعض العرب وأجازه في الكلام دون القرآن [والإشمام] هو الثالث وأصله

الوقف (٢٠٠)

في المضموم وهو أن تضم الشفتين بعد الإسكان والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة
العارضة وإبدال الألف في المنصوب المنون

من الشم أيضاً مختص بالمتحرك لكن لا مطلقاً بل إنما يكون [في المضموم وهو أن] لا تأتي بالحركة أصلاً بل [تضم الشفتين بعد الإسكان]
للتنبيه على أن حركة الوصل ضمة يحصل بانضمام الشفتين فكأنك أشممتها كإشمام الرائحة فهو مجرد إحداث هيئة في الشفتين ولا
يحصل في النطق به شيء بخلاف الروم فإنه ينطق بالحركة فيه خفية ومن ثم قيل: وقد يدرك الروم البصير وغيره
ولا يدرك الإشمام غير بصير [والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التأنيث] أي الهاء المنقلبة عن تاء التأنيث في الوقف
كنعمة ورحمة [و] في [ميم الجمع] نحو لكم وعليكم ومنهم [و] في [الحركة العارضة] كالتي عرضت في نحو قل ادعوا الله لالتقاء
الساكن أما في هاء التأنيث فلأن الروم والإشمام لبيان حركة آخر الموقوف عليه في الوصل والتاء التي كانت لها الحركة
فيه قد زالت والهاء حادثة بعد الوقف بلا حركة وعبر بالهاء للإشعار بجوازهما في التاء التي لم تبدل هاء وقفاً كالأخت وابنت
وأما في ميم الجمع فلأنها في الوصل إما ساكنة وإما مضمومة بضمة عارضة للوصل بالواو الساكنة نحو عليكموا وعلى أي حال
لا حركة أصلية للآخر وصلاً حتى ترام أو تشم وأما في الحركة العارضة فلأنها إنما عرضت فيما أصله السكون لعلة هي ملاقاة
الساكن وقد زالت في الوقف لقطعه عما بعده فعاد إلى أصله فهي كالعدم غير صالحة للاعتناء والبيان ثم إن نسبة المنع من الروم
والإشمام في الثلثة إلى الأكثر يقتضي وقوع الخلاف فيها كما توهم بعض شراح الشاطبية مع أنهم أجمعوا على المنع في الهاء والحركة
العارضة بل قد يدعى الإجماع في الثلثة ومن ثم رد الحافظ أبو عمرو على مكي في تجويزهما في ميم الجمع بأنه خالف الإجماع ولعل
المصنف اعتبر مجرد الفتح وكأنه قال الأكثر على عدمها في جميع هذه الثلثة خلافاً لبعضهم في خصوص الميم [و] الوجه الرابع
الذي هو [إبدال الألف] عن النون كائن وجوباً [في المنصوب المنون] المجرد عن تاء التأنيث عوضاً عن نون التنوين
المحذوفة

وفي إذنْ ونحو اضربنْ بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء على الأفصح ويوقف على الألف في باب عصا ورحى بالاتفاق

المحذوفة لخفتها ومناسبتها للفتحة فيحصل بأبدالها الجمع بين الخفة المطلوبة في الوقف وابقاء الحركة والتعويض عن المحذوف

وخالف فيه ربيعة فانهم يقفون على المنصوب أيضاً بحذف الحركة والتنوين معاً من غير ابدال كما قال : ألا حبذا غنم وحسن

حديثها لقد تركت قلبي بها هائماً دنف ؛ فانه وقف على دنف وهو منصوب من غير تعويض وغنم امرأة وكما قال :

ولا تحشاه وجهاً ولا تحلقا شعر [وفي إذنْ] عوضاً عن نونه تشبيهاً لها بتنوين المنصوب وأجمع عليه القراء

السبعة خلافاً للمازني حيث أوجب الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور والمبرد جوز الوجهين [وفي اضربنْ]

بالنون الخفيفة عوضاً عنها تشبيهاً بذلك التنوين أيضاً وهذا الامر شائع وجعل منه بعضهم قوله تعالى ألقيا في جهنم

[بخلاف المرفوع والمجرور] المنونين [في الواو والياء] المناسبتين لهما فانهما لم يبدلا عن تنوينهما وقفاً فلا يقال هذا

رجلو بالواو ولا مررت برجلي بالياء بل يوقف عليهما بالاسكان وذلك [على الأفصح] استثقالاً للواو والياء

في مقام الوقف والتخفيف وحكى أبو الخطاب عن أزد السراة أنهم يبدلونهما عن تنوينهما فيقولون رجلو ورجلي مثلاً

حرصاً على بيان الاعراب [ويوقف على الألف] في الأحوال الثلث [في باب] المنون الذي آخره ألف مقصورة نحو [عصا

ورحى] ومصلى ومعلى ومغزى فيمن صرفه فيقال عصا بالألف في جميع الأحوال [اتفاقاً] وان اختلفوا في

تحقيق تلك الألف فزعم أبو علي في بعض كتبه وفاقاً لسيبويه فيما زعمه المصنف ورجحه أنها في النصب مبدلة

عن التنوين وفي الرفع والجر هي المحذوفة التي كانت فأعيدت بعد سقوط التنوين وقفاً حيث زال موجب حذفها

وهو التقاء الساكنين قياساً لهذا الباب حيث أشكل الأمر فيه على الصحيح المنون المعلوم أمره في ابدال الألف عن

وقلبها وقلب كل ألف همزة ضعيف وكذلك قلب ألف نحو حبلى همزة أو واواً أو ياءً

تنوينه في النصب دون الرفع والجر وزعم المازني وبعضهم أنها مبدلة عن التنوين في الأحوال الثلث لوقوعه في جميعها

بعد فتح ما قبل الألف المحذوفة كما وقع بعد الفتحة في الصحيح المنون المنصوب ويضعف بأن التابع في لغتهم هو اعتبار الحركات

المقدرة والتنوين فيما نحن فيه واقع في الرفع والجر بعد الضمة والكسرة الإعرابيتين المقدرتين على الألف المحذوفة فلا

عبرة بفتحة ما قبلها وزعم المبرد وأما سيبويه فيفهم بعضهم من كلامه أنها في الأحوال الثلث هي المحذوفة المعادة

بعد سقوط التنوين كما مر متمسكاً بكثرة إمالتها في الأحوال كلها ووقوعها روياً في الشعر مع قلة إمالة المبدلة عن التنوين

وامتناع وقوعها روياً عندهم فأما إمالتها كما روي في واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى والروي كما في سرى من قول الشماخ

ورب ضيف طرق الحي سرى ۔ صادف زاداً وحديثاً ما اشتهى ۔ وقد منع كثرة إمالتها وحمل الروي على الشذوذ ومنهم من

يخص إمالتها بما عدا النصب على ما يناسب قول أبي علي وقد تحذف الألف وقفاً للضرورة كما حذفها لبيد عن المعلى في قوله

وقبيل من لكيز حاضر ۔ رهط مرجوم ورهط ابن المعل ۔ ولكيز مصغراً بالزاء المعجمة ابن أقصى بن عبد القيس أبو قبيلة

ورهط مرجوم بالجيم [و] الألف المقصورة الكائنة في الوقف على المنصوب المنون [قلبها وقلب كل ألف] مقصورة كألف

حبلى ويضربها وعصا وغير ذلك في الوقف [همزة] ساكنة مثل أن يقال رأيت رجلأ وهذه عصأ ويضربأ بهمزة

ساكنة في آخرها كما هو لغة قوم [ضعيف] يحترز عنه الفصحاء [وكذلك] في الضعف [قلب ألف نحو حبلى] وهي المقصورة

الكائنة للتأنيث [همزة] ساكنة على ما مر [أو واواً] كما هو لغة بعض طي [أو ياءً] كما هو لغة فزارة وبعض من قيس

وتخصيص الحكم بألف نحو حبلى باعتبار القلب واواً أو ياءً فإنه مختص بتلك الألف بخلاف القلب همزة فإنه يعم الألفات

كألف مثنى وغيره صرح بذلك في شرح المفصل وذكر نجم الأئمة رضي أن هذا التخصيص خطأ لأن الحكم يعم كل ألف في الآخر على

ما فصله

وإبدال تاء التأنيث في الإسم هاءً في نحو رحمة على الأكثر

ما فصّله والداعي لهم الى القلب الى هذه الحروف كونها أظهر من الألف مع التناسب فأن الهمزة تناسبها في

المخرج والواو والياء تناسبانها في المد وسعة المخرج وضيق الجميع لكراهة إقامة هذه الحروف خصوصاً الهمزة

مقام الألف التي هي أخف منها في الوقف الذي يناسبه الخفة ولضعفها لم يعدّها من الوجوه التي اعتبرها اللغو

فى وبعض العرب قد يجرون الوصل فى قلب الألف الى الواو والياء فيه مجرى الوقف وقد اعترض بأن قوله

قلب كل ألف همزة يغني عن قوله همزة ههنا وعن قوله قلبها سابقاً واجيب بأن قوله قلبها ثمّة لئلا يتوهم

أن قوله كل ألف تعميم للألفات الغير المبدلة عن تنوين المنصوب بناءً على استبعاد القلب همزة مع نقلها في الجميع

وقوله همزة ههنا لئلا يتوهم أن ألف نحو حبلى انما يقلب واواً أو ياءً دون الهمزة وأن الحكم العام السابق مخصّص

بما عدا تلك الألف [و] الخامس من الوجوه المعتبرة وهو [ابدال تاء التأنيث في الإسم هاءً] كائن فيما ليست

التاء فيه عوضاً عن اللام المحذوفة [نحو رحمة] ونعمة في الرفع والنصب والجر [على الأكثر] فرقاً بينها وبين

تاء التأنيث في الفعل كضربت فأنها يوقف عليها على لفظها بعينها اذ لو قلبت هاءً كضربه التبس بضمير المفعول

واختيرت الهاء في الإبدال لمناسبتها الخفة المطلوبة في الوقف بما فيها من الهمس واللين في النطق ولذلك

قد تزاد هاء السكت وقفاً وهذا بخلاف ما ليست للتأنيث أصلية كانت كما في وقت وسمت أو زائدة كعنكبوت

وعفريت وبخلاف المعوضة كأخت وبنت فأن الوقف في الجميع على لفظها من غير ابدال لكون الأولين من أجزاء

الكلمة والبعد الزيادة وقيام الثالثة مقام الجزء ومقابل الأكثر ما حكى عن بعض العرب من الوقف على تاء نحو رحمة

وتشبيه تاء هيهات به قليل وفي الضاربات ضعيف وعرقات إن فتحت تاؤه في النصب

ورحمة على لفظها بدون الأبدال فيقولون هذا طلحت وخبز الذرت مثلاً وعليه روى قول الراجز تدعى أمت

الله نجاك بكفى مسلمت ❊ من بعد ما وبعد ما وبعدمت ❊ صارت نفوس القوم عند الغلصمت ❊ وكادت الحرة أن تدعى

أمت ❊ مسلمة رجل والغلصمة الحلقوم وبعدمت أصله بعدما التكرير ما قبله فقلبت الألف تاء لموافقة القوافي

وكما جاء في مواضع من القرآن عن بعض السبعة كالوقف على أن شجرت الزقوم وامرأت نوح بالتاء عن جماعة منهم [وتشبيه تاء

هيهات به] أي بما ذكر من تاء نحو رحمة في الإبدال هاء في الوقف [قليل] وبه قرأ الكسائي والبزي وافقه في الموضعين في القرآن

المجيد وقيل في الثاني فقط والأكثر على الوقف عليها بلفظها من غير ابدال وبه قرأ الآخرون وذلك لأنه اسم فعل بمعنى بعد وأصله

الذي نقل عنه مجهول فرعاً قدر مفرداً تشبيهاً له بنحو توراة وقوقاة من المفردات التي توازنها على أن أصله هيهية كدحرجة

فقلبت يائه الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالوقف بالهاء ويقدره الأكثر جمعاً لوقوع التاء فيه بعد ما ءالف ووقوعها

بعده في الجمع وهو الألف فالمناسب تقدير الجمعية والوقف بالتاء على أن أصله هيهيات بيائين على فعللات فحذفت الثانية

على خلاف القياس ووزنه فعلات مع أن في الوقف بالتاء رعاية لمشابهة الفعل في الوقف على تائه بلفظها ولرسم الخط حيث

كتبت مطولة [و] أما [تشبيه التاء [في] الجمع المؤنث بالألف والتاء نحو [الضاربات] بالتي في نحو رحمة في الوقف بالهاء على ما

حكاه قطرب عن بعض طيّ [ضعيف] لعدم تمحضها للتأنيث فإنها للجمعية والتأنيث معاً على ما حققوه [وعرقات] بكسر

المهملة الأولى وسكون الثانية بعدها القاف بمعنى الأصل [إن فتحت تائه في النصب] وهو الأكثر [فبالهاء] في الوقف لأن

الفتحة تدل على اعتبار الأفراد كسعلاة [وإلا] أي وإن لم يفتح تائه في النصب بل كسرت [فبالتاء] من غير ابدال للدلالة

الكسرة نصباً على اعتبار الجمعية لعرقة مثل كسرة وكسرات فيجوز في الراء على هذا الكسر والفتح والإسكان واعلم أن الحكم

بكون

فبالهاء وإلا فبالتاء وأما ثلثه اربعه فيمن حرك فلأنه نقل حركة همزة القطع لما وصل بخلاف الم الله

فإنه لما وصل التقى الساكنان وزيادة الألف في أنا

بكون ابدال تاء نحو رحمة هاء من وجوه الوقف يدل على عدم ابدالها إياها إلا في الوقف أو فيما أجرى مجراه من الوصل في الوضع

كما في الأسماء المعدودة وهكذا غيره من وجوهه على ما تقرر بينهم واشتهر وهذا يقتضي لزوم السكون في الهاء للزومه

في الوقف والجاري مجراه [وأما ثلثه اربعة] عند ذكر العددين على طريقة الأسماء المعدودة من غير اعراب وقلب التاء من

ثلثة هاء كما [في] قول [من حرك] الهاء من ثلثة وحذف الهمزة من أربعة على ما حكاه سيبويه [فلأنه] أبدل

التاء من ثلثة هاء ساكنة إجراء للوصل مجرى الوقف ثم [نقل حركة همزة القطع] التي هي جزء من الأربعة إلى الهاء [لما

وصل] ثلثة بأربعة فلذلك حذفت تلك الهمزة على قياس حذفها إذ لولا ذلك النقل لم تحذف لكونها همزة القطع فليس فيه

ما ينافي ما دل عليه جعلها من وجوه الوقف مع أن الضد قد يحمل على الضد وهذا [بخلاف الم الله فإنه لما وصل]

الم بالجلالة وحذفت همزتها درجا لكونها وصلية [التقى ساكنان] فحركت الميم بالفتحة للتفخيم كما عرف والمقصود

أن لا يتوهم أن كون حذف الهمزة في ثلثة اربعة وتحريك ما قبلها لنقل الحركة أن الحذف والتحريك ههنا كذلك كما توهم

بعضهم بل حذف الهمزة ههنا للدرج والهمزة الساقطة درجا تسقط مع حركتها من غير نقل إلى ما قبلها فتحريك الميم

ليس لنقل الحركة بل لالتقاء الساكنين وقد مضى الكلام فيه [وزيادة الألف] التي هي السادسة من جهات الوقف كائنة

وجوبا [في أنا] وهو ضمير المتكلم حفظا للفتحة البنائية في النون عن السقوط بالوقف مع أن سقوطها مظنة

الالتباس بأن المخففة الساكنة النون وقد تزاد وصلا في لغة بعض العرب وفي السعة وفي لغة غيرهم للضرورة كما في

قوله أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وزعم الكوفيون أن الألف جزء من أنا في الوضع فتحذف

ومن ثمّ وقف على لكنّا هو الله ربّي بالألف ومه وأنه قليل والحاق هاء السكت لازم في نحو ره وقه

وصلاً نفيفاً وأعيت وقفاً الحاجة وقال سيبويه تزاد الألف وقفاً في حيّهل من أسماء الأفعال أيضاً فيقال حيّهلا

وجوّز بعضهم كون ألفها بدلاً من التنوين في حيّهلاً كأبدالها من نون التأكيد الخفيفة [ومن ثمّ] أي من أجل زيادتها

وقفاً في أنا [وقف على] قوله تعالى [لكنّا هو الله ربّي بالألف] لأن أصله لكن أنا بسكون النون الخفيفة من

لكن فحذفت همزة أنا بعد نقل حركتها إلى النون وادغمت النون وإنما صاروا إلى ذلك إذ لو كانت لكن هي المشددة

النون الألف لاشباع فتحها لزم النصب في اسمها فلا يكون الضمير المرفوع المذكور بعدها اسماً لها واعتبار حذف ضمير

الشأن المنصوب ضعيف عندهم فكيف يعتبر في أفصح الكلام وتحذف الألف من لكنّا وصلاً خلافاً لابن عامر وحده

من السبعة حيث أثبتها في الحالين لئلا يلتبس بلكن المشددة وقوله تعالى هو ضمير الشأن والجملة بعده خبر له وهو

مع ما بعده خبر أنا والعائد الياء من ربي أي لكن أنا الشأن الله ربي كأنه قال لكني مؤمن موحد [وأنه] بالهاء

الساكنة في أنا مكان الألف وقفاً كان في لغة بعض طيّ ومنه قوله: لو كنت أدري فعليّ بدنه ۞ من كثرة التخليط أني

من أنه [ومه] في ما الاستفهامية التي ليست بمجرورة كما يحكى عن أبي ذؤيب أنه ورد المدينة عند وفاة النبي

صلى الله عليه وسلم فسمع أصوات الناس فقال مه يعني أي شيء فأخبروه بالقصة [قليل] في كلامهم والشايع الألف ثم إن

هذه الهاء مبدلة عن الألف عند الزمخشري للقرب في المخرج وقيل الأولى أنها في مه هاء السكت حملاً على المجرورة التي

يأتي حكمها إن شاء الله [و] الوجه السابع هو [إلحاق هاء السكت لازم في] كل كلمة بقيت بعد حذف شيء منها على

حرف واحد من غير أن يصير كالجزء مما قبلها إما لعدم شيء قبلها [نحو] قولك [ره] بفتح الراء [وقه] بالكسر في ر وق

أمرين

ومجيء مه ومثل مه في مجيء م جئت ومثل م أنت وجائز في نحو لم يخشه ولم يرمه ولم يغزه وغلاميه و

علامه وحتامه والامه مما حركته غير إعرابية ولا مشبهة بها

أمرين من رأى ووقى وقد صارا بالإعلال على حرف [و] إما الوجوب ما يستقل بالمفهومية نحو [مجيء مه] بنصب

المجيء على المفعولية المطلق لقولك جئت مضافا إلى ما الاستفهامية [ومثل مه] برفع المثل على الخبرية لقولك

أنت مضافا إليها أيضا [في] قولك [مجيء م جئت] أي مجيء أي شيء جئت بمعنى كيف جئت [ومثل م أنت]

أي مثل أي شيء أنت وتقديم المصدر والخبر على الفعل والمبتدأ لاشتمالهما على الاستفهام المقتضي للصدر الاقتضا

يضطر إلى تقديمه المضاف إلى أداته لامتناع تقديم المضاف إليه فما الاستفهامية في نحو ذلك على حرف على الأكثر من

حذف ألفها في الجر لو وقف عليها أو على نحو ق وق بالسكون كانت في معرض الابتداء بالسكون عند الابتداء الجواز

الابتداء بها حيث تنحرز مما قبلها وان أبقيت حركتها لزم الوقف على المتحرك فرارا واجرا فأتبع عليه السكوت واختاروا

الهاء لخفتها وسهولة السكوت عليها وهكذا الحكم عند ابن مالك فيما يبقى على حرفين أحدهما زائدة نحو لم يعه في لم يع

من وعى بأن حرف المضارعة زائدة ورد بالإجماع على وجوب الوقف على نحو لم أك بدون الهاء [و] الحاق هاء السكت

[جائز في نحو لم يخشه ولم يغزه ولم يرمه] وماهيه نحو ما أدراك ماهيه وهوه كما قال حسان: إذا ما ترعرع فينا

الغلام * فما إن يقال له من هوه * [وغلاميه] بإضافة الغلام إلى ضمير المتكلم وضربنيه بصيغة الماضي مع تلك

الياء ونون الوقاية [وعلامه وحتامه والامه] بما الاستفهامية المخفوضة بحرف الجر التي هي على وحتى و

إلى ونحو فيه أنت وعم يتساءلون ونحوها في القرآن المجيد في رواية عن البزي عن ابن كثير خلافا لجميع من عداه من

السبعة تبعا للرسم في المصاحف بدونها وبالجملة فالحاقها جائز في كلامهم في الأمثلة المذكورة ونحوها [مما] ليس بساكن

كالماضي وباب يا زيد ولا رجل

بل مبنيّة و[حركة غير إعرابية ولا مشبهة بها] سواء كانت تلك الحركة التي ليست بإعرابية ولا مشبهة

بالإعرابية بنائية كالتي في هُوَ وهِيَ وفي ياء المتكلم عند تحريكها بالفتح على ما هو الأصل فيها أم كانت في جزء من الكلمة

بالوضع قبل آخرها المحذوف سواء أكان ما بقي منها بعد حذف آخرها على واحد نحو لم يَخْشَ ولم يَغْزُ ولم يَرْمِ أم بقي على

واحد صار كالجزء مما قبلها لعدم استقلال ما قبلها بالمفهومية نحو حتّامَ وما يتلوه فيجوز في جميع ما ذكر إلحاقها لحفظ

الحركات التي يقتضي بها اللزوم كالبنائية أو للدلالة على الآخر المحذوف من الكلمة أيضا كما في الأفعال المذكورة فإن إسكانها

حذفه بالجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها ويجوز تركها والوقف بالإسكان للخفة مع عدم الاضطرار إلى زيادتها

ويكتفى للدلالة على المحذوف بالقرائن وهذا بخلاف الساكن نحو اضْرِبْ ولم يَضْرِبْ وكَمْ وكأيّنْ لعدم الداعي إلى إلحاقها وبخلاف

ما آخره حركة إعرابية نحو زيدٌ وبكرٍ وبخلاف ما حركته مشبهة بالإعرابية وذلك [كالماضي وباب يا زيدُ ولا رجلَ] فإن

حركة الماضي مشبهة بحركة المضارع لأن بناء الماضي على الحركة مع أن الأصل في البناء السكون لتشبيهه بالمضارع

في الوقوع موقع الاسم كزيد ضرب وزيد يضرب كما يقال زيد ضارب ووقوعه موقعه في الشرط فإن قولك إن ضربتَ ضربتُ

معناه إن تضرب أضرب وحركة المنادى واسم لا النافية للجنس عارضتان كالإعرابية فالوقف على الجميع بالإسكان بدون

الهاء لعدم الاعتناء بالمحافظة على حركاتها لكونها عارضة أو مشبهة بها وما حكاه سيبويه عن بعض العرب من إلحاقها

مع الحركة الإعرابية شاذ وكذا إلحاقها مع الحركة البنائية العارضة نحو من علُه في قوله: يا ربّ يوم لي لا أظلّله أرمض

من تحت وأضحى من علُه عند بعضهم [و] كذا إلحاق هاء السكت وقفا جائز [في] كل اسم آخره ألف مقصورة لبيان

تلك

وفي نحو هَهُناه وهؤلاه وحذف الياء في نحو القاضي وغلامي حركت أو سكنت وإثباتها أكثر

تلك الألف بشرط كون ذلك الاسم عريقاً في البناء بحيث يمتنع إضافته إلى شيء [نحو هَهُناه وهؤلاه] بالقصر وذاه ويا ربّاه
بخلاف ما يجوز إضافته لأن شاعه فيه أيضاً لئلا يلتبس بالمضاف إلى الضمير نحو عصاه وفتاه وقد يجري الوصل مجرى الوقف
في الحاق هاء السكت نحو لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل لا أسألكم على قراءة غير حمزة والكسائي بالهاء وصلاً أيضاً ويجب
إسكانها فيه كما في الوقف ويحركها في قول عروة: يا ربّ يا ربّاه إياك أسل ÷ عفراء يا ربّاه من قبل الأجل ÷ لحن وربما اعتذر له بأنه
للتحرز عن التقاء الساكنين وصلاً على غير حده وناسبه كسرها على الأصل في تحريك الساكن على ما يروى وربما روي مضمومة
تشبيهاً بهاء الضمير [و] الوجه الثامن وهو حذف الواو والياء قد يكون وجوباً وقد يكون جوازاً فمن ذلك [حذف الياء]
كائن جوازاً [في] كل ياء مكسور ما قبلها تكون جزءً من الكلمة ملفوظة في الأحوال كلها وصلاً [نحو القاضي] والعمى والجواري
معرفة باللام أو يكون ضمير المتكلم [و] ذلك كالياء في نحو [غلامي] وأكرمني سواء [حركت] التي هي ضمير المتكلم في الوصل
[أو سكنت] فيه فيجوز فيما ذكر حذف الياء وإسكان ما قبلها نحو ربي أكرمن ربي أهانن لأن الوقف محل الاستراحة
مع ما في حذفها من ظهور الفرق بين الوصل والوقف ويجوز إثباتها لثبوتها في الوصل مع عدم حدوث موجب للحذف في الوقف
[وإثباتها أكثر] في الجميع في كلامهم كراهة الحذف من غير موجب والفرق بين الحالتين بقطع الكلمة عما بعدها وعدمه ثم
إن جواز الحذف في نحو القاضي مختص بحالتي الرفع والجر وتعيّن في المنصوب الوقف بإثبات الياء وحذف حركتها لعدم تطرق
الحذف إليها على حال حتى مع التنوين فهي في حكم الصحيح وربما أشعر كلام بعضهم بلزوم إثبات ياء المتكلم وقفاً فيمن
حرك وصلاً مع حذف حركتها أو الحاق هاء السكت نحو ضربنيه وغلاميه ولزوم الحذف فيمن أسكن فقوله حركت أو سكنت
للرد على هذه الدلالة الاستقراء على فساده ولذلك حذفها ورش بلا خلاف وقفاً مع أنه فتحها وصلاً في قوله تعالى فما آتاني الله

الوجه الثامن من الوقف حذف الواو والياء

عكسُ قاضٍ وإثباتُها في نحوِ يا مُرِي اتّفاقٌ وإثباتُ الواوِ والياءِ وحذفُهما في الفواصلِ والقوافي فصيحٌ

وإثباتُها ساكنةً في الكثر ما في القرآن وقفا من أسكنها وصلا وحكم الياء فيما ذكر [عكس] حكم الياء التي هي جزء من الكلمة
رفعا وجرا نحو [قاضٍ] وجوارٍ وعمّ بالتنوين فإنّ حذف الياء في نحوه رفعا وجرا في الوقف نظرا إلى بقاء
موجب الحذف وهو التنوين تقديرا أكثر من إثباتها نظرا إلى سقوطه عن اللفظ وذلك لأن رعاية الأصل المقدر
شايعة في كلامهم كالضمة في أُغزي والكسرة في ارموا مع الاعتناء بالتخفيف في الوقف وقرأ ابن كثير ولكل قوم هادي
وما لهم من دونه من والي بالإثبات وتثبت وجوبا نصبا عند الجميع مع قلب تنوينه ألفا في غير لغة ربيعة خلافا
للزمخشري فيما يفهم من كلامه من ورود الحذف فيه على قلة ورده المصنف بأنه مخالف لما ذكروه وإذا نودي المنقوص
المفرد المعين فالوجه في الياء الإثبات عند الخليل والمبرد لامتناع التنوين في هذا المنادى فهو كالقاضي معرفا باللام و
الحذف عند يونس وسيبويه لأن المنادى موضع تخفيف ولذلك يلحقه الترخيم والمنادى المضاف حكمه حكم المنصوب
من نحو القاضي وغير المعين وشبه المضاف في حكم المنصوب المنون من نحو قاضٍ لكونهما منونين منصوبين [و
إثباتها في] ما حذف منه حرف آخر قبل الوقف وليس فيه ما يوجب حذف الياء [نحو يا مُرِي اتّفاق] منهم لئلا
يلزم الإجحاف بكثرة الحذف والتغيير من غير إعلال موجب للحذف ويا للنداء والمري اسم فاعل من الإراءة وأصله
المُرْئِي بسكون الراء وكسر الهمزة فنقلت كسرتها إلى الراء وحذفت وتحذف ياؤه عند التنوين بالإعلال رفعا وجرا كالقاضي
وتثبت في غير ذلك كما في حال النداء [وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل] التي هي رؤوس الآي ومقاطع الكلام
[والقوافي] التي هي أواخر الأشعار [فصيح] في الوصل والوقف ويكتفى بحركة ما قبلهما وصلا ويحذف تلك الحركة

وقفا

وحذفهما فيهما في نحو لم يغزوا ولم ترمي وصنعوا قليل وحذف الواو في نحو ضربه وضربهم فيمن ألحق والياء

في نحو تهي وذهي وهذه

وقفا وقال سيبويه يجوز في الفواصل والقوافي حذف جميع ما يمتنع فيه الحذف وما يختار فيه تركه وذلك لمراعاة

الازدواج والتجانس نحو قوله تعالى والشفع والوتر والليل إذا يسر بكسر الراء وصلا وسكونها وقفا وأصله يسري

لأن إذا ليست جازمة وحذف اللام من الفعل المرفوع في غير الفواصل والقوافي لم يرد في كلامهم وقفا ولا وصلا إلا

على قلة كقولهم لا أدر ما فعل فلان وقرأ يوم يأت لا تكلم وما كنا نبغ بحذف الياء فيهما ومن حذف اللام من الفعل الغير

المرفوع في الوصل قوله تعالى يوم التناد يوم هم بارزون وجفان كالجواب وقدور راسيات [وحذفهما فيهما] أي

حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي عند كونهما للجمع والمخاطبة كما [في نحو لم يغزوا] للجمع [ولم ترمي] للمخاطبة

[وصنعوا قليل] لإخلاله بالفهم وكونه في معرض اللبس ومن الحذف القليل ما أنشد سيبويه وهو قوله لا يبعد الله

أقواما تركتهم ✽ لم أدر بعد غداة البين ما صنع ✽ أي ما صنعوا وأنشد بعضهم قول عنترة ✽ يا دار عبلة بالجواء تكلم ✽

وعمي صباحا دار عبلة واسلم ✽ بحذف الياء وأما الألف كما في عصا ورحى ومعلى ومستمى فلا تحذف في الفواصل والقوافي

ولا في غيرهما إلا للضرورة نحو رهط ابن المعل كما مر [وحذف الواو] التي توصل بالضمير المفتوح ما قبله حال الوصل

ثابت وجوبا إلا للضرورة مع إسكان ما قبلها عند الوقف [في نحو ضربه وضربهم فيمن ألحق] الواو في هذا الأخير أيضا

وقال ضربهو كما هو قراءة ابن كثير في كل القرآن إذا وقع ميم الجمع قبل حرف متحرك نحو منهمو أميون وعليهمو أأنذرتهم

وكذا حذف الياء الموصولة بالضمير المكسور ما قبله نحو به وأهل الحجاز قد يوصلون مثل هذا بالواو نحو بهو [و] كذا حذف [الياء]

الموصولة باسم الإشارة [في نحو تهي وذهي وهذه] للإشارة إلى المؤنث فتحذف الواو والياء من نحو الأربع إسكان ما

قال سيبويه جميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه تركه الحذف يجوز حذفه في الفواصل والقوافي يعني أن الواو والياء الساكنين في الفعل الناقص ... تحذفان وقفا لأنه لا يلتبس بالجزم الا للضرورة ... وأما سيبويه ما يمتنع فيه الحذف يعني المنصوص ... بالجزم ... في غيره تأمل ...

وقد يجوز حذف الياء في الشعر ... والتفصيل مذكور في ... جمع جارية ... الجفان لأنه جمع جفنة

وإبدالُ الهمزة حرفًا من جنسِ حركتها عند قومٍ نحو هذا الكلو

قبلها بعد حذفها فيقال ضربه وبه وذه مثلا بسكون الهاء لأن هذه الصلة ضعيفة تجري مجرى إشباع الحركة سواء
جعلت من نفس الاسم كما زعم بعضهم فيما يوصل بالضمير أو زائدة كما هو الظاهر من كلام سيبويه ولذلك قد تحذف وصلا
فالمناسب حذفها وإسكان ما قبلها في الوقف ومن إثبات ما يوصل بالضمير وصلا أو الوقف للضرورة قول رؤبة ؛
ومهمهٍ مغبرّةٍ أرجاؤه ؛ كأنّ لون أرضه سماؤه ؛ واعلم أن إتصال الواو والياء بالضمير المتحرك ما بعده شائع كثير
في الوصل الآمع سبق الساكن نحو عصاهُ وخزوه وعليه ومنه وفيه وأكرمه بصيغة الأمر فإنه في مثل ذلك قليل
ومنه فيهي هدًى عن ابن كثير وفيهي مهانا في سورة الفرقان عنه وعن حفص ولم يقع أصلا في الساكن ما بعده نحو له
الحكم ونصره الله [و] التاسع من وجوه الوقف وهو [إبدال الهمزة حرفا] ساكنا من حروف العلة [من جنس حركتها]
ثابت [عند قوم] من العرب ليظهر الموقوف عليه مع الخفة فإن الهمزة مخرجها أقصى الحلق فلا يكمل ظهورها عند سكونها
إلا إذا نطق بها على وجه القوة والاعتماد وحينئذ تكون مستثقلة وهي بدون ذلك في معرض الخفاء بخلاف تلك الحروف
وهذا الإبدال إنما يكون فيما فتح فيه ما قبل الهمزة أو سكن وهو فيما سكن ما قبله أكثر وتقلب واوًا كلّي ما كانت حركة نفسها
عند انضمام ما قبلها نحو الأكمو جمع كمأ ويا عند انكسار ما قبلها في جميع الأحوال نحو الظّمي كالكتي للعطشان على ما ذكره
بعضهم ثم إذا انفتح ما قبلها أبقي على حاله مفتوحا وإن سكن نقلت حركة الهمزة إليه لأن حروف العلة لينة فرعا
أدّى سكونها وقفا مع سكون ما قبلها إلى خفائها مع ابتناء هذا الإبدال على قصد الظهور وتبقى حركة الحرف الواقع قبل
ما وقع قبلها على حالها أيّة حركة كانت [مثل] قولك في الرفع [هذا الكلو] في الكلاء بحركة بالمفتوح للعشب والنبات [و]

هذا

جعفر وهو قليل ونحو القصبا شاذ ضرورة ونقل الحركة في ما قبله ساكن صحيح إلا الفتحة

التنوين والتعويض بالألف في لغة غير ربيعة فلا يجوز تضعيفه في سعة الكلام وربما جاء في الضرورة [مثل جعفر]

بتغيير الرابع الإسكان [وهو قليل] لما فيه من احداث النقل في محل التخفيف فحقه أن لا يرتكب أصلا لكنهم تسامحوا

على قلة للتعويض عن الحركة الساقطة ولم ينقل عن أحد من القراء إلا عن عاصم في مستطر في سورة القمر [و]

التضعيف في الوصل [نحو] قول رؤبة أو ربيعة يصف كثرة الدبا وهو أصغر الجراد : لأنه السيل إذا أسلحبا

الحريق وافق [القصبا] والتبن والحلفاء فالتهبا بتضعيف الباء من القصب والتهب مع كونه في مقام الوصل

بنية التحريك فإن التحريك في القوافي لا يكون إلا مع نية الوصل [شاذ ضرورة] وقد يمنع كونه في الوصل فإن إدخال

ألف الإطلاق وتحريك ما حقه السكون لأجل إدخالها كثير في الأشعار فلعله وقف بالتضعيف الذي حقه السكون

والتحريك للألف وهذا لا يرفع الشذوذ عن البيت لشذوذ التحريك مع التضعيف وقفا ورب من الدبيب و

اسلحب امتد والتبن وورق الزرع والحلفاء كحمراء نبت يريد أنه أفنى الزرع والثمار كالحريق الذي صادف

هذه الأشياء الثلاثة فاشتعل [و] الحادي عشر من الوجوه وهو [نقل الحركة] عن الموقوف عليه إلى ما قبله

جمعا بين السكون للوقف وبين الحركة بالنقل مع ما فيه من التفادي عن التقاء الساكنين وإن كان في

المغتفر للوقف كائن [فيما قبله ساكن] إذ المتحرك لا يقبل حركة إلا بعد الحذف وفيه زيادة تغيير في بناء الكلمة

وذلك الساكن [صحيح] لأن حرف العلة لا ينقل إليه الحركة لثقلها عليه وهذا النقل عند حصول الشرط المذكور

في كل حركة [إلا الفتحة] فإنها لا تنقل إلى الساكن المتقدم بل تحذف في أي حرف كانت لاغتفار حذفها لضعفها

خلافا

إلا في الهمزة وهو أيضا قليل نحو هذا بكرٌ وخبؤٌ ومررت ببكِرٍ وخبِئٍ ورأيت الخبأ ولا يقال رأيت البكَر ولا هذا

حبُرٌ ولا من قفِلٍ ويقال هذا الردُءُ ومن البطِئِ ومنهم من يفر فيتبع

خلافا للكوفيين والأخفش حيث جوزوا نقلها إلى ما قبلها مطلقا والأكثرون منعوا ذلك حال كونها الآتية في أي حرف

كان [إلا في الهمزة] التي يوقف عليها فإنها تنقل منها إلى ما قبلها الساكن إن كانت خالية عن التنوين اتفاقا كما تنقل

الضمة والكسرة لاستثقال الهمزة الساكنة عند سكون ما قبلها نقلا واضحا كاملا وليعلم أن نقل الضمة والكسرة مختص

بما لا يلزم فيه البناءان المرفوضان إلا في المهموز اللام للتحرز عنهما مع فقد الحاجة وإن كانا عارضين [وهو] أي الوقف

بنقل الحركة [أيضا قليل] كالوقف بالتضعيف [مثل هذا بكرٌ وخبؤٌ] بنقل الضمة من الراء والهمزة إلى الكاف والباء [ومررت

ببكِرٍ وخبِئٍ] بنقل الكسرة منهما إليهما [ورأيت الخبأ] معرفا باللام ليكون خاليا عن التنوين بنقل الفتحة من الموقوف

عليه لكونه همزة غير منونة إلى ما قبله [ولا يقال رأيت البكَر] بنقل حركة الموقوف عليه لكونها فتحة في غير الهمزة

[ولا] يقال فيما أوله مكسور من الثلاثي الغير المهموز اللام في الرفع [هذا حِبُرٌ] في حِبْر للمداد بنقل الضمة لصيرورة وزنه على

فِعُل بكسر الفاء وضم العين [ولا] فيما أوله مضموم من الثلاثي في الجر من غير المهموز نحو [من قفِلٍ] بنقل الكسرة مثلا لكونه على فُعِل

بضم الفاء وكسر العين [ويقال] في المهموز [هذا الردُءُ ومن البطِئِ] وإن حصل البناءان كما تقدم [ومنهم من يفر] عن

البنائين في المهموز أيضا [فيتبع] عينه فاءه فيقول الرِدِئُ والبُطُؤُ كالإبل والعنق ولم يتبعوا في غير المهموز لعدم

استثقال السكون فيه عند سكون ما قبله وقد يوقف على حرف واحد كالفاء والواو وحرف المضارعة مع زيادة ألف

بعدها وتركه المصنف لندرته وذلك كقوله: بالخير خيرات وإن شرا فا، ولا أريد الشر إلا أن تا؛ فقوله إن شر

فا أي إن شرا فشرا أوقف على شر من قوله فشرا بالشين وحدها مع زيادة الألف ويروى فآ وإلا أن تآ بالوقف على الفاء

المقصور ما آخره ألف مفردة كالعصا والرحى والممدود ما كان بعدها فيه همزة كالكساء والرداء ٥

والقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة ومن الممدود أن يكون ما قبله ألفا

وهما في الأول حرف المضارعة وحدها وفي الثاني مع زيادة الهمزة والألف فيهما ... أمر من الإتيان وأصله إئت

[المقصور] سمي به لكونه مقصورا بالنسبة إلى الممدود أو لكونه مقصورا أي ممنوعا من الإعراب اللفظي من القصر

بمعنى المنع والأول أحسن بقرينة التقابل كما قيل وهو [ما] كان [آخره ألف مفردة] منقلبة كانت عن الواو والياء

أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق واحترز بالمفردة عن صحراء وحمراء فإن الأصل في نحو ذلك ألف واحدة فزيدت ألف أخرى

وقلبت همزة لئلا يلتقي ساكنان كما مر في الجمع فما هو الآخر في نحو ذلك في الأصل هو الألف لكنها ليست مفردة إذ قبل الألف

ألف أخرى في الأصل كذا قيل فتأمل وأما نحو سقاء وكساء فالآخر فيه ليس الألف في الأصل لكونه واوا أو ياء ولا في الحال

لكونه همزة وذلك [كالعصا والرحى] وحبلى ومعزى [والممدود ما كان بعدها] أي بعد الألف [فيه همزة] من المذكر

والمؤنث والملحق وغيره وسمي به لما فيه من مد الألف لأجل الهمزة بعدها [كالكساء والرداء] والصحراء والحمراء

والعلباء وهما في الصناعة مخصوصان بالاسم المتمكن فلا يطلقان على نحو استلقى وجاء وشاء ومتى وهؤلاء

إلا على سبيل التسامح والتوسع أو جريا على مقتضى اللغة والأولى أن يقيد الألف في تعريف الممدود بكونها زائدة لئلا ينتقض

بنحو ماء وشاء وأصلهما موه وشوه فإن مثلهما ليس من الممدود اصطلاحا كذا قال نجم الأئمة رضي ولكنه اكتفى بالتمثيل وشهرة

أمره بينهم وكل منهما قياسي يدخل تحت ضابطة يعلم بها وهو وظيفة النحاة وسماعي غير داخل تحت ضابطة بل يعتمد إلى السماع

[والقياسي من المقصور أن يكون] معتل اللام ويكون [ما قبل آخر نظيره من الصحيح] اللام [فتحة] فينقلب لامه التي هي واو

أو ياء

فالمعتلّ اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرّد مقصور كمُعطى ومُشترى لأنّ نظائرهما مُكرَم ومُشترَك

وأسماء الزمان والمكان والمصدر ممّا قياسه مَفعَل ومُفعَل كمَغزى ومُلهى لأنّ نظائرهما مَقتَل ومُخرَج

والمصادر من فَعِلَ فهو أفعل أو فعلان أو فَعِل

أو ياءً ألفًا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما [و] القياسي [من الممدود ما يكون] من المعتلّ اللام [ما قبله] أي ما قبل آخر نظيره

من الصحيح [ألفًا] فيقع حرف العلّة فيه بعد الألف فيقلب همزةً والمراد بنظير المعتلّ من الصحيح ما يكون مع ذلك المعتلّ

من صنفٍ واحدٍ من أصناف الأبنية له قياس مقرّر معلوم في الحركات والسكنات كاسم المفعول من باب الإفعال مثلًا وإذا

كان القياسي منهما ما ذكر [فالمعتلّ اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرّد] سواء كان ثلاثيًّا مزيدًا فيه أو رباعيًّا مجرّدًا

أو مزيدًا فيه [مقصور كمُعطى ومُشترى] ومُستقصى ونحوها [لأنّ نظائرهما] من الصحيح [مُكرَم ومُشترَك] ومُستخرَج

ونحوها على صيغة اسم المفعول بفتح ما قبل الآخر على ما هو شأن حكم أسماء المفاعيل منها بخلاف اسم المفعول من الثلاثي المجرّد

كمَرمي وأسماء الفاعلين من غيره كالمُعطي والمُشتري [و] المعتلّ اللام من [أسماء الزمان والمكان] مقصور أيضًا [و] كذلك

[المصدر] الميمي منه بشرط كونه [ممّا قياسه مَفعَل] بفتح الميم والعين من الثلاثي المجرّد [ومُفعَل] بضمّ الميم وفتح العين و

غيره من أوزان اسم المفعول من غير الثلاثي المجرّد ولم يعتبر هذا القيد في أسماء الزمان والمكان لأنّها من المنقوص لا يكون إلّا على

هذين الوزنين بخلاف المصدر الميمي منه إذ قد يكون على غيرهما كالمَعصِية وذلك [كمَغزى] بمعجمتين على مَفعَل بفتح الميم

بمعنى القصد [ومُلهى] بضمّ الميم من قولك ألهيته عن كذا كالرمته سواء كانا بمعنى المصدر أو الزمان أو المكان وإنّما كان

المصدر المذكور وتلك الأسماء مقصورات [لأنّ نظائرهما] من الصحيح [مَقتَل ومُخرَج] من الإخراج [و] المعتلّ اللام من

[المصادر] التي [من فَعِلَ] بكسر العين في الماضي [فهو أفعل أو فعلان أو فَعِل] كالعَمى مقصورة أيضًا لأنّ ما

كالعشى والصدى والطوى لأنّ نظائرها الحول والعطش والفرق والغراء شاذ والأصمعى يقصره وجمع

فُعلة وفِعلة كعُرى وجزى لأنّ نظائرها قُرب وقِرب

مما تقلب لامه ألفاً بأن يكون عينها مفتوحة بخلاف غيره كالرّى بالتشديد مصدر قولك روِى ضد عطش فهو

ريّان لعدم الالف فى مثله فضلاً عن القصر والمد والمراد بقوله فهو كذا وكذا كون الصفة منه بمعنى الفاعل للمذكر

على أحد الأوزان الثلثة وذلك [كالعشى والصدى والطوى] كلها بالالف على فَعَل بفتحتين من عَشِى فهو أعشى

إذا أبصر بالنهار ولم يبصر بالليل وصَدِى إذا عطش فهو صَدٍ وأصله الصدى كالكتِف واعلاله كقاضٍ وطَوِى

فهو طيّان أى ضامر البطن وانّما كانت هذه مقصورة [لأنّ نظائرها] من الصحيح [الحول] من حَوِل فهو أحول

[والعطش] من عطِش فهو عطشان [والفرق] من فرِق إذا خاف فهو فرِق كالكتِف [و] أمّا [الغراء] بفتح الأول

والمد مصدر غرِى به بالمعجمة فالمهملة إذا أولع به فهو غرٍ كصدٍ كما قال كثير: إذا قلت أسلو فاضت العين بالبكاء

غراء ودمتها مدامع حفّل فهو لا يرد إعتراضا على تلك القاعدة لأنّه [شاذ] وكذا ظمِى ظماء بالمد كغراء أى عطش

على ما حكاه سيبويه [والأصمعى يقصره] ويقول غرى كصدى على القياس وحكى أبو عبيدة عن بعضهم روايته

فى البيت بكسر الأول على انه مصدر غاريت بين الشيئين غراء أى واليت موالاة والحفّل بالمهملة وتشديد الفاء جمع

الحافل بمعنى الممتلى كركّع وراكع [و] أمّا المعتل اللام من [جمع] ما كان على [فُعلة] بضم الفاء وسكون العين [وفِعلة]

بالكسر والسكون مقصور أيضا وذلك [كعُرى] بضم العين وفتح الراء فى عُروة ودُمى فى دُمية بضم الدال للصورة

والصنم [وجِزى] بكسر الجيم وفتح الزاء المعجمة فى جِزية بالكسر والسكون [لأنّ نظائرها قُرب] بضم القاف وفتح الراء جمع قُربة

بالضم

ونحو الإعطاء والرماء والإشتراء والإحبنطاء ممدود لأن نظائرها الإكرام والطلاب والإفتتاح والإحرنجام وأسماء الأصوات

المضموم أولها كالعواء والثغاء لأن نظائرها النباح والصراخ ومفرد أفعلة نحو كساء وقباء لأن نظائرها حمار وقذال

بالضم والسكون [وقرب] بكسر القاف وفتح الراء جمع القربة بالكسر والسكون وهي ما يستسقى فيها الماء ومن المقصور القياسي مؤنث

اسم التفضيل كالفضلى والمؤنث بغير هاء من الصفة التي مذكرها على فعلان كسكران وسكرى وجمع فعيل بمعنى المفعول كجريح

وجرحى والصفة الدالة اللام من اللون على أفعل كأحوى وكل مؤنث بالألف من أنواع المشى كقهقرى والدال على مبالغة المصدر من

المكسور فانه التردد به كالحثيثى والخليفى وروى الكسائى المدفى الخصيصى ومما الغالب فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع

على أفعال كالندى والأنداء والقفا والأقفاء [و] المعتل اللام من المصادر المزيد فيها [نحو الإعطاء والرماء] مصدر رامى على زنة

فاعل [والإشتراء والإحبنطاء ممدود لأن نظائرها] من الصحيح [الإكرام والطلاب] مصدر طالب [والإفتتاح والإحرنجام]

والإحبنطاء وإن كانت مادته الأصلية الحبط لكن لما كانت زوائده للإلحاق بنحو الإحرنجام كانت في حكم الأصلى فلذا عده من

المعتل اللام تنبيها على أن المراد ما يعمه [و] المعتل اللام من [أسماء الأصوات المضموم أولها] أيضا ممدود [كالعواء] بالعين

المهملة لصوت الذئب [والثغاء] بالمثلثة والغين المعجمة لصوت الشاة وما شاكلها ومنه الثاغية للشاة [لأن

نظائرها] من الصحيح [النباح والصراخ و] المعتل اللام من [مفرد] جمع القلة الذى كان على [أفعلة] من

غير شذوذ ممدود أيضا [نحو كساء] بكسر الكاف مفرد أكسية [وقباء] بفتح القاف مفرد أقبية [لأن نظائرها] من

الصحيح [حمار] بالكسر وأحمرة [وقذال] بالفتح وأقذلة [و] [أما] [أندية] على أفعلة مع كون مفرده وهو الندى

مقصور كما قال مرة بن محكان : في ليلة من جمادى ذات أندية : لا يعرف الكلب من ظلمائها الطنبا : فهو

[شاذ] وكذا رحى وأرحية وقفا وأقفية وقال الأخفش أنها من كلام المولدين وجمادى بضم الجيم من شهور السنة

وَالسَّمَاعِيُّ نَحْوُ الْعَصَا وَالرَّحَى وَالْخَفَاءِ وَالْإِبَاءِ مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ ذُو الزِّيَادَةِ وَحُرُوفُهَا

اَلْيَوْمَ تَنْسَاهُ أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا أَوِ الْيَسَانُ هَوِيتُ

والأَنْدِيَة الأمطار والطُّنُب جمع الطُّناب وزعم بعضهم أن النّدى جمع نِداء بكسر النون والمد كجمل وجمال ثم هذا الجمع

المدود جمع على أنْدِيَة فلا شذوذ لكن استبعده بعضهم لعدم الظفر بنداء جمعاً في اللغة ومن القياس الممدود

مؤنث الصفة على أفعل من اللون والعيب كحمراء وعرجاء [والسماعي] من المقصور [نحو العصا والرحى] والفتى

واحد الفتيان والسنا للضوء والثرى للتراب الى غير ذلك [و] من الممدود نحو [الخفاء] مصدر خفي [والإباء]

مصدر أبى يأبى والسناء للشرف والفتاء لحداثة السن والثراء لكثرة المال الى غير ذلك [مما ليس له نظير] من

الصحيح على الوجه المذكور [يحمل عليه] حتى يكون مقصوراً قياسياً أو ممدوداً قياسياً بل يفتقر الى السماع ثم إنهم

اتفقوا على جواز قصر الممدود للضرورة كقوله ؛ لا بُدَّ من صَنْعَا وإن طالَ السفرْ ؛ وإن تحنّى كلُّ عودٍ ودبرْ ؛ والعَوْد

بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الإبل وأما مد المقصور للضرورة فأجازه الكوفيون محتجين بشواهد كقوله

؛ سيُغنيني الذي أغناك عنّي ؛ فلا فقرٌ يدومُ ولا غناءُ ؛ حيث مد الغنى ومنعه البصريون وجعلوا الغناء في

البيت مصدر غانيته أي فاخرته في الغنى وهو تعسف كما لا يخفى وأما قراءة سناء برقه فشاذة ولعله لغة أخرى

فيه والله تعالى يعلم [ذو الزيادة] يكثر في الاسم والفعل دون الحرف لعدم التصرف فيه بالاشتقاق ونحوه [وحروفها]

عشرة يجمعها قولك [اليوم تنساه أو سألتمونيها أو اليسان هويت] على فعلت بالكسر أي أحببت وقد حكي أن

تلميذاً سأل شيخه عنها فقال سألتمونيها فقال ما سألتك إلا هذه النوبة فقال الشيخ اليوم تنساه فقال والله ما أنساه

فقال

(حاشية: بعضهم جمع طنب ندى؛ لا صيغ جمع الجمع؛ لانه رجوع الى الاصل؛ إن صحت؛ اي عن حروف الزيادة)

(حاشية: ذكر حروفها هنا مقتضى تكرار الحروف لانها قلبها كلمة وإنما قرر النحويين الواو والياء شيئان نسبة الى الالف وإنما بالنسبة الى غيرهما شيئان شبهة ببادئ ما بها طويل من الحروف المرتبة؛ قوله سألتمونيها الخ حكى ان تلميذاً سأل شيخه عن حروف الزيادة فقال الشيخ سألتمونيها فظن التلميذ انه احاله على ما اجابه من قبل فقال ما سألتك الا هذه الكرة فقال الشيخ اليوم تنساه فقال والله لا أنساه فقال يا احمق قد اجبتك مرتين انتهى الى المصنف انه قال ان باب ذي الزيادة باب عظيم مشكل اضطرب في كثير منه اقوال العلماء لاشكاله وتشعب طرقه. مصطفى كبه في ١٩/ محرم. وكونها مما لا يكونها مجاوزين عن الحرف في اصل الزيادة بعض لأن العلة متعذر الوجود في الحرف ولا في المتعدي كما قاله وهي لا تكون في الحرف لا على وجه العلة والكثرة فافهم. مصطفى كبه في ١٤١٥/١٢/٢ محرم سنة ١٤١٥ هجري)

أي التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق والتضعيف إلا منها ومعنى الإلحاق أنها إنما زيدت لغرض جعل

مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته

فقال أجبتك مرتين وأنشد المازني للمبرد حيث يسئله عنها : هويت السمان فشيبنني ؛ وقد كنت قدما هويت السمان

وقد ركبت منها ألفاظ أمرنحوهم يتساءلون ويا أوس هل نمت ولم يأتنا سهو وغير ذلك قيل وإنما اختيرت هذه للزيادة ٥

لخفة الثلثة التي هي حروف اللين منها ومناسبة البواقي لها في المخرج والصفة فأن الهمزة والهاء تجاوران الألف في المخرج

والميم شفوية كالواو والتاء والسين مهموستان تناسبان لين حرف اللين والنون لغنتها يمتد في مخرجها وهو الخيشوم

امتداد الألف في الحلق واللام مخرجها ما دون طرف اللسان فكأنها قريبة من الشفوية مع أنها تناسب النون فلذلك

تدغم هي فيه نحو من لدنه وتحذف معها نون الوقاية كما تحذف مع النون فيقال لعلي كما يقال أني ولأني فأجريت مجراها

في الزيادة ثم إنه فسر كونها حروف الزيادة بقوله [أي التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق وغير التضعيف إلا منها] لئلا يتوهم

أنها يلزمها الزيادة ولا يكون أصلية وأن الزائد كيف كان منحصر فيها مع أنها قد تكون أصلية نحو سأل وسلم وهل ونام

والزائد قد يكون من غيرها إذا كانت الزيادة للإلحاق نحو قردد بزيادة الدال للإلحاق بالرباعي أو للتضعيف نحو عرّف بالتشديد

وزيادة الراء للتضعيف وإن جاز كونها زائدة للإلحاق والتضعيف منها أيضا نحو شملل وعلّم بالتضعيف [ومعنى الإلحاق] ٥

بالزيادة [أنها إنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه] بأن يزاد فيه بقدر نقصانه عن الأزيد في الحروف الأصول على

وجه يحصل به توافقهما في عدد الحروف والهيئة من غير تفاوت فلذلك امتنع الإدغام فيه مع التجانس وكذا الإعلال مع

موجبه ومن ثمه لم يقلب الواو في جدول ألفا بنقل حركتها إلى ما قبلها كما في مقام ونحوه للمحافظة على وزن جعفر وإضافة

الغرض إلى الجعل بيانية أي لغرض هو جعل مثال على مثال أزيد [ليعامل معاملته] على وجه الكمال من غير تفاوت في جميع ٥

فنحو رددٍ ملحق ونحو مقتلٍ غير ملحقٍ به لما ثبت من قياسها الغيره وأفعل وفعّل وفاعل كذلك لذلك

التصاريف من الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ونحو ذلك ان كان فعلاً والتصغير والتكسير

ونحوهما ان اسماً للتوسع في السجع والشعر ونحوهما ثم ان الأصل الذي يلحق به غيره إما رباعي وإما خماسي وليس في الأسماء

المتمكنة والأفعال ثنائي بالأصالة حتى يراد الحاقه بالثلاثي بزيادة الحرف وقد يشتمل الملحق به على زائد فيزاد مثله في الملحق

أيضاً التبع فكأنه تابع للإلحاق والإصل فيه المقابلة بالأصول كما في الحاق علباء بسرداح وقرطاس وكلمة إنما للحصر أي ما

ما زيدت إلا لغرض هو التماثل في عدد الحروف والهيئة للتشريك في المعاملة فيجب عدم كون الحرف المزيد قياساً في موضع زيادته

لإفادة معنى وإلا لم ينحصر الغرض من زيادته في التماثل المذكور فأن خالف الملحق أصله المجرد في المعنى كما في شملل وشمل فذلك

باعتبار عام وضع لفظه لذلك المعنى وتتبعه التصاريف لا باعتبار قياس الزيادة لذلك المعنى وقد لا يكون لأصله معنى بالوضع

أصلاً نحو كوكب فان أصله وهو ككب لم يوضع لمعنى أصلاً ويحتمل في مثله ومثل شملل مما خالف معناه معنى أصله كون استعمال الأصل

بمعناه مهجوراً استغناء به عنه فلذلك لم يظفر به فتأمل وإذا عرفت هذا [فنحو قردد] للمكان الغليظ المرتفع [ملحق] بجعفر

لانحصار الغرض من زيادة الدال الأخرى فيه في مماثلته له ليعامل معاملته في التصغير على قريدد والتكسير على قرادد كجعيفر وجعافر

وعدم الادغام فيه دليل على الالحاق أيضاً على ما في الصحاح [ونحو مقتل غير ملحق به] وان صغر على مقيتل وجمع على مقاتل [لما

ثبت] عندهم [من قياسها] أي قياس الزيادة فيه وهي الميم [لغيره] أي لغير الالحاق في موضع زيادتها لكونها قياساً في ذلك الموضع

لإفادة المكان والزمان والمصدر الميمي ولذا وقع الادغام في مثله نحو مرد والاعلال نحو مقام [ونحو أفعل وفعّل] بتشديد العين

[وفاعل كذلك] ليست ملحقة بنحو دحرج [لذلك] الذي ذكرنا من قياس الزيادة فيها لإفادة معنى كما مر في أول الكتاب ويلزم

من ذلك

ولمجيء مصادرها مخالفة ولا تقع الالف للالحاق في الاسم حشوا لما يلزم من تحريكها

ويلزم من ذلك أن لا يكون تفاعل وتفعل ملحقين بتدحرج مع أن المصنف جعلهما ملحقين كذا قيل [و] لعدم معاملتهما
معاملة نحو تدحرج في جميع التصاريف [لمجيء مصادرها مخالفة] المصدر لمخالفة مصادرهما للفعللة التي هي المصدر المطرد
في الرباعي مع كفاية المخالفة فيه في عدم التوافق في جميع التصاريف بمعنى رفع الإيجاب الكلي [ولا تقع الالف للالحاق] في
الاول في شيء لتعذر الابتداء بها وتركه لظهوره ولا تقع ايضا للالحاق أصالة [في الاسم حشوا] أي وسطا فلا
يقال كتاب ملحق بقمطر ولا خاتم بجعفر ولا علابط بقذعمل لتعذر الموافقة التامة للملحق به إن أبقيت على حالها
من غير قلب في جميع التصاريف [لما يلزم من تحريكها] في بعض التصاريف كالتصغير والتكسير لوقوعها قبل ياء التصغير
إن زيدت ثانية وبعدها إن زيدت ثالثة وكلاهما موضع الحركة وزيادتها رابعة في الوسط إنما يكون للالحاق بالخماسي
الذي يحذف الخامس منه في التصغير والتكسير كسفارج وسفيرج في سفرجل ويجري الاعراب اللفظي على الرابع منه الذي
وقعت الالف في مقابلته من الملحق والاعراب التقديري فيه مع اللفظي فيما يقابلها من الملحق به مخل بالتناسب
التام بين الملحق والملحق به كما هو المناسب للالحاق وبالجملة فوقوعها للالحاق حشوا يؤدي الى ما يمتنع فيها وهو تحريكها
فيما ذكر من التصاريف وقلبها الى ما يقبل الحركة كما يقلب الف ضارب في التصغير واوا وايضا ليس بمناسب للتناسب المذكور
لان ما يقابلها من الملحق به حرف صحيح قابل الحركة بدون القلب لما عرفت أن الملحق به رباعي او خماسي ولا يتصور الا
على الاول في شيء من اصولها الا في الفاء من الخماسي كما مر فلا يكون في وسط شيء منهما الا الحرف الصحيح وهو قابل
الحركة بنفسه وأما زيادتها حشوا في نحو علباء فقد مر أنها ليست للالحاق بالاصالة لكونها بازاء الزائد في الملحق به وأما
جواز زيادتها آخرا للالحاق فلانه محل التغيير فكانهم لم يعتنوا بتطرق شيء من المخالفة فيه في بعض التصاريف هذا غاية

ويعرف الزائد بالاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة والترجيح عند التعارض

التوجيه والتعويل على الاستقراء وقد يقال ان الالف لما لم تكن اصلية قط كرهوا وقوعها موقع الاصلى للالحاق حتى

فى الآخر والحكم بزيادتها فيه له تجوز وتوسع لكونها منقلبة عن ياء هى المزيدة للالحاق فى الحقيقة عند المحققين كذا فى شرح المفصل

ومن فى قوله من تحريكها البيان ما فى قوله مايلزم والتقييد بالاسم لانه زعم الجواز فى الفعل نحو تماعل لان الفعل محل التغيير فلا

يبالى بعروض القلب والتغيير فيه فى بعض التصاريف وكذا لايبالى بتغيير غيرها مما زيد فيه للالحاق فى التصاريف كحوقل حيقالا

[ويعرف الزائد] من الاصلى [بالاشتقاق] وهو ان تجد بين لفظين تناسبا فى المعنى وتركيب الحروف فترد احدهما الى الآخر

او كليهما الى ثالث فاذا كان فى المشتق من الحروف العشرة ما لم يكن فى المشتق منه حكم عليه بالزيادة كناصر ومنصور من نصر [وعدم

النظير] بان يلزم من الحكم باصالة حرف او زيادته بناء غير موجود فى كلامهم كالحكم باصالة النون من قرنفل فانه يلزم منه خماسى

على فعلل بضم اللام الثانية كسفرجل بضم الجيم وهو ليس بموجود وفى حكمه ندرة النظير [وغلبة الزيادة] بان يكون الغالب فى

حرف يقع موقعا من الكلمة كونه زائدا فى ذلك الموقع كالهمزة فى الاول بعدها ثلثة اصول كاحمر فان الغالب فى هذا الموضع

كونها زائدة فهذه الثلثة طرق المعرفة وقد يقع فيها التعارض فيدل بعضها على زيادة حرف او اصالته والباقى على خلاف

ذلك [والترجيح] كائن [عند التعارض] اى يطلب الترجيح ويحكم بمقتضاه فالترجيح مبتدأ خبره الظرف وقد يصحح بالجر

بالعطف على الاشتقاق على انه وجه آخر والاول اظهر والمصنف بدأ فى التفصيل بالاشتقاق لانه اقوى وقد يتعارض

اشتقاقان ثم ان ترجح احدهما فهو راجح وان تساويا سمى بالواضح وقد يكون بين لفظين شبه الاشتقاق كما اذا بعدت

المناسبة كالهجرع كدرهم وجعفر للطويل عند من جعله من الجرع للمستوى من الرمل وقد يطلق الاشتقاق على مثله فيحترز

عنه

وَالإِشْتِقَاقُ المُحَقَّقُ مُقَدَّمٌ فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِثُلاثِيَّةِ عَنْسَلٍ وَشَأْمَلٍ وَشَمْأَلٍ وَنَأْدَلٍ وَرَعْشَنٍ وَفِرْسِنٍ وَبِلَغْنٍ ه

وَحُطَائِطٍ وَدُلامِصٍ وَقُمَارِصٍ وَهِرْمَاسٍ وَزُرْقُمٍ وَقِنْعَاسٍ

يعرف الزائد بالاشتقاق

عنه إذا أريد الاشتقاق الحقيقي بالتقييد بالمحقق [والاشتقاق المحقق مقدم] في الاعتبار على غيره من الوجوه عند التعارض لأنه أقوى فيحكم بمقتضاه ويطرح المعارض [فلذلك] الذي ذكر من تقديمه [حكم بثلاثية عنسل] على زنة فنعل بالنون بعد الفاء على هيئة جعفر للناقة السريعة من العسلان وهو السرعة [وشأمل] بتقديم الهمزة على الميم [وشمأل] عكسه كلاهما الريح الشمال على زنة فأعل بسكون الهمزة وفعأل بفتحها على هيئة جعفر أيضا من قولهم شملت الريح إذا هبت شمالا [ونأدل] بالهمزة بين النون والدال على فأعل بسكون الهمزة بعد الفاء كهيئة زبرج للكابوس الذي يقع على الإنسان بالليل فلا يقدر على الحركة والقيام من النئدل وهو الاختلاس كأنه يأخذ الإنسان بغتة [ورعشن] للمرتعش من الرعشة على فعلن بالنون في آخره على هيئة جعفر [وفرسن] بالنون في آخره على فعلن كزبرج لمقدم خف البعير من الفرس بسكون الراء من غير نون وهو الدق لأنه يدق الأرض [وبلغن] بالنون في الآخر على فعلن كرعشن للبلاغة من البلوغ لما فيها من البلوغ الحد الكامل في الكلام [وحطائط] بالهمزة على فعائل كهيئة علابط من الحط للصغير كأنه منحط من الكبير [ودلامص] على فعامل بالميم قبل اللام على تلك الهيئة أيضا للبراق اللين من الدلاص من دلصت الدرع إذا لانت [وقمارص] بالميم بعد القاف بالمهملتين بعد الألف على تلك الهيئة قال الزمخشري القارص اللبن الذي يقرص اللسان أي يقبضه لحموضته والقمارص أشد منه لزيادة الميم [وهرماس] على فعمال بالميم بعد الراء كهيئة قرطاس للشديد من الأسد من الهرس وهو الدق لأنه يدق الفريسة [وزرقم] للأزرق والزرقاء على فعلم بضم الفاء وفي آخره الميم كبرثن من الزرقة [وقنعاس] على هيئة هرماس على زنة فنعال بالنون

وفرناس وترغوت وكان الندد أفنعلا ومعد فعلا

بعد الباء للعظيم من الأبل لثباته من القعس بمعنى الثبات كذا قال نجم الأئمة رضى ومنه عرقاعس أى ثابت [وفرناس]

على فعنال بالنون بعد العين على تلك الهيئة أيضا للغليظ الرقبة من الأسد من الفرس بمعنى الدق ومنه المفترس [و

ترغوت] على تفعلوت بالتاء فى الأول والآخر على هيئة قرطبوس فى الحركة والسكون لصوت القوس عند الرمى و

التركيب من الرغم بالتحريك وهو الصوت فالأشتقاق المحقق المدلول عليه بالتناسب اللفظى والمعنوى بين هذه المذكورات

وما ذكر معها يقتضى كونها ثلاثية أى من المزيد الثلاثى على الأوزان المذكورة وعدم النظير أو ندرته لشيء من تلك

الأوزان فى الأبنية الثلاثية المزيد فيها فى كلامهم يقتضى أن يكون ترغوت خماسيا مزيدا كقرطبوس وحطائط و

هرماس وموازناه من المزيد الرباعى كعلابط وقرطاس والبواقى من المجرد الرباعى كجعفر وزبرج وبرثن

فحكم الجمهور على الجميع بالثلاثية ترجيحا للاشتقاق على عدم النظير [و] لذلك الذى ذكر من تقديم الأشتقاق عند التعارض

[كان الندد] لشديد الخصومة مزيدا ثلاثيا ملحقا بالخماسى فكان وزنه [أفنعلا] بفتح الهمزة والفاء وسكون النون

ترجيحا لاشتقاقه من اللد بمعنى الخصومة المناسب له فى اللفظ والمعنى على عدم النظير لهذه الزنة فى المزيد الثلاثى المقتضى

لكونه خماسيا كسفرجل وغلبة الزيادة فى الهمزة الواقعة أول الكلمة قبل ثلثة أصول أيضا تؤيد كونه بخماسى لكنها

لا تنافى كونه أفنعلا لاحتمال كونه من اللند وإن لم يرد فى اللغة مثل كلب كذا قيل ويلندد بالياء بمعنى الندد أيضا ملحق

بالخماسى بدلالة الأشتقاق كما ذكر [و] لذلك المذكور من تقديم الاشتقاق أيضا كان [معد] لابن عدنان وغيره [فعلا]

بفتح الفاء والعين وتشديد اللام كما ذكره سيبويه كهبى بالموحدة وتشديد الياء للصبى الصغير وجربة بالجيم والمهملة ه

وتشديد

لمجيء تمعدد ولم يعتد وابتمسكن وتمدرع وتمندل لوضوح شذوذه

وتشديد الموحدة مع تاء التأنيث لجماعة الحجر وذلك [لمجيء تمعدد] مستقاً منه بمعنى تشبه به في القوة أو غيرها
قال الراجز: ربيته حتى إذا تمعددا ؛ كان جزائي بالعصى أن أجلدا ؛ فالميم منه وإن كانت تحتمل الزيادة و
الأصالة في بادي النظر لكن اشتقاق هذا الفعل منه يدل على أصالتها وكونها فاء الكلمة إذ لو كانت زائدة لكان هذا
على تمفعل بالميم الزائدة قبل الفاء وليس بموجود في كلامهم وجوداً يعتد به بل هو في حكم العدم وإذا كانت أصلية فيه
فهي أصلية في معد أيضاً لأنه مأخذه فمعدد فعلل بالتشديد كما ذكر من الثلاثي المزيد بزيادة أحد اللامين دون الرباعي
لأنه ليس من أبنية الرباعي الأصول وتمعدد على تفعلل ملحق بتدحرج فقدم الاشتقاق على ندرة النظير لهذه الزنة
في المزيد الثلاثي الجارية مجرى عدم النظير الدالة على كونه مفعلاً بزيادة الميم في الأول مع الإدغام في الآخر كمقر ومرد
كما ذهب إليه بعضهم وقد يجعل غلبة الزيادة في الميم الواقعة أول الكلمة قبل ثلاثة أحرف أيضاً دالة على كونه مفعلاً
وإنما حكم على تمفعل بالميم الزائدة بعدم الوجدان في كلامهم وجوداً معتداً به حتى دل اشتقاق تمعدد من معد
على أصالة الميم من معد [ولم يعتد بتمسكن] إذا صار مسكيناً [وتمندل] إذا مسح عضواً بالمنديل [وتمدرع] إذا
لبس المدرعة وهي ثوب ضيق صغير الكمين [وتمنطق] إذا لبس المنطقة وتمغفر إذا لبس المغفرة أو نحو ذلك
مما لا شك في زيادة الميم في ما أخذ اشتقاقه كالمسكنة والمنديل والملبوسات المذكورة لكون زيادتها فيه في غاية
الظهور ومن ثمه اتفق على أن وزنه تمفعل [لوضوح شذوذه] أي شذوذ ما ذكر من الأفعال أو شذوذ كل
منها أي ندرة مجيئه والفصيح الكثير فيها تسكن وتندل وتدرع وتغفر وتنطق كلها على تفعل بتشديد العين فهي
لشذوذها الواضح في حكم العدم غير صالحة لأن يعتد بها فمن ثمة حكموا على تلك الزنة بعدم الوجدان وعلى تلك

ومراجل فعالل لقولهم ثوب ممرجل وضهيأ فعلأ للمجيء ضهياء وفينان

السؤال بأن بناؤهم التوهم أصالة الميم في مأخذها فلأنها تفعلل بدون زيادة الميم فتدبر [و] لذلك المذكور من
تقديم الاشتقاق أيضا لأن [مراجل] لثياب الوشي جمع مرجل [فعالل] عند سيبويه بلامين كجعفر وجعافر
على أصالة الميم بدلالة الاشتقاق الصحيح [قولهم ثوب ممرجل] على صيغة اسم المفعول مشتقا منه بمعنى موشي
منقوش قال العجاج: بشية كشية الممرجل: والحكم بزيادة الميم فيه يؤدي إلى كونه على تمفعل بميمين وهو غير موجود
أصلا فرجح الاشتقاق على غلبة الزيادة في الميم الواقعة في الأول قبل ثلاثة أصول المقتضية لكونه على مفاعل وقد
يقال لعل بناء ممرجل لتوهم أصالة الميم في مرجل للزومها كما بني تمندل لذلك فتأمل [و] لذلك أيضا لأن [ضهيأ] بالمعجمة
وفي آخره الهمزة على هيئة جعفر للمرأة التي لا يبدو لها ثديها ولا تحيض [فعلأ] بفتح الفاء واللام وسكون العين وفي
آخره الهمزة على أصالة الياء وزيادة الهمزة [للمجيء ضهياء] من لفظها بمعناها ممدود كحمراء والهمزة فيها مزيدة بعد
الألف بدليل منع الصرف والياء أصلية لئلا تنقص الأصول عن ثلاثة والتناسب اللفظي والمعنوي بينهما يدل على
رجوعهما في الاشتقاق إلى أصل واحد مع المناسبة لقولهم ضاهيت بالياء أي شابهت لأنها تضاهي الرجل في اللحى
وعدم الحيض فرجح سيبويه ذلك على عدم النظير لفعلأ المقتضي للكون رباعيا على فعلل كجعفر والزجاج جعله
من ضاهأت بالهمزة ومنه قراءة عاصم يضاهئون قول الذين كفروا بالهمزة بعد الهاء وهو بمعنى ضاهيت بالياء
وهو عنده على فعيل بالياء بعد العين مع اعترافه بعدم هذه الزنة غيره فيشارك فعلأ في عدم النظير مع أن الحكم
على الأصل بالزيادة أولى واستعمال ضاهيت بالياء أكثر من المهموز فالترجيح لسيبويه مع اعتضاده بضهياء بالمد [و] لذلك

(هامش: وقرأ الباقون يضاهون بضم الهاء بدون الهمزة على أنه من ضاهيت بالياء المحذوفة لالتقاء الساكنين والواو للجمع الساكنة)

أيضا

ذو الزيادة

فيعالا لمجيء فنن وجرائض فعائلا لمجيء جرواض ومعزى فعلى لقولهم معز

أيضا كان [فينان] بالفاء للملتف الأغصان من الشجر ولذي الشعر الطويل الحسن من الرجال محكوما عليه بزيادة

الياء وأصالة النونين فكان وزنه [فيعالا] بفتح الفاء وسكون الياء [لمجيء فنن] محركة بنونين بعد الفاء للغصن

مع التناسب في تركيب الحروف والمعنى ولو كان للطويل الشعر لأن الشعر كثيرا ما يجعل كالغصن ويستعار

هو له فرجح ذلك على عدم النظير لفيعال واقتصر الجوهري فيه على المعنى الثاني وجعله فعلان كسكران من الفين بسكون

الياء وهو الوقت وكأنه لأن الطول والحسن مما يحصل بتعاقب الأوقات وفيه تعسف والأول أظهر ولم يجعل رباعيا

على فعلال لندرته من غير المضاعف كخلخال [و] لذلك أيضا كان [جرائض] بالضاد المعجمة للفحم العظيم البطن [فعا

ئلا] بضم الفاء وزيادة الهمزة المكسورة قبل اللام [لمجيء جرواض] بالواو وجرياض بالياء بمعناه مع الاتحاد في المادة

فالثلاثة راجعة إلى أصل واحد لا همزة فيه وكأنها ملحقة بعلابط وقرطاس فلا حجر في عدم النظر باستعمال أصلها فيما

يناسب معناها وقد تكلف فيجعل من الجرض بالريق وهو ابتلاعه على الغصة لأن ذلك مما يحصل به شيء من الانتفاخ

وهو يناسب العظم فقد رجح فيه الاشتقاق على عدم النظير لفعائل المقتضى لكونه على فعالل بلا مين على أصالة الهمزة

[و] لذلك أيضا كان [معزى] بكسر الميم لخلاف الضأن من الغنم [فعلى] بكسر الفاء وفي آخره الألف المقصورة [لقولهم معز]

بحروفه ومعناه من غير ألف فهو مشتق منه بزيادة الألف والميم أصلية مع أن الغالب في الميم الواقعة أولا وبعدها

ثلثة أحرف أن تكون زائدة والثلثة بعدها أصولا لأنها لا تكون أصول الاسم المتمكن أقل من ثلاثة وهذا يقتضي

أن مفعلا بأصالة الألف وزيادة الميم ففي جعله فعلى ترجيح للاشتقاق على غلبة الزيادة ثم إن سيبويه قال إن

معزى منون منصرف والألف فيه للإلحاق لحذفها في التصغير ولو كانت للتأنيث لم تحذف ومن لم يجوز كون الألف

وسَنْبَتَةٌ فَعْلَتَةٌ لقولهم سَنْبٌ وبُلَهْنِيَةٌ فُعَلْنِيَةٌ من قولهم عيشٌ أبلهُ وعِرَضْنَةٌ فِعَلْنَةٌ

لأنه من الاعتراض وأَوَّلٌ أَفْعَلُ لمجيء الأُولى والأُوَل

للإلحاق جعلها منقلبة عن الياء [و] لتقديم الاشتقاق أيضاً كانت [سَنْبَتَة] بمهملة ونونٍ فموحّدةٍ و
تائين للمدّة الطويلة من الزمان [فَعْلَتَة] بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام وزيادة التائين [لقولهم سَنْبٌ]
بدونهما بمعناها على فَعْلٍ بفتح الفاء وسكون العين فتقديم الاشتقاق المقتضي للحكم بزيادتهما على عدم النظير لفَعْلَتَةٍ
المقتضي لكونها فَعْلَلَةً بلامين [و] لذلك أيضاً كانت [بُلَهْنِيَة] لسعة العيش [فُعَلْنِيَة] بضم الفاء وفتح العين
وسكون اللام وكسر النون بعدها تحتانية ثم التاء على أن يكون النون وما بعدها زوائد للإلحاق بقُذَعْمِلَةٍ فإن
التناسب اللفظي والمعنوي يدل على كونها مأخوذةً [من قولهم] فلان في بُلَهْنِيَةٍ من العيش أي في سعةٍ و[عيشٌ
أبلهُ] كأحمر أي واسعٌ ناعمٌ قليل الغموم فرجّح الاشتقاق المقتضي لزيادة تلك الحروف على عدم النظير لتلك الزنة
المقتضي لكونها كقُذَعْمِلَةٍ بزيادة التاء فقط أو كسُلَحْفِيَةٍ بمعنى سُلَحْفاةٍ لدابّة معروفة جلدها عظام بزيادة
التحتانية معها [و] كان قولهم [عِرَضْنَة] بمهملتين ومعجمة ونون للناقة التي تمشي معترضةً أي على عرض الطريق
للنشاط [فِعَلْنَة] بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام وزيادة النون والتاء [لأنه من الاعتراض] بمعنى المشي
عرضاً فهما زائدتان مع أن عدم النظير لهذه الزنة يقتضي أصالة النون على أنه كقِمَطْرٍ مع التاء كزِبَجْلَةٍ وسِبَحْلَةٍ
كلاهما بمعنى الطويلة السمينة [و] لذلك أيضاً كان [أَوَّلُ أَفْعَلَ] كأصغر على أنه اسم تفضيل والهمزة زائدة والواوان
الموجودتان فيه أصليتان بدليل تصاريفه المشتقة منه [لمجيء الأُولى] على فُعْلى كصُغرى لمؤنثه الواحدة [والأُوَل]
كصُغَرٍ على فُعَلٍ بضم الفاء وفتح العين في جمعه المكسر ولو كان فَوْعَلاً كجوهر وكوثر من أول بالهمزة والواو المخففة أو من
وَوَل

والصحيح أنه من ووَل لا من وأل وانْفَعل

ووَل بواوين وزيادة أخرى بينهما ثم قلبت الأولى همزة كراهة اجتماع ثلث كما زعمه الكوفيون بناء على أن الغالب

في الواو التي وقعت ثانية أن تكون زائدة لما جمع على فُعَل في التكسير أصلا بل على فواعل فقط ولما كانت واحدته

أوّلة بالتاء مع قلته حتى زعم بعضهم عدمها في الكلام الفصيح ففيه ترجيح الاشتقاق على غلبة الزيادة ثم القائلون

بأنه اسم التفضيل اختلفوا في مادته الأصلية [والصحيح أنه من ووَل] بواوين بمعنى سبق وإن صار هذا الأصل

مهجورا والهمزة في الأولى للواحدة والأُوَل للجمع منقلبة عن الواو كراهة اجتماع واوين أولهما مضمومة [لا من وأل]

مهموز العين بمعنى بادر وتقدم كما زعمه بعضهم [ولا من آل أولا] مهموز الفاء بمعنى رجع كما زعمه آخرون فكل مرتبة

من العدد لأنه يرجع إليه ما بعده نحوا من الرجوع والأول زائدة على جميع المراتب والتزم قلب الهمزة واوا على خلاف القياس

على المذهبين توسلا إلى الإدغام والتخفيف وإنما دعاهم إلى العدول عن ووَل بواوين استبعاد اتحاد الفاء والعين

والصحيح أنه مع قلته أهون من التزام ما يخالف القياس ثم إن اسم التفضيل حقه المنع من الصرف عند التجرد عن اللام

والإضافة للوصفية ووزن الفعل لكن الوصفية المقتضية للاشتقاق في الأول في معرض الخفاء لعدم ظهور

أصل مستعمل له يكون هو للزيادة في الفاعلية والمفعولية فيه على وجه ظاهر على قياس اسم التفضيل لأنه إما

من أصل مرفوض أو من أصل يكون رده إليه على وجه مخالف للقياس حيث اضطروا إلى ذلك لأجل تصاريفه

فلذلك يمنع من الصرف فيما يظهر معه وصفيته وهو ما إذا كان مع الموصوف أو مع من نحو رأيته عاما أول وقولهم

أول من كذا ويصرف في غيره نحو فعلت كذا أولا وثانيا وقد يبنى على الضم كالغايات كما قال معن بن أوس: لعمرك ما

أدري وإني لأوجل: على أينا تعدو المنية أول: [و] تقديم الاشتقاق أيضا كان [انْفَعل] بالقاف والمهملة للشيخ

الأول إن كان من الوَوَل بمعنى السبق فهو الزيادة في الفاعلية أي السابقية وإن كان من وَأَل بمعنى بادر والأظهر على الوجه الثالث أنه للزيادة في المفعولية إذ الظاهر أن المعنى على الزيادة في الكون مرجوعا إليه ففيه الزيادة والأفضلية والله تعالى أعلم

ويتعرف أولا إذا استعمل مع اللام والإضافة كما يتعرف جميع الأسماء الممنوعة من الصرف معهما

لما كان بين معن بن أوس متزوجا بأخت صديق له فطلقها فلم أن لا يكلمه فقال قصيدة صدرها هذا البيت وأوجل مضارع من الوجل وهو الخوف ما أدري وتعدو بالعين المهملة أي تقصد جملة أينا ...

إِنْفَعْلَا مِنْ قَحَلَ أَيْ يَبِسَ وَأُفْعُوَانُ أُفْعُلَانًا لِجَيِّ أَفْعَى وَإِضْحِيَانٌ إِفْعِلَانًا مِنَ الضُّحَى

المسنّ حدًّا [إِنْفَعْلًا] بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وسكون العين كإِنْزَهْوٍ وَإِنْفَخْرٍ من الزَّهْوِ والفَخْرِ

لأنه مشتقّ [من قَحَلَ] الشيخ كمنع قحولًا وكعلم قحلًا [أي يَبِسَ] جلده على عظمه فهو قَحِلٌ بفتح الحاء كالحسن وكسرها مثل

إِنْقَحِلٌ ففيه تقديم الاشتقاق على ندرة النظير لإنفعل المقتضية لكونه خماسيًّا كإِصْطَبْلٍ وقِرْطَعْبٍ على

فِعَلَّلٍ كما زعمه أبو الفتح وقال بتصغيره أُنَيْقِحٌ بحذف الخامس وعلى كونه إِنْفَعْلًا أنت مخيّر بين حذف الهمزة و

النون فيقال أُقَيْحِلٌ أو نُقَيْحِلٌ [و] كان [أُفْعُوَانٌ] بالفاء والعين المهملة لذكر الأفاعي [أُفْعُلَانًا] بضم الهمزة

وسكون الفاء وضمّ العين كأُقْحُوَانٍ للبابونج [لِجَيِّ] ما يناسب رجوعه معه إلى أصل واحد في الاشتقاق

للتناسب اللفظي والمعنوي وهو [أَفْعَى] وهو أفعل بزيادة الهمزة من الفَعْوَةِ للسمّ لا فَعْلَى بزيادة الألف

للتأنيث بدليل الانصراف ولا للإلحاق والإلحاق للحوق التاء كما يقال عَلْقَاةٌ في عَلْقًى لضرب من النبات ولقولهم

أَرْضٌ مَفْعَاةٌ بفتح الميم أي ذات أفاعٍ وتَفَعَّى أي صار كالأفعى في الشرّ فكلّ ذلك يدلّ على أصالة الفاء والعين

والواو وزيادة البواقي فرجّح ذلك على كون الغالب في الواو في غير الأول مع ثلاثة أحرف هو الزيادة المقتضي لكونه

فُعْلُوَانًا كعُنْفُوَانٍ وأمّا ندرة النظير الجارية مجرى العدم فقد يقال إنّها مشتركة بين أُفْعُلَانٍ وفُعْلُوَانٍ [و]

لذلك كان أيضًا [إِضْحِيَانٌ] للمضيء البارز ومنه يومٌ إِضْحِيَانٌ إذا لم يكن فيه غيمٌ [إِفْعِلَانًا] بكسر الهمزة و

سكون الفاء وكسر العين وفي آخره النون مشتقًّا [من الضُّحَى] للمناسبة في تركيب الحروف والمعنى فقدّم

ذلك على غلبة زيادة الياء إذا كانت مع ثلاثة فصاعدًا المقتضية لكونه فِعْلِيَانًا أو إِفْعِيَالًا أو يعتضد الاشتقاق

فيه

وخَنْفَقِيق فَنْعَلِيل مِنْ خَفَق وعَفَرْنَى فَعَلْنى مِنَ العَفَر فَإنْ رَجَعَ إلى اشتقاقين واضحين كأرطى وأولق

حَيْثُ قيل بعيرٌ آرِطٌ وراطٍ وأديمٌ مأروطٌ ومرطيٌّ ورجلٌ مألوقٌ

فيه بعدم النظير للوزنين ووجوده لإفعلان لأسمان لجبل وإربيان لنوع من السمك معروف بالروبيان [و] لذلك أيضاً

كان [خَنْفَقِيقٌ] بمعجمة ونون وفاء وقافين بينهما الياء للداهية أو الناقة السريعة [فَنْعَلِيلاً] بفتح الفاء وسكون

النون وفتح العين وكسر اللام الأولى بعدها الياء الساكنة [لأنه] مشتق بزيادة قاف وياء للإلحاق بجلبيب ونون لتكثير

الحروف والمبالغة وفتح أوله بعد زيادتها تخفيفاً [من خفق] بالفتح يخفق بالكسر خفقاً وخفقاناً إذا اضطرب لما في الداهية

من الاضطراب لمن وقع فيها وفي تلك الناقة من الاضطراب في السير فقدم ذلك على ندور النظير للوزن المذكور ورجحان

الأصالة في النون الثانية الساكنة بالاستقراء المقتضي لكونه فعلليلاً كسلسبيل من المزيد الخماسي على قول الأكثر [و] لتقدمه

أيضاً كان [عَفَرْنَى] للأسد الشديد القوي [فَعَلْنى] بفتح الفاء والعين وسكون اللام وزيادة النون والألف للإلحاق

بسفرجل لا للتأنيث بدليل الانصراف [من العفر] بمهملتين بينهما الفاء الساكنة بمعنى التمريغ في العفر بالتحريك وهو التراب لأنه

يمرغ فريسته فقدم فيه الاشتقاق على عدم النظير لفعلنى المقتضي للحكم بأصالة النون على أن يكون فعللى بتشديد اللام

كحبركى وجميع ما ذكر ههنا فيما يرجع إلى اشتقاق محقق واحد وقد يرجع إلى اثنين فصاعداً مع التساوي أو رجحان البعض

[فإن رجع إلى اشتقاقين] مثلاً [واضحين] متساويين من غير ترجيح [كأرطى] لشجر من أشجار الرمل يأكله البعير و

يدبغ به [وأولق] بالقاف للجنون [حيث يقال] فيما على زنة اسم الفاعل من الأول [بعير آرط] بالهمزة الممدودة في

أوله أي آكل للأرطى [وراط] بذلك المعنى أصله الراطي وأعل إعلال قاض [و] فيما على زنة اسم المفعول منه

[أديم] أي جلد [مأروط] مدبوغ به [ومرطيّ] بتشديد الياء كمرمي بذلك المعنى [و] يقال في الثاني [مألوق] بجعل

قوله كأرطى الخ يجوز أن يكون فعلى لتردد بعير آرط إذا أكل الأرطى وأديم مأروط إذا دبغ به فإن بقاء الهمزة يدل على أصالتها والألف للإلحاق بجعفر لأن الواحدة أرطاة بتاء التأنيث ويجوز أن يكون وزن أرطى أفعل مصروفاً لكونه اسم جنس فإن سقوط الهمزة في بعير راط وأديم مرطي يدل على زيادة وكذا أولق وهو الجنون يجوز أن يكون فوعلا وأفعلا مصروفاً لمجيء ألوق ومولوق ...

ومولق جاز الأمران وحسان وحمار قبان حيث صرف ومنع

الهمزة ذا على زنة مفعول [ومولق] بالواو موقع الهمزة بذلك الوزن والمعنى [جاز الأمران] فإن أعتبرت

الأول ما ورد في كل من اسمي الفاعل والمفعول في الأرطى فالوزن فعلى بفتح الفاء على أن يكون الهمزة أصلية لوقوعها

في أول الفاعل وبعد الميم من اسم المفعول والألف مزيدة للإلحاق بجعفر لا للتأنيث بدليل لحوق التاء كما في قوله في ذئب

لما رأى أن لا دعة ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فاضطجع والدعة العيش والحقف المعوج من الرمل وإن اعتبرت

الثاني فالوزن أفعل كأحمر على أصالة الألف وانقلابها عن ياء أصلية وزيادة الهمزة في أوله لوقوع الراء في موقع

الفاء في اسمي الفاعل والمفعول وإن اعتبرت الأول مما ورد في أولق فوزنه فوعل كجوهر بأصالة الهمزة وزيادة الواو

لوقوع الهمزة موقع الفاء في اسم المفعول وإن اعتبرت الثاني فوزنه أفعل كأحمر لوقوع الواو موقع الفاء فهي أصلية و

الهمزة زائدة [وحسان] بتشديد السين [وحمار قبان] بفتح القاف وتشديد الموحدة لدويبة يضرب بها المثل في الهزال

من أسماء المركبة [حيث صرف] كل منهما [ومنع] من الصرف فإنه يجوز كونهما من الحس بتشديد السين بمعنى الإدراك

والقب بحركة بموحدتين بمعنى ضمر البطن ودقة الخاصرة فوزنهما فعلان ويبنى عليه منعهما من الصرف للألف و

النون المزيدتين والعلمية بناء على أن حمار قبان علم الجنس كأسامة على ما في الشرح المفصل وحسان علم الشخص

وينصرفان إذا نكرا ويجوز كونهما من الحسن بمعنى الجمال والقبن بالنون أيضا بمعنى الذهاب في الأرض فهما على فعال

بتشديد العين من صيغ المبالغة فيلزم صرفهما في العلمية والتنكير كليهما وقد ناقش في جعلهما من الاشتقاق الواضح

بأن فعلان في الأسماء أكثر من فعال فيترجح والتحقيق في حمار قبان أنه لو كان فعلان لا لزم منعه من الصرف

في العلمية كما في شهر رمضان وابن داية للغراب وغيرهما من الأعلام التي يكون في جزئها الثاني سبب منع الصرف

ولو

قال المحقق التفتازاني في حواشي الكشاف الأن مجموع المضاف والمضاف إليه في شهر رمضان جعل علما والاسم يعني المضاف إليه كالاعلى بمعنى إنسان زيد وكذا سائر الأسماء في ثلثة أشهر شهر رمضان وشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر ... بمجموع المضاف والمضاف إليه ... [illegible]

مثلهما حيث بالهملة والثانية المثناة ... [illegible]

وَإِلَّا فَالتَّرْجِيحُ كَمَلْأَكٍ قِيلَ مَفْعَلٌ مِنَ الْأَلُوكَةِ وَابْنُ كَيْسَانَ فَعَالٌ مِنَ الْمُلْكِ

ولوكان على فَعَّالٍ جاز فيه الصرفُ مخفوضاً بالإضافةِ مع إعرابِ جارٍ على حسب العوامل والمنعُ من الصرف مع بناءِ جارٍ على الفتح كما جاز الوجهان في حضرموت ونحوه من الأسماء المركبة التى ليس لجزئها الثانى سببُ منعِ الصرف على ما نصّ عليه بعضُ الأئمة وقد يُدَّعى أنّ المسموعَ فيه وفى حسّانٍ علمين التزامُ المنع من الصرف وعلى هذا يترجّح الأشتقاقُ الأول ولعلّه غيرُ ثابتٍ عند المصنف فلذلك أوردهما للواضح [وإلّا] أى وإن لم يكن الإشتقاقان واضحين متساويين بل ترجّح أحدهما أو كان إشتقاقٌ واحدٌ بعيدٌ غيرُ واضحٍ وعارضه من وجوه معرفةِ الزائدِ وجهٌ آخرُ واضحٌ [فا] الاكثر عندهم [الترجيح] للراجح والعمل بما يقتضيه لرجحانه وذلك [كمَلْأَكٍ] بفتح الميم وسكون اللام وفتح الهمزة واتفقوا على أنّه أصلُ المَلَكِ للجمع على ملائكةٍ وملائكٍ فنقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها وحذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال وأعيدت فى الجمع ردّاً إلى الأصل وقد ورد ثبوتها فى المفرد أيضاً كقوله ؛ فَلَسْتَ بِإِنْسِيٍّ وَلٰكِنْ بِمَلْأَكٍ ؛ تَنَزَّلَ فِي جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ ؛ وهو يحتمل وجوهاً من الأشتقاق ذهب إلى كلٍّ منها بعضهم والتفصيل أنه [قيل] والقائل الكسائى هو [مَفْعَلٌ] بتقديم العين لقلبها الى موضع الفاء ترجيحاً لاشتقاقه [من الألوكة] بتقديم الهمزة على اللام وهى الرسالة لما فيه من المناسبة لكونه مرسلاً من الله تعالى كما قال جاعلِ الملٰئكةِ رسلًا [و] قال [ابن كيسان] القلبُ بعيدٌ وهذا البناءُ بدون القلب لم يثبت بمعنى الرسالة ولم يوجد فى كلام من يوثق به فهو [فعأل] بفتح الهمزة على أصالة الميم وزيادة الهمزة من المِلْك بكسر الميم لأنه مالكُ الأمور التى جعلها الله اليه أو [من المُلْك] بالضم بمعنى السلطنة فكأنه أثبت له سلطنة على ما جعله الله موكلاً عليه وضُعِّف بقلة النظير لفعأل والقلب أكثر منه مع ما فى الإعتبار الذى

من صرّح بجواز الوجهين فى نحو حضرموت وبعلبك ورام هرمز الجوهرى فى موضع من الصحاح لكنه ادّعى فى حسان أن المسموع فيه عند العلمية هو المنع من الصرف وذكر ابن مالك أن المسموع فى حسان علماً أيضاً هو المنع من الصرف فقوله والا هنا ليس حرف استثناء بل هو ان الشرطية أدغمت نونها فى لا النافية

البيت لبعض بنى عبد القيس يمدح النعمان بن المنذر وقيل لأبى وجزة يمدح ابن الزبير أى لست لإنسى بأن يكون منسوباً اليه بل الملائكة نزل من جو السماء والمخض الى ابن المنذر لابن الإنس كما يقال لرجل لله دره

الجو الهواء وما انخفض من الأرض قاموس الهواء ما بين السماء والأرض صحاح

التعرض لبعد القلب للعدول عن قول الكسائى والتعرض لعدم الثبوت بدون القلب للعدول عن مذهب أبى عبيدة

وأبو عبيدة مَفعل من لَئَكَ إذا أرسل وموسى مُفعل من أوسيت أى حلقت والكوفيون فُعلى من ماس

إعتبره من اعتبار المَلك له من البعد [و] قال [أبو عبيدة] هو [مَفْعَل] بزيادة الميم وتقديم الفاء من غير قلب إستبعاداً

له على أنه [من لَئَكَ] بتقديم اللام على الهمزة [إذا أرسل] لأنه موضع الإرسال أو هو بمعنى المفعول لكونه مرسلاً

من الله تعالى وقد يقال إنما ذكره أقرب الوجوه لو ثبت الأصل الذى ذكره المعنى لكنه لم يثبت كما مر فلعل الترجيح لمذهب

الكسائى [وموسى] للآلة التى يُحلق بها الشعر من الحديد مؤنثة سماعاً من غير خلاف إلا من عبيد الله بن سعيد الأموى

ويحتمل اشتقاقين رجح كلاً منهما قوم فقال البصريون الميم فيه زائدة والألف منقلبة عن ياء أصلية وهو [مُفعَل] على

صورة اسم المفعول فهو منصرف عند التنكير وممنوع من الصرف عند العلمية كمعقرب واشتقاقها [من أوسيت] الشعر [أى

حلقت] وهذا الاشتقاق ظاهر وجوز السيرافى كونه من أسوت الجرح أى أصلحته فالواو مبدلة عن الهمزة والألف فى آخرها

مبدلة عن الواو فلعله زعم أن المزيد فيه من باب الأفعال جاء بمعنى أصله المجرد وهذا الاسم سواء جعل واوياً أو يائياً كأنه

وضع لتلك الآلة من غير اعتبار مقتضى اشتقاق الصيغة كمنصل للسيف ويحتمل أن يكون أصله الموسى به فخفف بالحذف

والإيصال وصار بالغلبة إسماً لتلك الآلة [و] قال [الكوفيون] هو [فُعلى] كحبلى بزيادة ألف التأنيث وأصالة البواقى

فهو ممنوع من الصرف ولو فى حالة التنكير لعدم انصراف ما فيه ألف التأنيث على كل حال وشذ رُنيا بالتنوين وقالوا هو

[من ماس] إذا تبختر لأن المزين يتبختر وهذا اشتقاق بعيد مع أن المسموع عند التنكير هو الانصراف وبذلك يترجح قول

البصريين وأما موسى اسم رجل من غير نقل عن موسى الحديد فهو أعجمى محمول على مُفعل عند أبى عمرو لأنه يُصرف فى كلامهم بعد التنكير

ولو كان على فُعلى كما زعمه الكسائى لم يكن كذلك إلا أن يجعل ألفه للإلحاق بجخدب دون التأنيث ومنعه من الصرف علماً

للعجمة والعلمية كما فى قول أبى عمرو فإن ثبت كون مُفعل أكثر من فُعلى فالحمل عليه أولى للأكثرية لكنه فى محل المنع كما ذكره

نجم الأئمة

قوله عبر عن الموضع أو عن المفعول فيكون على الأول اسم مكان وعلى الثانى مصدراً والمصدر قد يكون بمعنى المفعول ولو لم يكن مما لا يطلق بمعنى الملك على أن يكون بمعنى الفاعل فلا يلزم من كونه ملازماً من الإرسال بمعنى أرسل أن يكون مرسلاً أى ح

وإنسان فعلان من الأنس وقيل إفعان من نسي لمجي أنيسيان

بجمع الأئمة والأمر فيه هين [و] كذلك [إنسان] اختلف فيه فقال البصريون هو [فعلان] مشتق [من الأنس] لأنه
يأنس بخلاف الوحش فالهمزة أصلية ولامه السين ويؤيده مجيء أنس وأنسي كروم ورومي بمعناه قال الله تعالى
لا يسئل عن ذنبه إنس ولا جان وقال الشاعر ؛ فلست لإنسي البيت ومجيء الأناس في جمعه كما قال ؛ إن المنايا
يطلعن ؛ على الأناس الآمنينا ؛ وقيل هو من الإيناس مصدر آنس بالمد كأكرم إذا أبصر لأنه مبصر بخلاف الجن لا
جتنانه أي استتاره [وقيل] والقائل قوم من الكوفيين هو [إفعان] على أن الهمزة زائدة واللام محذوفة وأصله
إنسيان بالياء بعد السين على إفعلان كإضحيان وهو مشتق [من نسي] على ما نقل عن ابن عباس أنه سمي إنسانا
لأنه عهد إليه فنسي يشير إلى قوله تعالى لقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما وعليه جرى أبو تمام في قوله ؛
لا تنسين تلك العهود ؛ فإنما سميت إنسانا لأنك ناس ؛ وزعموا مساعدة بعض التصاريف له [لمجي أنيسيان]
في تصغيره بالياء بعد السين إذ زيادتها فيه على ما يلزم من قول البصريين خلاف القياس فالمناسب اعتبار كونها جزءا
محذوفا من المكبر معادا في التصغير للرد إلى الأصل ورد هذا القول بعدم مناسبته لما ورد من نحو أنس وأناس و
إنسي والتزام كون الأخير إفعيلا بكسر الهمزة من النسيان كإبريق وإكليل تعسف جدا وغاية من التزام حذف الياء
التي هي اللام في المكبر من غير سبب موجب وحذفهما مع أصالتها وإبقاء الزوائد فيه أو ورد من تكسيره على أناسين كما قال
؛ أهلا بأهل وبيتا مثل بيتكم ؛ وبالأناسين إبدال الأناسين فإن الجمع لا يقع بعدها ثلاثة أحرف أوسطها مدة
زائدة والياء الموجودة فيه بعد تلك المدة كمصابيح وسلاطين وكذا يلزم ذلك في الأناسي بالياء المشددة إن كان أصله
أناسين فأبدلت النون ياء كما يقال خلافا لمن جعله جمع إنسي بالتشديد فتأمل ولا شك أن التزام زيادة على خلاف القياس

هو من الإيناس لأنه يؤنس أي يبصر بخلاف الجن لاجتنانه أي استتاره وقيل

وفي شرح الهادي أن أبا تمام إنما سدد هذا على مذهب الشعراء التخييلية

وتَربوتٌ فَعلوتٌ من التُراب عند سيبويه لأنه الذلول وقال في سُبْرُوتٍ فُعْلُولٌ وقيل من السَّبْرِ

في التصغير كما في لُيَيْلِيَةٍ تصغير لَيْلَةٍ على ما قيل أَهْوَنُ من التزام ما ذكر مع عدم سلامة ذلك التصغير عن الشذوذ على

قولهم أيضاً لأعادة الياء مع عدم الحاجة لإمكان بناء التصغير بدونها والرواية عن ابن عباس غير محققة وأبو عام من المخضرمين

الذين لا يحتج بشعرهم في اللغة [وتَرْبُوتٌ فَعلوتٌ] بفتح الفاء والعين وضم اللام وزيادة التاء في الآخر [من التُراب عند سيبويه

لأنه الذلول] من الإبل يستوى فيه المذكر والمؤنث فيناسبه التراب المناسب للذل والمسكنة ومنه المتربة للفقر ولم يجعله

تفعولاً مشتقاً من رَبَّتَ فلان الصبي بالتاء الأصلية في آخره على صيغة ماضي التفعيل إذا رباه على أن يكون التاء

الأخيرة أصلية والأولى زائدة على عكس ما ذهب إليه مع المناسبة في الحروف والمعنى فإنه إنما يصير ذلولاً بالتربية لقلته

وكثرة فعلوت بزيادة التاء في الآخر بعد الواو للمبالغة كجبروت وملكوت وقولهم رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَموتٍ أي الكون

مرهوباً خير من الكون مرحوماً وغير ذلك فرجح سيبويه الاشتقاق الأول لرجحانه بكثرة النظير وأما جعله فعلوتاً من

الدُرْبة بالدال بمعنى العادة على أن تكون التاء في أوله مبدلة عن الدال فبعيد لبعد هذا الإبدال خصوصاً مع الاستغناء

عنه بالوجه الظاهر الذي ذكره مع اعتضاده بأصالة عدم الإبدال [وقال] سيبويه [في سُبْرُوتٍ] بالسين والراء

المهملتين بينهما الموحدة وفي آخره التاء للشيء القليل والقفر من الأرض والمسكين من الرجال ومعناه السُّبْرِيت والسُّبْرات

والجمع سَبَارِيت والأنثى سُبْرُوتَة بالتاء هو [فُعْلُولٌ] بضم الفاء واللام وسكون العين على أن أصوله حروف سُبْرُتٍ

على أحد أوزان الرباعي وهو مشتق منه بزيادة الواو وإن كان ذلك الأصل مهجوراً فهو من المزيد الرباعي كعصفور [وقيل]

هو مشتق [من السَّبْرِ] بمعنى الامتحان والاختبار ووزنه فُعْلُوتٌ على أنه من المزيد الثلاثي والتاء زائدة على ما يناسبه

ما ورد

وَقَالَ فِي تِنْبَالَةٍ فِعْلَالَةٌ وَقِيلَ مِنَ النَّبَلِ لِلصِّغَارِ لِأَنَّهُ الْقَصِيرُ وَسُرِّيَّةٌ

مَا وَرَدَ عَلَى نُدْرَةٍ مِنْ جَمْعِهِ عَلَى السَّبَابِرِ وَيُمْكِنُ اعْتِبَارُ ذَلِكَ فِي الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ بِضَرْبٍ مِنَ التَّكَلُّفِ فَأَنَّ الْمِسْكِينَ كَأَنَّهُ

مُمْتَحَنٌ مِنَ اللهِ تَعَالَى وَالْقَفْرَ مِنَ الْأَرْضِ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَخْتَبِرَهَا الدَّلِيلُ الْحَاذِقُ بِالشَّمِّ لِيَعْرِفَهَا عَلَى مَا هُوَ عَادَتُهُمْ وَمِنْهُ

الْمَسَافَةُ لِأَنَّهَا تُسْتَافُ أَيْ تُشَمُّ لِتُعْرَفَ وَالشَّيْءُ الْقَلِيلُ كَأَنَّهُ مِمَّا يُمْتَحَنُ بِهِ الْإِنْسَانُ لَكِنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ مَنْ جَعَلَهُ

سُبْرُوتًا مِنَ السَّبْرِ قَالَ إِنَّهُ بِمَعْنَى الدَّلِيلِ الْحَاذِقِ فِي اخْتِبَارِ الطُّرُقِ وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي تَفْسِيرِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ

الْمُعْتَبَرَةِ وَبَعْدَ تَسْلِيمِ وُرُودِهِ يُمْكِنُ كَوْنُهُ مُشْتَقًّا مِنْ سُبْرُوتٍ بِمَعْنَى الْقَفْرِ مِنَ الْأَرْضِ لِلْمُلَابَسَةِ الدَّلِيلِ لَهَا بِنَاءً عَلَى أَنْ يُعْتَبَرَ

الْمُخَالَفَةُ التَّقْدِيرِيَّةُ لِلْأَصْلِ كَمَا فِي فُلْكٍ وَنَحْوِهِ عَلَى مَا قِيلَ مَعَ احْتِمَالِ كَوْنِهِ مَنْقُولًا مِنْهُ وَلَعَلَّ سِيبَوَيْهِ رَجَّحَ مَا صَارَ إِلَيْهِ لِكَثْرَةِ

فُعْلُولٍ بِاللَّامِ كَعُصْفُورٍ وَغُضْرُوفٍ وَنُدْرَةِ فُعْلُوتٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فَفِيهِ تَرْجِيحُ نُدْرَةِ النَّظِيرِ عَلَى الْاشْتِقَاقِ عَلَى مَا قِيلَ

فَتَأَمَّلْ [وَقَالَ] سِيبَوَيْهِ أَيْضًا [فِي تِنْبَالَةٍ] بِالْفَوْقَانِيَّةِ وَالنُّونِ وَالْمُوَحَّدَةِ لِلْقَصِيرِ إِنَّهُ [فِعْلَالَةٌ] بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ

الْعَيْنِ عَلَى أَنَّ أُصُولَهُ حُرُوفُ تِنْبَلٍ عَلَى أَحَدِ أَوْزَانِ الرُّبَاعِيِّ وَإِنْ كَانَ هَذَا الْأَصْلُ مَهْجُورًا فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ بِزِيَادَةِ الْأَلِفِ

مَعَ إِلْحَاقِ التَّاءِ فِي آخِرِهِ فَهُوَ مِنَ الْمَزِيدِ الرُّبَاعِيِّ [وَقِيلَ] إِنَّهُ تِفْعَالَةٌ مُشْتَقٌّ [مِنَ النَّبَلِ] بِالتَّحْرِيكِ وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ

لِأَنَّهُ يُقَالُ لِعِظَامِ الْحِجَارَةِ وَصِغَارِهَا لَكِنْ تِنْبَالَةٌ مِنْهُ بِمَعْنَى [الصِّغَارِ لِأَنَّهُ الْقَصِيرُ] كَمَا قُلْنَا فِينَا سَبَبُهُ

الصِّغَرُ وَعَدَلَ عَنْهُ سِيبَوَيْهِ لِنُدُورِ تِفْعَالَةٍ وَبُعْدِ الْاشْتِقَاقِ عِنْدَهُ فَرَجَّحَ نُدْرَةَ النَّظِيرِ عَلَى الْاشْتِقَاقِ الْبَعِيدِ

[وَسُرِّيَّةٌ] بِضَمِّ السِّينِ وَكَسْرِ الرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ لِلْأَمَةِ الَّتِي تُهَيَّأُ لَهَا بَيْتٌ وَتُتَّخَذُ لِلْوَطْءِ قَالَ قَوْمٌ هِيَ مِنَ الْمُضَاعَفِ ثُمَّ

قَالَ الْأَخْفَشُ مِنْهُمْ إِنَّهَا مِنَ السُّرُورِ لِسُرُورِ الْمَوْلَى بِهَا وَأَصْلُهَا سُرُّورَةٌ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْأُولَى عَلَى فُعْلُولَةٍ بِضَمِّ الْفَاءِ فَأُبْدِلَتْ

[قيل من السرو وقيل من السراة ومؤنة قيل من مان يمون وقيل من الأون لأنها ثقل]

الياء الأخيرة بعد الواو ياء ثم قلبوا الواو أيضاً ياء وادغموا وكسر ما قبلها فصارت سُرِّيّة على فعليلة و [قيل] والقائل

جماعة منهم هي [من السِّرّ] بكسر السين وتشديد الراء بمعنى الجماع والخفية لأنها تخفى عن الحرة ثم إن بعض هؤلاء

جعل أصلها سُرُورة والزنة والإعلال كما في قول الأخفش وبعضهم يجعل الياء المشددة فيها للنسبة وضم أولها على خلاف

القياس كالضم في سُهلي ودُهري في النسبة إلى سَهل بالفتح لضد الجبل والدهر كما مر فوزنها فُعْليّة بضم الفاء وسكون العين

[وقيل] إنها من الناقص مأخوذة [من السَّراة] بفتح السين وتخفيف الراء واحدة السروات وهي من كل شيء ظهره ووسطه

وأعلاه لأنها تركب سراتها أي تجامع كذا قيل وقيل إنها من السروة بالواو وهي الكون شريفاً لكونها مختارة من الإماء ويقال رجل

سَري وقوم سراة وقد يحمل عليه كلام المصنف وهي على هذين على فُعيلة بضم الفاء وتشديد العين وإحدى الياءين مع إحدى

الياءين فيهما مزيدتان والياء الأخرى منقلبة عن الواو إذ الأصل بعد زيادة الراء والياء سُريوة بتشديد الراء خلافاً لمن زعم

أن الياء في السراة بمعنى الظهر منقلبة عن الياء وقد يرجح كونها مضاعفة منسوبة إلى السر بقلة التغيير وكثرة فُعْلية كحُرية

وقلة فعلولة وندرة فُعيلة بل عدمها وقولهم تسررت الأمة بِراءين أي اتخذتها سرية يناسب المضاعف وأما التسري

فلعله من قلب لام المضاعف ياء كالتقضي والتظني والتقضيض والتظنن [ومؤنة] بفتح الميم [قيل من مان يمون] من

الأجوف كصان يصون يقال مانه كصانه إذا تحمل مؤنته فوزنها فعولة وأصلها مَوُونة بواوين قلبت الواو الأولى

همزة لتوسطها وانضمامها كما في أدؤر جمع دار وإن كانت من مانه عانه لكنه يمنعه من المهموز بالإلا المعنى فالهمزة

أصلية من غير قلب [وقيل] هي [من الأون] بمعنى الثقل وبمعنى العِدل بكسر الأول لأحد شطري الوقر كما في الصحاح

وهو أيضاً يناسب الثقل لثقله على الحيوان الذي يحمله واشتقاقها منه [لأنها ثقل] على الإنسان المتحمل لها فأصلها

مأونة

وقال الفراء من الأين وأما منجنيق فإن اعتد بجنقونا فمنفعيل

مأونة بضم الواو فنقلت ضمتها الى الهمزة الساكنة ووزنها مفعلة بزيادة الميم [وقال الفراء] هي [من الأين] باليا

بمعنى التعب والشدة لانها من التعب وأصلها مأينة بضم الياء فنقلت ضمتها الى الهمزة الساكنة وقلبت واوا ووزنها

مفعلة أيضا وهذا على أصله في الياء الساكنة المضموم ما قبلها اذا وقعت عينا من قلبها واوا خلافا لمن ذهب الى

انها تبقى ويكسر ما قبلها ورجح كونها فعولة من مان بأن مناسبتها للأخذ اشتقاقها بالمباشرة بخلاف الثقل والتعب

فان مناسبتها لهما لاقترانها بهما وهو في الغالب ولو سلم دوامه فلا شك ان المباشرة أدخل في الاشتقاق

مع ما في قول الفراء من كثرة التغيير [وأما منجنيق] فهي مؤنثة سماعا في الاكثر وقد يذكر وقد يكسر ميمه وقالوا انها

أعجمية معربة لعدم اجتماع الجيم والقاف في كلمة من كلامهم على ما يقال الأصح التعريب كالجرالق للوعاء المعروف و

الجلاهق للحائك والجردقة للرغيفة معرب كرده أو حلاية الصوت كجلنبلق فصوت باب ضخم عند فتحه ورده

جلن على حدة وبلق على حدة وأصلها في الفارسية من چه نيك أي ما أجودني كأنها العظم نفعها وجودتها تتعجب

من نفسها وتقول ذلك بلسان الحال فسموها به للاشعار بذلك ثم ان الاكثر على اعتبار الزنة والأصلي والزائد ونحو ذلك

في الالفاظ المعربة لتصرف العرب فيها بتكسير أو تصغير أو نحو ذلك فانا ناسب موضوعاتهم فتنزل منزلتها ويعتبر

في ذلك التطبيق على القياس في لغة العرب الا لداع ولذلك لم يتوكلوا في منجنيق انها على منفعيل بميم ونون ومفعليل

بلامين والفاء بعد الميم لادائه الأول الى انحصار الأصلي منها في حرفين والخلو عن الفاء والثاني الى زيادة الميم مع أربعة

أصول في غير الصفة الجارية على الفعل كمدحرج فيخالف القياس بلا داع بل يعتد فيها بما يقاس أو يشتمل على داع الى ارتكاب

ما يخالف القياس [فان اعتد] فيها [بجنقونا] أي رمونا بالمنجنيق وما ورد في تصاريفه كقولهم كنا نجنق مرة ونرشق

حاشية: قوله فان اعتد اشار الى ان المصنف لم يقطع بما ذهب اليه فانه جعل المذهبين محتملين بناء على الاعتداد بجنقونا وعدمه

حاشية: قال الجوهري تقول جنقونا بالمنجنيق وجنقونا كما في الصحاح

حاشية: قوله فان الاكثر ان البناء وضع في الانسان من الخارج وفي الداخل منه تعلم

حاشية: قيل المنجنيق على قياسه بنزله اما لانها معربة فلا اشتقاق فيها متيقنة بخلاف ما تقدم فانها لغة تركيبية كما قيل. من اشعارهم ما رأيت منجنيق قدر نصب. المنصور حين يظهر اصيبوا. بنشر المازني نشوه طورا وطورا تجنيقه. فيشيع في الحالين منه جلنبلق وقيل جلنبلق كما في الصحاح. بنتزل حكاية صوت باب ذي مصراعين يرد أحدها. قيل انما قدم الاعتداد بجنقونا لانه ثلاثي والثاني رباعي والثالث خماسي ذكر الجوهري على هذا الترتيب منه

حاشية: الرشق الرمي بالسهم وغيره منه

وَإِلَّا فَإِنْ أُعْتُدَّ بِمَجَانِيقَ فَفَنْعَلِيلٌ وَإِلَّا فَإِنْ أُعْتُدَّ بِسَلْسَبِيلٍ عَلَى الأَكْثَرِ فَفَعْلَلِيلٌ وَإِلَّا

أُخْرَى (جَنَّقُوا تَجْنِيقاً) [فَمَنْفَعِيلٌ] أى فهى ذلك فى الوزن كما يحكى عن بعض القدماء فهى من المزيد الثلاثى بزيادة

الميم والنون الأولى والياء لعدمها فى أصلها وهو جنق وزيادة حرفين فى الأول وإن كان خلاف القياس إلا فى

الصفة الجارية على الفعل كمنطلق لكن مراعاة ذلك الأصل هى الداعية إلى ارتكابه [وإلا] أى وإن لم يعتد بجنقونا لعدم

صلاحيته للاعتداد به فى مخالفة القياس لكونه شاذاً فى كلام الفصحاء مولداً غير أصيل على ما ذكره الفراء [فإن أعتد

بمجانيق] فى التكسير ومجينيق فى التصغير على ما ورد فى لغة عامة العرب [ففنعليل] بلامين والنون وبعد الفاء هو

الزنة باختاره سيبويه على أن تكون النون الأولى زائدة لحذفها فى الجمع والتصغير والميم أصلية لئلا يجتمع زيادتان

فى الأول فى غير الجارى على الفعل ووزن الجمع فعاليل والتصغير فعيليل والفعل منه مجنق بالميم فى أوله كدحرج على

ما قال بعض اللغويين ولم يحكم على النون الثانية أيضاً بالزيادة لعدم النظير لفنعنيل بنونين فهى من المزيد الرباعى بزيادة نون

بعد الفاء كعنتريس للناقة الشديدة الصلبة من العترسة بالمهملات والفوقانية قبل الراء بمعنى الأخذ بالشدة فينطبق على

ما يقاس [وإلا] أى وإن لم يعتد بمجانيق ومجينيق كما لا يعتد بجنقونا بأن يفرض ذلك ليعرف هل ينطبق على شيء من

أوزانهم على ذلك الفرض أم لا [فإن أعتد بسلسبيل] وبنى الكلام [على] مختار [الأكثر] من كونه من المزيد الخماسى

[ففعلليل] هو الزنة لمنجنيق على أن يكون من المزيد الخماسى على فعلليل إذ المفروض وجود هذه الزنة وعدم الاعتداد — على فعليل بثلث لامات

بما مر من التصارفات على زيادة غير الياء من الحروف ولا دليل آخر على زيادة غير ذلك فيرجع إلى أصالة عدم الزيادة [وإلا]

أى وإن لم يعتد بمختار الأكثر فى سلسبيل كما لم يعتد بجنق والجمع والتصغير وحكم بعدم وجود فعلليل فى كلامهم لعدم

الاعتناء

فَفَعْلَنِيلٌ وَمَجَانِيقُ يَحْتَمِلُ الثَّلٰثَةَ وَمَنْجَنُونٌ مِثْلُهُ لِمَجِيءِ مَنْجَنِينٍ

الاعتناء بما ذُكر منه [فَفَعْلَنِيلٌ] بلامين والنون بعد اللام الأولى زنة لمنجنيق على أن يكون من المزيد الرباعي بزيادة النون الثانية لعدم النظير لفعلليل بثلاث لامات حينئذ فلا يكون جميع حروفها أصولًا ولا بد من الحكم بزيادة شيء سوى الياء والحكم على الآخر وما قرب منه بالزيادة أولى والقاف ليست من حروف الزيادة فحكم على النون الثانية بذلك وبقي الباقي على أصالته الأصالة لعدم الدليل على زيادة شيء منها والمدة أعني الياء زائدة على جميع الوجوه الاربعة والوجه قول سيبويه لا بمعنى الاعتداد بجنقونا كما مر وكون الآخرين احتمالين ذكرا على فرض عدم الاعتداد بشيء من تصرفاتها التمرين والا فعدم الاعتداد بشيء من تصاريف اللفظ خارج عن قانون اللغة [ومجانيق] في الجمع وزنه المناسب له فعاليل بلامين فيما اختاره سيبويه كما مر وهو ظاهر فلذلك أعرض عنه ومع ذلك [يحتمل الثلثة] الأخرى أيضًا لأنه ان قطع النظر عما يناسبه مختار سيبويه فأما أن يعتد بجنقونا فيكون مفاعيل في الوزن لكون الميم زائدة أو لا يعتد به حينئذ فأما أن يعتد بمختار الأكثر في سلسبيل فيكون فعاليل بثلث لامات مع حذف العين لأنه حينئذ جمع للخماسي مع حذف نونه الأولى التي هي العين أو لا يعتد به فيكون فعانيل بفاء ولامين ونون بعد الألف لأنه حينئذ من المزيد الرباعي ونونه الثانية مزيدة كالمدة والبواقي أصوله وقد حذفت النون الأولى التي هي العين [ومَنْجَنُونٌ] للدولاب التي هو تسقى عليها مؤنثة أيضًا سماعًا كمنجنيق وهي [مثله] وتذكير الضمير المجرور بتأويل المذكور ونحوه أو للاشارة الى ورود التذكير فيه كما مر وانما حكم بتماثلهما [لمجيء مَنْجَنِينٍ] لغة فيها وهي لا تمتاز عنها الا الياء موقع الواو فيرجعان إلى أصل واحد ولا شبهة في كون مَنْجَنِينٍ كمنجنيق فهي أيضًا مثلها

كرر في الجاربردي أوصى بما يتدبر الأصالة والزيادة معا. ان يخرج هي بنفسها أو زنتها الأخرى عن الأصول على تقدير الأصالة فاما شتقاق وخرجت الكلمة او زنتها ثلثة أقسام لأنه اذا لم يوجد الا هذا شروع في عدم النظير وهو قوله فان فقد الاشتقاق الخ

إِلَّا فِي مَنْفَعِيلٍ وَلَوْلَا مَنْجَنِينُ لَكَانَ فَعْلَلُولًا كَعَضْرَفُوطٍ وَخَنْدَرِيسٍ كَمَنْجَنِينٍ فَإِنْ فُقِدَ الْإِشْتِقَاقُ

فيما ذكر من الوجوه [إلا في منفعيل] وهو الوجه الأول المبني على الاعتداد بجنقونا العدم وروده مما يدل على أصالة الجيم

والنونين الأخيرتين ههنا حتى يحتمل لأجله زيادة الحرفين في الأول مع عدم الجريان على الفعل فأن اعتبر أنها تجمع على

مجانيق بدون النون الأولى فهي زائدة لعدمها في هذا الجمع والميم أصلية لئلا يقع زيادتان في أول ما ليس بجار على الفعل

فوزنه افنعليل وفنعلول وزنة الجمع فعاليل وان لم يعتبر ذلك الجمع لكونه خلاف ما ورد عن عامة العرب من جمعها على

مناجين بالنون بعد الميم فأن اعتبر بسلسبيل على الاكثر فوزنها فعلليل وفعللول بثلث لامات والا فهما فعلنيل وفعلنول

كما مر في منجنيق ومناجين على فعاليل كما لا يخفى وليعلم أن الخماسي اللازم ههنا على الاعتداد بالاكثر في سلسبيل انما هو على

وجه الالحاق وليس بأصالة الحروف الخمسة لعدم تضعيف أصلين مع ثلث أصول فلا بد من اعتبار كون إحدى النونين

وفصل بحث المنجنيق عما تقدم بقوله وان كانت انما فعل ذلك لان المنجنيق معربة وما تقدمها ليس كذلك فلا اشتقاق لها مثل ما تقدمها ذكر منجنون وخندريس لا بينهما من المقاربة في عدد الحروف وكيفية الحركات والسكنات والخلاف في الوزن. جامي جوري

الأخيرتين مزيدة للالحاق بخلاف منجنيق لعدم التضعيف فيها ولما كان فعلليل من المزيد الخماسي والملحق به في معرض

الشك للخلاف فيه تطرق الشك في الحاق منجنيق به ويتبعها في ذلك منجنون لانها مثلها كما مر [ولولا منجنين لكان]

منجنون ملحقا بتكرير النون بالخماسي المزيد قطعا فكان [فعللولا كعضرفوط] من الخماسي المزيد للمذكر من العظاية لكثرة

فعلليل والقطع بوجوده وعدم ما يورث ضعفه بخلاف الوجهين الأخيرين لضعف اعتبار مجانين مع كونه خلاف المسموع

٧[وخندريس كمنجنين] فيما يمكن - وعدم النظير لفعلنول بالنون بعد اللام الأولى [فان فقد الاشتقاق] فيعرف الحرف الزائد بخروج الكلمة عن الأصول على تقدير

كونه مثله فيه وهو فعلليل بثلث

لامات وفنعليل بالنون بعد الفاء - أصالته وذلك هو عدم النظير والمراد بالأصول الأوزان المعتبرة المشهورة سواء كانت للمجرد أم للمزيد فيه والخروج عنها

دون فعلنيل بالنون بعد اللام الأولى

لعدم نون في موقعها في خندريس - على زنته أوجه الأول أن تخرج الكلمة على تقدير أصالة حرف بحسب الزنة التي لوحظت الكلمة عليها عن الوزن المعتبر المنا

واللام الى ههنا الان فيما يوجد فيه

الأشتقاق المحقق - صح - سب لذلك التقدير والثاني أن تخرج على تقدير أصالته بحسب زنة أخرى واردة فيها في اللغة عن الأصول والثالث أن

تخرج

فبخروجها عن الأصول كتاء تتفل وترتب ونون كنتال وكنهبل

تخرج عنها على تقدير أصالة ذلك الحرف وزيادته معاً والتفصيل أن الاشتقاق إن فقد في الكلمة [فبخروجها] أي

فيعرف الزائد بخروجها على أصالته [عن الأصول] وهذا هو الوجه الأول من الثلاثة وذلك [كتاء تتفل] بفو

قانيتين والفاء لولد الثعلب [و] تاء [ترتب] بفوقانيتين بينهما المهملة وفي آخره الموحدة للشيء الثابت على

تقدير كونهما بسكون الحرف الثاني مع ضم الأول وفتح الثالث أو بالعكس والمراد التاء الأولى منهما فإنها لو كانت

أصلية مع أصالة باقي الحروف كانا من الرباعي المجرد مع خروجهما عن أصوله المعتبرة على التقديرين بناء على عدم اعتبا

نحو جخدب فيه وإذا قدرت أصالتها مع زيادة شيء فيهما يصلح للزيادة بأن يكون من حروف سألتمونيها كالتاء

الثانية منهما واللام في تتفل كانا من الثلاثي المزيد مع الخروج عن أصوله على ما يظهر بالتأمل في الموازنة والتفحص

للأصول فحكم بزيادتها فيهما على أنهما على تفعل كهيئة المضارع المضموم العين أو المجهول وقد نوقش في إيراد التاء

فيما فقد فيه الاشتقاق لاشتقاقه من رتب الشيء رتوباً إذا ثبت وأما كون تتفل من التفل على زنة كتفي

للوسخ المتغير الرائحة لوساخة ولد الثعلب أو من التفل لرمي البصاق لصغره ولينه فبعيد لعل غايته شبه الا

شتقاق كذا قيل فتأمل [و] مثل [نون كنتال] بضم الكاف على ما في الصحاح وسكون النون وفتح الفوقانية

وسكون الهمزة للقصير [و] نون [كنهبل] بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وضم الموحدة لنوع من الشجر فإ

نها لو كانت أصلية فيهما مع أصالة باقي الحروف كانا خماسيين مجردين مع الخروج عن أصوله وإن فرضت

أصالتها مع زيادة شيء يصلح للزيادة كانا من المزيد من غيره مع الخروج عن الأوزان المعتبرة في المزيد بالاستقراء

وقد يقال أن الأمثلة الأربعة خارجة عن الأصول المعتبرة في الاسم على تقديري أصالة التاء والنون وزيادتهما

قوله كنهبل الخ الأولى ... من الكلام ... وقيل ليس في الكلام ... للزيادة ... أن ... لم يثبت ... ينقل ... ذكره

التقييد بزيادة التقدير إذ قد ورد الأول على هيئته ... في الرباعي والثاني على تلك الهيئة ... ولا يلزم من أصالة التاء الأولى على هذه التقادير خروجهما عن الأصول المعتبرة في الرباعي وهو ظا

والتصغير

أي عن الأبنية الأربع في المجرد

المعلوم

أي الخماسي المجرد

بخلاف كنهور ونون خنفساء وقنفخر أو بخروج زنة أخرى لها كالتاء تنفل وترتب مع تنفل وترتب

لما يظهر بالتدبر فهي من الوجه الثالث فكأنه تسامح في إيرادها في الوجه الأول بناءً على اعتبار الخروج على تقدير الأصالة

مع قطع النظر عن الحال على تقدير الزيادة والظاهر في ترتب وتنفل أن يكونا منقولين من المضارع فتأمل ثم إن ما ذكر

في النون من الأخيرين كائن [بخلاف] نون [كنهور] للعظيم من السحاب إذ لا يلزم من فرض أصالتها الخروج

عن الأصول لكونه على هيئة سفرجل وما يلحق به ولذلك زعم بعض اللغويين أصالتها [و] مثل [نون

خنفساء] بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء على لغة فيه [و] نون [قنفخر] بضم القاف وسكون النون وفتح

الفاء وسكون الخاء المعجمة لعظيم الجثة فإنها لو كانت أصلية فيهما لكانا خارجين عن الأصول لعدم فعللاء بفتح

اللام الأولى وفعلل بثلاث لامات وفتح الأولى المخففة وفي إيراد قنفخر فيما فقد فيه الاشتقاق تأمل لمجيء قفا

خر وهو على الترتيب ومعناه كما لا يخفى مجردًا عن النون وهذا يدل على رجوعهما إلى أصل واحد مجرد عنها أو قد مرت له

نظائر [أو] يعرف أيضًا الزائد عند فقد الاشتقاق في الكلمة [بخروج زنة أخرى لها] غير الزنة الملحوظة عن الأصول

على تقدير أصالته وإن لم يخرج عنها بحسب الزنة الملحوظة وذلك لاتفاق المعنى والحروف والترتيب في الزنتين

فلا وجه لأصالة بعض الحروف على أحد الزنتين الواردتين فيها وزيادته على الأخرى فالزيادة المعلومة في أحدهما

لئلا يخرج عن الأصول يدل على الزيادة في الأخرى أيضًا وهذا هو الوجه الثاني من الثلثة وذلك [كالتاء تنفل وترتب]

إذا ضبطا على لغة ضم الأول والثالث كليهما وهي لغة ثالثة فيهما فإنهما ليسا بخارجين عن الأصول على تقدير

أصالتها في هذه الزنة لمجيء فعلل كبرثن وقنفذ لكنهما خارجان عنها على تقدير أصالتها بحسب الزنتين الأخريين

المتقدمتين

وَنُونِ قِنْفَخْرٍ وَخُنْفُساءَ مع قُنْفَخْرٍ وَخُنْفَساءَ وَهمزةِ أَلَنْجَجٍ مع أَلَنْجُوجٍ فَإنْ خَرَجَتَا

المتقدمتين كما مر [و] مثل [نون قِنفخر] على لغة كونه بكسر القاف كقِرْطَعْبٍ فإنه ليس بخارج عن الأصول على فرض

أصالتها في هذه لكنه خارج عنها على ذلك الفرض في الزنة الأخرى السابقة [و] [نون] [خُنْفُساءَ] عند كونه بضم

المعجمة والفاء لبيهما فإنه لا يخرج عن الأصول عند فرض أصالتها في هذه الزنة لوجود مثله كقُرْفُصاء لضرب

من القعود بخلاف الزنة المتقدمة كما مر وكذا [نون] كِنْتَأْلٍ على لغة كونه كقرطعب كما ذكره بعض اللغويين ونون

كَنَهْبَلٍ على لغة في الوحدة كسفرجل بخلاف الزنة المتقدمة فيهما [و] مثل [همزة أَلَنْجَجٍ] بجيمين بعد النون

الكائنة بعد اللام والهمزة لعود يتبخر به [مع أَلَنْجُوجٍ] بالواو بمعناه فإن الهمزة فيه لو كانت أصلية في هذه

الزنة لم يخرج عن الأصول سواء كانت النون أصلية على أن يكون كسفرجل أو مزيدة للإلحاق به ككَنْتَأْبِثٍ

للغليظ لكنه خارج عنها على تقدير أصالتها في أَلَنْجُوجٍ بالواو سواء اعتبرت أصالة النون أو زيادتها لعدم فَعَلُّولٍ

بتشديد اللام الأولى وفَنْعَلُولٍ بالنون بعد العين فحكموا بزيادتها وحكموا بزيادة النون أيضا لغلبة زيادتها

ساكنة ثالثة في الكلمة فوزنه أَفَنْعَلٌ مثل أَلَنْدَدٍ وذكر نجم الأئمة أن الواو في أَلَنْجُوجٍ زائدة من غير تردد فهو

من أبنية المزيد فيه وعندهم أن عدم النظير على التقديرين في المزيد فيه ليس مرجحا فلا تعرف زيادة الهمزة فيه بعدم

النظير بل بالغلبة وشبه الاشتقاق إذ فيه ثلثة غوالب الهمزة والنون والتضعيف وتمنع زيادة الجميع لئلا يبقى

الكلمة على أصلين فقط فحكم بزيادة الهمزة والنون وأصالة التضعيف لشبهة الاشتقاق من لج لجاجة لأنه

ذو لجاجة في نشر الرائحة [فإن خرجتا] أي الزنتان الحاصلتان للكلمة في الهيئة الملحوظة على تقدير أصالة حرف

قوله قنفخر وخنفساء أي يحكم بزيادة نون قنفخر بكسر القاف وخنفساء بضم الفاء مع أنهما على زنة قرطعب وقرفصاء ... [illegible]

قوله وهمزة ألنجج أي فإنه يحكم بزيادتها ... [illegible]

قوله فإن خرجتا ... [illegible]

فزائد أيضاً كنون نرجس وحنطأو

وزيادته معاً عن الأصول [فزائد] أى فهو زائد [أيضاً] كما فى الصورتين الأخريين لكثرة الزيادة المقتضية لأ عتبارها عند التردد وهذا هو الوجه الثالث من الثلثة وذلك [كنون نرجس] وهو اسم الجنس من أسماء الأعجمية المعربة التى تصرف فيها العرب بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فان الزنة الحاصلة على تقدير أصالة النون فعلل بكسر اللام الأولى والحاصلة على تقدير زيادتها نفعل كنضرب وكلاهما خارجان عن الأصول فى الأسماء فحكم عليها بالزيادة ولذلك منع من الصرف عند جعله علماً بناء على اعتبار الزيادة فى أوله لأ الزيادة فى أول الفعل وزيادتها فى هذه الزنة يدل على زيادتها فيما ورد فيه من نرجس على هيئة زبرج كما فى نحو قنفخر وأما حكم الأخفش بأصالة النون فى حالي السوس وان خرج عن الأصول على تقدير الأصالة والزيادة معاً فلكونه علماً فى لغة العجم وتسامح فى الاعلام بالاتساع فى غيرها كذا قيل [و] مثل نون [حنطأو] بكسر الحاء المهملة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وسكون الهمزة بعدها الواو لعظيم البطن فإنها لو كانت فيه أصلية فهو فعللو وان كانت زائدة كانت على فنعلو بالنون وكلاهما خارجان عن الأصول فرجح سيبويه الثاني وحكم بالزيادة واعتبرت زيادة الواو على التقديرين لئلا يلزم مثالين فى لغتهم من اعتلال اللام فى الخامس على الأول وفى الرابع على الثاني وقد منع خروجه على التقديرين أما على تقدير الأصالة فلكونه كقرطعب وجردحل بأصالة جميع حروفه على أن الواو مبدلة عن حرف صحيح كما قال السيرافي لئلا يلزم إعلال لام الخماسي وفيه تكلف وأما على تقدير الزيادة فلكونه مثل كنثأو بالنون والمثلثة لعظيم اللحية من كنأت لحيته نبتت وعنزهو بالمهملة والنون والزاء المعجمة لمن يكره اللهو والنساء أو اللئيم المنظر لعداوة صاحبه وعنزاة العزة كلبتى وعزهات وعزهى منوناً فان الحكم بالزيادة فى حنطأو والحمل على نحو هذين مما علم حاله بالاشتقاق لم يكن مما نحن

فيه

قوله نرجس الخ فانا لو جعلت النون زائدة نحو على زنة نفعل وكذا جعلناها أصلاً فهو على زنة فعلل وكلاهما خارجان عن الأصول فيحكم بالزيادة وكونه سمعت بهما مع ترجيحه لأنه على مثال نضرب وبضمهما بكسرة النون وهى فيه زائدة أيضاً لاتفاق اللفظ والمعنى

قوله وحنطأو الخ أى لا نظير له فى كلامهم على تقدير أصالة النون ولا على تقدير زيادة وفيه نظر لأنه على تقدير زيادة النون فلثبوت تفعلو كنثأو وعلى تقدير أصالتها فلوجود قرطعب نظائر

فى باب الهمزة وفصل الثاني من القاموس والتلاوة أشد ما يكون عيسى وثنا عبلوا فى الأوزان المعتبرة منه السيخ الحلق والمغلظ وذكره معانى أخرى فى غير هذا الموضع منه إلا فى باب اللام بكون اشتقاقه منه ظاهر والله يعلم

وَنُونِ جُنْدَبٍ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ جُخْدَبٌ إِلَّا أَنْ تَشِذَّ الزِّيَادَةُ كَمِيمِ مَرْزَنْجُوشٍ دُونَ نُونِهَا إِذْ لَمْ تُزَدِ الْمِيمُ أَوَّلًا

فيه لأن الحكم بالزيادة حينئذ ليس لخروج الزنتين عن الأصول وما زعمه بعضهم من أنه خارج مما فقد فيه

الاشتقاق لكونه من حطأت به الأرض حطأ صرعته بعيد لبعد المناسبة بل غايته شبه الاشتقاق

وفيه احتمال آخر وهو أن يكون على فنعأل بالهمزة الساكنة قبل اللام من الحطو بمعنى تحريك الشيء مزعزعا لأنه لعظم

البطن يضطرب في مشيه ويتحرك إلى الجوانب كسندأو للخفيف والجرئ على الأقدام والعظيم الرأس وغير ذلك

من المعاني على رأي من جعله من السدو زاعما أنه يقال سدا البعير من الناقص الواوي إذا مد يديه وكأنه وزن

نادر جدا والسندأو وأيضا فنعلو عند جماعة فتأمل [و] مثل [نون جندب] بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال

المهملة لضرب من الجراد فإنه يحكم عليها بالزيادة للخروج عن الأصول على تقدير زيادتها وأصالتها لعدم فنعل وفعلل

[إذا لم يثبت جخدب] ونحوه على فعلل في الأصول وقد يقال أنها زائدة وإن ثبت هذه الزنة للاشتقاق لمناسبته

للجدب بمعنى القحط لصيرورته سببا له كما سمي جرادا لأنه يجرد وجه الأرض والجواب عنه بأنه من شبه الاشتقاق

تعسف لاعتبارهم مثل هذه المناسبة في الاشتقاق المحقق على ما يظهر للمتصفح ثم أن ما ذكر من الحكم على

زيادة بعض حروف الكلمة في مثل ما ذكر ثابت على كل حال [إلا] في حال [أن تشذ الزيادة] في موضع وقوعه منها فإنه

يحكم بأصالته وإن خرجت الكلمة بأصالته عن الأصول تحرزا عن اعتبار الشذوذ وذلك [كميم مرزنجوش] معرب

مرزنكوش وهو دواء نافع لعسر البول ولسعة العقرب ويقال بالعربية السمسق [دون نونها] وذلك [إذ لم

تزد الميم أولا] أي في أول الكلمة التي ليست جارية على الفعل حال كونها [خامسة] [الأصول] أي واحدة من

خمسة أصول إذا جعلت أصلا أي بأن يكون بعدها أربعة أصول فإن زيادتها على هذا كما هو المشهور في أول

قوله ونون جندب الخ فإنه يحكم فيه بزيادة النون لأنه لا نظير له على تقدير أصالة النون وزيادتها وهذا إذا لم يثبت جخدب بفتح الدال وهو بمعناه وأما إذا ثبت جخدب كما رواه الأخفش فوزنه فعلل لعدم الدليل على زيادة نونه والأصل الأصالة

قوله دون نونها الخ أي النون تحكم زيادتها نظرا إلى أنه يثبت زيادة الميم وجب زيادة النون لأن الأصل لا يكون فوق الخماسي فهو فعللول عصام الدين

أورده صاحب القاموس في باب الهمزة مصرحا بأن وزنه فنعلو ولم يذكر السند أو الناقص الواوي وذكره في فصل السين من باب الناقص الواوي وقال في الناقص اليائي سيدي ببعده مع بعد المناسبة بين مد اليد والمعاني التي ذكرها وسيت السندأوة الناقة الشديدة وهذا بعيد للحاجة سوى الجرأة والخفيف فإنه يناسبهما انتهى وهذا أيضا يناسب الخطو إذ الخطو ضعيف وقال في مادة الحطو حطو ه بعادة النون عطف على نون جندب عصام الدين

أما إذا ثبت جخدب كما رواه الأخفش فوزنه فعلل لعدم الدليل على زيادة نونه والأصل الأصالة

قوله كميم مرزنجوش وهو مرزنكوش عربيه السمسق كذا في القاموس كعنفر وبريع الياسمين والمرزنجوش تامل

قوله وأما كنابيل بأصالة النون او الهمزة او الألف فليس مما خرجنا عن الأصول بل انما تخرج على تقدير الزيادة لعدم فنعليل وفعاليل وفعاعيل دون الأصالة

خامسةٍ ونونِ بَرْناساءَ وأمّا كُنابيلُ فمثلُ خَزْعبيلٍ

مَرزَنجوشٍ تكون شاذّةً فيحكم عليها بالأصالة لوقوع أربعةِ أصولٍ بعدها فيه وهي حروف ر ز ج ش لعدم

كونها من حروف الزيادة فهي مع الميم خمسةُ أصولٍ وزيادةُ النون في موقعها منه ليست شاذّةً فيحكم عليها بالزيادة

كالواو لأنّ الأصول لا تزيد على الخمسة فهو من الخماسيّ ووزنه فَعْلَنْلُولٌ وإن قلنا بجواز زيادة الميم على الوجه المذكور

أمكن أن تكون زائدةً وتكون النون أصليةً ووزنه مَفعَلُّولٌ بتشديد اللام قبل الواو [و] مثل [نونِ بَرْناساءَ] بمعنى

الناس يقال لا أدري أيّ بَرْناساءَ هو يعني أيّ الناس هو فإنها لو كانت أصليةً فهو على فَعْلالاء وإن كانت زائدةً

فهو على فَعْنالاء وهما مشتركان في الغرابة لكن ترجّح الأول بشذوذ زيادتها ثالثةً متحركةً وقيل إنها معطوفة على قوله نونا

أي ونون نونِ برناساء فإنها حاكم عليها بالزيادة لعدم شذوذ زيادتها والوجه الأول أظهر [وأمّا كُنابيل] بضم الكاف

وهو علم لأرض باليمن فيها صلابة ممنوع من الصرف [فمثل خَزْعبيل] للباطل في عدم كون الحكم بأصالة شيءٍ من أصوله

منوطاً بشذوذ زيادته كما يوهمه شذوذ زيادة النون ثانيةً كالثالثة المتحركة في برناساء لثبوت أصالة أصوله

بالاشتقاق المحقق من كَنْبَلٍ كبُرْثُنٍ أي صُلْبٍ كخَزْعبيلٍ من خَزْعَبِلٍ بمعناه على هيئة قُذَعْمِلٍ وإن تخالفا من غير هذه

الجهة فإنّ خزعبيلاً خماسيّ مزيد فيه وكُنابيل ليس خماسياً بل هو على فُعاليل بالألف من الرباعي المزيد فيه على ما في المفصل

وغيره كما ذكره بعض المحققين وعلى هذا ليس ملحقاً عند المصنف بخزعبيل لعدم زيادة الألف حشواً للإلحاق عنده

نعم إن ثبت مجيئه بالهمزة موقع الألف على ما يقال احتمل كونه ملحقاً به لأنّ الهمزة تزاد للإلحاق فتأمل والأولى ترك

هذه العبارة كما لا يخفى [فإن] كانت الكلمة مع فقد الاشتقاق فيها بحيث [لم يخرج] عن الأصول على تقدير أصالة

فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فَبِالْغَلَبَةِ كَالتَّضْعِيفِ فِي مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ مَعَ ثَلٰثَةِ أُصُولٍ لِلْإِلْحَاقِ وَغَيْرِهِ كَقَرْدَدٍ ٥

وَمَرْمَرِيسٍ وَعَصَبْصَبٍ وَهَمَّرِشٍ وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ أَصْلُهُ هَنْمَرِشٌ كَجَحْمَرِشٍ لِعَدَمِ فَعَّلِلٍ قَالَ وَلِذٰلِكَ لَمْ يُظْهِرُوا

حرف فيها فلم تكن معدومة النظير على ذلك التقدير [فَبِالْغَلَبَةِ] بأن يكون الغالب في مثله بالاستقراء الزيادة يعرف

كونه زائدا ثم ان الكلام وان كان في الزيادة التي هي لغير الالحاق والتضعيف وان انتهى هيهنا الى صورة فقد الاشتقاق

مع وجود النظير لكنه قصد الاشارة الى صور غلبة الزيادة مطلقا تكثيرا للفائدة وان خرج بعضها عما فيه الكلام [كا

لتضعيف في موضع] واحد من الكلمة [او في موضعين] منها [مع ثلثة اصول للالحاق وغيره] فان الغالب

في كل ذلك هو الزيادة وذلك [كَقَرْدَدٍ] بزيادة الدال للالحاق بجعفر والتضعيف فيه في موضع واحد [وَمَرْمَرِيسٍ]

بميمين ورائين مهملتين وسين مهملة بعد الياء للداهية من المراسة بمعنى الشدة على ما قال محمد بن السرى وقيل من

الممارسة لانها تمارس الرجال والتضعيف فيه في موضعين الفاء والعين للالحاق بسلسبيل ووزنه فعفعيل لما

بين بعد كل منهما عين [و] مثل [عَصَبْصَبٍ] بعين مهملة وصادين مهملتين بعد كل منهما موحدة للشديد من العصب

بمعنى الطي الشديد ووزنه فعلعل بالتضعيف في موضعين العين واللام وهو ملحق بسفرجل [و] مثل [هَمَّرِشٍ] بفتح الهاء

وتشديد الميم المفتوحة وكسر الراء المهملة بعدها الشين المعجمة للعجوزة الكبيرة والناقة العزيزة على فعّلل بكسر اللام الاولى

وتشديد العين المفتوحة وتضعيفها على انه رباعي مزيد عند الخليل وسيبويه واتباعهما وتصغيره عندهم هُمَيْرِشٌ بحذف الميم

الزائدة [وعند الاخفش اصله هَنْمَرِشٌ] بالنون قبل الميم وقال انه خماسي [كَجَحْمَرِشٍ] على فعلّل بثلث لامات وليس

رباعيا بتضعيف العين كما زعمه اولئك لعدم النظير له [لعدم فَعَّلِلٍ] بتضعيف العين وكسر اللام الاولى في اللغة

ثم [قال ولذلك] الذي ذكر من عدم فعّلل بالتضعيف [لم يظهروا] النون من هنمرش بل ادغموها في الميم للتقارب

والزائد في نحو كرّم الثاني وقال الخليل الأول وجوّز سيبويه الأمرين ولا تضاعف الفاء وحدها ونحو زلزل

في الغنّة وأظهرت في المصغّر للفصل بياء التصغير وهو عنده ضمير حذف الخامس ولو كان فعّل بالتضعيف مو

جوداً كان الادغام مظنّة الالتباس به فكان الاظهار لازماً للزومه في المتقاربين في كلمة واحدة عند اللبس في الادغام

واتفقوا في همّقع بالميم المخرّدة والقاف المفتوحتين للاحق على أنه بتضعيف العين للمبالغة وليس خماسياً على أن

يكون أصله همنقع بالنون لعدم فعلّل بفتح اللام الأولى والثانية معاً وسكون العين في الخماسي [والزائد في

نحو كرّم] تكريماً من المشتمل على التضعيف مع جهالة الزائد على التعيين بالنظر الى نفس لفظه هو [الثاني] من المثلين

من جهة الأمارات والقياس لتعيّن الثاني من المثلين للزيادة بالاتفاق فيما علم حاله من لفظه كقردد فإن مقابل

اللام الأولى من الملحق به كجعفر موجود في لفظه فالزيادة إنما هي في مقابلة الثانية فليحمل عليه ما جهل أمره مع أولويّة

الآخر وما يقرب منه بالزيادة [وقال الخليل] هو [الأول] منهما لأولويته بالزيادة لسكونه تقليلاً للزائد مع كثرة في

موقعه من غير المثل كحوقل وبيطر فحمل المثل عليه أولى عند التردد وعورض هذا بكثرة الزيادة في موقع الثاني أيضاً من

نحو زلزل كجدول وعثير ولعلّ الكثرة الأولى ممنوعة [وجوّز سيبويه الأمرين] لتعارض الأمارات عنده ثم إنهم اتفقوا

على جواز وجود الأصليّ المماثل للفاء في الكلمة وإن لم يوجد مثل العين فيها وذلك مع الفصل بالأصلي كثير كقرقف

للخمر وبدونه قليل سواء فصل بالزائد مثل كوكب أم لا ككيكة تحتانيتين للمكان والأخير نادر جداً [ولا تضاعف الفاء] بزيادة

مثلها [وحدها] بدون تضعيف العين بالزيادة عند جمهور البصريين ومنهم سيبويه لزعمهم عدم وجدان ذلك في اللغة

بالاستقراء لا مع الاتصال كضضرب في ضرب ولا مع الفصل كضرضب وأما مع تضعيف العين فقد يضعّف الفاء مع الفصل

كمرمريس

وصيصية وقوقيت وضوضيت رباعي وليس بتكرير الفاء ولا العين للفصل

كمرمريس [ونحو زلزل] ودمدم [وصيصية] بمهملتين مكسورتين بعد كل منهما ياء للحصن وجمعها الصياصي [وقوقيت]

بقافين [وضوضيت] بمعجمتين كلاهما بالياء المنقلبة عند المصنف وجماعة عن الواو الرابعة المتطرفة الساكنة مع الضمير

كأغزيت وأعطيت لكونهما من القوقاة لصياح الديك والضوضاة لصياح الناس بالألف المنقلبة فيهما عن

الواو حملا على الغالب في الألفات الرابعة المنقلبة [رباعي] عندهم على فعلل وفعللة بلامين بأصالة جميع المتماثلات

وليس نحو ما ذكر من المزيد الثلاثي على أن يكون الأصول ثلاثة ويكون حصول الأربعة بتكرير بعضها [و] ذلك لأنه

[ليس بتكرير الفاء] بزيادة مثلها بأن يكون على فعفل مثلا بفاءين بينهما العين كما زعمه الكوفيون حتى ينتقض به

الحكم المذكور [ولا] تكرير [العين] بزيادة المثل على فعلع بعينين [للفصل] المعهود عندهم بين كل متماثلين فيها وهو

الفصل بالأصلي فإن الفصل بين الفاء ومثلها لو كان زائدا كان ذلك المثل عينا وما بعده لاما لامتناع كون الكلمة

المتصرفة بلا عين أو بلا لام وحينئذ فيتماثل الفاء والعين كما في كوكب وهو قليل لا يصار إليه عند التردد فذلك الفصل

أصلي على أنه عين فعلى القاعدة الاستقرائية وهي أن المتفاصلين بالحرف الأصلي كلاهما أصليان يكون مثل

الفاء أيضا أصليا على أنه لام وهو الفصل بين العين ومثلها فمثلها أيضا أصلي على أنه لام أخرى ويتم بناء الرباعي مع

أن أصالة عدم الزيادة أيضا يقوي أصالة الجميع وهذا بخلاف مرمريس فإنه من مارس أو مرس للاشتقاق فالفصل

بين الراءين فيه بالميم الزائدة وبين الميمين وإن كان بالراء الأصلية التي هي العين لكن هان الاعتناء بأصالتها بزيادة المثل

والتكرير من غير حاجة فكأنها ليست أصلية كذا قيل [ولا] شيء مما يشتمل من نحو ما ذكر على حرفي لين بذي زيادة لكليهما

بذي زيادة لأحد حرفي اللين لدفع التحكم وكذاك سلسبيل خماسي على الأكثر وقال الكوفيون زلزل من زل

وصرصر من صر ودمدم من دم لإتفاق المعنى

لتأدية ذلك الى بقاء الكلمة المتصرفة فيها على أصليين فقط ولا [بذي زيادة لأحد حرفي اللين] وإن سلمنا عدم جريان

دليل الفصل في نحو قوقيت من نحو ذلك بناء على تسليم أصالة الياء وعدم انقلابها عن الواو فلا يكونان من المتماثلين المتفاصلين

بالأصلي وذلك [لدفع التحكم] اللازم من الحكم بزيادة أحدهما دون الآخر لعدم الأولوية فإن ما يناسب توهم الزيادة و

هو غلبة الزيادة فيهما في مثل موقعهما من نحو ذلك مشترك بينهما مع أن الزيادة في كل منهما تؤدي الى قليل لا يصار اليه

عند التردد لتأدية زيادة الأول الى تماثل الفاء والعين والثاني الى تماثل الفاء واللام الواحدة كببت ولعله لاشتراكهما

و مطلق تلك التأدية المقتضية للعدول عن الزيادة لم يعبأ بما يمكن أن يقال من أولوية الآخر بالزيادة فتأمل [و] كما

أن ما ذكر باعث [كذاك سلسبيل خماسي] على فعلليل بثلث لامات مع زيادة الياء [على الأكثر] للفصل بالأصلي ه

بتقريب المتقدم وأصالة الأصالة خلافا لمن زعم أنه من المزيد الرباعي بتكرير الفاء على فعفليل [وقال الكوفيون] و

الزجاج من البصريين أن ذا الأربعة الحاصل بتكرير الحرفين إن وجد في اللغة ذو ثلثة يناسبه في المعنى ويشتمل على

ما عدا الثالث من حروفه على الترتيب فهو مزيد ثلاثي مأخوذ من ذي الثلاثة المذكور بالزيادة على وجه التكرير فقالوا

[زلزل] مأخوذ [من زل] بالتشديد [وصرصر] بمعنى صوت [من صر] القلم والباب صريرا بذلك المعنى [ودمدم] الله

فلانا ودمدم عليه إذا أهلكه [من دم] فلان القوم طحنهم فأهلكهم وقيل من دم اليربوع جحره إذا غطاه وسواه وذلك

[لاتفاق المعنى] والحروف على الترتيب في ذي الأربعة وذي الثلثة المذكورين على ما هو شأن الاشتقاق الذي

هو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلي ولا يعتني معه بأصالة الأصالة ولا بالفصل بالأصلي ان سلمت تلك الفا

علة

وكالهمزة أولاً مع ثلثة أصول فقط فأفكل أفعل والمخالف مخطئ

القاعدة ومن ثم اعترف الخصم في مرمريس بالزيادة مع الفصل بالأصلي والتفرقة دعوى مجردة عن الدليل وأما ذوا

الأربعة المذكور الذي لم يوجد في اللغة ذو ثلثة يناسبه كذلك حتى يعتبر اشتقاقه منه كسمسم فهو رباعي بأصالة

الجميع لاعتبار أصالة الأصالة أو الفصل حيث لم يعارض بهما الاشتقاق الذي هو أقوى وقد يحكى عنهم وعن الخليل القول

بالزيادة في القسمين من غير فرق إجراءً لهما على وتيرة واحدة ثم أن المحكي عنهم أن الزائد من أول الأمر هو صورة العين ٥

لكنها أبدلت الى صورة الفاء الموجودة في الكلمة لئلا يجتمع ثلثة أمثال والزجاج جعل الزائد من أول الأمر صورة الفاء ولعل

هذا أظهر وقد توجد المناسبة الاشتقاقية بين ذي الأربعة وذي الثلاثة المجرد عن رابعها كقرقيت وقاقت

الدجاجة اذا صاحت من مادة القوق وصيصية والصيص للحصن فمن المحتمل اذ يعتبر الاشتقاق فيه أيضا

بزيادة في الآخر للالحاق كالياء في صيصية والألف في قوقى ويقال أنها قلبت مع الضمير ياء كما في قلسى واسلنقى

فتأمل ولنرجع الى المقصود فنقول أن معرفة الزائد بالغلبة كالتضعيف على الوجه المتقدم [وكالهمزة] الواقعة

[أولاً] في الكلمة [مع ثلثة أصول فقط] معلومة الأصالة بعدم كونها من حروف الزيادة أو بدليل فان الغالب

في تلك الهمزة فيما علم حاله هو الزيادة كما في أحمر وأبيض وأعلم فيحكم عليها بالزيادة عند الجهالة حملا على الغالب

وعلى هذا [فأفكل] بفتح الهمزة كأحمر للرعدة يقال أخذه أفكل إذا ارتعد من برد أو خوف [أفعل] بزيادة الهمزة

لكونها فيه أولاً مع ثلثة أصول ولا يبنى منه فعل على ما قال الجوهري [و] بعض القدماء [المخالف] في ذلك

ذاهباً الى أنه رباعي على فعلل [مخطئ] لتنزيله اللفظ على خلاف الغالب من زيادة الهمزة في نحوه مع كونها

قوله وكالهمزة أولاً الخ لأنها كثرت زيادتها مع وجود هذا الشرط فيما عرف بالاشتقاق كأحمر وأصفر فيحمل ما لم يعرف اشتقاقه من هذا القبيل عليه وقوله أولاً احتراز عن غيره فانه يحكم بأصالتها لقلة زيادتها غير أول مع أن الأصل عدم الزيادة لعدم الدليل وقوله على ثلثة أصول احتراز عن أن يكون بعدها أصلان لأنه ثبت فالهمزة فيه أصل والا لكانت الكلمة المعربة على حرفين وقوله فقط احتراز عن نحو اصطبل من جاء كذلك

قوله والمخالف مخطئ بعض المتقدمين خالف وقالوا ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرة حكمنا بأصالتها فقالوا أفكل كجعفر ورد عليهم سيبويه بوجوب ترك صرف أفكل لو سمي به ولو كان فعللا لصرف أفكل وأيضا لجاز في باب فعلل يفعلل فعللة ما في أوله همزة رضي الدين

واصطبل فعلل كقرطعب والميم كذلك ومطردة في الجاري على الفعل والياء زيدت مع ثلاثة فصاعدا

مع كونه خلاف مقتضى الاستعمال الثابت فيه وهو منعه من الصرف عند العلمية كأحمر علما على ما قال سيبويه

العلمية ووزن الفعل ولو كان على فعلل لصرف كجعفر وكذلك ابريق إفعيل بزيادة الهمزة الواقعة أولا مع ثلثة أصول

لكون الياء زائدة واحترز بالأول عن غيره لقلة الزيادة فيه ومن ثم حكم بأصالتها في برائل الديك برألة بالموحدة

والمهملة على فعالل فعللة إذا نفش برائله وهو كعلابط الريش المستدير في عنقه وفي تكرفأ السحاب على تفعلل

أي تراكم مرتفعا والكون مع الثلثة عما لو كانت مع أقل كالأرب والأبد لعدم غلبة الزيادة حينئذ مع أنها تؤدي

إلى البقاء على أصليين فقط والتقييد بقولنا فقط لعدم غلبة الزيادة مع الأكثر من ثلثة فيرجع إلى أصالة الأصالة

الإبريل أو من ثم قالوا إصطبل للمربط للدواب خماسي كقرطعب بأصالة جميع الحروف والميم كذلك وغلبة

الزيادة مع ثلثة أصول فقط في الأول كما في منبج بفتح الميم وكسر الموحدة بينهما النون لموضع فإن الموحدة والجيم

أصليتان لعدم كونهما من حروف الزيادة والأصل في النون الثانية الأصالة فيحكم بأصالتها وزيادة الميم لغلبة زيادتها

في مثل موقعها منه وعدم النظير لفعلل بكسر اللام الأولى في الرباعي أيضا يدل على زيادتها فهو كمجلس ونحوه وذلك بخلافها

مع أقل من ثلثة كالملك أو مع الأكثر منها كمرزنجوش أو في غير الأول كضرغام لعدم غلبة الزيادة في شيء من ذلك ثم

إن الهمزة تزاد في الاسم والفعل والميم لا تزاد إلا في الاسم ونحو تمسكن وتمندل لتوهم أصالة الميم أو زيادة كل منهما مطردة

مع ثلثة فصاعدا في الاسم الجاري على الفعل والمراد به ههنا المتصل بالفعل وإن لم يوافقه في عدد الحروف

والحركات والسكنات وذلك كالمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والزمان والمكان ونحو ذلك كالإكرام والاستخراج والإخراج

ومكرم ومستخرج ومدحرج بكسر الراء وفتحها ومقام والياء أصلية مع أصليين فقط كاليسر والبيت والنظيس وإن زيادتها

غالبة

إلّا في أوّلِ الرّباعيّ إلّا فيما يجري على الفعلِ ولذلك كان يستعورُ كعضرفوطٍ وسلحفية فعلية والواو

والألفُ زيدتا مع ثلثةِ أصولٍ فصاعداً إلّا في الأوّل

غالبة [مع ثلثةِ أصولٍ فصاعداً] في الأوّل كيلمع على زنة يعلم للسراب ويعفورٍ لولدِ البقرةِ الوحشيّةِ والوسط

كضيغمٍ للأسد وفيلقٍ للجيش وسلسبيلٍ والآخر كالليالي والحاصل أنّ زيادتها غالبة في أيّ موضع كان من كلّ

اسم [إلّا في أوّل] اسم [الرّباعيّ] فإنّها لا تزاد فيه [إلّا في الاسم] الرّباعيّ [الجاري على الفعل] فإنّها تزاد في أوّله والمراد

بالجاري عليه هنا المنقول منه كيدحرج إذا سمّي به لعدم وجدان الياءِ في أوّل غيره من الجاري عليه [و

لذلك] الذي علم من عدم زيادتها في الرّباعيّ الغير الجاري على الفعل وجواز زيادتها في غير الأوّل منه [كان يستعورُ]

بالتحتانيّة في أوّله فالسين المهملة فالفوقانية فالعين والراء المهملتين بينهما الواوُ للباطل والداهية ولشجرٍ يستاك

بعوده ولموضع قرب المدينة ولكساء يجعل على عجز البعير خماسيّاً مزيداً فيه على فعللولٍ [كعضرفوطٍ] فالياء أصليّة

وليست زائدة كالواو بأن يكون من الرّباعي المزيد فيه لئلّا يلزم زيادتها في أوّل ما ليس جارياً على الفعل من الرّباعي كذا قال

المبرّد ولو جعلت السين أو الفوقانية زائدة على أنّه من الثلاثيّ المزيد فيه لم يلزم ذلك لكن لم يذهب إليه أحدٌ [و]

كانت [سلحفية] لدويبّة [فعليّة] بضمّ الفاء وفتح العين وكسر اللام المشدّدة وزيادة الياء [للإلحاق بقذعملة]

وإن كانت رباعيّة الأصول لعدم وقوعها في الأوّل [والواو والألف] أصليّتان مع أصليّتين فقط كوعدٍ وسوطٍ

ودلوٍ وغزا بالألف المنقلبة عن الأصليّ وهما [زيدتا مع ثلثةِ أصولٍ فصاعداً] نحو كوثرٍ وجدولٍ وعصفورٍ وقرطبوسٍ

وضاربٍ وسرداحٍ وقبعثرى وبالجملة فيجوز زيادتها في كلّ موضع من الكلمة [إلّا في الأوّل] فإنّهما لا تزادان فيه

إنّما في الألف لتعذّر الابتداء بها وعلى الأصحّ عند جماعة في الواو إذ من شأنها في الأوّل أن يتطرّق إليها الانقلاب إلى

قوله الأول الخ اما الالف فظاهر واما الواو فلانها لو كانت مضمومة أو مكسورة تطرق إليها الهمزة لا محالة واشاع وان كانت مفتوحة تطرق إليها الهمزة عند كونها مضمومة أو في التصغير وفي الفعل المجهول واذا همزت لم يعلم هي المنقلبة ام لا

السرداح الأرض المستوية والمكان اللين وبالكسر الطويلة او الكريمة او العظيمة او السمينة جمعه سراديح

وَلِذَلِكَ كَانَ وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ وَالنُّونُ كَثُرَتْ بَعْدَ الْأَلِفِ آخِرًا وَثَالِثَةً سَاكِنَةً نَحْوُ شَرَنْبَثٍ وَعُرُنْدٍ

الهمزة إذا كانت مضمومة كأُجوهٍ في وُجوهٍ أو مكسورة كإشاحٍ في وِشاحٍ والمفتوحة تقع في التصغير فيجوز قلبها همزة فيه أيضاً فكرهوا زيادتها مع كونها في معرض التغيير والجهالة [ولذلك] الذي ذكر من عدم زيادتها في الأول [كان ورنتل] بالواو والمهملة والنون والفوقانية واللام للشر من الطيور والداهية [فعنللاً] بأصالة الواو وزيادة النون [كجحنفل] بتقديم الجيم على المهملة والنون والفاء لغليظ الشفة فهو من الرباعي المزيد فيه المعتل الفاء وقال قوم زعموا الزيادة الواو في الأول أنها فيه زائدة وقيل إنه خماسي الأصول كسفرجل وقد يشترط في زيادة الواو والياء أن لا يكون الكلمة من ذي الأربعة الحاصل بتكرير حرفين كيؤيؤ على زنة برثن بيائين تحتانيتين بعد كل منهما همزة لطائر يشبه الباشق والوعوعة بواوين ومهملتين مصدر وعوع السبع إذا صاح فإنهما في نحو ذلك أصليتان [والنون كثرت] مع وصف الزيادة [بعد الألف] المسبوقة بأكثر من أصليتين حال كونها جزءاً [آخراً] في الكلمة كسلمان وندمان وسكران وزعفران وعبوثران لنبت طيب الرائحة فيحكم عليها بالزيادة في مثل هذا الموضع إلا بدليل على الأصالة كالاشتقاق في فينان على أنه من الفنن كما مر بخلافها بعد الألف المسبوقة بأصليتين فقط كأمان وسنان فإنها حينئذ أصلية [و] كثرت النون أيضاً زائدة مع توسطها بين أجزاء الكلمة حال كونها [ثالثة] في الكلمة [ساكنة نحو] قرنفل لعطر معروف وعقنقل لكثيب الرمل العظيم ونحو [شرنبث] لغليظ الكفين والرجلين وقد يوصف به الأسد [و] نحو [عرند] بالمهملات بضم الفاء والعين وسكون النون بعدهما على ما حكاه سيبويه على فعُنْل أي صلب والاشتقاق أيضاً فيهما يدل على الزيادة

الجمي

وَاطَّرَدَتْ فِي الْمُضَارِعِ وَالْمُطَاوِعِ وَالتَّاءُ فِي تَفْعِيلٍ وَنَحْوِهِ وَفِي نَحْوِ رَغَبُوتٍ وَالسِّينُ اطَّرَدَتْ فِي اِسْتَفْعَلَ

الجحى شَرَابِثٍ كَعُلَابِطٍ وعَرِدٍ نحو كَنَبِيقٍ بمعناهما وقد يخص غلبة الزيادة في الثالثة الساكنة بما اذا كان بعدها حرفان

فصاعدا كَشَرَنْبَثٍ وقَلَنْسُوَةٍ وذكر بعضهم مع ذلك شرطا آخر وهو أن لا تكون مدغمة كما في عَجَنَّسٍ بفتح المهملة

والجيم والنون المشددة وفي آخره المهملة للبعير الضخم الشديد فانها يحكم عليها بالأصالة وعلى المدغم فيها بالزيادة لأن ٥

زيادتها اكثر من المدغمة خلافا لأبي حيان حيث حكم بزيادة النونين معا وزيادتها في غير ما ذكر ليست من الغوالب

وذلك كالثانية نحو عَنْبَرٍ والثالثة المتحركة كغُرْنُوقٍ بالمعجمة فالمهملة على زنة عُصْفُورٍ لطير من طيور الماء

فيرجع فيها إلى أصالة الأصالة الا أن يُعرف زيادتها بدليل آخر كزيادة الثانية في حَنْظَلٍ وسُنْبُلٍ بالاشتقاق

لقولهم حَظِلَتِ الإبلُ على فَعِلَ بكسر العين أي آذاها أكل الحَنْظَلِ وأَسْبَلَ الزَّرْعُ خرج سُنْبُلُهُ [وَاطَّرَدَتْ] زيادة النون

[في المضارع] إذا كان لجماعة المتكلمين نحو نَفْعَلُ وقيل إنّ حروف المضارعة حروف معنى كنوني التثنية والجمع

والتنوين وليست من الزوائد [و] اطَّرَدَتْ زيادة النون أيضا في [المطاوع] وقد مرّ معناه نحو انْفَعَلَ وافْعَنْلَلَ

وفروعهما من المضارع والأمر والنهي والمصدر وغير ذلك [والتاء] كثرت زيادتها في المصادر كما [في تَفْعِيلٍ

ونحوه] كالتَّفَعُّلِ والتَّفَاعُلِ والتَّفَعْلُلِ والافْتِعَالِ والاسْتِفْعَالِ وفروعهن [و] كثرت أيضا [في نحو رَغَبُوتٍ]

أي ذو رغبة ورَحَمُوتٍ وجَبَرُوتٍ ومَلَكُوتٍ وعِفْرِيتٍ ونحوها مما فيه التاء بعد الواو والياء الزائدتين المسبوقتين ٥

(وعدم النظير ومنع سيبويه كونها من الغوالب في نحو هذا وقال انما يعرف زيادتها بوجه آخر كالاشتقاق من الرغبة صح)

بالكثر من اصليين فيعرف زيادتها بذلك وان عرف بوجه آخر ايضا كالاشتقاق من الرغبة والرحمة وغير ذلك

[والسين اطَّرَدَتْ في اسْتَفْعَلَ] وفروعه [وشذت في أَسْطَاعَ] بفتح الهمزة وقطعها واختلفوا في توجيهه

وشذّت في أسطاع قال سيبويه هو أطاع فمضارعه يُسطيع وقال الفراء فتح الهمزة وحذف التاء
فمضارعه بالفتح وعدّ سين الكسكسة غلط لاستلزامه

[قال سيبويه] والأخفش [هو أطاع] في الأصل فزاد السين شذوذاً فإنها عوض عن تحرك العين حيث
تحولت حركته إلى الفاء فإن أصلها أطوع فنقلت حركة الواو التي هي العين إلى الطاء وعلى هذا [فمضارعه يُسطيع]
بالضم في حرف المضارعة كما هو القياس في باب الأفعال [وقال الفراء] أصله إسْتطاع كاستقام على أنه من باب
الاستفعال وزيادة السين قياس وإنما [الشاذ فتح الهمزة] وجعلها همزة قطع حملاً على همزة باب الأفعال [وحذف
التاء فمضارعه بالفتح] على ما هو القياس في باب الاستفعال كان المضارع بالفتح في اللغة المشهورة فيه وهي اسطاع
بكسر الهمزة الوصلية على أنها مخففة من إستطاع بحذف التاء كما يقال واعلم أن بكراً يلحقون الكاف التي هي لخطاب
المؤنث سيناً مهملة ساكنة في الوقف وبني تميم يلحقونها شيناً معجمة ساكنة فيه إبقاءً للكسرة الفارقة بين المذكر
والمؤنث بإجراء السكون الذي يقتضيه الوقف على أحدهما وكلاهما غير فصيح وذلك نحو أكرمتكس ومررت بكس بالمهملة
في بكر وبالمعجمة في تميم وتُسمى المهملة البكرية سين الكسكسة بكافين بعد كل منهما مهملة والمعجمة التميمية شين الكشكشة
بكافين ومعجمتين كذلك لتكرر الكاف مع أحدهما في كلامهم بتكرير الكلمات التي يستعملونها واختاروا الحرفين لخفائهما لما
فيهما من الهمس فيناسبان الوقف الذي هو محل التخفيف والراحة والمختار في ضبط الكسكسة والكشكشة أنهما بفتح
الكافين وسكون ما بعد الأولى على زنة فعللة كدحرجة على أنهما مصدران بمعنى الإتيان بأحد الحرفين كالبسملة للإ
تيان ببسم الله وقد يضبطان بكسر الكافين على الحكاية لأنهما إنما يكونان في الكاف التي لخطاب المؤنث وهي مكسورة
[وعدّ سين الكسكسة] المهملة البكرية من حروف الزيادة كما وقع من الزمخشري في المفصل [غلط لاستلزامه] عدّ

(شين)

نَشَيِن الْكَشْكَشَةِ وَأَمَّا اللَّامُ فَقَلِيلَةٌ كَزَيْدَلٍ وَعَبْدَلٍ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي فَيْشَلَةٍ فَيْعَلَةٌ مَعَ فَيْشَةٍ

وَفِي هَيْقَلَةٍ مَعَ هَيْقٍ وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ وَفِي فَحْجَلٍ كَجَعْفَرٍ

[بشين الكشكشة] المعجمة التميمية أيضاً منها لعدم التفاوت بينهما في المقصود والسبب أصلاً فلو وجد في المهملة هيهنا ما هو المناط للعد من حروف الزيادة في أصطلاحهم وهو الأمتزاج ببعض الكلمات لغير الالحاق والتضعيف على وجه يدخل في بنيتها لكانت المعجمة أيضاً كذلك فكان عليهم أن يعدوهما منها وأجماعهم على عدم كونهما منها يدل كما قال في شرح المفصل على أن شيئاً من الحرفين هيهنا ليست كالزوائد في الأمتزاج ببناء الكلمة بل كل منهما حرف مستقل برأسه جيئ به للوقف بعد تمام الكلمة كهاء السكت فتأمل [وأما اللام فقليلة] من حيث الوقوع زائدة ولم يظفر بزيادتها في الحشو والأول وأنما وردت في الآخر على قلة وقد يقال باختصاص زيادتها بأواخر الأعلام [كزيدل وعبدل] في زيد وعبد وبالجملة زيادتها في غاية القلة [حتى قال بعضهم] وهو الجرمي أنها ليست من حروف الزيادة وحكم بأصالتها في بعض أسماء الأجناس التي يدل الأشتقاق فيها على زيادتها فقال [في فيشلة] بالفاء والمعجمة بينهما التحتانية لرأس الذكر أنها [فيعلة] بفتح الفاء والعين بينهما التحتانية الساكنة على أن اللام أصلية [مع مجيئ] [فيشة] بدون اللام بمعناها وحروفها على الترتيب وهذا يناسب كون فيشلة مشتقة منها بزيادة اللام كما مرت نظائرها [و] كذلك قال بأصالتها [في هيقل] بفتح الهاء والقاف وسكون التحتانية بينهما للذكر من النعام [مع مجيئ] [هيق] بدون اللام بحروفه ومعناه [و في طيسل] بفتح المهملتين وسكون التحتانية بينهما للكثير من الرمل والماء وغيرهما [مع مجيئ] [طيس] بمعناه وحروفه [و] كذا [في فحجل] بالفاء وتقديم المهملة على الجيم [كجعفر] للذي تتدانى صدور قدميه وتتباعد

إلا يتقرب في المشي

مع أفجح وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو اخشه فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر

ولامه وإنما يلزمه نحو أمهات ونحو أمهتي خندف والياس أبي

عقباه [مع] مجيء [أفجح] كأعوج بمعناه ويقال فجح الرجل وتفجج إذا مشى مشية الفحجل فحكم في الجميع بأصالتها

كما قالوا بأصالة الراء في ذمر مع مجيء ذمث على ما سيجيء إن شاء الله تعالى لكن الظاهر في تلك الأسماء هو زيادة اللام كما قيل للاشتقاق

الذي هو أقوى الدلائل مع ثبوت زيادتها في الجملة على الظاهر في نحو زيدل [وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها] من حروف الزيادة

[ولا يلزمه نحو اخشه] مما فيه هاء السكت [فإنها حرف معنى] وهو الذي لا يعترض بما قارنه على وجه يدخل في البنية

بل يكون كلمة بأخرى [كالتنوين وباء الجر ولامه] وإذا كانت تلك الهاء من حروف المعاني لم تكن من الزوائد فلا يلزم الاعتراض

بها على المبرد كما يلزم على الجرمي اللام التي تجلب عند تعدد المشار إليه في نحو ذلك وتلك لكونها حرف معنى فليست من الزوائد

وإن عدها جماعة أيضا منها [وإنما يلزمه نحو أمهات] في جمع الأم فإن أصلها أمات بدون الهاء وقد ورد الوجهان في

قوله: إذا الأمهات قبحن الوجوه: فرجت الظلام بأماتكا: فالهاء زائدة وليست حرف معنى لامتزاجها بما هي فيه وصيرورة

الجمع كلمة واحدة وقد يقال الأمهات للناس والأمات للبهائم [و] كذا يلزمه [نحو] قول قصي بن كلاب: إني لدى الحرب

رخي اللبب: معتزم الصولة عالي النسب [أمهتي خندف والياس أبي] واللبب ما يشد على صدر الدابة لحفظ الرحل

عن أن يتأخر عن موضعه والرخي بتشديد الياء من الرخاوة وشاعت استعارة رخاوة اللبب لسعة الحال لما في

إرخائه من الراحة للدابة والاعتزام بإهمال العين وإعجام الزاي لزوم القصد والتوسط وخندف كزبرج لقب ليلى بنت حلوان

بن عمران امرأة إلياس بن مضر من الخندفة وهي مشية كالهرولة وهمزة إلياس للقطع وحذفها وصلا للضرورة وقد يروى

بالقطع

وَأُمٌّ فُعْلٌ بِدَلِيلِ الْأُمُومَةِ وَأُجِيبَ بِجَوَازِ أَصَالَتِهَا بِدَلِيلِ تَأَمَّهْتَ فَتَكُونُ أُمَّهَةٌ فُعَّلَةً كَأُبَّهَةٍ ثُمَّ

(أي اتخذت أمًّا لكنه قليل والمشهور تأممت بالميم) (عن هذا الإيراد)

حُذِفَتِ الْهَاءُ أَوْ هُمَا أَصْلَانِ كَدِمْثٍ وَدِمَثْرٍ

(اللغة) (التي هي لام) (اللين) (كلاهما المكان) (بسكون المثلثة) (المهملة و) (بفتح الدال) (كجعفر)

بقطع الهمزة واسقاط حرف العطف والأمهة اللام والهاء مزيدة كيف لا [وأم] كاملة الاركان التي هي الفاء والعين

(والأم تحيّ) (زائدة تحيّ)

واللام ووزنها [فعل بدليل الأمومة] في المصدر فان الشايع في نظائرها من المصادر تمامية الأركان وكونها

على فعولة ولقولهم تأمّمت المرأة واستأمتها اى اتخذتها أمًّا الآن نظائرها على تفعّلت واستفعلت فالهاء في

الأمّهة خارجة عن الأصول ووزنها فُعْلَهة بزيادة الهاء [وأجيب] من جانب المبرد [بجواز أصالتها] في الأُ

مّهة والأمّهات كما جوّز ذلك ابن السراج [بدليل] قولهم [تأمّهت] فإنه على تفعّلت كنظائره اى اتخذتها أمًّا

على ما حكاه الخليل في كتاب العين وان كان قليلًا في كلامهم مسترزلًا وذلك بأن يكون الأمّهة هي الأصل والأم ما

(استعمالهم نسخة)

خوذة منها بحذف الهاء ثم غلب هذا الفرع لخفته في استعمالهم على الأصل حتى جرى ذلك الأصل مجرى النوادر

واستبعاد ذلك لو سلّم لا يقدح في الجواز [فتكون أمّهة فُعَّلَةً] بضم الفاء وفتح العين المشددة [كأُبَّهة] بضم

الهمزة وتشديد الموحدة للعظمة وتأبّه الرجل تكبّر [ثم حذفت] لامها وهي [الهاء] فصارت أمًّا فالأم وزنها

فُعّ بضم الفاء وتشديد العين وحذف اللام والأمومة فعوعة مشبّهة بفعولة لشهرة تصاريفها حتى صارت

(اي ما ذكر)

كالأصل لكنه تعسّف مع ما في كتاب العين من الاضطراب المانع من الاعتماد على ما قيل [أو] نقول الأم فعل

والأمّهة فعلة و[هما أصلان] كل منهما موضوع برأسه من غير أن يكون أحدهما مأخوذًا من الآخر

[كدِمْث] بالدال المهملة والميم الساكنة والمثلثة للمكان اللين المشتمل على الرمل [ودِمَثْر] بتلك الحروف مع الراء

بذلك المعنى لديهم فإنهم حكموا بوضع كل منهما على حدة لذلك المعنى وكلاهما أصلان من غير أن يكون الثاني مشتقًا

جواب آخر أقرب من الأول مع بعده لأن دمث ودمثر ولؤلؤ ولآل من الثنائي والثلاثي والشايع فيه لا يحمل على الحمل على الثنائي ذا الأولى القول بزيادة الهاء في الأمّهة والأمّهات والدمث والدمثر المكان اللين لذوالزيادة وغير ثرة ورثاث أي كثرة عند الكوفيين الثلاثي الثنائية في ترثار زيادة كما قلنا في زلزل وصرصر وصرصر وعصم فترثار على قولهم من أصل واحد رضي الدين

وثرة وثرثار ولؤلؤ ولآل ويلزمه نحو أهراق إهراقة

من الأول بزيادة الراء لما تقدم من عدم كون الراء من حروف الزيادة [و] مثل [ثرة] بفتح المثلثة وتشديد الراء

المهملة [وثرثار] بمثلثتين ومهملتين معهما الألف على زنة خلخال فإنهما أصلان عندهم خلافا للكوفيين كما مر

في زلزل ونحوه يقال عين ثرة وثرثارة إذا كانت كثيرة الماء ويقال ان للسحاب أيضا عند كثرة مائه ويقال أيضا رجل ثرثار

أي مهذار صياح [و] مثل [لؤلؤ ولآل] بتشديد الهمزة الممدودة على فعال بفتح الفاء وتشديد العين لبائع اللؤلؤ كتمار لبائع

التمر فإنهما أصلان وليس الثاني من الأول لأن فعالا للنسبة لا يبنى إلا من الثلاثي المجرد فهو من أصل ثلاثي مرفوض وهو

(سلسل نسخة)

اللأل بالإدغام بينهما همزة والفاء في ذلك الأصل متحد مع اللام كما في سلسبيل ومثله قليل جدا فالوجه لجعل اللؤلؤ مأخوذا منه

بزيادة الهمزة الأخيرة بل هو أصل آخر رباعي كثير النظير كجؤجؤ للصدر وبلبل وهدهد لطائرين وجندب بجيمين ومهملتين

لطوير يشبه الجراد وفرفد بفائين ومهملتين للصيت الجافي الكلام إلى غير ذلك [و] المبرد وإن أمكن له التفصي عن ذلك

الالتزام لكن [يلزمه] أيضا [نحو أهراق] الماء [إهراقة] بكسر الهمزة وسكون الهاء فيهما أي صبه فإن الهاء مزيدة

(تحرك نسخة)

على ما ذكره سيبويه زاعما أنها عوض عن تحريك العين كما في أسطاع لمجيء أراق يريق إراقة بدون الهاء بحروفه ومعناه

بل هذا أكثر وأشهر فالاشتقاق يدل على زيادتها ولا داعي إلى العدول عنها وقد يجاب من جانب المبرد بأنه قد ورد في أراق

إراقة هراق هراقة بالهاء المبدلة عن همزة القطع في أراق فلعل أهراق مع شذوذه مبني على توهم كون الهاء

المبدلة عن همزة القطع في هراق فاء فسكنت وأدخلت عليها همزة الوصل فهي تلك المبدلة عن الهمزة الزائدة فلا دلالة

فيه على أنها نفسها من حروف الزيادة وفيه لغة أخرى وهي أهرق يهرق إهراقا كأكرم يكرم إكراما وعلى جعلها مبنية

على

وأبو الحسن يقول هجرع للطويل من الجرع للمكان السهل وهبلع للأكول من البلع وخولف وقال الخليل

الهركولة للضخمة هفعولة لأنها تركل في مشيها وخولف فإن تعدد الغالب مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة

على أصالة الهاء وزيادة الالف من هراق بالالف [وأبو الحسن] الأخفش [قال هجرع] بالهاء والجيم والمهملتين على

مثال درهم وجعفر [للطويل] مأخوذ بزيادة الهاء [من الجرع] بالتحريك [للمكان السهل] اللين المنقاد فالطويل كأنه

كان في طبعه سهل الانقياد لقبول الطول وهذه مناسبة بعيدة [وهبلع] بالهاء والموحدة واللام والمهملة

كدرهم [للأكول] مأخوذ بزيادة الهاء [من البلع] بمعنى الابتلاع للمناسبة فوزنهما عنده هفعل [وخولف] أبو

الحسن في ذلك فان ابن جنى والاكثر قالوا انهما رباعيان على فعلل والهاء فيهما أصلية وقال أبو الحسن في

هلقامة للكثير البلع أنها مأخوذة بزيادة الهاء من اللقم وذهب غيره الى أصالتها وزعم أن البلع المأخوذ في معنا

ها غير اللقم [وقال الخليل الهركولة] بكسر الهاء وسكون الراء المهملة وفتح الكاف وسكون الواو وبعدها اللام

[للضخمة] السمينة الارداف من الجواري مشتقة بزيادة الهاء من الركل وهو الضرب برجل واحدة ووزنها

[هفعولة لأنها] لضخامتها لا تقدر أن تمشي خفيفا بل [تركل في مشيها وخولف] في ذلك لعدم وضوح الا

شتقاق وبعد المناسبة والمخالف جعلها من الرباعي المزيد فيه على أنها فعلولة من الهركلة وهي المشي في

إختيال وكبر ولا شك أن هذا أنسب ولم يحكم أحد بزيادتها في سلهب للطويل مع مجيء سلب ككتف بمعناه لعدم

ثبوت زيادتها وسطا على ما في شرح المفصل وقد علم الى هيهنا ما يغلب زيادته ثم انه ان اتحد في الكلمة حكم بزيادته

ان لم يكن معارض أقوى وهو ظاهر [فان تعدد الغالب] فكان اثنين أو اكثر [مع ثلاثة أصول] في كلمة [حكم

بالزيادة فيها] أي في الحروف الغالبة الزيادة التي هي أكثر من اثنين [أو فيهما] أي في الاثنين الغالبين

فيها أو فيهما الحبنطى فإن تعين أحدهما رجح بخروجها كمريم ومدين وهمزة أيدع وياء تيحان

[الحبنطى] لصغير البطن أو القصير فإن فيه النون والألف وهما من الغوالب مع ثلثة أصول فيحكم بزيادتهما

على أنه فعنلى [وكإهجيرى] بكسر الهمزة وسكون الهاء للعادة فإن فيه ثلثة غوالب الهمزة في الأول والياء قبل الراء

والألف في الآخر فيحكم بزيادتها على أنها إفعيلى [فإن تعين أحدها] أي أحد الغالبين للحكم عليه بالزيادة وذلك إذا

كانا مع أصليين فقط لامتناع الحكم بزيادة الجميع حينئذ لئلا ينقص الأصلى عن الثلثة [رجح] ذلك الواحد الذى

يحكم عليه بالزيادة [بخروجها] أي خروج الكلمة على تقدير أصالته عن الأصول المعتبرة المشهورة وذلك [كمريم]

من أسماء النساء [ومدين] لبلد دون يائهما وإن كانا من الغوالب لأنهما مع أصليين فقط فيمتنع الحكم بالزيادة في

الا على أحدهما ولو كانت هي الياء كانا على فعيل بالياء بعد العين الساكنة وليس من الأصول المعتبرة بخلاف الميم ه

لكثرة مفعل بزيادة الميم في الأول [و] مثل [همزة أيدع] للزعفران دون يائه وإن كانتا من الغوالب لمجامعتهما أصليين

فقط فالزائدة ليست إلا أحديهما وأفعل بزيادة الهمزة في أوله كثير كأحمر بخلاف فيعل بزيادة الياء بعد الفاء فإنه ليس

من الأصول المعتبرة المشهورة وإن وقع على قلة كصيقل وبيدر وضيغم وفيه تأمل فيحكم على الهمزة بالزيادة وأيدع

منع من الصرف لو جعل علما لأنها كزيادة أول الفعل [و] مثل [ياء تيحان] بالفوقانية فالتحتانية المشددة المفتوحتين

على ما حكاه سيبويه فالحاء المهملة للذى يتعرض فيما لا يعنيه والمقدام الذى يوقع نفسه في البلايا دون الفوقانية

الواقعة في أوله فإن فيه أربعة غوالب الفوقانية وأحد التحتانيتين والألف والنون مع أصليين غيرهما وزيادة

الألف والنون لأنها ظاهرة لظهور عدم أصالتهما في مثله وإنما النظر في بادى الرأى في الآخرين ويمتنع الحكم بزيادتهما معا لئلا

يبقى

قوله وهمزة الخ فإن الحكم بزيادتها دون الياء لعدم الا فعل لا فعل بزيادتها فيعل وكثرة أفعل وصيقل وفيه نظر لورود صيقل وبيدر وضيغم ما مر

قوله مريم الخ فإنه لو حكمت بزيادة الميم تبقى الزنة مفعلا وبيت بخارجة عن الأوزان ولو قدر الياء زائدا يبقى فعيلا وهي خارجة عنه

قوله وياء تيحان الخ فإنه لو حكم بزيادتها دون التاء الموجود فيعلان وعدم تفعلان قال المرزوقي التيحان فيعلان بفتح العين ولا يجوز الكسر لأن فيعلان لم يجئ في الصحيح فيبنى المعتل عليه قياسا جاربردي

وكذلك التيهان والرأى الهشيم مال الابن التيهان قال المرزوقي هو فيعلان بفتح العين ولا يجوز أن يروى بكسرها لأن فيعلان لم يجئ في الصحيح فيبنى المعتل عليه قياسا وهكذا نقل عن سيبويه وفي جامع الأصول ضبطه بكسر الياء المشددة وذكر أبو العلاء المعرى أنه يروى بكسر الياء وفتحها

وتاء غرويت وطاء قطوطى ولام إدلولى دون الفهما

يبقى على أصليين فقط وتفعلان بزيادة الفوقانية فى أوله ليس بموجود بالاستقراء فيحكم بالزيادة على

التحتانية ليكون على فيعلان بفتح الفاء وسكون التحتانية وفتح العين لوجود نظيره كهيبان بتقديم التحتانية

المشددة على الموحدة للخفيف والجبان ومعان آخر وقيقبان بقافين بينهما تحتانية ساكنة وبعدهما الموحدة

لشجر يتخذ منه السروج يقال له بالفارسية آزاد درخت وشيصبان بمعجمة ومهملة بينهما التحتانية

وبعدهما الموحدة لذكر النمل أو جحره ويقال للشيطان ولقبيلة من الجن قال حسان : ولى صاحب من بنى

الشيطان : فحينا أقول وحينا هوه : ولم ينقل أنه فعّلان بتشديد العين لعدمه ومجيئ متيح كمنبر وتيّح

بتشديد الياء بمعنى التيحان وحروفه يدل أيضا على كونه على فيعلان [و] مثل [تاء غرويت] بالمهملة فاه

المعجمة لطائر ولبلد دون واوه وإن كان كلاهما من الغوالب على ما زعمه المصنف وإن خولف فى التاء

كما مرّ وكذلك ياؤه ففيه ثلثة غوالب جامعت أصليين غيرها لكن الياء كأنها ظاهرة الزيادة فى مثله ويمتنع

زيادة الآخرين معا فحكم بزيادة الياء ليكون على فعليت كعفريت دون الواو لعدم فعويل ولم يحكم بأصالتهما

ليكون على فعليل كبرطيل لحجر طوله ذراع وشنظير بالمعجمتين بينهما النون وفى آخره المهملة لسيئ الخلق

والفحّاش لأن الواو لا تكون أصلية مع ثلثة أصول غيرها إلا فى الأول [و] مثل [طاء قطوطى] بمهملتين

بعد القاف للمتبختر فى مشيه [ولام إدلولى] فلان إدليلاء إذا أسرع [دون الفهما] فإن التضعيف والأ

لف فى الآخر والواو من الغوالب والأصلى غيرها اثنان وزيادة الواو فى مثلها ظاهر ويمتنع زيادة الآ

خرين معا وحكم بزيادة التضعيف ليكون الأول على فعوعل كعثوثل بمهملة ومثلثين للرجل المسترخى والثانى

[لوجود نعوعل وانفوعل وعدم] لعدم فعولى وإفعولى وواوحولايا دون يائها وأول يهير والتضعيف دون الثانية

قوله لوجود الخ كعثوثل وهو الرجل المسترخي الاعضاء واعشوشب وفي بعض النسخ هذه الزيادة فيه بعد قوله انهما بتركه وعدم الخ ۱۲ منه

لم يرد على افعوعل كاعشوشب واعروري اى سار في الارض وحده دون الالف [لعدم فعولى] ولمجيء القطوان با

لتحريك الدال على زيادة احدى الطائين [و] لعدم [إفعولى و] مثل [واوحولايا] لموضع [دون يائها] وان كانت

كلتاهما من الغوالب لا الالفين ففيه اربعة غوالب مع اصليين غيرها وزيادة الالفين في مثله ظاهرة فلا يمكن

زيادة الآخرين معا وفوعالى موجود كروعالى للنشاط على ما قيل وان منعه بعضهم بخلاف فعلايا فالزائد هو

الواو دون الياء مع ان زيادة الواو الساكنة اكثر وقوعا من زيادة الياء المتحركة [و] مثل [أول يهير] بفتح التحتانيتين

بينهما الهاء الساكنة [و] احد حرفي [التضعيف] اعني الراء المهملة المشددة فيه [دون الياء] [الثانية] واحد

حرفي التضعيف فان اليائين والتضعيف فيه ثلثة غوالب مع اصليين غيرها فيمتنع زيادة الجميع فهو اما

على يفعل بزيادة الياء قبل الفاء او فيعل بزيادتها بعد العين وكلاهما بتشديد اللام على ان يكون احدى اللامين مزيدة

للتضعيف او يفيعل بتوسط الفاء بين اليائين الزائدتين المفتوحتين وسكون العين وتخفيف اللام على ان يكون

الراءان المدغمتان اصليين احدهما عين والاخرى لام ولا نظير للآخرين فحكم بالاول على زيادة الياء الاولى

واحدى حرفي التضعيف وقد يقال الاوزان الثلثة كلها خارجة عن الاصول فلا ترجيح الا ان يصار الى ما ذكره سيبويه

من عدم المبالات بالمشددة فلانها واحدة مخففة وكانه يلمع للسراب ويرمع لشيء يلعب به الصبي ويلمق و

هو معرب للقباء ونحو ذلك مما يلوح من كلامهم انه من الاصول المعتبرة في الاسماء فتامل ولعل اصله التخفيف كما حكاه

بعضهم ثم ضعف او يكتفى في مقام الاضطرار بوجود النظير ولو في الفعل كيحمر بتشديد الراء فالاول له نظير في اللغة ولو بان

الاولى مع لين الخلفية على الدالين للنفن يفعل

القطوان متحرك عليه
بالمهملة الاولى

ركبه منه ۱۲
اتاه واعروري
الفرس

فتال اعروري البعير اي علة لارواء

زيادة فيه دون الثانية الخ

دون الياء الثانية

الاولى

وهو يفعل

وهمزة أرونانٍ دونَ واوِها وإن لم يأتِ إلّا أنبجانٌ فإن خرجا رجّح بالأكثرها كالتضعيف في تيفانِ

ولو بأن يعتبر كونه منقولاً من الفعل وإن كان ذلك الفعل مهجوراً بخلاف الأخيرين فإنهما لا نظير لهما في
الكلمات واليهير صمغ الطلح وقال الأحمر هو الصلب ومنه سمّي صمغ الطلح ويقال للباطل ومعان آخر أيضاً وقد
تزاد في آخره الألف فيقال يهيرّى بمعنى الباطل كيحمرّى بمعنى الأحمر [و] مثل [همزة أرونانٍ]
بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة وفتح الواو ونونين بينهما الألف للصوت ويقال أيضاً يوم أرونانٌ أي صعب
وليلة أرونانة أي صعبة [دون واوه] فإن فيه أربعة غوالب الهمزة والواو والألف والنون في الآخر وزيادة
هاتين ظاهرة فلا يمكن زيادة الآخرين معاً وفعولان بزيادة الواو معدوم النظير بخلاف أفعلان بزيادة الهمزة إذ له
نظير فيحكم بزيادتها لوجود النظير [وإن لم يأت] من ذلك [إلّا] لفظ واحد وهو [أنبجانٌ] بتقديم النون على الموحدة
والجيم على ما سمعه الجوهري عن أشياخه وقال قد أثبت في بعض كتب اللغة بالخاء المعجمة يقال عجين أنبجانٌ إذا كان
مدركاً منتفخاً هذا الذي ذكر إذا كانت الكلمة على الزنة الحاصلة على تقدير زيادة بعض الغوالب خارجةً عن الأصول
دون الحاصلة على تقدير زيادة آخر [فإن خرجتا] معاً عن الأصول [رجّح] الزائد المحكوم عليه بالزيادة أو المعنى وقع
الترجيح [بالأكثرها] زيادة في الكلام وذلك [كالتضعيف في تيفانٍ] بالفوقانية المكسورة والتحتانية المشددة والفاء
وكذلك تيحان عند من يرويه بكسر الأول فإن في كلٍّ منهما أربعة غوالب مع أصليتين غيرها وزيادة الألف والنون
ظاهرة ولو حكم بزيادة الفوقانية كان على تفعلان وإن حكم بزيادة التضعيف كان على فيعلان وكلاهما معدوم النظير لكن
التضعيف أكثر زيادة فحكم بزيادته دون التاء واعتبرت الزنة الثانية يقال جاء في تيفان ذلك أي في أوله [و] مثل الواو

والواو في كوألل ونون حنطأو وواوها فإن لم تخرج فيهما رجح بالإظهار الشاذ وقيل بشبهة الاشتقاق ومن ثم اختلف في يأجج ومأجج

في كوألل بفتح الكاف والواو وسكون الهمزة للقصير فإن فوعللا بلامين مع زيادة الواو وفعألا بلامين مع الهمزة الساكنة الزائدة قبلهما لامها خارج عن الأصول لكن زيادة الواو أكثر فيحكم بزيادتها للإلحاق بسفرجل وقد يمنع كون الهمزة في موقعها فيه من الغوالب بل الغالب فيه الواو والتضعيف فيحكم بزيادة كليهما للإلحاق [و] مثل [نون حنطأو و واوها] دون همزتها وإن كانت كلها معدودة من الغوالب أما الواو فظاهرة وأما الأخريان فكأنهم نزلوها منزلة الغوالب لقربهما من الغوالب في شيوع الزيادة في مثلها أو لغير ذلك وإن كانت كل منهما تقع أصلية أيضا في مثلها كالنون في قندأو بالقاف يقال قدوم قندأوة أي حادة على ما قيل والهمزة في كنتأو ثم إنه يمتنع زيادة الجميع إذ ليس معها سوى أصليتين فهي إما فنعلو بزيادة النون والواو وأصالة الهمزة أو فعلأو أو فنعال فرجح الأول بالكثرة الزيادة وقد مر الكلام فيه [فإن لم تخرج] الزنة عن الأصول [فيهما] أي في تقدير زيادة أحد الغالبين وتقدير زيادة الآخر [رجح] الحرف الزائد [بالإظهار الشاذ] اللازم من تقدير زيادة غيره إن لزم ذلك والترجيح به متفق عليه إن لم يكن فيما يلزم هو فيه شبهة اشتقاق وهي موافقة بناء لآخر في حروف الأصول من غير أن يعلم التناسب المعنوي واختلفوا فيما وجدت هي فيه فقيل يرجح بالإظهار الشاذ أيضا فيختار زيادة ما يسلم عنه ترجيحا للاحتراز عنه ورعاية للقياس [وقيل] يرجح الزائد [بشبهة الاشتقاق] فيختار زيادة ما يشتمل عليها وإن لزم الإظهار الشاذ لئلا يلزم كون الكلمة من أصل لم يوجد في استعمالهم [ومن ثم اختلفوا في يأجج] بفتح التحتانية والجيم الأولى وسكون الهمزة بينهما القبيلة ولبقعة بمكة المشرفة

غير

ونحو محبب يقوّي الضعيف وأجيب بوضوح اشتقاقه فإن ثبت فيهما فبالإظهار اتفاقاً

غير منصرف للعلمية والتأنيث أيضاً باعتبار القبيلة والبقعة [ومأجج] بالميم موقع الياء لبقعة من الأرض غير

منصرف بالعلمية والتأنيث المعنوي وفي كلّ منهما غالبان التضعيف فيهما والياء في أحدهما والميم في الآخر مع أصليين

غيرهما والزنة على تقدير زيادة التضعيف وأصالة الغالب الآخر هي فعلل وعلى العكس يفعل ومفعل وليس شيء منها خارجاً

عن الأصول فاختار بعضهم الثاني لشبهة الاشتقاق لوجود أجّ بالهمزة وتشديد الجيم مع عدم العلم بالتناسب في المعنى

وإن لزم الإظهار الشاذ لأنّ القياس في المثلين الأصليين هو الإدغام واختار بعضهم الأوّل على أن يكون زيادة التضعيف

للإلحاق بجعفر ليكون الإظهار قياساً كما مرّ في الإلحاق وإن لم يكن شبهة الاشتقاق من أصل موجود لعدم يأج بالياء

ومأج بالميم مع تخفيف الجيم فيهما كذا قيل وفي عدم الثاني نظر يظهر من كتب اللغة ولم يحكم على مأجج بالميم بأنه فأعل

بزيادة الهمزة كشأمل وإن وجد المجّ بتشديد الجيم في اللغة لندوره ولحوقه بعدم النظير [ونحو محبب] بالميم وسكون

المهملة وموحدتين اسم رجل [يقوّي] القول [الضعيف] من القولين المذكورين وهو الترجيح بشبهة الاشتقاق

من الحبّ لاتفاقهم على أنه مفعل بزيادة الميم وأصالة البواقي ولو رجح بالإظهار الشاذ لقيل إنه فعلل بزيادة التضعيف

للإلحاق [وأجيب] عن هذه التقوية [بوضوح الاشتقاق] فيه من الحبّ ففيه ترجيح للاشتقاق المحقّق لا الشبهة

مع أنه من الأعلام ويغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها ويحتمل الاشتقاق المحقّق في مأجج أيضاً على ما يقال فإنّ الأجّة

شدّة الحرّ والأجّ عدو الظليم ونحو عدو أخفيفاً فلعله اسم مكان اشتقّ من أحدهما لمناسبة وقوعه في البقعة المسمّاة

به بوجه ما [فإن ثبت] شبهة الاشتقاق [فيهما] أي في تقديري زيادة كلّ من الغالبين [فبالإظهار] الشاذ يرجّح الزائد

[اتفاقاً] لعدم الترجيح لشبهة الاشتقاق لاشتراكهما فيهما فيبقى الترجيح بالإظهار الشاذ واختيار ما يخلو عنه وذلك

نظير ما يلزم من ترجيح شبهة الاشتقاق على الإظهار الشاذ في العلم ترجيحاً عليه في غيره جامي

كدال مهدد فإن لم يكن إظهار فبشبهة الاشتقاق كميم موظب ومعلى وفي تقديم أغلبها عليها نظر

[كدال مهدد] بالميم والمهملتين من اسماء النساء فان الميم والتضعيف من الغوالب ويوجد شبهة الاشتقاق على تقدير
زيادة كل منهما لوجود المهد بالميم والهد بدونها مع تشديد الدال لكن زيادة الميم وأصالة الدالين على أنه مفعل يشتمل
على الإظهار الشاذ فيختار أصالتهما او زيادة احدى الدالين للإلحاق على أنه فعلل كما قال سيبويه فيه وفي مأجج ليكون
الاظهار قياسا [فإن لم يكن] في شيء من التقديرين [إظهار] شاذ [فبشبهة الاشتقاق] ان كانت في أحد
هما دون الآخر يرجح الزائد ويختار زيادة ما يشتمل عليها [كميم موظب] بسكون الواو وفتح المعجمة بعدها الموحدة
لبقعة من الأرض قرب مكة شرفها الله تعالى غير منصرف بالعلمية والتأنيث المعنوي [و] ميم [معلى] بفتح الميم و
سكون المهملة اسم رجل فان الميم والواو والالف من الغوالب فان حكمت باصالة الميم منهما كانا على فوعل وفعلى
وان حكمت باصالة الواو في الأول والالف في الثاني وزيادة الميم فيهما كانا على مفعل وهذه الأبنية كلها من الأصول لكن
يوجد على تقدير زيادة الميم شبهة الاشتقاق في الأول من وظب على الشيء وظوبا إذا دام وان كان شاذا من جهة فتح العين
لكونه من المثال وحقه الكسر كموعد والثاني من العلو على انقلاب الالف من الواو الأصلية بخلاف التقدير الآخر لعدم المظب
والمعل بالميم فيهما واما قولهم معلت الشيء اذا اخذت بسرعة فنادر كالمعدوم على ما قيل فتأمل [و] إن اشتمل
تقدير زيادة أحد الحرفين على الوزن الأغلب وتقدير زيادة الآخر على شبهة الاشتقاق فتعارضا ففي هذه الصورة
[وفي تقديم أغلبهما] أي أغلب الوزنين لغلبته [عليها] أي على شبهة الاشتقاق كما ذهب اليه الأخفش [نظر]
لجواز أن يؤدي تقديمه إلى تركيب مهمل وتقديم شبهة الاشتقاق إلى تركيب مستعمل ولا شك أن اعتبار المستعمل أولى كما قال المص

ولذلك

وَلِذَلِكَ قِيلَ رُمَّانٌ فُعَّالٌ لِغَلَبَتِهَا فِي نَحْوِهِ فَإِنْ ثَبَتَتْ فِيهِمَا رَجَحَ بِأَغْلَبِ الْوَزْنَيْنِ وَقِيلَ بِأَقْيَسِهِمَا وَمِنْ ثَمَّ
اُخْتُلِفَ فِي مَوْرَقٍ دُونَ حَوْمَانَ

[ولذلك] الذي ذكر من اعتبار اغلب الوزنان [قيل] والقائل هو الاخفش [رُمَّان] بضم المهملة وتشديد الميم لثمر معروف
[فُعَّال] بزيادة التضعيف والالف لا فعلان [لغلبتها] اى غلبة هذه الزنة وكونها اكثر من فعلان [في نحوه] مما ينبت من
الارض وان لم يكن اكثر منه في غيره وذلك كالقرص بالقاف والمهملتين للبابونج والحماض بالمهملة والميم والمعجمة لنبت
له نور احمر والكراث لبقلة معروفة والعلام بالمهملة للحناء وجعله الخليل على فعلان بزيادة الالف والنون ومنعه من
الصرف اذا سمى به ليرجع الى تركيب مستعمل لثبوت الرم بتشديد الميم بمعنى الاصلاح والاكل ففيه شبهة الاشتقاق بل لا بد ان
يوجد فيه الاشتقاق بخلاف الرمن بالنون الذي يلزم على قول الاخفش فانه تركيب مهمل غير مستعمل او في حكمه فان رمن
بمعنى اقام ان ثبت فكانه قليل في حكم المعدوم فتامل [فان ثبت] شبهة الاشتقاق [فيهما] اى في الوزنين [رجح باغلب الو
زنين] لاشتراكهما في شبهة الاشتقاق فيترجح الاغلب ان كان بغلبته [وقيل باقيسهما] وان كان الاخر اغلب منه لان
اعتبار القياس اولى [ومن ثم] اى ومن اجل الاختلاف المذكور [اختلف في مورق] بالفتح اسم رجل لثبوت ورق ومرق
ففيه شبهة الاشتقاق سواء حكم بزيادة الميم ام بزيادة الواو وهو على الاول على مفعل بفتح العين وعلى الثاني على فوعل كجوهر
والاول اغلب والثاني اقيس لان فوعلا بفتح العين قياس والمفعل بفتحها في المثال خلاف القياس [دون حومان] بفتح
المهملة وسكون الواو لموضع فانهم لم يختلفوا فيه لعدم مخالفة القياس فيه سواء جعل فوعالا بزيادة الواو والالف
كتوراب للتراب او فعلانا بزيادة الالف والنون كسمنان وفيه شبهة الاشتقاق على التقديرين لثبوت الحوم بمعنى الدور

قوله في مورق الخ لانه ان جعلت الميم زائدة فوزنه مفعل من ورق وان جعلت الواو زائدة فوزنه فوعل من مرق وكل من الاشتقاقين ممكن ... الحق في لغة العرب من فوعل ... ان الميم زائدة فالتباس ... اختلف فيه من النقشاني

المورق كمقعد ... ولا نظير له سوى موحد وموزن وموهب ... قاموس

فَإِنْ نَدَرَا إِحْتِمَالُهُمَا كَأُرْجُوَانٍ فَإِنْ فُقِدَتْ شُبْهَةُ الْإِشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالْأَغْلَبِ كَهَمْزَةِ أَفْعَى وَأَوْتَكَانَ وَمِيمِ إِمَّعَةٍ

والمجن ومنه حمنة لامرأة والحمانة للصغار من القراد لكن فعلان أغلب فهو أولى هذا الذي ذكر إذا غلب الوزنان على

تقدير ثبوت شبهة الاشتقاق فيهما [فَإِنْ نَدَرَا] على ذلك التقدير [إحتمالهما] أى احتمال اللفظ الذي يراد معرفة الزائد

فيه الوزنين لاشتراكهما في شبهة الاشتقاق والندرة فلا ترجيح وذلك [كَأُرْجُوَانٍ] بضم الهمزة والجيم وسكون الراء

المهملة بينهما الصبغ شديد الحمرة أو معرب أرغوان بالفارسية فإن الألف والنون فيه مزيدتان وهو إما أفعلان

بزيادة الهمزة أيضاً وأصالة الواو كأسحمان لجبل والعبان في اللعاب وأفعوان وأقحوان للبابونج أو فعلوان بأصالة

الهمزة وزيادة الواو كعنفوان وكلا الوزنين قليلان وإن لا نا موجودين وفيه شبهة الاشتقاق على التقديرين لثبوت

رجوت رجاء وأرج الطيب يأرج كفرح يفرح إذا فاح [فَإِنْ فُقِدَتْ شُبْهَةُ الْإِشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالْأَغْلَبِ] من الوزنين يرجح

الزيادة [كَهَمْزَةِ أَفْعَى] دون ألفها وإن لا نشتق منهما من الغوالب لأن أفعل بزيادة الهمزة أغلب من فعلى بزيادة الألف

ولا شبهة إشتقاق في شيء من الوجهين لعدم الفعي والأفع وقد يقال إن في الوجه الأول يوجد الاشتقاق المحقق

من فعوة السم فلا وجه لإيراد ذلك ههنا [وَ] مثل همزة [أَوْتَكَانَ] بالفوقانية بعد الواو لموضع أو للقصير والأوتك

من مادته لضرب من التمر دون واوها وإن لا نتا من الغوالب فإن الألف والنون في الأول مزيدتان بلا مرية فهو إما أفعلان

كأنبجان وأرونان بزيادة الهمزة أو فوعلان كحوفزان لرجل وحوتنان بالفوقانية لبلد بزيادة الواو والثاني إما أفعل

أو فوعل وشبهة الاشتقاق مفقودة في الوجهين لعدم الأتك والوتك لكن أفعلان وأفعل أغلب فحملا عليهما أو قد

يمنع ذلك في الأول بل فوعلان أغلب ولو تنزل عنه فغايته التساوى [وَ] مثل [مِيمِ إِمَّعَةٍ] بكسر الهمزة وفتح الميم

المشددة

(حواشي: دون الألف لأن أفعل أكثر من فعلى ولأن فوزنه أفعل لا فعلى — ولا يوجد نفي ولا أفع — وفي حمنة كثيرة في أعلام النساء ومنها حمنة بنت جحش وحمنة بنت أبي سفيان — قوله كهمزة أفعى الخ إذا جعلته أفعل ففيه الاشتقاق — فوزنه أرتكان إلخ فهو أفعلان لا فوعلان لكثرة — وزنه إفعلة بزيادة الهمزة)

فَإِنْ نَدَرَا إِحْتَمَلَهُمَا كَأُسْطُوَانَةٍ إِنْ ثَبَتَ أُفْعُوَالَةٌ وَإِلَّا فَفُعْلُوَانَةٌ لِمَجِيءِ أَسَاطِينَ

المشدّدة بعدها العين المهملة لمن يتبع كلّ احدٍ لضعف رأيه فانّ الهمزة والميم فيه من الغوالب فهو امّا افَّعَلَةٌ على اصالة الهمزة وزيادة إحدى الميمين او اِفْعَلَةٌ بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح العين بزيادة الهمزة واصالة الميمين وشبهة الاشتقاق مفقودة على التقديرين لعدم إمَع و مَمْع بميمين واُفْعَلَة لِأُنْفَحَةٍ بالنون والفاء والمهملة المخففة على لغة فيها للكرش كما قال الجوهري نادر و فِعَّلَةٌ الترمنه كدِنَّبَةٍ بالدال المهملة والنون المشدّدة والموحّدة للقصير وإِمَّرَةٍ بالراء المهملة لمن يأتمر اى يشاور كلّ احدٍ فيحمل عليه وقد يقال انّ إِمَّعَة مركّب من حروف كلمتين محذوفا بعضها وغيّرت الهمزة عن الفتحة الى الكسرة واصله أنا معك او أنا معه كانّه لضعف عقله يقول ذلك لكلّ احدٍ او هو من حروف إنّي معك فكسرت الهمزة على الاصل وكذا يقال في إِمَّرَة انها من حروف أنا مأمورك كانّه يقول لكلّ احدٍ هذا اذا لم يكن الوزنان نادرين مع فقد شبهة الاشتقاق [فان ندرا] مع فقدها [احتملهما] اى اللفظ الوزنين وذلك [كأُسطوانة] بضمّ الهمزة والطاء وهي انّما تكون مثالا لذلك [ان ثبت أُفعُوالة] كما قيل في أُقحُوانة اذ هي عند ثبوتها يحتمل هذه الزنة على ان تكون الهمزة زائدة والنون اصليّة ويحتمل فُعْلُوانة ايضا على عكس ذلك فيحتمل وزنين هما نادران مع فقد الاشتقاق عليهما لعدم السَّطْن والأَسْط [والّا] اى وان لم يثبت أُفعُوالة لم تكن أُسطوانة ممّا نحن فيه اذ حينئذٍ لا يحتمل الّا وزنا واحدا نادرا اذ لو لم يثبت تلك لم يبق احتمال في بادي النظر سوى فُعْلُوانة وأُفعلانة واذا حقّقت الامر [ففُعْلُوانة] هي وزنها كما ذهب اليه الاخفش لا أُفْعُلانة كما توهّمه قوم [لمجيء أساطين] في جمعها فيمتنع فيها أُفْعُلانة اذ لو كان وزنها أُفْعُلانة كان الطاء عينها والواو لامها والنون مزيدة والياء في الجمع هي المنقلبة عن الفها الزائدة فالواو محذوفة فيكون هذا الجمع على أَفَاعِين بالنون وليس بموجود على انها لو كانت منقلبة

ای باصالة الهمزة وزيادة النون عکس

الإمالة أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء أو لكون الألف منقلبة عن مكسورة

أو ياء أو صائرة ياء مفتوحة أو للفواصل أو للإمالة قبلها على وجه

عن واوها والألف محذوفة لأن على أفاعلن باللام الساكنة قبل النون وليس بموجود أيضا فتعين أن يكون على فعلوانة

وهذا الجمع على فعالين كسلاطين ونحوه ولو كان أفعلانة لقيل في الجمع أساط وأساطي كأقاع وأقاعي في أفعوانة ولو

فرض ثبوت أفعوالة واعتبرت فالجمع أساطين على أفاعيل كأناعيم. الإمالة: في الأصل مصدر أمال عمل من

الميل وفي الصناعة [أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة] أي يقصد جانب الكسرة بالفتحة فقوله تنحى بالبناء للمفعول من

نحاه بمعنى قصده مسندا إلى نحو الكسرة على ما قال نجم الأئمة رضي على النيابة من فاعله والمراد أن يعدل بالفتحة عن

استوائها وتشرب شيئا من صوت الكسرة فتصير بين نفسها وبين الكسرة فإن كانت هناك ألف صارت بينها و

بين الياء لا محالة وهذا الحد يشتمل جميع أنواعها وهي الواقعة في الفتحة قبل الألف وقبل الهاء في نحو رحمة وقبل الراء على ما

سيفصل إن شاء الله ومن عرفها بأن ينحى بالألف نحو الياء فكأنه أراد تعريف غالب أنواعها وإلا لم يكن جامعا وأهل الحجاز

لا يميلون إلا قليلا وقد وقعت في القراآت السبع على تفاصيل تظهر من كتب القراءة وهي شائعة في لغة تميم وقيس

وأسد وعامة نجد وأحرص الناس عليها تميم وإنما تسمى إمالة عند المبالغة فيها وما لم يبالغ فيه يسمى ترقيقا والترقيق

إنما يكون قبل الألف [و] الإمالة [سببها] المجوز لها لا الموجب [قصد المناسبة لكسرة أو ياء] لتناسب الأصوات

وتصير من نمط واحد [أو لكون الألف منقلبة عن] حرف [مكسور أو] عن [ياء أو لكون الألف صائرة] في بعض

الأحوال [ياء مفتوحة] فيقصد التنبيه بالإمالة إلى ما يصير الألف إليها في تلك الحال [أو للفواصل أو لإمالة قبلها] فيقصد

المناسبة

فالكسرة قبل الألف في نحو عماد وشملال ونحو درهمان سوّغه خفاء الهاء مع شذوذه وبعدها في نحو عالم

ونحو من كلام قليل لعروضها بخلاف نحو من دار للراء وليس مقدرها الأصلي كملفوظها على الأفصح كجادّ

المناسبة لهما والأخير انما يكون سببا لها [على وجه] من غير أن يكون متفقا عليه فهذه أسباب الامالة وأولها قصد المناسبة

للكسرة سواء كانت قبل الألف أم بعدها [فالكسرة قبل الألف] لا تكون إلا مع الفصل للزوم انفتاح ما قبلها ويجوز الامالة قبلها

مع لزوم تلك الكسرة وعروضها لكنها انما يكون سببا لها [في] ما كان الفاصل حرفا واحدا [نحو عماد] أو حرفين أولهما ساكن

فانه لسكونه حاجز ضعيف فلا يعتد به [و] ذلك نحو [شملال] بكسر المعجمة وسكون الميم للناقة الخفيفة [و] إن كان

الفاصل حرفين متحركين أو أزيد من اثنين فلا امالة لبعد الكسرة عن الألف إلا اذا كان أحدهما فصل به هاء فان كثيرا من العرب

يميلون الألف [و] ذلك [نحو درهمان] مما فيه الفاصل فوق الاثنين وقولك أراد أن ينزعها مما فيه الفاصل متحركان ومثل هذا

إنما [سوّغه] للامالة [خفاء الهاء] فلا يعتد به [مع شذوذه] لأن الامالة في مثله لم تقع إلا في كلام قليل من العرب وشرطها

عندهم في امالة مثله أن لا يكون ما قبل الفتحة الواقعة قبل الألف مضموما نحو يضربها لقوة الضمة فيقوى الحاجز ولأنه إنما

مثل بدرهمان اذا وقف عليه بسكون النون إذ لو كانت النون مكسورة جاز أن تكون الامالة لكسرتها فلا تكون شاذة

ولا مما نحن فيه إلا أن يقال لا اعتداد بكسرة النون لسقوطها عند الاضافة كما قيل [و] الكسرة [بعدها] أي بعد الألف يطرد

امالتها مع لزومها واتصالها بالألف كما [في نحو عالم ونحو من كلام] بالامالة [قليل لعروضها] بسبب حرف الجر لكن قلتها إنما

هي فيما اذا كانت الكسرة العارضة على غير الراء [بخلاف] ما اذا وقعت الكسرة العارضة فيها [نحو من دار] فان الامالة

في مثله كثيرة [للراء] المتكررة في مخرجها وتكرر بتكريرها الكسرة وتنجبر عروضها بالتكرر [وليس مقدرها] الأصلية أي الكسرة

المقدرة الأصلية التي حذفت حذفا لازما [كملفوظها] في جواز الامالة بسببها [على الأفصح] خلافا لقوم وذلك [كجادّ]

وجوادّ بخلاف سكون الوقف ولا تؤثّر الكسرة المنقلبة عن الواو نحو من بابه وماله والكبا شاذّ

كما شذّ العشا والمكا وباب ومال والحجّاج والنّاس بغير سبب وأمّا الرّبا ومن دار فلأجل الرّاء

[وجوادّ] بتشديد الدال فيهما فإنّ أصلهما جادد وجوادد بدالين الأولى منهما مكسورة فيهما واقعة بعد الألف فحذفت

الكسرة للإدغام فهذه الكسرة المقدّرة وإن كانت أصلية لكن لمّا سقطت عن اللفظ سقوطاً لازماً لم يعتدّ بها في الأفصح

[بخلاف سكون الوقف] الذي به تسقط الكسرة الأصلية كما إذا وقف على داع وماش ونحوهما فإنّها تؤثّر في جواز الإ

مالة على الأكثر لعروض سقوطها وليعلم أنّ الكسرة إذا كانت قبل الألف أو بعدها مع الانفصال بأن تكون في كلمة أخرى

فقد تمال معها أيضاً نحو لزيد مال ولعبد الله وغلاما بشر وثلثا درهم لكنّ الإمالة مع الاتّصال بأن تكونا في كلمة واحدة

أكثر على ما يقال [ولا تؤثّر الكسرة] في جواز إمالة الألف [المنقلبة عن الواو] خلافاً للأكثر بل قيل إنّه ممّا تفرّد به المصنف

والزمخشري وعلى قولهما يمتنع أن يمال [نحو من بابه وماله] ممّا ألفه منقلبة عن الواو بدليل أبواب وأموال في الجمع

[و] أمّا [الكبا] بكسر الكاف بعدها الموحّدة للكناسة فمجيء الإمالة فيه على ما سمع منهم مع انقلاب ألفه عن الواو

بدليل كبوت البيت مقيس عند غيرهما [شاذ] عندهما [كما شذّ] عند الجميع وقوع الإمالة في قولهم [العشا] بالفتح والقصر مصدر

الأعشى الذي لا يبصر بالليل [والمكا] بفتح الميم والقصر لجحر الثعلب والأرنب ونحوهما وألفهما منقلبة عن الواو بدليل قولهم امرأة

عشواء ومجيء المكو على زنة الدلو [وباب ومال والحجّاج] علماً لا صفة من الحجّ إذ لم يسمع الإمالة فيه في حال الوصفية

[والنّاس بغير سبب] من أسباب الإمالة فيها وذلك في باب وما بعده حال كونها مرفوعات أو منصوبات لعدم الشذوذ

في إمالتها مجرورات عند الجمهور وإن كانت ضعيفة لعروض الكسرة خلافاً للمصنف والزمخشري في باب ومال لانقلاب الألف

فيهما

قوله والمكا ولا عبرة لصيرورة الف نحو المكا ياء مفتوحة في التصغير لأن سكون ما قبلها بعدها عن صورة الألف فالإمالة تنافي

مثله ولا تؤثر الكسرة قبل الألف المنقلبة عن الواو ... عند ...

قوله نحو من بابه الى قوله بغير سبب فقوله نحو إما بتقدير عاطفة كما في بعض النسخ ... والكبا شاذ ...

كناية بدليل أبواب وأموال

والياء إنما يؤثر قبلها في نحو سيال وشيبان والمنقلبة عن مكسورة نحو خاف وعن ياء نحو ناب
والرحى وسال ـــ ورمى

فيهما عن الواو [وأما الربا ومن دار فلاجل الراء] المكسورة القوية في اقتضاء الأمالة وقعت الأمالة فيهما وإن كانت
ألفهما منقلبة عن الواو بدليل قولهم الربوان في التثنية ودور في الجمع [والياء] وهي السبب الثاني [إنما تؤثر] في أمالة
الألف إذا وقعت [قبلها] على ما صرح به ابن الدهان وجماعة وإن سكت عنه بعضهم ويشترط مع ذلك اتصالها
بها كما [في نحو سيال] بفتح المهملة لشجر له شوك أو وحدة الفاصل بينهما والأمالة حينئذ مع سكون الياء كثير
[و] ذلك نحو [شيبان] لحي من بكر وربما جائت مع تحركها كالحيوان والحيدان بفتح الياء فيهما وتمتنع الأمالة مع
الفصل بأكثر من واحد كقيقبان إلا إذا كان الثاني من الفاصلين هاء نحو يديها على ما في التسهيل لابن مالك فيجوز الأمالة
حينئذ إلا أن يكون الفاصل الأول الواقع بين الياء والهاء مضموما نحو هذه يدها فيمتنع عند ذلك على ما قيل [و] الألف
[المنقلبة عن] حرف [مكسور] هو الواو وانقلابها عنه هو السبب الثالث وذلك إذا كانت عينا في فعل يرجع عند
إسناده إلى التاء المتحركة في الزنة إلى قولك فلت بكسر الفاء [نحو خاف] فإن أصله خوف بكسر الواو وإنما أجيزت أمالتها
لأن كسرة الواو تنقل إلى ما قبلها في نحو خفت فما قبلها كأنه في معرض الكسرة [و] نحو [مات] ونام يمال في لغة من يقول فيه
مع تاء الضمير مت ونمت بكسر الأول بخلاف من يقول نمت ومت بضم الأول [و] الألف المنقلبة [عن ياء] مفتوحة كانت
أو مكسورة وانقلابها عنها هو السبب الرابع تمال في الاسم والفعل عينا كانت أو لاما [نحو ناب] واحد الأنياب [والرحى]
واحد الأرحية [وسال] يسيل وهاب يهاب [ورمى] وحكى سيبويه عن بعض العرب كراهة أمالة نحو رمى لما فيها
من المصير إلى الياء المهروب عنها بالإعلال والقلب ألفا وقيل ينبغي على هذا كراهتها في نحو ناب وباع لجريان العلة وقال بعضهم

ثاني الأسباب

ثالث الأسباب

رابع الأسباب

والصائرة ياءً مفتوحة نحو دعى وحبلى والعلى بخلاف جال وحال والفواصل نحو والضحى

أن امالة المنقلبة عن الياء التي هي عين الاسم لم يقع الا في لغة بعض العرب الذين أمالوها في جال الجرخاصة وحكى ذلك

عن الشاطبي النحوي [و] الألف [الصائرة] في بعض الأحوال [ياءً مفتوحة] وصيرورتها ياءها وهي السبب الخامس إنما تؤثر

لو لم تختص بلغة شاذة كصيرورة الف نحو عصا ياءً مفتوحة في الاضافة الى ياء المتكلم نحو عصيّ فانها لا تؤثر لشذوذها واختصا

صها بلغة هذيل ثم انها مع السلامة عن شذوذ تلك الصيرورة تعم في الاسم والفعل [نحو دعى] وزكّى بالتشديد واصطفى

فانها تقلب فيه ياءً مفتوحة في البناء للمفعول وان كانت أصلها الواو للكسرة قبلها فيه [و] نحو [حبلى] ودعوى وبشرى

وذكرى فان ألفه تقلب ياءً مفتوحة في المثنى كحبليان وكذا نصارى ويتامى من الجموع اذ يقال فيهما في المثنى نصاريان و

يتاميان مثلا فان الجمع قد يثنى بتأويل الجماعتين كما قال أبو النجم يصف ابلا: تبقلت من أول التبقل، بين رماحي مالك

ونهشل، وتثنى أيضا اذا سمي بها وكذا الأسماء التي تنقلب ألفها المنقلبة عن الواو ياءً في المثنى وذلك اذا كانت رابعة فما فوقها

كالأعلى والمصطفى بخلاف الثالثة فانها ترد فيه الى أصلها نحو عصوان ولم يعبأوا بانقلابها في التصغير ياءً مفتوحة كعصيّة

لشدة بعدها عن صورة الألف الممالة باجتماع أمرين فيها لا يكون شيء منهما في الألف أعني سكون ما قبلها والادغام [و]

نحو [العلى] بضم الأول وهو جمع كصغر وكبر وألفه منقلبة عن الواو وتصير ياءً مفتوحة في المفرد هو [العليا] [بخلاف

جال] بالجيم من الجولان [وحال] بالمهملة من الحول اذ يقال في المبني للمفعول منهما جيل وحيل بسكون الياء لا بفتحها

فتصير ألفها ياءً ساكنة لا مفتوحة والساكنة لضعفها كالمعدوم فلا يعتد بها مع انها قد تشم في مثل المثالين ضمة وقد تبقى

الضمة وتبقى الواو أيضا فكسرتها في معرض الزوال كذا في شرح المفصل [والفواصل] وهي السبب السادس [نحو] قوله تعالى [والضحى]

والليل

والإمالة نحو رأيت عماداً وقد تمال ألف التنوين

واللّيل إذا سجى ما ودّعك ربّك وما قلى الآيات فإنّ الضحى إنما تمال إذا أميلت بقية الفواصل المشتمل على سبب الإمالة تحصيلاً للتناسب ولولا ذلك لما أميل لعدم سبب الإمالة فيه إذ لا كسرة فيه ولا ياء ولا ألف منقلبة عن مكسور أو ياء صائرة ياء مفتوحة في حال من الأحوال لأنّه اسم ثلاثي ألفه منقلبة عن الواو بدليل الضحوة فيقال في المثنّى ضحوان ولعلّ ألفه إنما رسمت بالياء لكونها في معرض الإمالة للفواصل خلافاً لقوم من الكوفيين حيث ذهبوا إلى صيرورة الألف من بنات الواو في الثلاثي الذي أوله مضموم أو مكسور ياء مفتوحة في المثنّى فيقال ضحيان مثلاً في الضحى وكسيان في الكساء فعندهم يتحقّق فيه سبب الإمالة [و] سابع الأسباب أعني [الإمالة] الواقعة بسبب من الأسباب المعتبرة في ألف الكلمة بسبب ضعيف لإمالة ألف أخرى في الكلمة خالية عن تلك الأسباب وذلك لأن الإمالة ليست كسرة محقّقة ولا ياء حتى يعتبر الإمالة الثانية لمناسبتها ولذلك لم يعتدّ به إلا قليل [نحو رأيت عماداً] وقفاً فإنّ الألف الواقعة بعد الميم قد تمال للكسرة اللازمة قبلها مع وحدة الفاصل وقد تمال الألف الحاصلة في الوقف أيضاً وإن خلت عن السبب لتلك الإمالة قبلها والإمالة كأنّها جرت على الإمالة فكما أنّ الحذف قد يجري على الحذف لانفتاح الباب بوقوع ما وقع أولاً فهذه الإمالة و الإمالة للفواصل في السبب السابق كلتاهما إمالة للإمالة لكنّهم اصطلحوا على تخصيص هذا السبب بهذا الاسم فكأنّهم زعموا أنّ التسمية ثمة بالفواصل أولى تنبيهاً على أنّ الداعي فيه رعاية تناسبها [وقد تمال ألف التنوين] الحاصلة في الوقف على المنصوب وإن لم تكن إمالة قبلها ليتوسّل بذلك إلى ظهورها فإنّ إمالتها أدخل في بيانها من تخليتها وطبعها لكن هذا داع ضعيف إلى تغييرها عن صورتها من غير سبب ولذلك حكموا بضعف هذه الإمالة وهي فيما فيه قبل الآخر ياء

نحو رأيت زيداً والاستعلاء في غير باب خاف وطاب وصغا مانع قبلها يليها في كلمتها وبحرفين على

رأي وبعدها يليها في كلمتها وبحرفين على الأكثر

ساكنة [نحو رأيت زيداً] الأكثر منها فيما ليس كذلك نحو رأيت عبداً لما في الثمثيل على تلك الياء من المشابهة لنحو شيبان

فهذه بيان الأسباب وقد يمنع من الإمالة مانع [و] من ذلك [الاستعلاء] وهو [في غير باب] ما فيه ألف

منقلبة عن واو مكسورة نحو [خاف] وباب ما ألفه منقلبة عن ياء نحو [طاب] و[باب] ما يصير ألفه ياء مفتوحة

في بعض الأحوال كالصائرة إليها في البناء للمفعول في نحو [صغى مانع] عنها لأن حروف الاستعلاء وهي حروف قظ

خص ضغط يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى فيقتضي بقاء الفتحة على أصلها المناسب للإصعاد والإمالة

يقتضي خلاف ذلك فيتمانعان ويشق النطق لكن لما قويت أسباب الإمالة في باب خاف وما بعده لم يبالوا فيها

بتلك المشقة واعتبروا المنع فيما عدا تلك الأبواب عن إمالة الألف مع حرف الاستعلاء إذا وقع ذلك الحرف [قبلها]

حال كونه [يليها في كلمتها] نحو صاعد وخالد [و] كذا إذا وقع في كلمتها [بحرفين] أحدهما هو أي حرف الاستعلاء كصواعد

وضوابط [على رأي] نادر والأكثر على جواز إمالتها حينئذ لضعف حرف الاستعلاء بالبعد عنها بالفاصل الآخر عن

الممانعة خصوصاً مع انكسار المستعلي كغلاب وطلاب لازدياد ضعفه عن الممانعة بالكسرة ولذلك لم يذكر سيبويه

فيه المنع عن الإمالة وفي حكمه عند بعضهم سكونه وانكسار ما قبله كمصباح ومقلاع لضعفه بالسكون حتى كأنه

معدوم فتقوى كسرة ما قبله على كفه من الممانعة وقوله بحرفين عطف على قوله يليها [و] كذلك الاستعلاء مانع

عن إمالة الألف إذا وقع [بعدها يليها في كلمتها] التي هي فيها كالعاصم وعاطل [و] إذا وقع بعدها [بحرفين] أحدهما هو

كعاشق ونافخ وبالغ وهذا إجماعي أو كلاهما غيره بحيث يقع بينه وبينها حرفان كناشط ومواثيق وهذا [على الأكثر]

لضعفه

وَالرَّاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلِيَتِ الْأَلِفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا مَنَعَتْ مَنْعَ الْمُسْتَعْلِيَةِ وَتَغْلِبُ الْمَكْسُورَةُ بَعْدَهَا الْمُسْتَعْلِيَةَ وَغَيْرَ الْمَكْسُورَةِ

لصعوبة الإصعاد بالمستعلي المتأخر بعد الانحدار بالإمالة حتى كأنه لا يجري في استسهاله ما نظر إليه من جوزها وهو تعدد الفصل وهذا بخلاف الانحدار بعد الإصعاد فإنه مستسهل عند الذوق ولذا ندر القول بالمنع عن الإمالة ثم مع حرفين أحدهما هو والحال أن الفاصل بينهما واحد وأن كان المستعلي المتقدم والمتأخر مع الألف في كلمتين نحو منا خالد ومنا فضل وكتاب خويلد جازت الإمالة لأن المستعلي صار بانفصاله كالمعدوم إلا إذا كان سببها الكسرة عارضة نحو مررت بعاشق ياسر أو كانت الألف صلة الضمير نحو عرفها قبل فلان فإن الإمالة ممنوعة في هاتين الصورتين على ما صرح به ابن عصفور وغيره والمنع عنها مع كونها في كلمتين في غير تينك الصورتين مخالف لنصوص النحاة وإن أشعر به كلام بعض المتأخرين نظرا إلى حصول ما ذكر من السبب للمنع باتصال الكلمتين في النطق [والراء غير المكسورة] مضمومة كانت أم مفتوحة [إذا وليت الألف قبلها] كراشد وراشد [أو بعدها] نحو هذا حمار رأيت حمارك [منعت] من الإمالة لكون ضمتها أو فتحتها كالضمتين وفتحتين فلذا تمنع الإمالة إلا مع قوة سببها وذلك في الأبواب الثلاثة المستثناة في الاستعلاء فهي لا تمنع عنها [منع الحروف] [المستعلية] فلا يمال نحو كرام وراشد وهذا حمارك ويمال ما كان من تلك الأبواب مثل قولك هاب الشيء إذا سقط لانقلابها عن واو مكسورة كخاف وكذا هار ران أي غلب لانقلابها عن الياء ونحو تترى بفوقانيتين أولاهما منقلبة عن الواو بمعنى متواترا واحدا بعد واحد لمصير ألفه ياء مفتوحة في المثنى فيقال تتريان كما يقال حبليان [وتغلب الراء المكسورة المتأخرة] عن الألف المجامعة لها [المستعلية] المتقدمة على تلك الألف [و] كذلك تغلب الراء المكسورة المتأخرة الراء [غير المكسورة] المتقدمة والحاصل

فَيُمالُ طَارِدٌ وَغَارِمٌ وَمِنْ قَرَارِكَ فَإِذَا تَبَاعَدَتْ فَكَالعَدَمِ فِي المَنْعِ وَالغَلَبِ عِنْدَ الأَكْثَرِ فَيُمَالُ هَذَا كَافِرٌ

وَيُنْفَعُ مَرَرْتُ بِقَادِرٍ وَبَعْضُهُمْ يَعْكِسُ وَقِيلَ هُوَ الأَكْثَرُ وَقَدْ يُمَالُ

إنّ هاتين المتقدمتين على الألف يمنعان أمالتها والراء المكسورة المتأخرة يقتضى جوازها فيقع التعارض وتغلبها الراء المكسورة لقوتها فى اقتضاء الأمالة لكن يشترط فى ذلك عدم المستعلى المتأخر نحو طارق فانه لايمال لما فى أمالته من صعوبة الأصعاد بسبب المستعلى المتأخر بعد الانحدار بالأمالة [فيمال] نحو [طارد وغارم] ومن أبصارهم و فى الغار [و] نحو [من قرارك] وان كتاب الأبرار لغلبة الراء المكسورة المتأخرة على المستعلية المتقدمة فى طارد وما بعده وعلى الراء المفتوحة المتقدمة فى من قرارك وما بعده هذا اذا وليت الراء الألف [فاذا تباعدت] عنها [فكالعدم فى المنع] عن الأمالة اذا لم تكن مكسورة [و] فى [الغلب] عند انكسارها على المستعلى المتقدم والراء غير المكسورة [فيمال] نحو [هذا كافر] ورأيت كافرا وان اشتمل على الراء الغير المكسورة لسقوطها بالبعد عن درجة المنع عن الأمالة [وينفع] فتحا صريحا بلا امالة نحو [مررت بقادر] أى يفتح ماقبل الألف فى نحوه وان كان فيه الراء المكسورة المتأخرة عن الألف لضعفها بالبعد عن الغلبة على المستعلى المتقدم المانع عن الأمالة هذا عند اكثر العرب [وبعضهم بعكس] ماذكر من الحكمين فيفتح نحو هذا كافر بلا امالة ويميل نحو مررت بقادر لقوة الراء فى المنع والغلب بحيث لايؤثر فيها الفصل بحرف واحد وعلى ذلك ورد ما سمع سيبويه من الأمالة فى قول سماعة النعامى يهجو احد بنى نمير بن قادر: عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر: بمنهمر جون الرباب سكوب: أى بمطر منصب جون السحاب [وقيل] أن العكس المذكور [هو] المذهب [الأكثر] وان وقعت الراء المكسورة قبل الألف فهى لازمة البعيد عنها للزوم انفتاح ما قبلها وربما ظهر من كلام بعضهم الاجماع

على عدم

مَاقَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْوَقْفِ وَتَحْسُنُ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ وَتَقْبُحُ فِي الرَّاءِ نَحْوُ كُدْرَةٍ وَيَتَوَسَّطُ فِي الْاِسْتِعْلَاءِ نَحْوُ

على عدمِ تأثيرِ هذه في الغلبة على المانع عن الامالة سواء تقدّم ذلك المانع عن الألف كرقَاب أم تأخّر عنها كرِبَاطٍ فهذه أحكام

ما هو الأصل الغالب في امالة الفتحة وذلك قبل الالف [وقد يُمَال] امالة شايعة ولغة أهل البصرة والكوفة وما قرب منهما

على ما قال سيبويه [ماقبل هاء التأنيث] المبدلة عن تاء التأنيث في الاسم [في الوقف] لانّهم حملوها على ألف التأنيث كحُبلى

للتشابه في اللفظ من حيث الخفاء والمخرج الذي هو أقصى الحلق وفي معنى التأنيث والاختصاص بالاسم ولزوم الفتحة

في الحرف المتحرّك قبل كلٍّ منهما بخلاف تاء التأنيث على صورتها فانّهم اتّفقوا على المنع من الامالة معها سواء كانت في الفعل أم في

الاسم لخلوّها عن الشبه اللفظي بالألف وأمّا هاء السكت نحو مَالِيَه وكِتَابِيَه فقد زعم جواز الامالة معها بعض النحاة

وقرأها أبو مزاحم الخاقاني عن الكسائي وذكر بعض المحققين أنّ الأصحّ المنع ثمّ انّ جواز الامالة قبل هاء التأنيث مطّرد ولو

مع المستعلي والراء كاطّرادها في ألف التأنيث ولو معهما كالوسطى والذكرى لكونها أي ألف التأنيث احدى الصور

الثلث المستثناة عن ممانعة المستعلي والراء لانقلابها ياء في المثنّى بل الهاء أولى بأن يتسامح معها بتجويز الامالة لضعف

أثر الامالة معها لاختصاره في ميل الفتحة الى الكسرة بخلافها مع الألف فانّها تؤثر مع ميل الفتحة الى الكسرة في ميل الالف الى الياء

ومن ثمّ منعوا عن الامالة بالكلية مع الالف في غير تلك الصور الثلث مع المستعلي والراء وجوّزوها مع الهاء مطلقاً لكنّها

تختلف في الحسن والقبح [و] التفصيل أنّها [تحسن] اذا لم يكن المفتوح قبلها مستعلياً ولا راء [في نحو رحمة] ونشرة لما

في امالتها الى الكسرة من زيادة البيان لها فانّها في معرض الخفاء مع الفتحة مع ما فيها من مراعات المناسبة للألف ولا مانع

عنها في نحو ذلك فيستحسن اختيارها [وتقبح في الراء] المفتوحة قبلها [نحو كدرة] وعَبْرة لما في فتحها من القوة والتكرر

فيقوى ممانعتها عن الامالة فيستقبح [وتتوسّط] في الحسن والقبح [في] حروف [الاستعلاء] الواقعة قبلها [نحو

قوله ويتوسط في الاستعلاء لان الراء الغير المكسورة اشد منعا اذ الامر بالعكس لان الراء الغير المكسورة لحقه بالمستعلي فلا تبلغ درجته ولهذا كانت الامالة في لن يغزيها راشد أقوى منها في لن يغزيها قاسم وأجيز امالة عران دون برقان بل لان الفتحة على المستعلي ليست كفتحتين في تكراري

حقه والحروف لا تمال فإن سمي بها فكالأسماء وقد أميل بلى ويا ولا في إما لا لتضمنها الجملة

حقه] وموعظه لخروجها عن السنن اللائق بها أي تلك الحروف من المنافرة للإمالة ولم يكن في رتبة الراء في الاستتباع لعدم
التكرر في حركة المستعلي وإن كان المستعلي في نفسه أقوى في الممانعة عن الإمالة ومن ثم أميل نحو عمران دون برقان
ومنع بعضهم عن إمالة ما قبل الهاء إذا كان مستعليا أو حاء أو عينا مهملتين كصالحة وقارعة وناشطة وقابضة و
بالغة أو ألفا كالصلوة وفاقا للكسائي على ما في الشاطبية وقد يروى عنه المنع في الألف خاصة [والحروف لا تمال] لبعدها
عن التصرف والإمالة تصرف ولأن ألفاتها لا أصل لها في الياء [فإن سمي بها فكالأسماء] هي في جواز الإمالة أن تحقق فيها
سبب لها كما إذا سمي بالا بتشديد اللام لأن الألف الرابعة في الاسم تصير ياء مفتوحة في المثنى فيقال إليان مثلا بخلاف على
الجارة فإنها عند التسمية بها في عداد الأسماء المجهولة الألف فيحمل على بنات الواو لأنها أكثر فيما علم حاله فيقال في المثنى علوان
بالواو ولكونه ثلاثيا فلا تمال لعدم الكسرة وأما إلى فتمال عند التسمية وإن حملت على الواوي للكسرة خلافا للزمخشري والمصنف
حيث منعا عن إمالة ما أصله الواو كما مر فهذا هو الأصل ولكن خولف ذلك [وأميل بلى] من حروف الجواب [ويا] للنداء [ولا]
النافية في قولهم إن لا تفعل كذا فافعل [وإما لا] أي وإن كنت لا تفعل فتكلم وأخبر بأنك لا تفعل حتى نعالجه نحن وإنما
أميلت هذه المذكورات [لتضمنها الجملة] فإن بلى في جواب من قال ألم تفعل كذا بمنزلة فعلت ومتضمنة معناه ويا
بمنزلة أدعو وإما لا بمنزلة أن كنت لا تفعل فأقيم ما مقام الشرط وادغمت في النون من إن الشرطية وأقيم لا مقام لا تفعل
وقد يصحح أما بفتح الهمزة على أنها جزء من قولهم وأما لا أنا أفعل والأصل ولأن كنت لا تفعل أي ولعدم فعلك أنا أفعل
فحذفت لام الجر والفعل وأقيم ما مقامه وادغمت وحكى قطرب إمالة لا النافية في غير ما ذكر أيضا لأنها قد تقوم مقام الجملة
كما يقال

وغير المتمكن كالحروف وذا وأنى ومتى كبلى وأميل عسى لمجيء عسيت وقد تمال الفتحة منفردة نحو من

كما يقال هل تفعل كذا فتقول لا وحكي عن بعض بني أسد إمالة فتحة الفاء من فإنهم لا يكذبونك والواو من أو ظننا لمنا

سبقه كسرة ما يليها [وغير المتمكن] من الأسماء [كالحروف] في أن الأصل فيها المنع عن الإمالة للتشابه في عدم التصرف [و

لكن من تلك الأسماء [ذا] الإشارية على ما حكاه سيبويه [وأنى] الاستفهامية بمعنى كيف ومن أين [ومتى] الا

ستفهامية [كبلى] من الحروف في جواز الإمالة على خلاف الأصل لكونها مثلها في القيام مقام الجملة كما يقال ذا لمن

قال لك ألف دينار ومتى لمن قال قدم زيد من سفره لأنه قيل جاء ذا وأنى لي ألف دينار أي من أين ومتى قدم زيد

مع أن ذا الإشارية تشبه الأسماء المتمكنة في جريان بعض التصرفات كالتصغير والتثنية وألفه منقلبة عن الياء وأما متى

وأنى الشرطيتان فلا تمالان لعدم الاستغناء بها عن الجملة الشرطية التي بعدها وجاءت الإمالة في ها ضمير الغائبة

ونا ضمير المتعدد من المتكلم إذا كانا مسبوقين بالكسرة أو الياء نحو بها وبنا وإليها وإلينا كذا قيل وفي الكشاف أن الحسن

بن علي قرأ أنا في أنا صببنا بالإمالة وجاءت أيضا في أسماء حروف التهجي نحو با تا وبالقوافي كذلك حتى أمالوا مع الا

ستعلاء نحو طا ظا لبيان ألفاتها كما قلبت بعض الألفات ياء صريحة في الوقف للبيان كما مر [وأميل عسى] وإن كان

فعلا غير متمكن لا يبنى منه مضارع ولا أمر ولا غيرها فتشبه الأسماء الغير المتمكنة التي حقها المنع عن الإمالة

والوجه في إمالته أن ألفه تصير ياء عند اتصال الضمير [لمجيء عسيت] وعسينا فلأنه في ظهور الياء كالمتصرف

من نظائره من الأفعال التي ألفاتها منقلبة عن الياء ويظهر ياؤها عند الضمير كرمى وهدى [وقد تمال الفتحة] اللاتية

على غير الياء حال كون تلك الفتحة [منفردة] عن الألف وهاء التأنيث واقعة قبل الراء المكسورة

سواء كانت متصلة بها [في نحو من الضرر ومن الكبر ومن المحاذر] بصيغة اسم المفعول ليكون ما قبل الراء مفتوحا

قوله من الضرر الخ في أربعة أمثلة إشارة إلى أن الفتحة سواء كانت على الراء كالضرر أو على حرف الاستعلاء كالصغر أو على غيرها سواء كانت قبلها الف كالمحاذر حيث لا تمال الألف مع إمالة الفتحة أو لا كالكبر كذا استنبط من الرضي

قوله من المحاذر الخ أمالوا الذال هاهنا ولم يميلوا الألف لأنهما قد انفصلا فتحتاهما إذ كسرة الذال مشوبة بالفتحة من جاربردي

قال من جاء وأنى لمن صح

قال في شرح الهادي حكى سيبويه إمالة ذا لأنه شابه الأسماء المتمكنة من حيث أنه يوصف ويثنى ويجمع ويصغر وألفه منقلبة عن الياء وأصله ذيي فحذفت الياء الثانية تخفيفا وقلبت الأولى ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة طلبا للخفة ثم الرضيه و إمالة ذا الحسن

تخفيف الهمزة

أم منفصلةً عنها بساكنٍ غيرِ الياءِ نحو من بكرٍ وسواءٌ كانت تلك الراءُ متطرّفةً كهذه الأمثلة أم لا نحو عردٍ ومُنفردٍ ٥
خلافاً لابن مالكٍ في بعض كتبه حيث اعتبر التطرّف وسواءٌ كانت الراءُ والفتحةُ في كلمةٍ مثل ماذكر أم في كلمتين نحو انّ
خبطَ رياحٍ كذا كما قال سيبويه وانّما أُميلت الفتحةُ في مثل ذلك لقوّة كسرة الراءِ ولذلك لم يمنع منها المستعلي المتقدّمُ
كما في الضَّرِرِ ولا كون المفتوح نفسه مستعلياً نحو من الصِّغَرِ ومن المطرِ بخلاف غير الراءِ من الحروف فانّ كسرتها لا تقوى
على جلب امالة فتحته من غير سببٍ وقد منعوا عن امالة الفتحة قبل الراءِ اذا كانت على الياءِ نحو أعوذ بالله من الغِيَرِ
أو على ما ينفصل عنها بساكنٍ هو الياءُ كنظرتُ إلى بحيرٍ مصغّرٍ لما في الامالة مع الياءِ الصريحة من صيرورة الفتحة في
معرض الخفاءِ بخلاف الياءِ المشوبة الحاصلة من امالة الألف فيما تقدّم واذا أُميلت الفتحة في نحو من الحاذر لم تمل الألف لعدم
قوّة كسرة الراءِ على جلب امالتين فانّ تأخّر المستعلي عن الراءِ كغريقٍ وشريقٍ منعت الامالةُ كما قال سيبويه لما مرّ من
صعوبة الصعود بعد الانحدار وقد تمال الضمّةُ نحو الكسرة قبل الراءِ المكسورة متّصلةً بها نحو سُرُرٍ أو منفصلةً بساكنٍ
كعُمْرٍ بضمّ العين وسكون الميم وان كان ذلك الساكنُ واواً كمذعورٍ أُميلت نحو الياءِ كما تمال الضمّةُ نحو الكسرة على ما قال سيبويه
خلافاً للأخفش حيث ذهب إلى ابقائها على صراحتها وان مالت الضمّةُ نحو الكسرة وهذا الذي ذهب اليه متعسّرٌ في النطق
بل متعذّرٌ على ما قيل ﴿تخفيف الهمزة﴾ شائعٌ في لغة قريشٍ وأكثر الحجازيّين لثقلها وشدّتها لكونها من
أقصى الحلق ولها نبرةٌ كريهةٌ تجري مجرى التهوّع فتثقل على اللسان وروي عن أمير المؤمنين عليٍّ رض انّ القرآن نزل
بلسان قريشٍ وليسوا بأصحاب نبرةٍ ولولا انّ جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبيّ صلى الله عليه وسلم لما همزنا كذا في شرح نجم الأئمة

وزاد

يجمعه الإبدال والحذف وجعلها بين بين أي بينها وبين حرف حركتها وقيل أو حرف حركة ما قبلها وشرطه

أن لا يكون مبتدأ بها وهي ساكنة ومتحركة فالساكنة تبدل بحرف

وترك التخفيف هو الأصل في لغة تميم وقيس وتخفيفها [يجمعه] ثلثة أقسام لانحصاره فيها بالاستقراء وهي [الا

بدال] بحرف غيرها على الوجه الذي يأتي إن شاء الله [والحذف] والتسهيل الذي يقال له الترقيق أيضا [و] هو [جعلها بين

بين أي بينها وبين حرف حركتها] أي بين نفسها والحرف المجانس لحركتها وهو الألف إن كانت مفتوحة والواو

إن كانت مضمومة والياء إن كانت مكسورة وهذا هو بين بين المشهور [وقيل] لا يتعين فيه ذلك بل هو إما

ذلك [أو] جعلها في بعض الصور على ما يتضح بعد ذلك إن شاء الله بينها وبين [حرف حركة ما قبلها] كما يقال في سُئِل على البناء

للمفعول سُوِل بجعل الهمزة المكسورة بينها وبين الواو المجانسة لحركة ما قبلها وهذا يقال له بين بين البعيد وبين بين

في باب تخفيف الهمزة اسمان جعلا واحدا وكلاهما بنيا على الفتحة نحو خمسة عشر وكذا قولهم هذا الشيئ بين وبين أي بين

الجيد والردي كذا قال الجوهري في موضع من الصحاح ثم إن بين بين هو الأصل في تخفيف الهمزة لأنه تخفيف مع بقائها بوجه

ما ثم الإبدال أصل بالنسبة إلى الحذف لما فيه من التعويض عنها بما أبدلت إليه بخلاف الحذف [و] تخفيفها مطلقا و [شرطه

أن لا تكون] هي مبتدأ بها في النطق كأحد وإبل وأم لعدم استثقالها في الابتداء على ما قالوا ولأن بين بين وهو الأصل

والأكثر فيه يقتضي إسكانها عند الكوفيين وضعف حركتها بحيث يقرب من السكون عند غيرهم فلا يناسب الابتداء

للتعذر والتعسر وحمل عليه القسمان الآخران والمحذوف للتخفيف في نحو خذ وكل هو الهمزة الثانية وأما الوصلية فلم يحذف

للتخفيف بل للاستغناء عنها بحصول الحركة بعدها بعد حذف الثانية الساكنة وأما التي لم يبتدأ بها فيجري فيها التخفيف

وإن كانت أول الكلمة نحو جاء أحدهم وقد أفلح في الوصل [وهي ساكنة ومتحركة فالساكنة] عند تخفيفها بالإبدال [تبدل بحرف

قوله يجمعه الخ والأصل بين بين لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الإبدال لأنه لا ذهابها بعوض ثم الحذف لأنه إذهابها بغير عوض وعند الكوفيين همزة بين بين ساكنة وعندنا متحركة ضعيفة تنحو بها إلى الساكن ولذا لا تقع إلا حيث يقع الساكن من جاربردي

قوله أن لا يكون الخ نحو أحد وأمر ونبأ فإن الابتداء بها دون أول الفقرة التالية في الأول قد تخفف إذا اتصلت بكلمة أخرى نحو جاء أحدهم وذلك لأن البناء لو خففت جعلت بين بين أو همزة الأصل لكنه قريب من الساكن فيمتنع الابتداء بها وإذا امتنع الأصل حملا الباقي عليه مع أنها في الابتداء لا يستثقل ولا يرد نحو خذ أصله أؤخذ لأنه حذفت الثانية تخفيفا ثم الأولى الوصلية استغناء ولا نحو فل لأنه من قول وحذف فعل المضارعة وأسكن اللام فحذف الواو ولا نحو كل وخذ فإن أصله أؤكل فاعل بنقل حركة الواو إلى الكاف ثم حذف الواو وهما كلمتين والهمزة الوصلية للاستغناء فليس في شيء تخفيف الهمزة من جاربردي

أي سواء كان بإبدال أو حذف أو تسهيل

[والذیتمن]

حرکۃ ماقبلہا کراس وبیر وسوت والی الھدی ئتنا فلیؤد الذیتمن ویقول اوذن لی والمتحرکۃ إن کان

ماقبلہا ساکنا وھو واو أو یاء زائدتان لغیر الالحاق قلبت إلیہا وأدغمت فیہا

حرکۃ ماقبلہا] سواء کانت ھی وماقبلہا فی کلمۃ واحدۃ [کراس] بابدالہا ألفا لانفتاح ماقبلہا [وبیر] وجئت فی

المسند الی المتکلم من جاء بابدالہا یاء لانکسار ماقبلہا [وسوت] فی الماضی المتکلم من ساء بابدالہا واوا لانضمام ما

قبلہا أم فی کلمتین [و] ذلک نحو قولہ تعالی [إلی الھدی ائتنا] بقلب الھمزۃ الثانیۃ الأصلیۃ ألفا لانفتاح الدال قبلہا

فإنہ أمر من الإتیان وأصلہ إئتنا بہمزتین وتقلب الھمزۃ الثانیۃ منہ یاء لانکسار ھمزۃ الوصل قبلہا وتعاد عند

الوصل بالھدی لحذف ھمزۃ الوصل المکسورۃ حینئذ فیلتقی ساکنان الألف من الھدی والھمزۃ من إئتنا فحذفت الألف

لکونہا آخرا فی کلمتہا فوقعت فتحۃ الدال قبل الھمزۃ فأبدلت ألفا لمجانستہا [و] قولہ تعالی فلیؤد [الذیتمن] بقلب الھمزۃ

الثانیۃ الأصلیۃ یاء فإنہ ماض مجھول من الإیتمان من الأمانۃ وأصلہ أئتمن بہمزتین وتقلب الثانیۃ واوا لانضمام

ھمزۃ الوصل قبلہا فلما حذفت فی الوصل بالذی عادت الھمزۃ الثانیۃ الساکنۃ ملاقیۃ للیاء الساکنۃ من الذی وحذفت

الیاء فوقعت کسرۃ الذال قبل الھمزۃ المعادۃ فأبدلت یاء لمجانستہا [و] قولہ تعالی ومنھم من [یقول أوذن لی] بابدالہا

واوا فإن أصلہ إئذن بہمزتین وھو أمر من الإذن فتقلب الثانیۃ الأصلیۃ یاء لکسرۃ ھمزۃ الوصل قبلہا وتعاد

عند الوصل بیقول لحذف ھمزۃ الوصل المکسورۃ فتقع بعد ضمۃ اللام فتبدل واوا [و] الھمزۃ [المتحرکۃ إن کان قبلہا

ساکن و] ذلک الساکن [ھو واو أو یاء زائدتان] فی بنیۃ الکلمۃ [لغیر الالحاق قلبت] الھمزۃ [إلیہ] أی إلی ذلک

الساکن للتشارک فی صفۃ الجہر وإن لم یتقاربا فی المخرج [وأدغم] ذلک الساکن [فیہا] لشدۃ الاعتناء بتخفیف

الھمزۃ

وقولہ تعالی یقول ائذن فقولہ ائذن أمر من أذن یأذن قلبت الھمزۃ الثانیۃ منہ یاء ثم أسقطت ھمزۃ الوصل فی الدرج وعادت الھمزۃ المنقلبۃ وصار یقول اوذن فقلبت الھمزۃ واوا فصار یقولوذن لی واما تعین الإبدال فی ھذہ الصور إذا أرید تخفیفہا إذ لا یمکن جعلہا بین بین المشہور لکونہا ساکنۃ ولا غیر المشہور لأنہ حینئذ لا یجوز غیر المشہور ولا یمکن الحذف لأنہ لا یبقی ما یدل علیہا جاربردی

وإنْ كانَ ألفاً فبينَ بينَ المشهورِ وإنْ كانَ حرفاً صحيحاً أو معتلاً غيرَ ذلكَ نُقلتْ حركتُها إليهِ وحذفتْ

كما قلناه وهو مذهب سيبويه أما على تقدير جعل الأول من النبوة بمعنى الارتفاع والثاني من البرى بمعنى التراب

فهما خارجان مما نحن فيه [وإن كان] الساكنُ الواقعُ قبلَ الهمزةِ المتحركةِ [ألفاً] نحو قرأات [فبين بين] الموصوف بأنه

[المشهور] أعني قلبها إلى جنس حركة قبلها نفسها هو الطريق في تخفيف تلك الهمزة فتجعل بين نفسها والألف إن

كانت مفتوحةً نحو قرآات وبينها وبين الواو إن كانت مضمومةً كالتساؤل مصدر تساءل يتساءل وبينها وبين الياء

إن كانت مكسورةً نحو سائل واغتفر ما يلزم فيه من القرب إلى التقاء الساكنين لكراهة ترك التخفيف وانسداد غير

هذا الوجه من طرقه فكأنه أمر مضطر إليه لأن الألف لا تقبل الحركة ولا تكون مدغمة ولا مدغمة فيها فلا يمكن نقل الحركة

إليها من الهمزة وحذفها ولا الإدغام والإبدال بخلاف ما تقدم لأن الساكن فيه صالح للإدغام ويمتنع ههنا بين بين البعيد

وهو قلبها إلى جنس حركة ما قبلها لعدم الحركة لما قبلها لأنه ألف [وإن كان] الساكن المتقدم على الهمزة المتحركة متصلاً بها حرفاً

[صحيحاً أو معتلاً غير] ما ذكر من الألف والواو والياء المزيدتين لغير الإلحاق سواء كان [ذلك] المعتل واواً أو ياءً أصليتين

أم لا والتعيين موقع الأصلي بأن يكونا زائدتين للإلحاق [نقلت حركتها إليه] أي حركة الهمزة إلى ذلك الساكن [وحذفت]

تلك الهمزة لأن في إبقائها ساكنة من الاستثقال المخل بغرض التخفيف فإن الهمزة الساكنة أيضاً مستثقلة وإتمام تحذف

مع الحركة من غير نقل الحركة لئلا يلزم الإجحاف بحذف حرف مع حركته من غير حاجة واختير الحذف على قلبها إلى جنس الحركة

المنقولة عنها إلى ما قبلها على ما أجازه الكوفيون قياساً مطرداً أن كانت الحركة المنقولة فتحة وحكاه سيبويه حاكماً

بقلته نحو المراة والكماة بالألف وعلى الإدغام المذكور فيما تقدم لأن في حذفها بعد نقل حركتها من كمال التخفيف وبقاء الأثر فيستكره

٢٩٠ املائي

نحو مسلة وخب وشى وسو وجيل وحوبة وأبو يوب وذو مرهم واتبعى مره وقاضو بيك

مع إمكانه إختيار غيره والعدول عنه مع الألف والياء والواو الساكنتين المزيدتين لغير الإلحاق لتعذر نقل الحركة

إلى الألف واستهجان نقلها إلى الأخريين لعدم الحظ لهما من الحركة لأن الساكنة الزائدة منهما تنحصر بالاستقراء في المدة

كخطيئة ومقروءة وما جرى مجراها في لزوم السكون بالوضع إن وجدت كياء التصغير بخلاف الصحيح والمزيدة للإلحاق

من الياء والواو والأصلية منهما فإنها قد تكون متحركة وإن اتفق سكونها فيما أريد تخفيفه هذا غاية ما يقال ههنا

فتأمل وقد تحول الهمزة في مثل ذلك عن موضعها الذي حقها الحذف لو بقيت فيه وتقدم على الساكن مع إسكانها و

تحريك ذلك الساكن بحركتها فيصير حكمها القلب إلى جنس حركة ما اتفق قبلها ومنه قولهم ياسل بالألف في يسأل وييس

على ما قرأ به البزي في رواية في ييئس ثم أن الهمزة والساكن قبلها فيما نحن فيه قد يكونان في كلمة واحدة [نحو مسلة] بفتح السين

بلا همزة في مسئلة بالهمزة المفتوحة وسكون السين التي هي حرف صحيح [وخب وشى وسو] بالحركة المجلوبة عن العامل

على الموحدة والياء والواو الأصليتين في خبأ للغائب المستور وشيء وسوء كلها [illegible] المتحركة المجلوبة عن العوامل مع

سكون تلك الحروف قبلها [وجيل وحوبة] [illegible] في نحو جعفر نقلا عن الهمزة

في جيأل بالجيم [illegible] الدلاء والعلاب ما

لان في غاية الضخامة و [illegible] زيادة الهمزة بعد

العين الساكنة مجرى معدوم [illegible] يقال للواسع من الأودية وللماء بطريق البصرة [و] قد

يكونان في كلمتين نحو [أبو يوب وذو مرهم واتبعي مرهم وقاضو بيك] بحذف الهمزة من أيوب وأمرهم وأبيك بعد نقل

فتحها إلى الساكن قبلها ونحو من ملك وكم بلك بحذفها من أملك وأبلك بعد نقل ضمها من الأول وكسرها من الثاني

العلاب ههنا جمع العلبة بضم العين وسكون اللام بمعنى القدح الضخم المتخذ من جلود الإبل أو من الخشب يحلب اللبن فيه مطرزي

وقد جاء باب شيئ وسوء مدغماً أيضاً والتزم ذلك في باب يرى وأرى يري للكثرة

الى ما قبلهما الساكن والواو في قاضوا جمع قاض علامة الجمع والياء في اتّبعي ضمير المخاطبة فهما كلمتان مستقلتان

قابلتان للحركة كما في اخشونّ واخشينّ وليستا من الزائد لغير الالحاق في بنية الكلمة وجاء حذفها بعد نقل حركتها الى

ذي حركة من كلمة أخرى اذا لم تكن حركته اعرابية لكنه شاذ نحو قال سحق بكسر اللام وقال سامة بضمها نقلا من الهمزة في

إسحق وأسامة وحذفها بدون النقل أقل نحو قال سحق بالفتح وقد تسكن وتحذف بعد الألف من كلمة أخرى مع حذف

الألف ان سكن ما بعدها بالتقاء الساكنين نحو ما حسن في ما أحسن بخلاف ما شدّ في ما أشدّ لتحرك ما بعد الهمزة كما في قوله

ماشدّ أنفسهم وأعلمهم بما يحمي الذمار به الكريم المسلم؛ [وقد جاء] على قول بعضهم [باب] ما الساكن فيه الواو والياء الا

صليتان نحو [شيئ وسوء مدغما] بعد قلب الهمزة الى ذلك الساكن كما في الزائدة لغير الالحاق نحو خطيئة فيقال شيّ

وسوّ مثلا بالتشديد والتحريك بحسب العوامل [والتزم ذلك] الوجه الذي ذكر من النقل والحذف [في باب] ما حصل بزيادة

في الأول على تركيب رأى مع اسكان الراء وكان كثير الدوران في الاستعمال نحو [يرى] مضارع رأى [وأرى يري] في

باب الافعال منه والأصل يرأى كيمنع وأرأى يرئي كأعطى يعطي فحذفت الهمزة في الجميع بعد نقل حركتها الى الراء الساكنة

وعلى ما هو المتعين في تخفيف الهمزة من مثل ذلك كما أسلفنا آنفا وانما التزم ذلك في هذا الباب وان كان في غيره على

وجه الجواز [للكثرة] التي لهذا الباب في استعمالاتهم فناسبها الحذف والتخفيف فالتزم ذلك فيه الا مع الضرورة كقوله

ألم ترَ ما لاقيت والدهر أعصر، ومن يتملّ العيش يرأ ويسمع؛ أي من يستمتع ويعمر طويلا فهو يرى ويسمع أشياء كثيرة

واثبتوا الهمزة الساكن ما قبلها في أسماء المفعول والزمان والمكان والآلة فقالوا المرأى والمرآى والمرآة فلعلها

ليست

بخلاف ينأى وأنأى وكثر في باب سل الهمزتين وإذا وقف على المتطرفة وقف بمقتضى الوقف بعد التخفيف فيجيء في هذا الخبء وهذا برئ ومقروء السكون والروم والإشمام

ليست في مرتبة نظائرها من التصاريف في الكثرة وجاء الأمر الحاضر منه أيضا بالإثبات نحو إرْءَ مثل إسعَ من سعى كما جاء رَهْ بالحذف وجاء حذفها من الماضي مع همزة الاستفهام تشبيها لها بهمزة باب الأفعال وهو قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة الاستفهام واقترن بتاء الخطاب من ذلك نحو أرأيتك وربما حذفت مع هل أيضا تشبيها لها بالهمزة كما قال من يصف راعيا بشدة البخل ؞ صاح هل ريت أو سمعت براع ؞ ردّ في الضرع ما قرى في العلاب ؞ أي ما جمعه من اللبن في الأقداح المتخذة من جلود الإبل والخشب وهذا الباب في التزام النقل والحذف كائن [بخلاف] نحو [ينأى] كيمنع مضارع نأى بمعنى بعد [وأنأى] كأكرم في باب الأفعال منه فإنهم لم يلتزموا فيه ذلك لعدم بلوغه في الكثرة مرتبة ذلك الباب [وكثر] الحذف والنقل بدون الالتزام [في سل] وهو أمر من سأل وأصله إسأل فحذفت الهمزة الأصلية التي هي عين الكلمة بعد نقل حركتها إلى السين فاستغني عن همزة الوصل فحذفوها وجوبا كما يجيء إن شاء الله وإنما كثر فيه ذلك [للهمزتين] المذكورتين اللاتين فيه وحصول شيء من الثقل بهما وإن افترقا بالضعف الفاصل مع وحدته بالسكون والهمس بخلاف نحو اجأر بصيغة الأمر من جأر الرجل تضرع والثور صاح فإنه لم يكثر فيه ذلك التخفيف لقوة الجيم الفاصلة بين الهمزتين مع أنه لم يكثر كثرة إسأل [وإذا وقف على الهمزة] [المتطرفة] المتحركة [وقف] عليها [بمقتضى الوقف بعد التخفيف] لأن الداعي إلى التخفيف حاصل في حال الوصل المقدم على الوقف فيعمل بمقتضاه من أول الأمر ثم يعمل بمقتضى الوقف بالنظر إلى ما يحصل بعد التخفيف وإذا كان كذلك [فيجيء] في الوقف على المرفوع [في هذا] نحو [هذا الخبء وهذا برئ ومقروء] من وجوه الوقف [السكون والروم والإشمام] لكون الأول بعد النقل والحذف

نحو مسلة وخب وشي وسو وجيل وحوبة وأبو يوب وذوم هم واتبعي مره وقاضو بيك

مع إمكانه اختيار غيره والعدول عنه مع الألف والياء والواو الساكنتين المزيدتين لغير الإلحاق لتعذر نقل الحركة

الى الألف واستهجان نقلها الى الأخريين لعدم الحظ لهما من الحركة لأن الساكنة الزائدة منها تنحصر بالاستقراء في المرة

لخطيئة ومقروءة وما جرى مجريهما في لزوم السكون بالوضع إن وجدت كياء التصغير بخلاف الصحيح والمزيدة للإلحاق

من الياء والواو والأصلية منهما فإنها قد تكون متحركة وإن اتفق سكونها فيما أريد تخفيفه هذا غاية ما يقال هيهنا

فتأمل وقد تحول الهمزة في مثل ذلك عن موضعها الذي حقها الحذف لو بقيت فيه وتقدم على الساكن مع إسكانها و

تحريك ذلك الساكن بحركتها فيصير حكمها القلب إلى جنس حركة ما اتفق قبلها ومنه قولهم ياسل بالألف في يسأل وياس

على ما قرأ به البزي في روايته في ييأس ثم أن الهمزة والساكن قبلها فيما نحن فيه قد يكونان في كلمة واحدة [نحو مسلة] بفتح الميم

بلا همزة في مسألة بالهمزة المفتوحة وسكون السين التي هي حرف صحيح [وخب وشي وسو] بالحركة المجلوبة عن العامل

على الموحدة والياء والواو الأصليتين في خبأ للغائب المستور وشيء وسوء كلها بالهمزة المتحركة المجلوبة عن العوامل مع

سكون تلك الحروف قبلها [وجيل وحوبة] بلا همزة مع فتح الياء والواو المزيدتين فيهما للإلحاق بنحو جعفر نقلا عن الهمزة

في جيأل بالجيم وهو علم لجنس الضبع معرفة بلا آلة التعريف وحوأبة بالمهملة وفي آخرها الموحدة وهي الدلاء والعلاب ما

لان في غاية الضخامة وربما يشعر كلام بعضهم بأصالة واوها وزيادة الهمزة وهو ضعيف لجريان فعألة بزيادة الهمزة بعد

العين الساكنة مجرى معدوم النظير مع كثرة فوعلة والحوأب بلا هاء يقال للواسع من الأودية ولماء بطريق البصرة [و] قد

يكونان في كلمتين نحو [أبو يوب وذوم هم واتبعي مرهم وقاضو بيك] بحذف الهمزة من أيوب وأمرهم وأبيك بعد نقل

فتحها الى الساكن قبلها ونحو من ملك وكم بلك بحذفها من أملك وإبلك بعد نقل ضمتها من الأول وكسرتها من الثاني

العلاب هيهنا جمع العلبة بضم العين وسكون اللام بمعنى القدح الضخم المتخذ من جلود الإبل أو من الخشب يحلب اللبن فيه ١٩٩٤/٨/١٠

بخلاف ينأى وأنأى وكثر في باب سل الهمزتين وإذا وقف على المتطرفة وقف بمقتضى الوقف بعد التخفيف فيجيء في هذا الخبء وهذا برئ ومقرو السكون والروم والإشمام

ليست في مرتبة نظائرها من التصاريف في الكثرة وجاء الأمر الحاضر منه أيضا بالإثبات نحو أره مثل إسع من سعى كما جاءه بالحذف وجاء حذفها من الماضي مع همزة الاستفهام تشبيها لها بهمزة باب الأفعال وهو قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة الاستفهام واقترن بتاء الخطاب من ذلك نحو أريتك وربما حذفت مع هل أيضا تشبيها لها بالهمزة كما قال من يصف راعيا بشدة البخل، صاح هل ريت أو سمعت براع + رد في الضرع ما قرى في العلاب + أي ما جمعه من اللبن في الأقداح المتخذة من جلود الإبل والخشب وهذا الباب في التزام النقل والحذف كائن [بخلاف] نحو [ينأى] كيمنع مضارع نأى بمعنى بعد [وأنأى] كأكرم في باب الأفعال منه فإنهم لم يلتزموا فيه ذلك لعدم بلوغه في الكثرة مرتبة ذلك الباب [وكثر] الحذف والنقل بدون الالتزام [في سل] وهو أمر من سأل وأصله إسأل فحذفت الهمزة الأصلية التي هي عين الكلمة بعد نقل حركتها إلى السين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفوها وجوبا كما يجيء إن شاء الله وإنما كثر فيه ذلك [للهمزتين] المذكورتين الكائنتين فيه وحصول شيء من الثقل بهما وإن افترقا لضعف الفاصل مع وحدته بالسكون والهمس بخلاف نحو إجأر بصيغة الأمر من جأر الرجل تضرع والثور صاح فإنه لم يكثر فيه ذلك التخفيف لقوة الجيم الفاصلة بين الهمزتين مع أنه لم يكثر كثرة إسأل [وإذا وقف على الهمزة] [المتطرفة] المتحركة [وقف] عليها [بمقتضى الوقف بعد التخفيف] لأن الداعي إلى التخفيف حاصل في حال الوصل المقدم على الوقف فيعمل بمقتضاه من أول الأمر ثم يعمل بمقتضى الوقف بالنظر إلى ما يحصل بعد التخفيف وإذا كان كذلك [فيجيء] في الوقف على المرفوع [في هذا] نحو [هذا الخبء وهذا برئ ومقرو] من وجوه الوقف [السكون والروم والإشمام] لكون الأول بعد النقل والحذف

(حاشية: وصاح منادى مرخم بحذف حرف النداء وقرى بريه في الناقص اليائي أي جمعه؛ أي ما جمعه ... ؛ صاحب؛ همزة الاستفهام؛ أي الحذف والنقل؛ أي تخفيف الهمزة بالحذف والنقل)

وكذا شيء وسوء نقلت أو ادغمت الا أن ما قبلها ألف إذا وقف بالسكون وجب قلبها ألفا إذ لا نقل

وتعذر التسهيل فيجوز القصر والتطويل وإن وقف بالروم فالتسهيل كالوصل

بالواحدة المضمومة والآخرين بعد القلب والادغام بالياء والواو المشددتين المضمومتين والوقف على المضموم

يجوز على الوجوه الثلثة كما مر في باب الوقف [وكذلك] في مجيئ تلك الوجوه الثلثة [شيء وسوء] مرفوعين سواء

خففا بأن [نقلت] حركة الهمزة إلى الياء والواو وحذفت [أو] بأن قلبت الهمزة اليهما و[ادغمت] على اختلاف

الوجهين الواردين في تخفيفهما لكونهما بالياء والواو المضمومتين المخففتين أو المشددتين فيجري فيهما تلك الوجوه

في الوقف وبالجملة يعمل بمقتضى الوقف بعد التخفيف كيف كان [الا أن ما قبلها] أي الهمزة المتطرفة التي يكون قبلها [ألف]

كقراء [إذا وقف] عليها بالسكون تغيرت حالها في التخفيف وقفا عما كان لها في التخفيف وصلا وهو التسهيل

بجعلها بين بين وذلك لأنها إذا وقف عليها [بالسكون وجب] في تخفيفها الإبدال و[قلبها ألفا] وامتنع غيره من

وجوه التخفيف [إذ لا نقل] للحركة ههنا لزوال الحركة بالسكون وقفا مع أن نقلها عند وجودها في الوصل أيضا لم

يكن متصورا لأن ما قبلها وهو الألف لا يقبلها فالتخفيف بالنقل والحذف غير متصور ههنا [وتعذر التسهيل]

الذي هو حكمها في الوصل أما المشهور فلسكون نفسها بالوقف وأما غيره فلسكون ما قبلها وهو الألف فتعين

القلب ألفا وحيث قلبت اليها وكانت فيه ألف اجتمعت ألفان [فيجوز القصر] بحذف احدى الألفين بالتقاء

الساكنين [والتطويل] أي إثباتهما بتطويل المد وإن التقى ساكنان لأنه يغتفر في الوقف كما مر ومنهم من يجعل المد

أطول من ألفين نظرا إلى المدة التي كانت قد حدثت بين الألف والهمزة [وإن وقف] على تلك الهمزة التي قبلها ألف [بالروم] الذي فيه

شوء

وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا مُتَحَرِّكٌ فَتِسْعٌ مَفْتُوحَةٌ قَبْلَهَا الثَّلٰثُ وَمَكْسُورَةٌ كَذٰلِكَ وَمَضْمُومَةٌ كَذٰلِكَ نَحْوُ سَأَلَ وَمِائَةٍ وَمُؤَجَّلٍ وَسَئِمَ وَمُسْتَهْزِئِينَ وَسُئِلَ وَمُسْتَهْزِؤُونَ وَرُؤُسٍ فَنَحْوُ مُؤَجَّلٍ وَاوٌ وَمِائَةٍ يَاءٌ

شَوْبٌ من الحركة [فالتسهيل] متعيّن فيه بعد الوقف [كالوصل] لأملائه لبقاء شوب الحركة ولا وجه للعدول عنه وحكم الأشمام مع الضم حكم الوقف بالسكون لأنه سكون في الحقيقة مع ضم الشفتين والمهموز المنصوب المنون يوقف عليه بالألف لكنه خارج عن المسئلة بقيد المتطرفة لزوال التطرف عن الهمزة بالتنوين بعدها على ما يقال فما ذكر الى ههنا حكم الهمزة التي قبلها ساكن [وإن كان قبلها متحرك فتسع] أي الصور المحتملة تسع فأن الهمزة إما [مفتوحة] و[قبلها] الحركات [الثلث] فهذه ثلث [و] إما [مكسورة كذلك] قبلها الحركات الثلث فهذه ثلث آخر [و] إما [مضمومة كذلك] فهذه تسع فا ه المفتوحة مع ما قبلها [نحو سأل و] مع كسر ما قبلها نحو [مائة و] مع ضمه نحو [مؤجّل] على صيغة إسم المفعول من التأجيل [و] المكسورة على مثل هذا الترتيب في ما قبلها نحو [سئم] على زنة كتف من السآمة وهي الملال [ومستهزئين] على صيغة اسم الفاعل [وسئل] على البناء للمفعول [و] المضمومة على هذا الترتيب في ما قبلها نحو رؤف و[مستهزئون] على صيغة اسم الفاعل [ورؤس] جمع رأس وهذه الأمثلة في المتصل وأما المنفصل نحو قال أبوك وقال إبراهيم وهذا غلام أبيك ومررت بغلام إبراهيم وبغلام أحمد وبغلام أختك وغير ذلك [فنحو مؤجّل] مما همزته مفتوحة وما قبلها مضموم [واو] أي فهمزة نحو ذلك واو عند التخفيف بمعنى أنها تقلب اليها [و] نحو [مائة] مما همزته مفتوحة وما قبلها مكسور [ياء] بالمعنى المذكور لاستثقال ما قبلها بالحركة في الصورتين فكأنهم كرهوا حذف تلك الحركة ونقل حركة الهمزة اليها وجعلها بين بين المشهور يؤدي الى قربها من الألف التي هي جنس حركتها وهي الفتحة فلا يناسبها ه الضم والكسر قبلها وامتنعوا من غير المشهور أيضاً لئلا يتوهم منه جواز المشهور بناء على عدم انفكاك جواز أحدهما عن

قوله وإن كان قبلها متحرك الخ قسيم قوله وإن كان قبلها ساكن لأن الكلام في الهمزة المتحركة وقد تقدم ما كان قبلها ساكنا وبقي ما كان قبلها متحركاً فهذا بيان الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها وأقسامها تسعة لأن الهمزة إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى التقادير ما قبلها إما مفتوح أو مكسور أو مضموم والثلاثة في الثلاثة تسعة كما ذكر من الأمثلة. چاپرکر ۲/۳/۱۹۹۶ء

قوله فنحو مؤجل الخ أي ما كان همزته مفتوحة وما قبلها مضموما جعلت الهمزة عند التخفيف واوا وما كان همزته مفتوحة وما قبلها مكسورا جعلت ياء للتعذر حذفها اذ لا تحذف الا بعد نقل حركتها الى ما قبلها وهو هنا متحرك وللتعذر بين بين المشهور اذ هو قريب الألف فيلزم ان يكون قبل ما يقرب بين الالف ضمة أو كسرة وهو مستكره ولو جعل بين بين البعيد لزم توالي ضمتين أو كسرتين وان كانت احدها تحقيقا والآخر تقريبا وقيل تعذر غير المشهور لتعذر المشهور امالانه فرعه أولان كل موضع يجوز فيه بين بين غير المشهور يجوز فيه المشهور ولما لم يجز هيهنا المشهور امتنعوا عن غير المشهور لئلا يتوهم جواز المشهور أيضا من الرضي والنظامي وچاپرکر

ونحو مستهزئون وسئل بين بين المشهور وقيل البعيد والباقي بين بين المشهور

جواز الآخر في الغالب وظهر من ذلك أنه لا وجه لإبدالها الى جنس حركة نفسها وهو الأولى فتعين إبدالها الى جنس
حركة ماقبلها وهو الواو والياء [و] نحو مستهزئون مما وقعت فيه الهمزة المضمومة بعد الكسرة [وسئل] مما فيه الهمزة
المكسورة وماقبلها مضموم بين بين إذ لا وجه للنقل والحذف لاشتغال ماقبلها بالحركة والإبدال الى جنس
حركة ماقبلها أو جنس حركة نفسها يؤدي الى الصريح من الياء أو الواو المضمومة أو المكسورة مع ضم ماقبلها أو كسره
والكل مستثقل مخل بغرض التخفيف بخلاف شوبها اللازم من بين بين إذ لو سلم وجود شيء من الاستثقال فيه
فليس في مرتبة الصريحتين ثم إن المختار في الصورتين ماهو الأصل الشائع في بين بين [و] هو [بين بين المشهور] بأن
يجعل الهمزة بين نفسها وبين الحرف المجانس لحركة نفسها وهو الواو في الأولى والياء في الثانية [وبعضهم] يجعلها
فيهما بين بين [البعيد] نظرا الى أن المناسبة لحركة ماقبلها لأنها أدخل في سهولة النطق وقد ينسب هذا القول
إلى الأخفش وأبي الحسن شريح فهذا بيان أربع صور من التسع [و] الطريق في الخمس [الباقية] هو [بين بين المشهور]
ويتحد بين بين المشهور والبعيد في ثلث صور من الخمس يتحد فيها حركتها وحركة ماقبلها وهي نحو سأل و
مستهزئين ورؤس وفي الأخيرتين وهما نحو سئم ورؤف يختلفان لكن لم يذهب فيهما أحد الى البعيد كراهة
جعلها مع انكسارها وانضمامها قريبة من الألف المجانسة لفتحة ماقبلها فهذه المذكورات هي الأصل وجاء
على خلافه الإبدال الصريح الى جنس حركة ماقبلها فيما قياسها بين بين من تلك التسع مطلقا على ما وقع في كلام
سيبويه وحكم بقصره على السماع وينسب الى الأخفش أنها الطريق المختار في تخفيف نحو مستهزئون وسئل وذكر ابن

يعيش

وجاء منسأة وسال ونحو الواجي وصلا وأما يشجج رأسه بالفهر واجي فعلى القياس خلافا لسيبويه

يعيش أنه لم يجئ الألف المتحركة بحركة ما قبلها منها ويسكن الواو والياء إن كان الإبدال إليهما على ما ذكره نجم الأئمة

وإن سكت عنه ابن يعيس وذلك عند تحرك ما بعدها لئلا يلتقي ساكنان فإن أبدلت ياء في نحو مستهزئين حركت

[و] ذلك كما [جاء] في المفتوحة المفتوح ما قبلها [منسأة] بالألف الصريحة المبدلة من الهمزة في منسأة للعصا

الكبيرة على مفعلة للآلة من النسأ وهو زجر الحيوان بالعصا ومنه قراءة نافع وأبي عمرو تأكل منساته بالألف

الصريحة كما في قوله ؛ إذا دببت على المنساة من هرم ؛ فقد تباعد عنك اللهو والغزل ؛ [و] جاء [سال]

بالألف الصريحة في يسأل من السؤال كما قال في زوجتين له ؛ سالتاني الطلاق إذ رأتاني ؛ قل مالي قد جئتماني

بنكر ؛ وقال حسان ؛ سالت هذيل رسول الله فاحشة ؛ ضلت هذيل بما قالت ولم تصب ؛ وهكذا قرأ نافع

وابن عامر سال سائل وقد توجه هذه القراءة بأنه أجوف يائي من السيلان وسائل واد في جهنم أي سال

عليهم هذا الواد بالعذاب وقيل واوي من باب خاف يخاف بمعنى سأل بالهمزة على ما حكى أبو زيد عن بعض

العرب هما يتساولان بالواو [و] كما جاء في المتحركة المكسور ما قبلها [نحو الواجي وصلا] بالياء الصريحة المبدلة

عن الهمزة في الواجئ من وجاء فلان الجار أي دقه ولته بالسمن ووجائه بالسكين ضربه لكن الإبدال فيه

مختص بحالة الجر عند ابن يعيش لتحرك الهمزة بحركة ما قبلها [وأما] القلب ياء في الوقف كما في قول عبد الرحمن بن حسان

ولولاهم لكنت كحوت بحر هوى في مظلم الغمرات داجي ؛ وكنت أذل من وتد بقاع ؛ [يشجج رأسه بالفهر واجي ؛]

فعلى القياس بسكون الهمزة وقفا وقياس تخفيف الساكنة المكسور ما قبلها القلب ياء لأنها جنس حركة ما قبلها على

ما مر [خلافا لسيبويه] حيث حكم بشذوذه بناء على جعله من أبدال ما قياسها بين بين لاعتبار الضمة

والتزموا خذ وكل على غير قياس للكثرة وقالوا مر وهو افصح من أومر وأما وأمر فافصح من ومر

التي هي حركته عند الوصل لكونه فاعلا لقوله يشجج فهو مستهزئون وذلك لعدم الاعتداد بالسكون العارض

وقفا وهو ضعيف لدلالة الاستقراء على ثبوت الابدال المذكور في لغتهم مع سكون العارض ايضا وقد يعتذر له

بأن حكمه بالشذوذ لكون الياء في ما قبله من الابيات ياء الاطلاق الحاصلة من إشباع الحركة والمبدلة عن الهمزة في حكم

الهمزة عندهم ولايقع قافية الاطلاقها فاجراؤها مجرى المطلقة وجعلها قافية لها شاذ ورده المحشي بأن الكلام

في الابدال وهو انما انشد البيت لذلك ولامنافاة بين كون الابدال قياسا وشذوذ اجرائها مجرى المطلقة و

هوى كرمى انحدر وسقط والداجي بالدال المهملة من الدجو بمعنى الظلمة والقاع المستوى من الارض ويشجج من

باب التفعيل من الشج بتشديد الجيم وهو الشق والفهر بكسر الفاء الحجر الذي يملأ الكف [والتزموا خذ وكل] أمرين

من الأخذ والأكل وأصلهما أؤخذ وأؤكل بهمزتين مجتمعتين في كلمة والقياس فيهما قلب الثانية الأصلية واوا

لانضمام ما قبلها على ما يجيء آنفا لكنهم التزموا حذف تلك الهمزة الأصلية فيهما [على غير قياس للكثرة] في الدوران

في استعمالهم وتبعها الأولى الوصلية في الحذف لحصول الاستغناء عنها بتحرك ما وقع بعدها [وقالوا مر] في الأمر

من الأمر على طريقة خذ بالحذف من دون الالتزام لانه لم يكثر كثرة خذ وكل [و] لكن [هو] وان لم يلتزم [أفصح من] القياس

فيه وهو [أومر] بقلب الهمزة الثانية واو العلة وقوعه في كلامهم والأكثر أفصح من القليل لقربه من الغرابة المخلة

بالفصاحة هذا في الابتداء [وأما وأمر] مثلا في الدرج بأثبات الهمزة الأصلية على حالها وحذف الوصلية درجا

بعد الواو العاطفة [فأفصح من ومر] بحذف الهمزتين معا بعد العاطف لحصول التخفيف الكامل بحذف الوصلية

وسكون

وإذا خفف باب همزة الأحمر فبقاء همزة اللام أكثر فيقال الحمر ولحمر وعلى الأكثر قيل من لحمر بفتح النون وفلحمر بحذف

وسكون الأصلية من غير حاجة إلى حذفهما مع كون أحدهما أصلية وكان المناسب ذكر حكم خذ وكل ومر عند

ذكر الهمزتين المجتمعتين فيما يأتي لكنه ألصقه بما قبله للتشارك في مخالفة القياس [وإذا خففت همزة باب الأحمر]

وهو ما وقعت فيه الهمزة المتحركة بعد لام التعريف الساكنة ومنه نحو الاستغفار والاقتدار على الأظهر على ما قيل و

كذلك الاسم والابن [فبقاء همزة اللام] وهي الهمزة الوصلية الكائنة قبلها [أكثر] من حذفها وإن وقع حذفها

أيضاً في كلامهم وتوضيح ذلك أن الهمزة التي بعد اللام من هذا الباب إذا خففت بحذفها بعد نقل حركتها إلى اللام فإن

أعتد بحركة اللام حذفت الوصلية للاستغناء عنها بالاعتداد بحركة ما بعدها وإن لم يعتد بها لعروضها في اللام

العريقة في السكون التي هي كلمة برأسها بالنقل إليها من همزة في كلمة أخرى من غير لزوم في النقل لعدم وجوب

تخفيف الهمزة لم تحذف لكون ما بعدها في حكم الساكن لعدم الاعتداد بالحركة فتبقى الهمزة مع اللام المتحركة وهذا الأكثر

بدلالة الاستقراء موافق للقياس لأن القياس في كلامهم عدم الاعتداد بالعارض ولذلك لم يردوا الواو المحذوفة في لم يكن

الذين وقل انظروا مثلاً مع حصول الحركة وزوال التقاء الساكنين لو اعتدّ بها وإذا جاز فيه الوجهان [فيقال] على الأكثر

[ألحمر] بالوصلية واللام المفتوحتين وسكون الحاء والستغفار بكسر اللام [و] يقال على الأقل [لحمر] ولستغفار

بحذف الوصلية [وعلى الأكثر قيل] عند لحوق من وفي الجارتين مع الوصل [من لحمر بفتح النون] واللام [و

فلحمر] بكسر الفاء وفتح اللام لسقوط الوصلية درجاً وكون حركة اللام في حكم المعدوم لعدم الاعتداد بها فالتقاء

الياء والنون الساكنين من في ومن مع اللام المتحركة بتلك الحركة في حكم التقاء الساكنين فحركت النون بالفتح

[وحذفت الياء] على ما مر في باب التقاء الساكنين [وعلى الأقل جاء] في قراءة نافع وأبي عمرو [عاد لولى] بفتح الدال

قوله بحذف الياء الخ لما كان لولا قبل التخفيف في الأحمر وعلى الأقل يقال في لحمر بإعادة الياء لزوال موجب الحذف

بحذف الياء لالتقاء الساكنين ولم تعد لتحقق الساكن والنون

قوله الحمر الخ في الأحمر نقل حركة الهمزة الثانية إلى اللام وحذفت على الأكثر والوصلية أيضاً على الأقل فقيل لحمر كما قيل

قوله بفتح النون الخ كانوا يتركون قبل التخفيف في من الأحمر دفعاً لالتقاء الساكنين بين النون ولام التعريف وعلى الأقل يقال من لحمر بسكون النون اعتداداً بحركة اللام

أَلْيَاءُ وَعَلَى الْأَقْلَّ جَاءَ عَادَ لُّولَى وَلَمْ يَقُولُوا إِسَلْ وَلَا أُقُلْ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَةِ

وتشديد اللام المضمومة في قوله عزّ من قائلٍ أهلك عادَ لُّولى لأنّه لما تحركتِ اللّام بالضمة المنقولة من الهمزة بعدها إليها واعتدّ بحركتها كما هو لغة الأقلّ لم يكن في ملاقاة التنوين من عاد معها بعد حذف الهمزة الوصليّة درجاً التقاء الساكنين فبقي التنوين ساكناً وادّغم في اللام للقرب في المخرج وقالون قلب الواو مع ذلك همزة على لغة من يهمز الواو الساكنة المضموم ما قبلها والباقون من السبعة تركوا التخفيف في هذه الآية وقرؤا بكسر التنوين وحذف همزة الوصل و سكون اللام وإثبات الهمزة المضمومة بعدها ولم ينقل عن أحدٍ منهم فيها التخفيف على الأكثر في باب الأحمر بأن يكسر تنوين الدال على حكم التقاء الساكنين ويضمّ اللام المخففة [ولم يقولوا] في الأمر من سأل [إِسَلْ] بإثبات همزة الوصل المكسورة وفتح السين خلافاً للأخفش على ما حكاه السيرافي مصرّحاً بفساده [ولم] يقولوا بالاتفاق في الأمر من قال [أُقُلْ] بإثبات الوصليّة المضمومة وضمّ القاف وإن كانت حركة ما بعد الهمزة فيهما عارضة منقولة مما بعده إليه [لاتحاد الكلمة] التي فيها المتحرك بعد همزة الوصل وما نقلت عنه الحركة إليه والنقل الواقع في أجزاء كلمةٍ واحدةٍ قد يكون على سبيل الغلبة ومنها الأمر من سأل وعلى الوجوب ومنه الأمر من قال فتجري الحركة المنقولة في مثل ذلك للزومها أو غلبتها مجرى الأصليّة في الاعتداد بها وحذفت همزة الوصل وقد ينفك عن الغلبة بقلة الدوران وعدم الحاجة كما في إِجْأَرْ من جأر إذا صاح و أُرْأُفْ من رؤف فلا يعتدّ بها وأمّا الواقع في كلمتين كالأحمر ولم يكن الذين فإنّه في معرض الزوال بانفراد الكلمة عن صاحبتها مع أنّ نقل حركة الهمزة على وجه الجواز وكأنّه لا يكون غالباً فضلاً عن الوجوب فلا يلزم من عدم الا‌عتداد بالحركة المنقولة في باب الأحمر عدم الاعتداد بها وإثبات همزة الوصل في إِسَلْ وأُقُلْ مع أنّ القاف مضمومة في مضارع

قال

وَالْهَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ إِنْ سَكَنَتِ الثَّانِيَةُ وَجَبَ قَلْبُهَا كَآدَمَ وَإِيتِ وَأُوتُمِنَ وَلَيْسَ آجَرُ مِنْهُ لِأَنَّهُ فَاعَلَ لَا أَفْعَلَ لِثُبُوتِ يُؤَاجِرُ وَمِمَّا قُلْتُهُ فِيهِ * دَلَّتْ ثَلَاثًا عَلَى أَنْ يُوجِرُ * لَا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعَ آجَرَ

قال وهو يقول والأمر فرع له بحذف حرف المضارعة وبعد حذفه يقع الابتداء بمتحرك فلا همزة وصل فيه كذا في شرح المفصل والكلام الى ههنا من وحدة الهمزة [والهمزتان في كلمة] واحدة [إن سكنت الثانية] منهما [وجب قلبها] عند التخفيف الى جنس حركة ما قبلها لكراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية ساكنة بعد الأولى فاختير قلب الثانية التي كمل الثقل عندها الى جنس حركة ما قبلها ليناسب تلك الحركة الحرف الواقع بعدها ويكمل التخفيف وذلك [كآدم] بقلب الهمزة الثانية من أصله وهو أأدم بهمزتين ألفا وهو من الأدمة وهي سمرة اللون أو من أديم الأرض أي ما ظهر منها ومنعه من الصرف يدل على زيادة الهمزة الأولى فيه على زنة أفعل كأحمر لا الثانية على أن يكون في الأصل على فاعل بالهمزة الزائدة بعد الفاء كشأمل وقيل إنه أعجمي على فاعل بفتح العين كآزر فليس مما نحن فيه [و] نحو [إيت] بقلب الهمزة الثانية من إئت بهمزتين من الإتيان ياء [وأوتمن] على البناء للمفعول بقلب الهمزة الثانية واوا وهو من الإيمان من الأمانة واجتماع الهمزتين في هذين انما هو عند الابتداء لسقوط همزة الوصل في الدرج وحكى ابن الأنباري عن الكسائي تجويز الابتداء في كل منهما بالهمزتين من غير قلب ورده بأن العرب لا تجمع بين همزتين مع سكون الثانية [وليس آجر] بمعنى اكرى [منه] بأن يكون أصله أأجر بهمزتين والثانية ساكنة مثل أكرم فقلبت الثانية ألفا وذلك [لأنه فاعل] مفاعلة كقاتل مقاتلة [لا أفعل] كأكرم وإذا كان فاعل فألفه زائدة وليست منقلبة عن الهمزة [ومما قلت أنا فيه] أي في كون آجر من باب المفاعلة بيتان وهما [دلت] أنا دلالات [ثلاثا] استدللت بثلاثة دلائل [على أن يوجر] كيكرم [لا يستقيم] حال كونه [مضارع آجر] بمعنى أنه لا يستقيم

فعالۃ جاء والافعال عز وصحۃ آجر تمنع اجر

ان یقال انّ آجر علی افعل ومضارعہ یؤجر بل ھو کقاتل ومضارع یواجر کیقاتل والثلث ھی ھذہ [فعالۃ جاء

والافعال عز وصحۃ آجر] یواجر کقاتل یقاتل [تمنع اجر] بہمزتین کاکرم ای تمنع ثبوت ما یکون ھذا اصلا لہ

فالدلیل الاول الاجارۃ علی فعالۃ جاء مجیئا شایعا فی مصدر آجر کما یقال آجرت الدار اجارۃ فیکون آجر علی فاعل لا علی

افعل واصلہا اجار علی فعال کقتال والتاء للمرۃ واعترض علیہ بجواز کونہا کالکتابۃ مصدر کتب علی ان یکون مصدر

اجر یاجر من المجرد قال اللہ تعالی ان تاجرنی ثمانی حجج ومنہ الاجیر بل الظاہر ھذا کیف والمرۃ فی المزید فیہ انما یبنی

من المصدر المطرد المشہور وفعال لیس مطردا فی فاعل فلا یقال قتالۃ واحدۃ بل مقاتلۃ واحدۃ مع ان حق ما ھو للمرۃ

مع التاء ان لا یستعمل معہا الا لہا وان یستعمل بدونہا لغیر المرۃ وکلا الامرین مفقودان فی الاجارۃ واما قولہم آجرت الدار اجارۃ

فکانہ من نصب المصدر بعد الفعل من غیر بابہ کانبتہ نباتا ولعلہ کثر الاستغناء بہا عن المصدر الاصلی لکونہا اخف والدلیل

الثانی ان آجر لو جاء علی افعل کاکرم لم یکن ما ھو علی زنۃ الافعال وھو الایجار عزیزا فی مصدرہ لکنہ عزیز ویرد

علیہ ان المراد بالعزۃ ان کان ھو القلۃ کما ھو الظاہر فالملازمۃ ممنوعۃ لکفایۃ ورودہ علی قلتہ فی ثبوت آجر کاکرم

فی اللغۃ فی الجملۃ واصلہ بہمزتین ومضارعہ یؤجر کیکرم والخصم لا یدعی اکثر من ذلک وان اراد بہا العدم بالکلیۃ

فبطلان التالی وھو قولہ لکنہ عزیز ممنوع کیف وقد وقع التصریح بورودہ وورود تصاریفہ فی الکتب المعتبرۃ کا

لمحکم والاساس ودیوان الادب والدلیل الثالث تقریرہ انہ قد صح وثبت ان مجیئ آجر یواجر مواجرۃ علی فاعل مفا

علۃ بالاتفاق وصحۃ ھذا وثبوتہ تقتضی ان یکون کل ما استعمل بہذہ الصورۃ فی ذلک المعنی ھو ھذا المعلوم

الثابت

فعالۃ جاء الخ یعنی ان مصدر آجر جاء علی فعالۃ والدلیل علیہ ان مصدر آجر یکون علی المفاعلۃ اجارۃ فعال وما جاء فی الافعال لا یجیء والدلیل الثانی ان الایجار وھو مصدر آجر ولو کان افعل لجاء مصدرہ کالمکرم وصحۃ آجر الخ والدلیل الثالث ان آجر فاعل علی ثابت بالاتفاق وقابل للاستعمال فیکون مبنیا من الفاعل لان من زیادۃ الحرکۃ ان الافعل لا یکون مبنیا من امر الثابت بفعل لان افعل تامر بمفاعل بنی من الماضی والافعال لم یثبت اما ان یکون مثل ... (حاشیہ)

وانما الاجارۃ التی ھی مصدر لباب افعل لا الاجارۃ التی ھی مصدر قولہم اجارہ یجیرہ ای انقذہ و اعاذہ من الاجوف الواوی لان مصدر اجر من مہموز الفاء الصحیح العین (حاشیہ)

وإن تحركت وسكن ما قبلها كسآل ثبتت وإن تحركت وتحرك ما قبلها وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها أو انكسرت وواوا في غيره

الثابت ويمنع ما ثبوته مشكوك والأصل عدمه وهو كونه في الأصل بهمزتين على أفعل ويرد عليه أن ثبوت ما هو على أفعل أيضا معلوم من استعماله مع تصاريفه الدالة على أنه كذلك كالمصدر والمضارع واسم الفاعل في كلامهم وتصريح الأئمة بذلك كما مر فلا يلتفت إلى أصالة العدم كما في سائر الأبواب والمصنف قرر هذا الدليل في شرحه بأن باب فاعل مفاعلة إنما يبنى من المجرد الثلاثي ولا يبنى من أفعل كأكرم فثبوت آجر كفاعل يدل على ثبوت أصله المجرد ويمنع ثبوت أأجر كأكرم ولا يخفى وهنه وركاكته ثم المحققون على أنهما مختلفان معنى فالذي على أفعل بمعنى أكرى وما هو على فاعل بمعنى عقد عقد الإجارة وقيل أن كليهما جاء بمعنى أكرى [وإن تحركت] الهمزة الثانية [و سكن ما قبلها] في صيغة موضوعة على التضعيف ولم تكن الهمزة في موضع اللام [كسآل] من صيغ المبالغة على فعال بتشديد العين لكثير السؤال [ثبتت] تلك الهمزة الثانية على حالها مدغمة فيه الأولى ولم تجعل بين بين المشهور لصيرورتها معه قريبة من الألف مع سكون ما قبلها فيقرب من التقاء الساكنين ولا غير المشهور لسكون ما قبلها ولم تحذف للمحافظة على وزن الصيغة الواقعة هي فيه مع اتصالها بأول الكلمة ووقوعها في محل الخفة لعدم تكثر الحروف بعد بخلاف ما إذا وقعت في موضع اللام فإنه موضع الاستثقال ولذا لم يبنوا الصيغة الموضوعة على التضعيف مما لامه الهمزة فلا يبنى مثل قمد بتشديد الدال من قرء وإذا بنى منه ما يقتضي تعدد لامه من غير التضعيف قلبت الهمزة الثانية ياء لكثرة الياء في موضع اللام في كلامهم مع أنها أقرب مخرجا إلى الهمزة من الواو وأخف منها كما إذا بني مثل سبطر من قرء يقال قرأى على ما يجيء في مسائل التمرين إن شاء الله [وإن تحركت] الثانية [وتحرك ما قبلها] أيضا [وجب

ثنتت نسخ

قوله وإن تحركت الخ أي وإن تحركت الهمزة الثانية بعد الأولى وتحرك ما قبلها وجب قلب الهمزة الثانية ياء إن انكسر ما قبلها أو انكسرت هي أي الهمزة الثانية نفسها والواو في غيره أي في غير ما ذكر ... تحقيقه ... الثانية ياء ... الله ... لاجتماع ... ما قبلها ...

لأنه لم يمكن تخفيفها بالتخفيف القياسي أي بالحذف والنقل لفساد الصيغة ... ولا بين بين المشهور لأنها قريبة من الألف وما قبلها ساكن فيلزم التقاء الساكنين ولا غير المشهور لسكون ما قبلها ... الحذف لأنه ... حينئذ ... فيرد أنها ... إلى حرف ... قلبت الثانية ياء ... الأصل ... أي قلبت ... إذا ... فقال بالتخفيف ... فقال بالتشديد ...

كما يقال آجر دابته إيجارا ... السابقة ... هو موجود ... يقع في كلامهم ... للمتصفح ... تأمل ... الأئمة رضي ... يا سبحان الله كيف يقال ... في شرح المصنف ... فقال بالتشديد أو فقال بالتخفيف ...

نحو جاءٍ وأَيِمَّةٍ وأُوَيْدِم وأَوادِم

قلبَ] تلك [الثانيةِ ياءً إن انكسرَ ما قبلَها أو انكسرتْ] تلك الثانية نفسها وإن لم يكسر ما قبلها [و] قلبت [واواً
في غيره] وهو ما إذا انفتح ما قبلها أو انضم ولم تكن هي مكسورة فالمكسور ما قبلها [نحو جاءٍ] اسم فاعل من جاء يجيء و
هو أجوف مهموز اللام وأصله عند الجمهور جاءِءٌ بهمزتين لقلب الياء التي هي العين همزة أيضاً كما في بائع فقلبت الثانية
ياءً لانكسار ما قبلها وأعل إعلال قاضٍ وأما إذا لم تقلب العين همزة بل قلبت إلى موضع اللام وقدمت الهمزة التي هي
اللام إلى موضعها كما ذهب إليه الخليل فليس من هذا الباب [و] المكسورة نفسها مع عدم انكسار ما قبلها [أَيِمَّةٍ] جمع إمام
وأصلها أأْمِمَة بهمزتين وميمين على أَفْعِلَة كأَمْثِلَة جمع مِثال ولم يقلبوا الثانية مع سكونها وانفتاح ما قبلها ألفاً
كما فعلوا في آنِيَة جمع إناء لاجتماع الميمين بعدها المناسب للادغام وإسقاط حركة أوليهما والادغام مع قلب الهمزة
الثانية ألفاً وإن كان من التقاء الساكنين على حده ولم يكن فيه محذور من هذه الجهة لكنه يؤدي إلى زوال صورة
الجمع بالكلية والالتباس باسم الفاعل المؤنث من أَمَّ بالتشديد فعدلوا عنه ونقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية
وادغمت في الأخرى للمحافظة على صورة الجمع بوجه ما فصار أَئِمَّة بفتح الهمزة الأولى وكسر الثانية وتشديد الميم
فقلبت الهمزة الثانية ياءً لانكسارها وإن لم تنكسر ما قبلها [و] المضموم ما قبلها من غير انكسار نفسها نحو [أُوَيْدِم]
تصغير آدَم فإن أصله أُأَيْدِم فقلبت الثانية واواً [و] المفتوح ما قبلها من غير انكسار نفسها نحو [أَوادِم] في جمع
آدِم وأصله أَآدِم بهمزتين بعدهما الألف فقلبت الثانية واواً ولم تجعل بين بين في شيء من هذه الصور لبقاء
أثر الهمزة وحصول الثقل بانضمامه مع الهمزة الأخرى ولم تحذف للمحافظة على الصيغة ولم يقلب الجنس حركة نفسها
في الأخيرين

وَمِنْهُ خَطَايَا فِي التَّقْدِيرِ الْأَصْلِيِّ خِلَافًا لِلْخَلِيلِ وَقَدْ صَحَّ التَّسْهِيلُ وَالتَّحْقِيقُ (فِي نَحْوِ أَئِمَّةٍ)

فى الأخيرين وهو الألف للزوم التقاء الساكنين فى نحو أَوَادِمَ ولزوم تحرك الألف بالفتح فى نحو أُوَيْدِم للزومه قبل ياء

التصغير مع عدم قبولها الحركة وجنس حركة ما قبلها فى أَوَادِمَ وهو الفُ أيضاً وقد عرفت تعذرهما فاعتبر قلبها فى نحو

أُوَيْدِمٍ واواً لأنها جنس حركة ما قبلها وحملوا عليه نحو أَوَادِمَ للتناسب بين التصغير والتكسير واطرد ذلك فى جميع

ما انضم ما قبلها أو انفتح عند الجمهور نحو أُوَمُّ عند تخفيف أَأُمُّ بصيغة المضارع للمتكلم من الأَمِّ بمعنى القصد ونحوه وأما

قلب الهمزة الاولى فى ذوائب جمع ذُؤَابَةٍ واواً فانما هو لقلبها فى المفرد واواً لانضمام ما قبلها ومع ذلك فالتزام ذلك

فى هذا الجمع على خلاف القياس خلافاً للأخفش جعله قياساً لاجتماع الهمزتين مع ضعف الفاصل وهو الألف وأورد عليه

أن القياس عند اجتماعهما قلب الثانية واواً إلا الأولى [ومنه] أى مما اجتمعت فيه همزتان فى كلمة [خَطَايَا] جمع

خطيئة [فى التقدير الأصلى] فأن أصله خَطَايِئُ بالياء المكسورة قبل الهمزة فقلبت الياء همزة كما فى قبائل جمع قبيلة لأنها

تقلب اليها فى منتهى الجموع فاجتمعت همزتان فكانت مما نحن فيه فقلبت الثانية ياء كما فى جاء لانكسار ما قبلها فحصل خطائى

بتقديم الهمزة على الياء على فعائل هذا عند سيبويه [خلافاً للخليل] فانه بعد موافقته له فى أن الأصل خطائى بالياء المكسورة

قبل الهمزة ذهب الى قلب الياء الى موضع الهمزة والهمزة الى موضعها كما فى حائى فحصل خطائى بتقديم الهمزة على الياء كما فى

القول الأول لكنه عنده على فعالى ولا يقع فيه اجتماع الهمزتين ثم على القولين قلبت الياء ألفاً والهمزة ياء على ما يجئ

فى باب الأبدال ان شاء الله وهذا الذى ذكر من قلب الهمزة الثانية من المتحركتين المجتمعتين فى كلمة واحدة هو المعروف بين النحاة

وقالوا هذا هو القياس وقد جاء خلاف ذلك القياس فى بعض الالفاظ [و] ذلك أنه [قد صح التسهيل] وهو الجعل بين بين

[فى نحو أَئِمَّة] وهو قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو فى أئمة فى الكتاب العزيز [و] جاء فى نحوه [التحقيق] بقاؤهن وهو

وَالْتُزِمَ فِي بَابِ أُكْرِمُ حَذْفُ الثَّانِيَةِ وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ وَقَدِ الْتَزَمُوا قَلْبَهَا مُفْرَدَةً يَاءً مَفْتُوحَةً فِي بَابِ مَطَايَا وَمِنْهُ خَطَايَا

إبقاء الهمزتين بحالهما من غير تغيير أصلاً وقد حكى أبو زيد أنه سمع من بعض العرب اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين محققتين قبل ياء المتكلم وهذا مما يحتج به سيبويه على الخليل والتحقيق هو قراءة الباقين من السبعة في أئمة لكن هشاماً وحده زاد ألفاً بين الهمزتين فيه فقرئ بالمد كراهة اجتماعهما ولم يجئ فيه في السبع قلب الهمزة الثانية ياءً صريحة كما هو القياس الذي ذكره النحاة ولا يكون في مثله شذوذ يخل بالفصاحة أصلاً لموافقته للمسموع كما أنه لا شذوذ في ترك الإعلال في نحو القود واستحوذ مع مخالفته للقياس لموافقته للسماع [وَالْتُزِمَ فِي بَابِ أُكْرِمُ] من المضارع المتكلم الواحد من باب الأفعال [حَذْفُ] الهمزة [الثَّانِيَةِ] كراهة اجتماعهما وهو أيضاً جار على خلاف ما ذكر من القياس لأن مقتضاه قلبها واواً كأُوَيْدِم [وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ] في حذف الهمزة وإن لم يجتمع همزتان فقالوا يُكْرِمُ يُكْرِمَانِ إلى غير ذلك وضم حرف المضارعة لئلا يلتبس بالمجرد كذا قيل [وَ] الهمزة [قَدِ الْتَزَمُوا قَلْبَهَا] حال كونها [مُفْرَدَةً] غير مجتمعة مع أخرى [يَاءً مَفْتُوحَةً فِي بَابِ مَطَايَا] من الجمع الأقصى الذي وقع بعد الألف منه همزة كهذا المثال فإن أصله مطايو بالواو لأنه جمع مطية وأصلها مطيوة على فعيلة بالواو من المطو وهو الأسرع و قلبت ياءً لاجتماعهما مع سبق الساكن وقلبت في هذا الجمع أيضاً إليها لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مطايي بياءين ثم قلبت الأولى المكسورة الواقعة بعد ألف الجمع همزة كما في قبائل واستثقلوا الياء بعد الهمزة المكسورة فقلبوا الكسرة فتحة والهمزة ياءً والياء التي وقعت في الآخر ألفاً [وَمِنْهُ خَطَايَا على القولين] أما على قول الخليل فلأنه بعد تقديم الهمزة إلى موضع الياء يصير خطائي من غير أن يتحقق فيه اجتماع همزتين ثم يعمل ما مر وأما على قول سيبويه فلأنه بعد اجتماع الهمزتين وقلب

لما بين ان الثقل في اجتماعهما وتخفيف احدهما يتخلص عن الثقل

وفي كلمتين يجوز تحقيقهما وتخفيفهما وتخفيف إحداهما

وقلب الثانية منهما ياءً يصير ذلك ثم يعمل بعد ما حصلت همزة مفردة ما مرّ فظهر أن المراد بكونها مفردة

كونها كذلك في هذه الحالة وإن جامعت أخرى قبلها وللتنبيه على ذلك صرّح بكون خطايا منه على القولين

فالهمزتان في كلمة واحدة حكمهما ما ذكر [و] الهمزتان [في كلمتين] تحتملان إثني عشر وجهاً الوقوع الثانية في

أول الكلمة الثانية فهي متحركة ألبتة بأحد الحركات الثلث والأولى التي في الكلمة الأولى تحتمل الحركات الثلث

والسكون والحاصل من ضرب الثلثة في الأربعة إثنا عشر وأمثلتها تحصل من ذكر أحد وأبد وأولئك بعد جاء

ومن تلقاء ويدرء ولم يجئ مثلاً ويجوز عند اجتماعهما في كلمتين على أحد هذه الوجوه أربعة أوجه وذلك

أنه [يجوز تحقيقهما] معاً بإبقائهما على حالهما لهوان الخطب في استثقال اجتماعهما بعروض الاجتماع بعروض

إتصال الكلمتين وهو مختار ابن عامر والكوفيين من القراء [و] يجوز أيضاً [تخفيفهما] معاً وذلك مختار الحجازيين

ترجيحاً للتحرز عن الاستثقال وإن كان لعارض وذلك في الأولى على قياس تخفيفها لو انفردت وأما في الثانية

فهو إما على قياس تخفيفها عند الاجتماع مع الهمزة نظراً إلى الأصل مع قطع النظر عما حصل بعد تخفيف الأولى لعروضه

وإما على قياس ما يقتضيه اجتماعها مع ما حصل بعد تخفيف الأولى لأنه المنطوق به حينئذ فكأنها همزة واحدة

بعد حرف آخر غيرها وهذا مراد من قال يخفف كل منهما على قياس تخفيفها لو انفردت ففي نحو رأيت قارئ أبيك الأولى

تخفف الأولى بقلبها ياءً لوقوعها بعد الكسرة نحو مائة وأما الثانية فعلى اعتبار اجتماعها مع الهمزة المفتوحة تقلب

واواً كأوادم وعلى اعتبار وقوعها بعد الياء المفتوحة الحاصلة بعد تخفيف الأولى يجعل بين بين كما في سال [و]

يجوز [تخفيف إحديهما] فقط وهذا وجهان لأن المخففة إما الأولى كما اختاره أبو عمرو وبحسب القياس اللغوي

قوله وفي كلمتين الخ عطف على قوله في كلمة حيث قال والهمزتان في كلمة والأقسام اثنا عشر الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر أحد بعد جاء ومن تلقاء أو يدرء أو لم يجئ مكسورة وقبلها الأربعة بذكر أبد بعد ما ذكر مضمومة وقبلها أربعة بذكر أولئك بعدها ثم انه يجوز تحقيقهما أي ابقاء الهمزتين على حالهما لأن كون اجتماعهما عارضاً هون أمر الثقل كما يذكر

والإيصال

عَلَى قِيَاسِهَا وَقَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ يَشَاءُ إِلَى الْوَاوِ أَيْضاً فِي الثَّانِيَةِ وَجَاءَ فِي الْمُتَّفِقَتَيْنِ حَذْفُ إِحْدَيهِمَا

لأنّها آخر الكلمة الأولى والثّانية أوّل الكلمة الثّانية والآخر أولى بالتّغيير وأمّا الثّانية كما اختاره الخليل قياساً على المجتمعين في كلمة واحدة وقرء به جماعة من السّبعة منهم أبو عمرو في بعض الصّور اتّباعاً للمأثور عندهم فهذه هي الأوجه الأربعة وحكى أبو زيد وجهاً خامساً عند سكون الأوّل وهو ادّغامها في الثّانية ثمّ إنّ الأصل في تخفيف إحديهما أن يكون [على قياسه] المعلوم فيما سبق كالتّسهيل كما هو مختار جماعة من القرّاء في بعض الصّور [و] لكن [قد جاء في] بعضها تخفيف احديهما بالإبدال المحض أو الإسقاط ومن ذلك أنّه جاء فيما وقعت المكسورة بعد المضمومة [نحو] يَهْدِي مَنْ [يَشَاءُ إِلَى] صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ [الواو] المحضة [في] الهمزة [الثّانية] المكسورة فيقال وَلِى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ كما يقال في سُئِلَ سُوِلَ وقد حكى ذلك عن أكثر القرّاء وقد نقل بعضهم جعلها بين الهمزة والواو وذهب سيبويه إلى تسهيلها بين الهمزة والياء الّتي هي جنس حركتها كما هو القياس فيما سبق وعدل عنه القرّاء لكونها كياء ساكنة قبلها ضمّة وابدل نافع وابن كثير وأبو عمرو الثّانية واواً عند انفتاحها وانضمام ما قبلها نحو لَوْ نَشَآءُ أَصَبْنَاهُمْ وياءً عند انفتاحها وانكسار ما قبلها نحو مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا فيقال لَوْ نَشَآءُ وَصَبْنَاهُمْ ومِنَ السَّمَاءِ يَوْ يْتِنَا الآن تسهيلها بين نفسها والألف الّتي هي جنس حركتها كما هو القياس قريب من الألف بعد الضّمة في الأوّل وبعد الكسرة في الثّاني مع لزوم الفتح قبلها [وجاء في] الهمزتين المجتمعتين في كلمتين [المتّفقتين] في الحركة نحو جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَكِسَفاً مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ [حذف إحديهما] أمّا الأولى كما اختاره أبو عمرو لأنّها في آخر كلمتها والآخر أولى بالحذف وفاقاً للبزّي وقالون في المفتوحتين خاصّةً وسهّلا الأولى كجنس حركتها في المكسورتين والمضمومتين وروي عنهما في الأمارة

الهمزة في القراءة اتباع المأثور لكن المصنفين لكتب القراءة كثيراً ما يزاوده وجوهاً زيادات منسوبة للقراءات المأثورة وقد ذكرنا بعض ما ذكروه مسلّم

واختاره هؤلاء الثلثة لتسهيل الثانية في غير هاتين الصورتين من صور اختلاف كلّ الهمزتين المتحركتين مسلّم

السابقة

وَقَلْبُ الثَّانِيَةِ كَالسَّاكِنَةِ

في لأمّارة بالسوء إلّا ما رحم تجويز إبدال الأولى واوًا محضة مع إدغام الواو فيها وأمّا الثانية كما قيل لأنّ الثقل إنما

نشأ منها [و] جاء في المتفقين المجتمعين في كلمتين أيضًا [قلب] الهمزة [الثانية] حرفًا من جنس حركة

ما قبلها الموافقة لحركة نفسها [كالساكنة] الثانية من الهمزتين في كلمة واحدة كآدم وايتِ وأُوتُمِن ٥

فقلبت الثانية ألفًا نحو جاء أبوك وياء في نحو من السماء إنّ وواوًا في نحو أولياء أولئك هذا إذا كانت همزة

قطع وإذا كانت وصلية فهي تحذف في الدرج اتفاقًا إلّا إذا كانت مفتوحة بعد همزة الاستفهام نحو آلذّكرين

وآلآن فيجوز في مثل ذلك قلبها ألفًا والتسهيل وقد تزاد ألف بين المجتمعين في كلمتين حرصًا على بقاء الهمزتين

من غير استثقال كما قال ذو الرمة: فيا ظبية الوعساء بين جلاجل :: وبين النقا آأنت أم أمّ سالم ؛ وقال

المصنف في شرح المفصّل أنّ زيادة الألف إنما تثبت في مثل آأنت وشبهه ولم يعرف زيادتها في مثل جاء أحدهم و

نحوه وتسقط هذه الألف خطًّا كراهة اجتماع ثلث حروف متشابهة في الرسم وإذا توالت اكثر من همزتين أخذ

تخفيفها من أوّل ما يتّصف منها بالتكرير بأن يكون ثانية لأخرى قبلها وهكذا يخفّف بعدها ثانية ينشأ منها الثقل

على القياس المعلوم في تخفيفها عند التكرّر والاجتماع وتبقى الأولى بحالها وكذا يبقى بحالها ما زال عنها وصف التكرّر

والثانوية بأبدال ما قبلها للتخفيف فصارت أولى في مرتبتها وصارت ما بعدها ثانية فتخفّف الثانيةُ والرابعةُ

ان كانت في غير الثلاثي وتبقى الأولى والثالثة والخامسة ان كانت كما في الخماسي وهذا على عكس تخفيف حروف

العلّة عند الاجتماع من الأخذ في التخفيف من الآخر كما في طوى وقوى لفرط استثقال التكرّر في الهمزة فيؤخذ في

تخفيفها من أوّل تكرارها فعند بناء الثلاثي من الهمزات يختص التخفيف بالثانية بقلبها ألفًا إن انفتح ما قبلها

كأنه أراد بمثل آأنت نحو أأنتما وأأنتم ويشبه مثلهما إذا كانت الهمزة الأولى همزة الاستفهام ولم تكن الثانية فيما هو من تصاريف أنت نحو أأنفقت و يحتمل أن يكون عطف قوله شبهه على مثل آأنت تفسيرًا ويكون المراد بهما ما إذا كانت الهمزة الأولى همزة استفهام

الوعساء الأرض اللينة وجلاجل اسم موضع يروى بالجيم مفتوحة وبالحاء المهملة مضمومة وقال ابن درستويه هو من مواضع اثبات الهمزتين فزادوا ألفًا بينهما هربا من اجتماعهما وقال لا يجوز اثبات ثلاث ألفات في الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاث فالمصنف في شرح المفصل لم يثبت ذلك يعني اثبات الألف بين همزتين الا في مثل آأنت وشبهه وأما مثل جاء أحدهم فلا يعرف مثل ذلك فيه ٩/٨/١٩٩٢

الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسكان وحروفه الألف والواو والياء

وواواً إن انضم وياءً إن انكسر نحو آءٍ كجاءٍ وأوءٍ كسوءٍ وإئيٍ كبيعٍ مجهولاً وعند بناء الرباعي والخماسي منها يختص

التخفيف بالثانية والرابعة كما يقال أُوءٌ أو يقلبهما واوين إن بني رباعي على زنة بُرثُنٍ وإيئيٍ كضيزى بقلب الثانية

فولي ياءً كما في إيتِ والرابعة ألفاً إن بني على زنة دِرهَمٍ وعند بناء الخماسي منها كقِرطَعْبٍ يقال إيأأٌ على زنة إعطاءٍ

بقلب الثانية ياءً كايت والرابعة ألفاً كآدم وكجحمرش يقال أءي بقلب الثانية ألفاً كما في آدم والرابعة ياءً لانكسار

بائنة نفسها كما في أيمة وكسفرجل يقال أوأياء بقلب الثانية واواً كأوادم والرابعة ياءً لكونها في موضع اللام الأولى

من الخماسي بعد همزة أخرى ساكنة كما أبدلت ياءً عند بناء قِرأيٍ من قرء كسبطرٍ لوقوعها في موقع اللام بعد الساكنة

في كلام آنفاً وقس على هذا ❊ [الإعلال] ❊ في الصناعة [تغيير حرف العلة للتخفيف] ولا يطلق على تغيير غيره

وإن كان للتخفيف كتخفيف الهمزة بإبدالها على ما مر ولا على تغيير حرف العلة لغير التخفيف كقلب الألف من دابة

همزة عند من جد في الهرب عن التقاء الساكنين المهروب عنه وكتغيير ما هو في حال الرفع في الأسماء الستة والمثنى

والجموع إلى غيره نصباً وجراً للإعراب كتغيير الواو من أبوك إلى الألف في أباك وفي مسلمون إلى الياء من المسلمين

[و] الإعلال [يجمعه] ثلاثة أقسام ينحصر هو فيها وهي [القلب] كما في قال [والحذف] كما في قل [والإسكان]

نحو يقول وبيته وبين الإبدال عموم من وجه لتصادقهما في نحو قال ووجود الإعلال بدونه في يقول والعكس

في نحو أصيلال باللام بدل النون في أصيلان واصطلحوا على تخصيص لفظ القلب بإبدال حرفي العلة والهمزة

فهو أخص من الإعلال من وجه ومن الإبدال مطلقاً [و] الإعلال [حروفه الألف والواو والياء] وهذه سميت

حروف

قوله الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف الخ قولي تغيير شامل له وللتخفيف الهمزة والإبدال فلما قيد بقوله حرف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة كأصيلال في أصيلان كما سيجيء وبلام للتخفيف خرج نحو عالم بالهمزة في عالم فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية وبين الإبدال والإعلال عموم من وجه إذ وجدا في نحو قال ووجد الإعلال بدون الإبدال في يقول والإبدال بدون الإعلال في أصيلال

جابر بردى

فإن قيل فلم صرح الشارح بالتمثيل بالمثنى كما صرحه في العدد قلنا التصريح وإن لم يكن ظاهراً لكن من شأن الجمع ضمناً عند من اطلع على قاعدة التثنية في حال النصب وأما عدم التمثيل بالجمع البواقي اكتفاء بإبانة

محمد الرسول

لأن أصله يقول فالواو المتحركة المتوحة ما قبلها قلبت ألفاً فيصدق عليه الإعلال لأنه غير حرف العلة للتخفيف والإبدال لأنه جعل الألف مكان غيره وليس في يقول سوى الإعلال وفي أصيلال غير الإبدال

أحمد

لأن كل ما يطلق القلب عليه نحو ما يطلق الإعلال عليه دون العكس

الإعلال

وَلَا تَكُونُ الْأَلِفُ أَصْلًا فِي مُتَمَكِّنٍ وَلَا فِعْلٍ وَلٰكِنْ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ

حروف العلة لكونها كالعليل المتغير الأحوال لكثرة التغيير فيها لاستثقالها لكثرة دورانها وكمال خفتها حتى كأنها لا تحمل من الثقل ما تحمله غيرها وكأنها تصير عليلة به فيزال عنها ذلك بالتغيير والإعلال فالإعلال لأنه إزالة العلة فإن هذا الباب قد يجيء لهذا المعنى كما يقال أشكاه أي أزال شكايته وبعضهم جعل الهمزة أيضا من حروف العلة لما فيها من التغييرات المطردة وإن لم تبلغ حد تلك الحروف في كثرة ذلك [والألف] من تلك الحروف [لا تكون أصلا في] اسم [متمكن ولا] في [فعل] بالاستقراء ولأن شأن أصولهما أن لا يقبلها الألف وهو الحركة فإن أول الكلمة متحركة لا محالة وآخر الاسم المتمكن محل الإعراب وثانيه يفتح في التصغير كما أن الثالث منه يكسر في تصغير غير الثلاثي والرابع من الخماسي يصير محلا للإعراب بعد حذف الخامس فيه وفي التكسير والفعل الثلاثي أصوله كلها متحركة في الماضي وباقي التصاريف يجري على حروفه والفعل الرباعي وإن كان الثاني منه ساكنا لكنه فرع الثلاثي وحقه أن يجري على منواله فالمناسب عدم جعلها أصلا في شيء من المتمكن والفعل [ولكن] يقع فيهما مبدلة [عن واو أو ياء] وترد إلى أحدهما عند الحاجة إلى التحريك وأما جعلها أصلا والتزام إبدالها عند الحاجة فمع ما فيه من التمحل ربما أدى إلى اللبس بين الأصلية منها والمنقلبة إذ لا شك في وقوعها منقلبة في بعض الألفاظ وزعم بعضهم أن الألف الأولى في عاعى يعاعي عيعاء وحاحى يحاحي حيحاء أي قال عوعا وحوحا وهما زجران للضأن أصلية ليست منقلبة عن الياء أو الواو لأنهما رباعيان على فعلل فعللا كدحرج دحراجا على ما صرح به سيبويه والواو والياء لا ينقلبان ألفا في ثاني الرباعي لسكونهما فيه وزعم جمهور البصريين أن مجيء عيعى يعيعي يدل على أن تلك الألف منقلبة

قيل عوعى زجر الضأن وقيل أنه زجر المعز وحاحا قيل يعاعي عن الواو أيضا على خلاف القياس كما في ياجل في ييجل ... يعني أنه لم يستعمل ... الألف من الياء فتأمل منه

وَقَدِ اتّفقتا فائين كوعدٍ ويسرٍ وعينين كقولٍ وبيعٍ ولامين كغزوٍ ورميٍ وتقدّمت كلّ واحدةٍ على الأخرى

فاءً وعيناً كيومٍ وويلٍ واختلفتا في أنّ الواو تقدّمت عيناً على الياء لاماً بخلاف العكس

من الياء على خلاف القياس كما في طائي كراهة اجتماع يائين بعد مثلين حلقيين في بعض التصاريف كعيعيت و

عيعينا وهذا بخلاف اجتماعهما بعد مثلين غير حلقيين في صيصيةٍ مع أنّها اسم والاسم أخفّ من الفعل على ما

يقال وزعم بعضهم أنّها زائدة وأنّ عاعى عيعاءً وحاحى حيحاءً على فاعل فيعالاً كقاتل قيتالاً لمجيء معاعاةٍ ومحاحاةٍ

كمباراةٍ ومماشاةٍ وقال سيبويه أنّ المعاعاة والمحاحاة مصدران ميميّان بإلحاق التاء للمرّة على مفعللةٍ كدحرجةٍ

والأصل معيعية ومحيحية وقيل أنّ كلتا الألفين في عاعى وحاحى أصليتان لأنّ الأصل فيهما الصوت الذي

ليس للألف أصل فيه وقلبت الثانية ياءً عند اتصال الضمير المرفوع حملاً على الألف الرابعة في غيرها كأغزيت وسلقيت

ثمّ إنّ ما ذكر بخلاف الحرف وغير المتمكّن من الاسم إذ ليس الشأن في جميع أصولهما قبول الحركة ولا يجري عليهما التصرّف

يؤدّي إلى تحريك ما كان ساكناً فلذا حكموا بأصالة الألفات الواقعة فيهما كإلى وما ومتى ومهما وكذلك

في الأسماء الأعجميّة [و] الواو والياء [قد اتّفقتا] في وقوعهما [فائين كوعدٍ ويسرٍ وعينين كقولٍ وبيعٍ ولا

مين كغزوٍ ورميٍ وتقدّمت كلّ واحدةٍ على الأخرى فاءً وعيناً] فيكون الياء فاءً والواو عيناً [كيوم] ولم يسمع

غيره ممّا فيه الفاء ياءً والعين واواً سوى يوح للشمس كذا يقال [و] يكون الواو فاءً والياء عيناً نحو [ويل] قيل ولم

يسمع غيره ممّا يماثله في ذلك سوى ويح وويس وويب بالموحّدة كويلٍ يقال ويبك كما ويلك واتّفقتا أيضاً

في كونهما عيناً ولاماً نحو بوٍّ وقوٍّ بالواو المشدّدة فيهما وحيٍّ وعيٍّ بالياء المشدّدة [واختلفتا في أنّ الواو تقدّمت

عيناً على الياء لاماً] نحو طويت ونويت [بخلاف العكس] وهو تقدّم الياء عيناً على الواو لاماً فإنّه ليس بواقعٍ في

كلامهم

الويل حلول الشر وويل أيضاً كلمة عذاب وواد في جهنم أو بئر أو باب لها ... وويح كلمة رأفة واستملاح ... ويس كلمة تستعمل في موضع رأفة للصبي ... والبوّ ولد الناقة ... جلد ولدها ... ويقرب إلى الناقة التي مات ولدها ليدر اللبن ... ويلك وويبك ونحوها ... الرفع في نحو ويل لك على الابتداء ...

وواو حيوان بدل عن ياء وأن الياء وقعت فاء وعينا في يين وفاء ولاما في يديت بخلاف الواو إلا في

الأول على الأصح وإلا في الواو على وجه

في كلامهم عند الجمهور ولعل السر فيه ما يقال من أن المناسب كون الحرف الأخير مما قبله لتثاقل الكلمة بازدياد حروفه ولكونه محل الأعراب [و] أما [واو حيوان] على فعلان بالتحريك فليست أصلية حتى يلزم وقوعها لاما بعد الياء عينا بل هي [بدل عن ياء] على ما ذكره سيبويه وأصحابه والحامل على ذلك ليس قولهم في الماضي حيي بيائين كفرح إذ لا دلالة فيه على أصالتهما لجواز كون الثانية منقلبة عن الواو لانكسار ما قبلها كما في رضي بل الحامل عليه عدم النظير له في كلامهم فأصله حييان وكان القياس أن يقلب ياؤه الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتحذف بالتقاء الساكنين لكنهم أبقوها متحركة ليكون الكلمة مناسبة لمدلولها في التحرك كالجولان ثم كرهوا المثلين المجتمعين فقلبوا الأخيرة التي هي أولى بالتغيير واوا خلافا للمازني حيث زعم أن الواو فيه أصلية [و] اختلفت الواو والياء أيضا في [أن الياء وقعت فاء وعينا في يين] لموضع بين ضاحك وضويحك أو عين ماء [و] وقعت [فاء ولاما] فقط [في يديت] بيائين بينهما الدال المهملة بمعنى أنعمت ويقال أيضا يديت فلانا فهو ميدي كمرمي اسم مفعول إذا أصبت يده وكذا يد للجارحة فإن أصلها يدي ولعل قولهم يديت مأخوذ منها فإنهم قد يتجوزون بها عن النعمة [بخلاف الواو] فإنها لم تقع فاء وعينا [إلا في أول على المذهب] [الأصح] فيه وهو أن يكون من وول بواوين على ما مر في ذي الزيادة فإنها على هذا القول وقعت فيه فاء وعينا وقد يعترض عليه بأن وقوع الياء أيضا فاء وعينا لم يرد إلا في يين ولا نظير له فاتفقتا في عدم وقوعهما كذلك إلا في لفظ واحد إلا أن يقال ورود الياء كذلك مقطوع به بخلاف الواو للخلاف في لفظ أول [و] لم تقع الواو فاء ولاما [إلا في] لفظ [الواو على وجه] وهو

قوله كانت الثانية لأن القياس عندهم في الإعلال الآخر من المتأخر عند اجتماع حرفي علة كما مر سابقا والخفقان وفي الوتان حملوا النقيض على النقيض ولذا لم يعلوا في الحيوان لكن لما كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الأولى لأن التغيير بالآخر أولى

وأنّ الياءَ وقعت فاءً وعيناً ولاماً في يَيَّيْتُ بخلافِ الواوِ إلّا في الواوِ على وجهٍ

أنّ الأصلَ فيه وَوَوٌ بياءٍ مفتوحةٍ بين واوين لا وَوَوٌ بثلث واواتٍ كراهة بناءِ الكلمة من الواواتِ ثمّ إنّ الياءَ

قلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها على ما ذهب اليه أبو عليّ فأنها وقعت فاءً ولاماً على هذا القول وتصغيره وييّة مع

تاءِ التأنيث كقُرَيْعَةٍ في قدم وأصلها وُيَيْوَةٌ قلبت الواوُ الثانيةُ ياءً بعد ياءِ التصغير وادغمت وعلى هذا يقال

وَيَّيْتُ الواوَ من باب التفعيل بواوٍ ويائين أى كتبت الواوُ وأصله ويّوت قلبت الواو الأخيرة الرابعة ياءً كما في

أَعْطَيْتُ وأَعْلَيْتُ [و] اختلفنا أيضاً في [أنّ الياءَ وقعت فاءً وعيناً ولاماً في يَيَّيْتُ] الياءَ من باب التفعيل أى

كتبتها عند من قال أنّ الأصلَ في لفظ الياءِ يَيِيٌ بثلثِ ياءاتٍ قلبت الثانيةُ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها والثالثة

المتطرّفة بعد الألف همزةً وأمّا عند أبي عليّ ومن وافقه فأصله يَوَيٌ بواوين يائين والفعل يَوَّيْتُ [وهذا بخلاف

الواو] فإنها لم تقع فاءً وعيناً ولاماً [إلّا في] لفظ [الواو على وجهٍ] آخر وهو ما ذهب إليه الأخفش من أنّ أصله

وَوَوٌ بثلثِ واواتٍ لا وَيَوٌ بالياءِ بين الواوين لعدم الياءِ عيناً على الواوِ لاماً في كلامهم فقلبت الثانية ألفاً وتصغيره

أُوَيَّةٌ والفعل أَوَّيْتُ وأصلهما وُوَيْوَةٌ ووَوَّوْتُ بالواواتِ في كلّ منهما فقلبت الأولى همزةً فيهما لكونها أولى واوين

متحركتين وقعتا في الصدر وقلبت الثالثة بعد ياءِ التصغير ياءً وادغمت وكذا قلبت الأخيرة في الفعل ياءً كأعطيت

فلا فرق بين لفظي الواوِ والياءِ في تحقّق الخلافِ في أصلهما ورجّح قول أبي عليّ بأن إتحاد الفاءِ واللّام كما في سلس

وقلق على قلّته أكثر من اتّحاد الفاءِ والعينِ واللّام والحمل على الأكثر أولى وهكذا اختلفوا في كلّ ما كان ثانيه ألفاً

وبعدها همزة من أسماءِ حروف التهجّي كالهاءِ والباءِ الموحدةِ فقال أبو عليّ الأصل هَوَيٌ وبَوَيٌ مثلاً والجمع أهواءٌ

وأبواءٌ

أجيب اتّحاد الفاءِ والعين واللام في الصحيح الآتي لفظاً واحداً وهو ببّة مشدّدة بالموحدات مع لحوق التاء ورد بأنه إنما حكاية صوت الصبي ولين بها وضع أصلي حتى يحترز فيها عن اتّحادها فلا ينافي تعدّد حكاية الصوت منقولة عنه فتأمل منه

أَلْفَاءُ تُقْلَبُ الْوَاوُ هَمْزَةً لُزُوماً فِي نَحْوِ أَوَاصِلَ وَأُوَيْصِلٍ وَالْأُوَلِ إِذَا تَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ بِخِلَافِ وُوْرِيَ وَجَوَازاً فِي نَحْوِ أُجُوهٍ وَأُورِيَ وَقَالَ الْمَازِنِيُّ فِي نَحْوِ إِشَاحٍ وَالْتَزَمُوا فِي الْأُولَى حَمْلاً عَلَى الْأُوَلِ

وأبواء والفعل هَوَّيْتُ الهاء وبَوَّيْتُ الباء من باب التفعيل وقيل الأصل هيئ وبيئ بيائين والجمع أهياء وأبياء والفعل هَيَّيْتُ وبَيَّيْتُ والأعلال على القولين كأعلال الياء التحتانية وأمّا نحو الصّاد والكاف والدال ممّا فيه ألف فقط فيقال ان حمله على الواوي أولى لكونه اكثر والفعل صَوَّدْتُ ودَوَّلْتُ وكَوَّفْتُ مثلاً [ألفاءُ] من قبيل الأسماء المعدودة لا محلّ له من الاعراب أو هو مبتدأ محذوف الخبر أو خبر لمحذوف وكذا قوله والعينُ واللامُ [تقلب الواوُ] إن كانت فاءً [همزة لزوماً] إذا وقعت بعدها أخرى كما [في نحو أَوَاصِلَ] كضَوَارِبَ في جمع واصلة [وأُوَيْصِلٌ] في تصغير واصل وأصلهما وَوَاصِلُ ووُوَيْصِلٌ بواوين فقلبت الأولى منهما همزة كراهة الأفتتاح بهامع اجتماع المستثقل وذلك [إذا تحرّكت الثّانية] أيضاً كما أنّ الأولى متحرّكة وإن اختلف حركتاهما [بخلاف] ما إذا سكنت الثّانية نحو [وُوْرِيَ] على البناء للمفعول في وارى الشّيئ مواراةً إذا ستره فأن قلبها همزة ليس بلازم لضعف الثّقل حتّى صار كالمعدوم بسكون الثّانية [و] تقلب الواوُ المضمومةُ الواقعةُ فاءً [جوازاً] ان لم يقع بعدها أخرى كما [في أُجُوهٍ] في وُجُوهٍ جمع وَجْهٍ [و] كذا إذا وقعت بعدها ساكنة كما في [أُوْرِيَ] لما فيها من الثّقل وإن قلّ فجاز القلب للمبالغة في التحرز عن الاستثقال وتركه كما في قوله تعالى ما وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا لعدم الأعتباء بهذا القدر منه [وقال المازنيّ] يقلب أيضاً جوازاً قياساً مطّرداً إذا كانت مكسورة كما [في نحو إِشَاحٍ] في وِشَاحٍ وهو شيئ ينسج من الأديم عريضاً ويرصّع بالجواهر وتشدّه المرأة بين عاتقيها وكشحيها وغير المازني جعل القلب في مثله مقصوراً على السّماع وقد تلخّص الى ههنا أنّ لزوم القلب مشروط بتحرّك الثّانية والآجاز [و] لكنّهم على تقدير كون

والجمع اصواد والواو دد والرئلا وأمّا جيم وسين وعين مثلاً فيها ياء موجودة مثل بيت وديك ولا دليل على كونها منقلبة عن الواو فيقال جيمت الجيم مثلاً منه

يمكن أن يكون النكتة في قلب الواو في نحو أواصل وأويصل همزة انهم لما قلبوا الهمزة في صورة التكرر عند تخفيفها في نحو آدم وأويدم واوا عكسوا الأمر عند تكرر الواو واحتياجها الى التخفيف ليحصل التعادل ثم حمل عليه نحو اشاح وغيره منه

الإعلال الفاء

وأمّا أَنَاةٌ وأَحَدٌ وأَسْمَاءُ فعلى غيرِ القياسِ

الأُوَل في الأصل بواوين قد [التزموه] أى هذا القلب [في] مؤنّثه [الأولى] وإن لم يتحقّق فيه شرط اللزوم لسكون الثّانية فيه [حملاً على الأُوَل] في الجمع فإنّ أصله وُوَل بواوين متحرّكتين أولهما مضمومة وثانيهما مفتوحة فيتحقّق فيه شرط لزوم القلب فحيث علموا الزوم في الجمع التزموه في المفرد كراهة إختلافهما في الحروف بحسب الظّاهر ولم يعكس بأن يحمل الجمع عليه في جواز ترك القلب ترجيحاً للتخفيف ولأنّ المفرد لإشتماله على علامة التأنيث مؤنث لفظيّ فحمله على الجمع الخالي عن التأنيث اللفظيّ أولى من العكس ويظهر من كلام بعضهم الإكتفاء في لزوم القلب بأصالة الثّانية كما في الأولى فإنّه فعلى بخلاف أُوْرِيَ في وُوْرِيَ فإنّه فُوعِلَ كقُوتِلَ فواو الثّانية زائدة وقال سيبويه إذا بنى من وعد مثل كوكب يقال أوعد بقلب الأولى همزة وهذا يدلّ على أنّه لم يشترط في قلب الأولى همزة أصالة الثّانية ولا تحرّكها ويرد عليه عدم القلب في وُوْرِيَ وقد يعتذر عنه بأنّهم شبّهوا مدّته بالف وارى لانقلابها منها وقد يقال لعلّه أراد جواز القلب مع سكون الثّانية كما ذكره المصنف دون الوجوب فتأمّل [وأمّا أَنَاةٌ] في قولهم امرأة أناة إذا كان بها فتور وكسل وأصلها وناة بالواو من الوني بالألف المنقلبة عن الياء وهو الفتور [وأَحَدٌ] من الوحدة وأصله وَحَدٌ [وأَسْمَاءُ] من أعلام النّساء وأصله عند سيبويه والأكثر وسماء على فعلاء من الوسامة وهي حسن الوجه [فعلى غيرِ القياسِ] بالإتّفاق لأنّ الواوات في أوائلها مفتوحة من غير تكرّر فقياسها أن تبقى على حالها فقلبها همزة خلاف القياس وزعم المبرد أنّ أسماء علم منقول من جمع الإسم وهو اسم ومنعه من الصرف للعلميّة والتأنيث المعنوي ورجح مختار الأكثر بقلّة التسمية بالجمع

ويمنعه

وتقلبان تاء في نحو اتّعد واتّسر بخلاف ايتزر وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها والياء واوًا إذا انضمّ ما قبلها

ويمنعه من الصرف في كلامهم وإن سمّي به مذكر فهو فعلاء كحمراء وإلّا لم يكن فيه حينئذ سبب غير العلمية وبناء

منعه من الصرف على التوهم أو نقله عن اسم المؤنث فيراعى أصله كزينب إذا سمّي به رجل بعيد جدًّا وقد تقلب

الواو في المصدر تاء لتقاربهما في المخرج وتشاركهما في الهمس كتراث وتقوى في وراث ووقوى وتولج في وولج بوا

وين كجوهر من الولوج لمأوى الوحوش ولم يأت في كلام العرب كلمة أوّلها ياء مكسورة إلّا يسار على لغة في اليسار

لليد اليسرى ويقاظ جمع يقظان كذا قال نجم الأئمة رح [و] الواو والياء [تقلبان] في باب الافتعال [تاء] وتدغم في تاء

الافتعال للتخفيف أمّا الواو فلمناسبتها للتاء وأمّا الياء فلأنّهم حملوها في ذلك على الواو لما بينهما من التواخي [نحو اتّعد]

القوم أي أوعد بعضهم بعضًا في الشرّ ويقال في الخير تواعد وكذا قال الجوهري ويقال اتّعد فلان أيضًا أي قبل الوعد

وأصله اوتعد [واتّسر] القوم الجزور فتسمّوها بحسب سهامهم في الميسر أي القمار المعروف في الجاهلية وأصله

ايتسر بالياء ومعناه يسر القوم الجزور وكذا في التصاريف غير الماضي هذا إذا لم يكن حرف العلّة منقلبة عن الهمزة [بخلاف]

المنقلبة عنها فإنّها لا تقلب تاء لعروضها وكونها في معرض الزوال نحو [ايتزر] فلان بالإزار بصيغة الماضي وأصله

ائتزر بهمزتين فقلبت الثانية ياء كما في ايت ويقال في المضارع منه آتزر بقلب الثانية ألفًا كما في آدم وجوّز بعض

البغاددة القلب تاء والإدغام في كل ياء منقلبة عن الهمزة في باب الافتعال نحو اتّزر واتّمن واتّهل من الإزار و

الأمانة والأهل وفي رواية عن عاصم أنّه قرأ فليؤدّ الذي اتّمن بالقلب والإدغام وحكى غيرهم اتّزر في الماضي وفي

المضارع أيضًا للمتكلم تبعًا للماضي فقال ابن مالك أنّه مقصور على السماع وقيل إنّه من تحريف الرواة وأمّا اتّخذ

فسيجيء الكلام فيه [وتقلب الواو] الساكنة [ياء إذا انكسر ما قبلها والياء] الساكنة [واوًا إذا انضمّ ما قبلها] لاستثقال

نَحْوُ مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ وَمُوقِظٍ وَمُوسِرٍ وَتُحْذَفُ الْوَاوُ مِنْ نَحْوِ يَلِدُ وَيَعِدُ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ أَصْلِيَّةٍ

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُبْنَ نَحْوُ وَدِدْتُ بِالْفَتْحِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْلَالَيْنِ فِي يَدُّ

كل من الواوِ الساكنة المكسورِ ما قبلها والياءِ الساكنةِ المضمومِ ما قبلها إن لم تكن مشدّدة بخلافِ الواوِ المشدّدةِ ٥

المكسورِ ما قبلها والياءِ المشدّدة المضمومِ ما قبلها نحو اِجْلِوَّاذاً مصدرِ اجْلَوَّذَ بالتشديد وقُيِّلَ على البناءِ للمفعول من

٧ فتستعمل ما الاستعمله غيرها وإن جاز باب التفعيل من الميل فأنّ المشددة لقوتها كالحرف الصحيح نحو دِينارٍ في دِنَّارٍ فالأول [نحو مِيزانٍ ومِيقَاتٍ] من الوزن

القلب ياء في إجلواذ نحو اجليواذاً كما جاء في الصحيح م

والوقت [و] الثاني [مُوقِظٍ] من اليقظة [ومُوسِرٍ] من اليسار بمعنى الغِنى [وتحذف الواو] قياساً مطرداً

من المضارع المعتلّ الفاءِ على يَفْعِلُ بكسر العين [نحو يَلِدُ ويَعِدُ] وأصلهما يَوْلِدُ ويَوْعِدُ وإنما حذفت [لوقوعها بين

ضمّتين والياء في حكم م

ياءٍ] هي حرف المضارعة في الغَيبة [وكسرةٍ أصليّةٍ] في العين والواو في حكم كسرتين فيستثقل اجتماعها مع وجود

كسرة أخرى بعد الواو فحذفت تخفيفاً ولم تحذف من يُوعِدُ مع كسر العين في باب الأفعال لحصول شيءٍ من التخفيف

بمصادفة الضم المجانس لها قبلها في حرف المضارعة ولأنه في الأصل يُأَوْعِدُ فلم يقع الواو فيه بين الياءِ والكسرةِ نظراً إلى

أصله كذا قيل [ومن ثمّ] أي ومن أجل وجوب حذف الواو في مثل ما ذكر [لم يُبْنَ] الماضي المضاعف المعتلّ الفاء

الواوي الخالي عن حرف الحلق [نحو وَدِدْتُ] من المودّة وهي المحبّة [بالفتح] في العين بل بنى على فَعِلَ بكسرها ليكون مضا

رعه مفتوح العين نحو يَوَدُّ [لما يلزم من اعلالين] وهما حذف الواو والإدغام [في] مضارعه نحو [يَدُّ] لو بنى ذلك

الماضي بفتح العين لما تقرّر عندهم في المثال المضاعف الذي كان ماضيه مفتوح العين من لزوم الكسر في عين المضارع

منه إلا مع حرف الحلق فيجوز معه الفتح وإذا كان مضارعه مكسور العين لزم حذف الواو مع وجوب إدغام العين

في الكلام

وَحُمِلَ أَخَوَاتُهُ نَحْوُ أَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ وَصِيغَةُ أَمْرِهِ عَلَيْهِ وَلِذَلِكَ حُمِلَتْ فَتْحَةُ يَسَعُ وَيَضَعُ عَلَى الْعُرُوضِ

وَيُوجَلُ عَلَى الْأَصْلِ وَشُبِّهَتَا بِالتَّجَارِيْ وَالتَّجَارِبِ بِخِلَافِ الْيَاءِ فِي نَحْوِ يَيْئِسُ وَيَيْبِسُ

فى الكلام فكأنهم عدلوا فيه عما يستعقب اعلالين ترجيحا لما لا يلزم فيه ذلك وان كان قد يقع فى كلامهم ما فيه اعلا

لان أو اكثر كما يظهر لك فى مسائل التمرين إن شاء الله ثم أن الأصل فى حذف الواو هو المضارع الغائب الذى فيه الياء [وحمل

أخواته نحو أعد ونعد] للمتكلم والمتعدد [وتعد] بالتاء للغائبة والمخاطب [وصيغة أمره] نحو عِدْ

[عليه] وان لم يتحقق فيها سبب الحذف لعدم الياء لكون الباب على وتيرة واحدة وفى الأمر وجه آخر وهو أنه مأ

خوذ من صورة المضارع بحذف حرف المضارعة فيحصل ما ذكر من غير واو ولا همزة وصل [ولذلك] الذى أشير

اليه من أن حذف الواو انما هو لوقوعها بين الياء والكسرة وذلك انما يأتى مع كسر العين فى المضارع [حملت

فتحة يسع] مضارع وسع ويضع مضارع وضع ويطأ مضارع وطأ ويدع ونحوها [على العروض] ذهابا

الى أن العين فيها مكسورة فى الأصل والفتحة عارضة لأجل حرف الحلق اذ لولا الحمل على ذلك لم يكن لحذف

الواو منها وجه لعدم وقوعها بين الياء والكسرة [و] لذلك أيضا حملت فتحة [يوجل على الأصل] وقالوا انها

أصلية اذ لو كانت عارضة لحذف الواو كما فى يسع [و] هاتان الفتحتان [شبهتا] فى كون أحديهما عارضة

والاخرى أصلية [بالتجارى والتجارب] من حيث الكسرة فيهما فانها عارضة فى أحديهما أى فى التجارى لأنه

مصدر تجارى يتجارى كتباعد يتباعد فالراء فيه مضمومة فى الأصل كالعين فى التباعد وكسرت لوقوع الياء

بعدها وهى أصلية فى الاخر وهو التجارب لأنه جمع للتجربة وقياس الجمع الذى ثالثه ألف بعدها حرفان أن

يكون أولهما مكسورا نحو صحائف ومساجد وما ذكره فى الواو من انها تحذف مع الكسرة وتثبت مع الفتحة محافظة على الباء ع [بخلاف

وإنما حكموا بالعروض فى الأول والأصالة فى الثانى لسقوط الواو من الأول دون الثانى وشبهت الفتحة فى يسع بالكسرة فى التجارى حيث كانت عارضة وأصله تجارى فقلبوا الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء متطرفة وشبهت الفتحة فى يوجل بالكسرة فى تجارب حيث كانت الكسرة أصلية لأنه جمع تجربة ه جاربردى

وَقَدْ جَاءَ يَئِسَ وَيَائِسَ كَمَا جَاءَ يَاتَعِدُ وَيَاتَسِرُ وَعَلَيْهِ جَاءَ مُوتَعِدٌ وَمُوتَسِرٌ فِي لُغَةِ الشَّافِعِيِّ

وَشَذَّ فِي مُضَارِعِ وَجِلَ يَيْجَلُ وَيَاجَلُ وَيِيجَلُ وَتُحْذَفُ الْوَاوُ

الياء] في المفتوح العين [نحو يَيْسُِن] مضارع يَئِسَ [و] المكسور العين نحو [يَيْسِرُ] يسر إذا لعب الميسر و

هو القمار فإنه لا فرق بينهما فإنها تثبت مع الكسرة كما تثبت مع الفتح لعدم ثقلها بالوقوع بين الياء والكسرة

[و] لكن [قد جاء] فيها مع الهمزة الحذف والقلب ألفا استثقالا لها معها وذلك كما جاء [يَئِسَ] بإثبات

حرف المضارعة وحذف الياء التي هي الفاء [و يَائِسَ] بقلبها ألفا وهذا [كما جاء] قلب حرف العلة ألفا

في المضارع في باب الافتعال نحو [ياتَعِدُ وياتَسِرُ وعليه جاء] في اسم الفاعل منهما [مُوتَعِدٌ ومُوتَسِرٌ] بالواو

المنقلبة عن الياء الساكنة المضموم ما قبلها وهذا [في لغة الشافعي] فإنه كان يتكلم هكذا وهذا يوافق

لغة بعض الحجازيين وجاء في لغة هؤلاء في الماضي من الواوي إِيتَعَدَ بالياء المنقلبة عن الواو الساكنة

المكسور ما قبلها وكذا في الأمر وذلك عند بقاء الهمزة الوصلية المكسورة فإن حذفت درجا فالمسموع ليس إلا التاء

المشددة نحو واتَّعِدْ بالواو العاطفة وجاء في اليائي إِيتَسَرَ بالياء من غير القلب تاء [وشذ في مضارع وَجِلَ

يَيْجَلُ] بقلب الواو ياء من غير تغيير آخر [و يَاجَلُ] بقلبها ألفا [و يِيجَلُ] بقلبها ياء مع كسر حرف المضارعة

وإن كان هو الياء التي لا يكسرها من يكسر حروف المضارعة والكسرة مستثقلة عليها لانجبار ذلك بتقوي

الياء بالياء الأخرى ففيه أربع لغات هذه الثلاثة ويوجل والظاهر كلام أبي علي أن هذه الأربعة قياس

على قلة في كل ما كان معتل الفاء على فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع [وتُحذف] وجوبا [الواو] المكسورة

من المصدر

فإنها لا تحذف إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية لفقد العلة المذكورة

وقد يقال إن مقتضى هذه اللغة أن يتلفظ بالواو عند زوال الهمزة الوصلية المكسورة لزوال سبب القلب ياء وهو انكسار ما قبلها لكن المسموع منهم هو التاء المشددة

جاء بكسر لأنها من الواو

جاء بالكسر لأنها من منها

مِنْ نَحْوِ الْعِدَةِ وَالْمِقَةِ وَنَحْوِ وِجْهَةٍ قَلِيلُ

من المصدر وإن ضعف ثقلها بسكون ما بعدها إذا كانت محذوفة في المضارع لما فيهما من شوب الثقل بالكسرة

مع استسهال الخطب في حذفها بكونها في معرض الحذف في المضارع فنقلت كسرتها إلى ما بعدها وحذفت إجراءً

للمصدر مجرى المضارع من باب إجراء الأصل مجرى الفرع لأنهم يبتدئون بأعلال الفعل لكثرة دورانه وكثرة الدواعي

إلى التصرف فيه ثم يتبعه المصدر في الأعلال ومن ثم قيل الفعل في باب الأعلال أصل للمصدر وذلك [كالعِدَةِ]

مصدر وَعَدَ يَعِدُ [والمِقَةِ] مصدر وَمِقَ يَمِقُ وأصلهما وِعْدَةٌ ووِمْقَةٌ بكسر الواو وقد تحذف مع حركتها من

غير نقل ويفتح ما بعدها إذا كان مفتوحاً في المضارع لحرف الحلق كَطَأَةٍ وسَعَةٍ وقد يكسر أيضاً مثل ذلك كهِبَةٍ

وتبقى الواو إذا لم يكن مكسورة كالوَعْد أو لم يحذف من المضارع كوِصَالٍ مصدر يواصل ووِدَادٍ مصدر يوادّ ثم إنّ

التاء في نحو ذلك حاصلة فيه قبل الأعلال والحذف كما في ثمرة من الصحيح لكنها لما صادفت حذف الواو جعلت كا

لعوض عنها فلزمت لكن لم يعتدّ بتعويضها فضل اعتداد ولذلك وقف عليها بالهاء ولم تكتب مطولة بخلاف ما يعتدّ

فيه بالتعويض كالأخت والبنت وقد جاء حذفها على شذوذ كما في قول الفضل بن عباس بن عتبة: إنّ الخَلِيطَ

أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا ÷ وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا ÷ أي عدة الأمر على ما قال الفراء وقيل إنه عدى

بالألف جمع العدوة بمعنى الناحية لأنه أراد نواحي الأمر [وَنَحْوِ وِجْهَةٍ] بأثبات الواو المكسورة [قَلِيلٌ] وإنما جاز

ذلك فيها لأنها ليست مصدراً يجري مجرى المضارع بمعنى التوجه بل معناها المكان و الجهة التي يتوجه إليها و

لزوم الحذف والتعويض إنما هو في المصادر دون غيرها كوِلْدَةٍ ووِعْدَةٍ في الاسم ولو جعلت مصدراً فالتاء فيها

مجردة عن اعتبار التعويض لئلا يكون كالجمع بين العوض والمعوّض وترك الأعلال فيها للتنبيه على الأصل كتركه

(في الهامش فوق السطر الأخير: وفي الصحاح جمع ولدة وهو الصبي)

(حاشية في الهامش:)
أما بقاء الواو في نحو الوعد فلعدم شوب الثقل وأما في نحو وصال فلعدم ما يستسهل به الخطب في حذفها منه

البيت لأبي أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب قال العيني الخليط صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره ويستوي فيه الواحد والجمع والبين الفراق فانجردوا أي فانزعجوا وبعدوا [illegible] عدالأمر فإن أصله عدة الأمر ولا يختص ذلك بالنظم وهو كثير جدا انتهى والمراد بالخليط ههنا معنى الجمع واجدّوا بالجيم وتشديد الدال من باب الأفعال أي جددوا الفراق ويحتمل أن يكون من الجد بمعنى الاجتهاد أي في الفراق واجتهدوا فيه فاندفعوا أي ذهبوا وهم أخلفوك وعد الأمر الذي وعدوه من الوفاء ولزوم العشرة وقال التفتازاني فانجردوا أي فأسرعوا منه

اَلْعَيْنُ تُقْلَبَانِ أَلِفًا إِذَا تَحَرَّكَتَا مَفْتُوحًا مَّا قَبْلَهُمَا أَوْ فِي حُكْمِهِ فِي اسْمٍ ثُلَاثِيٍّ أَوْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ أَوْ [في] مَحْمُولٍ عَلَيْهِ أَوِ اسْمٍ مَحْمُولٍ عَلَيْهِمَا

مع وجود سببه في العود والعود واما صلة بضم الصاد مع حذف الواو فشاذ ولعل أصلها الصلة بكسرها فحذفت الواو ثم حولت بعد حذفها عن الكسرة الى الضمة فلم يعتنوا بها لعروضها [العين] الواو والياء [تقلبان ه الفا اذا تحركتا] حال كونهما [مفتوحا ما قبلهما أو في حكمه] أي حكم المتحرك المفتوح ما قبله اما بأن يجعل كل منهما في حكم المتحرك واما بأن يجعل ما قبلهما في حكم المفتوح [في اسم ثلاثي] ذي ثلثة أحرف [أو فعل ثلاثي] كذلك [أو] في فعل [محمول عليه] أي على الفعل الثلاثي [أو في اسم محمول عليهما] أي على الفعل الثلاثي والفعل المحمول على الفعل الثلاثي بأن يكون ذلك الاسم محمولا على أحدهما وهذا القلب مع قلة الثقل في الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما لزيادة التخفيف المناسبة لكثرة دورانها ولم يقتصروا على الأسكان كراهة إلتباس صيغة المتحرك الأوسط بصيغة الساكن الأوسط والألف المنقلبة دالة على الحركة لانقلابها عن المتحرك فلا التباس معها ولم يقلبوهما ألفا في لغة الاكثرين وان تحركتا وانفتح ما قبلهما نحو أوَدّ للمضارع المتكلم من المودّة وأيَلّ بفتح الهمزة والياء وتشديد اللام للصفة من اليَلَل وهو قِصَر الأسنان العليا وانعطافها الى داخل الفم يقال رجل أيلّ وامرءة يلّاء لأنّ فاء الكلمة التي هي أول أصولها جدير بالمحافظة عليها وعدم التغيير الا أن يقوى الداعي اليه وليس ههنا من الاستثقال ما يقوى على ذلك بخلاف العين واللام فأن الآخر وما يقرب منه قد يتغير باستثقال لا يتغير بمثله الأول ومن ثم اطرد هذا الأعلال فيهما الا في الأجوف اليائي على فعُل بضم العين كهيُؤ يهيُؤ إذ لو قالوا فيه هاء لزم أن يقال في المضارع يهُوءُ بقلب الياء واوا بعد نقل الضمة على زنة يسوء لاستلزام إعلال

بحث اعلال العين

نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَقَامَ وَبَاعَ وَأَقَامَ وَأَبَاعَ وَاسْتَكَانَ مِنْهُ خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ لِبُعْدِ الزِّيَادَةِ وَقَوْلِهِمْ اسْتِكَا
نَةٌ وَالْإِقَامَةِ وَالْاِسْتِقَامَةِ وَمَقَامٍ وَمُقَامٍ

الماضى اعلال المضارع وهو ثقيل بالنسبة الى أصله مع أنّ شأن الأعلال التخفيف كذا قيل والمصنف ترك استثنائه لعدم
نظير آخر له وبعض بنى تميم يقلبون الواو التى تكون فاء ألفاً فى الجمع وان كانت ساكنة كما يقولون الادطىّ مثلاً فى
أو الأدطى ثمّ ان قلبهما عينين ألفاً [نحو باب وناب] واصلهما بَوَبٌ ونَيَبٌ بفتح الواو والياء المفتوح ما قبلهما
وهما اسمان ثلاثيّان [وقام وباع] وأصلهما قَوَمَ وبَيَعَ كذلك وهما فعلان ثلاثيّان [وأقام وأباع] واستقام و
استباع وأصلهما أَقْوَمَ وأَبْيَعَ كأكرم واستقوم واستبيع كاستخرج وما قبل الواو والياء فيها ساكنة لكنّه فى حكم المفتوح
لانفتاحه فى أصلها الثلاثى المجرد وان إعتبر نقل حركتها الى ما قبلهما فهما فى حكم المتحرك لاعتبار حالتهما الأصلية وهما على
التقديرين فى حكم المتحرك المفتوح ما قبله فقلبتا ألفاً وفتح ما قبلهما ان لم ينقل الفتحة منهما اليه فهذان محمولان على الفعل
الثلاثىّ ولم يعتبروا حركتهما فى الأصل المجرد فى نحو استوثق واستيسر لكونهما فائين كما فى ودّ [والإقامة والاستقامة]
وأصلهما إقوام واستقوام كاكرام واستخراج فما قبل الواو فيهما ساكن لكنهما حملا على فعليهما المحمولين على الفعل الثلاثىّ
فقلبت فيهما ألفاً وحصلت ألفان فحذفت أحديهما بالتقاء الساكنين والتاء عوض كما مرّ فى باب المصدر فهذان اسمان
محمولان على الفعل المحمول على الفعل الثلاثىّ [واستكان منه] أى من قبيل ما ذكر من المحمول على الثلاثى فإنّه استفعل كاستقام
فما قبل حرف العلّة فيه ساكن لكنّه حمل على أصله الثلاثىّ [خلافاً للأكثر] حيث جعلوه افتعل كاجتمع وزعموا أنّ الألف
فيه زائدة كما فى ينباع ومنتزاح وإنّما قلنا أنّه منه وجعلناه كاستقام [لبعد الزيادة] فى الألف فأنّ الحكم بزيادتها مع إمكان
أصالتها بعيد [ولقولهم] فى مصدره من غير المرّة [استكانة] بالتاء التى لم يعهد زيادتها فى مصدر باب الأفتعال لغير

[Interlinear glosses: من الكون لا افتعل؛ من السكون ع ب؛ الفعل ع ب؛ الفعل ع ب؛ اى زيادة الألف بين العين واللام فى باب افتعل ع ب؛ اى مبعده]

[Margin note: نالقاف وإن كانت ساكنة الا انها فى حكم المتحرك بالنظر الى الأصل فنقلت الفتحة الى القاف وقلبت الواو الفا حملاً على اقام واستقام فالتقى الفان فحذفت الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه و حذفت الأولى وهى عين الفعل عند الأخفش وعوضت التاء من المحذوفة عن التقديرين عبد الله]

بخلافِ قَوْلٍ وَبَيْعٍ وَطَائِيٍّ وَيَاجَلُ شَاذٌّ بخلافِ قَاوَمَ وَبَايَعَ وَقَوَّمَ وَبَيَّنَ وَتَقَوَّمَ وَتَبَيَّنَ وَتَقَاوَلَ وَتَبَايَعَ وَنَحْوُ الْقَوَدِ وَالصَّيَدِ

المرّة أصلًا والحمل على أنّ زيادة التاء مع كونها مصدر افتعل لتوهّم كونها مصدر استفعل كاستقام بعيد جدًّا [و] نحو [مَقَام] بفتح الميم وأصله مَقْوَم كمَقْعَد فما قبل الواو فيه ساكن لكنّه حمل على فعله الثلاثي كما في أقام وهو محمول على الثلاثي [ومُقَام] بضمّ الميم على أنّه مصدر ميمي أو اسم مفعول أو اسم مكان فإنّ أصله مُقْوَم كمُكْرَم بسكون ما قبل الواو فحمل على ماضيه المحمول على أصله الثلاثي كالإقامة في المصدر وهذا الذي ذكر من القلب ألفًا في المتحرّك المفتوح ما قبله من الواو والياء كائن [بخلاف قَوْلٍ وَبَيْعٍ] من المصدر الثلاثي ونحوهما من الكلمات التي كانت الواو والياء الواقعتان عينين فيهما ساكنتين فإنّهما لا تنقلبان في ذلك ألفًا لحصول التخفيف بالسكون [و طَائِيٌّ وَيَاجَلُ شَاذٌّ] لأنّ أصل الأوّل قبل النسبة طَيِّئٌ كسَيِّدٍ بالياء المشدّدة فحذفت المدغمة فيها المتحركة وأبقيت المدغمة الساكنة فقلبها ألفًا شاذّ لسكونها وقد مرّ الكلام فيه في باب النسبة وأصل الثاني يَوْجَلُ بالواو الساكنة فقلبها ألفًا شاذّ مع أنها فاء الكلمة وقد يقال أنّ حرف العلّة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفًا قياس في لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزُبَيْدٍ وقبائل من اليمن ولذلك جعلوا الياء في المثنى ألفًا نصبًا وجرًّا فلعلّ مثل ذلك وارد على لغتهم كما ورد على تلك اللغة رَبِّ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَصُمْتُ فتقبّلْ تَابَتِي وَصَامَتِي أي تَوْبَتِي وَصَوْمِي وكذلك ما ذكر كائن [بخلاف قَاوَمَ وَبَايَعَ] مُقَاوَمَةً ومُبَايَعَةً [و قَوَّمَ وَبَيَّنَ] تَقْوِيمًا وتَبْيِينًا [وتَقَوَّمَ وتَبَيَّنَ وتَقَاوَلَ وتَبَايَعَ] فإنّ الواو والياء في كلّ ذلك لا تنقلبان ألفًا وإن كانتا متحرّكتين لأنّ ما قبلهما ساكن وليس بمفتوح ولا في حكمه لعدم كونه حرفًا هو مفتوح قبل أحدهما في الأصل المجرّد الثلاثي كما كان كذلك في نحو أَقَامَ وَاسْتَقَامَ كيف لا والأصل المجرّد الثلاثي ليس يشتمل على أحدهما وذلك الساكن معًا [ونحو الْقَوَدِ] بالتحريك للقصاص [والصَّيَدِ] بالتحريك أيضًا مصدر الأَصْيَدِ بالمهملتين كالأمر وهو الذي لا يرفع رأسه كبرًا أو الذي

لا يلتفت

وَأَخْيَلَتْ وَأَغْيَمَتْ وَأَغْيَلَتْ شَاذٌّ وَصَحَّ بَابُ قَوِيَ وَهَوَى لِلْإِعْلَالَيْنِ وَبَابُ طَوِيَ وَحَيِيَ

لا يلتفت يمينًا وشمالًا [وأخيلت] السحابة كأكرمت بالخاء المعجمة إذا صارت خليقة بالمطر وأخيلت المرئة للناقة إذا وضعت قرب ولدها خيالًا بفتح المعجمة وهو خشبة يوضع عليها ثياب سود ليخاف منه الذئب فلا يقربه [وأغيلت] المرئة بالمعجمة كأكرمت إذا أرضعت ولدها الغيل بفتح المعجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرئة وهي تجامع أو عند حملها [وأغيمت] السماء بالمعجمة أيضًا إذا صارت ذات غيم أي سحاب واستحوذ عليه فلان أي غلب و استصوبه واستروح الريح أي شمها [شاذ] لأن الواو والياء في جميع هذه متحركتان وما قبلها مفتوح في القود والصيد وفي حكمه في البواقي كما في أقام وأباع فالقياس قلبهما ألفا في الجميع فأبقاهما للتنبيه على الأصل مخالفًا للقياس وإن اطرد السماع وقد جاء أخالت وأغالت وأغامت واستصاب على القياس [وصح] من حيث العين بمعنى أنه لم يرتكب إعلال في عينه [باب قوي] وهو ما كان على فعِل بكسر العين وعينه ولامه كلاهما واو [و] باب [هوى] وهو ما كان على فعَل بالفتح وعينه ولامه كلاهما حرف علة [للإعلالين] اللازمين من إعلالها بقلب العين فيهما ألفًا فأن قوي مثلًا أصله بواوين بدليل القوة بالتشديد والإعلال في حرف العلة المجتمعة يؤخذ من الآخر فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها ولو قلبت الأولى أيضًا لانفتاح ما قبلها ألفًا لزم إعلالان في كلمة واحدة وهوى أصله هوَيَ بالياء فقلبت ألفًا لانفتاح ما قبلها فلو قلبت الواو ألفًا أيضًا لزم فيه إعلالان فللتحرز عنهما صحت العين مع أن في باب هوى لو قلبت العين واللام كلاهما ألفًا التقى ساكنان ولزم حذف أحدهما بأن يقال ها فيلزم اللبس والإجحاف بكثرة التغيير [و] صح [باب] ما كان لامه ياء من فعِل بالكسر من الأجوف نحو [طوِي] بمعنى جاع [وحيِي] من الحيوة ضد الموت وإن لم يلزم إعلالان

(هامش: قال في القاموس الغيل ... [illegible])

(هامش: لأن لام طوي ياء بالاتفاق ولام حيي ياء عند الأكثر خلافًا للمازني حيث زعم أن لامه واو قلبت ياء لانكسار ما قبلها فالعجب فيه على تعليلها على مذهب ... بلزوم الإعلالين على ما قيل ... أيضًا كتبه عبد الرحمن)

لِأَنَّهُ فَرْعُهُ أَوْ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ يَقَائُ وَيَطَائُ وَيَحَائُ وَكَثُرَ الْإِدْغَامُ فِي بَابِ حَيِيَ لِلْمِثْلَيْنِ

لو قلبت عينه ألفاً لعدم الأعلال فى اللام [لأنّه فرعه] أى لأنّ هذا الباب فرع لباب هَوِىَ لأنّ فَعِلَ بالكسر فرع لفَعَلَ بالفتح لا فى المفتوح من الخفّة وكثرة الوقوع وزيادة التصرف حيث جاءت الحركات الثلث فى عين مضارعه فحمل على أصله فى صحّة العين وبالجملة قد صحّت العين فى تلك الأبواب مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها ولم تقلب ألفاً بأن يقال قَاىَ وطَاىَ وحَاىَ مثلاً لما ذكر من لزوم الأعلالين فى البعض والفرعيّة لِما صحّ فى البعض [أو لما يلزم] فى مضارعها عند اعلال عين الماضى بالقلب ألفاً [من] نحو [يَقَائُ] فى قَوِيَ [ويَطَائُ] فى طَوِيَ [و يَحَائُ] فى حَيِيَ لالتزامهم فى مضارع ما عينه حرف علّة من فَعِلَ بالكسر أن يشارك الماضى فى قلب العين ألفاً كما فى خَافَ يَخَافُ ونَامَ يَنَامُ وغيرهما ولو قلبت عين المضارع من هذا الأبواب ألفاً امتنع قلب اللام ألفاً أيضاً وكذا إبقاؤها مع إسكانها لئلّا يلتقى ساكنان وحذف إحديهما يؤدّى إلى كثرة التغيير واللبس فتعيّن أن يقال يطائُ ويقائُ ويحائُ مثلاً بضمّ الياء فى حال الرفع وهو مرفوض فى الفعل وإن سكن ما قبلها لأستثقالهم فيه ما لا يستثقلون فى الأسماء هذا مع ما فى ذلك من أعلال المتقدّم من حروف العلّة المجتمعة وصحّة المتأخّر منها مع الموجب والقياس عكسه وكأنّه لم يجعل اللازم فى قوى يَقَاوُ بالواو وإن كان هو مرفوضاً أيضاً للحمل على الماضى فى القلب ياءً فتأمّل وأعرض عن باب هَوَى يَهْوِى هيهنا لعدم لزوم يهاى فيه لأنّ مضارع ما عينه حرف علّة من فَعَلَ بفتح العين لا يلزم مشاركته للماضى فى القلب ألفاً كصَانَ يَصُونُ وبَاعَ يَبِيعُ [وكثر الأدغام] بل هو الكثر من الأظهار مع كثرته على ما قال سيبويه [فى] ماضى [باب] ما عينه ولامه كلاهما ياء من فَعِلَ بالكسر نحو [حَيِيَ] فيقال

حَيَّ

قوله تكسر الفاء لأن الكسرة تناسب الياء الساكنة للإدغام ولأن الكسرة نقلت عن العين إلى الفاء عند الإدغام كذا في النظامي

وَقَدْ تُكْسَرُ الْفَاءُ بِخِلَافِ بَابِ قَوِيَ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَبْلَ الْإِدْغَامِ

حَيَّ حَيَّا حَيُّو مثلًا بالتّشديد والأدغام [للمثلين] المجتمعين فيسكن الأوّل استثقالًا للكسرة على الياءِ

ويدّغم في الثّاني وبه قرء جماعةٌ من السّبعة قوله تعالى يَحْيىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ومن أظهر زعم أنّ القياس

عند ادّغام الماضي أن يدّغم المضارع أيضاً فيؤدّى إلى ضمّ الياءِ في الرّفع وضمّها مع التّشديد وإن لم يكن مستثقلًا

كما في كرسىّ لكن لم يوجد ضمّ الياء ولا تشديدها في كلامهم في آخر المضارع أصلًا لأنّه موضع الأعراب مع ثقل

الفعل ثمّ انّ الأحسن عند أظهار أخفاء كسرةِ الياءِ الأولى ليجرى مجرى الأدّغام وتحذف الأولى مع الواو للجمع وتضمّ

الثّانية لمناسبة الواوِ فيقال حَيُوا بالتّخفيف كما قال ÷ وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ ÷ حَيُوا بَعْدَ مَا مَاتُوا

مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرًا ÷ [وقد يكسر] على قلّةٍ [الفاءِ] من الماضي المدغم فيقال حِيَّ بكسر الحاءِ لمناسبة الياءِ وانجبارِ العدولِ

عن الفتحة الّتي هي أخفّ بالخفّة الحاصلة من الأدّغام وقد يقال أنّ من كسر جعل اسكان الياءِ للأدّغام بنقل كسرتها إلى

الفاءِ ومن فتح جعل الأسكان بحذف الحركةِ وقال بعضهم أنّ الظّاهر أنّ كسر الفاءِ إنّما جاء في الماضي المبنىّ للمفعولِ بقلب

الضّمة المستثقلة على ما قبل الياءِ وهذا هو الّذى ذكره سيبويه دون المبنىّ للفاعل كما هو ظاهر كلام المصنّف تبعًا

للزّمخشرىّ في المفصّل لخفّة الفتحة وهذا الباب في جواز الأدغام كائن [بخلاف باب] ما عينه ولامه واوان من

فَعِلَ بالكسر نحو [قَوِيَ] فلا يقال قوّ بالتّشديد [لأنّ الأعلال] فيه بقلب الواو الثّانية ياءً [قبل الأدّغام] لأنّ سبب

الأدّغام وهو اجتماع المثلين مجوّز للأدّغام في باب فَعِلَ بالكسر من اللّفيف المقرون بدليل كثرة الأظهار في حَيِيَ وهو

مع ذلك تصرّفٌ في الوسط وسبب الأعلال المذكور موجبٌ لوجوب قلب الواوِ ياءً بسبب إنكسار ما قبلها والموجبُ

قوله كهمس اسم الأسد وله معان أخرى أبو قبيلة من ربيعة بن حنظلة وهو المراد هيهنا والأعصر جمع العصر يعنى حسبناهم في غاية الشجاعة حتى انا حسبناهم انهم فوارس هذه القبيلة المعروفين بالشجاعة حيوا بعد موتهم أعصرا من الدهر منه

وَلِذٰلِكَ قَالُوا يُحْيِيْ وَيَقْوٰى وَاِحْوَاوٰى وَيَحْوَاوِيْ وَارْعَوٰى يَرْعَوِيْ فَلَمْ يُدْغِمُوْا وَجَاءَ اِحْوِيْوَاءُ وَاِحْوِيَّاءُ

مقدّم على الجواز وهو مع ذلك تصرف في الآخر فيتقدم على التصرف في الوسط عند اجتماع حرفي العلة وبعد الأعلال

المذكور لا مجال للادغام لعدم المثلين [ولذلك] الذي ذكر من تقديم الأعلال على الأدغام [قالوا] في مضارع حيي وقوي

[يحيي ويقوى] بقلب الياء الثانية من الأول والواو الثانية من الثاني ألفاً لانفتاح ما قبلها فزال التماثل ولم يبق

سبيل إلى الأدغام فلذلك لم يدغموا ولم يقولوا يحيّ ويقوّ بالتشديد كيعضّ ومن هنا اختلف الماضي والمضارع في باب

حيي في الأدغام وعدمه [و] لذلك أيضاً قالوا [إحواوى يحواوي] من الحوة للحمرة التي تضرب إلى السواد أو اللون المخلوط

بالكمتة [وارعوى] عن القبيح [يرعوي] إرعواءً إذا كفّ عنه والأصل إحواوَ ويحواوِ بواوين بعد الألف و

إرعوو ويرعوو بواوين أيضاً والأصل فيهما الأدغام فأن الأول من باب إحمارّ يحمارّ والثاني من باب إحمرّ يحمرّ لكنهم

قلبوا الواو الأخيرة في الماضيين ألفاً لانفتاح ما قبلها وفي المضارعين ياء لانكسار ما قبلها [ولم يدغموا] في شيئ من

هذه ولم يقولوا إحواوّ وارعوّ بالتشديد كاحمارّ واحمرّ ولا يحواوّ ويرعوّ كيحمارّ ويحمرّ لزوال التماثل بعد الأعلال

[وجاء] في مصدر إحواوى [إحويواءً] بالإظهار وتخفيف الياء الساكنة بين الواوين ليناسب فعله في الأظهار

[واحوياء] بتشديد الياء على الأدغام ولم يذكر سيبويه غيره لأن أصله إحويواءً فقلبت الواو الثانية ياءً وأدغمت

لاجتماعها مع الياء مع سبق الساكن ومن قال إحويواءً بالأظهار لأنه لم يبال بذلك لعروض الياء وزيادتها

حرصاً على المناسبة لفعله واعلم أن النحاة ذكروا أن باب الأفعال في بعض الكلمات كاحمرّ إحمراراً واشهبّ اشهباباً

مقصور افعيلال كاحمارّ احميراراً واشهابّ إشهيباباً [ومن قال] في اشهيباب واحميرار [إشهباب]

واحمرار بالقصر [قال] في إحواوى إحويواءً إحووى كارعوى [إحوواءً كاقتتال] مصدر اقتتل على افتعل

فعدد

وَمَنْ قَالَ إِشْهَابَّ قَالَ إِحْوِوَاءً كَاقْتِتَالٍ وَمَنْ أَدْغَمَ اقْتِتَالًا قَالَ حِوَّاءً وَجَازَ الْإِدْغَامُ فِي أُحْيِيَ وَاسْتُحْيِيَ بِخِلَافِ
أَحْيَا وَاسْتَحْيَا وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ فِي يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي فَلِئَلَّا يَنْضَمَّ مَا رُفِضَ ضَمُّهُ وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ بَابِ قَوِيَ مِثْلَ ضَرَبَ وَلَا

في عدد الحروف والسّكنات وعدم الإدغام مع اجتماع المثلين وإن لم يكونا من باب واحد والوجه في عدم الإدغام المحافظة على
البناء وانجبار ثقل المتماثلين بسكون ما قبلهما [ومن] قال إِحْوَوَى إِحْوِوَاءً كاقْتِتَالٍ ومع هذا [أدغم اِقْتِتَالًا] ترجيحاً للتحرز
عن الإظهار في المثلين المجتمعين على المحافظة على البناء والاعتناء بالسّكون المتقدّم وقال قَتَّلَ يَقَتِّلُ قِتَّالًا بتشديد التاء في الجميع ٥
للإدغام وتحريك ما قبلها كما يأتي في باب الإدغام وحذف همزة الوصل للاستغناء عنها [قال] حوّى يحوّي بفتح الحاء فيهما وكسرها
على الوجه الّذي يأتي في قَتَّلَ يَقَتِّلُ [حِوَّاءً] بنقل كسرة الواو الأولى إلى الحاء وحذف الهمزة والإدغام فهذه أربعة أوجه والهمزة
الأخيرة في الجميع منقلبة عن الواو المتطرفة بعد الألف [وجاز الإدغام] من غير كثرة بعد نقل كسرة الياء الأولى إلى ما قبلها [في
أُحْيِيَ] كأُكْرِمَ [واسْتُحْيِيَ] كاسْتُخْرِجَ مجهولين لاجتماع المثلين من غير إعلال في الآخر لانكسار ما قبله بخلاف أَحْيَى و
اسْتَحْيَى مبنيّين للفاعل فإنّ ما قبل الآخر فيهما مفتوح فيجري فيهما الإعلال بالقلب ألفاً قبل الإدغام فيتعيّن فيهما الإظهار لعدم
المثلين [وامتناعهم] أمّا عن الإدغام [في يُحْيِي ويَسْتَحْيِي] كيُكْرِمُ ويَسْتَخْرِجُ مبنيّين للفاعل مع اجتماع المثلين وعدم الإعلال
في الآخر لانكسار ما قبله [فلئلا ينضمّ] عند التجرّد عن الجازم والنّاصب [ما رُفِضَ ضَمُّهُ] في الفعل وهو الياء مع أنّ الياء
المشدّدة لم يجئ في كلامهم في آخر المضارع كما مرّ وأمّا مضارع أحيي واستحيي مجهولين فلا مجال للإدغام فيه لجريان قلب
الآخر فيه ألفاً لانفتاح ما قبله قبل الإدغام [ولم يبنوا من باب] ما عينه ولامه واوان نحو [قَوِيَ] إلّا ما يشتمل على قلب
الأخيرة ياءً للكسرة قبلها وهو فَعِلَ بالكسر دون ما يبقى فيه الواوان لعدم الكسرة فلم يبنوا منه [مثل ضَرَبَ] بالفتح [ولا]
مثل [شَرُفَ] بالضمّ وإن أمكن التخفيف بالإدغام بعد إسكان الأولى عند الخلوّ عن الضمير البارز المرفوع نحو قَوَّ بالواو

كَرَاهَةَ قَوُوْتُ وَقُوُوْتُ وَنَحْوُ الْقُوَّةِ وَالصُّوَّةِ وَالْبَوِّ وَالْجَوِّ مُحْتَمَلٌ لِلْإِدْغَامِ وَصَحَّ بَابُ مَا أَفْعَلَهُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ

وَأَفْعَلُ مِنْهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ

المشددة [كراهة] اجتماع الواوين عند الاتصال بالضمير المذكور نحو [قَوُوْتُ] بفتح الواو الأولى إن بنى مثل ضربت [و

قُوُوْتُ] بضمها إن بنى مثل شرفت للزوم تحرك العين التى هى أول المثلين عند الاتصال به فلا مجال للادغام عنده

ولم يبال باجتماع اليائين فى نحو حييت لأنه أخف من اجتماع الواوين [ونحو القُوَّةِ] مصدر قوى [والصُّوَّةِ] بالمهملة

المضمومة والواو المشددة واحدة الصوى بضم المهملة والقصر للأعلام من الحجارة أو التى غلظت وارتفعت من الأرض

ولم يبلغ أن يكون جبلا [والبَوِّ] بفتح الموحدة وتشديد الواو لجلد ولد الناقة علا تبنًا إذا مات ولدها لتسلى به

[والجَوِّ] بفتح الجيم وتشديد الواو للهواء وبضم المهملة فى بعض النسخ على أنه جمع الأحوى من الحوة للون المذكور آنفا

[مُحْتَمَلٌ] بفتح الميم على أنه اسم مكان أى موضع احتمال للادغام وإن كان بكسر الميم فالمعنى أن مثل ذلك يحتمل الادغام و

يصلح له والحاصل أن فى نحو ذلك وإن اجتمعت واوان لكنه صالح للادغام لوجود شرط فيه وهو سكون الأول و

تحريك الثانى فيسهل ثقل اجتماعهما بخفة الادغام بخلاف نحو قووت فإنه لا يحتمل الادغام لتحرك أول المثلين فيه

كما قلنا [وصح باب ما أفعله] وأفعل به للتعجب نحو ما أقوله وأقول به وما أبيعه وأبيع به [لعدم تصرفه] ولذلك

لم يجز تأنيثه وتثنيته وجمعه فحيث التزموا عدم تصرفه تركوا الإعلال فيه لأنه تصرف مع أن إعلاله لا يكون

إلا بالحمل على الفعل المجرد الثلاثى نحو قال وباع لعدم انفتاح ما قبل العين فيه كأقام فلو حملوه على الفعل المتصرف لما

بينهما من التباعد وأما التصرف فيه بإعلال اللام نحو ما أرماه وما أغزاه فلأن اللام محل التغير مع أن تأثير سبب

الإعلال فى اللام ليس للحمل على الفعل [وأفعل] التفضيل نحو أقول من زيد وأبيع من عمرو [محمول عليه] فى صحة العين

لما بين

(Marginal notes, handwritten:)
وهو الاجتماع الواوين آخره شهر الاجتماع اليائين چاپردى
قوله ونحو القوة الخ جواب سؤال بأنه قيل إذا كثر ينبغى أن تقع قوله والقوة ... الأولى نظرا لأن الأدغام حاصل فقلت فقال اللغة ولكان الإعلال متعذرا على الأدغام أيضا لكن ... الأولى كما جاء في التمثيل
قوله محتمل الخ قيل بفتح الميم أى موضع احتمال الادغام لأن شرطه سكون الأول وتحرك الثانى وهو متحقق هنا
والظن أنه بفتح مفتوح مسوغ واللام للتعليل أو ...
الصوة مسوغ لوقوع الأدغام فيه چاپردى
والجو بالحاء المهملة المضمومة چاپردى
قوله محتمل وقع هذا اللفظ ههنا فى المنفصل وقال بعض شارحى المنفصل إنه بفتح الميم على ما روى عن المصنف يعنى أن ...

أَوْ لِلَّبْسِ بِالْفِعْلِ وَاِزْدَوَجُوا وَاجْتَوَرُوا لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا وَبَابُ اِعْوَارَّ وَاسْوَادَّ

لما بين صيغتي التعجب والتفضيل من التناسب لتشاركهما في الاختصاص بالثلاثي المجرد وعدم البناء من اللون والعيب [أو] هو صحيح العين [للبس بالفعل] الماضي من باب الأفعال لو أعل فإن الماضي من الإقالة والإباعة مثلاً أقال وأباع ولو أعل اسم التفضيل من القول والبيع لكان على هذه الصورة فيلزم الالتباس فدفع بإعلال ذلك الفعل وصحة اسم التفضيل ولم يعكس لأن الإعلال في كل منهما لا يتصور إلا بالحمل على الفعل المجرد الثلاثي كما مر وحمل الفعل على الفعل أولى من حمل الاسم عليه فقوله أو للبس معطوف على قوله محمول عليه من حيث المعنى لأنه قال لم يعل اسم التفضيل للحمل عليه أو للبس كذا قال بعض الشارحين و يمكن جعله معطوفاً على قوله لعدم تصرفه وقوله وأفعل محمول عليه جملة معترضة وبيان اللبس بالفعل في صيغة التعجب أن ما أفعله لو أعل التبس بالماضي المتصل بالضمير البارز من باب الأفعال المقترنة بما الاستفهامية مثلاً وأفعل به يلتبس بالأمر منه إذا اقترن بالباء والضمير بوجه من الوجوه مع كفاية الالتباس ما أفعله بالفعل في صحة الصيغتين إجراء الباب التعجب على وتيرة واحدة ودفع الالتباس بالفرق بالصحة والإعلال ولم يعكس لأن صيغة التعجب إن لم تكن اسماً فهي جارية مجراه وحمل الفعل الصريح على الفعل أولى من حمل الجاري مجرى الاسم عليه ولم يعتبر حمل اسم التفضيل عليه هنا لظهور جريان نفس هذا الوجه أي اللبس عند الإعلال فيه من غير حاجة إلى حمله على ما أفعله في ذلك فتأمل فيه تعسف وأعلوا اسم التفضيل في اللام كصيغة التعجب نحو أرمى من زيد وأغزى منه [و] صح ما كان من باب الافتعال بمعنى التفاعل نحو [ازدوجوا و اجتوروا] وإن تحقق فيه سبب الإعلال لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله [لأنه بمعنى] ما لا إعلال فيه وهو [تفاعلوا] نحو تزاوجوا وتجاوروا فحمل على ما هو بمعناه في الصحة بخلاف نحو اختار مما ليس بذلك المعنى [و] صح [باب اِعْوَارَّ] من العور [واِسْوَادَّ] من السواد مع كون حرف العلة فيه في حكم المتحرك المفتوح ما قبله كما في أقام

لِلَّبْسِ وَعَوِرَ وَسَوِدَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ وَمَا تُصُرِّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ أَيْضًا كَأَعْوَرْتُهُ وَاسْتَعْوَرْتُهُ وَمُقَاوِلٍ وَمُبَايِعٍ

وَعَاوِرٍ وَاسْوَدَّ وَمَنْ قَالَ عَارَ قَالَ أَعَارَ وَاسْتَعَارَ وَعَائِرٌ وَصَحَّ تَقْوَالٌ وَتَسْيَارٌ لِلَّبْسِ

واستقام [لِلَّبْسِ] لو أعلّ إذ الإعلال فيه بأن يفتح ما قبل حرف العلّة كالسين والعين فيحذف همزة الوصل للاستغناء

عنها ثم إذا قلبت حرف العلّة ألفاً اجتمعت ألفان فيحذف إحديهما بالتقاء الساكنين فيحصل سادّ وعارّ مثلاً بتشديد الدال

والراء ويلتبس باسم الفاعل من سدّ وعرّ من المضاعف وبماضي باب المفاعلة منهما [و] صحّ باب [عَوِرَ وَسَوِدَ]

من المجرّد [لأنّه بمعناه] من غير تفاوت في نفس المعنى فإنّ سَوِدَ واسْوَادَّ بمعنى إلّا في المبالغة الحاصلة في الثاني

بالزيادة فحمل على ما هو بمعناه في الصحّة وإنّما اعتبر وأحمل المجرّد على المزيد فيه لأنّ الأصل في الألوان والعيوب أن يبنى

فعله على هذا الوجه المزيد فيه فهو في هذا المعنى أصل لذلك وإن كان المجرّد أصلاً له في الاشتقاق فرجّح ما هو الأصل

في إفادة المعنى [وما تُصُرِّفَ] على البناء للمفعول أي يؤخذ من التصاريف [ممّا صحّ] عينه [صحيح أيضاً] كما صحّ أصله

للحمل عليه وإن اشتمل هذا الفرع على سبب الإعلال وذلك [كأَعْوَرْتُهُ] من العور [وَاسْتَعْوَرْتُهُ وَمُقَاوِلٍ وَمُبَايِعٍ]

على صيغة اسم الفاعل من قاوَلَ وبايَعَ ولولا الحمل على الأصل لقلب الواو في اسم الفاعل همزة كما في نحو صائنٍ وبائعٍ [وعاوِرٍ]

من غير قلب حرف العلّة همزة كما هو قياس اسم الفاعل من الأجوف [واسْوَدَّ] بالتشديد كاحمرّ لأنّه منقوص من اسواد

مع أنّ ما ذكر من اللبس في اسوادّ لو أعلّ جار فيه أيضاً [ومن] أعلّ الأصل في بعض ذلك مثل من [قال عار] أعلّ

التصاريف فلذلك [قال أعارَ واستعارَ] بالألف [وعائرٌ] بالهمزة إذ لا وجه لترك الإعلال سوى الحمل على الأصل

فإذا أعلّ الأصل لم يبق وجه لتركه [وصحّ تَقْوَالٌ وتَسْيَارٌ] وهما مصدران بمعنى القول والسير وصحّتهما مع و

جود الإعلال في فعلهما وكون حرف العلّة فيهما في حكم المتحرك المفتوح ما قبله كالإقامة [للبس] فإنّ حرف العلّة فيهما

لو قلبت

وَمِقْوَالٌ وَمِخْيَاطٌ لِلَّبْسِ وَمِقْوَلٌ وَمِخْيَطٌ مَحْذُوفَانِ مِنْهُمَا أَوْ بِمَعْنَاهُمَا وَأُعِلَّ نَحْوُ يَقُومُ وَيَبِيعُ وَمَقُومٍ وَمَبِيعٍ لِغَيْرِ ذَلِكَ لِلَّبْسِ وَنَحْوُ جَوَادٍ وَطَوِيلٍ وَغَيُورٍ لِلْإِلْتِبَاسِ بِفَاعِلٍ أَوْ بِفَعْلٍ

لو قلبت ألفاً اجتمعت ألفان وبعد حذف أحدهما يحصل تَقَالُ وتَسَارُ فيكونان في معرض اللّبس بالمضارع المجهول للغفلة عن الفتحة في أولهما والمعلوم لتوهم مجيئ نحو خَافَ يَخَافُ منهما [و] صحّ [مِقْوَالٌ ومِخْيَاطٌ] كلاهما بكسر الميم للمبالغة في القول والخياطة مع كون حرف العلّة فيهما في حكم المتحرّك المفتوح ما قبله [للّبس] عند الأعلال اذ بعد القلب ألفاً واجتماع الألفين وحذف احديهما يحصل مِقَالٌ ومِخَاطٌ فلا يدرى أنّهما مِفْعَلٌ أو مِفْعَالٌ مع أنهما ليسا على مثال الفعل لمفارقتهما له في الألف الّتى هي بعد العين [ومِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ] بكسر الميم من غير ألف [محذوفان منهما] أى مأخوذان من مِقْوَالٍ ومِخْيَاطٍ بحذف الألف فرعان لهما فحملا على الأصلين في الصّحة ولولا ذلك لأعلّا كمقام [أو] بناءان مستأنفان كائنان [بمعناهما] من غير أن يكونا فرعين لهما فحملا على ما هما بمعناه في الصّحة [وأعلّ نحو يَقُومُ ويَبِيعُ] وأصلهما كينصر ويضرب [ومَقُومٍ ومَبِيعٍ] إسمي مفعول من باعه ومن قام وأن كان لازماً على سبيل الفرض أو على تقدير الوصل بحرف الجرّ كما في مَمْرُورٍ به و أصلهما مقووم ومبيوع [بغير ذلك] الّذى ذكر من القلب ألفاً مع أنّ المناسب ذلك لتحرّك ما قبل حرف العلّة في الماضى الّذى هو الأصل لحرف العلّة فيهما مثلها في قام ومقام ولكنّها أعلّت بالأسكان ونقل الحركة [للّبس] لو أعلّت بالقلب ألفاً إذ لو قيل يَقَامُ ويَبَاعُ إلتبسا بباب يَخَافُ ويَهَابُ ولو قيل مَقَامٌ ومَبَاعٌ بعد حذف الواو السّاكنة بالتقاء الساكنين ٥ إلتبس اسم المفعول بالمصدر الميمى والمكان [و] صح باب ما يقع فيه ساكن على وجه الأتصال بعد حرف العلّة المتحرّك بأحد الثلث المفتوح ما قبله [نحو جَوَادٍ وطَوِيلٍ وغَيُورٍ] بالعجمة من الغيرة وصحّته في نحو ذلك مع تحركه وإنفتاح ما قبله [للإلتباس] على تقدير الأعلال [بِفَاعِلٍ أو بِفَعْلٍ] بسكون العين أو بفتحها فأنّ حرف العلّة في هذه لو قلبت ألفاً إجتمع ساكنان

أَوْلِأَنَّهُ لَيسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ وَلَامُوافِقٍ لَهُ وَنَحْو الْجَوَلَانِ وَالْحَيَوانِ وَالصَّورَى وَالْحَيَدَى لِلتَّنْبِيه بِحَرَكَتِهِ

عَلَى حَرَكَةِ مُسَمَّاهُ وَالْمَوتَانِ لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ

فأمّا أن يحرك الثّانی بالکسر بعد قلبه همزة فیحصل جائِرٌ وطائِلٌ وغائِرٌ علی هیئة اسم الفاعل فیلتبس به وأمّا أن یحزف

أحد السّاکنین فیحصل جادٍ وطالٍ وغارٍ ویلتبس بفعل مفتوح العین من الأجوف الّذی قلبت عینه ألفاً مع احتمال

الإلتباس باسم الفاعل من النّاقص فی الوقف کقاض بأن یکون من جدیته بمعنی سألته العطاء وطلیته بالدّهن و

غریته بمعنی ألصقته بالغراء بکسر المعجمة وفارسیة سریشم وأن حذفت الألف من الأخیرین حصل طیل وغیر

فیلتبسان بفعل بسکون العین فصحّة العین فی نحو هذه لدفع اللّبس [أو لأنّه لیس] بجار علی شرط اعلال العین

فأن شرطه فی الأسم الزّائد علی ثلاثة أحرف الجریان علی الفعل فی العمل والدّلالة علی الحدوث أو الموافقة له فی الحرکات

والسّکنات مع المخالفة بوجه ما یحمل علیه [illegible] فی الأعلال علی ماسیجیئ إن شاء الله ولیس شیئ

من هذه [بجار علی الفعل] لأنّ الجاری علیه إنّما هو اسم الفاعل واسم المفعول علی ما قالوا [ولاموافق] للفعل فی الحرکات

والسّکنات وهو ظاهر فلم یحمل علی الفعل الّذی هو الأصل فی الأعلال [و] صحّ مع وجود سبب الأعلال [نحو الجولان]

مصدر جال بالجیم [والحیوان] بالمهملة [والصّوری] بالصّاد والرّاء المهملتین والقصر [والحیدی] بالحاء والدّال

المهملتین والقصر وهما نوعان من المشی فیهما تمایل کذا قیل ویقال أیضاً حمار حیدی أی یحید أی یمیل عن ظلّه

وقال الجوهریّ لم یأت فی نعوت المذکر علی فعلی غیره [للتّنبیه بحرکته] فی العین والعدول عن القلب إلی الألف السّاکنة

[علی حرکة مسمّاه] إذ من یسمعه مخالفاً للقیاس الّذی هو الأعلال کأنّه یتفطّن بأن ذلك لرعایة التّناسب بین اللّفظ

والمعنی

أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلَا مُوَافِقٍ وَنَحْوُ أَدْوُرٍ وَأَعْيُنٍ لِلْإِلْتِبَاسِ أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلَا مُخَالِفٍ وَنَحْوُ جَدْوَلٍ وَخِرْوَعٍ وَعِلْيَبٍ لِمُحَافَظَةِ الْإِلْحَاقِ أَوْ لِلسُّكُونِ الْمَحْضِ وَتُقْلَبَانِ هَمْزَةً فِي نَحْوِ قَائِمٍ وَبَائِعٍ مِنَ الْمُعْتَلِّ فِعْلُهُ

والمعنى فيتنبّه بوجود الحركة في المعنى فتأمّل ولو قال لرعاية التناسب بين اللفظ والمعنى كان أظهر [و] صحّ [الموتان لأنّه نقيضه] مع وجود سبب الأعلال [للحمل على الحيوان] حملاً للنقيض على النقيض لتقاربهما في الخيال غالباً فأنّ الموتان خلاف الحيوان كالأرضين والدور ونحوهما ما لا حيوة له وقال الفراء هو الأرض الموات التي لم يتعرض لأحيائها أحدٌ وبالجملة قد صحّ الجولان وما ذكر معه في كلامهم لما ذكر [أو لأنّه ليس بجارٍ] على الفعل [ولا موافق] له حركة وسكوناً [و] صحّ [نحو أدوُر] جمع دار [وأعيُن] جمع عين مع كون حرف العلّة في نحوهما من الجوع في حكم المتحرّك المفتوح ما قبله لأنفتاح ما قبله في المفرد الذي هو الأصل [للألتباس] لو قلبت العين في نحوهما ألفاً بالفعل فأنه لو قلبت العين في أدوُر وأعيُن مثلاً ألفاً حصل أدارُ وأعانُ ويلتبسان في حال الوقف بالماضي من الإدارة والإعانة والمضارع الذي للمتكلّم الواحد من دار وعان فلانٌ إذا صار عيناً أي جاسوساً أو بمعنى آخر [أو لأنّه ليس بجارٍ] على الفعل [ولا مخالف] بوجه مّا من المخالفة لكون أدوُر وأعيُن مثل أنصر للمتكلّم من المضارع من نصر من غير فرق له والحال أنّه يجب في أعلال ما ليس بجار على الفعل مع الموافقة له في الزنة أن يشتمل على وجه من المخالفة كما سيجيء [و] إنّما صحّ [نحو جدوَل] لجعفر [وخِروَع] لدرهم لنبت معروف يقال له بالفارسية بيدانجير [وعِلْيَب] بالمهملة واللام والتحتانية والموحّدة لوادٍ وقيل لماءٍ على زنة جُخدُب ولم يأت فُعيَل بضمّ الفاء وسكون العين وفتح الياء غيره على ما قال الجوهري [لمحافظة الألحاق] بموازنتها المذكورة [أو للسكون المحض] اللازم في ما قبل حرف العلّة فليس فيما قبله حكم الحركة بوجه حتّى يجعل في حكم المتحرّك المفتوح ما قبله [و] الواو والياء [تقلبان همزة في نحو قائم وبائع من] اسم الفاعل الأجوف

عليب ملحق بجخدب عند الأخفش على أنه وزن آخر من أوزان الرباعي وهو أيضاً ملحق عنده غيره لا على أنه وزن آخر وقد مضى الكلام فيه (منه) حكي أن أبا علي الفارسي دخل على رجل من أهل العلم وبين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطاً بنقطتين من تحت فقال له أبو علي هذا خط من فقال خطي و التفت إلى صاحبه لا الغضب لا قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته كذا في بعض الشروح وكان الحريري ينقط تحت هذه الهمزة نقطتين وهو خطأ على ما قيل (منه)

بِخِلَافِ عَاوِرٍ وَصَايِدٍ وَنَحْوُ شَاكٍ وَشَاكٌ شَاذٌّ وَفِي نَحْوِ جَاءٍ قَوْلَانِ قَالَ الْخَلِيلُ مَقْلُوبٌ كَالشَّاكِي وَقِيلَ عَلَى الْقِيَاسِ وَفِي نَحْوِ أَوَائِلَ وَبَوَائِعَ مِمَّا وَقَعَتَا فِيهِ بَعْدَ أَلِفِ بَابِ مَسَاجِدَ وَقَبْلَهَا وَاوٌ أَوْ يَاءٌ

[المعتلّ فعله] كقَام وبَاع للحمل على الفعل في الإعلال لجريانه عليه مع ثقل الكسرة في الجملة وإن حصل شيئ من الخفة بالوقوع بعد الألف المزيدة لبناء إسم الفاعل فقلب حرف العلّة ألفاً لتنزيله منزلة المتحرك المفتوح ما قبله نظراً إلى فتحة ما قبل ألف الفاعل لأنها واسطة ضعيفة كالعدم فاجتمعت ألفان وكرهوا حذف أحديهما للألتباس بالفعل عند الوقف فقلبوا الثانية همزة وهذا [بخلاف] ماضٍ فعله نحو [عَاوِرٍ] من عَوِرَ فإنّه يحمل على الفعل في الصّحة كما مرّ [ونحو شَاكٍ] بالكسر والتّنوين رفعاً وجرّاً كقَاضٍ [وشَاكٌ] بالضم والتّنوين رفعاً في اسم الفاعل من الشوكة وهي شدّة البأس [شَاذٌّ] والقياس شَائِكٌ بالهمزة كقَائِمٍ وبَائِعٍ ثمّ أنّ قولهم شَاكٍ كقَاضٍ مبنيّ على قلب حرف العلّة من موضع العين إلى موضع اللام فيحصل شَاكِوٌ على فَالِعٍ وتقلب الواو ياءً ثمّ يعل إعلال قَاضٍ ومثله لاثٍ بالمثلثة من لاث العامة على رأسه يلوثها لوثاً وقوله شاكٌ بالضم والتّنوين رفعاً مبنيّ على أعتبار حذف الواو فلا يقع حرف العلة في الآخر بل وزنه فال ويجري على آخره الأعراب بحسب العوامل [وفي] اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام [نحو جَاءٍ] إسم فاعل من جاء يجيئ [قولان قال الخليل] هو [مقلوب] قلباً مكانيّاً لقلب العين إلى موضع اللام فحصل الجائي على فَالِعٍ [كالشاكي] في شائك وأعل أعلال قاضٍ [وقيل] إنّه ورد [على القياس] في اسم الفاعل من الأجوف فقلبت الياء همزة كما في بائع فاجتمعت همزتان فقلبت الثانية ياءً وقد مرّ الكلام فيه في أوّل الكتاب [و] كما أنّ الواو والياء تقلبان همزة في نحو قَائِمٍ وبَائِعٍ كذلك تقلبان همزة [في نحو أوائل وبوائع ممّا وقعتا فيه بعد ألف باب] الجمع الأقصى الذي بعد ألف فيه حرفان

نحو

بخلافِ عَوَاوِيرَ وطَوَاوِيسَ وضَيَاوِنَ شاذٌ وصحّ عَوَاوِرُ

نحو [مساجد و] الحال أن تكون الألف [قبلها واوٌ أو ياءٌ] فتكون مما طته إمّا بواوين كما فى أَوَاوِلَ جمع أَوَّلٍ

وأمّا بيائين كخَيَايِرَ جمع خيّرٍ بتشديد الياءِ لما ساقه العدوّ من الدوّابِ ونحوها وأصله سيوقة من السوق فيقلب

عين الكلمة الواقعة بعد الألف فى هذه الجموع كلّها همزة عند سيبويه والخليل لما فيها من الأستثقال فى الجملة بأجتماع

حرفين من حروف العلّة بينهما حاجز ضعيف هو الألف مع كون الواقع بعد الألف متّصلًا بالآخر الّذى هو محلّ

التّغيير شبيهًا بالواقع بعدها فى نحو بائع فى الأتصال بالآخر والوقوع بعد الألف ووافقهما الأخفش فيما لانت الألف

فيه بين واوين فقط دون البواقى لزعمه عدم الأستثقال فيها وما ذكر [بخلاف] ما إذا كان بعد ألف الجمع اكثر من

حرفين [نحو عَوَاوِيرَ] جمع عُوّار بضم المهملة وتشديد الواو للخطاف وللأعشى ولقذى العين واللّحم الّذى ينزع منها

بعد ما يذر عليه الذرور ويقال للجبان أيضًا [وطَوَاوِيسَ] جمع طاوس للحيوان المعروف وبيابيع جمع بيّاع بالتشديد

للمبالغة فأن حرف العلّة الواقعة بعد الألف فى مثل ذلك لا تقلب همزة لبعده عن محلّ التغيير وهو الحرف الآخر وعدم

مشابهته بالبعد عنه للعين من نحو قائم وبائع [وضَيَاوِنَ] بالواو جمع ضَيْوَنٍ بالمعجمة للسنّور الذكر [شاذّ]

عند سيبويه والخليل والقياس ضيائن بالقلب همزة كما فى سيائق وكأنّه حمل على مفرده فى صحّة الواو على ما قال

الجوهرى حيث لم يقلب فيه ياء مع إجتماعها مع الياء وسبق السّاكن وأمّا الأخفش فهو قياس عنده لعدم الكتفاف

الألف بواوين [وصحّ عَوَاوِرُ] كما قال لبيد فى جمع عُوّارٍ بمعنى الجبان ٭ وَفِى كُلِّ يَوْمٍ ذَاى حَفَائِظٍ بَلَوْتَنِى ٭ فَقُمْتُ مَقَا

مًا لَمْ تَقُمْهُ الْعَوَاوِرُ ٭ وفى جمع عُوّار لقذى العين فى قول جندل بن المثنى الطّهوىّ ٭ حَنَّى عِظَامِى وَأَرَاهُ ثَاغِرِى ٭ و

بالتشديد وأمّا بواوٍ وياءٍ كبَوَايِعَ جمع بائعة أو جمع بُوَيْعَة على فوعلة من البيع وأمّا بياءٍ وواوٍ نحو سَيَاوِقَ جمع سَيِّقَةٍ

وَأُعِلَّ عَيَائِلُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَوَاوِيرُ فَحُذِفَتْ وَعَيَائِلُ فَأُشْبِعَ وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِي بَابِ مَقَاوِمَ وَمَعَايِشَ لِلْفَرْقِ

كَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ ؛ أى قوس الدهر عظامى وأراه كأسر تغرى وهو مقدم الأسنان وأضعف بصرى

حتى جعل القذى فيه عوض للكحل [وأُعِلّ عيائل] بقلب الياء بعد الألف همزة كما فى قول حكيم بن معية الربعى يصف

قناة نبتت فى موضع كثير الأشجار فى أَشَبِ الغيطان ملتف الحُظُر فيه عيائل أسود ونُمُر ؛ والحال ان القياس إعلال

عواور لاتصال الواو بالآخر كما فى أَوَاوِل وصحته عيائل للبعد عن الآخر كما فى بيابيع وطواويس لكن ذلك للنظر إلى

الأصل فيهما [لأن الأصل] فى عواور [عواوير] بالياء بعد الواو ولأنه جمع عوّار بالتشديد فيلزم فيه الياء المنقلبة عن

الألف ذلك المفرد [وحذفت] للضرورة فهى فى حكم الموجود فى اللفظ والواو كأنها بعيدة عن الطرف ومع ذلك قد تقلب

همزة للنظر إلى ظاهر اللفظ [و] الأصل فى [عيائل] عيائل كخيابر بياء واحدة لأنه جمع عيّل بتشديد كجيّد وجياد وهو

واحد العيال وقد يقال رجل عيل أى ذو عيال كما هو الأظهر فى البيت [فأشبع] لفظه بأشباع كسرة الهمزة المنقلبة عن

الياء المتصلة بالطرف فتولدت ياء بعدها فهى فى حكم العدم والغيطان جمع الغائط للمنخفض من الأرض والحُظُر المهملة

فالمعجمة بضمتين ما روى فى البيت جمع الحظيرة على ما قيل ومكان أَشِب مثل كتف بالمعجمة والموحدة ملتف الأ

شجار من الالتفاف والأسود جمع أسد والنمر بضمتين على ما أنشده سيبويه جمع نمر وهو الحيوان المعروف على خلاف

القياس والأكثر نمور [و] هذا الذى ذكر من القلب بعد ألف باب مساجد همزة [لم يفعلوه فى باب مقاوم] جمع مقام

وأصله مقوم [ومعايش] جمع معيشة ونحوهما من الجموع التى قبل الألف فيها حرف صحيح وبعدها واو أو ياء

أصليتان متصلتان بالآخر وإنما لم يقلبوا مع المشابهة للعين فى نحو بائع وقائم فى الكسر والتوسط بين الألف و

الطرف [للفرق بينه وبين باب رسائل وعجائز وصحائف] وكبائر ونحو ذلك من الجموع التى وقعت فيها بعد

الألف

فإن قيل من المجاورة للطرف لفظا لبعده عنه تقديرا إذ أصله عواوير بدليل أنه جمع عوّار وحرف العلة إذا كان فى المفرد لا يحذف فى الجمع بل يقلب ياء كجبابير

والملح
ويحتمل القرب وضعفت عظامى بدون آلتى وأقربائى والجملة أعنى حتى جعل القذى ... وقد مقدرة فيها قوله وكحل عطف على ... ودلت عيال أى ترادفت وتكاثرت وكثرت

[Marginal handwritten glosses throughout the text are only partly legible.]

لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَابِ رَسَائِلَ وَعَجَائِزَ وَصَحَائِفَ وَجَاءَ مَعَائِشُ بِالْهَمْزِ عَلَى ضُعْفٍ وَالْتَزَمَ هَمْزَةَ مَصَائِبَ

وَتُقْلَبُ يَاءُ فُعْلَى اِسْمًا وَاوًا فِي نَحْوِ طُوبَى وَكُوسَى

الألف واؤ أو ياء زائدة بإزاء مدة في مفردها ألفا كانت كرسالة أو واوا كعجوز أو ياء كصحيفة وكبيرة فإنها تقلبان همزة في مثل ذلك تشبيها بنحو بائع وقائم ولم يعكس بأن تقلب الأصلية وتصح الزائدة لأن المدة أولى بالتغير من الأصلي ثم لم يبال بعدم الفرق بين أوائل ونحو رسائل لاستثقال الاجتماع مع ضعف الحاجز كما مر وأجري الزائد المتحرك من الواو والياء في نحو جدول وعثير لقوته مجرى الأصلي في الصحة في الجمع فيقال جداول وعثائر من غير قلب [وجاء معائش] بقلب الياء همزة [على ضعف] لأن القياس المستنبط من كلامهم في مثله صحة الياء ولأنه على ضعفه لتشبيه معيشة وهي مفعلة بفعيلة كصحيفة لتوهم أصالة الميم وزيادة الياء [والتزم همزة مصائب] جمع مصيبة بضم الميم وأصلها مصوبة بالواو والأصلية على صيغة إسم الفاعل من باب الأفعال نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها وقلبت ياء والقياس في جمع مثله جمع التصحيح كمصيبات لما مر من أن في نحو مكرم استغنى بالتصحيح عن التكسير ثم إنه بعد ما جمع هذا مكسرا فالقياس مصاوب بالواو كمقاوم لكنهم خالفوا فيه القياس وأعلوه طلبا للتخفيف لكثرة دورانه لذا قال المصنف مع مناسبة القياس فيه بالإعلال لوروده على خلاف القياس الذي هو الجمع الصحيح وقد جاء مصاوب بالواو على القياس أيضا على ما في الصحاح ولأنه قليل في حكم العدم حتى كأنهم التزموا الهمز أي القلب همزة [وتقلب ياء فعلى] بالضم حال كونه [إسما أو واوا] لسكونها وانضمام ما قبلها سواء كانت إسمية على وجه الحقيقة [نحو طوبى] من الطيب إذا كان مصدرا كرجعى ومنه طوبى لك وطوباك كسقيا لك وكذا إذا أريد به الشجرة المعروفة في الجنة [وكوسى]

دارا كما جمع مسيل مثل بيع على مسايل لتوهم أصالة الميم وكونه على فعيل مثل قبيل و قبائل ... منه

يريد ان القياس ان لا تقلب فيه الواو همزة لان عين الكلمة وليس قبل الالف واو ولا ياء فينبغي ان تبقى كما في مقاوم الا ان التزموا همزها على خلاف القياس تشبيها على انه ليس جمع مفعلة ولا مفعلة كما هو وقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وان كان الاصل مصوبة نقلت حركة الواو الى الصاد الى هذا التشبيه لان قياس جمع اسم الفاعل في مثله ان نحو مكرم مستغنى فيه بالتصحيح عن التكسير فلا جمع هذا جمع التكسير لان مظنته ان يتوهم انه جمع مفعلة بفتح الميم وكسر العين بل انها جمع فعيلة او مفعلة قلبت الواو همزة لكون زائدا تشبيها انه جمع مفعلة بضم الميم وكسر العين او فتحها مثل بيع على مسائل لتوهم اصالة الميم وكونه على فعيل مثل قبيل و قبائل كما جمع مسيل على خلاف الاصل فيه ان الاصل فيه ان جمع مصيبة ... كما عرفت

وَلاتُقْلَبُ فِي الصِّفَةِ وَلكِنْ يُكْسَرُ مَاقَبْلَهَا فَتَسْلَمُ الْيَاءُ نَحوِ مِشْيَةٌ حِيكَى وَقِسْمَةٌ ضِيزَى وَكَذَلِكَ بَابُ بِيضٍ

لموضع والجنس من الفرس قصار الأيدى والأرجل أم باعتبار اجرائه مجرى الأسم نحو هذين إسمى تفضيل فى

مونث الأطيب من الطِّيبِ ضد الحق لم يستعملا صفتين جاريتين على الموصوف إلا مع اللام على خلاف الصفات (والأكيس من الكيس صفارى جارية)

المتمحضة التى يستعمل صفات جارية على الموصوف على كل حال وذلك لأن صيغة المونث من إسم التفضيل

يمتنع بناؤها مع من للزوم الأفراد والتذكير معها ولا يبنى مع الأضافة إلا إذا كان المفضل بعض ما أضيف إليه

وأريدت الزيادة على ما عداه منه فيدل المضاف اليه على الموصوف فمن ثم لم يقع قط فى كلامهم جريانه على الموصوف

معها فلا يقال مررت بجارية حسنى الجوار وجاء كيسى بالياء وقلب ضمة الكاف كسرة أيضاً [ولا تقلب] الياء

واواً من فعلى بالضم [فى الصفة ولكن يكسر ماقبلها فتسلم الياء] بسبب كسر ما قبلها لاقتضاء الضم فيه قلبها

واواً وذلك للفرق بينها وبين الأسم ولم يعكس لأن الأسم لخفته فى المعنى أولى بقلب الياء فيه واواً كذا قيل و

ذلك [مِشْيَةٌ حِيكَى] بكسر المهملة أى مشية فيها تبختر من حاك الرجل يحيك حيكاً إذا تبختر أو حرك منكبيه فى المشى

[وَقِسْمَةٌ ضِيزَى] بكسر المعجمة أى فيها جور وظلم من ضار يضيز ضيزاً إذا جار فهذان متمحضان فى الوصفية

وليسا إسمى تفضيل ولذا وقعا وصفين بدون اللام وهما فى الأصل على فعلى بالضم لأنه كثير فى الصفات كحبلى

وفضلى وغيرهما بخلاف فعلى بالكسر فأنه من بناء الأسماء كالشعرى للكوكب والأقلى لنبات مر ولم يوجد فى

الصفات سوى عِزْهى للذى لا يطرب للهو [وكذلك] فى قلب ضمة ماقبل الياء كسرة لسلامتها [باب] الجمع

الذى كان على فُعْلٍ بالضم وسكون العين من الأجوف اليائى [بِيضٍ] جمع بيضاء وأصله الضم كحمر وحمراء فلم

يبق

وَاخْتَلَفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَقَالَ سِيبَوَيْهِ الْقِيَاسُ الثَّانِي فَنَحْوُ مَضُوفَةٍ شَاذٌّ عِنْدَهُ وَنَحْوُ مَعِيشَةٍ يَجُوزُ

أَنْ يَكُونَ مَفْعِلَةً وَمَفْعُلَةً وَقَالَ الْأَخْفَشُ الْقِيَاسُ الْأَوَّلُ فَمَضُوفَةٌ قِيَاسٌ عِنْدَهُ وَنَحْوُ مَعِيشَةٍ مَفْعِلَةٌ

يبقى الضم لئلا يقلب واواً مع استثقال الجمع بل قلب كسرة ليبقى الياء التي هي أخف ثم إن قلب الياء المضموم ماقبلها واواً

في نحو باب طوبى وقلب ضمة ماقبلها كسرة في باب ضيزى وباب بيض مما هو اتفقوا عليه [واختلف] في الياء

المضموم ماقبلها [في غير ذلك] الذي ذكر من الأبواب [فقال سيبويه القياس] فيهما [الثاني] وهو قلب

ضمة ماقبلها كسرة لسلامتها لأن تغيير الحركة أهون من تغيير الحرف [فنحو مضوفة] من الضيافة للأمر النازل

الذي يخاف منه لأنه ضيف خطير القدر يخاف منه أو سمي بها لافتقار دفعه إلى انضياف بعضهم ببعض

كما في قول أبي جندب الهذلي: وَإِنِّي إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ ❊ أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصِفَ السَّاقَ مِيزَرِي [شاذ عنده]

لأن الأصل مضيفة بضم الياء فالقياس عنده بعد نقل ضمها إلى الضاد الساكنة ابدال الضمة كسرة للسلامة عن

القلب إلى الواو فابقائها المؤدي إلى القلب خارج عن القياس عنده وجاء فيها مضيفة على مايراه قياساً [ونحو معيشة

يجوز] عنده [أن يكون] وزنه [مفعلة] بسكون الفاء وكسر العين إلى الفاء من غير تغيير آخر وعلى هذا ليست مما نحن

فيه [و] يجوز أن يكون [مفعلة] بضم العين فنقلت ضمتها إلى الفاء الساكنة ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء فهي

على هذا مما نحن فيه جارية على القياس عنده [وقال الأخفش القياس] فيهما [الأول] وهو ابقاء الضمة وقلب الياء

واواً لسكونها وانضمام ماقبلها كما في طوبى وكوسى مستدلاً باتفاقهم على قلب الياء إذا كان فاء أو واواً نحو موسر و

أجيب بأن ذلك للبعد عن الآخر والياء فيما نحن فيه قريبة من الآخر [فمضوفة قياس عنده] حيث أبقى الضم قبل الياء

وقلبت واواً [ومعيشة] يتعين عنده فيه [مفعلة] بكسر العين ونقل كسرتها إلى الفاء [وإلا] تكن

يعني إذا دعاني جاري لأمر نزل عليه وحادثة عرضته أشمر ميزري عن ساقي لإعانته حتى ينصف الساق ميزري أي حتى يبلغ ميزري إلى نصف الساق اراد المبالغة

وَالْأَلْزَمُ مَعُوشَةٌ وَعَلَيْهِمَا الْوَزْنُ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلُ تُرْتُبٍ لِقِيلَ تُبُيُعٌ وَتُبُوعٌ وَتُقْلَبُ الْوَاوُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا فِي

الْمَصَادِرِ يَاءً نَحْوُ قِيَامًا وَعِيَاذًا وَقِيَمًا لِإِعْلَالِ أَفْعَالِهَا وَحَالَ حِوَلًا كَالْقَوَدِ

مِفْعَلَةٌ بالكسر بل كان مَفْعُلَةٌ بالضم [ألزم] عنده أن يقال [معوشة] بالواو المنقلبة عن الياء لانضمام ما قبل الياء بعد

نقل ضمتها إليه [و] هذان القولان [عليهما الوزنى من] الأجوف اليائى مثل [البيع مثل تُرْتُب] بضم الفوقانيتين أوليهما

مزيدة وسكون الراء بينهما [لقيل تُبُيع] بضم الفوقانية وكسر الموحدة وسكون الياء على قول سيبويه [وتُبُوع] بضم الأولين

وسكون الواو المنقلبة عن الياء على قول الأخفش لأن أصله الموازن لتُرْتُب تُبْيُع بضم الفوقانية والياء وسكون الموحدة

بينهما فسيبويه ينقل ضمة الياء إلى ما قبلها ويقلبها كسرة والأخفش يبقى تلك الضمة المنقولة ويقلب الياء واوًا [وتُقْلَبُ

الواو] المتحركة [المكسور ما قبلها في المصادر ياءً] وإن لم تليها الألف خلافًا لبعضهم [نحو] قام [قيامًا و] دينًا [قيمًا]

فإنه في الأصل مصدر قام على ما صرحوا به [و] عاذ بالله [عياذًا] وانقاد انقيادًا واعتاد اعتيادًا واللام في الأصل

بالواو وإنما قلبت ياءً في تلك المصادر وإن كانت متحركة [لإعلال أفعالها] فحملت على تلك الأفعال في اعتبار الإعلال

المناسب وإن اختلف فيهما فإنه في الفعل بالقلب ألفًا لانفتاح ما قبلها وفي تلك المصادر بالقلب ياءً لانكسار ما قبلها

[و] نحو [حال] الشيء [حِوَلًا] أي تحول وعاد فلان المريض عودًا كلاهما بكسر الأول وفتح الواو [شاذ] والقياس

حِيَلٌ وعِيَدٌ بالقلب ياءً وحيث كان شاذًا لم يرد نقضًا على قاعدة إعلال الواو المتحركة المكسور ما قبلها من المصدر المعل

فعله وهذا في شذوذ ترك الإعلال [كالقود] للقصاص فإن القياس فيه القلب ألفًا هذا عند من لم يشترط في

قلب الواو من تلك المصادر ياءً أن يليها الألف وأما عند من اشترط ذلك فنحو حول قياس ونحو قيم قليل ونواه بكسر النون ع

بيان قلب الواو ياء

بِخِلَافِ مَصْدَرٍ نَحْوُ لِوَاذٍ وَفِي نَحْوِ جِيَادٍ وَدِيَارٍ وَرِيَاحٍ وَتِيَرٍ وَدِيَمٍ لِإِعْلَالِ الْمُفْرَدِ وَشَذَّ طِيَالٌ وَصَحَّ رِوَاءٌ

جَمْعُ رَيَّانٍ كَرَاهَةَ إِعْلَالَيْنِ وَنِوَاءٌ

زنة فعال بالواو مع أنها قد وليتها الألف في مصدر نارت الظبية تنورا اذا نفرت شاذ اتفاقا وقيل لم يسمع

له نظير وماذكر من القياس في المصدر المعل فعله كائن [بخلاف مصدر] مايصح من الأفعال [نحو لواذ] القوم

أي لاذ بعضهم ببعض ملاوذة ولواذا وقاوم قواما فإنه يتبع فعله في الصحة وبخلاف ماليس مصدر الفعل

حتى يحمل عليه نحو عوض [و] تقلب الواو المكسورة ماقبلها ياء أيضا [في] الجموع التي أعلت مفرداتها [نحو جياد] جمع

جمع جيد بالتشديد وأصله جواد كما أن أصل المفرد جيود من الجودة [وديار] في جمع دار وأصلها دور بالتحريك

[ورياح] في جمع ريح وأصلها روح بالواو الساكنة المكسورة ماقبلها بدليل جمعها على أرواح [وتير وديم] كلاهما

بكسر الأول وفتح الياء في جمع تارة وديمة وهما من الأجوف الواوي عند المصنف وفاقا لبعضهم كما مر في باب الجمع

وهكذا ريح بتلك الزنة في جمع ريح وانما اعلت تلك الجموع [لإعلال المفرد] فحملت عليه وشذ حوج على زنة

ديم في جمع حاجة والقياس حِوَج وهذا بخلاف مايصح مفرده فإن قياسه أن يتبع المفرد في الصحة [وشذ]

قياسا واستعمالا [طيال] بالإعلال في جمع ماصحت فيه الواو وهو طويل ومنه قوله : تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ

ذِلَّةٌ : وَأَنَّ أَعِزَّ الرِّجَالِ طِيَالُهَا : والقياس طوالها بالواو كما رواه العالي وقيل إن الطيال كأنه جمع طائل

من طاله اذا فاقه في الطول فيكون مما أعل مفرده والقماءة بالقاف الصغر وجعل بعضهم من الشاذ قياسا

وإن اطرد استعمال الجياد للأفراس لصحة مفرده حيث زعم أنه جمع جواد ولم يجعله جمع جيد بالتشديد

[وصح رواء] بالكسر وان كان قياسه الإعلال لوجوده في مفرده فإنه [جمع ريان] وأصله رويان من روى ضد

[Interlinear and marginal handwritten glosses, partly legible:]

ومنه قوله تعالى الذين يتسللون منكم لواذا

والدليل على أن تارة واوي قولهم تاورته والناس يتناوبونه ... أبو البقاء ... الواو واشتقاقه من التور وهو الرسول

أوله : وللإعلال التي الصقان ... وأسباب المنايا نهالها

المعنى البيت ... الذل ... ريان ... عطشان

جَمْعُ نَاوٍ وَفِي نَحْوِ رِيَاضٍ وَثِيَابٍ لِسُكُونِهَا فِي الْوَاحِدِ مَعَ الْأَلِفِ بَعْدَهَا بِخِلَافِ عِوَدَةٍ وَكِوَزَةٍ وَأَمَّا ثِيَرَةٌ

عطش فقلبت الواو الساكنة ياءً وادغمت وإنما صح رواء مع الداعى إلى الأعلال [كراهة] اجتماع [إعلالين] فأن

أصله رِوَاىٌ فأبتدأ بالاعلال من آخره وهو الياء بالقلب همزة كما فى رِوَاءٍ فلو قلبت مع ذلك الواو ياءً اجتمع إعلالان

وهو مستكره [و] كذلك صح [نِوَاءٌ] بكسر النون فى [جمع ناوٍ] من نوى البعير ينوى كضَرَبَ يَضْرِبُ نوايةً ونيًّا بالتشديد

إذا سمن كراهة اعلالين فأن أصله نواى كروى فى رواء مع أن الواو قد صحت فى مفرده وهو ناوٍ [و] تقلب الواو

أيضاً [فى] الجموع التى على فعال بالكسر والواو ساكنة فى واحدها [نحو رِيَاضٍ وَثِيَابٍ] وحياض فى رَوْضَةٍ وثَوْبٍ

وحَوْضٍ وإنما قلبت فيها مع صحتها فى واحدها [لسكونها فى الواحد] وكونها بالسكون فيه فى حكم العدم فيشبه الأ-

علال بالقلب لما فيه من أنعدام المقلوب وإن حصل البدل فهى بمنزلة ما أعل مفردها [مع] وقوع [الألف بعدها] فيها

أنفسها فيعرضها شيئ من الثقل بما يحصل لها من الأعتداد فى النطق بمجاورتها فيناسبه الأعلال ولما كان الأعلال ه

(حصلت)

المتحقق فى الواحد قويًا على جلب الأعلال فى الجمع اكتفوا به فى إعلاله من غير حاجة إلى اعتبار الألف فمن ثم أعل نحو ديم

وتير ونسبة الفعل الى المصدر ليست بقاصرة عن نسبة الواحد الى الجمع ولهذا إكتفى المصنف ومن وافقه بأعلاله فى

إعلاله بخلاف شبه الأعلال فى الواحد والألف فى الجمع فأن كلا منهما سبب ضعيف لأنه لايقوى على اقتضاء إعلال الجمع

فلذلك كان المقتضى له هو المجموع عند المحققين واعل ما يجتمعان فيه [بخلاف] ما يشتمل على أحدهما فقط نحو [عِوَدَةٍ وَكِوَزَةٍ]

كلاهما بكسر الأول وفتح الثانى فى جمع نحو عَوْدٍ بفتح العين المهملة وسكون الواو للبعير المسن وكوزة لوعاء الماء فأنهما لم تقلب فى

نحوهما ياءً وإن تحقق شبه الأعلال فى الواحد بالسكون لعدم الشطر الآخر المقتضى للأعلال وهو مجاورة الألف [وأما ثِيَرَةٌ] على

(منهم)

لأنه عودة

قوله [وأما ثيرة الخ] جمع ثور فشاذ والقياس ه ثورة لعدم وقوع الالف بعد الواو هذا شاذ قياسا لا استعمالا قال المبرد انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الأقط والخصص انهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه و ليس لثورة جمع ثور من الأقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه جاربردى

فَشَاذٌ وَتُقْلَبُ الْوَاوُ عَيْنًا أَوْ لَامًا أَوْ غَيْرَهُمَا إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ يَاءٍ وَسَكَنَ السَّابِقُ يَاءً وَتُدْغَمُ

زنة عودة وكوزة فى جمع ثور بالمثلثة للحيوان المعروف [فشاذ] قياسا وإن اطرد سماعا والقياس الذى هو أيضا

مطرد فى السماع ثورة بالواو لعدم الألف والمشهور عن المبرد أنها فى الأصل بسكون الواو ليمتاز عن ثورة بفتحها فى

جمع الثور من الأقط للقطعة منه فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم فتحت الياء لأنه لكثرة فِعَلة بفتح العين

فى جموع أمثاله لكن حكى عنه مالك أنها مقصورة عن ثيارة على فعالة بالكسر والأصل ثوارة فيشتمل على تمام المقتضى

والقصر بعد الأعلال [وتقلب الواو] ياء [عينا] كانت [أو لاما أو غيرهما] كالزائد فى اسم المفعول [إذا اجتمعت مع

ياء] فى كلمة واحدة أو ما فى حكمها كالواو فى جمع السالم رفعا مع ضمير المتكلم [وسكن السابق] منهما ولم يكن ذلك

السابق عارض الذات ولا عارض السكون [وتدغم] الياء الأولى فى الثانية وذلك لاستكراه اجتماعهما

وكون السابق وسيلة عند التماثل والتقارب إلى الإدغام فنزل اشتراكهما فى الجهر واللين بمنزلة التقارب

واختير القلب إلى الياء التى هى أخف وادغمت بخلاف ما إذا كانتا فى كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمى واقد لعروض

الاجتماع وبخلاف ما إذا تحرك السابق كسوير فى التصغير وطويل أو كان عارض الذات كالواو العارضة بالقلب

عن الهمزة عند التخفيف فى رؤية ورؤيا وعن الألف فى سوير وبويع وتسوير مجهولات ساير وبايع وتساير مع

وجود المانع فى نحو هذه عن الأعلال المذكور وهو اللبس بمجهولات سيّر وبيّع وتسيّر من بابى التفعيل

والتفعل على ما قال الخليل وكالياء العارضة بالانقلاب عن الواو فى ديوان وأصله دوّان بالتجريد للجمع

على دواوين وبخلاف ما إذا كان سكونه عارضا نحو قوى بسكون الواو للتخفيف فى قوِى بالكسر على صيغة

بيان قلب الواو مع الإدغام

وإنما تقلب فى سوير وبويع وتسوير وبويع مجهولات ساير وبايع وتساير لأنه لا يلتبس بمجهول قيل وتسيّر لأنه إذا قيل حينئذ بيع أبيع له مجهول ساير وسيّر وإذا كان الواو فيهما بدلا عن الألف والألف لا تدغم فى شىء فلذا لم تدغم الواو الذى هو بدل عنها جاربردى

وَيُكسر ما قبلها إن كان ضمة كسِيِّدٍ وأيّامٍ ودَيّارٍ وقيّامٍ وقيّومٍ ودُليّةٍ وطيٍّ ومرميٍّ ومُسلميَّ

رفعاً وجاء لُيٌّ في جمع ألوى بالضم والكسر

الماضي فإن القياس في جميع ذلك التصحيح لعدم أصالة الداعي إلى الاعلال وشذ ما حكاه الكسائي عن بعضهم

من قراءة للرّيا تعبرون بالادغام [و] الياء المدغمة فيما تكملت شرائط اعلاله [يكسر ما قبلها إن كان مضموماً]

إستثقالاً للضمة قبلها بخلاف الفتحة والكسرة والمعل ذلك الاعلال [كسيّد] وعيّل والأصل سيوِد وعيوِل

على فيعِل بكسر العين على ما ذهب اليه المحققون من البصريين خلافاً لمن زعم أن الأصل فيهما الضيغم وصيرف

ثم كسرت لمناسبة الياء لعدم فيعِل بالكسر من الصحيح ورُدّ بأن المعتل قد يأتي على خلاف الصحيح فلا حاجة

إلى اعتبار الفتح والقلب إلى الكسرة [و] نحو [أيّام] جمع يوم وأصله أيوام [وديّار] في قولهم ما كان في مكان

كذا من ديّار أي من ذي حياة شأنه أن يتحرك ويدور وأصله ديوار على فيعال وليس على فعّال بتشديد العين

لأن فعّالاً من الدوران هو الدوّار بالواو المشددة لا بالياء [وقيّام وقيّوم] وهما من صفات الله تعالى وقد

يفسران بالقائم بتدبير الخلق وحفظه على أنهما من قام بالأمر اذا حفظه وقيل إن القيّوم بمعنى القائم

بذاته المقيم لغيره من الممكنات وأصلهما قيوام وقيووم على فيعال وفيعول لأنهما لو كانا على فعّال وفعّول

بتشديد العين لكانا بالواو المشددة [ودُليّة] وأصلها دُليوة في تصغير دلو وهو يذكر ويؤنث [وطيّ] في مصدر

طويت وأصله طوْي [ومرميّ] في اسم المفعول وأصله مرموي [و] نحو [مسلميّ رفعاً] في الجمع وأصله

مسلموي بالاضافة الى ياء المتكلم والجر والنصب بالياء فلا واو فيهما ولأنهم لم يبالوا بالتباس المرفوع بغيره بعد

الاعلال لارتفاعه بالعامل المقتضي للرفع [وجاء لُيّ] بالمشددة [في جمع ألوى] على أفعل كأحمر للدوام على الاجتناب والا

نعزاد

وأمّا صَيُونٌ وحَيْوَةٌ ونَهُوٌّ فَشاذٌّ وصُيَّمٌ وقُيَّمٌ شاذٌّ وقوله فما أرَقَ النُّيَّامِ إلّا سَلامُها: أَشَذُّ

والانفراد من الرجال وقيل للشديد الخصومة [بالضمّ والكسر] فأنّ أصله لُوْيٌ على فُعْلٍ بضمّ الفاء وسكون العين كحُمْرٍ فقلبت الواو ياءً وادغمت ثمّ قد تبقى ضمّة ما قبلها على خلاف القياس المذكور تنبيهاً على الأصل وقد يكسر على القياس كما في نظائره وأمّا اللّي مصدر لوى فأوّله مفتوح لاغير [وأمّا صَيْوَنٌ] للسنور الذكر [وحَيْوَةٌ] بالمهملة والياء السّاكنة اسم رجل ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي [ونَهُوٌّ] بتشديد الواو على فَعُولٍ وأصله نَهُوْيٌ بالياء كصبور من النّهي يقال رجل نَهُوٌّ عن المنكر أي مبالغ في النّهي عنه [فَشاذٌّ] لاشتمال الجميع على سبب الاعلال وهو اجتماع الواو والياء مع سبق السّاكن فالقياس صَيِّنٌ وحَيَّة ونَهِيٌّ بتشديد الياء في الجميع مع قلب ضمّة ما قبلها في نهى كسرة لكن صحّة صيون وحيوة على شذوذها لكونها إسمين موضوعين لاعلى وجه الفعل على ما في الصّحاح ولعلّ صحّة نهوّ على شذوذه لئلّا يلتبس فعول بفعيل فقلبت فيه الياء واواً وادغمت الجمع بين دفعه استثقال اجتماع الواو والياء والمحافظة على الصيغة وكما شذّت صحّة الواو في هذه لوجود موجب الاعلال شذّ اعلالها بالقلب ياء في بعض الألفاظ الواردة في لغتهم لعدم الموجب [و] من ذلك [صُيَّمٌ وقُيَّمٌ] كلاهما بضمّ الأوّل وفتح الياء المشدّدة في جمع صائم وقائم كرُكَّع وسُجَّد جمع راكع وساجد وأصلهما صُوَّمٌ وقُوَّمٌ بالواو فقلبت الواو المشدّدة ياءً مشدّدة [شاذٌّ] لعدم الموجب للاعلال [و قوله] أبي صخر الهلالي: ألا طرقتنا ميّة ابنة منذر [فما أرَقَ النُّيَّامِ إلّا سَلامُها: أَشَذُّ] منها لأنّ النُّيَّام بضمّ النون وتشديد الياء أصله النوّام جمع نائم فهو يشاركها في عدم الموجب للاعلال وأشذّ منها بالبعد بسبب الألف عن الآخر الذي هو محلّ التغيّر وربّما يسامح بالاعلال مع عدم

أشذّ والقياس النوّام وجه شذوذه تبدل الواو ياء من غير الموجب ووجه كونه أشذّ بعده عن الطرف الذي هو محلّ التغيير بسبب الألف الواقعة بينه وبين الآخر

وتسكنان وتنقل حركتهما إلى ما قبلهما في نحو يقول ويبيع للبسه بباب يخاف ويهاب ومفعل ومفعل كذلك ومفعول كذلك نحو مقول ومبيع والمحذوف عند سيبويه واو مفعول

الموجب بالقرب من الآخر والحاصل أن موجب إعلال الواو بحيث يؤدي إلى حصول ياء مشددة في غير طرف الجمع بالاستقراء هو الاجتماع مع الياء وسبق الساكن والواو في هذه الجموع ليست طرفاً فلما لم يتحقق اجتماعها مع الياء كذلك لكنه في الأخير أشذ كما ذكر هذا غاية التقريب لذكر شذوذها في هذا الموضع فتأمل ولا شك أنه لو ذكره عند ذكر قلب الواو المتطرفة في طرف الجمع ياء مشددة وأسنده إلى عدم الوقوع في الطرف والزيادة في الأخير إلى البعد عنه لكان أولى كما قال نجم الأئمة والأحرى إستفتاح والطروق الإتيان ليلا وأرق النيام من باب التفعيل أيقظهم ثم إنه أراد طروق خيالها الطائف في المنام فأثبات التحية والتسليم له من باب التخييل [و] الواو والياء [تسكنان وتنقل حركتهما إلى ما قبلهما في نحو يقول ويبيع] من المضارع ولم تقلبا ألفا في نحو ذلك بأن يقال يقال ويباع مثلاً [للبسه بباب يخاف ويهاب] لو فعلوا ذلك [ومفعل] بضم العين [ومفعل] بكسرها نحو معون ومبيت [كذلك] في الإسكان ونقل الحركة فإن أصلها معون بضم الواو ومبيت بكسر الياء [ومفعول] منهما أيضاً [كذلك نحو مقول ومبيع] والأصل مقوول ومبيوع فنقلت ضمة حرف العلة إلى ما قبله فالتقى ساكنان فحذف أحدهما [والمحذوف] منهما [عند سيبويه واو مفعول] لا عين الكلمة لأن حذف الزائد أسهل مع كفاية الميم المزيدة في اسم المفعول في الدلالة على معنى المفعولية بل هي الأصل في الدلالة على ذلك ولذلك استمرت في أسماء المفعولين من المجرد والمزيد فلعلها من المجرد في الأصل على مفعل بفتح الميم وضم العين ليمتاز عن مفعل بفتحها في المكان والواو كأنها تولدت من إشباع ضمة العين لئلا يلزم البناء المرفوض وهو مفعل بضم العين على ما يقال أو إن كان يائيا قلبت ضمة ما قبل الياء كسرة لحفظ الياء عن الانقلاب واوا والالتباس بالواوي والزنة مفعل بضم

حاشية: بيان الإعلال بالنقل والحذف والإسكان

وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْعَيْنُ وَانْقَلَبَتْ وَاوُ مَفْعُولٍ عِنْدَهُ يَاءً لِلْكَسْرَةِ فَخَالَفَا أَصْلَيْهِمَا وَشَذَّ

بضمّ الفاء في الواوي وكسرها في اليائي وسكون العين فيهما [وعند الأخفش] المحذوف هو [العين] ويبقى واو المفعول على ما هو الأصل عند اجتماع ساكنين أولهما حرف مدّ من حذف الأول ولذلك قال المازني أن مختاره أقيس من قول سيبويه ثمّ ان كان واويّاً اكتفى فيه بذلك ووزنه مفول بحذف العين [و] ان كان يائيّاً [انقلبت] فيه الواو الساكنة وهي [واو مفعول عنده ياء للكسرة] قبلها فانّه قال الضمّة لما نقلت من الياء الى ما قبلها قلبت كسرة لمناسبة الياء قبل حذفها ثمّ حذفت ه أي الياء بالتقاء الساكنين ثمّ قلبت الواو ياء للكسرة وانّما اعتبر القلب كسرة لمناسبته للياء مع كونها في معرض الحذف ليمتاز عن الواوي ووزنه مفيل بحذف العين [فخالفا] أي سيبويه والأخفش [أصليهما] أمّا سيبويه فلأنّه وافق غيره في أصالة حذف أول الساكنين اذا كان حرف مدّ وقد خالف هذا الأصل حيث ذهب ههنا الى حذف الثاني وقد يجاب عنه بأن أصالة حذف أول الساكنين عنده انّما يكون اذا كان أحدهما حرف مدّ والثاني صحيحاً نحو قُلْ وخَفْ وأمّا اذا كانا مدّين فلم يثبت ذلك عنده إلّا إذا كان حذف الثاني مفوّتاً للدلالة على معناه كالمُصْطَفَوْنَ وليس حذف الثاني ههنا مفوّتاً للمعنى لانفهام معنى اسم المفعول من الميم وأمّا الأخفش فلأنّ الأصل عنده في الياء الساكنة التي هي العين ان تقلب واواً اذا انضمّ ما قبلها كما مرّ وقد ذهب ههنا الى حذفها الّا أن يقال أن ذلك الأصل انّما يكون عنده مع استقرار الضمّة فيما قبل الياء و انتقال الضمّة ههنا الى ما قبلها على ما زعمه انّما هي بمجرّد اعتبار قارنه الداعي الى قلبها كسرة والنطق انّما وقع بالكسرة فلا مخالفة فيه لذلك الأصل فتأمّل ورجّح قول سيبويه بأنّه أقلّ تغيّراً في اليائي إذ ليس فيه سوى حذف واو المفعول وقلب الضمّة كسرة والامتياز عن الواوي يحصل بذلك والأخفش قلبها كسرة وحذف العين وقلب واو المفعول ياء [وشذّ] في اسم

(حاشية فوق السطر: كما في قيل وبيع)

(حاشية جانبية: الحاصل ان الكسر ما قبل الياء لمناسبتها وان كان ه حقه ان لا يبقى لمناسبة ياء تبقى والياء ههنا تحذف لكن قصد الامتياز عن الواوي دعاهم الى اعتبار المناسبة لها قبل حذفها ثم حذفها فتأمل منه كتبه في مولد الرسول صلى الله عليه وسلم)

مَشِيبٌ وَمَهُوبٌ وَكَثُرَ نَحْوُ مَبْيُوعٍ وَقَلَّ مَصْوُونٌ وَإِعْلَالُ نَحْوِ الْاَتْلُوُوا وَيَسْتَحِي قَلِيلٌ

المفعول من الواوي قلبوا الواو ياء بعد قلب ضمة ما قبلها كسرة كقولهم [مَشِيبٌ] بمعنى مخلوط من الشَّوْبِ بمعنى الخلط ولأنه بني على الماضي المبني للمفعول وهو شِيبَ وكذا مَنِيلٌ من النول بمعنى الأعطاء ومَلِيمٌ من اللوم والقياس مَشُوبٌ ومَنُولٌ ومَلُومٌ بالواو [و] شذ في اليائي [مَهُوبٌ] بالواو من الهيبة والقياس مَهِيبٌ ولأنه بني على قولهم هُوِبَ في المبني للمفعول على ما هو احدى اللغات في مثله كما سيجئ إن شاء الله تعالى [وكثر] في اليائي التصحيح و إتمام الحروف بلا حذف في لغة بني تميم تنبيهاً على الأصل [نحو مَبْيُوعٌ] ومَخْيُوطٌ من الخياطة وقولهم يوم مَغْيُومٌ من الغيم للسحاب كقول علقمة بن عبدة ؛ حَتّى تَذَكَّرَ بَيْضاتٍ وَهَيَّجَهُ ؛ يَوْمُ الرَّذاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ ؛ و مَعْيُوبٌ من العيب ومَعْيُونٌ من عانه يَعِينُه إذا أصابه بالعين كما قال العباس بن مرداس ؛ قَدْ كانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّداً ؛ وَإِخالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ ؛ [وقل] التصحيح والإتمام في الواوي حتى أن سيبويه منعه لثقل الضمة على الواو فلعل الياء لخفتها أقوى على قبولها منها لكن بعضهم حكى ذلك نحو [مَصْوُونٌ] من صانه إذا حفظه وزعم الجوهري أنه لم يأت على التمام إلا مصوون وقولهم مِسْكٌ مَدْوُوفٌ أي مبلول بالماء وحكى الكسائي قولهم خاتم مَصْوُوغٌ أيضاً [وإعلال نحو الاتَلْوُوا] من لوى يلوي [و] إعلال [يَسْتَحِي] وتصاريفه [قليل] أما تَلُوُوا فأصله تَلْوِيُوا كتضربوا فنقلت ضمة الياء إلى ما قبلها بعد حذف حركته وحذفت للساكنين ثم منهم من يعله بنقل ضمة الواو إلى اللام وحذفها للساكنين فيحصل تَلُوا بواو واحدة وهو قليل كراهة إعلالين وأما يستحي فلغة الحجازيين إثبات الياء التي هي العين في تصاريفه وينطقون بها على زنة إسْتَدْعَى يَسْتَدْعِي إسْتِدْعاءً وإسْتَدْعِ في الأمر والمستدعى ومستدع في اسم الفاعل وغير ذلك هو القياس المختار عند أكثر العرب لعدم

موجب الا

بيان الإعلال بحذف العين بطريق الوجوب والجواز

وَتُحذفانِ في نحو قُلْتَ وَبِعْتَ وَقُلْنَ وَبِعْنَ وَيُكْسَرُ الأوّلُ إنْ كانَتِ العَيْنُ يَاءً أوْ مَكْسُورَةً وَيُضَمُّ في غَيْرِهِ وَلَمْ يَفْعَلُوهُ

موجب الإعلال وبنو تميم يحذفونها ويقولون استحي يستحي وهو مستحٍ واستحِ في الأمر إلى غير ذلك من التصاريف

وحق المصدر استحاثة كاستقامة لكنها لم تسمع قط ثم أن المازني جعل حذفها فيها عندهم كالحذف في أحست وظلت

لأن حق المثلين الإدغام فلما عدل عنه لداع كالتحرز عن الياء المشددة في آخر الفعل ههنا حذفت الأولى لأن الحذف أشبه بالإ

دغام من كل شيء وقال الخليل إن استحى محمول على الماضي الثلاثي المجرد في الإعلال بناء على اعتبار إعلال باع وهاب في حيي

وإن كان مرفوضاً فكأنه قيل حاي واستحاي كباع واستباع وسكنت الياء إذ لم توجد في كلامهم في آخر الماضي ياء متحركة بعد الألف

وحذفت الألف بالتقاء الساكنين وقلبت الياء ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها وفي المضارع نقلت حركة الأولى إلى ما قبلها

كيبيع بعد حذف ضمة الأخيرة لثقلها كيرمي وحذفت بالتقاء الساكنين وجرى باقي التصاريف عليه ورده المازني بأن الحذف لو كان

لالتقاء الساكنين لم يحذف في قولهم استحيا في الماضي المثنى ولقالوا استحايا كاستباعا والحمل على صيغة الواحد تحرزاً عن الياء

المتحركة بعد الألف في آخر الماضي وعلى توهم أنه افتعل كاستوى تعسف فتأمل وعلى أي حال هذه اللغة قليلة لما فيه من الحذف

والتغيير بمثل هذه التكلفات من غير ضرورة مع اشتمالها على علالين كحذف إحدى اليائين وقلب الأخرى ألفاً في الماضي وحذف

حركة إحديهما وحذف نفس الأخرى في المضارع وحذفهما معاً في الأمر والتعرض لخصوص يستحي لمناسبة تلووا وليس المقصود

تخصيص العلة بالمضارع [و] الواو والياء [تحذفان] وجوباً بالالتقاء الساكنين [فيما عرض فيه ما يوجب سكون اللام كا

لاتصال بالضمير البارز المرفوع المتحرك [نحو قُلْتُ وبِعْتُ وقُلْنَ وبِعْنَ ويُكْسَرُ الأوّلُ إنْ كانتِ العينُ ياءً] نحو بعت [أو] واواً

[مكسورة] نحو خِفْتُ [ويُضَمُّ الأوّلُ [في غيره] وهو الواوي الذي ليست واوه مكسورة نحو قُلْتُ وصُنْتُ وقد مضى

شرح ذلك في باب الماضي [و] هذا الذي ذكر من كسر الأوّل في اليائي [لم يفعلوه في لست] في ليس بل فتحوه كما كان قبل الضمير

فی لَسْتُ لِشبهه بالحرف ومن ثَمَّ سكنوا الياء وفي قُلْ وبِعْ لأنه عن تَقُولُ وتَبِيعُ وفي الإقامة والاستقامة ويجوز الحذف في نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وكَيْنُونَةٍ وقَيْلُولَةٍ

[لشبهه بالحرف] في عدم التصرف تنزيلا له منزلة أدوات النفي ولذا لم يبن منه غير الماضي [ومن ثَمَّ] أي ومن أجل شبه الحرف [سكنوا الياء في لَيْسَ] ولولا ذلك الشبه لوجب فيه لأَيْسَ بالألف كهاب لوجود سبب الإعلال وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها لأن أصله لَيِسَ بكسر العين لعدم السكون الأصلي في عين الفعل والضم لم يرد في عين الأجوف اليائي من الفعل إلا في هيؤ وأنه شاذ ولم يسمع منهم التسكين في مفتوح العين أصلا فتعين كونه بالكسر وخفف بالتسكين كما يخفف موازن الجر عن موجب الإعلال كعلم [و] كذلك يحذفان وجوبا بالتقاء الساكنين [في] نحو [قُلْ وبِعْ لأنه من تَقُولُ وتَبِيعُ] بسكون العين فلما حذف حرف المضارعة وانجزم اللام عند بناء الأمر التقى ساكنان وأولهما حرف مد فحذف وكذا في غيره من المجزوم نحو لم يقل ولم يبع ويحتمل أن يكون تَقْوُلُ وتَبْيِعُ في المتن على هيئة تَنْصُرُ وتَضْرِبُ على أصلهما والأمر أُقْوُلْ وابْيِعْ كأُنْصُرْ واضْرِبْ وبعد نقل حركة حرف العلة إلى ما قبلها يستغنى عن همزة الوصل ويحذف حرف العلة بالتقاء الساكنين كذا قيل [و] هكذا يجب حذفها لالتقاء الساكنين [في الإقامة والاستقامة] فإن الأصل أقوام واستقوام فبعد القلب ألفا كما سبق اجتمعت ألفان فحذفت الأولى وزيدت التاء ولما لم يتعرض فيهما سابقا إلا للقلب أعاد ذكرهما ههنا لبيان الحذف فلا تكرار كذا قيل [ويجوز الحذف] للتخفيف [فيما هو على فَيْعِلٍ من الأجوف نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ و] فيما هو على فَيْعَلُولَةٍ نحو [كَيْنُونَةٍ] بتشديد الياء بمعنى الكون من الأجوف الواوي وأصلها كَيْوَنُونَة فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة السابقة وادغمت [و] نحو [قَيْلُولَةٍ] بالتشديد أيضا

من الأ

اعترض نجم الأئمة رضي على المصنف حيث حكم بالجواز في الكلام إن التخفيف واجب في نحو كينونة وقيلولة ويمكن حمل الجواز في كلام المصنف بالمعنى الأعم الشامل للوجوب لكنه تكلف فتأمل [illegible] ...

وَفِي بَابِ قِيلَ وَبِيعَ ثَلٰثُ لُغَاتٍ اَلْيَاءُ وَالْإِشْمَامُ وَالْوَاوُ فَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ مَا يُسَكِّنُ لَامَهُ نَحْوُ بِعْتَ يَاعَبْدُ

من الأجوف اليائی للنوم في الظهيرة والمقصود أنه يجوز فی نحو ماذكر التخفيف بحذف العين المتحركة المدغمة فيها وابقاء الساكنة المزيدة المدغمة والظاهر ان الحذف يجب فيما هو على فيعلولة بالاستقراء الا في الضرورة كما قال ؎

يَالَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِينَةْ ؎ حَتّٰى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَّنُونَةْ ؎ فلعله لزيادة حروفه على نحو سيد جدير بأن يزيد عليه بالتزام التخفيف فيه دونه ولعل المصنف أراد جواز التخفيف من جهة القياس وان لم يسمع في بعضها على ما يقال فتأمل ولم يجعلوا مثل ذلك على فعلولة بتقديم العين على الياء بأن يكون الأصل كَوْيَنُونَة مثلا لعدم النظير لها وثبوت فيعلول كخيثعور للاديوم على حال كالسراب فجعلوه منه بالحاق التاء ولم يحكموا بأن المخفف بناء مستقل على فَعْلُولَة بفتح الفاء وسكون العين لعدم فعلول الا ماشذ من نحو صَعْفُوق واعتبار كونه في الأصل بالضم كعُصْفُورَة وسُرْجُوجَة وهي الطبيعة فأبدلت الضمة فتحة كما ذهب اليه الكوفيون تعسف مع عدم السبب للقلب ياء في الواوي وقد نقل بعضهم مثل هذا التخفيف في فيعلان وجعل منه الريحان على أن أصله ريّحان بالتشديد وأصله رَيْوَحَان من الروح [وفي باب قيل وبيع] من الماضي الثلاثي المجرد المبني للمفعول من الأجوف الواوي واليائي [ثلث لغات] الاولى وهي أفصحها [الياء] الصريحة لأن الأصل قول وبيع بضم الأول وكسر الثاني فنقلوا الكسرة من الياء الى ماقبلها بعد حذف ضمته استثقالا للكسرة عليها والضمة قبلها وحمل عليه الواوي في نقل الكسرة كذلك ليجريا مجرى واحدا كما في المبني للفاعل فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وهذا أحسن من حمل اليائي على الواوي لأن الياء أخف و حمل الأثقل على الأخف أولى من العكس [و] اللغة الثانية [الاشمام] وهي أيضا فصيحة وقد قرئ بها بعض الآيات

اى ليت انا جمعتنا سفينة اى نجتمع في سفينة حتى يعود الوصل كونا اى حتى يعود كون الوصل اى حصوله اى تحصيل نواصلنا عند الاجتماع في السفينة بعد حصول المفارقة نقول له يعود الوصل كينونة من قبيل طاب زيد نفسا والكينونة مصدر لان التامة ١٢ ﴿سلطان﴾

في القاموس السرجوج بمعنى بمليتى وجمين الاحق والسرجيجة والسرجوجة الطبيعة ١٢ ﴿سلطان﴾

وَفِي بَابِ قِيلَ وَبِيعَ ثَلٰثُ لُغَاتٍ اَلْيَاءُ وَالْاِشْمَامُ وَالْوَاوُ فَاِنِ اتَّصَلَ بِهِ مَا يُسَكِّنُ لَامَهُ نَحْوُ بِعْتَ يَا عَبْدُ

من الأجوف اليائی للنوم فی الظهیرة والمقصود أنه یجوز فی نحو ماذکر التخفیف بحذف العین المتحرکة المدغمة فیها

وإبقاء الساکنة المزیدة المدغمة والظاهر ان الحذف یجب فیما هو علی فیعلولة بالاستقراء إلا فی الضرورة کما قال ÷ ÷

یالیت إنا ضمنا سفینة ÷ حتی یعود الوصل کینونة ÷ فلعله لزیادة حروفه علی نحو سید جدیر بأن یزید

علیه بالتزام التخفیف فیه دونه ولعل المصنف أراد جواز التخفیف من جهة القیاس وإن لم یسمع فی بعضها

علی ایقال فتأمل ولم یجعلوا مثل ذلک علی فعیلولة بتقدیم العین علی الیاء بأن یکون الأصل کوینونة مثلا لعدم النظیر لها

وثبوت فیعلول لخیتعور لما لا یدوم علی حال کالسراب فجعلوه منه بالحاق التاء ولم یحکموا بأن المخفف بناء مستقل

علی فعلولة بفتح الفاء وسکون العین لعدم فعلول إلا ماشذ من نحو صعفوق واعتبار کونه فی الأصل بالضم کعصفورة

وسرجوجة وهی الطبیعة فأبدلت الضمة فتحة کما ذهب إلیه الکوفیون تعسف مع عدم السبب للقلب یاء فی الواوی

وقد نقل بعضهم مثل هذا التخفیف فی فیعلان وجعل منه الریحان علی أن أصله ریحان بالتشدید وأصله ریوحان

من الروح [وفی باب قیل وبیع] من الماضی الثلاثی المجرد المبنی للمفعول من الأجوف الواوی والیائی [ثلث لغات]

الأولی وهی أفصحها [الیاء] الصریحة لأن الأصل قول وبیع بضم الأول وکسر الثانی فنقلوا الکسرة من الیاء إلی ما قبلها

بعد حذف ضمته استثقالا للکسرة علیها والضمة قبلها وحمل علیه الواوی فی نقل الکسرة کذلک لیجریا مجری واحدا کما فی

المبنی للفاعل فانقلبت الواو یاء لسکونها وانکسار ما قبلها وهذا أحسن من حمل الیائی علی الواوی لأن الیاء أخف و

حمل الأثقل علی الأخف أولی من العکس [و] اللغة الثانیة [الاشمام] وهی أیضا فصیحة وقد قرئ بها بعض الآیات

ای لیت إنا جمعنا سفینة ای نختفی فی سفینة حتی یعود الوصل کونا ای حتی یعود کون الوصل ای حصوله ای تحصیل فی السفینة بعد حصول المفارقة نتوصل یعود الوصل کینونة من قبیل طاب زید نفسا والکینونة مصدر کان التامة فتوله فی القاموس الرجیج والرجرجة الطبیعة

[فلذلك] لو بنیت من البیع مثل مَضْرِبٍ وتِحْلِیءٍ قلت مَبِیعٌ وتِبِیعٌ مُعَلاًّ ومثل تَضْرِب قلت تَبْیَع مُصَحَّحاً
اللام تقلبان الفا إذا تحرکتا وانفتح ما قبلهما إن لم یکن بعدهما موجب للفتح

فیه عنده وما ذکر بخلاف الجاری علی الفعل فان جریانه علیه کاف فی المناسبة فمن ثمه أعل نحو الاقامة والاستقامة
مع المخالفة للفعل فی الوزن وبخلاف الثلاثی وان لم یکن جاریاً علیه فانه یعل عند الموازنة للفعل وان لم یکن مخالفاً
له فیما ذکر کما أعل نحو باب وناب لموافقة أصله لفعل مفتوح العین مع عدم تلک المخالفة لمزید اعتنائهم بالاعلال فیه
لکونه بناء معتداً مطلوباً فیه التخفیف فی الوضع فیکتفی فی دفع اللبس فیه بالقرائن [فلذلک] الذی ذکر من الشرط
[لو بنیت من البیع] اسماً [مثل مَضْرِبٍ] بفتح المیم وکسر الراء [و] اسماً مثل [تِحْلِیءٍ] بکسر التاء وسکون المهملة وکسر
اللام وفی آخره الهمزة لما أفسده السکین من الجلد من حلأت الجلد إذا قشرته [قلت مَبِیعٌ وتِبِیعٌ] حال کون کل منهما
[معلاً] أوقع فیه الاعلال بنقل کسرة الیاء إلی ما قبلها لوجود الشرط المذکور لموافقتهما للفعل حرکة وسکوناً فان
المضرب مثل یضرب من المضارع وتحلیء مثل اضرب للامر فی الحرکة والسکون مع مخالفة الاول للفعل فی الزیادة
المخصوصة فی أوله وهی المیم فانها لا تزاد فی الفعل ومخالفة الثانی فی البنیة المخصوصة فان التاء وان کانت تزاد
فی الفعل وهی من حروف المضارعة لکن بناء تفعل بکسر التاء والعین لیس فی الفعل الا لغة قلیلة یکسرون حرف المضارعة
[و] لو بنیت من البیع اسماً [مثل تَضْرِب] بفتح التاء وکسر الراء [قلت تَبْیِع] حال کونه [مُصَحَّحاً] بابقاء کسرة حرف
العلة أعنی الیاء وسکون ما قبلها لعدم المخالفة التی هی شرط الاعلال واذ قد وقع الفراغ من إعلال العین فلنذکر
إعلال اللام فنقول [اللام] الواو والیاء إذا وقعتا لامین [تقلبان الفاً إذا تحرکتا وانفتح ما قبلهما ان لم یکن
بعدهما

كغزا و رمٰى و يقوٰى و يحيٰى و عصا و رحٰى بخلاف غزوتُ و رميتُ و غزونا و رمينا و تخشين و تأبين

و غزوٍ و رميٍ و بخلاف غزوا و رميا و حمل عليه عصوانِ و رحيانِ للالتباس

بعدهما موجب للفتح] أى ما يوجب إبقاؤهما و فتحهما و التحرك و انفتاح الحرف المتقدم داخلان فى بناء الكلمة و عدم

موجب الفتح مقيس الى الغير الواقع بعدهما فلذلك جمع بين الأولين بالعطف و فصل الثالث و أورده على وجه الشرط و

عند اجتماع الثلثة يلزم القلب ألفاً سواء فى ذلك الماضى [كغزا و رمٰى] من الغزو و الرمى [و] المضارع [يقوٰى (من الحياء)

و يحيٰى و] الأسم نحو [عصا و رحٰى] و أصلهما عصوٌ و رحيٌ و لا يشترط فيه الجريان على الفعل و لا الموافقة

له حركة و سكوناً و إن اتفقت الموافقة فلا يشترط المخالفة بوجه لأن اللام محل التغير بخلاف العين فيكفى فى

إعلاله حصول الثلثة المذكورة بخلاف ما ينتفى فيه أحد تلك الثلثة فمن ثم أعلوا نحو ما ذكر [بخلاف] نحو [غزوتُ

و رميتُ و غزونا و رمينا و تخشين و يأبين] من الأباء كلاهما على صيغة جماعة النساء على يفعلن بفتح العين

فإنهما لا تنقلبان ألفاً فى نحو هذه لانتفاء الأولى من الثلثة و هو التحرك لسكونهما فيها باتصال الضمير المرفوع البارز

المتحرك [و] بخلاف نحو [غزوٍ و رميٍ] فى المصدر فإنه لا إعلال فى نحوهما لانتفاء الثانى و هو انفتاح ما قبلهما

لسكونه [و بخلاف نحو غزوا و رميا] من الفعل المتصل بألف التثنية [و عصوانِ و رحيانِ] من الأسم المثنى فإن

الإعلال متروك فى نحو ذلك لانتفاء الثالث و لما جمع بين الأولين جمع بين ما يخالفهما و لما فصل الثالث عنهما أعاد

قوله بخلاف فى ما يخالفه و لم يكتف بالعطف و إنما كان الثالث منتفياً فى نحو هذه لوجود موجب الفتح و هو الف

التثنية فلم تقلبا ألفاً فى نحو ذلك [للالتباس بالمفرد] لو قلبت إياها و حذفت بالتقاء الساكنين اللازم من إجتماع

الألفين إذ يحصل بعد الحذف غزا و رما و عصانِ و رحانِ و الالتباس بالمفرد ظاهر فى الفعل و أما فى الأسم فبعد الإضافة

وَاِخْشَيَا نحوه لأنّه من بابِ لن تَخْشَيَا وَاِخْشَيِنّ لشبهه بذلك بخلاف اِخْشَوْا وَاِخْشَوُنّ وَاِخْشَيْ وَ اِخْشَيِنّ

وحذف النون فوجب إبقائها وفتحها مع الألف [وَاِخْشَيَا] للأمر بصيغة المثنى [نحوه] أي نحو ما ذكر من نحو

غَزَوَا وما بعده في أن اللام لا تقلب فيه ألفا بل تبقى مفتوحة قبل الألف وإن لم يلتبس عند القلب والحذف بمفرده

وهو اِخْشَ لامتيازه عنه بألف التثنية بعد حذف المنقلبة عن اللام لو حذفت لكنهم تركوا القلب والحذف [لأنّه

من باب لن تَخْشَيَا] لكون الأمر مأخوذا من المضارع والأمر للمثنى ساقط النون بالجزم فهو يشبه المضارع الساقط

النون الذي يكون للمثنى ولا ريب أن قلب الياء ألفا وحذفها في هذه المضارع يؤدي إلى الالتباس بمفرده نحو لن

يَخْشَى بالألف فهذا موجب لفتحها فوجب إبقائها مفتوحة فحمل الأمر الذي هو فرعه ومن بابه عليه في ذلك

[وَاِخْشَيِنّ] يا رجل موكّدا بالنون أيضا نحو ما ذكر من نحو غَزَوَا في عدم إعلال اللام وإن لم يلتبس بشيء عند الإعلال

لامتيازه بالنون عن المجرد عنها وإنما كان نحوه [لشبهه بذلك] المحكوم عليه بأنّه نحوه وهو اِخْشَيَا أو بذلك

الذي قلنا أنّه من بابه وهو لن تَخْشَيَا لكون النون بمنزلة الألف لوجوب فتح ما قبل كلّ منهما وقد يجعل قوله

اِخْشَيِنّ معطوفا على لن تَخْشَيَا لا على اِخْشَيَا كما اعتبرناه والمعنى أن اِخْشَيَا من باب لن تَخْشَيَا كما قلنا ومن باب

اِخْشَيِنّ لشبهه به في كون أمر أفحمل عليها والأول أظهر وهذه المذكورات كائنة [بخلاف اِخْشَوْا] للجمع بدون

التاكيد [وَاِخْشَوُنّ] للجمع مع نون التاكيد [وَاِخْشَيْ وَاِخْشَيِنّ] للواحدة المخاطبة بدون التاكيد ومعه

فإن الأصل اِخْشَيُوا وَاِخْشَيِي بياء قبل علامتي الجمع والمخاطبة مضمومة في الأول مكسورة في الثاني ما مفتوح

قبلها فيهما فقلبت ألفا وحذفت وحكم المؤكّد منهما حكمهما إلا أن واو الجمع يُضَمّ قبل النون وياء المخاطبة يكسر قبلها

دفعاً

وَتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُوراً مَا قَبْلَهَا أَوْ رَابِعَةً فَصَاعِداً وَلَمْ يَنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا كَدُعِيَ وَرَضِيَ

وَالْغَازِي وَأَغْزَيْتُ وَتَغَزَّيْتُ وَاسْتَغْزَيْتُ وَيُغْزَيَانِ وَيُرْضَيَانِ بِخِلَافِ يَدْعُو وَيَغْزُو

دفعاً لالتقاء الساكنين اللازم من ملاقاتها للنون كما في اخشوا القوم واخشى القوم من غير امكان حذف شيئ

من الساكنين لكون كل منهما كلمة مستقلة لإفادة معنى فحرك الأول فيهما بما يناسبه وليس في قلب الياء التى هى

لام الكلمة وحذفها التباس بشيئ وكذلك تحذف الياء من المضارع في الجمع والمخاطبة فلا توجد موجب للفتح فى

شيئ مما ذكر بوجه من الوجوه [وتُقْلَبُ الواوُ ياءً إذا وقعت مكسوراً ما قبلها] سواء كانت ثالثة أم رابعة

فما فوقها لاستثقالها عند وقوع الكسرة قبلها مع كونها في محل التغيير [أو] وقعت [رابعةً فصاعداً] وإن

لم يكن ما قبلها مكسوراً [و] لكن إذا [لم ينضم ما قبلها] بل كان مفتوحاً أو مكسوراً وهى إما ساكنة وإما

مقرونة بما يوجب فتحها كألف التثنية لوقوعها في محل التغير واستثقالها في آخر الكلمة التى كثرت حروفها

حيث وقعت رابعة فما فوقها فقلبت إلى الياء التى هى أخف منها فما كانت هى فيه ثالثة وما قبلها مكسوره

[كدُعِيَ] مجهولاً [ورَضِيَ] مجهولاً أو معلوماً [و] ما هى فيه رابعة فما فوقها وما قبلها مكسور مثل [الغَازِي]

والمُسْتَغْزِي من أسماء الفاعلين وأُغْزِيْتُ وأُسْتُغْزِيْتُ مجهولين ويُغْزِي ويَسْتَغْزِي كيُكْرِمُ ويَسْتَخْرِجُ

في المضارع المعلوم [و] ما هى فيه رابعة فصاعداً وهى ساكنة وما قبلها مفتوح مثل [أَغْزَيْتُ وتَغَزَّيْتُ وَ

اسْتَغْزَيْتُ] وغَازَيْتُ وجاء في بعض اللغات نحو أعطائه وأرضائه بالألف في معنى أعطيته وأرضيته

[وما] هى فيه رابعة مفتوح ما قبلها وهى مقرونة بموجب الفتح نحو [يُغْزَيَانِ] على صيغة المضارع المجهول [ويُرْضَيَانِ]

مجهولاً كان أو معلوماً وأُغْزِيَا واسْتُغْزِيَا معلومين ومُغْزَيَانِ ومُسْتَغْزَيَانِ كمُكْرَمَانِ ومُسْتَخْرَجَانِ من أسماء المفعولين [بخلاف]

وَقِنْيَةٌ وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْيَا شَاذٌ وَطَيٌّ تَقْلِبُ الْيَاءَ فِي بَابِ رَضِيَ وَدُعِيَ وَبَقِيَ أَلِفًا وَتُقْلَبُ

الْوَاوُ طَرَفًا بَعْدَ ضَمَّةٍ فِي كُلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاءً فَتَنْقَلِبُ الضَّمَّةُ كَسْرَةً كَمَا انْقَلَبَتْ فِي التَّرَامِي وَالتَّجَارِي

يدعوا ويغزوا] ويدعوان ويغزوان فانهالم تقلب فيها ياء وان وقعت رابعة لأنضمام ماقبلها وبخلاف ماهي فيه

متحركة مفتوح ماقبلها مع عدم موجب للفتح فانها تقلب ألفا كأغزى واستغزى معلومين كما مر [و] قولهم [قِنْيَةٌ]

بكسر القاف وضمها وسكون النون على الوجهين في مصدر قنوته اى اكتسبته ويقال اقْتَنَيْتُ أيضا [و] قولهم

[هو ابن عمي دِنْيا] بضم الدال وكسرها مع سكون النون على الوجهين منصوبا من دَنَا يَدْنُو اذا قرب يعني أنه قريب

النسب مني وليس من الأباعد من بني أعمامي [شاذ] والقياس قِنْوَةٌ ودِنْوٌ لكون كل منهما على ثلاثة أحرف مع عدم

انكسار ماقبلها ولعل الوجه فيهما على شذوذهما في صورة كسر الفاء فيهما تنزيل النون الساكنة لخفتها وسكونها منزلة

العدم فالكسرة كأنها قبل الواو فقلبت ياء وحمل عليه ما اذا ضم الفاء وقد يقال جاء قنوت وقنيت بالواو والياء فالقنية

من اليائي من غير شذوذ [و] بعض القبائل وهم [طَيٌّ تَقْلِبُ الْيَاءَ] ألفا [في باب] ماهو فيه متطرفة وماقبلها مكسور

مع فتح الأول وضمه سواء كانت تلك الياء أصلية أم منقلبة عن الواو نحو [رَضِيَ وَدُعِيَ وَبَقِيَ] من المعلوم أو المجهول

فيقولون رَضَا ودُعَا وبَقَا كأنهم استثقلوا الكسرة قبلها فقلبوها فتحة وقلبوا الياء [ألفا] كما مر وحكى عنهم في

نَاصِيَةٍ نَاصَاةٌ [وَتُقْلَبُ الْوَاوُ] في لغة جميع العرب حال كونها [طرفا بعد ضمة في كل] اسم [متمكن ياء] لرفضهم في الأسماء

المتمكنة الواو المتطرفة التي ماقبلها مضموم أو متحرك بحركة أخرى على ما في شرح المفصل بخلاف غير المتمكن من الاسم نحو

هُوَ وذُو وبخلاف الفعل نحو يدعوا ويغزوا [فتنقلب الضمة كسرة] بعد انقلاب الواو ياء لمناسبة الياء وتقل الضمة قبلها [كما انقلبت]

الضمة

(حاشية: وقد يقال انهم قد يقولون اقتنيت قنية بالياء في قنية ولا وجه في صحة اقتنيت وكونها لا الى استعمالها بالياء مع قنوة ايضا)

فيصير من باب قاضٍ نحو أدلٍ وقلنسٍ بخلاف قلنسوة ومحدوة وبخلاف العين كالقوباء والخيلاء

ولا أثر للمدة الفاصلة في الجمع إلا في الإعراب

الضمة قبل الياء الأصلية كسرة [في الترمي والتجاري] فإنهما مصدران من اليائي على زنة التفاعل بضم العين فقلبت

الضمة فيها كسرة لما ذكر وإذا قلبت الواو المتطرفة ياء والضمة كسرة [فيصير من باب قاضٍ مثل أدلٍ] جمع دلو [و

قلنسٍ] وأصلهما أدلو مثل أكلب وقلنسو فإذا قلبت الواو للمضموم ما قبلها ياء والضمة كسرة حصل الأدلي و

القلنسي بالياء المكسورة ما قبلها في الآخر كالقاضي فيقال هذا أدلٍ وقلنسٍ رفعاً وجراً كقاضٍ ورأيت أدلياً وقلنسياً

نصباً كقاضياً [بخلاف قلنسوة ومحدوة] على زنتها ما خلف الرأس فإنهما لم تقلب فيهما ياء لزوال التطرف عنها

بلحوق تاء التأنيث وصيرورتها وسطاً وهم يستثقلون في الطرف ما لا يستثقلونه في الوسط [وبخلاف العين]

المضموم ما قبلها فإنها لا تقلب ياء إن كانت واواً ولا تقلب الضمة قبلها كسرة إن كانت ياء لعدم تطرفها فالواوي

[كالقوباء] بالقاف المضمومة وفتح الواو بعدها الموحدة والمد داء معروف يتقشر ويتسع في الجسد ويعالج

بالريق وهي مؤنثة لا تنصرف لألف التأنيث الممدودة والجمع قوب ويصغر على قويباء كحميراء وقد تسكن الواو

استثقالاً للضمة فيقال إنها حينئذ تذكر وتصرف على أن الهمزة المتطرفة منقلبة عن الياء المزيدة للإلحاق بقرطاس

في لغة ضم القاف ويصغر على قويبي بتشديد الياء الأخيرة كقريطيس وذكر ابن السكيت أنه لم يأت على فعلاء بضم

الفاء وسكون العين والمد غيرها سوى خششاء بتشديد المعجمة الثانية للعظم الناتي خلف الأذن والأصل فيها

تحريك العين وزاد الجوهري مزاء بتشديد الزاء لنوع من الأشربة [و] اليائي مثل [الخيلاء] على فعلاء بضم الفاء

وفتح العين [ولا أثر للمدة الفاصلة] بين الواو المتطرفة والضمة [في الجمع إلا في الإعراب] لاعتنائهم بتخفيف الجمع

قال الشاعر يا قبح هذه البلدة هل تعرفين القوباء والرثية والقلعة والداهية والمعنى قاله ...

نَحْوُ عُتِيٍّ وَجُثِيٍّ بِخِلَافِ الْمُفْرَدِ وَقَدْ تُكْسَرُ الْفَاءُ لِلْإِتْبَاعِ فَيُقَالُ عِتِيٌّ وَجِثِيٌّ وَنَحْوُ نُحُوٍّ شَاذٌّ

وأعلاله لثقله فجعلت المدة لضعفها وزيادتها كالمعدوم وجعلت الضمة كأنها قبل الواو فقلبت ياء، وقلبت

تلك الضمة كسرة وأعرب بالحركات الثلث لمدة الساكنة قبلها كغيره مما سكن فيه ما قبل حروف العلة كدلْو وظبْي و

كُرسيّ فلم يؤثر المدة إلا في الأعراب حيث صار بها إعرابه على خلاف ما هو كقاضٍ وأدلٍ [نحو عُتيّ] في جمع عاتٍ للمتكبر

من العتو بالمهملة والفوقانية [وجُثيّ] جمع جاث بالجيم والمثلثة للجالس على الركبتين من الجثو وعُصيّ ودُليّ في

جمع عصا ودلو وأصلها عُتُوو[ع] وجُثُوو وعُصُوو ودُلُوو بضمتين وتشديد الواو على فُعُول كسُجُود جمع ساجد قلبت المتطرفة

ياء فحصل عُتُوي وجُثُوي مثلا وأعل إعلال سَيِّد وقلبت الضمة قبلها كسرة وبعضهم عكس فقلبت الضمة كسرة ثم

قلبت الواو ياء والأول أشهر وأظهر [بخلاف المفرد] فأنه ليس عندهم كالجمع في الأستثقال فاعتبر الفصل بالمدة و

أعرب كدلو ونحوه بالحركات الثلث فالمدة فيه مؤثرة في الأعراب والمنع من الأعلال معاً وذلك كعتو وجثو مصدرين

كما قال الله تعالى وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا ثم إن الأصل في الفاء من الجمع عند الأعلال أن تبقى ضمتها [وقد تكسر الفاء] فيه

[للاتباع] للعين [فيقال عِتِيٌّ وجِثِيٌّ] بكسرتين [ونحو نُحُوٍّ][ب] بضمتين وتشديد الواو على فُعُول جمع نحو كما يقال

نظرت اليه من نحو كثيرة أي من جهات كثيرة ونُجُوّ في جمع نجو بالنون والجيم للسحاب الذي هراق ماؤه وبُهُوّ في

جمع بَهْو بفتح الموحدة وسكون الهاء للصدر، وأُبُوّ وأُخُوّ في جمع أب وأخ [شاذ] والقياس نُحِيّ بالياء المشددة ٥

المكسور ما قبلها كعُتِيّ[ب٢] وكذا البواقي خلافاً للفراء حيث نفى الشذوذ عنها [وقد جاء] في المفرد [نحو معدى ومغزى]

بالياء المشددة الحاصلة من الأعلال المذكور في نحو جثي في اسم المفعول من العدوان والغزو مجيئاً كثيراً ومنه

قول عبد يغوث الحارثي: وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي[ت] مُلَيْكَةُ إِنَّنِي ؛ أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًا ؛ [والقياس] معدو ومغزو بالواو

(Interlinear glosses: الكاف زائدة في بعض النسخ؛ مظلوماً؛ ظالماً)

ع: فإن الواوين أعني واو فعول والواو التي هي لام تقلبان ياء لأن الجمع مستثقل والواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا [illegible] الضمة [illegible] فاجتمع واو [illegible] وادغمت في الياء [illegible] إتباعا للعين [illegible]

ب: وحكي عن أعرابي أنه قال إنكم تنظرون في نحو كثيرة يريد جمع النحو الذي هو إعراب الكلام [illegible]

ب٢: وقد جاء في المفرد بالإعلال المذكور العتي في العتو مصدراً على ما قال في قوله تعالى أيهم أشد على الرحمن عتيا

ت: عرس الرجل امرأته ومليكة عطف بيان له أو بدل منه وأنني مع اسمه وخبره سدت مسد مفعولي علمت [illegible] زوجتي [illegible] الأسد [illegible] ووقع في رواية الزمخشري معزنا عليه وغازيا

وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ مَعْدِيٍّ وَمَغْزِيٍّ كَثِيرًا وَالْقِيَاسُ الْوَاوُ وَتُقْلَبَانِ هَمْزَةً إِذَا وَقَعَتَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ نَحْوُ

كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ بِخِلَافِ رَايٍ وَثَايٍ

بـ[الواو] المشددة كغيرهما من المفرد لكن هذا القياس فيما ليس ماضيه على فَعِلَ بكسر العين وإلّا فالقياس

الثابت بالاستقراء الإعلال كرضى في رضو وقرائة بعضهم رَاضِيَةً مَرْضُوَّةً شاذّ وفي التسهيل إنها

مرجوحة وكأنهم خرجوا في قياس هذا الباب عن القياس المناسب للواو في مثله وهو عدم القلب

فقلبوها ياء لمناسبة الماضي ولعلّ قول الجوهري أن مَرْضُوٌّ على الأصل والقياس معناه أنه على القياس

المناسب للواو في مثله وإن خرج عن قياس هذا الباب وممّا جاء من المفرد بإعلال عتا عتيًا إذا تكبّر و

ضحا يضحى ضحيًا إذا برز للشمس وعسا الشيخ يعسو عسيًا إذا كبر وجاء فيهما عتو وضحو وعسو على الأصل

[و] الواو والياء [تقلبان همزة إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة نحو كساء] أصله كساو بالواو [ورداء]

وأصله رداي بالياء لقولهم فلان حَسَنُ الكِسْوَةِ والرِّدْيَةِ كالجِلْسَةِ بكسر الجيم لأنهم استثقلوهما في الطرف

ونزلوا الألف قبلهما في مثل ذلك لضعفها وزيادتها منزلة العدم أو منزلة الفتحة فصارتا لأنهما متحركتان و

ما قبلهما مفتوح وقلبتا ألفا فاجتمعت ألفان فكرهوا حذف أحديهما لكونه مظنّة التباس بناء ببناء

آخر ولا سبيل إلى تحريك إحديهما لتعذره فقلبوا الأخيرة المتطرفة حرفًا يقبل الحركة ويجانسها في المخرج الذي

هو الحلق وهو الهمزة كما يقال في حمراء وصحراء [بخلاف راي] اسم جنس الراية بمعنى العَلَم بفتحتين [و

ثاي] بالمثلثة اسم جنس ثاية الإبل وهي مأواها فإنّ الياء المتطرفة لم تقلب فيهما همزة لعدم زيادة

الألف وكونها منقلبة عن الواو الأصليّة من رويت بمعنى جمعت على ما قيل وثويت المكان أقمت به وأصلهما

بيان قلب الواو والياء المتطرفتين بعد الألف الزائدة همزة

قيل العلم تسمى راية لأن الجيش تجمع تحته ولأنه جامع لهم. منه

وكونها المنقلبة عين مدى الشيء والراية وعينه بالياء على ما قيل. منه

وَيُعْتَدُّ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ قِيَاسًا نَحْوُ شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ وَصَلَاءَةٌ وَعَظَاءَةٌ وَعَبَاءَةٌ شَاذٌّ

روى وثوى بالتحريك فقلبت الواو فيهما ألفاً فلاستثقالهم بنزل منزلة العدم أو الفتحة فأعلال العين و
تصحيح اللام فيهما على خلاف ما هو القياس من أخذ الأعلال من الآخر وإن كان شاذاً قياساً كما في آية
على قول الخليل حيث زعم أن أصلها أَيَيَةٌ بفتح اليائين فقلبت الأولى ألفاً والقياس عكسه كما في الهوى لكن
العدول عن قلبها همزة وارد على القياس [ويعتد بتاء التأنيث قياساً] إذا كانت لازمة واكتفى عن التقييد
بالتمثيل والشهرة وذلك لأنه يخرج بها الواو والياء عن الطرف فيبقيان بلا قلبهما الهمزة [نحو شقاوة و
سقاية] فإنهما وضعتا مع التاء في مصدر شقا وسقى بدليل عدم إنفكاكهما عنها في الأستعمال قط وكذا نقاوة
ونهاية بخلاف ما إذا لم تكن لازمة فإنها لا يعتد بها لكونها في معرض الزوال فتقلبان معها همزة وذلك كالعا
رضة في الصفة للفرق بين المذكر والمؤنث نحو سقاءة بتشديد القاف وسقاءة والعارضة في المصدر للمرة
كاصطفائة واستراءة وذلك كما لا يعتد بعلامة التثنية لعروضها فيقال كساءان ورداءان مثلاً بالقلب
همزة ثم لأنهم نظروا إلى مشابهة هذه الهمزة في الأنقلاب عن الألف كما مر للهمزة التي يلزم قلبها واواً في المثنى وهي
التي للتأنيث كحمراوان فأجازوا قلب هذه أيضاً في الواوي واليائي كليهما بأن يقال كساوان ورداوان ه
[و] نحو [صلاءة] بفتح المهملة للحجر ملاء الكف [وعظاءة] لدويبة معروفة أكبر من الوزغة [وعباءة]
لكساء معروف في [شاذ] لأن الهمزة في جميعها منقلبة عن الياء الأصلية بعد تاء التأنيث اللازمة لأن ما يفرق
بين مفرده وجنسه بالتاء قليل في أسماء الأعيان ولم يبلغ حداً يعلم منه أن مفردها هو اسم جنسها المعروض للتاء
والأصل

وتقلب الياء واواً في فعلى اسماً كتقوى وبقوى بخلاف الصفة نحو صديا وريا وتقلب الواو ياء في فعلى اسماً كالدنيا والعليا

بيان عدم قلب الياء واواً في فعلى

والأصل عدم العروض فيصار إلى أنه موضوع مع التاء للواحد فالتاء لازمة لها وضعاً والقياس عند لزومها الاعتداد بها وترك القلب كسقاية وقد ورد الجمع على القياس أيضاً وقد يمنع لزوم التاء فيها لمجيئها بدونها للجنس نحو صلاء وعباء ثم يقال إن الظاهر بناء الواحد على الجنس وعروض التاء فيه للوحدة حملاً على المتيقن عروض التاء فيها من المصدر والصفات التي لا تحصى كثرة وعلى هذا فترك القلب همزة كما ورد فيها لأنه لتوهم لزوم التاء وقد يقال قد تعارض فيها ما ذكر من وجه اللزوم ووجه العروض فمن لم يقلب همزة جرى على الوجه الأول ومن قلب جرى على الثاني من غير شذوذ في شيء منها فتأمل [وتقلب الياء] الواقعة لاماً [واواً في فعلى] بفتح الفاء وسكون العين والألف المقصورة بعد اللام حال كونها [اسماً كتقوى] بالفوقانية وهي ممنوعة من الصرف والتنوين لألف التأنيث خلافاً لمن جعل الألف للإلحاق بجعفر [وبقوى] بالموحدة وهو اسم من أبقيت على فلان كأكرمت إذا رحمته والأصل فيهما تقيا وبقيا لأنهما اسمان من وقيت وبقيت لكن قلب الواو في الأول تاء كتراث [بخلاف الصفة] فلا تقلب فيها واواً [نحو صديا] مؤنث صديان بمعنى العطشان [وريا] مؤنث ريان لضد العطشان لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين الاسم والصفة فقلبوا في الاسم دون الصفة لأن الاسم أسبق في الاعتبار وبعد إعلاله صحت الصفة للفرق [وتقلب الواو ياء في فعلى] بضم الفاء [اسماً] سواء كان أسمية بالأصالة أم طارئة بالجريان مجرى الأسماء في الاستعمال [كالدنيا] مؤنث الأدنى [والعليا] مؤنث الأعلى وأصلها الدنوى والعلوى من دنا يدنو وعلا يعلو فإنهما صفتان صارتا كالاسم في الاستعمال كالأبطح والأجرع ولا يوصف بهما إلا معرفتين باللام كالدار الدنيا والمنزلة العليا ولا يقال

بيان قلب الواو ياء في فعلى

(حاشية: باب هذا من الأصل عارض — للصادر نحو)

(حاشية: قوله لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين الاسم والصفة ... بين الصفات)

(حاشية: قوله كالأبطح والأجرع الأبطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والأجرع له معان منها القطعة من الرمل ... وهما صفتان في الأصل ... جمعهما أباطح وأجارع ... ولولا أنه صار اسماً لجمع جمع فعلاء كذا في بعض الشروح)

وَشَذَّ الْقُصْوٰى وَحُزْوٰى بِخِلَافِ الصِّفَةِ نَحْوُ الْغُزْوٰى وَلَمْ يُفْرَقْ فِي فَعْلٰى مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ دَعْوٰى وَشَهْوٰى

وَلَا فِي فُعْلٰى مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ الْفُتْيَا وَالْقُضْيَا وَتُقْلَبُ الْيَاءُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ

ولا يقال دار دنيا ومنزلة عليا والصفة لا يلزم حالة واحدة بل شأنها أن تجيئ نكرة تارةً ومعرفةً أخرى فلمّا اختص

كونهما صفتين فى الاستعمال بحال التعريف كانا كغير الصّفة [وشذّ] قياساً [القُصْوٰى] مؤنث الأقصى والقياس

القُصْيا كما نطق به بنو تميم لأنّه صار كالأسم حيث استغنى به عن الموصوف كالصاحب فيقال القصوى ويراد به

الغاية القصوى لكن هذا الشاذ مطرد سماعاً في لغة الحجازيين لأنهم نظروا إلى ما هو أصله من الوصفية [و] شذّ

أيضاً [حُزْوٰى] بالحاء المهملة المضمومة والزاي المعجمة وهو اسم لموضع بالدهناء [بخلاف الصفة] التي بقيت على

التمحض للوصفية [كالغُزْوٰى] تأنيث الأغزى فإنّ الواو فيها تبقى من غير قلب للفرق بين الصفة والأسم

كما في فَعْلٰى بالفتح ولأنّهم عكسوا في المضموم ما فعلوه في المفتوح للفرق بين البنائين وآثروا المفتوح بالأقيس و

هو ترجيح الأسم بالتغيير على الصفة لكونه أقدم في الأعتبار وهذا الذي ذكر هو مذهب الجمهور وزعم ابن مالك وفاقاً

لبعضهم أنّ القياس في فُعْلٰى بالضم من الواوي القلب في الصفة والتصحيح في الأسم على عكس ما ذهبوا إليه [ولم

يفرقوا بين الأسم والصفة] [في فَعْلٰى] بالفتح [من الواوي نحو دَعْوٰى] في الأسم [وَشَهْوٰى] من الصفة مؤنث

شهوان من الشهوة يقال رجل شهوان للشيئ وامرأة شهوى [ولا في فُعْلٰى] بالضم [من الياء نحو الفُتْيا] في الأسم

فإنّه اسم لما أفتى به المفتي والواو في الفتوى بالفتح منقلبة عن الياء كما في البقوى وربّما أشعر كلام بعضهم بأنّه

واوي فالياء في الفتيا منقلبة عن الواو كالدنيا والعليا [والقُضْيا] تأنيث الأقضى في الصفة لقلّة المفتوح في الواوي

وقلّة

تنبيه على قوله وآثروا إلى قوله في الاعتبار

بعد ألف في باب مساجد وليس مفردها كذلك ألفاً والهمزة ياءً نحو مطايا وركايا وخطايا على القولين وصلا

يا جمع المهموز وغيره وشوايا جمع شاوية

وقلة المضموم في اليائي فلم يعتنوا فيهما بالفرق بين الاسم والصفة مع عدم الثقل المحوج إلى الإعلال وكذلك

فِعلى بكسر الفاء من المعتل اللام تبقى على حالها في الواوي واليائي من الاسم والصفة لكونها في غاية القلة وتوسط

الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فلأنها في مرتبة الاعتداد قبل الواو والياء مع وجود الفصل [وتقلب الياء إذا

وقعت بعد همزة] وكانت تلك الهمزة [بعد ألف في باب مساجد] من الجمع الأقصى الذي بعد ألفه حرفان [وليس

مفردها كذلك ألفاً] تقلب تلك [الهمزة ياءً] لاستثقال الياء في هذا الجمع الذي هو منتهى الجموع بعد الهمزة المكسورة

ففتحت الهمزة وقلبت الياء ألفاً ثم كرهوا وقوع الهمزة بين ألفين فقلبوها ياءً والمراد بعدم كون مفرد تلك الجموع

كذلك أن لا تكون الياء في مفردها بعد همزة كائنة بعد الألف وذلك [نحو مطايا وركايا] في جمع مطية وركية

للبئر وأصلهما مطيوة وركيوة كصحيفة يقال ركوت البئر إذا شددتها وأصلحتها [وخطايا] في جمع

خطيئة [على القولين] اللذين فيه للخليل وغيره [وصلايا جمع المهموز] وهو صلاءة بالهمزة [و] جمع [غيره]

أي غير المهموز وهو صلاية [وشوايا جمع شاوية] بالمعجمة من شويت اللحم وأصل الأولين مطايو وركايو على

فعائل بالهمزة قبل الواو كما في صحائف وقلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً فوقعت الياء بعد الهمزة الكائنة

بعد ألف باب مساجد فقلبت ألفاً والهمزة ياءً فحصل مطايا وركايا والخطايا قد مر في باب تخفيف الهمزة والأصل

في شوايا شوائي على فواعل مع قلب الواو التي هي عين الكلمة همزة كقوائم ثم إعلاله كمطايا أيضاً والصلاية إن

كانت بالهمزة فجمعها على صلائئ بهمزتين بعد الألف لانقلاب ألف المفرد همزة في الجمع كرسالة ورسائل فقلبت

[Marginal notes:]

قوله وصلايا والصلاية الحجر... (marginal gloss, partly illegible)

قوله مطايا وركايا جمع مطية وركية وهي البئر أصلهما مطايو وركايو من مطوت به أي مددت به في السير وركوت البئر أي سددته وأصلحته قلبت الواو ياءً فيهما لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مطايي وركايي ثم أبدلت الياء الواقعة بعد الألف همزة كما في صحائف فصار مطائي وركائي بياءين ... فصار مطايا وركايا جابردي

قوله خطايا على القولين ... جمع خطيئة ... جابردي

قوله شوايا جمع شاوية وهي ... جابردي

ثانياً ... الياء ألفاً والهمزة ياءً

بِخِلافِ شَوَاءٍ جَمْعِ شَائِيَةٍ مِنْ شَأَوْتُ وَبِخِلافِ شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جَمْعِ شَائِيَةٍ وَجَائِيَةٍ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيهِمَا

الثانية المكسور ما قبلها ياء على قياس تخفيف الهمزة فحصل صلائى بالهمزة قبل الياء وإن كانت بالياء فجمعها صلائى بالهمزة قبل الياء من أول الأمر والأعلال كعطايا أيضا وما ذكر كائن [بخلاف] ما مفرده كذلك نحو [شَوَاءٍ جمع شَائِيَةٍ] وهى اسم فاعل [من شَأَوْتُ] فلانا بالمعجمة اذا سبقته فهى من الناقص الواوى المهموز العين فقلبت الواو فيها ياء كالغازى وجمعها الشوائى على فواعل كالجوارى فالياء وإن وقعت فيه بعد الهمزة بعد ألف باب مساجد لكن ترك فيه ذلك الأعلال لوقوع الياء فى مفرده أيضا كذلك فرجّح فيه المشاكلة للمفرد على الأعلال وجرى عليه فى الرفع والجر حكم قاضٍ وجوارٍ [وبخلاف شواء وجواء جمع شَائِيَةٍ] من شاء يشاء [وجائية] من جاء يجيئ كلاهما من الأجوف المهموز اللام [على القولين فيهما] لكون أصلهما فى أول الأمر شوايئ وجوايئ بالياء قبل الهمزة على فواعل فذهب الخليل الى قلب الهمزة فيهما إلى موضع الياء وذهب غيره إلى قلب الياء همزة على قياس غيره من الأجوف كبوائع فاجتمعت همزتان وقلبت الثانية المكسور ما قبلها ياء وعلى القولين حصل فيهما الجوائى والشوائى بالهمزة قبل الياء بعد ألف باب مساجد لكن ترك إعلالهما لكون مفردهما كذلك فان الأصل فى مفردهما جايئة وشايئة بالياء قبل الهمزة فقلبت الهمزة إلى موضع الياء عند الخليل وقلبت الياء همزة كما فى بائع ثم الهمزة الثانية ياء كما فى الجمع عند غيره فصار بالهمزة قبل الياء ثم إن الهمزة فى شواء من شاوت أصلية قطعا وفيه ان كان من شاء وفى جواء أصلية عند الخليل عارضة بالانقلاب عن حرف العلة عند غيره ولأجل هذا التفاوت أعاد قوله بخلاف فيهما ولعل فى التصريح بمخالفتهما المذكره من ضابطة الأعلال على القولين

وَقَدْ جَاءَ أَدَاوَى وَعَلَاوَى وَهَرَاوَى مُرَاعَاةً لِلْمُفْرَدِ وَتُسَكَّنَانِ فِي بَابِ يَغْزُو وَيَرْمِي مَرْفُوعَيْنِ وَالْغَازِي وَالرَّامِي مَرْفُوعًا أَوْ مَجْرُورًا

القولين تعريضا بمن اشترط في موقع كون المفرد ليس كذلك كون الهمزة عارضة في الجمع فإنه لا يصلح للاحتراز

عن هذين على قول غير الخليل لأن الهمزة فيهما عارضة على قول غيره لانقلابها عن حرف العلة وقد يقال لأنه أراد

بالعروض في الجمع أنها لم يكن في المفرد فيرجع إلى ما ذكره المصنف [وقد جاء أداوى وعلاوى وهراوى] في جمع

إداوة للطهر وعلاوة لما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء وهراوة للعصا والقياس في هذه الجموع أدايا وعلايا

وهرايا لأن أصلها أدائو وعلائو وهرائو بالهمزة المنقلبة عن الألف الزائدة في المفرد قبل الواو كرسالة ورسائل

ثم قلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياء فحصل الأدائي والعلائي والهرائي وليس مفردها كذلك فدخل تحت

ما قياسه قلب الياء ألفا والهمزة ياء فعملوا بقياس الياء وخالفوا قياس الهمزة فقلبوها واوا [مراعاة للمفرد]

حيث كان بالواو فراعوا المشاكلة الصورية في وقوع الواو فيه بعد الألف وإن لم تكن تلك الواو هي الأصلية

التي كانت في المفرد وقالوا هداوى في جمع هدية فقلبوا همزة الجمع واوا لوقوعها بين الألفين كمزاوان وهو قياس

عند الأخفش [و] الواو والياء [تسكنان في باب يغزو] من مضموم العين [ويرمي] من مكسور العين حال كون اليائين

[مرفوعين] مجردين عن الناصب والجازم فيقال هو يغزو ويرمي بالسكون لثقل الضمة التي هي حركة الرفع على

الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها وأما إذا كان على يفعل بالكسر في الناقص الواوي ولا يفعل بالضم

في اليائي منه [و] كذلك يلزم السكون في مثل باب [الغازي] وياؤه منقلبة عن الواو [والرامي] بالياء الأصلية

حال كونه [مرفوعا أو مجرورا] استثقالا للضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها هذا مع المانع من التنوين كاللام

(حاشية: يفعل بالفتح فتقلبان ألفا وتثبت في الرفع والنصب كما في المقصور من الأسم كيرضى ويخشى وليس)

وَالتَّحْرِيكُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فِي الْيَاءِ شَاذٌّ كَالسُّكُونِ فِي النَّصْبِ وَالْإِثْبَاتِ فِيهِمَا وَفِي الْأَلِفِ فِي الْجَزْمِ

والإضافة والألف لازم الحذف رفعا وجرا بالتقاء الساكنين كغازٍ ورامٍ ويظهر النصب بالفتح في الجميع لخفتها نحو لن يغزوَ
ولن يرميَ ورأيت القاضيَ وغازيًا [والتحريك في الرفع والجر في الياء] والواو [شاذ كالسكون في النصب] فإنه
أيضا شاذ [و] مثل [الإثبات فيهما] أي في الواو والياء [وفي الألف في الجزم] لأن إثبات الثلاثة فيه أيضا
شاذ والقياس الحذف فالتحريك في الرفع كقوله: قَدْ كَادَ تَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا ۔ مَوَالِيٍ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ
وقوله: إِذَا قُلْتُ عَلَّ الْقَلْبَ يَسْلُو قُيِّضَتْ ۔ هَوَاجِسُ لَا يَنْفَكُّ يُغْرِينَ بِالْوَجْدِ ۔ وبالجر كقوله: مَا إِنْ رَأَيْتُ
وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي ۔ كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ بِالصَّحْرَاءِ ۔ والإسكان في النصب كقوله: فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ
وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا ۔ وكقوله: أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ۔ وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ
والإثبات في الثلاثة في الجزم كقوله: هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ۔ مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ ۔ وقول الآخر
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ۔ بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ ۔ وقول الآخر: مَا أَنْسَ لَا أَنْسَاهُ آخِرَ عِيشَتِي ۔ مَا لَاحَ
بِالْمَعْرَاءِ رَيْعُ سَرَابِ ۔ والكباش جمع الكبش والعوس بالضم ضرب من الغنم وسُحَّاحٌ بضم السين وتشديد الحاء أي
سمان جمع ساحٍّ بالتشديد وعَلَّ بالتشديد بمعنى لعلّ وقُيِّضَت بتشديد الياء أي سلّطت المحبوبة على القلب
هواجس أي خواطر تخطر فيه ولا ينفك فعل ناقص والإغراء التحريض والواشي النمام والأصل واشيا
فسكن الياء وحذفها لملاقاة التنوين كما في صورتي الرفع والجر وزبّان بتشديد الموحدة علم ممنوع من الصرف
للعلمية والألف والنون المزيدتين وأصله من الزبب وهو طول الشعر وكثرته أي هجوته ثم اعتذرت فكأنك
لم تهجه حيث اعتذرت ولم تترك هجوه حيث هجوته وتنمي بفتح التاء من نميت الحديث أي أبلغته واللبون الناقة
ذات

وتحذفان في مثل يغزون ويرمون واُغزنّ وارمنّ ونحو يد ودم واسم وابن وأخ وأخت ليس بقياس

ذات اللبن وما أنس من النسيان شرط وأثبت الألف في الجزاء وهو لا أنساه وآخر عيشتي أى مدة حيوتي وأرض مَعْراء

بالميم والمهملتين كحمراء قليلة النبات والرّيع بكسر الأول وسكون التحتانية الطريق وما في هذه الأشعار ونحوها يمكن حمله

على الضرورة لكن قوماً من العرب يجرون الواو والياء في الاختيار أيضا مجرى الصحيح في التحريك في الرفع والجر كما في النصب

والأسكان في الجزم ومنه أرسله معنا غداً يرتعي ويلعب في قراءة بأسكان الياء من يرتعي والباء في يلعب [و] الواو

والياء [تحذفان في مثل يغزون ويرمون] الجمع [واُغزنّ وارمنّ] للجمع والمخاطبة من الأمر اذ في الاصل من مثل ذلك

يقع قبل واو الجمع الساكنة واو مضموم ما قبلها في الواوي وياء مضمومة مكسور ما قبلها في اليائي فتسكنان لثقل

الضمة عليهما وتحذفان بالتقاء الساكنين وبهذا يتم اعلال المضارع الواوي ويضم ما وقع قبل واو الجمع في اليائي

كالميم في يرمون لتسلم الواو ثم إذا اتصل بالأمر نون التاكيد الساكنة بعد واو الجمع حذفت لدلالة الضمة قبلها

عليها بخلاف النون لعدم ما يدل عليها كما مر ويقع قبل ياء المخاطبة واو مكسورة مضموم ما قبلها في الواوي وياء مكسورة مكسور

ما قبلها في اليائي فيسكنان لثقل الكسرة وتحذفان لالتقاء الساكنين وبهذا يتم اعلال اليائي ويكسر ما وقع قبل ياء المخاطبة

في الواوي كالزاى في أغزى لتسلم الياء ولك أن تعتبر هيهنا وفي الجمع نقل حركة حرف العلة الى ما قبلها بعد سلب

حركته ثم تحذف علامة المخاطبة عند الاتصال بالنون لدلالة الكسرة قبلها عليها كما في الجمع ولم يحركوا عند الاتصال

بها علامة الجمع بالضمة وعلامة المخاطبة بالكسرة حتى يستغنوا به عن الحذف للاستثقال لانضمام ما قبل الأولى

وانكسار ما قبل الثانية بخلاف اخشون واخشين من المفتوح العين حيث يضم فيه علامة الجمع ويكسر علامة

المخاطبة عند لحوق النون لخفة الفتحة قبلها [ونحو يد ودم واسم وابن وأخ وأخت ليس بقياس] فان

الإِبْدَالُ جَعْلُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ

أصلها يَدْيٌ ودَمْوٌ وسَمْوٌ وبَنْوٌ وأَخْوٌ وإِخْوَةٌ بسكون الوسط فى الثلاثة الأول وفتحه فى البواقى وليس

فى شيئ منها موجب الحذف بل قياس الثلاثة الأول الأثبات لسكون ماقبل حرف العلة فيها كدَلْوٍ وظَبْيٍ وقياس

البواقى القلب ألفاً كعصاً وفتىً لتحرك حرف العلة فيها وانفتاح ماقبلها لكنهم حذفوا فيها لكثرة استعمالها المناسبة

للتخفيف وجعلوا التاء فى أخت عوضاً منها على مايقال وسكنوا الأول من البعض لزيادة التخفيف وألحقوا همزة

لأنها عوض عن المحذوف وأجروا الاعراب على ماقبل حرف العلة وقد أورد نجم الأئمة رضى فى خاتمة هذا البحث

مباحث شريفة فليراجع إليها ÷ [الإِبْدَالُ] بكسر الهمزة مصدر أبدل وفى الأصطلاح [جعل

حرف] من الحروف التى نذكر انشاء الله تعالى [مكان حرف غيره] بأن يكون ايراده من أول الأمر لكونه

مكان ذلك الغير سواء كان ذلك الغير أصلياً أم زائداً وإن كان بطريق الأعلال أو تخفيف الهمزة والمراد

بكونه فى مكانه أن يكون فاء ان كان ذلك الغير فاء كأجوه فى وجوه وعيناً إن كان عيناً كقال ولاماً

إن كان لاماً كرمى وراء الأول مكانه ان كان زائداً على المعنى المقصود منه كالهمزة فى عالم المبدلة عن الألف فى عالم إسم

فاعل وأما جعل حرف عوضاً عن غيره فى غير مكانه كالهمزة الوصلية من إبنٍ وإسمٍ ورد المحذوف وجعله

فى مكان نفسه كأعادة اللام من أبٍ فى أبَوِيٍّ للنسبة فلا يسمى إبدالاً وأما التاء فى أختٍ وبنتٍ فهى فى

الأصل للتأنيث ولحقته فى المكان المفرد لنفسها ثم جرى عليها التعويض عن اللام المحذوفة وحيث إعتبرنا

كون البدل من الحروف التى تذكر لم يتوجه انتقاض التعريف بنحو اظلم فى اظطلم لأن الظاء ليست منها والأبدال

وفى بعض كتب اهل اللغة ان التاء فى أخت ليست للتأنيث فيقال المراد منه انه بعد اعتبار التعويض اللازم زال عنها حكم التأنيث ولذا وقف عليها بلفظها وكتبت مطولة

يقع

وَيُعرفُ بِأَمْثِلَةِ إِشْتِقَاقِهِ كَتُرَاثٍ وَأُجُوهٍ وَبِقِلَّةِ إِسْتِعْمَالِهِ كَالثَّعَالِي وَبِكَوْنِهِ فَرْعًا وَالْحَرْفُ زَائِدٌ كَضُوَيْرِبٍ وَبِكَوْنِهِ فَرْعًا وَهُوَ أَصْلٌ كَمُوَيْهٍ

يقع في الأسم والفعل والحرف وان لم يجر بعض وجوه معرفته كالأشتقاق في الحرف [ويعرف] الأبدال في اللفظ [بأمثلة إشتقاقه كتراث وأجوه] في وراث ووجوه فان الأمثلة التي تناسبها في الأشتقاق كورث واورث وموروث والوجه والتوجه والمواجهة تدل على ان التاء والهمزة فيهما مبدلة عن الواو [وبقلة إستعماله كالثعالي] في الثعالب فان قلة إستعماله وكثرة استعمال الثعالب بالموحدة تدل على ان التحتانية مبدلة منها ويعرف فيه بأمثلة الأشتقاق أيضاً لأنه جمع ثعلب ويقال للأنثى ثعلبة وللذكر ثعلبان بضم الثلثة ولا بأس باجتماع علامتين كما مر في القلب في أول الكتاب [و] يعرف أيضاً ابدال الحرف في اللفظ [بكونه فرعاً] للفظ آخر [والحرف] المبدل منه [زائد] في الأصل [كضويرب] تصغير ضارب فانه فرع لمكبره وكذا علقيان تثنية علقى بناء على ان الفه الف التأنيث المقصورة على ما قال سيبويه حاكماً بمنعها من الصرف لضرب من النبات فانه فرع لذلك المفرد والفرع مأخوذ من الأصل طارٍ عليه ويناسب ذلك كون الحرف الذي فيه لا هو بازائه من الأصل مبدلاً مما في الأصل الا ان يتحقق ما يقتضي عكس ذلك وهو ليس بالأستقراء في صورة زيادة الحرف في الأصل كالالف في المثالين فيكون ما في الفرع بازائه كالواو من ضويرب والياء في علقيان مبدلاً منه فتأمل [و] يعرف الابدال أيضاً في اللفظ [بكونه فرعاً] لآخر [وهو] اي الحرف المبدل منه [أصل] في الفرع وليس بزائد [كمويه] على فعيل تصغير ماء والابدال فيه عكس ما تقدم فان الضابطة المستنبطة من لغتهم وهي رد التصغير ونحوه الأشياء الى أصولها تقتضي كون الأصلي الحاصل في الفرع لما بازائه من الأصل كالهاء التي هي اللام في المثال والواو التي هي العين رداً الى الأصل وما هو بازائه من الأصل كالهمزة والالف مبدلاً عنه اي عن الحرف الواقع في الفرع وان كان الأبدال في الأصل قبل اعتبار الفرع

قوله وبكونه الخ اي ويعرف الأبدال بكون اللفظ فرعاً عن لفظ والحرف أصل في الفرع والحرف الذي بازائه في الأصل يكون بدلاً منه كمويه فانه فرع ماء لكونه تصغيره فالأصل في التصغير رد الأشياء الى الأصل فالهمزة ما يكون بدلاً من الهاء حاجي ... زعم بعضهم ان الف علقى للالحاق وليست للتأنيث بدليل ورود علقاة مع تاء التأنيث فانه يقتضي ان الالحاق مبدلة عن الياء بناء على ان الالف في الأصل دون الأبدال وذكره سيبويه في كون الالف للتأنيث ... والتنوين ... كتبته في يوم الجمعة في اربل

وَبِلُزُومِ بِنَاءٍ مَجْهُولٍ كَهَرَاقَ وَاصْطَبَرَ وَادَّارَكَ وَحُرُوفُهُ أَنْصِتْ يَوْمَ جَدٍّ طَاهٍ زَلَّ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ إِسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ وَهْمٌ فِي نَقْصِ الصَّادِ وَالزَّايِ

فتأمل بخلاف الزائد المخالف كما فى الوجه المتقدم وتحير الأئمة هيهنا كلام فراجعه ثم إن المراد بالأصلى فى الفرع ما لم يرد دليل على كونه منقلبا عن حرف آخر كالهمزة بعد ألف الجمع الأقصى المعلوم بالأستقراء انقلابها عن الياء والواو مثلا فلذا لم يعرف بوجودها فى أوائل وهو جمع الأول وفرع له كون الواو فى أصله المفرد وهو أول مبدلة عنها بل الهمزة مبدلة عن الواو [و] يعرف الأبدال أيضا [بلزوم بناء مجهول] على تقدير عدمه [نحو هراق واصطبر وادارك] بتشديد الدال فأنه لو لم يكن الهاء مبدلة عن همزة باب الأفعال والطاء من تاء الأفتعال والدال من تاء التفاعل كانت هذه على هفعل وافطعل وادفاعل وكلها مجهولة لم يعرف ورودها فى لغتهم وبعد قلب التاء من تدارك دالا والأدغام ألحقت همزة الوصل لئلا يبتدأ بالساكن [وحروفه] أى حروف الأبدال التى تقع إبدالا من غيرها للمناسبة فى المخرج أو فى الصفة كالجهر والهمس أربعة عشر قولنا [أنصت يوم جد طاه زل] بالزاء وتشديد اللام وانصت أمر من الأنصات والجد أبو الأب وهو مبتدأ مضاف إلى طاه بالمهملة والألف والهاء اسم فاعل من طها فلان اللحم يطهوه طهوا أطبخه أو شواه وطها الخبز خبزه أى جد رجل طاه أو هو هيهنا اسم رجل والخبر زل واليوم بالنصب ظرف لقوله أنصت مضاف إلى الجملة والمعنى إستمع يوم جد ذلك الرجل زل عن الطريق [وقول بعضهم] وهو الزمخشرى فى المفصل أن حروفه ثلثة عشر يجمعها قولنا [إستنجده] أى استعانه [يوم طال] لكثرة الشدائد والهموم [وهم] من الأوهام الفاسدة لأنه ليس بجامع وذلك [فى نقص الصاد والزاى] مع أنهما من حروف الأبدال

بيان حروف الإبدال

لِثُبُوتِ صِرَاطٍ وَزَقَرٍ فِي زِيَادَةِ السِّينِ وَلَوْ أُورِدَ إِسَّمَعَ وَرُدَّ إِذَّكَرَ وَاظَّلَمَ

وان لم يعدها سيبويه فى باب البدل [لثبوت صراط] فى سراط [وزقر] بالقاف فى سقر وليس بمانع ايضاً [و] ذلك [فى زيادة] حرف ليس منها وهو [السين] فانها ليست من حروف الأبدال بالاستقراء لعدم الظفر بأبدالها عن غيرها على وجه يعتنى به ولذلك لم يعدها سيبويه من حروف الأبدال وأمّا ما تمسك به من أنها فى قولهم رجل مسرود كما يقال مشرود بالشين المعجمة مبدلة عن المعجمة وكذا فى السدة بالكسر بمعنى الشده لأن التصرف فيما هو بالمعجمة أكثر (ركب البعير نافراً) فى قولهم إستخذه عن التاء على أن الأصل اتخذ من التخذ فعلى تقدير التسليم لأنهم لم يعتنوا به لقلة ورودها فتأمل [ولو أورد] من جانب الزمخشرى على هذا الأخير قولهم [إسّمع] بتشديد السين بأن يقال إنهم إتفقوا على أن أصله إستمع فأبدال السين فيه من تاء الأفتعال يدل على أنها من حروف الأبدال [ورد] قولهم [إذَّكَرَ واظَّلَمَ] بتشديد الذال والظاء المعجمتين المبدلتين من تاء الأفتعال والحاصل ان إبدال السين فى اسّمع للأدغام فلا يدل على كونها من حروف الأبدال المرادة هيهنا وهى ما كان ٥ المقصود من الأبدال حصول نفسها ولم يكن تحصيلها للتوسل الى الأدغام والا لورد انّه كان يلزم أن يعدّ منها الذال والظاء فى نحو اذّكر واظّلم وغيرهما من الحروف سوى حروف ضوى مشفر لوقوع الأبدال للأدغام فى الجميع مع أنها ليست معدودة من حروف الابدال اتفاقاً ثم انّ الحصر فى تلك الحروف إنما هو بالنظر الى الشايع الغالب والتسعة التى يجمعها قولك هدأت يا مطو اكثر شيوعاً بل حصر الشائع بعضهم فيها والهدء بالهمزة بعد المهملة بمعنى السكون والمطو اسم رجل وأصله الشمراخ وما عدا هذه الأربعة (عشرة) قد تبدل عن غيرها نادراً كالأبدال المثلثة فى ثروغ الدلو من الفاء فى فروغ والكاف فى قولهم عربىّ كحّ عن القاف فى قحّ وجاء فى الجمع أكحاح ولم يجئ الكاح وعن التاء فى قوله يا ابن الزبير طال ما عصيكا (بلا)

وقيل استخذ أصله إستخذ من باب الاستفعال حذفت إحدى التائين على ما يجئ ان شاء الله منه

ما فى عصيكا مصدرية أى طال عصيانا ولذلك فى قوله ما عنيتنا وهو ان روى بتخفيف النون فمعناه طال ما قصدتنا وتعرضت لمعارضتنا وان روى بتشديدها فمعناه طال ما أوقعتنا فى العناء والتعب والبلاء ثم قيل اى اذهب وابعد عنا منه

فَالْهَمْزَةُ تُبْدَلُ مِنْ حُرُوفِ اللِّينِ وَالْعَيْنِ وَالْهَاءِ فَمِنَ اللِّينِ إِعْلَالُ الْإِزْمِ فِي نَحْوِ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وَبَائِعٍ وَأَوَاصِلَ وَجَائِزٌ فِي نَحْوِ أُجُوهٍ وَأُورِيَ وَأَمَّا نَحْوُ دَأَبَّةٍ وَشَأَبَّةٍ وَالْعَأْلَمِ وَبَأْزٍ وَشَئْمَةٍ

وَطَالَ مَا عَنَيْتُنَا إِلَيْكَا ‹ اى طال ماعميت وفى قول من قال أحسنت أحسنك ومنه ما اختص ببعض اللغات كالعين عن الهمزة فى لغة تميم وذلك عنعنة تميم والموحدة عن الميم فى لغة مازن الى غير ذلك ثم الأبدال إما مطرد أى قياس من غير حاجة إلى سماع فى آحاده وإما غير مطرد بل موقوف على السماع والمطرد إما لازم وأما جائز [فالهمزة تبدل من حروف اللين] وهى الألف والواو والياء [ومن العين والهاء] لقرب المخرج [فمن] حروف [اللين] أى فابدالها من تلك الحروف [إعلال لازم فى] اللام [نحو كساء ورداء] وهى فيهما منقلبة عن الواو والياء [و] فى العين نحو [قائل وبائع] وهى فيهما منقلبة عن الألف المنقلبة عن الواو والياء [و] فى الفاء نحو [أواصل] و لكون التغير أولى بالآخر عاقرب منه قدم ما فى اللام على العين وقدمها على الفاء على ما قيل [و] منه اعلال [جائز فى نحو أجوه وأورى] وكل ذلك قد مر فى باب الأعلال [وأما نحو دأبة وشأبة والعألم] بفتح اللام لما ه سوى الله بأبدال الهمزة فى الثلثة عن الألف أما الأولان فكما ذكر فى باب التقاء الساكنين وأما الثالث فكقول العجاج ‹ يادار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى ‹ فخندف هامة هذا العألم ‹ فانه همزة ليجرى مع أسلمى فى القافية على منهاج واحد ومثله قول الآخر ‹ يادار مىّ بدكاديك البرق ‹ صبراً فقد هيجت شوق المشتأق ‹ وحركها بالكسر لتناسب البرق والدكداك أرض فيها غلظ أو ما التبد من الرمل بالأرض [وبأز] للطير المعروف من الجوارح بالهمزة المبدلة عن الألف التى أصلها الواو بدليل الجمع على أبواز على ماحكاه اللحيانى [وشئمة] بالهمزة التى أصلها الياء ومن كلامهم قطع الله أديه أى أيديه وفى أسنانه ألل أى يلل والشامة الخال واليلل قصر الأسنان العليا وانعطافها

قوله أجوه وأورى ضابطه كل واو مضموم ضمة لازمة فى الأول أو الوسط والتى فى الأول سواء كانت أولى أو ثانية منقلبة عن حرف آخر كأورى أولا كأجوه وقولنا ضمة لازمة احتراز عن ضمة الأعراب وضمة الساكنين وعند المازنى هذا القلب مطرد فى الواو المضمومة المكسورة أيضا نحو اشاح رضى الدين

حكى عن بعضهم أنه كان يقول أحسنت أحسنك أنشده شعرا فاستحسنه اى أحسنت

الدكاديك جمع الدكداك والبرق جمع برقة لأنه موضع يعنى ثلاثة أرض الرمل فقال اصبرى صبرا فقد حركت شوق المشتاق ببعدك او فرقت

تم ...... كتبته فى ١٧ ربيع الأول فى وقت كنت ...... ما صلى الله عليه وسلم الهجرة ومضى علىّ ثلاثة أشهر ... منقضى من الكتابة والله ارجوا منه الاتمام الكاتب عبد الرحمن ...

فى الصحاح لبد الشيء بالأرض يلبد لبودا تلبد بها أى لصق انتهى

بحذف الياء الثانية قلب
بعضى

وَمُوْقِدٍ فَشَاذٌّ وَأُبَابُ بَحْرٍ أَشَذّ وَمَاءٌ شَاذٌّ لَازِمٌ وَالأَلِفُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَالهَمْزَةِ فَمِنْ أُخْتَيْهَا الأَزِمْ

فِي نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ وَآلٍ عَلَى رَأْيٍ وَنَحْو يَاجَلُ ضَعِيفٌ

وانعطافها الى داخل الفم [وَمُؤْقِدٍ] بالهمزة المبدلة عن الواو كما حكاه أبو علي في مثله ؛ لحب المؤقدان إلى

موسى ؛ وجعدة أضائهما الموقود ؛ أي هذان المؤقدان نار الضيافة محبوبان إلى نفسي حين أضائهما

وقود نارها [فشاذ] لعدم الموجب للأبدال اليها في شيئ منها [وأُباب بحر] بمعنى عباب بحر للعظم من

الماء بأبدال العين همزة [أشذ] من تلك الشواذ لعدم ثبوت ابدال العين همزة في موضع بخلاف ابدال حروف

اللين اليها ولذلك رجح ابن جني كون أباب من أب ابابة اذا تهيأ لأن البحر يتهيأ للموج [وماء] في ماه با

لهاء [شاذ] وأصله موه بالتحريك بدليل أمواه في الجمع فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم كأنهم

شبهوا الهاء لخفائها بحرف اللين فكأنها واو أو ياء ، وقعت طرفاً بعد الألف نحو كساءٍ ورداءٍ فقلبوها ألفا ثم

قلبوا الألف همزة فأدى ذلك الى وقوع الأثقل الذي هو الهمزة موقع الهاء التي هي أخف منها من غير موجب

فلذلك كان شاذاً لكن مثله واقع وهذا على شذوذه قياساً [لازم] في الأستعمال حيث لم يقع ماه في كلامهم

إلا بالهمزة بخلاف الجمع فأن الأمواه بالهاء فيه أكثر لأن الأصل في الجمع الرد الى الأصل وجاء مهموزاً على قلة

نظراً الى لزوم الهمزة في المفرد فنزلت منزلة الأصلي كقوله ؛ وبلدةٍ قالصة أموائها ؛ ماصحة رأد الضحى

أفيائها ؛ [والألف] تبدل [من أختيها] اللتين هما الواو والياء [و] تبدل من [الهمزة] أيضاً [فمن أختيها] أي فأبدا

لها من أختيها [لازم في نحو قال وباع] إجماعاً كما مر [و] في [آل على رأي] ذهب اليه الكسائي فأنه زعم ان أصله

أول بالواو المفتوحة فقلبت ألفا بدليل ما حكى من تصغيره على أُوَيْلٍ بالواو [ونحو ياجل] في يوجل [ضعيف] على ما تقدم

بيان ابدال الألف

قال الجوهري قلص الماء بالقاف والمهملة أي ارتفع من البئر فهو ماء قالص وقلاص وقليص وقال راد الضحى بالمهملتين بينهما الهمزة الساكنة اى [illegible] وهو ظرف لقوله ماصحة [illegible] والأفياء جمع الفيء بمعنى الظل [illegible] بالميم والمهملتين اى [illegible] رأيتها [illegible] اى رب بلدة كذا وكذا [illegible] في القاموس [illegible] قصيدة [illegible]

في طيّئ — طيّئي بياء النسبة والأصل حذف الياء المدغم فيها فقلب الياء المدغم الثاني لكتابة

وَطَائِيٌّ شَاذٌّ لَازِمٌ وَمِنَ الْهَمْزَةِ فِي رَأْسٍ وَالْهَاءِ فِي آلٍ عَلَى رَأْيٍ وَالْيَاءُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنَ الْهَمْزَةِ وَمِنْ
أَحَدِ حَرْفَيِ الْمُضَاعَفِ وَالنُّونِ وَالْعَيْنِ وَالْبَاءِ وَالسِّينِ وَالثَّاءِ فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَازِمٌ فِي نَحْوِ مِيقَاتٍ وَغَازٍ وَ
قِيَامٍ وَحِيَاضٍ وَشَاذٌّ فِي نَحْوِ حَبْلَى وَصُيَّمٍ وَصِبْيَةٍ

في الأعلال [وطائي] في النسبة إلى طيّئ بإبدال الياء المدغمة ألفا وحذف المدغمة فيها [شاذ] لسكون الياء
لكنه على شذوذه ومخالفته للقياس [لازم] في استعمالهم وقد مرّ الكلام فيه [و] إبدال الألف [من الهمزة] كائن
[في] نحو [رأس] ممّا سكنت فيه الهمزة وانفتح ما قبلها وذلك لازم عند الحجاز بين مطرد من غير لزوم عند غيرهم إلا
فيما اجتمعت فيه همزتان كآدم فإنه لازم [و] إبدالها من [الهاء] حاصل [في آل على رأي] ذهب إليه البصريون
فإنهم زعموا أن أصله أهل بدليل ما حكي من تصغيره على أُهَيل فقلبت الهاء همزة ليتوسل بها إلى الألف التي هي أخف
الحروف إذ بعد ما صارت همزة تقلب ألفا كما في آدم [والياء] تبدل [من أختيها] اللتين هما الواو والألف [ومن
الهمزة ومن أحد حرفي المضاعف] أيا ما كان [و] من [النون والعين والباء والسين والثاء فمن أختيها]
ابدال [لازم في] الواو الساكنة المكسور ما قبلها [نحو ميقات] وأصله مِوْقات [و] في الواو التي كانت لاما مكسورا
ما قبلها نحو [غازٍ] فإن أصله غازو ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها كما يقال رأيت غازيا [و] في الواو التي كانت
عينا مكسورا ما قبلها نحو [قيام] وأصله قِوام [وحياض] جمع الحوض على الوجه المتقدم في الأعلال فهذه
أمثلة إبدالها من الواو وإبدالها اللازم من الألف كما مرّ في قراطيس وقريطيس في جمع قرطاس وتصغيره لانكسار
ما قبلها فيهما كما في حمير تصغير حمار لوقوعها بعد ياء التصغير [و] من إبدالها من أختيها إبدال [شاذ في نحو حبلى]
بإبدال ألف التأنيث ياء في لغة فزارة [وصيّم] جمع صائم من الصوم كركّع وراكع وقد مرّ [وصبية] في صبوة جمع الصبي

وشذوذ

وَيِيجَلُ وَمِنَ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ ذِيبٍ وَمِنَ الْبَاقِي مَسْمُوعٌ كَثِيرٌ فِي نَحْوِ أَمْلَيْتُ وَقَصَّيْتُ وَفِي نَحْوِ أَنَاسِيَّ وَأَمَّا

الضَّفَادِي وَالثَّعَالِي وَالسَّادِي وَالثَّالِي فَضَعِيفٌ

وشذوذ هذا السكون ما قبل الواو المفتوحة فلا سبب للقلب ياء [و] في [ييجل] في يوجل على ما مر [و] إبدالها

[من الهمزة] كائن [في نحو ذيب] مما كانت الهمزة فيه ساكنة مكسوراً ما قبلها وهو لازم عند اجتماع الهمزتين كايت

وفي باب خطايا من الجمع كما مر [و] إبدالها [من الباقي] من الحروف التي ذكرنا أنها تبدل منها [مسموع] لكنه

على وجهين فإنه كثير في البعض ضعيف في البعض [و] ذلك أنه [كثير] في أحد حرفي التضعيف والنون

فمن حرفي التضعيف في كل ثلاثي مزيد فيه يجتمع فيه مثلان ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني [نحو أمليت] الكتاب

كأكرمت في أمللت بدليل قوله تعالى فَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وقيل هما لغتان من غير ابدال [و] كذا في كل ثلاثي مزيد يكون

فيه ثلاثة أمثال مجتمعة أولها مدغم في الثاني نحو [قَصَّيْتُ] الظفر بالياء من باب التفعيل في قصصته بالصاد

المهملة إذا قطعته وفي الاسم الذي على فِعّال بكسر الفاء وتشديد العين إذا لم يكن مصدراً كدينار وديباج وقيراط

في دنّار ودبّاج وقرّاط بدليل الجمع على دنانير ودبابيج وقراريط بنونين وموحدتين ورائين وأما في المصدر نحو

كذّاب فلم يفعلوه للفرق بينه وبين غيره من الأسماء [و] إبدالها في غير صورة التضعيف من النون كما [في نحو

أناسِيّ] بتشديد الياء بلا إبدال ونحو ظرابيّ جمع ظربان إن قلنا أنه جمع إنسان وأصله أناسين وإن جعل

جمعا للإنسي بتشديد الياء فلا أبدال ونحو ظرابي جمع ظربان لدويبة منتنة الرائحة على مثال الهمزة وأصله ظرابين

[وأما] إبدالها من العين نحو [الضّفادي] في الضفادع [و] من الموحدة نحو [الثّعالي] في الثعالب [و] من السين

والمثلثة نحو [السّادي والثّالي] في السادس والثالث [فضعيفٌ] لعدم وقوعه في لغة من يوثق به من الفصحاء

وأصل ذيب ذئب بالهمزة فيبدل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ۱۲ چاپردکر

لأن تعويضهما واحد ليس جعل أحدهما أصلا والآخر فرعا أولى من الآخر ۱۲ چاپردکر

وما قالوا تقضّيت أظفاري في تقصّصت ويجوز أن يكون المراد بتقضّيت أظفاري أتيت على أقاصيها لأن الأخذ من أطرافها طرف كل شيء أقصاه ۱۲ چاپردکر

والواو من أختيها ومن الهمزة فمن أختيها الإزم في نحو ضوارب وضويرب ورحوي وعصوي

وموقن وطوبى وبوطر وبقوى وشاذ ضعيف في هذا

فالأول كقوله ÷ ومنهل ليس له حوازق ÷ ولِلضفادي جمه نقانق ÷ والثاني كقوله ÷ لها أشارير من لحم تتمره

÷ من الثعالي ووخز من أرانيها ÷ والآخران كقوله ÷ إذا ما عد أربعة فسال ÷ فزوجك خامس وأبوك سادي ÷

وقول الآخر ÷ قد مر يومان وهذا الثالي ÷ وأنت بالهجران لا تبالي ÷ والحوازق الحوابس من الحزق بمعنى الحبس

والمنع والجمة ما اجتمع من الماء والنقانق جمع النقنقة بنونين وقافين لصوت الضفدعة أي منهل ليس فيه

جوانب تمنع الماء من الأنساب أو تمنع الوارد من الورود وللضفادع فيه جمة وأصوات والهاء من لها للعقاب التي

تشبه بها ناقته في البيت المتقدم والأشارير بالمعجمة فالمهملتين جمع الأشرارة بكسر الهمزة وهي القطعة من القديد

وتتمره بفوقانيتين من باب التفعيل أي تجففه والوخز بالواو والمعجمتين الشيء القليل والثعالي والأراني هـ

الثعالب والأرانب والفسال جمع الفسل وهو اللئيم [والواو] تبدل [من أختيها] الياء والألف [ومن الهمزة

فمن أختيها] إبدال [الإزم في نحو ضوارب] في جمع ضاربة [وضويرب] في تصغير ضارب [و] في [رحوي

وعصوي] في النسبة إلى رحا وعصا ففي جميع هذه أبدلت من الألف لكنها من الألف المزيدة في ضارب ومن المنقلبة

عن الواو في عصوي ومن المنقلبة عن الياء في رحوي ففي عصوي رد إلى الأصل [و] نحو [موقن] في ميقن من

أيقن بالياء [وطوبى] في طيبى [وبوطر] في بيطر على البناء للمفعول من البيطرة ففي جميع هذه أبدلت من الياء

لسكونها وانضمام ما قبلها [وبقوى] بالموحدة المفتوحة والقاف وأصله بقيا بالياء وهذا أيضا إبدال قياسي

الهمزة

أَمرٌ مَضْوٌ عليهِ ونَهُوٌّ عنِ المُنكرِ وجِباوَةٍ ومِنَ الهمزةِ في نحوِ جُونَةٍ وجُونٍ والميمِ مِنَ الواوِ و اللامِ والنونِ والياءِ فمِنَ الواوِ لازمٌ في فمٍ وحدَهُ

للفرق بين الصفة والاسم كامر [و] من ابدالها من أختيها ابدال [شاذ ضعيف في هذا أمرٌ مضوٌ عليه] من قولهم مضيت على الأمر وأصله مَضْضُويٌ [و] فلان [نَهُوٌّ عن المنكر] من النهي وأصله نَهُويٌ كامر وهذان شاذان والقياس مضيٌّ ونهيٌّ على قياس اعلال سيد وقيل لعلهم عدلوا في نهوٍ عن القياس ليطابق الأمور في قولهم فلان أمر بالمعروف ونهو عن المنكر [وجباوة] في جباية بالياء من جبيت الخراج أجبيه جباية وهذا أيضاً شاذ لعدم الموجب للابدال وقد يقال لعل المضو من قولهم مَضَوْتُ على الأمر مضواً بمعنى مضيت عليه والجباوة مصدر جبوت بالواو فانه جاء بمعناه فلا ابدال [و] ابدال الواو [من الهمزة] جوازاً [في نحو جُونة] بالضم مصدر الجون للأدهم الشديد السواد [وجُون] جمعها على زنة صُرَدٍ وربما نوقش في كونها من المهموز لأن تركيب الجأن بالهمزة مهمل بل ظاهر كلام الجوهري أنها واوية والهمزة فيها إذا همزت مبدلة عن الواو حيث قال بعد تعبيرها وربما همزوا وأبدالها منها واو وجوباً على الأشهر في نحو حمراء في المثنى والجمع الصحيح بالألف والتاء والنسبة كحمراوان وحمراوات وحمراوي [والميم] تبدل [من الواو] لكونها شفوية مثلها [و] من [اللام و النون] للتشارك في الجهر والتوسط بين الشدة والرخاوة [و] من [الياء فمن الواو] ابدال [لازم في فم وحده] دون غيره وذلك اذا لم يكن مضافاً وأصله فوه بدليل أفواه في الجمع وتفوهت فحذفت الهاء كراهة اجتماع الهائين في نحو فوهه بالاضافة الى الضمير مع سهولة الخطب في حذفها لخفائها وكونها كالمعدوم ثم أبدلت الواو ميماً عند التجرد عن الاضافة لئلا يبقى المعرب على حرف واحد عند سقوطها رفعاً وجراً كالقاض والأصل في فوماه

فإن أصله فوه بدليل أفواه حذفت الهاء لخفائها ثم أبدلت الواو ميما لئلا يبقى المعرب على حرف واحد قوله وشاذ الخ عطف على قوله لازم أي ابدال الميم من أختيها اللام والنون شاذ ثم ان الشاذ قد يكون لازماً كالفم وقد يكون ضعيفاً كالأمر في قولهم هذا أمر مضو عليه وهو نهو عن المنكر والأصل مضوي من المضي ونهوي من النهي لأن القياس في مثلهما قلب الواو ياء مع الادغام على ما مر جاربردي

ويجوز أيضاً ابدال الواو من الهمزة في نحو جؤنة وجؤن وأصلها جؤنة وجؤن بالهمزة فأبدلت الواو منها وقيل المثال غلط لأن تركيب جأن مهمل في الكلام وحينئذ لا يصلح أن أصل جونة الهمزة قال صاحب الصحاح والجونة بالضم مصدر الجون من اللون والجونة أيضاً جونة العطار وربما همزوا وذكر صاحب المغني لأنه جعله فعلة فالأصل والهمزة فيه بدلا من الواو وجونة العطار مختصة جاربردي

ابدال الميم

وَضَعِيفٌ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَهِيَ طَائِيَّةٌ وَمِنَ النُّونِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ عَنْبَرٍ وَشَنْبَاءَ وَضَعِيفٌ فِي الْبَنَامِ وَطَامَهُ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ وَمِنَ الْبَاءِ فِي بَنَاتِ مَخْرٍ

فان وأمّا فموان بالجمع بين الميم والواو مع كونها عوضاً عنها فلأنّه مخالف للقياس مبنيّ على توهم أنّ الميم من نفس الكلمة وأنّ الأصل فمو كأخو وأبو في أخ وأب لكن تمسك به الأخفش في كون الميم مبدلة عن الهاء بعد قلبها من مكانها الى موضع الواو فحصل فمه ثمّ أبدلت الميم عنها فحصل فمو وإذا أضيف عادت الواو بنفسها رفعاً ومع القلب ألفاً نصباً وياء جرّاً كما تعاد في أخواتها من الأسماء الستة عند الإضافة فيقال فو زيد وفوك وفاك وفيك مثلاً وربّما جاء بالميم عند الإضافة أيضاً من غير اختصاص بالشعر كما زعمه بعضهم ومنه الحديث لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك [و] ابدال الميم من اللام [ضعيف في لام التعريف وهي] لغة [طائية] وقيل حميرية وقيل هي لغة أهل اليمن ويحتمل ورودها في لغة هؤلاء جميعاً وعليها ورد ليس من امبر امصيام في امسفر [و] ابدال الميم [من النون لازم في] كل نون ساكنة بعدها الباء الموحّدة سواء كانتا في كلمة واحدة [نحو عنبر وشنباء] كحمراء مؤنث أشنب من الشنب وهو حدّة الأسنان أو بردها وعذوبتها أم في كلمتين نحو من بعد وسميع بصير لعسر النطق بالنون الساكنة مع الموحّدة [و] ابدالها من النون [ضعيف في البنام] في قول روبة بن العجاج:

يا هال ذات المنطق التمتام ❊ وكفك المخضب البنام ❊ وهال ترخيم هالة اسم امرأة منقولة من هالة القمر والتمتام هو الذي يكرّر التاء والبنام أصله البنان وهي أطراف الأصابع [و] في [طامه الله على الخير] أي خلقه وجبله عليه والأصل طانه بالنون يقال طين فلان على كذا أي خلق عليه وجبل وكأنه من الطينة وجاء عكس ذلك الذي

ذكرمن

وَمَازِلتُ رَاتِمًا وَمِن كَثَمٍ وَالنُّونُ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ شَاذٌّ فِي صَنْعَانِيٍّ وَبَهْرَانِيٍّ وَضَعِيفٌ فِي لَعَنَّ وَالتَّاءُ

مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالسِّينِ وَالْبَاءِ وَالصَّادِ فَمِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ عَلَى الْأَفْصَحِ

ذكر من ابدال الميم من النون فى قولهم أسود قاتن أى قاتم حيث ابدل النون من الميم [و] كذلك الأبدال الواقع

فى الميم من الموحدة ضعيف [فى بنات مخر] بالميم المفتوحة والخاء المعجمة الساكنة والراء المهملة فان الأصل

بخر بالموحدة وبنات بخر سحائب رقاق بيض يأتين بالصيف لأنها تتولد من البخار [و] ابدالها منها أيضا ضعيف

فى قولهم [مازلت راتما] على كذا أى مقيما عليه من رتب الشيء رتوبا إذا ثبت وكون الميم فيه وفى بنات مخر

أصلية غير مبدلة محتمل عند ابن جنى لأحتمال كون المخر بمعنى الشق والراتم من الرتيمة وهى خيط تشد على الأصابع

للتذكر به الحاجة فلعل المعنى مازلت جاعلا الرتيمة على أصبعى على كذا لئلا أنساه [و] كذا هو ضعيف فى قولهم رأيت

كذا [من كثم] محركة بالكاف والمثلثة والميم والأصل من كثب بالموحدة أى من قرب [والنون] تبدل [من الواو واللام] و

إبدالها من الواو [شاذ] مخالف للقياس غير مطرد لكنه مسموع من الفصحاء [فى صنعاني وبهراني] فى النسبة إلى صنعاء

اليمن وبهراء قبيلة ولما كان ابدال النون التى مخرجها الفم من الهمزة التى مخرجها أقصى الحلق بعيدا مع أن قياس النسبة

قلب همزة التأنيث واوا حكموا بانقلاب الهمزة واوا حتى حصل صنعاوى وبهراوى ثم اعتبر قلب الواو نونا

[و] ابدالها من اللام [ضعيف] لعدم وقوعه فى كلام الفصحاء وربما وقع فى كلام بعض العرب [فى لعن] بتجريد

النون فى لعل باللام للترجى وهذا من ابدال الحرف ومن استبعده قال هما لغتان من غير ابدال وإن كانت لغة النون

قليلة [والتاء] تبدل [من الواو والياء والسين والباء] الموحدة [والصاد] المهملة [فمن الواو والياء لازم] فى كل واو

أو ياء كانت فاء افتعل [نحو اتعد واتسر] وأصلها اوتعد وايتسر باليسار ولزوم هذا الأبدال إنما هو [على الأفصح]

فلعل التسمية ببنات مخر لكثرة ملابستها للشق لأنها رقتها تنشق كثيرا والله أعلم

وإنما حكم فى الأولين بالشذوذ وفى الثالث بالضعف لأن الأولين شاذ لأنه مخالف القياس وإن كان موافقا لاستعمال الفصحاء والضعيف بالعكس بخلاف استعمال الفصحاء

والأصل لعل لكثرة استعماله ثم ابدال اللام نونا لتقاربهما فى المخرج ولا يبعد فيهما كون كل منهما لغة ... أصلا

وشاذٌ في نحو اتَّلجه وفي طستٍ وحده وفي الزَّعالت ولصْتٍ ضعيفُ

وجاء في غير الأفصح في الماضي ايتعد وايتسر كلاهما بالياء قبل التاء وفي المضارع ياتعد وياتسر كما مر [وشاذ في نحو اتّلجه] كأكرمه والأصل أولجه من الولوج قال: رُبَّ رامٍ من بني ثُعَلٍ مُتْلِجٍ كفَّيه في قُتَرِهِ: أي مولج كفيه في فترة وهو بالفاء والفوقانية والمهملة ما بين السبابة والإبهام عند فتحهما ومن ابدالها من الواو ما وقع في تراث وتجاه وتولج من الولوج لكناس الوحش الذي يلج فيه ويأوي فيه قال سيبويه أصله وولج بواوين على فوعل لندرة تفعل في الأسماء وكثرة فوعل وتترى والتكلان وقولهم ضربه حتى أتكأه من مهموز اللام أي أولاه أي ألقاه على هيئة المتكئ أو على جانبه الأيسر وفي كلتا عند من يقول أنها فعلى ولامها الواو [و] ابدال التاء من السين على وجه الاطراد في السعة وغيرها الكائن [في طست وحده] في لغة طئ فإن أصله الطس بتشديد السين لأطراد جمعه على طسوس وطساس وتصغيره طسيس وقد يجمع الطست على طسوت تنزيلا للتاء منزلة الأصلي ولم يحكم أحد فيه بأن السين مبدلة عن التاء لعدم ثبوت كونها من حروف الأبدال بخلاف التاء ولا يقدح في دعوى إبدالها من السين في طست وحده قوله: يا قاتل الله بني السعلاة: عمرو بن مسعود شرار النات: أي شرار الناس لأنه نادر للضرورة وأما ما قيل في الجبت وهو اسم صنم في الأصل فاستعمل لكل من عبد من دون الله أن أصله الجبس وهو الذي لا خير فيه فأبدلت سينه تاء فلأنه غير مرضي عند المصنف وأما ست في سدس فأبدالها تاء إنما هو للادغام فليس مما نحن فيه [و] ابدال التاء [في الزعالت] بالزال المعجمة والعين المهملة من الموحدة [و] في [لصت] في لغة طئ من الصاد المهملة [ضعيف] وأصل الأول زعالب بالموحدة مخفف زعاليب بالمدة قبلها لأن واحدها زعلوب وهو التعلبة

وَالْهَاءَ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالتَّاءِ فَمِنَ الْهَمْزَةِ مَسْمُوعٌ فِي هَرَقْتُ وَهَرَحْتُ وَهِيَّاكَ وَلَهِنَّكَ وَ

هِنْ فَعَلْتَ فِي طَيٍّ وَهٰذَا الَّذِي فِي أَذَا الَّذِي وَمِنَ الْأَلِفِ شَاذٌّ فِي أَنَهْ وَحَيَّهَلَهْ

وهو القطعة الخلقة من الخرقة وقال أبو عمرو وهو طرف البنان وأصل الثاني اللص بالصاد المشددة للسارق

الجمعه على لصوص وفي بعض الشروح ان اللص يقال بالحركات الثلث في اللام والكسر أفصح واللصة بفتح اللام

وقد جاء في جمعه لصوت أيضاً كما قلنا في طسوت [والهاء] بدل [من الهمزة والألف والتاء والياء فمن الهمزة مسموع

في] نحو [هرقت] في أرقت [وهرحت] الغنم في أرحتها أي رددتها إلى المراح وهو بضم الميم مأويها بالليل وحكى

اللحياني هردت أهريد كهرقت أهريق في أردت [و] في [هِيَّاكَ] بكسر الهاء وتشديد الياء في إياك من المضمرات كما

قال فهِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ وهو في البيت منصوب على التحذير [و]

في [لَهِنَّكَ] أي لأنك بقلب الهمزة من إن المكسورة المشددة هاء كما قال: لَهِنَّكَ سَمْحٌ ذَا يَسَارٍ وَمُعْدِمًا:

كَمَا قَدْ أَلِفْتَ الْحِلْمَ مَرْضَى وَمُغْضَبًا: [وهن فعلت] في أن فعلت [في لغة طيء] فإنهم يقلبون همزة إن

الشرطية هاء [و] في [هذا الذي في أذا الذي] بقلب همزة الاستفهام هاء كما قال: وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هٰذَا

الَّذِي: مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا: يعني وأتى المحب صواحب المحبوبة فقلن أذا الذي أعطى مودته غيرنا

وحكى قطرب هَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أي أزيد ولما كانت الهمزة مستثقلة شديدة قلبوها في هذه المذكورات هاء لقرب

المخرج مع كونها مهموسة خفيفة فهي أليق بأن يفتتح بها اللفظ حيث يكره الافتتاح بالمستثقل الشديد [و]

أبدل الهاء [من الألف شاذ في أنه وحيهله] في أنا للمتكلم وحيهل بمعنى أسرع فإن الألف تزاد فيهما وقفاً

كما وقد تقع فيهما الهاء الساكنة في الوقف موقع الألف ولما كانت الألف فيهما أكثر استعمالا من الهاء حكموا بأنها

الصدور عن الشيء الرجوع عنه والمصدر قد يكون مصدراً ميمياً بمعنى الصدور وقد يكون لموضع الرجوع أي احذر الأمر الذي ان توسعت عليك طرق الورود عليها والدخول فيها ضاقت عليك طرق الرجوع عنها وعجزت من تدبير التخلص عنها ان صعبت عليك مسائل

اللام للتأكيد و هنك أي انك وسمح خبر أي ذو سماحة وجود ومعدما أي فقيراً يعني انك جواد في حالتي اليسار أي الغنى والفقر وذلك الفة بالجود في الحالتين كالمتصف بالحلم أي في حالتي الرضاء والغضب

قوله وفي هذا الذي الهاء المفتوحة مبدلة عن همزة الاستفهام وذا اسم اشارة

ابدال الهاء

وَفِي مَهْ مُسْتَفْهِمًا وَفِي يَا هَنَاهْ عَلَى رَأْيٍ

مبدلة عن الألف على قاعدتهم فجعل الأول مبدلًا عن الألف وزعم بعضهم أن الهاء فيهما للسكت وقفًا فلا إبدال

كما في قِهْ ورَهْ [وفي مَهْ] حال كونه أي لفظ ما [مُسْتَفْهِمًا] كأنه جعل مستفهِمًا بالكسر كما هو الظاهر مجازًا من

قبيل الإسناد إلى الآلة أو حال كون اللافظ مستفهمًا واحترز به عما لم يكن استفهامية فإن الإبدال مختص بالاسـ

ـتفهامية كقوله ؛ قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ مِنْ هَهُنَا ؛ وَمِنْ هُنَهْ إِنْ لَمْ تَرِدْهَا فَمَهْ ؛ أي وردت الإبل من أمكنة

مختلفة فإن لم تردها إلى موضعها فما تصنع وقيل يحتمل أن يكون الألف محذوفة من ما الاستفهامية وإن لم تكن

مجرورة ويكون الهاء للسكت وقفًا وجوّز بعضهم كون مه زجرًا للمخاطب أي اكْفُفْ فليس فيه استفهام ولا إبدال

[و] كذلك إبدال الهاء من الألف شاذ [في] قولهم [يا هناه] في النداء بمعنى يا هن والهن كلمة كناية معناها الشيء

والتعبير به عن المنادى للتحقير ويأتي فيه التلطف كما في التصغير وإبدال الهاء من الألف في هناه إنما هو [على رأي]

اختاره جماعة من البصريين وقالوا الأصل فيه هَنَاوٌ بالواو على فَعَالٍ كما أن الأصل في الهَنِ هَنَوٌ على فَعَلٍ ثم قلبت المتطرفة

فيه بعد الألف ألفًا فاجتمعت ألفان وكان القياس قلب الأخيرة همزة كما في كساء لكنه يلتبس بفَعَالٍ من التَّهْنِيَةِ من

هناء بالهمزة فقلبت هاء لمناسبتها للهمزة التي هي القياس في المخرج وقال بعض البصريين إنها قلبت همزة على القياس ثم

قلبت الهمزة هاء لدفع الالتباس فالهاء مبدلة عن الهمزة لا عن الألف وهي على قول الفريقين مبدلة واقعة موقع أصلي

هو الجزء الأخير من الكلمة وتمسكوا في ذلك بثبوتها في الأصل ومجيء ضمها في السعة كالضم في يا رَجُلُ فليست للسكت وهي

إما أصلية أو مبدلة واقعة موقع أصلي لأنها لا تزاد لغير السكت في الآخر وقولهم في الجمع يا هَنَوَاتُ يدل على أن أصلها الواو

فهي مبدلة وزعم الكوفيون والأخفش وأبو زيد أن الأصل يا هن فزيدت الألف والهاء كما في يا زيداه والهاء للسكت وأما

الإثبات

ومن الياء في هذه ومن التاء في باب رحمة وقفا واللام من النون والضاد في أصيلال وهو قليل وفي الطجع
وهو ردي والطاء من التاء لازم في نحو اصطبر وفي نحو حصط شاذ

الاثبات وصلا والضم فلتشبيهها لوقوعها في الآخر بالحرف الأخير الذي يجري عليه الإعراب من الكلمة وقيل ه
تشبيهها بهاء الضمير وأما ما قال بعضهم من أنه فعال بهائين أصليتين هما الفاء واللام فضعيف لقلة باب سلس
ودلالة هنوات على خلافه [و] إبدال الهاء [من الياء في هذه] للإشارة إلى المؤنث وأصله هذي وجوّز المصنف في
شرح المفصل كونه صيغة موضوعة برأسها من غير إبدال [ومن التاء] التي للتأنيث [في باب رحمة وقفا] كما مر في الوقف
[واللام] تبدل [من النون والضاد] المعجمة لكن ابدالها من النون [في أصيلال قليل و] من الضاد [في الطجع ردي] والأ
صيل على فعيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب ومن جموعه أصلان بالنون كبعير وبعران ورغيف ورغفان ثم قد
يصغر هذا الجمع على أصيلان وهو من شواذ التصغير لأنه جمع كثرة فتصغيره على لفظه مخالف للقياس وقيل إنه
تصغير أصيل نفسه على غير القياس على ما يشعر به كلام سيبويه وعلى أي حال قد تبدل النون في هذا المصغر لاما
كما روي في قول النابغة: وقفت فيها أصيلالا أسائلها : أعيت جوابا وما بالربع من أحد : وحكى بعضهم ما
أنشدناه في ذي الزيادة أعني قوله: مال إلى أرطاة حقف فالطجع : باللام أي فاضطجع [والطاء] تبدل [من التاء]
وابدالها منه [لازم في] تاء الافتعال إذا كان فاؤه صادا [نحو اصطبر] من الصبر أو ضادا نحو اضطجع أو طاء نحو
اطرد أو ظاء نحو اظطلم لكون هذه الحروف مجهورة مطبقة والتاء مهموسة لا إطباق فيها فاختاروا ابدالها
إلى الطاء التي تناسب التاء في المخرج وتناسب تلك الحروف في الأطباق كذا قال نجم الأئمة رض [و] إبدالها من التاء
[في نحو حصط] أي حصت بمهملتين من الحوص وهو الخياطة فحصط في فحصت ونحوهما مما فيه التاء [شاذ] قد يقع في لغة تميم

بيان إبدال اللام

كان الفراء يقول أصيلال تصغير آصال بالمد في أوله في جمع أصل والأصل في تصغيره أويصال حذفت الواو وحولت ياء التصغير عن موضعها وجيء باللام الزائد عوضا عن المحذوف وهو نظير ... أي في دار المحبوبة وأسائلها من السؤال وعيت من العي بالتشديد وقال السيوطي جوابا منصوب بنزع الخافض أي عجزت عن جواب وما بالربع من أحد أي ليس في المنزل أحد يجيب ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر على خلو دارها عن السكان

ومن الضاد في قراءة عمر: مال إلى أرطاة حقف فالطجع أي فاضطجع قيل الضمير للذئب والدعة سعة العيش والهاء عوض من الواو والأرطى شجر من أشجار الرمل والواحدة أرطاة والحقف المعوج من الرمل

بيان إبدال الطاء

وَالدَّالُ مِنَ التَّاءِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ ازْدَجَرَ وَادَّكَرَ وَشَاذٌّ فِي نَحْوِ فُزْدُ وَفِي اجْدَمَعُوا وَاجْدَزَّ وَدَوْلَجَ وَالْجِيمُ مِنَ الْيَاءِ

الْمُشَدَّدَةِ فِي نَحْوِ فُقَيْمِجّ وَقْفًا وَهُوَ شَاذٌّ وَفِي أَبُو عَلِجّ أَشَذُّ

والوجه في شذوذه أن الضمير كلمة برأسها فحقها أن لا يغير ولا يؤثر فيها حرف الأطباق [و] تبدل [الدال من التاء]

وهو [لازم في] تاء الافتعال إذا كان فائه زاء [نحو ازدجر] من زجر أو زاء معجمة [و] ذالا نحو [اذكر] أو دالا

مهملة نحو ادّرء من الدرء وهو الدفع لكون تلك الحروف مجهورة والتاء مهموسة فأبدلت إلى الدال المجهورة المنا

سبة لها في المخرج وتدغم فيها الدال إدغاما لازما للاتحاد والذال غالبا لقرب المخرج دون الزاء للبعد [و] إبدالها

دالا [شاذ في] ما إذا كانت ضميرا [نحو فزد] في فزت من الفوز كما شذ حصط [و] كذلك هو شاذ [في] نحو

[اجدمعوا] في اجتمعوا [واجدزّ] في اجتزّ من الجزّ بتشديد الزاء وهو القطع كما يروى في قول يزيد بن الطثرية

ع: وقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجدزّ شيحا وإنما شذ ذلك لأن الجيم وإن كانت مجهورة لكنها

أقرب إلى التاء من الحروف المتقدمة فيسهل النطق من غير إبدال [و] كذلك هو شاذ في [دولج] في تولج وأصله وولج

بواوين فقلبت الواو تاء كما مر ثم التاء دالا كذا قال سيبويه ولم يجعل الدولج موضوعا برأسه من الدلج للسير في الليل

مع مناسبة لسير الوحش إليه في الليل لياً وي فيه لأن التولج بالتاء أكثر فجعل الأقل منه بالإبدال [والجيم] تبدل

[من الياء المشددة في] الوقف [نحو فقيمج] بالجيم المشددة في فقيمي بالياء المشددة للنسبة إلى فقيم على ما حكاه

أبو عمرو لتناسب الياء والجيم في الجهر لكن الجيم شديدة فإذا شددت الياء صارت قريبة منها فأبدلت جيما للبيان في الو

قف الذي يخفى فيه الحرف الموقوف عليه كذا قيل [وهو] مع ذلك [شاذ] قليل [و] إبدال الياء المشددة [في] نحو قول

الشاعر: خالي عويف [وأبو علج] المطعمان اللحم بالعشج أي أبو علي وبالعشي [أشذ] من ذلك لأنه إبدال

في الوصل

قوله لا تحبسانا إن خطاب الواحد بلفظ الاثنين واجدز أمر من باب الافتعال من الجز قلت لصاحبي عند إرادته تحصيل الحطب اقطع شيحا ودع أصول اللاهوا لكن معرب

أي خالي هذان الرجلان اللذان يطعمان اللحم بالعشي مع الرجل اللذان فقال أبو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة من أنت فقال فقيمج فقلت من أيهم فقال مرّج هكذا

وقد أبدلوا من التاء دالا في غير افتعل وقالوا دولج في تولج وهو موضع يدخله الوحش من الولوج وهو الدخول قال سيبويه التاء فيه مبدلة من الواو وهو فوعل لأنك لا تكاد تجد في الكلام تفعل اسما وفوعل كثير

ومن غير المشددة في نحو لاهم إن كنت قبلت حجتج أشد وفي نحو حتى إذا ما أمسجت وأمسجا ٥

أشد والصاد من السين التي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء جوازا

في الوصل بدليل أن الوزن لا يتم إلا بإظهار الحركة وإشباعها فلا خفاء فيها كما في الوقف حتى يناسبه الإبدال للبيان وهذا

على شذوذه مبني على إجراء الوصل مجرى الوقف كما قال بعضهم وهذه العبارة ليست في كثير من نسخ المتن [و] ابدال الجيم

[من] الياء [غير المشددة في نحو] قول رجل من أهل اليمن على ما قال المفصل [لاهم إن كنت قبلت حجتج ۞ فلا يزال شاحج

يأتيك بج ۞ أقمر نهات ينزي وفرتج] حيث أبدل الياء المخففة التي هي ضمير المتكلم جيما من حجتي وبي وفرتي [أشد

من ابدالها من المشددة لبعد مناسبة المخففة للجيم لعدم الشدة ولاهم بمعنى اللهم وأنشد ابن مالك بدله ۞ يارب

والشاحج من شحج البغل ۞ بالمعجمة فالمهملة فالجيم أي صوت والأقمر الأبيض والنهات النهاق وينزي

بالنون والمعجمة من باب التفعيل أي يحرك والوفرة الشعر إلى شحمة الأذن [و] ابدال المخففة جيما [في نحو] قوله

[۞ حتى إذا ما أمسجت وأمسجا] أي أمست وأمسى [أشد] من نحو حجتج لأن هذا الابدال في الوصل مع

ذلك فالياء فيه ليست ملفوظة لأنها قد زالت بالإعلال فكأنها قدرت وأبدلت جيما وتولدت الألف في أمسجا من

إشباع الفتحة ومنهم من يجعل الابدال فيه عن الألف والمسوغ لإبدالها عن الألف كونها مبدلة عن الياء ومن ابدال

الياء جيما معجمة قضاعة وذلك أنهم يبدلونها مخففة كانت أو مشددة جيما إذا كانت مع العين كما يقولون

۞ راعج إبلج معج ۞ بعنوان راعي إبلي معي ۞ ومن ذلك أبو علج وبالعشج على ما ذكره بعض النحاة فلا يشترط إتصال

الياء بالعين [و] الصاد [بدل [من السين التي بعدها غين] معجمة [أو قاف أو خاء] معجمة [أو طاء] إبدالا

قياسا ولكن لا وجوبا بل [جوازا] سواء إتصلت السين بأحدها أو انفصلت بحرف أو حرفين أو ثلثة لأن السين

إبدال الصاد من السين

نحو أصبغ وصلخ ومس صقر وصراط والزاي من السين والصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين

نحو يزدل وهكذا فزدي أنه وقد ضورع بالصاد الزاي

مهموسة منخفضة وهذه مجهورة مستعلية فكرهوا الانتقال من المنخفض إلى المستعلي المباين له في صفة

الجهر أيضاً فجوزوا قلبها صاداً لمناسبتها لها في الهمس ولهذه الحروف في الاستعلاء فيتجانس الحروف في الصوت

[نحو أصبغ] الله عليه النعمة في أسبغها بمعنى كملها [وصلخ] الشاة في سلخها أي كشط جلدها وصلخ الشهر

في سلخه [و] فلان زاق [مس صقر] في سقر [وصراط] في سراط ونحو مصاليق في مساليق جمع مسلاق

للخطيب البليغ وأما إذا تقدمت تلك الحروف على السين نحو دراهم بخس والقسر فلا يجوز الإبدال لأنه من قبيل

الانحدار من المرتفع فيسهل جريان النطق كما مر في الإمالة [والزاي] تبدل إبدالاً جائزاً فصيحاً [من السين والصاد]

المهملتين [الواقعتين قبل الدال] المهملة على وجه الاتصال حال كونهما [ساكنتين] لكراهة الانتقال من هاتين

المهموستين المشتملتين على الصفير إلى الدال المجهورة الخالية عنه فقلبوهما زاياً لمناسبتها لهما في الصفير و

الدال في الجهر [نحو يزدل] فلان ثوبه كيكرم في يسدل وأسدله إرخائه [و] نحو [هكذا فزدي أنه] أي

فصدي وهذا الكلام قاله حاتم الطائي وذلك أن قوماً أسروه فأمرته نسوتهم بفصد الناقة فنحرها فقلن له هلا

فصدتها فقال هكذا فزدي أنه وأنه تأكيد للياء في فزدي والهاء للسكت يريد أنه لا يعتني ببقاء الناقة ليكتفي

بفصدها ويقنع بدمها بل اعتاد نحرها والسكون العارض لا الأصلي نحو المثل السائر لم يحرم من فزد له أي فصد له

بإسكان العين من الفعل المجهول تخفيفاً [وقد ضورع بالصاد] الساكنة قبل الدال كيصدق ويصدر [الزاي] والمعنى

نطق

دُونَهَا وَضُورِعَ بِهَا مُتَحَرِّكَةً أَيْضاً نَحْوُ صَدَقَ وَصَدَرَ وَالْبَيَانُ أَكْثَرُ فِيهِمَا وَنَحْوُ مَسَّ زَقَرِ كَلْبِيَّةٌ وَأَجْدَرُ

وَأَشْدَقُ بِالْمُضَارَعَةِ قَلِيلٌ

نطق بها على وجه يضارع الزاى أى يشابهها بأشرابها شيئاً من صورتها حتى يحصل ما هو بين الصاد والزاى للجمع بين

مجانسة الدال بوجه ما والمحافظة على أطباق الصاد وهذه المضارعة يقال لها الأشمام فى عرف القراء وهى فصيحة وردت

فى الكلام الفصيح [دونها] أى دون الزاى فأنها لم يضارع بها الصاد والمختار عند محققى الشارحين الموافق لما يظهر من شرح

المفصل ان معنى دون السين قبل الدال كيسدل فانهم لم يضارعوا بها الزاى بل ابدلت زاياً صريحةً لأتحاد مخرجهما وتشاركهما

فى الصفير فيشكل اشرابها صوتها من غير أن ينزلق اللسان إلى الأبدال الصريح مع أنها لا إطباق فيها حتى يحافظ عليه

[وضورع بها] أى بالصاد قبل الدال حال كونها [متحركة أيضاً] كما ضورع بها ساكنة [نحو صدق وصدر] فيشرب فى مثلها

مع تحركها صوت الزاى لمجانسة الدال حملاً على الساكنة ولم يبدلوا المتحركة ابدالاً صريحاً لقوتها بالنسبة الى الساكنة وكون

الحركة كالفاصل بين المتنافيين فكرهوا ابدالها وازالة صورتها بالكلية بخلاف المضارعة لبقاء الأثر معها فى الجملة

ولم يجوزوا المضارعة مع الفصل بالحرف لقوة الفاصل الا فيما سمعت هى فيه كلفظ الصاد لانهم حملوا نحو ذلك على صراط

حيث جاء بأشمام الصاد صوت الزاى وبه قرء حمزة وانما حمل عليه لمناسبة الطاء للدال [والبيان] وهو اظهار الحرف
التاء والدال نخ

بالأتيان بنفسه صريحاً [أكثر] بالأستقراء [فيهما] أى فى السين والصاد من الأبدال والمضارعة وفى بعض النسخ منهما

بمن فالضمير للأبدال والمضارعة [ونحو مس زقر] فى سقر بأبدال السين قبل القاف لهمس السين وجهر القاف زاياً معجمة

سبتهما نخ
لمناسبتها للسين فى المخرج والصفير وللقاف فى الجهر لغة [كلبية] منسوبة إلى بنى كلب [و] قولهم فلان [أجدر]

بكذا من غيره أى أحق به [و] خطيب [أشدق] أى بليغ [بالمضارعة] بأن يشرب الجيم قبل الدال صوت الشين المعجمة

الشدق بحركة سعة الشدق بسكون الدال وهو طرف الفم السعة فى الفم ومنه أشدق والمراد به هنا بليغ

أَلْإِدْغَامُ: أَنْ تَأْتِيَ بِحَرْفَيْنِ سَاكِنٍ فَمُتَحَرِّكٍ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ

والشين المعجمة قبل الدال صوت الجيم [قليل] ردئ لم يأت في كلام فصيح لعسر النطق به كذا في شرح المفصل وقد

يفسر المضارعة في المتن ههنا باشراب كل من الجيم والشين المذكورتين صوت الزاي حملاً للشين على الصاد للتناسب

في الهمس والرخاوة وحملاً للجيم على الشين للاتحاد في المخرج كأنه أراد أنه قليل بالنسبة إلى البيان أو إلى المضارعة

في الصاد وإن كان في الشين الساكنة قبل الدال كثيراً في نفسه على ما ذكره سيبويه فهذه هي الأبدالات الواقعة في لغة

العرب قبل المخالطة بالعجم ووقع بعدها إبدالات مستقبحة خارجة عن قانون اللغة كما تسمع منهم في هذا

الزمان: [أَلْإِدْغَامُ:] لغة إدخال الشيء في الشيء ومنه ادغمت اللجام في فم الفرس واصطلاحاً [أن تأتي

بحرفين ساكن فمتحرك] بالأصالة وإن عرضه السكون كما في الوقف [من مخرج واحد من غير فصل] بينهما

في النطق فاعتبار الحرفين واتحاد المخرج لأنه لا يتصور في أقل منهما ولا في أكثر ولا مع اختلاف المخرج كما هو ظاهر

والفاء من قوله فمتحرك دلت على اعتبار كون المتحرك عقيب الساكن من غير وقوع حرف بينهما حتى التنوين

فيخرج به نحو ظللت ومددت مما وقع فيه الساكن عقيب المتحرك ونحو نزل بالزاي بين اللام الساكنة والمتحرك

ونحو واسع عليهم بالتنوين بين المثلين فإنه لا إدغام في شيء من هذه ثم إن التعقيب المفهوم منها يشمل ما يكون

مع النطق بالحرفين على التفصيل والفك بأن لا يكون النطق بهما دفعة وإن تعاقبا بلا مهلة وما يكون معه

إدراج أحدهما في الآخر بحيث يصير كالمستهلك وتعرض لهما جهة واحدة لأجلها يرتفع اللسان بهما دفعة

لكن على وجه يخال أن الثاني لكن فمتحرك بعده عند الإمعان فأخرج الأول بقوله من غير فصل أي من غير فك في النطق

لا الفك

الأدغام في اللغة الادخال قيل ومنه جمار أدغم وهو الذي يسميه العجم ديزج والتركي ادغام تصدق نفس منه ولا ذوقه كأنما الوثاق في تراعها استه مستكم

كذا في الكفاية

من الافتعال عند البصريين

قوله الإدغام بسكون الدال عند الكوفيين وبتشديدها

ليعلم الترتيب جاز كل المهملة ولم يقل بالواو

وإنما قال فمتحرك بالفاء دون ثم ليدل على التعقيب

وإنما قال حرفين ولم يقل مثلين ليتناول الإدغام الذي هو في المتقاربين بعد الأول مثل الثاني حتى يتصل بالثاني ولا يمكن أيضاً لأنه يتقدمهما ليلتقي المثلان ولا يمكن الأول فبقي سكون الأول والثاني متحرك إذ لا يمكن النطق بالساكن

وَيَكُونُ فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ فَالْمِثْلَانِ وَاجِبٌ عِنْدَ سُكُونِ الْأَوَّلِ إِلَّا فِي الْهَمْزَتَيْنِ إِلَّا فِي نَحْوِ سَآَّلٍ وَدَآَّثٍ وَإِلَّا فِي الْأَلِفِ لِتَعَذُّرِهِ

كالفك فى رأيا إذا قلبت همزته ياءً للتخفيف كما يأتى فتعين فى الأدغام التعقيب على وجه يكون النطق دفعيا لأن الداعى اليه ما يلزم فى النطق بالمتحدين تفصيلاً من الأستثقال الظاهر اللازم من تحريك اللسان عن موضع هو مخرجهما ثم ردّه اليه فيندفع ذلك بالأدغام ليكون بمنزلة حركة واحدة فى اللسان والكوفيون يخففون الدال منه على أنه مصدر أدغم كأكرم والبصريون يشدّدونها على أنه مصدر باب الأفتعال فقلبت تاء الأفتعال دالًا [ويكون] الادغام [فى المثلين والمتقاربين] فى المخرج بعد جعلهما مثلين كما سيجئ إن شاء الله تعالى [فالمثلان] أى ادغامهما على ثلاثة أقسام واجب وجائز وممتنع وتفصيل ذلك أنه [واجب عند سكون الأول] سواء كانا فى كلمة واحدة نحو المدّ مصدر مدّ أو فى كلمتين نحو لم يذهب بكر واسمع علماً [إلا فى الهمزتين] فانّه يمتنع ادغامهما وان سكنت الأولى سواء كانتا فى كلمة واحدة كما اذا بنى من قرأ مثل سبطر فيقال قرأْئٌ بقلب الثانية ياءً على قياس تخفيف الهمزة أم فى كلمتين نحو اقرأ آية وليقرأ أبوك فانّه يجرى على قياس تخفيف الهمزة عند الاكثر كيونس والخليل وعلى التحقيق واظهار الهمزتين عند أبى إسحٰق وجماعة وقال سيبويه هى لغة رديّة وقال فيجب الأدغام على قول هؤلاء مع سكون الأول ويجوز ذلك اذا تحركتا نحو قرأ أبوك والمختار تخفيف الهمزة على القياس فيه وعدم الأدغام لثقل الهمزتين ولو مع الأدغام [إلا فى] صورة كونهما عين الكلمة وحصول المثلين بتضعيف العين فانّ الأدغام واجب حينئذ سواء وقعت بعدهما ألف [نحو سآّل] على فعّال بتضعيف العين [ودآّث] بتلك الزنة من دأث الطعام بالدال المهملة والهمزة والمثلثة أكله ويقال إنه اسم الوادى أيضاً لكن الصغانى أورده اسم الوادى بتخفيف الهمزة أم لا نحو بؤّس على فعّل بضم الفاء وتشديد العين جمع بائس كركّع جمع راكع

قال السيرافى قد توهم بعض القراء ان سيبويه انكر ادغام الهمزة وليس الامر كما توهموه بل انما انكره على مذهب تحقيق الهمزة وهو المختار انتهى محصل كلامه وسئل أبو عثمان ابا الحسن عن وجه ادغام الهمزتين فى عين الكلمة دون لامها فاجاب بان تعدد عين الكلمة لا تكون الا مع وحدة اللفظ اى لا يكون الا بتكرار حرف واحد بخلاف اللامين فانهما قد يختلفان نحو درهم وجعفر وقد يتفقان نحو جلباب فلذلك افترقت الحال بينهما انتهى

وَالأَفِي نَحْوِ قُوْوِلَ لِلإِلْبَاسِ وَفِي نَحْوِ تُؤْوِي وَرِئْيًا عَلَى المُخْتَارِ إِذَا خُفِّفَ وَفِي نَحْوِ قَالُوا وَمَا

وذلك لأنه يتحمل في الحشو ما لا يتحمل في الطرف كذا قيل [و الا في الألف] إذا كررت فإنه يمتنع فيها الإدغام [التعذره]

فيها كما هو ظاهر نحو صحراء فإن أصله القصر وزيدت ألف أخرى للمد توسعاً فاجتمعت ألفان فقلبت الثانية همزة

لتعذر الإدغام وكذلك نحو كساء بعد قلب اللام ألفاً كما مر واعتبار التحرك في ثاني الحرفين في تعريف الإدغام مغن

عن هذا الاستثناء كما قيل لتعذر الحركة في الألف فيكفي أن يقال أنه وجب الا في الهمزتين [و الا في نحو قوول]

مجهول قاول مقاولة فإن الإدغام فيه أيضاً ممتنع [للإلباس] بالماضي المجهول من باب التفعيل الذي و

ضعه على الإدغام فيه أيضاً فإنه لو أدغم حصل قُوِّل بضم القاف وكسر الواو المشددة فيقع الالتباس [و] [الا

في نحو تُؤوي] مضارع قولك آويته للمكان بالمد في أوله لا كرمته إذا أنزلته وقوله تعالى كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم

مِنْ قَرْيَةٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا [ورِئْيًا] وهو المنظر الحسن وقيل ما رأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة

فإن نحوهما من الألفاظ التي يؤدي تخفيف همزتها بالقلب المقيس في تخفيفها إلى اجتماع المثلين مع سكون الأول

مستثنى من قاعدة ادغام المثلين المذكورين محكوم عليه بامتناع الإدغام فيه [على] القول [المختار] لعدم

الاعتداد باجتماعهما العروضه [إذا خفف] على الوجه المذكور مثل أن تقلب الهمزة واواً في تؤوي فيجتمع واوان

وتقلب ياء في رئياً فيجتمع ياءان وربما اعتد بعضهم بالاجتماع العارض فجوزوا الإدغام وقرء به قوله تعالى

رِيًّا وقد يوجه بجعل الأصل في هذه القرائة رِيًّا من رويت ألوانهم وجلودهم بالواو إذا امتلأت وحسنت فقلبت

ياء وأدغمت فليس مما فيه الكلام [و] [الا في] ما إذا كان المثلان في كلمتين وأولهما الساكن في الكلمة الأولى

مدة فإن الإدغام فيه ممنوع للمحافظة على تلك المدة التي عهد وجودها قبل الاجتماع من الكلمة الأخرى [نحو] الواو

من قالوا

ومنها أن تكون الفتح نحو صحراء فإن أصله القصر وزيدت ألف للمد توسعاً فالتقى ألفان فلا يمكن حذف أحدهما للإخلال ولا الإدغام للتعذر فقلبت الثانية همزة في الجمع ورد ... وقال سيبويه والخليل لم يدغم نحو قوول لأن الواو الأولى ... لم يدغم للالتباس ...

وفي يوم وعند تحركهما في كلمة ولا إلحاق ولا لبس نحو ردّ يردّ إلا في نحو حيي فإنه جائز وإلا في نحو اقتتل
من قالوا في قوله تعالى [قالوا وما] لنا ألا نقاتل في سبيل الله [و] الياء من قوله تعالى [في يوم] كان مقداره
ألف سنة وقولك يدعو واقد ويعطي ياسر وأما إذا كانت المدة ومثلها في كلمة واحدة كمدعو ومرمي اسمي مفعول
فإنها تدغم حيث لم يعهد وجودها في حال حتى يحافظ عليها بل وقعت في تلك الكلمة مدغمة في أول الوضع ويستثنى
أيضاً من وجوب إدغام المثلين مع سكون الأول هاء السكت التي وصلت بما بعدها على نية الوقف نحو ما أغنى عني
ماليه هلك عني سلطانيه فإن أدغامها ضعيف قياساً على ما صرح به بعضهم لانقطاعها عما بعدها بالوقف المنوي
لكن روى عن ورش فيها الأدغام ولعله على سبيل التجويز فقد ظهر إلى هيهنا أن الأدغام مع سكون أول المثلين واجب
إلا فيما أستثنى [و] كذلك هو واجب [عند تحركهما] كائنين [في] آخر [كلمة] واحدة حيث يكون حالها الحركة بالنظر
إلى نفس تلك الكلمة من غير مدخلية كلمة أخرى [و] الحال أنه [لا إلحاق] للكلمة التي وقعا فيها بكلمة أخرى [ولا لبس]
عند الأدغام ببناء آخر وذلك [نحو ردّ يردّ] فإن أصلهما ردد يردد كنصر ينصر فسكنت الدال الأولى وادغمت بخلاف ما
إذا كانا في كلمتين نحو جاء أبوك وذهب بكر فإنه لا إدغام حينئذ لكونهما مع الحركة في كلمتين في حكم المنفصول أحدهما عن الآ
خر وأما مع سكون الأول فيلتصق بالثاني لعدم الفاصل حتى الحركة وبخلاف ما عرضت فيه حركة الثاني بمدخلية كلمة
أخرى إتصلت بها نحو اكفف الشر فإنه لا اعتداد بها لعروضها كما لا يعتد بسكون الوقف وبخلاف الملحق نحو قردد وبخلاف
ما فيه اللبس نحو سرر كما سيأتي إن شاء الله تعالى ويجب الأدغام مع الشرائط المذكورة [إلا في] ما عينه ولامه كلاهما ياء في كلمة
من فعل بالكسر [نحو حيي فإنه] فيه [جائز] وليس بواجب على ما مر في الإعلال [و إلا في] ما أحد المثلين فيه تاء
الأفتعال والآخر عين الكلمة [نحو اقتتل] واستتر فإنه فيه أيضاً جائز بعد نقل حركة تاء الأفتعال إلى ما قبلها

كذا أنه لو ينقل حركة التاء إلى القاف وادغم التاء في التاء واستغنى عن همزة الوصل ويقال قتّل فيلتبس بالماضي من التفعيل ولو أسكن التاء الأولى من تتنزل وادغم في الثاني لاحتيج إلى همزة الوصل ويقال اتّنزل فيلتبس بمضارع [illegible] لاحتمال أن تكون الهمزة فيه همزة الاستفهام [illegible]

وَتَنَزَّلَ وَتَبَاعَدَ وَسَيَأْتِي وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرُ لِينٍ نَحْوُ يَرُدُّ

[و] إِلَّا فِيمَا أَحَدُهُمَا فِيهِ تَاءُ الْمُضَارَعَةِ وَالْآخَرُ تَاءُ التَّفَعُّلِ أَوِ التَّفَاعُلِ نَحْوُ [تَتَنَزَّلُ وَتَتَبَاعَدُ] فَإِنَّهُ فِيهِ أَيْضًا جَائِزٌ فِي الْجُمْلَةِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْوَصْلِ بِكَلِمَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ [وَسَيَأْتِي] بَيَانُ حُكْمِ نَحْوِ اقْتَتَلَ وَتَتَنَزَّلُ وَتَتَبَاعَدُ فِي آخِرِ الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَعَلَّهُ عَنْ هَذَا الْمَقَامِ تَعَرَّضَ لِاسْتِثْنَائِهَا بِخِلَافِ نَحْوِ أُرْدُدِ الْقَوْمَ فَإِنَّ حُكْمَهُ يَظْهَرُ عَنْ قَرِيبٍ بِمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ فِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ تَرُدَّ وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِاسْتِثْنَائِهِ ثُمَّ إِنَّهُ يَظْهَرُ لَكَ عِنْدَ ذِكْرِ مَا اسْتَثْنَاهُ هَهُنَا فِي آخِرِ الْبَابِ أَنَّ الْإِدْغَامَ فِيهَا لَا يُوجِبُ الْالْتِبَاسَ بِبِنَاءٍ آخَرَ فَلَا يَرِدُ أَنَّ عَدَمَ وُجُوبِ الْإِدْغَامِ فِيهَا لِلْإِلْبَاسِ فَقَوْلُهُ وَلَا لَبْسَ يُغْنِي عَنِ اسْتِثْنَائِهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِاسْتِثْنَاءِ مَا يَتَّصِلُ فِيهِ أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ الْمُتَحَرِّكَيْنِ بِمُدْغَمٍ لِقِلَّةِ مِثْلِهِ وَذَلِكَ نَحْوُ جُسُّسٍ بِضَمِّ الْجِيمِ جَمْعِ جَاسٍّ بِالتَّشْدِيدِ كَرُكَّعٍ وَرَاكِعٍ وَيَمْتَنِعُ فِيهِ إِدْغَامُ أَوَّلِ الْمُتَحَرِّكَيْنِ فِيمَا بَعْدَهُ لِتَأْدِيَتِهِ إِسْكَانَهُ بَعْدَ الْمُدْغَمِ السَّاكِنِ إِلَى الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَقَدْ يُفَكُّ الْإِدْغَامُ الْوَاجِبُ فِي الْمُتَحَرِّكَيْنِ لِلضَّرُورَةِ نَحْوُ قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ ✤ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ ✤ وَقَوْلِ الْآخَرِ: مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتَ مِنْ خُلُقِي ✤ إِنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا ✤ وَقَدْ جَاءَ مَا هُوَ مَفْكُوكُ الْإِدْغَامِ فِي الْوَضْعِ نَحْوُ قَطِطَ شَعْرُهُ إِذَا اشْتَدَّتْ جُعُودَتُهُ وَضَبِبَ الْمَكَانُ عَلَى فَعُلَ بِضَمِّ الْعَيْنِ إِذَا كَثُرَ فِيهِ الضَّبُّ وَهُوَ الْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ وَمِثْلُ هَذَا الْعَوَرُ وَنَحْوُهُ فِي بَابِ الْإِعْلَالِ ثُمَّ إِنَّهُ لَا شَكَّ فِي لُزُومِ إِسْكَانِ الْمُتَحَرِّكَيْنِ الْمُتَمَاثِلَيْنِ لِلْإِدْغَامِ [وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ] عِنْدَ إِسْكَانِهِ إِلَى مَا قَبْلَهُ [إِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرُ لِينٍ نَحْوُ يَرُدُّ] وَأَصْلُهُ يَرْدُدُ كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِسْكَانَ الْمِثْلِ الْأَوَّلِ كَالدَّالِ الْأُولَى مِنَ الْمِثَالِ بِالْحَذْفِ بِدُونِ النَّقْلِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُ يُؤَدِّي إِلَى الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ وَتُحْذَفُ حَرَكَتُهُ مِنْ غَيْرِ نَقْلٍ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ نَحْوُ مَدَّ وَأَصْلُهُ مَدَدَ كَنَصَرَ لِعَدَمِ تَأْدِيَتِهِ الْحَذْفَ إِلَى الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَكَذَا إِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ لِينٌ نَحْوُ مَادٍّ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَأَصْلُهُ مَادِدٌ لِاغْتِفَارِ الْتِقَاءِ اللَّيِّنِ

أوّله: أَنْتَ مَلِيكُ النَّاسِ رَبًّا فَاقْبَلِ ✤

مهلًا نصب على المصدر والهمزة للنداء و عاذل مرخّم عاذلة وضنّوا من الضنّة وهو البخل

إلى الأوّل

أي بخلوا

بالكسر در برنا مرة

أو كره

وَسُكُونُ الْوَقْفِ كَالْحَرَكَةِ وَنَحْوُ مَكَّنِّي وَعَكِّنِّي وَمَنَاسِكَكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ مِنْ بَابِ كَلِمَتَيْنِ وَمُمْتَنِعٌ فِي الْهَمْزَةِ عَلَى الْأَكْثَرِ وَفِي الْأَلِفِ وَعِنْدَ سُكُونِ الثَّانِي لِغَيْرِ الْوَقْفِ نَحْوُ ظَلِلْتُ وَرَسُولُ الْحَسَنِ

التقاء اللين الساكن والمدغم لكونه على حدّه [وسكون الوقف] العارض لثانى المثلين المتحركين [كالحركة] العروضه فيدغم معه من غير مبالات بالتقاء الساكنين كما يدغم حالة تحركه في الوصل فيقال مدّ وسدّ مثلاً بالإدغام في الوقف والوصل ثم انّ المراد من الكلمة الواحدة التى اعتبر في وجوب الإدغام كون المثلين المتحركتين فيها ما هى كلمة واحدة حقيقة دون ما هى بمنزلتها [ونحو مكّنّى وعكّنّى] على صيغة ماض التفعيل ومضارعه [ومناسككم وما سلككم] كما في قوله تعالى فإذا قضيتم مناسككم وقوله تعالى ما سلككم في سقر ونحو جباههم ووجوههم الى غير ذلك ممّا ليس فيه المثل الثانى جزءاً حقيقة من الكلمة التى فيها الأول بل هو اما كلمة برأسها كنون الوقاية واما جزء من كلمة أخرى كالكاف والهاء من الضميرين لكنه يتنزل منزلة الجزء من التى فيها الأول فليس مثل ذلك كلمة واحدة حقيقة بل هو [من باب كلمتين] فمن ثم كان حكمه جواز الإدغام كما في المتحركين في كلمتين دون الوجوب فلا ينتقض به قاعدة الوجوب المشروطة بالوحدة الحقيقية للكلمة ولم يأت الإدغام في نحو ذلك الا عن أبي عمرو في فإذا قضيتم مناسككم في البقرة وما سلككم في سقر في المدثر وأظهر فيما سواهما فهذا هو الكلام في القسم الواجب من اقسام ادغام المتماثلين [و] هو [ممتنع في الهمزة] بأن يكون المثلان همزتين نحو لم يقرأ أبوك وامتناعه فيها انما هو [على الأكثر] ويجوز على الأقل كما حكيناه [وفي الألف] والتعرض لهاتين مع إستثنائهما من قبل لأن الاستثناء كان من الوجوب وهو يعم الامتناع والجواز فيه هيهنا على ان الواقع هو الامتناع [و] كذلك هو ممتنع [عند سكون الثانى لغير الوقف نحو ظللت ورسول الحسن] إذ مع الإدغام يلزم تحريك ما يلزم سكونه مثل ما قبل

بيان امتناع ادغام المثلين

وتميم تدغم في نحو ردّ ولم يردّ وعند الإلحاق واللبس بزنة أخرى

الضمير في ظللت ولام التعريف في الحسن وبكر بن وائل يدغمون في نحو ظللت على ما حكى عنهم الخليل وهي لغة ضعيفة وقيل كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول الضمير فأبقوا اللفظ على حاله بعد دخوله [وتميم تدغم] ما كان سكون المثل الثاني فيه بالجزم لعدم الاعتداد به لعروضه كالوقف [نحو ردّ] بصيغة الأمر كاوردّ في قوله: فغضّ الطرف إنك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا: وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وحكى الكسائي عن عبد القيس اتباعها مع الإدغام نحو اغضّ [ولم يردّ] بصيغة المضارع ونحو ذلك من المجزوم والأصل اردد ولم يردد فادغمت الدال بعد نقل ضمتها الى الراء كما مر وفرقوا بينه وبين العارض في نحو ظللت بأن الضمير الذي يلزم معه السكون كالجزء بخلاف الجازم والحجازيون يفكون الإدغام في نحو ذلك فيقولون اردد ولم يردد نظرا الى أن لزوم السكون للأمر من حيث الصيغة وللمجزوم بالجازم ما دام معه الجازم الذي به جاري مجرى الجزء وعلى لغتهم ورد قوله تعالى اغضض من صوتك وقرئ به قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه واجتمعت العرب على وجوب الفك في افعل بكسر العين مجزوما في صيغة التعجب للمحافظة على تلك الصيغة سواء اتصلت بالباء نحو اشدد ببياض وجه المتقين أم لا كما في قول العباس بن مرداس: وقال نبي المسلمين تقدموا * وأحبب إلينا أن يكون المقدما: وإذا اتصل ثاني المثلين بواو جمع ردّوا أو ياء مخاطبة نحو ردّي أو نون تأكيد نحو ردّنّ ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب على ما قالوا معللين بأن الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات وليس تحريكه عارضا بخلاف التحريك العارض لملاقاة الساكن فان الحجازيين يفكون معه نحو اردد القوم ولما كان الإدغام ممتنع فيما ذكر كذلك هو ممتنع [عند الإلحاق] للكلمة التي فيها المثلان [و] عند [الإلباس] فيهما بسبب الإدغام [بزنة أخرى] للمحافظة على صورة الملحق به والاحتراز

عن

نحو قَرْدَدٍ وَسُرُرٍ وَعِنْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ قَبْلَهُمَا فِي كَلِمَتَيْنِ نحو قَرْمِ مَالِكٍ وَحُمِلَ قَوْلُ القُرَّاءِ عَلَى الْإِخْفَاءِ

عن اللبس سواء كان الالحاق بزيادة أحد المثلين [نحو قَرْدَدٍ] وجلبب أم بزيادة حرف غيرها نحو هيلل أي قال لا إله إلا الله بزيادة الياء للالحاق واصالة اللامين أم بزيادة أحد المثلين وغيره كليهما نحو اقعنسس من القعس بزيادة النون واحد السينين للالحاق باحرنجم [و] الالباس نحو [سُرُرٍ] بضمتين جمع سرير فانه لو اسكن أوله وادغم التبس بفعل بسكون العين وكان في معرض أن يزعم فيه كونه موضوعا للمعنى المقصود منه على هذه الزنة وكذا الادغام في نحو ظلل وشرر بفتحتين يوجب اللبس بفعل بالسكون وكذلك كلل بكسر الأول وفتح الثاني جمع كِلة بالكسر للستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البق فانه يلتبس عند الادغام بفعل بالسكون والحاصل أن سكون العين في الأسماء كثير شائع فادغام متحرك العين منها مظنة الالتباس بالساكن العين بخلاف الفعل نحو رد لوجوب تحرك عينه فعند الادغام يعلم أن أصله الحركة وخصوصية الحركة يعلم عند عروض ما يوجب فك الادغام كالاتصال بالضمير نحو مددت وظللت وبالمضارع كما يعلم فتح العين في فر وشد بكسرها في يفر وضمها في يشد وكسرها في عض بفتحها في يعض وبالأمر في فر بالكسر وشد بالضم وعض بالفتح وقد يتفق اسمان لمعنى واحد احدهما مدغم والآخر غير مدغم كالقص والقصص للصدر أو رأسه أو وسطه فيحكم بأن كلا منهما اسم برأسه من غير أن يكون أحدهما مدغما للآخر [و] كذلك ادغام المثلين ممتنع [عند] وجود [ساكن صحيح قبلهما] مع سكون أول المتماثلين [في الكلمتين نحو قرم مالك] بالراء الساكنة التي هي حرف صحيح قبل الميمين ونحو شهر رمضان فتسكين أول المثلين المتصل بذلك الساكن للادغام يؤدي الى التقاء الساكنين على غير حده فلذلك أجمع النحاة على امتناع الادغام في مثله على ما يقال وحكى اجماع القراء على جوازه في الجملة فاضطرب المحققون حيث تعارض الاجماعان [وحمل] في مقام التوجيه والجمع [قول القراء] بجواز الادغام [على] إرادة [الاخفاء] من الادغام الذي جوزوه هيهنا فكأنهم تسامحوا في اطلاق الاخفاء لتقاربهما والنحاة انما منعوا الادغام الصريح فلا تخالف وهذا

وَجَائِزٌ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ الْمُتَقَارِبَانِ وَنَعْنِي بِهِمَا مَا تَقَارَبَا فِي الْمَخْرَجِ أَوْ فِي صِفَةٍ تَقُومُ مَقَامَهُ وَمَخَارِجُ الْحُرُوفِ سِتَّةَ عَشَرَ تَقْرِيبًا وَإِلَّا فَلِكُلٍّ مَخْرَجٌ

التوجيه ذكره الشاطبي وهو ضعيف لوقوع الادغام الصريح عن بعض القراء في مثله فالأولى القدح في تحقق اجماع النحويين كيف وفيهم جماعة من القراء كالكسائي ولو سلم تحققه فلا حجة فيه خصوصاً عند معارضة إجماع القراء الذين ينتهي روايتهم الى المعصوم عن الغلط مع أن القراءة تثبت بالتواتر وما نقله النحويون آحاد ولو سلم عدم التواتر فالقراء أعدل وأكثر والرجوع اليهم أولى هذا خلاصة كلام المصنف في شرح المفصل والقرم في الأصل البعير المكرم ومنه قالوا القرم للسيد فهذا هو القسم الممتنع من الادغام في المثلين [و] هو [جائز فيما سوى ذلك] المذكور من صور الوجوب والامتناع وهو ثالث الأقسام وذلك كما اذا كانا في كلمتين وقبلهما ساكن لين نحو جِبَاهُهُمْ وَنُورُ رَبِّهِمْ والرَّحِيمِ مَالِكِ وفِيهِ هُدًى واخْشَى يَاهِنْدُ وثمرُ صحيح نحو مَنَاسِكَكُمْ وطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا ومَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ لكن أبا عمرو عدل عن الادغام اذا كان أولهما تاء الخطاب والمتكلم نحو مَا كُنْتَ تَتْلُو وكُنْتُ تُرَابًا وقد يوجه ذلك باستحقاق الفاعل المحافظة والادغام مخل بها فتأمل وقد يعترض بأن المثلين اللذين أولهما كلمة يصح الابتداء بها كالباء الجارة وهمزة الاستفهام في جاد ببدرة وأأبوك فعل كذا داخل فيما سوى ذلك الذي حكم عليه بالجواز مع امتناع الادغام فيه في لغتهم وكأنه لم يبال بذلك لشهرة أمره فهذا هو الكلام في المتماثلين و[المتقاربان ونعني بهما ما تقاربا في المخرج أو] تقاربا [في صفة تقوم مقامه] كالجهر والهمس وان تباعدا في المخرج والمراد بمخرج الحرف الموضع الذي ينشأ منه ويعرف بأسكانه وادخال الهمزة عليه فالموضع الذي ينتهي اليه الصوت هو المخرج [ومخارج الحروف ستة عشر تقريباً وإلا] أي وإن لم يكن الكلام على التقريب بل اعتبر التحقيق [فلكل] حرف [مخرج] اذ لو كان مخرجه مخرج الآخر بعينه لكان هو نفس ذلك الآخر وقد يمنع ذلك لجواز استناد التعدد والاختلاف مع وحدة المخرج الى اختلاف وضع الآلة في شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك والحروف تسعة وعشرون في لغة العرب واخراج الهمزة عن عداد الحروف المستقلة

فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق وللعين والحاء وسطه وللغين والخاء أدناه وللقاف أقصى

اللسان وما فوقه وللكاف منهما ما يليهما وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك

كما فعله المبرد نظر الى أنها ليس لها صورة مخصوصة فى الرسم بل هى تكتب بصورة الالف والواو والياء كأنه ضعيف

ولام الف مركب وعدّه حرفاً مستقلاً من تصرف العوام وجرى عليه الحريرى فى رسالة الرقطاء وبعض هذا العدد

مفقود فى لغة العجم كالضاد وذكروا أن الهمزة فى العجمية إنما تقع فى الابتداء ومخارج تلك الحروف على اختلافها من

أربع جهات الحلق واللسان والشفتان والخيشوم وابتدأ فى ترتيبها بما يكون من أقصى الحلق متدرجا

وختم بما مخرجه الشفة كما فعل سيبويه [فللهمزة والهاء والألف اقصى الحلق] يعنى أبعده من الفم فالهمزة

فى المنتهى الأسفل الواقع من جانب الصدر وبعدها

مائلا الى جانب الفم الهاء ثم الألف خلافاً للأخفش حيث زعم

وحدة مخرج الهاء والألف واعترض عليه ابن جنى بأنهما

لو كانا من مخرج واحد وكان تعددهما للاختلاف فى الصفة

لا نقلبت الألف فى الاضطرار الى تحريكها هاء لاهمزة لأن
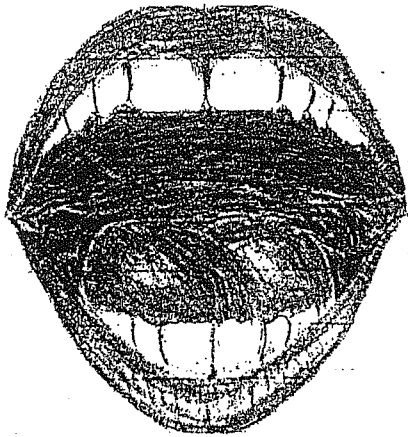
العدول عنها مع قبول الحركة واتحاد المخرج مستكره جدا بخلاف ما اذا اختلف مخرجاهما وكان بناء القلب على القرب

فان الهمزة تشارك الهاء فى كمال القرب إلى الألف لكون الجميع من اقصى الحلق وإن كانت الهاء أقرب منها اليها فلا استكراه

فى العدول عن الهاء لخفائها اليها فتأمل فيه [وللعين والحاء] المهملتين من الحلق [وسطه] والعين أقرب إلى مخرج

الألف والحاء بعده الى جانب الفم [وللغين والخاء] المعجمتين منه [ادناه] إلى الفم والغين أقرب الى الحاء المهملة و

بعدها الخاء فهذه السبعة حلقية [وللقاف أقصى اللسان] القريب من الحلق الذى هو أبعده من الفم [وما فوقه]

الرقطاء من الرقطة بالضم وهى سواد يشوبه نقط بياض وفى رسالة الرقطاء للحريرى رسالة وضعها على لسان أبى زيد السروجى وتأليفها على أن يكون حرف منها منقوطا وحرف غير منقوط

وقال بعضهم أن هذه الثلثة لها مخرج واحد

وللضاد أول إحدى حافتيه وما يليهما من الأضراس وللام ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك

الجارى له [من الحنك] الأعلى [وللكاف منها] أى من أقصى اللسان والحنك الأعلى [ما يليهما] أى يلى الأقصى والحنك اللذين كانا للقاف والمقصود أن مخرج الكاف أقرب إلى مقدم الفم من مخرج القاف [وللجيم والشين] المعجمة [والياء] المثناة من تحت [وسط اللسان وما فوقه] الجارى له [من الحنك] الأعلى ومخارجها على ترتيب ذكرها فالجيم أدخل فى الفم ثم الشين ثم الياء على ما قيل [وللضاد] المعجمة [أول احدى حافتيه] أى جانبه الأيمن والأيسر [وما يليهما] أى يلى حافتيه [من الأضراس] والمراد بأول الحافة ما يلى اللسان وآخر الحافة ما يلى رأسه والأضراس وهى ما خلف الرباعيات من الأسنان وتوضيح ذلك أن الأسنان اثنتان وثلثون الثنايا وهى الأربعة المتقدمة اثنتان من فوق واثنتان من تحت واحدتها ثنية بتشديد الياء والرباعيات وهى أيضاً أربع بعد الثنايا من الجانبين من فوق ومن تحت والواحدة رباعية بالفتح وتخفيف الياء والأنياب جمع الناب وهى أيضاً أربع خلف الرباعيات يمنة ويسرة من فوق ومن تحت والضواحك وهى أربع من جانبى الأنياب الأيمن والأيسر من فوق ومن تحت فهذه ستة عشر والباقية على عددها يقال لها الأضراس منها الطواحن وهى اثنتا عشرة من جانبى الضواحك من فوق ومن تحت والنواجذ ويقال لها أضراس العقل وهى أربع من جانبى الطواحن من فوق ومن تحت وقد يعد من الأضراس الضواحك من الأضراس فهى ما خلف الرباعية ثم إن النطق بالضاد المعجمة من الأيمن أكثر على ما يظهر من كلام سيبويه وصرح به السيرافى وقيل أنها من الأيسر أسهل على أكثر الناس وأما المنع من النطق بها من الأيسر فلعله تعسف [وللام ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك] والمراد بما دون طرفه ما يقرب رأسه من جانب ظهره وبمنتهاه رأسه وبما فوق ذلك ما يحاذى ما ذكر من الحنك الأعلى فوق الضواحك والأنياب والثنايا والرباعيات

وللراء منهما ما يليهما وللنون منهما ما يليهما وللطاء والدال والتاء طرف اللسان وأصول الثنايا وللصاد
والزاي والسين طرف اللسان والثنايا وللظاء والذال والثاء طرف اللسان وطرف الثنايا وللفاء باطن
الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا وللباء والميم والواو ما بين الشفتين

والرباعيات على ما نسب إلى سيبويه وصرح به أبو حيان وابتداء مخرجه أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد المعجمة
[وللراء] المهملة [منهما] أي مما دون طرف اللسان ومما فوق ذلك الحنك الأعلى [ما يليهما] أي يلي اللذين كانا منهما
للام [وللنون] في غير حالتي الإخفاء والإدغام مع الغنة [منهما] أي مما دون طرفه وما فوقه من الحنك [ما يليهما]
أي ما يلي ذينك اللذين كانا للراء منهما والحاصل أن مخرج اللام أدخل في الفم من الراء ومخرج الراء فيه من مخرج النون على ما يجده
الطبع السليم المستقيم وربما أمكن العكس في البعض بتكلف [وللطاء والدال] المهملتين [والتاء] المثناة من فوق [طرف اللسان
وأصول الثنايا] العلوية [وللصاد والسين] المهملتين [والزاي طرف اللسان و] فويق [الثنايا] السفلية دون صو
لها لكن مخرج السين مقدم على الزاي لأن الزاي أقرب إلى مقدم الفم من السين [وللظاء والذال] المعجمتين [والثاء] المثلثة
[طرف اللسان و] طرف [الثنايا] العلوية فهذه الثمانية عشر لسانية لها تعلق باللسان بوجه ما والمراد بالثنايا في
هذه المواضع الثنيتان أما السفليتان وأما العلويتان وكأنهم نظروا إلى كثرتها بحسب الأشخاص وذكروا لفظ الجمع
وفي شرح المفصل أنهم اعتبروا عنها بلفظ الجمع لأن التلفظ به أخف مع كونه معلوماً [وللفاء باطن الشفة السفلى
وطرف الثنايا العليا وللباء] الموحدة [والميم] في غير الإخفاء والغنة [والواو] التي لم تكن مدة [ما بين الشفتين]
العليا والسفلى لكن مخرج الموحدة عند بلة الشفتين ومخرج الميم بعدها ولا تتواصل الشفتان في الميم غاية التواصل
فهذه الأربعة شفوية وقد يقال لها الشفهية بالهاء على الاختلاف في النسبة إلى الشفة كما مر وهذه خمسة عشر مخرجاً
والسادس عشر هو الخيشوم وهو مخرج الغنة والإخفاء في الميم والنون على ما سيأتي إن شاء الله واعلم أن المصنف خالف

في بعض نسخ المتن هكذا والزاي والسين بتقديم الزاي على السين والأصح تقديم السين على الزاي لأن السين مقدم في المخرج

وَمَخْرَجُ الْمُتَفَرِّعِ وَاضِحٌ وَالْفَصِيحُ ثَمَانِيَةٌ هَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ وَالنُّونُ الْخَفِيَّةُ نَحْوُ عَنْكَ وَأَلِفُ الْإِمَالَةِ وَلَامُ التَّفْخِيمِ

سيبويه وغيره فى تحديد بعض المخارج على مايظهر من الرجوع الى كلامهم [ومخرج] الحرف [المتفرّع] عن غيره وهو الحاصل من أشراب حرف صوت حرف آخر كالهمزة بين بين [واضح] لأنّه يعلم من مخرج الحرفين اللّذين اشرب احدهما صوت الآخر وقد وقع التفريع بالمعنى المذكور فى كثير من الحروف [والفصيح] من المتفرع الواقع فى القرآن العزيز أو فى غيره من كلام الفصحاء [ثمانية همزة بين بين وهى ثلثة] من الثّمانية الفصيحة لأنّ كونها بين بين أن يجعل بين نفسها أو الحرف الذى منه حركتها فأن كانت حركتها هى الضّمة فهى بين نفسها وبين الواو وان كانت هى الكسرة فهى بين نفسها وبين الياء وان كانت هى الفتحة فهى بينها وبين الالف [و] الرّابع [النّون الخفيّة] وهى السّاكنة المتّصلة بالحروف الّتى لا تظهر معها النّون السّاكنة بل تخرج معها على وجه الغنّة من الخيشوم فقط كالكاف [نحو عَنْكَ] والدال نحو عِنْدَكَ وسمّيت خفيه لخفائها ويقال لها الخفيفة لسكونها [و] الخامس [ألف الإمالة] الّتى تمال بها نحو الياء نحو رمى وسيبويه سمّاها ألف الترخيم لبيان الصّوت [و] السادس [لام التّفخيم] وهى اللّام المفتوحة المخففة أو المدغم فيها الّتى تلى الصّاد والظّاء والطّاء اذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كالصّلوة وأن يوصل وفيصلب ويَصْلَوْنَ سَعِيرًا وطَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ومَطْلَعِ الْفَجْرِ وظَلَّ وَجْهُهُ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ فأنّها تفخم عند بعضهم وبه قرأ ورش من القرآن واختلف الرّواية عنه فى تفخيمها مع الفصل فى نحو فَطَالَ عَلَيْهِمْ وفِصَالًا وكذا مع سكونها أى اللّام وقفًا واعتبر قوم الضّاد المعجمة أيضًا نحو ضَلَلْتُمْ وقوم اللّام المفتوحة بين الحرفين المستعلين نحو خَلَطُوا وخَلَقُوا وخَلَصُوا وكذلك لام الله إذا كان قبلها ضمة أو فتحة عند كلهم كما اتفقوا على ترقيقها بعد الكسرة نحو بسم الله وبالله (اذا كان قبلها ترخيم) وقل اللهم وألف التّفخيم مثل لام التفخيم عند سيبويه فى الأستحسان وهى الألف الممالة نحو الواو كالصّلوة والزّكوة والحيوة على لغة الحجازيّين ويقال ان كتابتها بالواو

وَالصَّادُ كَالزَّايِ وَالشِّينُ كَالْجِيمِ وَأَمَّا الصَّادُ كَالسِّينِ وَالطَّاءُ كَالتَّاءِ وَالْفَاءُ كَالْبَاءِ وَالضَّادُ الضَّعِيفَةُ وَالْكَافُ كَالْجِيمِ فَمُسْتَهْجَنَةٌ وَأَمَّا الْجِيمُ كَالْكَافِ وَالْجِيمُ كَالشِّينِ فَلَا يَتَحَقَّقُ

بالواو على لغتهم [و] السابع [الصاد] الكائنة [كالزاي] في النطق بأشرابها صوتها كما في الصراط في قراءة حمزة وفي قوله تعالى وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا في قراءته أيضاً وفاقاً للكسائي [و] الثامن [الشين] المعجمة الكائنة [كالجيم] في النطق في نحو اشدق والحكم بقتله في بحث الأبدال على أحد التفسيرين ٥ للامه لا ينافي الحكم بفصاحته لكن ما حكينا فيه عن شرح المفصل ليس بملائم له فتأمل ووجه التجانس أن الدال مجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة فيشرب صوت الجيم المناسبة لها في المخرج وللدال في الجهر والشدة [وأما الصاد] المهملة الكائنة [كالسين] المهملة مثل أن يتلفظ بالصدغ شبيهاً بالسدغ [والطاء] المهملة الكائنة [كالتاء] الفوقانية مثل أن ينطق بالسلطان شبيهاً بالسلتان كما يكثر جريانه على أهل الشرق من العجم [والفاء] الكائنة [كالباء] الموحدة سواء كان أقرب إلى الباء أم إلى نفسها كما يقع في لغة بعض العجم مثل أن يقال في البور الفور وقد جعلا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء الخالصين على ما ذكره نجم الأئمة رضي [والضاد] المعجمة [الضعيفة] التي ضعفت بالنطق بها على وجه يقرب من الظاء المعجمة كما يقع في لغة من ليس في لغتهم الضاد على ما ذكره السيرافي وقال سيبويه الضاد الضعيفة من الجانب الأيسر [والكاف] الكائنة [كالجيم] مثل التلفظ بكافر على وجه يشبه جافر كما يقع في لغة أهل البحرين [فمستهجنة] قبيحة لعسر النطق بها ومن ثم لم يقع في القرآن المجيد ولا في كلام الفصحاء ولعل بعضها حدث في لغة العرب من مخالطة العجم على ما قال السيرافي وغيره [وأما الجيم كالكاف والجيم كالشين] المعجمة [فلا يتحقق] لوقوع عكس كل منها في كلامهم على

حكى ذلك نجم الأئمة رضي عن السيرافي ثم نقل عنه أنه قال أظن أن العرب إنما أخذت ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم ٥

وَمِنْهَا الْمَجْهُورَةُ وَالْمَهْمُوسَةُ وَمِنْهَا الشَّدِيدَةُ وَالرِّخْوَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمِنْهَا الْمُطْبَقَةُ وَالْمُنْفَتِحَةُ وَمِنْهَا الْمُسْتَعْلِيَةُ وَالْمُنْخَفِضَةُ وَمِنْهَا حُرُوفُ الذَّلَاقَةِ وَالْمُصْمَتَةِ وَمِنْهَا حُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ وَالصَّفِيرِ وَاللَّيِّنَةِ وَالْمُنْحَرِفَةِ وَالْمُكَرَّرِ وَالْهَاوِي وَالْمَهْتُوتُ فَالْمَجْهُورَةُ مَا يَنْحَصِرُ جَرْيُ النَّفَسِ مَعَ تَحَرُّكِهِ وَهِيَ

استهجان فأحدهما فلو وقع هذان أيضاً إشتبه على السامع أن الملفوظ جيم كالكاف أو عكسه وكذا الشين لعدم الفرق بين كل منهما وعكسه كذا قيل وقد يورد عليه أنه لا مانع من ذلك عند العلم باللفظ الواقع هو فيه مثل ما يقع في لغة أهل البحرين من النطق برجل وجمل مثلاً شبيهين بركل وكمل مثلاً وكذلك ما يقع على قلة من المضارعة في نحو أجدر على ما مر من المصنف على أحد الوجهين في تفسير كلامه هناك وتعويلهم في مثل ذلك بالقرآن ﴿تكملة﴾ فهذا بيان مخارج الحروف وهي تختلف في الصفات أيضاً وتنقسم بحسبها انقسامات كثيرة حتى زادت على أربعة وأربعين في كلام بعضهم ولعل الحكمة في اختلافها على ما يقال كمال تمايز ذوات الحروف لئلا تتناسب أصواتها كأصوات البهائم كما قال سيبويه ولولا الأطباق في الصاد لكان سيناً وفي الطاء لكان دالاً وفي الظاء لكان ذالاً [و] المذكور ههنا من تلك الانقسامات ما هي أهم [منها المجهورة والمهموسة ومنها الشديدة والرخوة وما بينهما ومنها المطبقة والمنفتحة ومنها المستعلية والمنخفضة ومنها حروف الذلاقة والمصمتة ومنها حروف القلقلة والصفير واللينة والمنحرفة والمكرر والهاوي والمهتوت] بعنايتين من فوق والفصل بين التقسيمات بقوله منها ومنها للإشارة إلى أنها تقسيمات متعددة كل منها مستقل برأسه وهذا ٥ تفصيلها ووجه تسميتها [فالمجهورة ما ينحصر] أي يحتبس [جرى النفس مع تحركه] لقوة ذلك الحرف في نفسه وقوة الاعتماد عليه في مخرجه فيكون خروجه بصوت قوي ولا بد في إخراجه وبيانه من أن يكون معه شيء من الجهر في النطق بمعنى الإعلان على ما في شرح المفصل [وهي ما عدا حروف ستشحثك خصفه] ﴿إعلان﴾

من الشيخ

مَا عَدَا حُرُوفِ سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهُ وَالْمَهْمُوسَةُ بِخِلَافِهَا وَمُثِّلَا بِقَقَقٍ وَكَكَكَ وَ

خَالَفَ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَ الضَّادَ وَالظَّاءَ وَالذَّالَ وَالزَّايَ وَالْغَيْنَ وَالْعَيْنَ وَالْيَاءَ مِنَ الْمَهْمُوسَةِ وَالْكَافَ وَالتَّاءَ

من الشّحث بعجمة فمهملة فمثلثة بمعنى الإلحاح فى السّؤال وخصفه بالمعجمة فالمهملة فالفاء اسم امرأة

وروعى فيها الوقف على الهاء المبدلة من تاء التأنيث لإفادة أنّ الهاء أيضاً خارجة من المجهورة وقد جمعت

المجهورة «فى ظلّ قوٍ ربضٍ إذا غزا جندٌ مطيعٌ» والظلّ مبتدأ مضاف الى قوٍ وهو المكان الخالى والخبر

ربض وهو الحظيرة يعنى أن ظلّ القو يجرى مجرى الحظيرة لمن أراد السّلامة اذا تعرض للغزو عسكر يطيعون

أميرهم فى الجهاد وبالغون فيه [والمهموسة بخلافها] أى بخلاف المجهورة فهى ما لا احتبس النّفس مع تحرّكه

لضعفه فى نفسه وضعف الأعتماد عليه فى مخرجه فلا يحتاج بيانها واخراجها الى الجهر أصلاً بل يجرى فى النّطق

مع الهمس وهو الاخفاء [و] المجهورة والمهموس [مُثِّلا] على صيغة الماضى المجهول من باب التّفعيل [بققق]

محرّكة بالتّحريك المفتوح بثلث قافات للمجهورة [وككك] محرّكة بذلك التّحريك أيضاً بثلث كافات للمهموسة

ليظهر الفرق بين النّوعين بتكرير حرف منهما مع التّحرك الّذى اعتبر فى ظهور انحصار النّفس وجريه

فيهما اذمع وحدته ربما وقع الذهول عن حال النّفس الخارج فاذا تكرّر المتحرك منهما على التّعاقب والا

تّصال على اللافظ المتأمّل تفطّن بالحال من غير ريبة واختيرت الكاف والقاف لتقارب مخرجيهما

فعند ظهور الفرق بين الجهر والهمس فيهما يظهر فى المتباعدة فى المخرج بالطّريق الأولى وما ذكرناه فى

تعيين المجهورة والمهموسة من الحروف قول المتقدّمين بأسرهم وبعض المتأخّرين [وخالف بعضهم] فى

ذلك [فجعل الضّاد والظّاء والذّال والزّاى والغين] المعجمات [والعين] المهملة [والياء] التّحتانية

المثنّاة [من المهموسة] وقد جعلنا هذه السّبعة من المجهورة [و] جعل [الكاف والتّاء] المثنّاة من

مِنَ الْجَهُورَةِ وَرَأَى أَنَّ الشِّدَّةَ تُؤَكِّدُ الْجَهْرَ وَالشَّدِيدَةُ مَا يَنْحَصِرُ جَرْيُ صَوْتِهِ عِنْدَ إِسْكَانِهِ فِي مَخْرَجِهِ فَلَا يَجْرِي

وَيَجْمَعُهَا أَجِدُكَ قَطَبْتَ وَالرِّخْوَةُ بِخِلَافِهَا وَمَا بَيْنَهُمَا مَا الْإِتْمُ لَهُ الْإِنْحِصَارُ وَلَا الْجَرْيُ وَيَجْمَعُهَا لِمَ يَرُوعُنَا

وَمُثِّلَتْ بِالْحَجِّ وَالطَّشِّ وَالْخَلِّ

فوق [من الجهورة] وقد جعلناها من المهموسة [و] هذا البعض [رأى أن الشدة] في الحروف [تؤكد الجهر] فيه

والرخاوة تناسب الهمس فلذا لا عدّ هاتين الشديدتين من المجهورة وتلك السبعة الرخوة من المهموسة وليس

الأمر على ما رآه لأن الشدة والرخاوة باعتبار جري الصوت وعدمه عند الأسكان والجهر والهمس باعتبار جري

النفس وعدمه مع التحرك فقد ينفك الشدة عن الجهر والرخاوة عن الهمس [والشديدة ما ينحصر جري صوته

عند اسكانه في مخرجه فلا يجري] الصوت فيه فيكون فيه شدة وقوة يمتنع بها عن التليين [و] هي ثمانية

[يجمعها] قولنا [أجدك قطبت] وأجد مضارع متكلم متصل بكاف الخطاب وقطّبت بصيغة الخطاب

من القطوب وهو العبوس أو من قطب الشراب مزجه بغيره ومحله النصب على أنه مفعول ثان لقولنا

أجد ويجمعها أيضاً أجدت طبقك وأجدت ماض من الاجادة من الجودة [والرخوة بخلافها] فهي ما يجري صوته

عند اسكانه فيكون لها رخاوة أي لين وقبول للتطويل والمد [وما بينهما ما] يكون الصوت عند إسكانه

متوسطاً بين الأنحصار والجري بحيث [لا يتم له الأنحصار ولا الجري و] الحروف التي هي بينهما [يجمعها] قولنا

[لم يروعنا] والأصل لم يروعنا بالأستفهامية بعد اللام الجارة ويروع مضارع راعه بمعنى أخافه ويحتمل

كون لم جازمة ويرو من الرواية وعنا بعن الجارة مع ضمير المتكلم فالرخوة ما عدا هذين النوعين وحروفها ثلثة عشر

[و] الشديدة والرخوة ومابينهما [مثّلت] بالماضي المجهول من التمثيل [بالحجّ] للنسك المخصوص [والطشّ]

بالمهلة المفتوحة فالمعجمة المشددة للمطر الضعيف [والخلّ] بالمعجمة المفتوحة وتشديد اللام فأنك تجد

الصوت

وقطب له معان آخر اقتصرنا على هذين حذرا من التطويل منه

[illegible]

وَالْمُطْبَقَةُ مَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَخْرَجِهِ الْحَنَكُ وَهِيَ الصَّادُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ وَالْمُنْفَتِحَةُ بِخِلَافِهَا وَ

الْمُسْتَعْلِيَةُ مَا يَرْتَفِعُ اللِّسَانُ بِهَا إِلَى الْحَنَكِ وَهِيَ الْمُطْبَقَةُ وَالْخَاءُ وَالْغَيْنُ وَالْقَافُ وَالْمُنْخَفِضَةُ بِخِلَافِهَا

وَحُرُوفُ الذَّلَاقَةِ مَا لَا يَنْفَكُّ رُبَاعِيٌّ أَوْ خُمَاسِيٌّ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا لِسُهُولَتِهَا

الصوت راكداً ممتنعاً عن المد عند الوقف على الجيم واسكانها وجارياً قابلاً للمد عند الوقف على الشين ومتوسطاً بين الحالين في الوقف على اللام فالأولى شديدة والثانية رخوة والثالثة بينهما [والمطبقة] بفتح الباء [ما ينطبق على مخرجه الحنك] الأعلى والمقصود أن اللسان يرفع معه إلى الحنك الأعلى فينطبق عليه فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى والمطبق بالفتح على الحقيقة هو الحنك واللسان والحرف مطبق عنده كقولهم مرور به فتوسعوا في اطلاق المطبق عليه من غير قيد كما قالوا المشترك للفظ المشترك فيه كذا في شرح المفصل ولو جعلت بكسر الباء على صيغة اسم الفاعل لأنها تطبق اللسان بالحنك لم يكن بعيداً بل كأنه أظهر والحروف المطبقة أربعة [وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة بخلافها] فهي ما ينفتح معها ما بين اللسان والحنك وحروفها ما عدا الأربعة المذكورة واطلاق المنفتحة عليها أيضاً من باب التوسع [والمستعلية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك و] حروفها [هي] الأربعة [المطبقة] المذكورة [والخاء والغين] المعجمتان [والقاف] فان هذه ليست بمطبقة لكنها مستعلية لارتفاع اللسان بها إلى الحنك وهو معنى الاستعلاء [والانخفاض بخلافه] فحروفه ما لا يستعلي معه اللسان وهي ما عدا المستعلية ويقال لها المنخفضة والتسمية بالاسمين إما توسع لاستعلاء اللسان وانخفاضه معها وإما لخروجها من جهة العلو والسفل [وحروف الذلاقة] بالذال المعجمة والقاف بمعنى السهولة من قولهم لسان ذلق على ما رجحه المصنف في شرح المفصل [ما لا ينفك رباعي أو خماسي عن شيء منها] يعني أنه ما من رباعي أو خماسي إلا وفيه أحد حروفها [لسهولتها] في النطق فينجبر بها ثقلها حتى قيل أنه

قوله والمطبقة الخ الحروف المطبقة ما ينطبق اللسان على الحنك الأعلى فينحصر الصوت بين اللسان والحنك الأعلى معه عند الخروج وما حاذاه من الصاد والضاد والطاء والظاء جابردى

ويقال لها المستعلية كما تسمى المنخفضة بخلافها اللسان لا يستعلي بها عند النطق بها إلى الحنك والمستعلية أيضا لأن اللسان يستعلي جابردي

والمطبقة في الحقيقة لا تجوز فيها لأن المطبق هو الحنك واللسان والحرف مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك ومثله كثير في اللغة والمنفتحة ضد المطبقة فلا ينحصر الصوت عند النطق بها ما بين اللسان والحنك بل يكون في التسمية كالكلام في المطبقة لأن الحروف لا تنفتح وإنما ينفتح عندها اللسان عن الحنك جابردى

قوله والمستعلية الخ أي الحروف المستعلية يرتفع اللسان بها إلى الحنك وهي الحروف المطبقة والغين والخاء والقاف ولا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فكل مطبقة مستعلية لأن اللسان يستعلي عند هذه الحروف وكل مستعلية غير مطبقة وتسمية المستعلية مستعلية كالمنخفضة في قولهم ليل نائم ويجوز أن يكون تسميتها مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو ولا بأس [illegible] أنه اسناد مجازي لأن الفاعل الحقيقي هو المتكلم ولكنه أظهر من اعتبار الحذف والايصال والله أعلم

قوله وحروف الذلاقة الخ وهي ستة أحرف يجمعها قولك مر بنفل وانما سميت بذلك لأن الذلاقة هي السرعة في النطق وهي اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة لأن ثلاثة منها ذولقية وهي الراء واللام والنون وثلاثة شفوية وهي الباء والفاء والميم وهذه الحروف أخف الحروف جابردي

بيان حروف المطبقة

بيان المنفتحة

بيان المستعلية والمنخفضة

بيان حروف الذلاقة

وَيَجْمَعُهَا مُرْ بِنَفْلٍ وَالْمُصْمَتَةُ بِخِلَافِهَا لِأَنَّهُ صُمِتَ عَنْهَا فِي بِنَاءٍ رُبَاعِيٍّ أَوْ خُمَاسِيٍّ مِنْهَا وَحُرُوفُ
الْقَلْقَلَةِ مَا يَنْضَمُّ إِلَى شِدَّةٍ فِيهَا ضَغْطٌ فِي الْوَقْفِ وَيَجْمَعُهَا قَدْ طُبِجَ

ما لا يوجد فيه شيئ منها بعربي أصيل أو شاذ على ما يقال كالعسجد للذهب و الزهرقة بزائين معجمتين بينهما الهاء وفي آخرها القاف لشدة الضحك وترقيص الأم الصبي [و] حروفها ستة [يجمعها] قولنا [مُرْ بِنَفْلٍ] ومُرْ أمر من الأمر والنفل بالنون والفاء محركة الغنيمة وبسكون الوسط النافلة وقيل الذلاقة في اسم هذه الحروف بمعنى الاعتماد سميت بها لاعتمادها على ذلق اللسان وهو طرفه وزيفه المصنف بأنه لا يناسب الميم والباء والفاء من جملتها العدم اعتمادها على طرفه اذ لا مدخل لطرفه فيها بوجه [والمصمتة بخلافها] وسميت مصمتة [لأنه صُمِتَ] على البناء للمفعول أي سكت [عنها في] استيفاء [بناء رباعي أو خماسي منها] بخصوصها والاخماسي في العربي الأصيل غير الشاذ بحيث يكون تمام حروفه منها بل يضم معها شيئ من الذليقة فكانت تلك مسكوتاً عنها في بنائهما على التمام منها وقد يقال ان المصمتة ههنا ضد الجوفة وسميت تلك الحروف بذلك لأنها لثقلها كالشيئ المصمت الذي لا جوف له [و] حروف القلقلة من جملة الشدة وهي [ما ينضم الى الشدة فيها ضغط] أي عصر [في الوقف] وذلك إذ كانت جامعة بين الجهر والشدة فالجهر يمنع النفس عن الجريان و الشدة تمنع الصوت عن الامتداد فيحتاج بيانها الى تكلف ويؤدي ذلك الى الانضغاط عند النطق حتى لا تكاد تخرج الا بقلقلتها أي تحريكها عن موضعها ليتبين الصوت وتسمع والصوت يشتد فيها بسبب ذلك ولذلك قال الخليل إن القلقلة ههنا بمعنى شدة الصوت على أنها مأخوذ من القلقلة بمعنى صوت الأشياء اليابسة على ما قيل و بعض العرب أشد صوتاً فيها ولأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف على ما قيل [و] هي خمسة [يجمعها] قولنا [قد طبج] والطبج بالمهملة والموحدة والجيم الضرب على الشيئ المجوف كالطبل وبعض الحروف فيها انضغاط لا يبلغ

حدّ

قيل وكذلك السطوي من الرباعي الزهزقة بتكرار زاي الحزران والدهمقة بالدال المهملة والقاف تليين الطعام وتطييبه

ذكر حروف المصمتة

ذكر حروف القلقلة

وحروف الصفير ما يصفر بها وهي الصاد والزاي والسين واللينة حروف اللين والمنحرف اللام لأن اللسان ينحرف به والمكرر الراء لتعثر اللسان به والهاوي الألف لاتساع هواء الصوت به والمهتوت التاء لخفائها ومتى

حد القلقلة كالضاد المعجمة فإنها تجد منفذاً بين الأضراس والظاء والذال المعجمتان والزاي فإنها تجد منفذاً بين الثنايا [وحروف الصفير ما يصفر بها] عند النطق لخروجها بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت ويأتي كالصفير [وهي الصاد] المهملة [والزاي والسين] المهملة [واللينة حروف اللين] وهي الألف والواو والياء لقبولها المد وخروجها بلين وسهولة لاتساع مخرجها [والمنحرف اللام لأن اللسان ينحرف به] عن مخرجه الذي هو طرف اللسان إلى داخل الحنك [والمكرر الراء لتعثر اللسان به] أي زلته وانزلاقه عند الوقف فكأنه يزل ثم يقوم فيحصل التكرير وكذلك كانت حركته كحركتين على ما مر في الإمالة [والهاوي] بمعنى ذي الهواء كالتامر واللابن لذي التمر واللبن هو [الألف لاتساع هواء الصوت به] اتساعاً كاملاً بخلاف الواو والياء إذا كانتا مدتين لما في الواو من ضم الشفتين المؤدي إلى شيء من الضيق وما في الياء من رفع اللسان نحو الحنك بخلاف الألف لانفتاح الفم والحلق فيها من غير ضغط ولا عصر فاختصاص الهاوي بالألف لما ذكره للاتساع المذكور والإفلاس فإن كل مدة يخرج من هواء فضاء الفم ومن ثم تسمى المدات الثلث هوائية حتى أن بعضهم كالخليل جعل هواء الفم مخرجاً برأسه على أنه مخرج للمدة وجعل المخارج سبعة عشر [والمهتوت] هو [التاء] الفوقانية على ما في المفصل سميت بذلك [لخفائها] وضعفها فيقع التكلم بها على سرعة من الهت بالتشديد وهو سرد الكلام على سرعة وقال جماعة المهتوت هو الهاء ومنهم الخليل فإنه قال لولا هتة في الهاء لاشبهت الحاء وقيل أراد بالهتة العصرة التي فيها دون الحاء ومنهم أبو الفتح فإنه قال المهتوت هو الهاء لخفائها وضعفها [ومتى قصد إدغام المتقارب] بأن يدغم أحد

حروف الصفير

واللينة حروف اللين وهي الألف والواو والياء لقبولها المد لما فيها من قبول التطويل لصوتها وهي المد بالمد بالين فإذا وليها ما قبلها في الحركة فهي حروف مد ولين فالألف حرف مد ولين أبداً والواو والياء بعد الفتحة حرف لين وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل جاربردي

والهاوي من الهوي بضم الهاء والواو والصعود ويتبعها هو النزول جاربردي

وذكر في شرح الهادي أن المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتها على اللسان من الهت وهو سرعة في الكلام يقال رجل هتات أي خفيف كثير الكلام وهتات هو الذي يسرد الحديث سرداً ويقال جيد السياق للحديث هو يسرده سرداً والذي يسرد الحديث ويكثر الكلام لأن جاربردي

قال المصنف في شرح المفصل في تعليل هذه النسبة إن التاء حرف شديد يمتنع خروج الصوت معه وهو إن كان مهموساً يجري معه النفس إلا أنه عند الوقف لا ينفس يجري معه فيتحقق خفاؤه والخفاء في التاء الحقيقية لا يحتاج إلى تكلف ولولا قيل إن ما في المفصل كأنه غلط من الناسخ

حروف اللين والمنحرف والمكرر والهاوي

بيان إدغام المتقاربين

قَصِدَ إِدْغَامُ الْمُتَقَارِبِ فَلَابُدَّ مِنْ قَلْبِهِ وَالْقِيَاسُ قَلْبُ الْأَوَّلِ إِلَّا لِعَارِضٍ فِي نَحْوِ اِذْبَحَّتُودًا وَ اِذْبَحَّاذِهِ وَفِي جُمْلَةٍ مِنْ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ لِنَحْوِهِ وَلِكَثْرَةِ تَغْيِيرِهَا وَمَحُّمْ فِي مَعَهُمْ ضَعِيفٌ

المتقاربين فى الآخر [فلابد من] جعلهما متماثلين وذلك بالتصرف فى أحدهما [قلبه] إلى الآخر لتحقق الإدغام [والقياس قلب الأول] إلى الثانى لأنّ الإدغام يبتدأ به منه وعمدة أثره تظهر فيه بإخفائه وإدراجه فى الثانى مع أنّه ساكن والساكن أولى بالتغيير ولا يخالف هذا القياس بأن يقلب الثانى إلى الأول [إلّا لعارض فى نحو اِذبَحَّتُودًا] بتشديد الحاء المهملة من صيغة الأمر والأصل إِذْبَحْ عَتُودًا وهو ولد المعز [واِذبَحَّاذِه] فى إذبح هذه فأنّ العين المهملة والهاء أدخل فى الحلق فهما أثقل منه والإدغام إنّما يصار إليه للتخفيف ففى قلب الأخفّ إلى الأثقل نقض لهذا الغرض فلذلك قلبتا إلى الحاء وإن كانتا ثانيتين وادغمتا وأمّا إدغام الخاء المعجمة فى الغين المعجمة التى هى أدخل منه فيتأتى الوجه فيه عند ذكره إن شاء الله تعالىٰ [وفى جملة] الحروف المبدلة [من تاء الافتعال] نحو إسَّمَعَ فى إسْتَمَعَ وإِزَّانَ فى إِزْتَانَ لاختار من الزينة فأنّ فيها يقلب الثانى وهو تاء الافتعال إلى ما قبلها أعنى فاء الكلمة [لنحوه] أى لنحو العارض فى إِذْبَحَّتُودًا وإِذْبَحَّاذِهِ فأنّ الحرف التى تقلب إليها تاء الافتعال للإدغام أخفّ من التاء [ولكثرة تغييرها] أى تاء الافتعال فأنها كثيرًا يتغيّر لغير الإدغام أيضًا نحو إِضْطَرَبَ وإِصْطَلَحَ فهى بالتغيير والقلب إلى ما قبلها للإدغام أولى من قلب ما قبلها إليها لقلة تغييره [و] ما جاء فى لغة بعض بنى تميم أعنى قولهم [مَحُّمْ] بفتح الميم وضمّ الحاء المهملة المشدّدة وسكون الميم [فى مَعَهُمْ] ومَحَّاؤُلآءِ بفتح الميم وفتح الحاء المهملة المشدّدة فى مع هٰؤلاءِ [ضعيف] إذ لم يقلب فيه الأول إلى الثانى على ما هو القياس ولا الثانى إلى الأول للعارض الذى هو كون الهاء أدخل فى الحلق من العين وأثقل بل قلب الحرفان إلى ثالث هو الحاء المناسب للعين فى المخرج لكون نحو محّا بالإدغام فى الحاء أكثر وأخف

من نحو

وَسِتٌّ أصله سِدْسٌ شَاذٌّ لَازِمٌ وَلَا يُدْغَمُ مِنْهَا فِي كَلِمَةٍ مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ بِتَرْكِيبٍ آخَرَ نَحْوُ وَطَدَ وَوَتَدَ وَشَاةٍ زَنْمَاءَ

من نحو دع بالادغام فى العين والفصيح معهم ومع هؤلاء بالاظهار [وستٌّ] للعدد المخصوص [أصله سِدْسٌ] بدليل تصغيره على سُدَيْسٍ وجمعه على أَسْدَاسٍ وقولهم فى بناء اسم الفاعل والتفعيل منه السَّادِسُ والتَّسْدِيسُ وهو [شاذّ] مخالف للقياس لأن الدال والسين متقاربان لكونهما من طرف اللسان فى الادغام قلب أحدهما إلى الآخر فقلبهما الى ثالث وهو التاء خارج عن القياس (أى القياس مع) لكنّه على شذوذه [لازم] فى الاستعمال حيث لم يستعمل إلا بالتاء المشددة ولأنهم كرهوا السدس لقلة اتحاد الفاء واللام نحو سلس مع كثرة دوران هذا اللفظ فقلبوا السين الأخيرة تاء لتناسبهما فى الهمس ثم قلبت الدال تاء للتقارب وادغمت مع أن كثرة الدوران ووجود التقارب بين أعنى (اختصار شود) الدال والسين يناسبها التخفيف بالادغام وفى قلب السين الى الدال تفويت لفضيلة الصفير الذى هو السين وفى قلب الدال سينا اجتماع ثلث سينات مع أن فى اعتبار الادغام عدولا عن الاظهار الذى يقتضيه تنافرهما فى الصفة لكون الدال مجهورة شديدة والسين مهموسة رخوة فقلبوا الحرفين الى التاء للمناسبة للدال فى المخرج وللسين فى الهمس وادغموا والمتقاربان فى المخرج إن كانا فى كلمتين نحو من مثلك أدغم أحدهما فى الآخر وان أدّى إلى اللبس لعدم المبالات به لكونه فى معرض الزوال لجواز الانفكاك ومعرفة أصل كل منهما عند انفكاكه عن الآخر ثم إن تحركا لم يجب الادغام ولم يتأكد وان سكن الأول وجب ان كان ذلك الساكن نونا فى حروف يرملون أو لام التعريف فيما أتى إن شاء الله تعالى ويتأكد فى غير ذلك سيما إذا اشتد التقارب [ولا تدغم منها فى كلمة] واحدة [ما يؤدّى إلى لبس بتركيب (بيانى برد) آخر] سواء كانت فعلا [نحو وَتِدَ] الوتد أى ضربه [وَوَطِدَ] الوتد أثبته وأحكمه أم إسما [و] ذلك نحو [شاةٍ زَنْماءَ] أى قطع من أذنها شيئ وأبقى معلقا ويقال لذلك المعلق الزنمة وإنما يفعل هذا بالكرام فالتاء

وستّ أصله سدس شاذ لازم أما شذوذه فلان القياس قلب أحد المتقاربين الى الآخر عند ارادة الادغام واما لزومه فلانه لم يستعمل الا كذلك اى بقلبهما تاء بين مدغما والدليل على انه اصله سدس قولهم فى تصغيره سديس وفى تكسيره اسداس كرهوا توافق الفاء واللام لقلة باب سلس فقلبوا السين تاء لا نهما مهموسان متقاربان فى المخرج فصار ستا ثم قلبوا الدال تاء وادغموا لتقاربهما فى المخرج وتوافقهما فى الهمس وادغم چاپردى
ومن اجل انهم لم يدغموا فيما يؤدى فيه الادغام الى اللبس لم يقولوا وطدا ولا وتدا بالسكون لانهم ان لم يدغموا حينئذ يلزم الثقل وان ادغموا يلزم اللبس چاپردى

ومن ثم لم يقولوا وطدا ولا وتدا لما يلزم من ثقل أو لبس بخلاف إمّحى وإطّير وجاء ودّ في وتد

في تميم وهو شاذ ولا تدغم حروف ضوي مشفر فيما يقاربها لزيادة صفتها

والطاء قريبتان من الدال والنون من الميم لكن القلب والإدغام في الأولين بأن يقال ودّ بتشديد الدال يؤدي إلى اللبس بما

أصله دالان وكذلك الثالث يلتبس عند الإدغام بأن يقال زمّا بتشديد الميم بما عينه ولامه ميمان [ومن ثمه] أي من

أجل عدم إدغام ما يؤدي إلى اللبس [لم يقولوا] في مصدر الفعلين المذكورين [وطدا ولا وتدا] على زنة الوعد في

مصدر وعد [لما يلزم من ثقل] لو لم يدغما [أو لبس] لو ادغما بل التزموا في مصدرهما طدة وتدة كعدة هذا على

الأكثر ومنهم من قال الوتد بسكون التاء بلا إدغام وهذا الذي ذكر من الإظهار في المؤدي إلى اللبس كائن [بخلاف

إمّحى] بتشديد الميم في انمحى لانقطع [وإطّير] بتشديد الطاء والياء في تطير فقلبت التاء طاء وأدغمت وأتى بهمزة

الوصل فإنه لا لبس فيهما لعدم افّعل بتشديد الفاء وحدها وتشديدها وتشديد العين في أبنيتهم فيعلم من أول

الأمر أن المدغم والمدغم فيه كليهما ليسا أصليين بل أحدهما زائد وينتقل إلى خصوصية الزائد بالتأمل ولذلك قال

الخليل تقول في انفعل من الوجل واليسر إوّجل وإيّسر بتشديد الواو والياء للإدغام [وجاء ودّ في وتد] بكسر التاء

وقد تفتح بالمعنى المعروف [في لغة تميم] بإسكان التاء على قاعدتهم في تخفيف الأبنية وقلبها دالا مع الإدغام

وذلك لكثرة اهتمامهم بالتخفيف حتى لم يبالوا باللبس عند حصوله ولا يجوز عند تميم الوتد بالإسكان والإظهار

[ولا تدغم حروف ضوي مشفر فيما يقاربها] بالاستقراء والنكتة فيه على ما ذكروه في القلب إلى المتقارب

والإدغام من زوال صفاتها الفاضلة التي يستكره زوالها وتستحق المحافظة عليها وذلك لما في الضاد المعجمة

من الاستطالة لأنها تطول حتى كأنها تدرك مخرج اللام وما في الواو والياء من المد واللين وما في الميم من الغنة

وما في الشين المعجمة والفاء من التفشي وهو الانتشار في مخرجها [لزيادة] رخاوتها [وما في الراء من

التكرير

الذي هو قسيم على الادغام

وَنَحْوُ سَيِّدٍ وَلَيَّةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا لِأَنَّ الْإِعْلَالَ صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ وَأُدْغِمَتِ النُّونُ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ

التكرير وهذا بخلاف إدغام تلك الحروف في المماثل فإنه يؤكد الصفة فلذلك ارتكبوه وضوى كعلم من الضوى للهزال وفاعله

المشفر وهو للبعير كالشفة للانسان [و] أما [نحو سيد] وأصله سيود [وليّة] وأصلها اللوية بفتح اللام

وسكون الواو من لوى يلوى وغيرهما مما قلبت فيه الواو الى الياء المقاربة لها في صفة الجهر واللين والتوسط بين

الرخاوة والشدة وادغمت فلا يرد اعتراضاً على عدم تلك الحروف في المتقارب لأن الأدغام في نحو ذلك في المماثل ادغام

لا في المتقارب وذلك لأنهما [إنما ادغما لأن الاعلال] اللازم فيهما وهو قلب الواو الى الياء المناسبة لها في

تلك الصفات كما مر [صيّرهما مثلين] والقصد انما توجه الى الأدغام بعد القلب للتماثل الحاصل بعده

وليس سابقاً في القصد على اعتبار الأعلال حتى يكون الأدغام للتقارب والأعلال للأدغام هذا ما ينا سب

كلام المصنف وأورد عليه أن ذلك الأعلال لو كان لمجرد استثقال الأجتماع لكان جارياً مع تحرك السابق

نحو طويل مع عدم جريانه فيه فحيث اختص بما إذا سكن السابق عرفنا أن السبب فيه قصد الأدغام

لسكون السابق مع الاستثقال المذكورة كما مر فقصده متقدم على حصول المماثلة بالأعلال ودعوى أن اجتما

عهما مع سكون السابق أثقل من العكس فلذلك اختص الأعلال به لا يخلو عن تعسف فتأمل ولعل

الأظهر أن امتناع ادغام حروف ضوى مشفر في مقاربها انما هو فيما يزول فيه فضيلة المدغم على ما يناسبه

النكتة المذكورة كالشين في الجيم بخلاف الواو في الياء لأشتراكهما في فضيلة اللين وشهادة الأستقراء

على ذلك كلياً كما هو ظاهر كلامهم ممنوعة فلعلهم قصدوا في نحو سيد الادغام من أول الأمر لثقل الاجتماع وسكون

لِكَراهَةِ نَبْرَتِها وفي المِيمِ وإِنْ لَمْ يَتَقارَبا لِغُنَّتِها وفي الياءِ والواوِ لِإِمْكانِ بَقائِها

الأول المناسب للادغام فتأمل فيه [وادغمت النون] التي هي أقوى في الغنة من الميم [في اللام والراء] المتقاربتين

لها في المخرج نحو من ربك ومن لدنك وإن زالت الغنة بهذا الادغام في لغة الأكثر ولا يقدح ذلك في المنع عن ادغام الميم

في المتقارب لحفظ الغنة لأن حفظها إنما يراعى فيما لم يكن فيه داع أقوى إلى الادغام كما هنا فان النون في معرض

الخفاء ويحتاج بيانها مع غير حروف الحلق الى اعتماد قوى ونبرة فيها وهي بالنون والموحدة والمهملة رفع الصوت

وذلك مكروه عند الذوق بخلاف الميم فادغام النون [لكراهة نبرتها] اللازمة من اظهارها معهما ولم يختاروا

إخفائها معهما كاخفائها مع نحو الكاف والدال لأنهما أقرب مخرجاً اليهما من نحو ذلك مع التناسب في الجهر

ونحوه فكأنهم خصوهما بالادغام المناسب للتماثل تنبيهاً على اختصاصهما بكمال التقارب [و] ادغمت النون

[في الميم وإن لم يتقاربا في المخرج] لغنتهما فنزل إشتراكهما في هذه الصفة والفضيلة منزلة التماثل [و] ادغمت

النون أيضاً [في الواو والياء] نحو من يوم ومن وال مع عدم التقارب في المخرج [لامكان بقائها] أي الغنة عند ادغامها

فيهما فلا تزول فضيلتها وذلك عند سيبويه وسائر النحاة بأشراب صوت الفم شيئاً من الغنة لزوالها عن النون

اذ صارت ياء أو واواً بالادغام التام فيهما لتجردهما عن الغنة فلا تحصل بعد الادغام بدون ذلك الأشراب ثم ان هذا

الأشراب يتأتى مع ادغامها في كل ما خلا عن الغنة ولذلك يقع ادغام النون في اللام والراء مع الغنة في لغة بعض العرب

واختار بعض المحققين ان الادغام مع الغنة ليس بتام بل ناقص متوسط بين الادغام التام والاخفاء فبقاء

الغنة لبقاء أثر النون وهو الراجح في ادغامها في الواو والياء لنقصان تقاربها لأنه في بعض الصفات كالجهر

دون

وَقَدْ جَاءَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ وَاغْفِرْ لِي وَنَخْسِفْ بِهِمْ وَلَا حُرُوفُ الصَّفِيرِ فِي غَيْرِهَا وَلَا الْمُطْبَقَةُ فِي غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ إِطْبَاقٍ عَلَى الْأَفْصَحِ

دون المخرج والادغام انما هو للتقارب فالمناسب نقصانه عند نقصانه بخلاف اللام والراء

المتقاربين لها فى المخرج وبعض الصفات أيضاً فأن الراجح فيهما الأدغام التام الذى تزول معه

الغنة لقوة التقارب ثم ان ماذكر من المنع من ادغام حروف ضوى مشفر فى المقارب مذهب

النحاة واكثر القراء [وقد جاء] الأدغام فى المقارب فى بعضها عن بعض القراء كما جاء ذلك عن السوسى

[فى بعض شأنهم] بأدغام الضاد فى الشين المقاربة لها [و] جاء [اغفر لى] ويغفر لكم واصبر لحكم

ونشر لكم الى غير ذلك مما وقعت فيه الراء الساكنة قبل اللام فانها تدغم فيها فيما روى عن أبى عمرو

وأجازه الفراء والكسائى من جهة القياس [و] جاء [نخسف بهم] بأدغام الفاء فى الموحدة على ما
الكسائى والفراء نخبرا

اختاره الكسائى فى هذه الآية فى سورة سبأ وحدها وقد يقال ان مرادهم بالأدغام فى هذه المواضع

هو الأخفاء تجوز التقاربهما كيف لا والأدغام الحقيقى فى بعض شأنهم يؤدى الى التقاء الساكنين
تجوزا لتقاربهما

على غير حده لسكون العين التى ليست من حروف اللين قبل الضاد ويسكن أبو عمرو الميم المتحركة

ويأتى بها خفية اذا كان قبلها متحرك وبعد الباء نحو بأعلم بالشاكرين واصحابه يسمونه إدغاماً
وبعدها

تجوزاً على ما يقال [و] كما لا تدغم حروف ضوى مشفر [لا] تدغم [حروف الصفير فى غيرها] لفوات

الصفة الفاضلة التى هى الصفير منها بالادغام ويجوز ادغام بعضها فى بعض كما يجيئ إن شاء الله تعالى البقاء

السوسى أحد راوى أبى عمرو والثانى البصرى احد القراء السبعة والسوسى هو شعيب صالح بن زياد منكم كتبه بعد شاء الرحمن فى ٥/٨/١٩٦٤ الموافق ٢٠/ جمادى الثانى ١٣٨٤ إذكرونى ١٤/ [illegible] سانى ١٩٦٤

وَلَا حَرْفُ حَلْقٍ فِي أَدْخَلَ مِنْهُ إِلَّا الْحَاءُ فِي الْعَيْنِ وَالْهَاءِ فَمِنْ ثَمَّ قَالُوا فِيهِمَا إِذْبَحْتُودًا أَوْ إِذْبَحَاذِهِ فَالْهَاءُ فِي الْحَاءِ وَالْعَيْنُ فِي الْحَاءِ

الصفة [و] كذلك [لا] ادغم الحروف [المطبقة في غيرها] نحو فرطت وبسطت واحفظ ذلك واحفظ ثانيا [من غير اطباق على الأفصح] محافظة على فضيلة الأطباق وأما ادغم مع بقاء الاطباق والاستعلاء وفيه كلام يأتى ان شاء الله تعالى [و] كذا [لا] ادغم [حرف حلق فى] حرف آخر من حروف الحلق [ادخل منه] فى الحلق لأن الادخل أثقل فالقلب اليه والادغام ينافى التخفيف المطلوب من الأدغام كما مر [الا الحاء فى العين و] فى [الهاء] فأنها تدغم فيهما على ماسمع منهم وان كانتا أدخل منها [ومن ثم] قالوا [اذبحتودا واذبحاذه] وذلك لعارض داع اليه كما مر وإذ قد علمت حكم ادغام المتقاربين اجمالا فهذا تفصيل مايدغم من المتقاربة فى المتقارب ولنبدأ بحرف الحلق لأنه أول المخارج والهمزة لاتدغم فيها شيئ مما يقاربها لكونها أدخل من الجميع وكأنهم حملوا عليه عكس ذلك فلم يدغموها فى شيئ مما يقاربها والألف يتعذر فيها الأصل فى الأدغام وهو الأدغام فى المثل لتعذر الحركة اللازمة فى ثانى المثلين وحمل عليه الأدغام فى المتقارب فى المنع مع أن ادغامها فى المتقارب وقلبها اليه يؤدى الى زوال مافيها من المد والأستطالة فممنوع وأما غيرهما [فالهاء] تدغم [فى الحاء] المهملة للتقارب فى المخرج والتناسب فى الهمس والرخاوة نحو اجبه حاتما وهو أمر من جبه فلانا بالجيم أى ضرب جبهته ولم تدغم فى العين مع أنها أقرب اليها من الحاء لجهر العين وتوسطها بين الشدة والرخاوة فالهاء أسهل على الناطق منها فكرهوا قلبها اليها [والعين] المهملة تدغم [فى الحاء] المهملة لكمال تقاربهما نحو ارفع حاتما وقال سيبويه

وإن لم يقلبوا الأول الى الثانى فلم يقولوا إذبعتودا وإذبهذه وفيه نظر لأنه يجوز ادغام الحاء فى العين بقلب الحاء عينا مع ان العين ادخل فى الحلق من الحاء كما سيجيئ ويمكن ان يجاب عنه بانها لما كانا من المخرج الثالث من مخارج الحلق فكأنه ليس أحدهما ادخل من الآخر فى الحلق جابردى

ولم يذكر الألف لأنها لاتدغم لا فى مثلها ولا فيما يقاربها لأنها لو ادغمت فى مثلها فلابد من تحريك الثانية لان المدغم فيه لايكون الا متحركا وتحريكها يؤدى الى قلبها همزة فلا يكون الأول كالثانى فلا يمكن الادغام واذا لم يدغم فى مثلها فالأولى ان لا يدغم فيما يقاربها لان الأدغام فى المتقارب لايكون الا بعد صيرورتها مثلين فيعود الى ادغام الألف فى الألف وان شئت قلت الألف لاتدغم فى مثلها لما مر ولا فيما يقاربها لئلا يزول مافيها من زيادة المدة والاستطالة جابردى

لابين تقارب الحروف بحسب المخرج وبحسب صفة تقوم مقامه وبين منها مالايدغم فيما يقاربها شرع فى الحروف التى تدغم فيما يقاربها ذاكرا لها على الترتيب المذكور عند ذكر المخارج فترك الهمزة لانها لاتدغم فيما بينا وبين ان تدغم الهاء فى الحاء جابردى

فقال تدغم الهاء فى الحاء نحو اجبه حاتما يقال جبهته اى صككت جبهته جابردى

وَالْحَاءُ فِي الْهَاءِ وَالْعَيْنِ بِقَلْبِهِمَا حَائَيْنِ وَجَاءَ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَالْغَيْنُ فِي الْخَاءِ وَالْخَاءُ
فِي الْغَيْنِ وَالْقَافُ فِي الْكَافِ وَالْكَافُ فِي الْقَافِ وَالْجِيمُ فِي الشِّينِ

سيبويه الادغام والاظهار كلاهما حسن بخلاف ادغامها اى العين فى الهاء بعد قلبهما حائين نحو معهم فانه ضعيف كما مر [والحاء] المهملة تدغم [فى العين و] فى [الهاء] لكن ذلك على خلاف القياس وهو قلب الثانى الى الاول لانه [بقلبهما حائين] كما مر فى نحو اذبحتود واذبحاذه [وجاء زحزح عن النار] خاصة فى المشهور بالادغام بقلب الحاء عينا عن ابى عمرو ولم يسمع فى الهاء المتقدمة على العين الادغام بقلبهما حائين ولم يقولوا فى اجبه عبدك اجبحبدك بتشديد الحاء [والغين] المعجمة تدغم [فى الخاء] المعجمة نحو ادمغ خالدا وهو امر من دمغه اذا شجه حتى بلغت الشجة دماغه والاظهار فى نحوه احسن عند سيبويه [والخاء] المعجمة تدغم [فى الغين] المعجمة على عكس ذلك نحو اسلخ غنمك والاظهار فيه احسن وانما جوزوه مع كون الغين ادخل من الخاء لكونهما فى آخر مخارج الحلق قريبا من اللسان فاجريتا مجرى حروف الفم التى تقلب كل منهما الى الآخر كما اجريتا مجراها فى لغة من اخفى النون فيهما فى نحو منخل ومنغل مع ان حكمها مع حروف الحلق الاظهار [والقاف] تدغم [فى الكاف] نحو الم نخلكم [والكاف فى القاف] نحو لك قصورا [والجيم فى الشين] نحو اخرج شيئا والادغام والاظهار كلاهما حسن فى كل من هذه الثلثة وان كان الاظهار احسن فى الثانى لان القاف ادخل من الكاف على ما ذكره سيبويه وقد روى عن ابى عمرو ادغام الجيم فى التاء فى قوله تعالى ذى المعارج تعرج وهو نادر وادغام الشين فى السين فى ذى العرش سبيلا وبالعكس فى واشتعل الرأس شيبا وان ادى الى زوال الفضيلة

الجارى فيما قبله وفيما بعده من قلب الاول الى الثانى فانه فى الاكثر بقلب الثانى الى الاول

اى يجئ ادغام الحاء فى العين الا فى هذه الكلمة الشريفة اى زحزح عن النار على رواية صاحب التيسير وهو المشهور وقيل الحاء تدغم فى العين مطلقا نحو الاجماع عليهما انا المسيح عيسى وما ذبح على النصب

المراد انه ما كان على خلاف القياس احتاج الى بيان طريقه بانه بقلبهما حائين بخلاف ما قبله وما بعده فان الكل جار على القياس مستغن عن البيان

وَاللَّامُ الْمَعْرِفَةِ تُدْغَمُ وُجُوبًا فِي مِثْلِهَا وَفِي ثَلٰثَةَ عَشَرَ وَغَيْرُ الْمَعْرِفَةِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ بَلْ رَانَ جَائِزٌ فِي الْبَوَاقِي

الصفير التى فى السين لاشتراكهما فى التفشى فكأنهما من مخرج واحد [واللام المعرفة] على صيغة اسم الفاعل التى تفيد التعريف وهى لام التعريف [تدغم وجوبا فى مثلها] أى فى اللام كالحم واللبس [و] تدغم ايضا وجوبا [فى ثلثة عشر حرفا] وهى التاء المثناة من فوق والثاء المثلثة والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والراء والزاى والدال والذال والنون لمناسبة كثرة دوران لام التعريف للادغام والتخفيف ومناسبة هذه الحروف لها فى المخرج فان ماسوى الضاد من هذه من طرف اللسان على وجه والصاد لاستطالتها لانها تدرك مخرج اللام كما والشين متصل بمخرج الطاء وتظهر وجوبا مع باقى الحروف وتسمى لام التعريف الداخلة على ما تدغم فيها الشمسية أى التى تدغم كما فى لفظ الشمس وتسمى الداخلة على البواقى القمرية لعدم ادغامها كما لا تدغم فى لفظ القمر [و] ادغام اللام [غير المعرفة لازم فى نحو] قوله تعالى [بل ران] على قلوبهم أى غلب عليها على بعض التفاسير وقل ربى ونحو ذلك مما وقعت فيه اللام الساكنة من قل وبل وهل من القرآن خاصة على ما يقال قبل الراء التى هى فى كمال القرب منها فانها تدغم فيها فى نحو ذلك عند وصلها بها اتباعا للمأثور فى نحوه وقد قرأ حفص بل ران بالاظهار مع سكتة لطيفة على اللام من بل وأما فى غير القرآن فادغامها أحسن من الاظهار رقيا لكمال القرب وقال سيبويه عدم الادغام لغة أهل الحجاز وهى عربية جائزة [و] ادغام اللام الغير المعرفة [جائز فى البواقى] من الصور التى هى غير ما حكم بلزومه فيها نحو هل ثوب وبل زين وهل ترى وبل ضلوا بل تأتيهم هل ننبئكم بل ظننتم بل سولت بل طبع الى غير ذلك ثم تتفاوت تلك الحروف فى حسن الادغام على ما فصل فى موضعه [والنون الساكنة] تنوينا كانت أو غيرها

[تدغم

اللام الشمسية والقمرية

ابو عمارة حمزة بن حبيب الزيات أحد الكوفيين من القراء السبعة مات بحلوان سنة ست وخمسين ومائة وروى عنه خلاد بن خالد الاحول الصيرفى الكوفى وابو محمد خلف بن هشام البزار بالراء المهملة فى آخره وخلف هذا احد القراء العشرة

وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ تُدْغَمُ وُجُوبًا فِي حُرُوفِ يَرْمَلُونَ وَالأَفْصَحُ إِبْقَاءُ غُنَّتِهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَذَهَابُهَا فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ وَتُقْلَبُ مِيمًا قَبْلَ الْبَاءِ وَتُخْفَى فِي غَيْرِ حُرُوفِ الْحَلْقِ

[تدغم وجوبًا في حروف يرملون] وهي ستة أحرف وهو من الرمل محركة بمعنى الهرولة وذلك إذا لم يؤدّ الإدغام إلى اللبس ولذلك أجمع القراء على إظهارها مع الواو والياء في كلمة واحدة كالدنيا وصنوان إذ لو قيل ديّا وصوّان لم يعلم أنهما من الدّيّ والصوّ بالتشديد أو من الدنو والصنو بالنون هذا [والأفصح عند الإدغام [إبقاء غنتها] وهي صوت في الخيشوم في حال إدغامها [في الواو والياء] نحو من يوم ومن ولي لضعف التقارب فإنه في الصفة دون المخرج فالأولى أن يبقى الغنة التي هي أثرها وهذا مذهب جميع القراء إلا ما ورد في رواية خلف عن حمزة من إدغامها فيهما بدون الغنة وأما إظهار النون الساكنة مع الواو في يٰس والقرآن في قراءة جماعة منهم حفص فلاعتبار أن الوصل في أسماء حروف التهجي بنية الوقف ومثل هذا إظهارها حمزة مع الميم في طسم من سورة الشعراء والقصص [و] كما أن الأفصح معهما إبقاء الغنة كذلك الأفصح [ذهابها] في حال إدغامها [في اللام والراء] نحو من لدنك ومن ربك وغفور رحيم وخبير لطيف لكمال التقارب فإنه في المخرج والصفة معًا ولذلك أجمع عليه القراء [و تقلب] النون الساكنة [ميمًا قبل الباء] الموحدة نحو أن بورك وسميع بصير كما في الإبدال وذلك لامتناع الإدغام لبعد المخرجين وبشاعة الإظهار لشبه الباء بالميم الذي لم يظهروا معها النون في المخرج مع ما في إظهارها معها من النبرة فقلبوها ميمًا لمجانسة الباء [وتخفى] النون الساكنة [في غير حروف الحلق] وغير

جمع الصنو بالكسر وهي النخلة لها رأسان وأصلهما واحد على ما في التفاسير وقد يقال للأخ الشقيق وابن العم وهنا الجمع على ما في الأسماء أو الصنو بالتشديد الفارغ منه

قوله لأنه ذكر أنها تدغم في حروف يرملون مع الغنة وبدونها وتقلب مع الباء منه

فَيَكُونُ لَهَا خَمْسُ أَحْوَالٍ وَالْمُتَحَرِّكَةُ تُدْغَمُ جَوَازًا وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَالتَّاءُ وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّاءُ تُدْغَمُ

بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ وَفِي الصَّادِ وَالزَّايِ وَالسِّينِ

حروف يرملون وغير الباء واكتفى عن إستثنائها بالتعرض لحكمها فيما قبل هذا وأما إستثناء حروف الحلق

فلأنها يظهر معها نحو حقيق على ومن حيث ومن علق وأنعمت وينأون ومن هذا ومن خير فسينغضون

لشدة التباعد في المخرج وإنما أخفيت مع البواقي وهي خمسة عشر حرفا نحو من شاء ومن تاب ومن صلح لتوسط

مخارجها عن مخرجها بين البعد الذي هو لمخرج حروف الحلق والقرب الذي هو في مخرج ما ادغم فيها فيناسبها الاخفاء

الذي هو حالة متوسطة بين الادغام والاظهار وما زعمه بعضهم من ادغامها في الجيم ضعيف لايكاد يعرف

وأما أجانة وأجاصة كلتاهما بتشديد الجيم فليس الأصل فيهما انجانة وانجاصة مع النون كما زعم بل لغتان

أخريان فيهما وإذا كانت أحوالها ما ذكر [فيكون لها خمسة أحوال] الادغام مع الغنة في حروف ينمون

حروف يرملون والادغام بدونها في اللام والراء والقلب ميما مع الباء والاظهار مع حروف الحلق والاخفاء

مع البواقي [و] النون [المتحركة تدغم جوازا] بعد اسكانها في حروف يرملون وتظهر مع البواقي وجوز

سيبويه من جهة القياس اسكانها واخفائها مع ما تخفى معها الساكنة وذكر أنه ليس بمسموع [والطاء

والدال] المهملتان [والتاء] الفوقانية التي هي غير تاء افتعل وتفاعل وتفعل ونظائرها [والظاء والذال]

المعجمتان [والثاء] المثلثة [تدغم بعضها في بعض] لتقارب مخارجها نحو قالت طائفة وإذ ظلمتم وقد تعلمون

وقد أثقلت دعوا الله [و] هذه الحروف الستة تدغم [في الصاد] المهملة [والزاء والسين] المهملة لقرب المخارج

(حاشية: وحمل بعضهم من ادغامها في الجيم قراءة ابن عامر وكذلك نجي المؤمنين بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء على انه في الأصل ننجي كتكرم وقد تحمل قراءة ابن عامر ... باب التفعيل ... حذفت في ... النون الثانية ... كما ... والله أعلم)

(حاشية: الاجاصة ثمرة معروفة ويقال لها بالفارسية آلو بالمرة المرددة في اداة ...)

(حاشية: بيان ادغام الطاء والظاء والدال والذال والتاء والثاء)

وَالإِطْبَاقُ فِي نَحْوِ فَرَّطْتُ إِنْ كَانَ مَعَهُ إِدْغَامٌ فَهُوَ إِتْيَانٌ بِطَاءٍ أُخْرَى وَجَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ بِخِلَافِ

بَقَاءِ غُنَّةِ النُّونِ فِي مَنْ يَقُولُ

ولم يعكسوا بأن يدغموا هذه الثلثة في تلك الحروف الستة لفوات فضيلة الصفير وتلك الستة تدغم

في الضاد والشين المعجمتين لكنه أقل من أدغامها في هذه الثلثة والحروف المطبقة إن أدغمت في غيرها

مع ذهاب الأطباق كما هو لغة بعض العرب فالأمر ظاهر والأدغام [والأطباق في نحو فرّطتّ] وأحطتّ

وبسطتّ [إن كان معه ادغام] بأن يدغم المطبقة فيما يقاربه ادغاماً تاماً (تام) مع بقاء الأطباق كما هو

ظاهر جماعة من بعض النحاة العرب والقرّاء [فهو إتيان بطاءٍ أخرى] ان كان ذلك المطبق طاء كما في

الأمثلة [وجمع بين ساكنين] وذلك لأن الأطباق صفة للحرف المطبقة فلا يتصور بقائه بدون

بقاء ذات ذلك الحرف والحكم ببقاء ذاته مع القلب إلى حرف آخر للأدغام بديهي البطلان لأنه حكم بوجود

الحرف وعدمه في حالة واحدة فتعين أن تبقى ويؤتى معها بطاء ساكنة أخرى مثلاً فتقلب تاء وتدغم

في التاء حتى يكون بقاء الأطباق بأعتبار الساكنة الأولى وادغام حرف الأطباق باعتبار الأخرى فهو أتيان

بطاء ساكنة أخرى وجمع بين ساكنين على غير حدّه وهو فاسد وقد أجيب عن الأعتراض بالتزام زوال

ذات الحرف مع بقاء الأطباق كما قد تبقى الغنّة في النون مع زوالها عند الأدغام وعند حروف الأخفاء

وردّه المصنف في شرح المفصل بأن الاطباق رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك بالتصويت بصوت

الحرف المخرج عنده فلا يستقيم إلا بنفس الحرف فيلزم ما ذكر ومن راجع وجدانه علم أن بقاء الأطباق في نحو

أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات أحد الكوفيين من القراء السبعة مات بحلوان سنة ست وخمسين و مائة وروى عنه خلاد بن خالد الأحول الصيرفي الكوفي وأبو محمد خلف بن هشام البزار بالراء المهملة في آخره وخلف هذا أحد القراء العشرة

وَالصَّادُ وَالسِّينُ وَالزَّاىُ يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِى بَعْضٍ وَالْبَاءُ فِى الْمِيمِ وَالْفَاءِ وَقَدْ تُدْغَمُ تَاءُ اِفْتَعَلَ فِى التَّاءِ

ذلك متعذر بدون الاتيان بالطاء وهذا [بخلاف الغنة فى] قول [من يقول] ببقائها بدون النون فانها صوت لا يتوقف على مجيء النون فانها تخرج من الخيشوم والنون من الفم وان توقف عليها بيان النون ولا يلزم من استلزام النون لها عند البيان استلزامها للنون كما فى اللازم الاعم ثم اختار بعد هذا الرد أن الادغام ههنا ليس صريحا بل يؤتى بالمطبق حقيقة ويؤتى بما بعدها بلا فصل بحيث يشتد تقاربهما حتى كأنه أخفى المطبق فأطلق عليه الادغام كما أطلق على الاخفاء فى بعض المواضع ويعلم أن ثانى المتقاربين ان كان ضميرا مرفوعا متصلا لزم الادغام مع شدة التقارب كما فى عبدت وأردت لأن المتقاربين فى مثله كانهما فى كلمة واحدة لكون الضمير المذكور كالجزء بخلافهما اذا كانا فى كلمتين مستقلتين نحو أَعِدْ تَمْرَكَ [والصاد والسين] المهملتان [والزاى تدغم بعضها فى بعض] لتقارب المخارج والاشتراك فى فضيلة الصفير [و الباء] الموحدة تدغم [فى الميم و] فى [الفاء] للتقارب فى المخرج لكونهما شفوية وذلك نحو يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَارْكَبْ مَعَنَا وَاذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ واختلفت آراء القراء فى اختيار الاظهار والادغام فى نحو ذلك فى مواضع من الكتاب العزيز [وقد تدغم تاء افتعل فى التاء] الذى اتفق وجودها معها فى الكلمة وجوبا ان كانت تلك التاء فاء الكلمة نحو اتَّجَرَ من التجارة لسكون فاء افتعل فيجتمع مثلان مع سكون الأول فيجب الادغام وجوازا للتخفيف ان كانت عينا لها نحو اقْتَتَلَ كما مر ولم يجب لاختصاص وجوب ادغام المثلين المتحركين بالاستقراء بما اذا كانا فى الآخر الذى هو محل التغيير وقيل لعدم لزوم التاء الثانية للأولى فى نوع الباب لانفكا

كها

فَيُقالُ قَتَّلَ وَقِتَّلَ وَعَلَيْهِمَا مُقَتِّلُونَ وَمُقِتِّلُونَ

لانفكاكها عنها فى نحو اجتمع فكأنهما فى كلمتين على ما قال سيبويه مع تحركهما لكن لما لم يكونا فى كلمتين حقيقة [فيقال] مع الادغام [قَتَّلَ وقِتَّلَ] بتشديد التاء المفتوحة فيهما وفتح القاف فى أحدهما وكسرها فى الآخر لأنّ إسكان تاء الأفتعال للادغام إمّا بأن ينقل حركتها وهى الفتحة إلى الساكن قبلها وهو فاء الكلمة وإمّا بأن تحذف حركتها فيلتقى ساكنان فيحرك الأوّل وهو الفاء بالكسر والتزموا على التقديرين حذف همزة الوصل للاعتداد بالحركة بعدها لجريانها مجرى الحركة الأصلية من جهة ان فاء الكلمة أصله التحرك فى أصلها المجرد كقتل بخلاف حركة اللام فى نحو ألَحْمَر لأنّ لام التعريف اصلها السكون فلذلك جاز فيه حذف الهمزة واثباتها كما مرّ وحيث لم يتعيّن الفتح الذى هو مظنة الالتباس بماضى التفعيل عند الادغام لجواز الكسر السالم عن الالتباس عنده فليس نفس الادغام من حيث هو موجبا للالتباس ويقال فى المضارع يقتّل بفتح حرف المضارعة وفتح حرف ما بعده ان فتح فى الماضى وكسره ان كسر فيه وكسر العين المدغم فيها كما كان قبل الادغام ومنه يَخِصِّمُونَ وأصله يختصمون ولم يجوّزوا فى نحو مدّ وعضّ ما جوّزوا ههنا من حذف الحركة وكسر الساكن المتقدم للمحافظة على البناء مع أنّ جواز الأوجه الثلثة التى هى الاظهار والاخفاء والادغام فى نحو اقتتل هوّن عليهم التصرف فيه بحذف حركة أول المثلين بخلاف نحو مدّ فانه يلزم فيه الادغام فعومل به ما هو الأصل فيه من نقل الحركة الى ما قبل المثلين وهذان الوجهان وهما فتح الفاء وكسرها فى نحو اقتتل بعد الادغام [عليهما] يحصل فى اسم الفاعل المأخوذ منه [مُقَتِّلُونَ] بفتح القاف

حقيقة جاز الادغام بخلاف قرم مالك فان المتحركين فيه فى كلمتين حقيقة

وَقَدْ جَاءَ مُرُدِّفِينَ إِتْبَاعًا وَتُدْغَمُ التَّاءُ فِيهَا وُجُوبًا عَلَى وَجْهَيْنِ نَحْوُ اثَّارَ وَاتَّارَ وَتُدْغَمُ فِيهَا السِّينُ شَاذًّا عَلَى الشَّاذِّ فِي اسَّمَعَ لِامْتِنَاعِ اتَّمَعَ

[ومِقِتّلون] بكسرها وأهل مكة يقولون مُقُتّلون بضم القاف إتباعاً لضمة الميم [وقد جاء مُرُدِّفين] بضم الراء وتشديد الدال وحكاه سيبويه عن الخليل وهرون على أن الأصل مرتدفين على صيغة اسم الفاعل من ارتدفه أي استدبره فقلبت تاء الافتعال دالاً وادغمت وضمت الراء [إتباعاً] للميم ويجوز فيها الفتح والكسر وقراءة السبعة بسكون الراء على أنه من باب الأفعال إلا أن نافعاً قرء على صيغة اسم المفعول وفاقاً لقنبل على رواية غير معتبرة والباقون على صيغة اسم الفاعل [وتدغم التاء] المثلثة اذا كانت فاء افتعل [فيها] أي في تاء افتعل [وجوباً] على ما صرح به الزمخشري لقرب المخرجين والاشتراك في الهمس كأنهما مثلان مع سكون الأول استحساناً على ما صرح به بعضهم لعدم التماثل حقيقة وهذا الادغام جاء في لغتهم [على الوجهين] في ادغام المتقاربين وهما قلب الأول كما هو القياس وقلب الثاني إلى الأول كما في اذّكر وذلك [نحو اثّار] بالمثلثة المشددة وهو أفصح [واتّار] بالفوقانية المشددة في اثتار فلان بالمثلثة على افتعل أي ادرك ثاره [و] تاء افتعل [تدغم فيها السين] المهملة ادغاماً [شاذاً على الشاذ نحو اسّمع] بتشديد السين في استمع بقلب تاء الافتعال سيناً والادغام ففي هذا الادغام شذوذ من جهة أن السين من حروف الصفير فلا تدغم في غيرها وشذوذ آخر على ذلك الشذوذ من جهة أن القياس في ادغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني وقد عكس ههنا وإنما ارتكبوه ولم يقلبوا الثاني إلى الأول ليخلص عن الشذوذين [لامتناع اتّمع] بتشديد

وَتُقْلَبُ بَعْدَ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ طَاءً وَتُدْغَمُ فِيهَا وُجُوبًا فِي إِطَّلَبَ وَجَوَازًا عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي إِظْطَلَمَ

وَجَاءَ الثَّلٰثُ فِي وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ وَشَذَّ أَعَلَى الشَّاذِّ فِي إِصَّبَرَ وَإِضَّرَبَ

بتشديد التاء كما يلزم من قلب السين إلى التاء لما فيه من ذهاب فضيلة الصفير التي كانت في السين فحيث خالفوا

قياس حرف الصفير من عدم ادغامه في غيره قلبوا الغير اليه ليتحول إلى ادغام حرف الصفير في نفسه وتبقى فضيلته و

يسهل الخطب في ادغامه [وتقلب] تاء افتعل [بعد حروف الاطباق طاءً] مهملة لما بينها وبين تلك الحروف

من التنافر في الصفات على ما يظهر من الرجوع الى صفات الحروف فقلبت طاءً لموافقتها لها في المخرج ولتلك

الحروف في الصفة [فتدغم] بعد قلبها طاءً [فيها] أي في حروف الاطباق [وجوبًا في] ما اذا كان الحرف المطبق

هو الطاء نحو [إطَّلَبَ] لاجتماع المثلين مع سكون الأول [وجوازًا على الوجهين] وهما قلب الأول إلى الثاني

وعكسه [في] ما اذا كان المطبق ظاء معجمة نحو [إظَّلَمَ] وأصله إظْتَلَمَ كافتعل فان ادغم جاز إطَّلَمَ بتشديد

الطاء المهملة كما هو القياس وإظَّلَمَ بتشديد المعجمة كاذَّكَرُوا [وجاءت] الصور [الثلث] التي هي الأظهار

والوجهان [في] الادغام في قول زهير بن أبي سلمى المزني في مدح هرم بن سنان ؎ هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ

عَفْوًا :: [وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ] فجائت الثلث في قوله فيظطلم على البناء للفاعل من باب الافتعال وأما قوله يظلم

من المجرد على البناء للمفعول والمعنى هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ عَطَائَهُ عَفْوًا أي بسهولة من غير المن والمطل وقد

يظلم في الطلب لكثرته في أوقات احتياجه الى المال فيحمل ذلك الظلم وروى الجلى في البيت وجهًا رابعًا وهو

ينظلم بالنون على زنة ينقطع [و] تدغم الطاء المنقلبة عن تاء الافتعال [شذًا على الشاذ في إصَّبَرَ وإضَّرَبَ]

لِامْتِنَاعِ اِطَّبَرَ وَاِطَّرَبَ وَتُقْلَبُ مَعَ الدَّالِ وَالذَّالِ وَالزَّايِ دَالًا فَتُدْغَمُ وُجُوبًا فِي اِدَّانَ وَقَوِيًّا
فِي اِدَّكَرَ وَجَاءَ اِذَّكَرَ وَاذْدَكَرَ

فيقال إِصَّبَرَ بتشديد الصاد المهملة وإِضَّرَبَ بتشديد المعجمة فوجه شذوذه في الأول ادغام حرف الصفير
في غيره وفي الثاني ادغام ما هو من حروف ضوى مشفر في غيره ووجه الشذوذ على الشذوذ وقلب الثاني
إلى الأول على خلاف القياس في ادغام المتقاربين وإنما ارتكبوا ذلك ولم يعكسوا [لامتناع اِطَّبَرَ واِطَّرَبَ]
بالمهملة المشددة فيهما عند الفصحاء وإن جاء في الشاذ الغير الفصيح اِطَّرَبَ وذلك لفوات فضيلة صفير
الصاد في الأول وفوات فضيلة الاستطالة في الثاني فجعلوا الادغام بقلب الطاء إليهما ليتوسل إلى
ادغام حرف الصفير والاستطالة في أنفسهما وما حكاه سيبويه عن بعضهم قال الله مطّجعي في مضطجع
لأنه نادر لا يعبأ به [وتقلب] تاء افتعل [مع الدال والذال والزاي] بعد تلك الحروف [دالا] مهملة
لمنافرتها لتلك الحروف في الصفات كما يظهر بالرجوع إلى صفات الحروف فقلبت دالا لمناسبتها لها في المخرج
ولتلك في الصفات [فتدغم] الدال المنقلبة عن تاء الافتعال [وجوبا في] ما وقعت فيه بعد الدال المهملة
لاجتماع المثلين مع سكون الأول نحو [اِدَّانَ] بتشديد الدال بمعنى اقترض من الدين وأصله اِدْتَانَ فقلبت
تاء الافتعال دالا وادغمت [و] تدغم [قويًّا] فصيحا [في] ما وقعت فيه بعد الذال المعجمة نحو [اِدَّكَرَ] بالدال
المهملة المشددة في اِذْتَكَرَ من الذكر فقلبت التاء دالا ثم قلبت المعجمة مهملة للتقارب على القياس الذي هو قلب
الأول إلى الثاني وادغمت [وجاء] فيه [اِذَّكَرَ] بالذال المعجمة المشددة بقلب الدال المنقلبة عن تاء الافتعال

ذالا

أما مخالفتها للذال والزاي فلأن التاء حرف شديد وهذان رخوان والتاء حرف مهموس وهذان مجهوران وأما مخالفتها للدال فلأن التاء حرف مهموس والدال مجهورة فقلبت دالا لكونه موافقا للتاء في المخرج وللذال والزاي في الجهر جاء ادّكر

وَضَعِيفًا فِي إِزَّانَ لِامْتِنَاعِ إِدَّانَ وَنَحْوُ خَبَطُّ وَحَصْطُ وَفُزْدُ وَعُدُّ فِي خَبَطْتُ وَحُصْتُ وَفُزْتُ وَعُدْتُ شَاذٌّ

زا المعجمة على خلاف القياس كما في اظّلم بتشديد المعجمة [وَازْدَكَرَ] بالمعجمة قبل المهملة على الإظهار على ما رواه أبو عمرو خلافا لسيبويه حيث أوجب الإدغام [وَ] تدغم [ضعيفا] مع الزاء المعجمة كما [في] نحو [إِزَّانَ] من الزينة وأصله إِزْتَانَ قلبت التاء دالا ثم الدال المنقلبة عنها زايا على خلاف قياس الإدغام في المتقاربين وادغمت وإنما ارتكبوه وقالوا إِزَّانَ ولم يقلبوا الزاي دالا [لامتناع إِدَّانَ] بتشديد الدال المهملة على قلب الزاي دالا لما فيه من فوات فضيلة الصفير الذي هو في الزاي [ونحو خبطّ] بتشديد الطاء المهملة [و] قولهم [حصطّ وفزدّ وعدّ] بتشديد الدال المهملة [في خبطتُ] فلانا بمعنى أنعمت عليه من غير معرفة كما في قول علقمة

* وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ * فَحَقَّ لِشَاسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ *

ويقال أيضا: خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها: [وحصتُ] من الحوص للخياطة [وفزتُ] من الفوز للنجاة [وعدتُ] من العود بمعنى الرجوع [شاذّ] لما فيها من قلب تاء الضمير الذي هو للمتكلم أو المخاطب طاء ودالا مهملتين بعد الطاء والصاد والدال المهملات والزاي كتاء الافتعال بعد هذه الحروف والحال أن الضمير كلمة مستقلة منفصلة عن ما قبلها حقيقة والوجه فيه على شذوذه تنزيل ذلك الضمير لاتصاله منزلة الجزء من الفعل كتاء الافتعال والإدغام بعد القلب واجب في نحو خبطّ وعدّ لاجتماع المثلين وسكون الأول فشاذ على الشاذ في حصّ في حصط لما فيه من شذوذ ادغام حرف الصفير وشذوذ قلب الثاني إلى الأول كما في اسّمع لامتناع حطّ لفوات

بيان إدغام تاء الضمير

وَقَدْ تُدْغَمُ تَاءٌ نَحْوُ تَتَنَزَّلُ وَتَتَنَابَزُوا وَصْلًا وَلَيْسَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ

فضيلة الصغير وضعيف في فزّ في فزد مثل إزّان لامتناع فدّ بتشديد الدال لإذّان فيضطر عند قصد الادغام الى ما هو ضعيف من قلب الثاني الى الاول أعني قلب الدال زايا أو لنقتصر في قلب تاء الضمير الى الحرفين على السماع على ما قيل [وقد تدغم] على قلة [تاء] المضارعة في تاء التفعل والتفاعل في [نحو تتنزّل] وتتباعد [وتتنابز] جماعة كذا أي يلقب بعضهم بعضا من النبز بالنون والموحدة والمعجمة هو اللقب [وصلا] أي عند الوصل بكلمة أخرى متقدمة [و] الحال أن تكون تاء المضارعة منهما بحيث [ليس] يقع [قبلها ساكن صحيح] من الكلمة التي وصلت بها بل يقع قبلها إما صحيح متحرك كاللام من قال في قولك قال تّنزل وقال تّنابز بتشديد التاء فيهما للادغام وأما ساكن من حروف اللين مدة كانت نحو قالوا تّنزّل أم غيرها نحو لو تّنزل ومن ذلك قراءة البزي لا تّيمموا الا تّبرجن بالتاء المشددة للادغام والوجه في جوازه حينئذ استثقال اجتماع التائين في الجملة مع عدم المانع عن دفعه بالادغام والتقاء الساكنين اللازم مع اللين الساكن مغتفر مدة كانت أم لا كما مر ومنه يظهر ضعف اشتراط كون اللين الساكنة هيهنا مدة ويمتنع الادغام في البابين عند الابتداء لتأديته الى الابتداء بالساكن ولا سبيل الى التحرز عنها بهمزة الوصل لامتناعها في المضارع في لغتهم وهذا امتناع الادغام فيما فيه المثلان في الصدر من غير البابين وليس موقعا لهمزة الوصل نحو ددن بدالين مهملتين مفتوحتين بمعنى اللهو وكذلك يمتنع في البابين عند الوصل اذا وقع قبل التاء ساكن صحيح من الكلمة المتقدمة للزوم التقاء الساكنين على غير حده لعدم كون الاول لينا وأما قراءة البزي كنتم تّمنون وهل تّربصون ونحوهما بالتاء المشددة للادغام مع الساكن

الصحيح

وَتَاءُ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ فِيمَا تُدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ فَتُجْلَبُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ابْتِدَاءً نَحْوُ اِطَّيَّرُوا وَاِزَّيَّنُوا وَاِثَّاقَلُوا وَادَّارَءُوا

الصحيح فضعيفة ولما كان الادغام في البابين متعذرًا وإنما يتأتى إمكانه بالوصل بالغير كان قليلًا لعدم الا عتداد بما يزول به تعذره لعروضه من خارج [و] قد تدغم [تاء تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ فيما تدغم فيه] أي الحروف التي تدغم [التاء] فيها وهي ثمانية الطاء والظاء والدال والذال والصاد والسين المهملتان والزاي والثاء المثلثة وإذا أدغمت في أحدهما وقع الساكن المدغم في أول الكلمة [فتجتلب همزة الوصل ابتداء] تحرزًا عن الابتداء بالساكن ونحو ذلك [نحو اِطَّيَّرُوا] في تَطَيَّرُوا [واِزَّيَّنُوا] واِزَّيَّنَتْ في تَزَيَّنُوا وتَزَيَّنَتْ [واِثَّاقَلُوا] واِثَّاقَلْتُمْ إلى الأرض في تثاقلوا وتثاقلتم [واِدَّارَءُوا] واِدَّارَءْتُمْ في تَدَارَءُوا وتَدَارَءْتُمْ واِظَّلَّمُوا في تَظَلَّمُوا واِذَّكَّرُوا في تَذَكَّرُوا واِسَّاقَطَ في تَسَاقَطَ ففي الجميع قلبت التاء إلى ما وقع بعدها وأدغمت وزيادة همزة الوصل وهذا القلب والادغام مطردة في الماضي والمضارع والمصدر والأمر واسم الفاعل والمفعول ومنه تَسَّاقَطْ عليك على قراءة فتح التاء وتشديد السين والأصل تتساقط بتائين وليست هذه الأفعال من باب الافتعال إذ لو كان أصلها افتعل لحصل بعد القلب والادغام اِطَّارُوا واِزَّانُوا بالألف لأن العين المعتلة تقلب فيه ألفًا كاختاروا واِثَّقَلُوا واِدَّرَءُوا بتشديد التاء والدال بدون الألف لعدمها في الصحيح من افتعل ولو كانت للاتباع كما في ينباع لم تطرد وقد يضم إلى الحروف الثمانية تاسع وهو الضاد المعجمة لقربها باستطالتها من حروف طرف اللسان نحو اِضَّارَبُوا في تَضَارَبُوا وقد يضم الشين والجيم إليها وإن كانتا بعيدتين عنها نحو اِشَّاجَرُوا واِجَّارَءُوا في تَشَاجَرُوا وتَجَارَءُوا [ونحو اسطاع] بتشديد الطاء في استطاع وهما

وَنَحْوِ اسْطَاعَ مُدْغَماً مع بقاءِ صوتِ السّينِ نَادِرٌ ؞ أَلْحَذْفُ الْإِعْلَالِيُّ وَالتَّرْخِيمِيُّ قَدْ تَقَدَّمَ وَجَاءَ غَيْرُهُ فِي تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ

يشبهه مما كان على إستفعل من الأجوف حال كونه [مُدْغَماً] وقع فيه ادغام تاء الأستفعال في أحد تلك الثانية التي تدغم فيها التاء بعد قلبها اليها [مع بقاء صوت السّين نادرٌ] لما يلزم فيه من التقاء السّاكنين على غير حدّه لأنّ سين الأستفعال ليس لها حظ من الحركة اصلاً في لغتهم فيمتنع تحريكها عندهم والمدغم بعدها ساكن ايضاً وليست السّين من حروف اللّين ولذلك لم تدغم التّاء في التّاء في هذا الباب نحو اسْتَتْبَعَ واسْتَتَابَ ومن ثَمّ حكم النحاة بخطأ حمزة في ارتكاب هذه الأدغام في قوله تعالى فما اسطّاعوا أنْ يَظْهَرُوهُ وانّما خص الحكم بالاجوف لأنّه الّذي جاء فيه الأدغام على ندرة لتحريك الفاء فيه بنقل حركة العين على ما في الأعلال وأمّا غيره من استفعل فلا يجوز فيه ادغام تاء الأستفعال بالأتفاق لسكون ما بعدها وهو الفاء نحو اسْتَدْرَكَ وإسْتَطْعَمَ فيمتنع الأدغام فيه ؞ [الحذف الاعلالي و] الحذف [التّرخيمي قد تقدم] كل منهما أمّا الأوّل ففي باب الأعلال وأمّا الثّاني ففي الكافية في باب المنادى وفي تصغير التّرخيم ان ادرج فيه [وجاء غيره] أي غير ما تقدم من الحذف [في تفعّل وتفاعل] من المضارع المبنيّ للفاعل المصدّر بالتاء في البابين فأنّ أصلها تتفعّل وتتفاعل بتائين فحذفت أحديهما للتّخفيف على خلاف بينهم في تعيين المحذوفة منهما فعند سيبويه واصحابه هي الثّانية لأنّ الثّقل نشأ منها ولأنّ الأولى حرف المضارعة جيئ بها لمعنى وعند بعضهم هي الأولى لأنّ الثّانية جيئ بها لمعنى كالمطاوعة وحرف المضارعة

وَفِي نَحْوِ مَسْتُ وَأَحَسْتُ وَظِلْتُ وَاِسْطَاعَ

طارئ عليها ومع ذلك قد تطرق اليها التغيير في صورة الادغام وصلا كما مر فليكن التغيير بالحذف أيضا متطرقا اليها وكلاهما محتمل عند بعضهم لتعارض الدليلين ومنعوا من حذف إحدى التائين في المبنى للمفعول اذ لو حذفت الأولى المضمومة إلتبس بالمبنى للفاعل المحذوفة منه احديهما ولو حذفت الثانية إلتبس ماهو من التفعل بالمضارع المجهول من باب التفعيل وماهو من باب التفاعل بالمجهول من باب المفاعلة وقد جاء التخفيف بحذف إحدى النونين المجتمعتين في المضارع ومنه نُزِّلَ الملائكة بنصب الملائكة على قراءة بعضهم والأصل ننزل الملائكة وقد يجعل منه نجي المؤمنين في قراءة عاصم وابن عامر والأصل ننجي المؤمنين بنونين على صيغة المضارع المبني للفاعل من باب التفعيل ولذلك سكن آخره [و] جاء الحذف أيضا غير ما تقدم [في نحو مَسْتُ وَأَحَسْتُ وَظِلْتُ] من المضاعف والأصل في أحست أَحْسَسْتُ كأكرمت فحذفت السين الأولى بعد نقل حركتها إلى الحاء وأصل الآخرين مَسِسْتُ وظَلِلْتُ كلاهما على فعِلت بكسر العين ويجوز في نحوهما حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء وبدون النقل فيقال على الأول مِسْتُ وظِلْتُ بكسر الأول وعلى الثاني بفتحه وقرء قوله تعالى وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ بفتح القاف وبكسرها فجعله بعضهم من المضاعف من قَرَّ بالمكان يَقَرّ بفتح القاف أو كسرها والأصل اِقْرَرْنَ بصيغة الأمر بفتح الراء أو كسرها فنقلت فتحة الراء وكسرتها الى القاف وحذفت إحدى الرائين واستغنى عن همزة الوصل وبعضهم جعله على قراءة الفتح من الأجوف من قار يقار اذا اجتمع ومنه القارة للأكمة لاجتماعها وعلى قراءة الكسر من المثال على أنه من الوقار بمعنى الثبات والرزانة يقال وقر يقر وقارا [و] جاء غير ما تقدم أيضا في [اِسْطَاعَ] بكسر الهمزة الوصلية يَسْطِيعُ بفتح حرف المضارعة والأصل

في سورة الفرقان الشريفة وقراءة ابن كثير من السبعة بنونين ورفع اللام على صيغة المضارع المبني للفاعل من باب الافعال ونصب الملائكة وتنزيلا على غير لفظ الفعل والباقون من السبعة بنون واحدة وتشديد الزاي ورفع اللام على صيغة الماضي المجهول من باب التفعيل ورفع الملائكة على النيابة عن الفاعل وما حكيناه في الشرح قراءة غير مشهورة [illegible] وقد يوجد هذه القراءة بأنه ماض مجهول من باب التفعيل وسكنت الياء تخفيفا وتقدير نجي النجاء المؤمنين على اسناد الفعل المجهول إلى مصدره وقد فصلنا الكلام في هاشية مقدمة [illegible] كتبته في حالة المرض بفتح الثاني قراءة عاصم ونافع وكسرها قراءة الباقين من السبعة ويقال قررت بالمكان أقر بفتح الراء في الماضي وكسرها في المضارع في أصله وكسرها في المضارع ويقال بفتح الراء في الماضي وكسرها وأما قوله تعالى وَقَرْنَ فلا إله إلا الله وفتحها يجوز أن يكون من هذه حذفت الراء الأولى من اقررن أو اقررن بكسر القاف وفتحها من قررت بالمكان بعد ان نقلت كسرة الراء أو فتحها الى القاف حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ويجوز ان يكون المكسور من وقر يقر وقارا والمفتوح من قار يقار اذا اجتمع ومنه القارة وهي الأكمة لاجتماعها أي من باب الثاني مثل أقررن هي من باب الرابع مثل اشفقن

أي أصله نحو سمع

قوله وظلت بفتح الظاء أصله ظللت بكسر اللام الاول نقلت حركتها الى الظاء ثم حذفت [illegible] تنحية [illegible] استعماله [illegible]

وَسْطِيعُ وَجَاءَ يَسْتِيعُ وَقَالُوا بَلْعَنْبَرِ وَعَلْمَاءِ وَمِلْمَاءِ فِي بَنِي الْعَنْبَرِ وَعَلَى الْمَاءِ وَمِنَ الْمَاءِ وَأَمَّا نَحْوُ
يَتَسِعُ وَيَتَقِي فَشَاذٌّ

اسطاع يسطيع فحذفت تاء الاستفعال لاستثقال اجتماعها مع الطاء واختير حذفها لزيادتها وأصالة الطاء وهو
كثير فصيح [وجاء] في كلامهم في استطاع يستطيع [استاع] بكسر الهمزة [يستيع] بفتح حرف المضارعة واختير
بقاء التاء عند استثقال اجتماعها مع الطاء ليكون ما يقع بعد السين مناسبها لها في الهمس وجوز سيبويه
أن يكون من حذف التاء وقلب الطاء تاء ليناسب السين في الهمس وأما أسطاع يسطيع بفتح الهمزة للقطع
في الماضي وضم حرف المضارعة فمن أطاع يطيع من باب الأفعال كما مر في ذي الزيادة [وقالوا بلعنبر و
علماء] بفتح العين كما في قوله ؛ غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ ؛ وَعَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمِ ؛ [وملماء]
بكسر الميم [في بني العنبر وعلى الماء ومن الماء] قال سيبويه وهذا التخفيف قياس في أسماء القبائل التي تظهر معها ه
لام التعريف نحو بلحارث بخلاف ما يدغم فيه نحو بني النضير وبني النجار فلا يقال بلنضير وبلنجار ويقال طفا على
الماء بالفاء إذا علا عليه وعاجت مالت والشطر الجانب والطفو على الماء كناية عن صيرورتهم مقتولين فإن
الميتة تطفو على الماء [وأما نحو يتسع ويتقي] بفتح حرف المضارعة وتخفيف التاء في يتسع ويتقي بتشديد
ها [فشاذ] لأنه لا إمكان التخفيف بالإدغام فالعدول إلى الحذف مخالف للقياس لكنه مسموع في هذين المضارعين
لكثرة الاستعمال واسم الفاعل منهما متسق قياسا وسماعا ومتسع قياسا فقط وفعلوا مثل ذلك في الماضي من يتقي
مع حذف همزة الوصل فيقال تقاه أي اتقاه دون ماضي يتسع والتاء مفتوحة في كل من هذين المضارعين

عند

وقيل أن طفت علماء يذكر في مقام المدح والكناية عن أنهم علوا في العز والمنزلة بحيث لا يعلو عليهم أحد كالميتة تعلو على الماء كذا في شرح المفصل ولا يخفى بروده

لأنه لا إمكان التخفيف بالإدغام فالعدول إلى التخفيف بالحذف مخالف القياس وذكر جهة أنهم لما حذفوا الواو من يتسع ويتقي حملوا يتسع ويتقي عليه

وعليه جاء: تقِ اللهَ فينا والكتابِ الذي تتلو: بخلافِ تخذ يتخذ فإنه أصلٌ

عند التخفيف وقد تسكن واستدل بتحريكها على أنهما مخففان من يتّقي ويتّسع بالتاء يدعلى يفتعل اذلوكان

بناؤهما بناء أصليا من المجرد لزم تسكين التاء على قياس مايقع بعد حرف المضارعة في الثلاثي المجرد والمحذوف عند

التخفيف تاء الافتعال عند الزجاج فوزن تقى يتقي فعل يفعل والأصل وقي يوقي عند المبرد والتاء المنقلبة عن
يقي تقي

فاء الكلمة حملا على المجرد أعني يسع ويقع في حذف الفاء فالوزن تعل يتعل ويقال في الأمر من تقى يتقي تق للمذكر و

تقي للمؤنث ولكون هذا الأمر مأخوذا من المضارع الذي يفتح فيه التاء لم يحتج إلى همزة الوصل [وعليه ورد]

ما أنشده الجوهري وهو قوله: زيادتنا نعمان لا تنسينها: [تق الله فينا والكتاب الذي تتلوا]: قوله زيارتنا

بالنصب على الإضمار على شريطة التفسير وتق أمر كما قلنا والكتاب قسم أي لا تنسين يا نعمان زيارتنا إياك وعهدنا

بك ولاتكن في مقام البغضاء واتق الله فينا بالإنجيل الذي يتلوه فأن النعمان بن المنذر كان نصرانيا وهذا

[بخلاف تخذ] كعلم في الماضي كما في قوله لتخذت عليه أجرا في قراءة أبي عمرو وابن كثير [ويتخذ] كيعلم

في المضارع [فإنه أصل] موضوع في نفسه بمعنى أخذ يأخذ كما قال الفارسي بقرينة التزامهم كسر العين في

الماضي وفتحها وسكون التاء في المضارع ولو كان مخففا اتخذ يتخذ لكان المناسب فتح العين في الماضي وكسرها

في المضارع ومجئ تحريك التاء فيه كما في تقى يتقي على ما هو الأصل المأخوذ منه وهو افتعل يفتعل وقال الجوهري

أن اتخذ افتعل من الأخذ ولما كثر استعماله توهم أن التاء أصلية فقالوا تخذ يتخذ كعلم يعلم وعلى هذا فالأصل

إئتخذ بهمزتين وقلبت الثانية ياء على قياس تخفيف الهمزة الساكنة المكسور ما قبلها ثم الياء تاء وادغمت كما

وَاسْتَخَذَ مِنْ إِسْتَتْخَذَ وَقِيلَ إِبْدَالٌ مِنْ تَاءِ إِتَّخَذَ أَشَذُّ وَنَحوُ بَشَّرُونِّي وَيُبَشِّرُونِي وَإِنِّي قَدْ تَقَدَّمَ

في اتّعد واتّسر ويخدشه أنّ قلب الياء المنقلبة عن الهمزة في افتعل كائتزر تاء خلاف القياس كما مرّ في الأعلال والتزام أنّه من الشواذ المطردة الفصيحة كعور مع امكان أن يكون تخذ أصلا ويكون إتّخذ على افتعل مأخوذا منه على القياس كاتّجر من التّجارة كأنّه خلاف الظاهر وقيل إتّخذ من الوخذ بالواو بمعنى الأخذ فالمقلوبة الى التّاء للادغام في تاء الافتعال هي الياء المنقلبة عن الواو لا عن الهمزة وهو قياس كاتّعد ويخدشه عدم ثبوت الوخذ في اللغة [وَاسْتَخَذَ] بالسّين السّاكنة وتاء واحدة كما حكاه سيبويه مأخوذ [من إِسْتَتْخَذَ] بتائين على إِسْتَفْعَلَ من تخذ يتخذ فحذفت احدى التّائين تخفيفا وهو شاذّ لأنّ القياس في مثله اثبات التائين كاستتبع واستتاب مع أنّه لم يظفر باستتخذ على إستفعل في كلامهم [وقيل] مجئ السّين في إستخذ بتاء واحدة [ابدال من تاء] ماهو بمعناه وهو [إتّخذ] بالتّشديد على افتعل كما مرّ لتشاركهما في الهمس واتّحاد معنى الفعلين وهذا ذكره سيبويه على سبيل الاحتمال وهو [أشذّ] من جعله مخفّف إستتخذ كاستفعل لأنّ عادتهم العدول من اجتماع المتقاربين إلى الادغام وهذا على عكس ذلك ففيه عدول من الأخفّ إلى الأثقل بخلاف الوجه المتقدّم فانّه جار على التخفيف المطلوب في لغتهم وأمّا عدم الظفر بالأصل فكأنّه أهون مما لزم في الابدال لجواز كون رفض الاصل للاستغناء عنه بهذا الفرع لكونه أخفّ وقد يقع مثله فتأمّل [ونحو تُبَشِّرُونِّي] من باب التّفعيل [وتبشرونى] من باب الأفعال [وإنّي قد تقدم] في اللافية في بحث نون الوقاية وملخّصه أنّ الأصل في نحو الفعلين نونان هما نون الاعراب ونون الوقاية

وهذه مسائل التمرين معنى قولهم كيف تبني من كذا مثل كذا؟ هو إذا ركبت منها زنتها

وفى اتنى بنون أخرى بعد المشددة من أن ويجوز فى الجميع الاثبات وحذف نون واحدة تخفيفاً وفى نحو الفعلين وجه ثالث وهو الادغام وقرء قوله تعالى تأمرونى أعبد بالأوجه الثلثة وههنا قدم الكلام فى أحوال الأبنية ❊ [وهذه] التى تذكر [مسائل التمرين] مصدر مرنه على الشيئ عوده عليه وهذه فى التصريف كالأخبار بالذى فى علم الاعراب والغرض منها تمرين المتعلم ليعتاد التصرف فى الأبنية لمعرفة أحوالها فيسئلونه عن كيفية بناء مثل لفظ من أبنية العرب من لفظ عربى آخر لأن الغرض هو التدرب لمعرفة لغتهم وليس الغرض بناء لفظ للاستعمال كذا قال سيبويه فلا يجب كون ما يبنى مما ثبت بناؤه عن العرب كما توهمه بعضهم وزاد الأخفش فجوز صوغ وزن لم يثبت فى لغة العرب بوجه من الوجوه مثل وزن جعفر بكسر الحرف الثالث ووزن جالينوس سواء كان على فاعيلول أو فاعيلول فان شيئاً منهما لم يثبت فى لغتهم فيقال لو ثبت مثل هذا فى لغتهم كيف ينطق به من لفظ كذا وما جوزه أبلغ فى التدرب ورياضة النفس وإن كان قول سيبويه أقيس على ما يقال وتوضيح معنى العبارة الشايعة عندهم فى السؤال عن التمرين هو أن [معنى قولهم] فى السؤال عند التمرين [كيف تبنى من كذا مثل كذا هو] أنك [إذا ركبت منها] أى من الكلمة التى عبر عنها بكذا أولا وتسمى فرعاً [زنتها] أى زنة الكلمة التى عبر عنها بكذا ثانياً وتسمى أصلاً بالتسوية بينهما فى الحركات والسكنات والزيادات والترتيب بين الزوائد والأصول [وعملت ما يقتضيه القياس] بالنظر الى الفرع الذى تريد بنائه [كيف تنطق به] أى بهذا المركب الفرعى المعمول فيه مقتضى القياس وإن حصل فيه مخالفة لما بنى هو على مثله أعنى الأصل لاقتضاء حروف أحدهما فى تركيبه من الحذف والادغام ونحوهما ما لا يقتضيه حروف الآخر ومن ثم إذا بنى من الرمى مثل أشد بضم الشين وتشديد الدال يقال أرمى بكسر الميم لكونها

لما وضع المصنف هذا الباب ليدرّب المتعلم التمرين فيما عليه أى ليعود دربه من قولهم مرن على الشيء يمرن مروناً ومرانة أى تعوده واستمر عليه ويقال مرنت يده على العمل إذا صلبت وجه تلازم عن هذا الاحتجاج ... واختلف فى معنى قولهم كيف تبنى من كذا مثل كذا فذهب الأكثرون الى ان معناه إذا تكلمت صيغته التى هو عليها ونقلت الى ما طلبت به مثله فيجعله مثله فى الحركة والسكون وترتيب الزوائد والأصول وان عرض فى الفرع قياس يقتضى تغييراً فعلت. فكيف تنطق به وهذا كما إذا قيل صغ من هذا السوار مثل هذا الخاتم فان معناه غير صورة هذا السوار وصغ منه صورة مماثلة للخاتم فالأصل الذى هو الذهب أو الفضة واحد وإنما اختلف الصور فكذلك الحروف الأصول كحروف الجوهر تبقى فى الحالين وتختلف صورها ...

الضمير فى قوله منها راجع الى كذا فى قوله من كذا وفى قوله زنتها الى كذا فى قوله مثل كذا والتأنيث باعتبار ان المراد منهما الكلمة كما أشرنا اليه

بحث مسائل التمرين

وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ أَنْ تَزِيدَ وَتَحْذِفَ مَا حُذِفَ فِي الْأَصْلِ قِيَاساً وَقِيَاسُ آخَرِينَ أَنْ تَحْذِفَ الْمَحْذُوفَ قِيَاساً أَوْ غَيْرَ قِيَاسٍ

قبل الياء وإن كان ما يوازنه من الأصل مضموما وليس فيه ادغام لعدم المثلين فيه وإن كان في الأصل فهذا معنى تلك العبارة التي يذكرونها في السؤال التمرين عند الجمهور [وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ أَنْ تَزِيدَ] في بيان معناها على ما ذكر قولك [وَ حذفت] من الفرع [ما حذف من الأصل قياساً] وإن لم يتحقق سبب حذفه في الفرع فمعناها عنده إذا ركبت منها زنتها وعلت مقتضى القياس وحذفت ما حذف في الأصل قياساً كيف تنطق به وأما المحذوف من الأصل على خلاف القياس فلا تحذفه من الفرع [وقياس] قول قوم [آخرين] أن تزيد فمعناها على ما ذكر من قول أبي علي قولك [أو غير قياس] بأن يقال إذا ركبت منها زنتها وحذفت ما حذف من الأصل قياساً أو غير قياس كيف تنطق به فالخلاف إنما هو في الحذف و في حكم الزيادة التابعة له بأن يكون عوضاً عن المحذوف كهمزة الوصل من إسم وأما غيرها من الزيادات فلا خلاف في اعتبارها في الفرع كما هي في الأصل ولا في أنه يقلب فيه الحرف المقلوب في الأصل وليعلم أنه لا بد في التمرين من إختلاف الصيغتين فلا يقال كيف تبني من ضرب خرج إذ لا يتغير شيء وكذا لا بد من الاختلاف في الأصل فلا يقال كيف تبني من ضرب مثل يضرب بل يقال كيف يكون مضارع ضرب وهكذا وأنه لا يبنى من رباعي ثلاثي ولا من خماسي رباعي أو ثلاثي لأحتياجه إلى حذف بعض الحروف فيكون هدماً لا بناءاً على ما قيل ويبنى مثلها من الثلاثي ويكرر ما هو لام الفرع عند بناء مثلها منه لتكررهما في زنتها وتدغم ان تحقق شرطه كما إذا بنى من ضرب مثل قرطعب فيقال ضربببٌ بثلاث موحدات على عدد لامات الخماسي مع ادغام الثانية لسكونها في الثالثة وفي بناء مثل سفرجل منه يدغم الأولى في الثانية بخلاف ما إذا بنى منه مثل جعفر فإنه يقال ضربب بموحدتين بدون الادغام لتحرك الأولى مسبوقة بساكن صحيح وإذا بنى مثل قرطاس يقال ضرباب وإذا بنى منه مثل اقشعر وأصله إقشعرر برائين فعند سيبويه والمازني وحكاه عن النحويين يقال إضربب بإدغام الأولى

السالكنة

فَمِثْلُ مَحْوِيٍّ مِنْ ضَرَبَ مُضَرِبِيٌّ وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ مُضَرِّيٌّ وَمِثْلُ إِسْمٍ وَغَدٍ مِنْ دَعَا دِعْوٌ وَدُعْوٌ وَدَعْوٌ لَا إِدْعٌ وَلَا أَدَعٌ خِلَافًا لِلْآخَرِينَ وَمِثْلُ صَحَائِفَ مِنْ دَعَا دَعَايَا بِالْإِتِّفَاقِ إِذْ لَا حَذْفَ فِي الْأَصْلِ

الساكنة في الثانية وتخفيف الثالثة على افْعَلَّلَ بتشديد اللام الأولى عند الأخفش يقال إِضْرَبَّبَ بتخفيف الموحدة الأولى وفتحها وتشديد ما بعدها ليكون كالملحق به نحو اقْشَعَرَّ واذا بنى مثل ما يحصر حروفه في الأصول من لفظ مشتمل على الزيادة حذفت الزوائد كما اذا بنى من مُسْتَغْفِرٍ مثل فَلْسٍ فيقال غَفْرٌ اذا عرفت هذا [فمثل مَحْوِيٍّ] في النسبة إلى المحي اسم فاعل من حيّى تحية اذا بنى [من ضَرَبَ] هو [مُضَرِبِيٌّ] بالحاق ياء النسبة على المضرب الذي هو اسم فاعل من ضَرَّبَ من باب التفعيل فلا يحذف منه اللام المحذوفة في محوي لأن حذفها منه لاجتماع الياءات كما مرّ في النسبة وهو مفقود في حروف مضرب هذا على قول الجمهور [وقال ابو عليّ] والآخرون أن مثل محوي من ضرب [مُضَرِّيٌّ] بحذف اللام المحذوفة من محوي قياساً [ومثل اسم وغد من دَعَا] هو [دِعْوٌ] بكسر الدال [ودُعْوٌ] بضمها وسكون العين على التقديرين اذا بنى مثل اسم فان أصله سِمْوٌ أو سُمْوٌ بكسر السين أو ضمها وسكون الميم على التقديرين [ودَعْوٌ] بفتح الدال وسكون العين اذا بنى منه مثل غد فان أصله غَدْوٌ بفتح الاول وسكون الثاني فهذه الثلثة هي التي يبنى من دعا مثل اسم [وغد لا إِدْعٌ] بكسر الهمزة وسكون الدال اذا بنى منه مثل اسم [ولا أَدَعٌ] بفتح الدال اذا بنى مثل غد لأن حذف اللام من اسم وغد على خلاف القياس وهمزة الوصل عوض عن المحذوف وليس في تركيب دعو ما يقتضي شيئاً من ذلك هذا عند الجمهور وأجمع على [خلافاً للآخرين] الذين يحذفون من الفرع ما حذف من الأصل قياساً أم غير قياس فان المبنى من دعا مثل اسم عندهم وهو إِدْعٌ لحذف اللام فيه على غير القياس والتعويض عنها بعد أسكان الفاء بهمزة الوصل كما في اسم والمبنى منه مثل غد هو دع [ومثل صحائف من دعا] هو [دَعَايَا باتفاق] من الجميع [إذ لا حذف في الأصل] وهو صحائف وقد عرفت أن الخلاف إنما هو في الحذف والزيادة المعوضة عن المحذوف فالاتفاق حاصل على أن مثل صحائف

وَمِثْلَ عَنْسَلٍ مِنْ عَمِلَ عَنْمَلٌ وَمِنْ بَاعَ وَقَالَ بَنْبَعٌ وَقَنْوَلٌ بِإِظْهَارِ النُّونِ فِيهِنَّ لِلْإِلْبَاسِ بِفَعَّلٍ وَمِثْلَ قِنْفَخْرٍ

مِنْ عَمِلَ عِنْمَلٌ وَمِنْ بَاعَ وَقَالَ بِنْبَعٌ وَقِنْوَلٌ بِالْإِظْهَارِ لِلْإِلْبَاسِ بِعِلَّكْدٍ فِيهِنَّ وَلَا تَبْنِ مِثْلَ جَحَنْفَلٍ مِنْ كَسَرْتُ أَوْ جَعَلْتُ

من دعا هو دعائِئُ فاذا عمل فيه مقتضى القياس وذلك بأن قلبت الواو بعد الكسرة ياءً ثم اذا حصل دعائى قلبت الهمزة ياءً والياء الفاً حصل دعايا كما مرّ فى الاعلال من نحو خطايا ومطايا [و] عند الجميع [مثل عَنْسَلٍ] على فَنْعَلٍ [من عمل] هو [عَنْمَلٌ] بزيادة النون المزيدة لغير التعويض فى الأصل وهو عَنْسَلٌ فى موقع زيادتها فيه [و] مثل عنسل [من باع وقال بَنْبَعٌ وقَنْوَلٌ] بزيادة النون فيهما فى موقع زيادتها فيه مع الإتيان بالياء والواو بعدها لعدم الموجب للقلب الفاً لسكون ما قبلها ثم ان القياس فى النون الساكنة مع الميم والواو والياء وان كان هو الادغام مع الغنة لكنك تقول هذه الثلثة [باظهار النون فيحسّ بها] أى يقع الأحساس بها بحاسة السمع [للالباس بفعّل] بتشديد العين لو ادغمت فيهن لوقوع الحرف المضعف فى موقع العين عند الادغام فلا يدرى أنها على مثال عَنْسَلٍ وقد مرّ أنه لا يدغم أحد المتقاربين فى الآخر عند اللبس [ومثل قِنْفَخْرٍ] من الرباعى المزيد فيه النون للالحاق بقرطعب ووزنه فنعلّ بتشديد اللام وحركات قرطعب وسكناته اذا بنى [من عمل] هو [عِنْمَلٌ] بزيادة النون فى موضع زيادتها فيه وتشديد اللام وتلك الحركات والسكنات [و] مثله [من باع وقال بِنْبَعٌ وقِنْوَلٌ] بالنون وتشديد اللام على تلك الهيئة [بالاظهار] للنون فى الثلثة من غير ادغامها فى الميم والواو والياء [للالباس] عند ادغامها فيها [بعِلَّكْدٍ] أى بما يكون على هيئة عِلَّكْدٍ بكسر العين وسكون اللام وفتح الكاف وتشديد الدال المهملة [فيهن] أى فى الالفاظ الثلثة لوقوع المضعف فى موضع العين عند الادغام والعِلَّكْدُ البعير الغليظ الشديد العنق كذا قيل وقال نجم الأئمة رض العِلَّكْدُ الغليظ [ولا تبنى مثل جَحَنْفَلٍ] بالجيم فالمهملة لغليظ الشفة من الرباعى المزيد فيه النون للالحاق بسفرجل ووزنه فعنلل بحركات سفرجل وسكناته [من] لفظ لامه راء أو لام أو نون مثل [كسرت وجعلت]

وسمنت

بالتصحيح واظهار النون فالتصحيح لسكون ما قبل حرف العلة واظهار النون خوف اللبس بفعّل جاربردى

واذا بنيت مثل صحائف من دعا قلت دعايا والاصل دعائو قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار دعائى ثم قلبت الياء الواقعة بعد الالف همزة كما فى صحائف فصار دعائى فوقعت فيه الياء بعد همزة بعد الف فى باب مساجد وليس مفردها كذلك فقلبت الياء الفا والهمزة ياء كما فى زوايا وشوايا وانتفوا ههنا لانه لا حذف فى الاصل لاعلال القياس ولا علال غير القياس جاربردى

فاذا لو قلت عِلٌّ وبِيَّعٌ وقِوَّلٌ لم يدر أهو مثل قنفخر وادغم ام مثل علكد فى اصله جاربردى

فى القاموس العلكد كزبرج الشيخ وذكر للترتيب معان منها الغليظ والغليظ العنق وقال والاول مثل

خ ٣

خ ٤

لِرَفْضِهِمْ مِثْلَهُ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ أَوْ لَبْسٍ وَمِثْلُ أُبْلُمٍ مِنْ وَأَيْتُ أُءٍ وَمِنْ أَوَيْتُ أُوٌّ مُدْغَمًا لِوُجُوبِ الْوَاوِ

وسمنت [لرفضهم مثله لما يلزم من ثقل أو لبس] اذ لو بنى مثله فأمّا أن يظهر النون نحو كَنَسْوَرَ وجَعَنْلَلَ ٥ فيلزم الثقل وأمّا أن تدغم فى الراء واللام بعد قلبها اليهما فيقع المضعّف موقع اللام الأولى ويلزم الالتباس بما هو على زنة فَعَلَّلَ بتشديد اللام الأولى نحو عَمَلَّسٍ للقوىّ على السير السريع وهذا بخلاف ما ليست لامه راءًا أو لامًا أو نونًا فانه يبنى منه مثل جَحَنْفَلٍ وتظهر النون حذرًا من اللبس اللازم من الأدغام وذلك لأنّ قرب شيئ من مخرج النون ليس كالراء واللام فلا يستثقل اظهارها مع شيئ كاستثقال اظهارها مع هذين أو مع مثلها وهو النون والمصنف ترك المثال لظهوره ولا يبنى مثل احرنجم من نحو ماذكر فى أحد قولى المبرد لما فى اظهار النون من الثقل وما فى ادغامها من زوال هيئة الألحاق بأقعنسس والالتباس بنحو اقشعر ويبنى منه قوله الآخر مع الأدغام لعدم إفعلّل بتشديد اللام الأولى فيعلم أنه فى الأصل على زنة الالحاق وهو افعنلل واعترض عليه بأنه يلتبس عند الأدغام بنحو اضربّ اذا بنى من ضرب مثلًا اقشعرّ على قول سيبويه والمازنى كما تقدم ولعلّه لم يلتفت الى ذلك لأنه غير مرضى عنده ولا يبنى مثل قنطار مما عينه لام أو راء أو نون نحو علم وضرب وغنم لما ذكر من لزوم الثقل أو اللبس على الوجه المذكور وبك استنباط مثل ما ذكرنا من الحكم المذكور [ومثل أُبْلُمٍ] بضم الهمزة الزائدة واللام وسكون للوحدة بينهما الورق شجر المُقْلِ اذا بنى [من] قولك [وَأَيْتُ] اذا وعدت هو [أُوْءٍ] بضم الهمزة الأولى وسكون الواو وكسرة الهمزة الثانية وتنوينها رفعًا وجرًا والأصل أُوْأُيٌ بضم الهمزة الأولى الزائدة والثانية الأصلية أيضًا وياء بعدها هى لام الكلمة فقلبت ضمة الثانية كسرة لوقوعها قبل الياء فى الطرف كما فى الترامى ثم حذفت الياء بأعلال قاض رفعًا وجرًا [و] مثل أبلم اذا بنى [من أَوَيْتُ] الى المنزل بتقديم الهمزة على الواو هو [أُوٌّ] بضم الهمزة حال كونه [مدغمًا] مشتملًا على ادغام الواو وذلك [لوجوب] حصول [الواو] المنقلبة عن الهمزة فيه وذلك لأن أصله أُأْوُيٌ بهمزة مضمومة مزيدة فى أوله كما فى أبلم وهمزة أخرى أصلية

بخلاف تُوُوِيَ ومثل إِجْرِدٍ من وأيت إِيْءٍ ومن أويت إِيٍّ في من قال أُحَيٍّ ومن قال أُحَيِّ قال إِيِّ ومثل إِوَزَّةٍ من وأيت إِيَأَةٍ

ساكنة بعدها واو مضمومة وياء بعدها ويجب قلب الهمزة الثانية واواً لاجتماع همزتين في كلمة أولها مضمومة كما في أومن على ما مرّ في تخفيف الهمزة فيجتمع واوان مع سكون الأولى فيجب الإدغام ثم أبدلت ضمة الواو المشددة كسرة كما في الترامي وحذفت الياء رفعاً وجرّاً بإعلال قاض وهذا في وجوب الإدغام لأنّ [بخلاف تُوُوِيَ] ٥ بواوين في مضارع آوى كأكرم فإن أصله بهمزة واحدة ساكنة قبل الواو وقلبها واواً وإنما هو على سبيل الجواز فالواو الأولى المنقلبة عنها العدم وجوب حصولها لأنها غير مستقرة الوجود فلا يجب الإدغام بل الفصيح عدمه [ومثل إِجْرِدٍ] بكسر الهمزة الزائدة والراء المهملة بينهما الجيم الساكنة وفي آخره الدال المهملة وهو نبت يدل على الكمأة إذا بنى [من وأيت] هو [إِيْءٍ] بهمزة مكسورة وياء ساكنة بعدها همزة أخرى مكسورة منوّنة وأصله إِوْأِيٍ بهمزتين ٥ مكسورتين بينهما الواو الساكنة وفي آخره الياء فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وحذفت الياء الأخيرة بإعلال قاض رفعاً وجرّاً تقول هذا إِيْءٍ ومررت بإِيْءٍ ورأيت إِيْئِياً [و] مثله [من أويت] هو [إِيٍّ] بكسر الهمزة وتشديد الياء المنونة المضمومة رفعاً وأصله إِأْوِيٌ بهمزة مزيدة مكسورة في أوله كما في إجرد وأخرى ساكنة بعدها واو مكسورة بعدها الياء فقلبت الهمزة الثانية ياء وجوباً كما في ايت على قياس تخفيف الهمزة فقلبت الواو ياء المخففة فاجتمعت ثلث ياءات فحذفت الأخيرة حذفاً اعتباطياً غير إعلالي وأعربت المشددة على حسب العوامل [في] قول [من قال] في تصغير أحوى [أُحَيٍّ] بالإعراب على حسب العوامل لجعله حذف الياء الأخيرة عند اجتماع الثلث إعلالياً كقاض [قال] ههنا في الرفع والجر [إِيٍّ] بكسر المشددة المنونة وقد مر التفصيل في التصغير [ومثل إِوَزَّةٍ] بكسر الهمزة الزائدة وفتح الواو والزاي المشددة المفتوحة لطير من طيور الماء يقال له البط أيضاً إذا بنى [من وأيت] هو [إِيَأَةٍ]

واوين والياء وادغمت بإعلال سيد فحمل إِيِّيٍ بياء مشددة مكسورة بعدها ياء

اعتباطياً غير إعلالي [ومن قال أُحَيِّ] بكسر الياء المشددة المنونة لجعله الحذف عند اجتماع الثلث

الإجرد ... ههنا الخفيفة ... قلبت الهمزة ياء وجوباً لسكونها ووقوع همزة مكسورة قبلها فصار إِيْوِيٌ وجب قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها فصار إِيِّيٌ بثلاث ياءات وقياس ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات أن تحذف الأخيرة حذفاً غير إعلالي على الأكثر ... هذا إِيٌّ ومررت بإِيٍّ ورأيت إِيّاً

وَمِنْ أَوَيْتُ إِيَّاةٌ مُدْغَمًا وَمِثْلُ إِطْلَخَمَّ مِنْ وَأَيْتُ إِيَايًّا وَمِنْ أَوَيْتُ إِيْوَيًّا

بهمزة مكسورة وياء ساكنة بعدها همزة ممدودة بعدها تاء التأنيث وان خالف إِوَزَّة في الصورة لأن أصل اِوَزَّة

إِوْزَزَة بمعجمتين وسكون الواو وقبلها على إِفْعَلَة كأصبعة فاجتمع مثلان فادغمت المعجمة الأولى بعد نقل فتحها إلى الواو

في الثانية والمبنى مثلها بالنظر الى أصلها كما هو المعتبر في بناء المثل من الشيء من أَوَيْتُ إِئْوَيَة فقلبت الواو ياء لسكونها

وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وليس فيه ما في الأصل من المثلين حتى يدغم [و] مثلها

اذا بنى [من أَوَيْتُ إِيَّاةٌ] حال كون هذا المثل المبنى منه [مُدْغَمًا] مشتملاً على ادغام الياء وأصلها إِأْوِيَة بهمزة زائدة

مكسورة وأخرى ساكنة وواو مفتوحة بعدها الياء على هيئة ما هو الأصل فقلبت الهمزة الثانية ياء كما أيت

ثم الواو ياء وادغمت باعلال سيد فحصل إِيَّيَة بياء مشددة مفتوحة بعدها مخففة مفتوحة أيضاً فقلبت

المخففة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [ومثل إِطْلَخَمَّ] الليل بإهمال الطاء وإعجام الخاء وتشديد الميم إذا أظلم وأسود

اذا بنى [من وَأَيْتُ] هو [إِيَأَيًّا] بهمزة مكسورة وياء ساكنة مخففة وهمزة أخرى مفتوحة وياء مشددة بعدها ألف

وان خالف إِطْلَخَمَّ في الصورة وأصله إِوْأَيَيَ بهمزة مكسورة فواو ساكنة فهمزة أخرى مفتوحة فثلث ياءات

أولها ساكنة والأخريان المفتوحتان على زنة أصل إِطْلَخَمَّ قبل الادغام وهو إِطْلَخْمَمَ بميمين بعد الخاء الساكنة فقلبت

الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وادغمت الياء الأولى الساكنة من الثلث المجتمعة في الثانية وقلبت الثالثة ألفاً لتحركها

وانفتاح ما قبلها [و] مثل اطلخم اذا بنى [من أَوَيْتُ] هو [إِيْوَيًّا] على زنة أيأيا فيما تقدم لأن أصله الكائن كإطلخم

إِأْوِيَيَ بهمزتين وواو مفتوحة بعدها ثلث ياءات على الوجه المتقدم فقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار

ما قبلها ولم يقلب الواو بعد الياء الساكنة المنقلبة عنها ياء باعلال سيد لعروض الياء لحدوثها بالوقوع بعد الهمزة

الوصلية المكسورة التي هي في معرض الزوال في الدرج واعلال الياءات كما مر ومثل إِطْلَخَمَّ من غزا هو اغزواء على هيئة

أي ادغم فصار إِيْوَيَة قلبت الواو ياء ...

بهمزة مكسورة ثم ياء ساكنة ثم واو مفتوحة ثم ياء مشددة ثم الف ...

• وسئل أبو عليٍّ عن مثل ما شاء الله من أولق فقال ما ألق الإلاق

ايوبا في الحركات والسكنات وأصله اعزوو بثلث واوات واعلالها لالياءات الثلث المذكورة وقس على هذا
في مثل ما ذكر يضطر إلى الإعلالين فصاعداً واتفاق ذلك في مثله ليس بمناف لاستكراهه ورجحان العدول عنه مهما
أمكن ومن ثم بنى عليه كثير من المطالب في الأبواب المتقدمة [وسئل ابو علي] الفارسي [عن مثل ما شاء الله] كيف يبني
[من أولق فقال] أبو علي في الجواب المبني منه مثله هو [ما ألق الإلاق] لأن ما كلمة موضوعة على حرفين
فلا يمكن بناء مثلها من أولق لأن اعتبار مثل ذي الحرفين من ذي الثلثة فما فوقها إنما يكون باسقاط بعض الحروف
عنه بالكلية وهو هدم لا بناء وهذا بخلاف ما حذف لإعلال يقتضيه مع اعتباره في أصل البناء والواو مزيدة
في أولق فالمبني من اصوله لا أصل شاء هو ألق على فعِل بالكسر والمبني منها لا الأصل في الله هو الإلاق فأن أصله
الإلاه على أنه فعال بمعنى المألوه من أله بمعنى عبد ثم إن حذف الهمزة وإن جعلناه على قياس تخفيفها بنقل حركتها
إلى ما قبلها لكن غلبة الحذف التي اتفقت فيه ليست بقياس فالحذف الواقع فيه لأنه ليس بقياس لكونه على وجه
الغلبة الخارجة عن القياس وكذلك الأدغام الواقع فيه ليس بقياس لأنه إدغام مثلين متحركين في كلمتين قد عرض
التقائهما فأن لام التعريف كلمة برأسها وتحركت بالحركة المنقولة من الهمزة فلذلك لم يعتبر الحذف والأدغام في الإلاق
المبني كأصله فأنه إنما يحذف من الفرع ما حذف من الأصل قياساً لا غيره وهذا غاية التوجيه وهو كما ترى فلأنه
ان ثبت أن الإلاق في كلامه باثبات الهمزة نظراً إلى الأحتمال الأخرى في حذف همزة الله من كونه على غير القياس ٥
بأن يكون بدون نقل حركتها ويكون الأدغام قياساً لسكون اللام الأولى وقد جوز بعضهم كون الإلاق في
العبارة المنقولة عنه محذوف الهمزة بعد نقل حركتها للتخفيف بدون الأدغام فان صورة الحذف والأثبات
في كتابة مثله واحدة وإنما التفاوت في التلفظ كما في كتابة قد أفلح والأحمر مع جواز الوجهين فتأمل ثم إن هذا

بالنظر

وَاللَّاقُ عَلَى اللَّفْظِ وَالْأَلْقُ عَلَى وَجْهٍ بَنَى عَلَى أَنَّهُ فَوْعَلٌ وَأَجَابَ فِي بِإِسْمٍ بِإِلْقٍ أَوْ بِأُلْقٍ عَلَى ذَلِكَ

وَسَأَلَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ مُسْطَارٍ مِنْ آأَةٍ

بالنظر الى الاصل في لفظ الله [و] المبنى من لفظ أولق مثله هو [اللاق] بحذف الهمزة وادغام اللامين

اذا بنى منه مثله [على اللفظ] بأن يكون لفظه مساوياً للفظه [و] قال أبو على أيضاً ان المبنى مثل ما شاء الله

من أولق هو [ما الق الالق على وجه] آخر جوّزه سيبويه في لفظ الله وهو أن يكون أصله لاه وأصله

ليه بالتحريك فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وعرّف باللام وجرى مجرى الأعلام كالنجم والصعق وهو

من لاه يليه اذا استتر فالمبنى من أصول أولق مثل لاه هو ألق بالتحريك ويعرف باللام وليس فيه موجب

للقلب والادغام فيبقى على حاله و [بنى] أبو على جميع الأوجه الثلثة المذكورة [على انه] أعنى الأولق [فوعل]

في الوزن بزيادة الواو كجوهر لأنه لو بنى على انه أفعل كأحمر على أصالة الواو وزيادة الهمزة لقال ما ولق الولاق

على الأصل وما ولق اللاق على اللفظ بحذف الواو كالهمزة من الاله والادغام وما ولق الولق على الوجه الذى

جوّزه سيبويه [وأجاب] أبو على [في بإسم] بالباء الجارة اللاحقة على لفظ الاسم أن المبنى مثله من أولق

هو [بإلق] بكسر الهمزة [أو بألق] بضمها وسكون اللام بعدها على التقديرين على اختلاف القولين في أصل

إسم انه سمو بكسر السين أو ضمها وحذف اللام ليس بقياس وكذا تعويض همزة الوصل فيه ليس بقياس فلم

يعتبره وهذا الذى ذكره أيضاً مبنى [على ذلك] الذى ذكر من ان الأولق فوعل اذ لو كان أفعل فالمبنى مثل

باسم منه هو بولق بكسر الواو وضمها والمبنى منه مثل باسم عند الآخرين هو بلق بحذف الفاء سواء كان على فوعل

أم أفعل [وسأل أبو على بن خالويه عن] بناء [مثل مُسطار] بالميم المضمومة والمهملات لضرب من الخمر [من

آأة] بهمزة ممدودة بعدها همزة أخرى واحدة آء بدون التاء لضرب من الشجر وحكاية بعض الاصوات والالف

(حاشية: الداخلة - مقدّرة - نطاق مستطار - بلغة الروم معرّب من ... - بالألف الممدودة والهمزة المفتوحة بتمرة ... - انه من النوادر لاتحاد الفاء واللام فيه مثل سلس وقوتيق خصوصاً اذا كان الفاء واللام همزتين)

فظنه مفعالًا وتحير فقال مسآء فأجاب على أصله وعلى الأكثر مستآء

فيها منقلبة عن الواو كغيرها من الألفات المجهولة الأصل حملًا على الأغلب في الأجوف وأصله أوأة بالتحريك
وتصغيرها أُوَيْأَة [فظنه] ابن خالويه [مُفْعالًا] بضم الميم على أنه من سطر والسين أصلية وهو فاء الكلمة
والألف للأشباع كما في ينباع [و] مع ذلك [تحير] في الجواب فجمع بين الظن الفاسد والحيرة في الجواب والمقصود
زيادة الطعن عليه ويحتمل أن يكون المراد أنه ظنه مُفْعالًا ولهذا تحير في الجواب إذ بناء مثله منها على تقدير كونه ٥
مُفْعالًا واعتبار تخفيف الهمزة وعدمه لأنه أصعب من بنائه منها على التقدير الأخير الذي يذكر فتأمل [فقال] أبو
علي ان المبني من آءة مثله [مُسْآء] بميم مضمومة وسين ساكنة وهمزة ممدودة بعدها همزة أخرى وذلك لأن
مسطارًا مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من أسطار يسطير كأسطاع يسطيع من باب الاستفعال واسم مفعول
منه كذا قال نجم الأئمة رض يقال اسطار الشيء اذا سطع وانتشر واسطاره غيره أي طيره قال عنترة بن شداد
العبسي ÷ متى ما تلقني فردين ترجف ÷ روانف أليتيك وتستطارا ÷ وسمي به الخمر لغليانها وأصله مُسْتَطْيِرٌ
كمستخرج بكسر الراء فقلبت الياء بعد نقل فتحها الى ما قبلها ألفًا وخفف بحذف تاء الاستفعال كأسطاع فالمبني من آءة
مثل مسطار بالنظر الى أصله مستآء بالسين والتاء والمد والهمزة كمستطاع ثم حذفت تاء الاستفعال فحصل مسآء
كما قال [فأجاب] أبو علي في هذه المسئلة [على أصله] الذي ذكر من أنه يحذف من الفرع ما حذف قياسًا من الأصل
ولأنه زعم أن حذف تاء الاستفعال الواقعة قبل الطاء قياس كما في اسطاع فاعتبر حذفها من مسآء كما في مسطار
[وعلى الأكثر] وهو أن لا تحذف من الفرع ما يقتضيه في نفسه من غير أن يجعل تابعًا للأصل يقال [مُسْتَآء]
بإثبات تاء الاستفعال لعدم مقارنتها للطاء فيها مع أن كون حذفها مع الطاء قياسًا كما زعمه غير مسلم
واعترض عليه المصنف في الشرح المنسوب اليه بأنه لا يبنى ما الق الا الالق بإثبات الهمزة في مثل ما شاء الله

لأنها

وَسَأَلَ ابْنُ جِنِّي ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ كَوْكَبٍ مِنْ وَأَيْتُ مُخَفَّفاً مَجْمُوعاً جَمْعَ السَّلاَمَةِ مُضَافاً إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَحَيَّرَ أَيْضاً فَقَالَ ابْنُ جِنِّي أَوَىَّ وَمِثْلِ عَنْكَبُوتٍ

لأنها حذفت من الأصل قياساً فإن قال أنه غير واجب قلنا فكذلك حذف التاء في مستطار غير واجب ثم اعتذر له بعد الاعتراض بأنه لعله أجاب بمستآء بإثبات تلك التاء فوقع حذف الضمير الذي هو علامتها في الكتابة وسرى الوهم وقد تقدم الكلام في منظور أبي علي في الالات فتذكر وقيل ان مسطار ليس بعربي بل رومي معرب ويقال مصطار بالصاد المهملة أيضاً وزعم بعض اللغويين أنه عربي على مفعال بكسر الميم والسين فيه أصلية فالمبني مثله من مادة ميواء ان خففت الهمزة وأصله ماواء بالهمزة الساكنة والواو التي هي أصل الألف منها فقلبت الهمزة ياء لسكونها بعد الميم المكسورة وان لم يخفف فماواء بالهمزة [وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كوكب] اذا بنى [من وأيت] حال كونه [مخففاً] من حيث الهمزة معمولاً فيه حكم تخفيفها [مجموعاً جمع السلامة] بالواو والنون والياء والنون [مضافاً إلى ياء المتكلم فتحير] ابن خالويه في جوابه [أيضاً] كما تحير في جواب أبي علي [فقال ابن جني] المبني مثله منهم كذلك هو [أوَىَّ] بالهمزة والواو المفتوحتين والياء المشددة وأصله وَوْأَى بواوين وهمزة على فوعل فقلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها وقلبت الواو الأولى في أوله همزة كما في أواصل على ما تقدم في الأعلال وخففت الهمزة بحذفها بعد نقل حركتها الى الواو الساكنة قبلها فحصل أوى مقصوراً مثل عصاً وفتى فجمع جمع السلامة وحذفت الألف لملاقاة علامة الجمع الساكنة فحصل أوون ان جمع بالواو ويحصل أوين ان جمع بالياء فأضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون أوين في وقلبت واو الجمع ان جمع بها ياء بإعلال سيد وأدغمت الياء في ياء المتكلم فحصل أوى كما قال وقد يقال ان قلب الواو الأولى منه همزة ليس بلازم لعروض اجتماع الواوين بزيادة الثانية فعلى هذا يصح أن يقال ووى [ومثل عنكبوت] من الرباعي المزيد في آخره الواو والتاء ووزنه فعللوت على ما ذكره الأكثر اذا بنى [من بعت] هو [بيعوت] بتكرير اللام

القائل هو أبو منصور وذكر ذلك في كتابه علة بيان المعرب منه

بأن اذا خففته بنقل حركة الهمزة وحذفها يصير ووى واذا أعللته لا علال رحى يصير وَوًى ثم اذا جمعته جمع السلامة يصير وَوَوْنَ واذا أضفته الى ياء المتكلم سقط النون ويصير وَوَوْى ثم ادغمت الواو في الياء فيصير وَوَىَّ ثم قلبت الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين كما في أواصل فصار أوَىَّ جاربردي

ويخرج قول الأكثر بأن زيادة النون ثابتة قليل... منه

كما هو المذكور في أكثر الكتب جاربردي

وَمِثْلُ إِطْمَأَنَّ إِبْيَعَّ مُصَحَّحًا وَمِثْلُ إِغْدَوْدَنَ مِنْ قُلْتُ إِقْوَوَّلَ وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ إِقْوَيَّلَ لِلْوَاوَاتِ

وَمِثْلُ أُغْدُوْدِنَ أُقْوُوْوِلَ وَأُبْيُوْيِعَ مُظْهَرًا

وزيادة الواو والتاء وان كان عنكبوت من المزيد الثلاثى على فنعلوت كما يشعر به كلام الجوهرى كما قيل نمثله من بعث

بَنْيَعُوتُ بزيادة النون قبل الياء [ومثل اطمأن] من بعث [إِبْيَعَّ] بتشديد العين الثانية على إفعلّ

[مصححا] من حيث الياء بمعنى أنه لا إعلال فى يائه أصلا لأن أصل إطمأن إطمأنن بسكون الهمزة وفتح

النون الأولى فنقلت فتحها الى الهمزة قبلها وادغمت فمثله من بعث هو إبيععع بثلث عينات على هيئة أصل

إطمأن فتنقل فتحة الثانية إلى الأولى الساكنة وتدغم فى الأخيرة فيحصل عين مشددة من الأخيرتين فالياء متوسطة

فى أصله بين ساكنين هما الباء الموحدة والعين الأولى وتوسط حرف العلة بين الساكنين مانع من اعلاله كما فى

إسودّ وابيضّ على إفعلّ بتشديد اللام وزعم المازنى أن المثلين المجتمعين إذا سكن أولهما تعين إدغام الأول

فى الثانى فههنا يتعين إدغام العين الأولى فى الثانية وابقاء الأخيرة على حالها وان خالفت صورته صورة

إطمأن [ومثل إغدودن] على بناء الفاعل على إفعوعل [من قلت إقووّل] بتشديد الواو الثانية لأن

أصلها إقووول بثلث واوات على هيئة إغدودن فادغمت الثانية الساكنة فى الثالثة [وقال أبو الحسن]

الأخفش المبنى منه مثله [إقويّل] بتشديد الياء [للواوات] الثلث المجتمعة فى أصله وهى مستثقلة فقلبت

الأخيرة القريبة من الطرف التى ضعف الاعتناء بها بالتطرف ياء لمناسبتها للواو فاجتمعت الواو الثانية الساكنة

والياء مع سكون المتقدم فقلبت أيضا وادغمت [ومثل أغدودن] على البناء للمفعول من قلت [أقوووِل و]

من بعث [أبيويع] على أفعوعل حال كون كل منهما [مظهرا] مجردا عن الإدغام [بالاتفاق] فأن الأخفش

فى أقووول مجهولا وافق فى ابقاء الواوات عن القلب والإدغام لأن الثانية فيه مدة لسكونها وانضمام

ما قبلها

قوله قوي والأصل قوو وقلبت الواو المتطرفة ياء لكراهة اجتماع الواوات ثم اجتمعت الواو والياء وأولهما ساكنة وكسر ما قبل الأولى لمناسبة الياء

قوله قوى والأصل قوووو بأربع واوات الأولى عين الكلمة والثانية لإلحاق مدة زائدة والرابعة لام مكررة أدغمت الأولى في الثانية لاجتماع المثلين وأولهما ساكن فصار قُوُّوٌ ثم فعل به ما فعل بمقوى

فيهما لاجتماع الواو والياء وسبقت إحديهما بالسكون ثم أبدلت الضمة كسرة فقيل مقوي

وَمِثْلُ مَضْرُوبٍ مِنَ الْقُوَّةِ مَقْوِيٌّ وَمِثْلُ عُصْفُورٍ قُوِّيٌّ وَمِنَ الْغَزْوِ غُزْوِيٌّ

ما قبلها فأجريت مجرى الألف في الخفة وعدم التأدية إلى الاستثقال ولمثل ذلك لم تقلب الواو الأولى من ووري همزة على أنه لو ادغمت في الثالثة التبس مجهول إفعوعل بمجهول أفعول بالتشديد وهكذا لم يقلب الواو من أبيوع ياء على إعلال سيّد لكونها مدة [ومثل مضروب من القوة] بتشديد الواو وهو [مقويّ] والأصل مقوووٌ بثلث واوات واجتماعها مستكره فقلبت الأخيرة المتطرفة ياء وقيل إنها لما قلبت في ماضيه وهو قوي ياء لكونه على فعِل بالكسر فقلبت في اسم المفعول أيضاً إليها حملاً للاسم على الفعل وذلك كرضي ومرضيّ بإعلال المقيس الواجب في اللغة الفصيحة ثم قلبت الواو الثانية المزيدة أيضاً ياء وادغمت كما في سيّد وقلبت الضمة قبلها كسرة كما مر في الإعلال [ومثل عصفور من القوة [قوّيّ] وأصله قُوْوُوْوٌ بأربع واوات على فعلول كعصفور فقلبت الرابعة ياء لاستثقالها ثم الثالثة أيضاً بإعلال سيد وادغمت وكسر ما قبلها أعني الثانية وادغمت فيه الأولى فحصل قُوِّيٌّ بضم القاف وكسر المشددة وتشديد الياء ومثله درهم من القوة هو قِيًّا بكسر القاف وتشديد الياء وأصله قِوْوَوٌ بثلث واوات على هيئة درهم فقلبت الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها والأولى ياء لسكونها بعد الكسرة والثانية أيضاً قلبت ياء كما في سيّد ومثل بيقور منها قيّوّ بالياء المشددة المضمومة أيضاً والأصل قيوووٌ بياء ساكنة وثلث واوات أولها مضمومة والثانية ساكنة فقلبت الأولى ياء مع الإدغام بإعلال سيّد وادغمت الثانية في الثالثة ومثل صيرف منها قيًّا بالياء المشددة والأصل قيوو فقلبت الواو الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها والأولى ياء مع الإدغام كما في سيّد وقيل إن فيعلاً بفتح العين لما كان نادراً في الأجوف يبنى من قوي فيعِل بالكسر فينقلب الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها في الطرف كما في مصغر أحوى وكذا الأولى بإعلال سيّد فيجتمع الياءات الثلث فتحذف الثالثة نسياً فيحصل قيّ بالتشديد [و] مثل عصفور [من الغزو غزويّ]

وَمِثلُ عُضَيدٍ مِن قَضَيتُ قُضَيٍ وَمِثلُ قُذَعمِلَةٍ قُضَيّةٌ كَمُعَيّةٍ فِي التَّصغِيرِ وَمِثلُ قُذَعمِيلَةٍ قُضَيوِيّةٌ

بضم الغين وسكون الياءات الثلث فحذف الزاى وكسر الواو المخففة وتشديد الياء وأصله غُزُوُوٌ بثلث واوات على فعلول فقلبت الثالثة ياء لكراهة اجتماع الثلث ثم الثانية بأعلال سيد وادغمت وكسرت الأولى التى قبلها ومثل عفرت منه غزويت [ومثل عضيد من قضيت قضى] والأصل قضى بضم الضاد فقلبت ضمتها كسرة لوقوعها قبل الياء المتطرفة كما فى الترامى مصدر ترامى كتباعد وحذفت بأعلال قاض [ومثل قذعملة] من قضيت هو [قضيّة] بضم القاف وفتح الضاد وتشديد الياء وأصله قضيية بثلث ياءات على هيئة قذعلة فحذفت الأخيرة استثقالا وادغمت الأولى فى الثانية وفتحت لوقوعها قبل تاء التأنيث وهذا [كمعية فى التصغير] فأنه تصغير معوية وأصله مُعَيوِيَة وبعد اعلال سيد حصل معييية بثلث ياءات وحذفت الأخيرة وفتحت المشددة الباقية قبل التاء ومثل قذعمل بدون التاء منه هو قضى بياء مشددة مفتوح ما قبلها وأصله بثلث ياءات فمن قال أحيى بالرفع قال بعد حذف الثالثة ههنا قضى بالرفع ومن أعتبر فى أحى اعلال قاض فكذلك فى قض [ومثل قذعميلة] بالتاء وزيادة المدة قبل اللام اذا بنى من قضيت فهو [قضيوية] بضم القاف وفتح الضاد وكسر الواو والأصل قضييية بأربع ياءات والثالثة منها مدة والبواقى كلها لامات لأنها على فعليلة بتشديد اللام الأولى وهو زنة قذعميلة ويستكره اجتماعها فحذف الأولى الساكنة لكونها أضعف من المتحركين وهو ظاهر ومن المدة الساكنة أيضا لما فى المدة من القوة والامتداد فى النطق بمصادفة جنس حركتها حتى كأنها فى حكم المكرر وحذف الأضعف أسهل وقلب الثانية واوا كما فى أموى فى النسبة إلى أمية وتدغم الثالثة فى الرابعة ويجوز قضيّيّة بيائين مشددتين لادغام الأولى فى الثانية واسكان الثالثة وادغامها فى الرابعة فلا يحذف شيئ للتخفيف بالأدغام وقيل لقوة الأخيرتين بالتضعيف وعدم كون الأولين فى آخر الكلمة حتى يحذف أضعفهما [ومثل حمصيصة] بالمهملة والميم المفتوحتين وتخفيف

الميم

(Marginal notes, handwritten: والأصل قضيية بثلث ياءات الأولى لام الكلمة والثانية والثالثة لام مكررة فحذفت الياء الأخيرة كما فى معية تصغير معاوية عند اجتماع ثلث ياءات ثم ادغمت الياء الأولى فى الياء الثانية — جاربردی; الياء; معاوية; حذف; وتشديد الياء; فصار قضيوية; بینبرا)

ومثل حمصيصة قضويّة فتقلب كرحويّة ومثل ملكوت قضوت ومثل جحمرش قضيي ومن حيث حيو

الميم كما هو الأكثر والمدّة بين الصادين المهملتين لبقلة حامضة تجعل في الإقط اذا بني من قضيت فهو [قضويّة]
بفتح القاف والضاد وكسر الواو وتشديد الياء والأصل قضييية بثلث يارات على هيئة حمصيصة [فتقلب]
الأولى [واواً] وتدغم الثانية في الثالثة [كرحويّة] في نسبة امرأة إلى رحى فإن أصلها رحييية بثلث يارات
أوليهن اللام والأخيرتان المدغمة إحديهما في الأخرى علامة النسبة فقلبت الأولى واواً كراهة اجتماعها [ومثل
ملكوت] من قضيت ورميت وغزوت ونحوها [قضوت] ورموت وغزوت بفتح الأولين وسكون الواو
والأصل قضيوت ورميوت بضم الياء وغزووت بضم الواو الأولى كلها على فعلوت فقلبت الياء من الأولين ٥
والواو من الثالث ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وحذفتا بالتقاء الساكنين فوزنها فعوت بحذف اللام
وقال نجم الأئمة رض أن هذا قول بعضهم والأصل في نحوه إثبات لام الكلمة بأن يقال قضيوت ورميوت وغزووت
مثلا لخروج الاسم بالزيادة التي في نحوه عن موازنة الفعل فلا تقلب الواو والياء فيه ألفا [ومثل جحمرش] من قضيت
هو [قضيي] بفتح القاف وسكون الضاد وفتح الياء الأولى وكسر الثانية مع التنوين وأصله قضييي بثلث
يارات على فعليل كجحمرش فلم يقلبوا الثانية ألفا وإن تحركت وانفتح ما قبلها لوقوع زيادتها في الوسط للالحاق
وأعلوا الأخيرة بإعلال قاض وإن كانت مزيدة أيضا للالحاق لوقوعها في الآخر ومنهم من قال أن بناء مثل لفظ من لفظ
آخر في التمرين ليس معناه الالحاق بل معناه أنه إذا اتفق مثل ذلك اللفظ من حروف كذا كيف ينطق به فلذلك
جوز ان تقلب الثانية ألفا وتحذف الأخيرة نسيا كما في أحي في التصغير على رأي وتقلب الثانية واوا لاجتماع
اليارات وتحذف الأخيرة بإعلال قاض ولم يعكس لأن الأخيرة بالحذف والتخفيف أولى كذا قيل فيقال قضيا وان
تقلب الثانية واوا وتحذف الأخيرة بإعلال قاض [و] مثل جحمرش [من حييت] هو [حيو] بالمهملة

فيقال قضيوا صح نخ

ومثل حِلِبْلاب قضيضاء ومثل دحرجت من قرأ قرأيت

المفتوحة والياء المشددة المنتوحة وكسر الواو مع التنوين رفعاً وجراً ومثل حَيِيِّيي بأربع ياءات على هيئة جحمرش فأعلت الأخيرة إعلال قاض وقلبت الثالثة واواً لاجتماع الياءات وادغمت الأولى في الثانية فحصل حَيَوٍ كما قلنا ومنهم من جوز حذف الرابعة نسياً وقلب الثالثة الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فحصل حيًّا بالياء المشددة والألف ومثل فعاليل ومفاعيل من نحو حييت حيايي ومحايي بتشديد الياء الثانية ومثله رمائي ومرامي ويجوز حياوي ومحاوي ورماوي ومراوي بقلب لام الكلمة واواً لاجتماع الثلث كما في سقاوي في النسبة إلى سقاية وجوز سيبويه حذف إحدى الياءات في نحوها ومثل إشحان منها إحيوان وإرموان ٥ وأصلها إحييان وإرميان فقلبت لام الكلمة واواً لانضمام ما قبلها ولا يدغم في إحييان لأن الإعلال قبل الإدغام ولا يستثقل الضم في إحيوان على الياء للزوم الألف والنون فيه وصيرورتهما كالجزء وخروج الكلمة بذلك عن موازنة الفعل مثل برثن من رمى رموي والأصل رميي فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها ومن حيي حيو بالياء المشددة والواو والأصل حييي بثلث ياءات [ومثل حِلِبْلاب] بكسر المهملة واللام وسكون الموحدة الأولى بعدها وهو نبت يلتوي على الشجر والعامة يقولون له اللبلاب اذا بنى من قضيت هو ٥ [قضيضاء] وأصله قضيضاي بتكرير الضاد كاللام في حلبلاب وتكرير الياء كالموحدة فيه فقلبت الياء الأخيرة لتطرفها بعد الألف الفاً ثم همزة كما في كساء ومثل صمحمح كسفرجل منها قضيضاء وغزوزي والأصل قضيضي وغزوزو بتكرير الحرفين كما في صمحمح فقلبت الأخيرة فيهما الفاً [ومثل دحرجت من قرأ] هو [قرأيت] وأصله قرأأت بهمزتين في الطرف فيمتنع ادغام احديهما في الأخرى فقلبت الأخيرة الساكنة بعد الأولى المنتوحة ألفاً كما في آمن والألف ليست في كلامهم قبل تاء الضمير ونونه بل ما قبلهما إما حرف صحيح

أو واو

ای لم یقولوا حیان بتشدید الیاء بان تنقل ضمة الیاء الاولی الی ما قبلها وهو الحاء و تدغم فی الثانیة کما فی عدلان لان الاعلال مقدم عندهم علی الادغام یعنی ان الاعلال والادغام اذا اجتمعا اعتبر الاعلال دون الادغام

قلبت الثانیة یاء لاجتماع الهمزتین ولان الفاء قبلها الف لانها ساکنة قبلها فتحة لکن لما اتصل بها تاء المتکلم ولا یکون قبلها الف وجب قلبها یاء

غزازی واصله غزوزاو بواوین فقلبت الاولی لسکونها بعد الکسرة یاء والثانیة لتطرفها بعد الالف الفا ثم همزة کما فی کساء

وَمِثْلُ سِبَطْرٍ قِرَأْىً وَمِثْلُ إِطْمَأْنَنْتُ إِقْرَأْيَأْتُ وَمُضَارِعُهُ يَقْرَئِيُّ مِثْلُ يَقْرَعِيعُ الْخَطُّ

أُووأُو يأ فقلبوها ياء لكونها رابعة كالألفات الرابعة في نحو اغزيت وأعطيت في أغزى وأعطى [ومثل سِبَطْرٍ]

بكسر السين وفتح الموحدة وسكون الطاء يقال أسد سبطرى أى تميد عند الوثبة من قرأ هو [قِرَأْىً] على تلك الهيئة

وأصله بهمزتين والثانية وإن كانت متحركة لكنها في الطرف في موقع اللام فهي أولى بالتغيير فقلبت ياء لكونها

الكثر في اللام من الواو ولذلك تحمل الألفات المجهولة الأصل إذا كانت لاماً على أن أصلها الياء وما ينسب الى المصنف

من أنه لو قيل قرأ أو بالواو كان أولى لأن الهمزة الثانية إنما تقلب ياء في نحو جاءٍ إسم فاعل وأئمة وتقلب واواً

فيما عداها سهو لأن ذلك في الهمزتين المتحركتين والأولى ساكنة هيهنا كذا في بعض الشروح [ومثل إطمأننت]

من قرأ هو [إِقْرَأْيَأْتُ ومضارعه يَقْرَأْيِئُ مثل يَقْرَعِيعُ] في الوزن وأصلها إِقْرَأْأَأْتُ يَقْرَأْإِأُ بثلث

همزات في كل منها على هيئة أصل اطمأن يطمأن قبل الأدغام والهمزات الثلث لامات كلها لأن هذا الباب

من المزيد الرباعي الذي وقعت الزيادة فيه في اللام نحو اقشعر فقلبت الثانية التي هي أولى مراتب الأستثقال ياءً

لكونها في اللام الكثر من الواو وزال عنه الأخيرة وصنو التكرير فبقيت كما قلنا في آخر باب تخفيف الهمزة عند

اجتماع الهمزات وتقلب الثانية في المضارع ياء بعد نقل كسرتها إلى الأولى كما نقلت فيما هي بأزائه

من الأصل في يطمأن قبل الأدغام فيصير بياء ساكنة متوسطة بين همزة مكسورة وهمزة أخرى

ووزنه يَقْرَعِيعُ ولم يدغم الهمزتان لعدم ادغامهما في كلامهم في مثل هذين مما تقع الثانية المتحركة

فيه في موقع اللام على ما مر في تخفيف الهمزة وهذا الباب باب واسع كثير الشعب واللطائف وهو آخر

أبواب التصريف ÷ والحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله الطاهرين ويتلوه باب الخط والله

المستعان وعليه التكلان ÷ وبه بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ نَسْتَعِينُ

وإذا بنيت مثل إطمأننت من قرأ قلت إقرأيأت وذكر في شرح المنسوب الى المصنف أنه لو قيل اقرأوأت لكان أقرب للتقدم وفيه النظر الذي تقدم وإذا بنيت مثل يطمئن منه قلت يقرئي كيقرعيع وأصله يقرأئي بثلاث همزات نقلت منه كسرة الهمزة الوسطى الى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت ياء فصار يقرائي ولم يقولوا يقرأي لأنه لا نقل في يطمئن حركة اللام الأولى الى ما قبلها فعلوا بما يثله مثله لما أمكن ولم يدغموا كما لم يدغموا في يطمئن لأن الهمزة في مثله لا تدغم جاربردي

أَلْخَطُّ تَصْوِيرُ اللَّفْظِ بِحُرُوفِ هِجَائِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ الْحُرُوفِ إِذَا قُصِدَ بِهَا الْمُسَمَّى نَحْوَ قَوْلِكَ أُكْتُبْ جِيمْ عَيْنْ فَا رَا فَإِنَّمَا تَكْتُبُ هٰذِهِ الصُّورَةَ جَعْفَرْ لِأَنَّهَا مُسَمَّاهَا خَطًّا وَلَفْظًا

[ألخطّ] مصدر كالكتابة ويتعلق هو ومايشتق منه باللفظ المكتوب تعلّق الحدث بالمفعول وقال الله تعالى جل جلاله وَمَا كُنْتَ تَتْلُو قَبْلَهُ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ وقد يطلق على نفس المكتوب كالأنشاء على الكلام الأنشائي والتصغير على اللفظ المصغّر ومعناه المصدري المراد هٰهنا [تصوير اللفظ] المقصود تصويره [بحروف هجائه] التي ينحل هو إليها عند التقطيع فأن الهجاء على زنة كساء تعديد حروف اللفظ وتقطيعه بها وهو مصدر هجوت الحروف كالهجو ومعناه التهجية والتهجي على زنة التفعلة والتفعل والخطّ يختلف باختلاف الأمم والمقصود بيان أحكام الخطّ العربي [وأسماء الحروف] محكوم عليها بأنها [إذا قصد بها المسمّى] عند تعليق الكتابة عليها وذلك [كقولك اكتب جيم عين فا را] قاصداً كتابة مسمياتها [فأنك تكتب هذه الصورة] أعنى صورة [جعفر] على هذه الوجه المكتوب وإنّما تكتب هذه الصورة عند قصد مسمى تلك الاسماء [لأنها مسماها خطّاً ولفظاً] بمعنى أن نفس هذه الصورة مسمى صورة تلك الأسماء في وضع الخطّ وملفوظها مسمّى لملفوظاتها في وضع اللفظ لأن المتبادر من الجيم اذا كتب اليك اكتب جيماً مثلاً ومن الجيم الملفوظ في قولك انطق بالجيم مثلاً هو أول مكتوب وأول ملفوظ من نحو جعفر دون غيره وذلك دليل الوضع والتسمية وإنّما كانت هذه معدودة في الأسماء من أنواع الكلمة لصدق حدّ الاسم واعتداد خواصه من التعريف والتنكير والجمع والتصغير وغير ذلك عليها وقد يراد من تعليق الكتابة والنطق بتلك الأسماء تعلقهما بها أنفسها دون مسمّاها فيكتب جيم عين مثلاً وينطق بها وكذا يجوز تعلقهما بالمسمّى وبنفس الأسم في كل ما يصلح مسماه للكتابة والنطق لكونه ملفوظاً وذلك كالقرآن والحديث والشعر وأسماء الكتب ثم إنه بنى تلك الأسماء بعد قوله اكتب على السكون كالاسماء المعدودة لأنه اعتبر وصل بعضها ببعض حتى كأنها لفظ

واحدٌ

وكذلك قال الخليل لما سألهم كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال إنما نطقتم بالإسم ولم تنطقوا بالمسؤل عنه والجواب ج لأنه المسمى فإن سمي بها مسمى آخر كتبت كغيرها

واحد مركب من أسماء متعددة وليس موازناً لمفرد فعلق الكتابة على هذا المركب على سبيل الحكاية على ما كان عليه أجزائه قبل التركيب مع العامل كما حكى آلم و آلمص ونحوهما مما ليست موازنة للمفرد كذلك وان فسرت على وجه يكون لها محل من الإعراب وإنما اعتبر ذلك لئلا يتوهم من ظهور الأعراب في كل منها تعلق الحكم بكل منها برأسه كما في قولك اكتب آية لاحدثاً ولا تكتب مالا يعنيك مع أنه قصد كتابة المجموع بقرينة الإتيان بصورة جعفر مركبة إذ صورة المسميات منفردة هكذا ج ع ف ر وللتحرز عن ذلك الوهم ترك العطف فتأمل [وكذلك] الذى ذكر من كون مسمى أسماء الحروف خطاً ولفظاً ما ذكر [قال الخليل] لأصحابه [لما سألهم كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال] إنكم [إنما نطقتم بالاسم] فإن جيم من الأسماء [ولم تنطقوا بالمسؤل عنه] الذى هو مسماه وهو أول ملفوظ من نحو جعفر [و] قال بعد تخطئتهم فيما أجابوا [الجواب جه] والهاء لا مدخل لها في الجواب بل الجواب حرف واحد يلزمها هاء السكت في الوقف فيكتب بها ذلك الحرف هو ج [لأنه المسمى] لا ما توهمه الأصحاب [فإن سمي بها] أى بأسماء حروف التهجي [مسمى آخر] غير تلك الحروف وكان من الأمور الغير المكتوبة مثل أن يسمى رجلا بجيم ويقال اكتب الجيم ناظراً إلى هذا الوضع [كتبت كغيرها] من الألفاظ الموضوعة للمعاني الغير المكتوبة بتصوير حروف هجائها لعدم صلاحية مسماها حينئذ لذات الرجل للكتابة فالقصد إنما يتعلق بكتابة تلك الأسماء أنفسها فتكتب صورة الجيم المؤلفة من ج ي م مثلاً مثل كتابة زيد بصورة المؤلفة من ز ي د وفي مثل ذلك يراد بالإسم نفس لفظه وهكذا يجوز إطلاق كل لفظ على نفسه حتى أنهم ذكروا أن الألفاظ أعلام بالنسبة إلى أنفسها حيث اكتفوا بأنفسها عن وضع لفظ آخر لعبر به عنها لكن وضع اللفظ لنفسه ليس قصدياً بل ضمنى فلذلك لم يحكموا بكون كل لفظ مشتركاً

[margin: كانت نحو — في حق المجموع]

[margin: الضمير المستتر في يعنيك راجع الى الامر المفهوم من قوله اكتب وعطف على قوله لئلا يتوهم الخ تأمل فانه دقيق حامد بن عمر — من قوله اكتب جيم عفى الله عنه حامد]

وفي المصحف على أصلها على الوجهين نحو يٰس وحمٓ والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها

بين نفسه والمعنى الآخر الموضوع هو له فهذان وجهان في تلك الأسماء أحدها كونها أسماء الحروف وذلك هو الأصل والأكثر فيها وكتابتها حينئذ بصورة مسماها إذا قصد المسمّى والثاني ما قد يطرأ لها من تسمية غير الحروف بها و كتابتها بتصوير حروف هجاء أنفسها كغيرها [و] لكنها كتبت [في] فواتح السور الشريفة التي وقعت هي فيها من [المصحف على] نهج واحد هو مقتضى [أصلها] وهو كتابة صورة مسماها [على] كلا [الوجهين] المذكورين وذلك المكتوب على أصله [نحو يٰس وحمٓ] وتوضيح ذلك أن تلك الفواتح فسّرها بعضهم بالوجه الأول المقتضي لتصوير مسماها في الكتابة كما قلنا وهو كونها أسماء للحروف إمّا بأن يكون المراد ما قيل ان القرآن مؤلّف من هذه الحروف التي يتألّف منها كلام البشر مع عجزهم عن معارضته فيكون معجزا وامّا بأن يكون المراد ما هي أبعاض لها كما روى عن ابن عباس أن آلمٓ أنا الله أعلم وأمّا لغير ذلك وفسّرها بعضهم بالوجه الثاني و هو كونها أسماء لغير الحروف كما قيل إن طٰه ويٰس اسمان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وق اسم لجبل ون للدواة وقياسها على هذا أن يكتب بتصوير حروف هجائها نحو حاميم وياسين وقاف ونون ولذلك يكتب ياسين إسم رجل هكذا لكن من فسّرها بهذا الوجه أيضا كتبها على قياس الوجه الأول وعبّر المصنف بقوله أصلها للتنبيه على أن النكتة في التزام تلك الطريقة وكتابتها على الوجهين مع مخالفتها القياس الوجه الثاني كونها على مقتضى الأصل في تلك الأسماء من الكون أسماء الحروف وقد يقال أن معنى كلام المصنف أنها تكتب في المصحف على كل وجه من الوجهين على أصلها المناسب لذلك الوجه في الكتابة فتكتب على نهجين بحسب الوجهين ولعله أراد أن كتابتها على القياس كذلك [والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها] لأن الأصل في كل

كلمة

قوله على الوجهين الخ أحدها أنها أسماء الحروف التهجي المراد بها التنبيه على ان القرآن مركب من هذه الحروف لان ظنكم التي تتكلمون بها فعارضوه ان قدرتم على ذلك فتكتب كما هو أصلها بصورة الحروف التي هي مسماها نحو يٰس وحمٓ وهكذا ان قيل انها أبعاض من الكلم كما روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال آلمٓ معناه ان الله اعلم والثاني انها سميت بها مسميات أخر وهي اما السور أو النبي صلى الله عليه وسلم كما قيل ان طٰه ويٰس اسمان للنبي صلى الله عليه وسلم وق اسم جبل وغير ذلك فتكتب حينئذ كما هو أصلها من حروف هجائها كغيرها من أسماء المسميات نحو ياسين وحاميم نظامي

وانما لم تكتب كذلك لأن ولدى عبد القادر لأن خط المصحف سنة متبعة لا قياسية منه

فمن ثم كتب نحو رَهْ زيداً وقِهْ زيداً بالهاء ومثل مَهْ أنت ومجيئ مَهْ جئت بالهاء أيضاً بخلاف الجار نحو حتّام وإلام وعلام لشدة الإتصال بالحرف ومن ثم كتبت معها بألفات وكتب ثم وعم بغير نون

كلمة أن تعتبر مستقلة منفردة عما قبلها كما في الابتداء وعما بعدها كما في الوقف وذلك يناسب رعاية حالتي الابتداء والوقف فيكتب تمام ما يتلفظ به منها في الحالتين [فمن ثم] تكتب من ابنك بهمزة الوصل للزومها في لفظه في الابتداء ومن ثم أيضاً [كتب نحو رَهْ وقِهْ] في الأمر من الرؤية والوقاية أعني رَ وقِ [بالهاء و] نحو ذلك [مثل مَهْ أنت ومجيئ مَهْ جئت بالهاء أيضاً] لأن كلاً منها حرف واحد يوقف عليه بهاء السكت [بخلاف الجار] المتصل بما الاستفهامية المحذوفة منها الألف [نحو حتّام وإلام وعلام] فإن هاء السكت لا تكتب مع ذلك الجار بعد ما المحذوف منها الألف [لشدة الاتصال] لما الاستفهامية [بالحرف] حتى كأنهما كلمة واحدة فما الاستفهامية المحذوفة منها الألف صارت كجزء الكلمة وكأنها خرجت عن كونها حرفاً واحداً مستقلاً برأسه فلذلك جاز ترك هاء السكت وقفاً كما جاز إلحاقها [ومن ثم] أي ومن أجل شدة الاتصال [كتبت] تلك الحروف الجارة [معها] أي مع ما الاستفهامية [بألفات] نحو علام وإلام وحتّام وإن كان الأصل كتابتها بالياء نحو على وإلى وحتى لانقلاب الألف إليها مع الضمير في على وإلى نحو عليك وإليك وفي الإمالة مع حتى كما يجيئ إن شاء الله تعالى لكن لما صارت مع كلمة واحدة لشدة الاتصال صارت أواخرها أوساطاً غير صالحة للضمير والإمالة فتكتب الألف على لفظها [و] من ثمه

فَإِنْ قَصَدْتَ إِلَى الْهَاءِ كَتَبْتَهَا وَرَجَعَتِ الْيَاءُ وَغَيْرُهَا إِنْ شِئْتَ وَمِنْ ثَمَّهْ كُتِبَ أَنَا زَيْدٌ بِالْأَلِفِ

وَمِنْهُ لَكِنَّا هُوَ اللّٰهُ وَمِنْ ثَمَّهْ كُتِبَ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ وَتُخَمَةٍ هَاءً

أيضاً [كُتِبَ مِمَّ وعَمَّ بغير النون] مع أن الأصل مِنْ وعَنْ مع ماوهما كلمتان والقياس إثبات الحرف

المدغم من كلمة فيما يقاربه من كلمة أخرى في الكتابة نحو مَنْ مَالِكٍ لكن لما كانت الكلمات هٰهنا الشدة الاتصال

بمنزلة كلمة واحدة حذفت النون المدغمة في ميم ما الاستفهام خطاً لأن المدغم من كلمة فيما يقاربه من تلك

الكلمة نفسها يحذف خطاً نحو إمّحا في إنمحا وهمّرش في هنمرش [فإن قصدتَ] في حالة الوصل [إلى الهاء]

التي هي للسكت في الوقف على نحو حتّام وعمّ [كتبتها] أي الهاء [وردّت الياء] من إلى وعلى وحتّى [و] ردّت

[غيرها] أي غير الياء وهو النون في مِنْ وعَنْ [إن شئتَ] أما الكتابة الهاء فلرعاية اللفظ في الوقف وأما ردّ الياء

والنون فلأن لحوق هاء السكت للنظر الى كون ما الاستفهام في الأصل حرفاً واحداً مستقلاً برأسه ففيه قطع

النظر عن شدة الاتصال المقتضية لكتابة الألف في حتّى وأختيها وحذفت النون في مِن وعَن فتكتب ٥

حتّى مَهْ وإلى مَهْ وعلى مَهْ ومِنْ مَهْ وعَنْ مَهْ إن شئت والحاصل أنك ان كتبت الهاء كنت مخيراً بين ردّ الياء

والنون لما ذكر وبين عدم ردها نظراً الى عدم إستقلال حروف الجر في أنفسها بدون ما فكأنها معها كلمة واحدة

لحقتها هاء السكت [ومن ثمّه] أي ومن أجل ما ذكر من كون الأصل كتابة كل كلمة بصورة لفظها في الابتداء و

الوقف [كُتِبَ أَنَا زَيْدٌ بالألف] لأن الوقف عليه بالألف كما مرّ [ومنه لَكِنَّا هُوَ اللّٰهُ] فإن أصله لكن أنا

كما مرّ ولذلك يكتب بالألف [ومن ثمّه] أيضاً [كُتِبَتْ تاء التأنيث في رَحْمَةٍ وتُخَمَةٍ] للحنطة [هاءً] لانقلابها

هاءً في الوقف

فيمن وقف بالهاء وفيمن وقف بالتاء تاء بخلاف أخت وبنت وباب قائمات وباب قامت هند

ومن ثم كتب المنون المنصوب بالألف وغيره بالحذف وإذا بالألف على الأكثر واضربا كذلك وكان

قياس اضربن بواو وألف واضربن بياء وهل تضربن بواو ونون وهل تضربن بياء ونون

هاء في الوقف [و] كتبت تاء التأنيث [في] نحوهما [من وقف] عليها [بالهاء وفيمن وقف] في نحوهما [بالتاء]

تاء نحو عند الغلصمت كما في الوقف وكقوله بل جوز تيهاء كظهر الحجفت قال الجوهري أي رب جوز تيهاء والحجفت

الترس من الجلد بلا خشب [بخلاف تاء أخت وبنت و] بخلاف التاء من [باب قائمات] من الجمع السالم

بالألف والتاء [وباب قامت هند] من الفعل المتصل بتاء التأنيث فان الجميع تكتب بالتاء لأن الوقف على

الجميع بنفس لفظ التاء كما في الوقف ومن وقف على الجمع السالم بالهاء وقال كيف البنون والبنات يكتبها

بالهاء [ومن ثمه] أيضا [كتب المنون المنصوب] نحو رأيت رجلا وزيدا [بالألف و] كتب [غيره] أي غير المنصوب

المنون [بالحذف] أي بحذف التنوين من غير قيام شيء مقامه نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد

لكون الوقف على المنصوب المنون بالألف وعلى غيره بالحذف [و] كتب [إذا] نحو إذا أكرمك [بالألف على الأكثر]

لكون الوقف عليه بالألف عندهم والمازني يقف بالنون ويكتبه بالنون وقيل ان النون من إذن من

نفس الكلمة كما في من وعن وقلبها ألفا لتشبيهها بنون التأكيد الخفيفة وتنوين المنصوب وذكر هذا القائل

ان الأولى ان تكتب بالنون للفرق بينه وبين إذا الظرفية في الكتابة [و] كتب [اضربا] بصيغة الأمر للواحد

مؤكدا بالنون الخفيفة [كذلك] بالألف ومنهم من يكتبه بالنون كما يجيء إن شاء الله تعالى [وكان قياس اضربن] للجمع المذكر

مؤكدا بالنون الخفيفة أن يكتب [بواو وألف و] قياس [اضربن] للمخاطبة مؤكدا بها ان يكتب [بياء و]

وكتب إذا بالألف على الأكثر لأن الوقف عليه بالألف على الأكثر وبعضهم يكتبها بالنون توهما بأنها نون في الوقف وذكر في شرح الهادي انه لا يبدل من نون إذن الف لأنها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن ولدن وقد يوقف عليها بالألف تشبيها بالنون الخفيفة ونون التنوين فعلى تلك اللغة لا يبعد ان تكتب بالألف لكن الأولى ان تكتب بالنون أيضا فرقا بينها وبين إذا التي هي ظرف. جاربردي

وكتب اضربا بالألف وهو أمر الواحد المذكر المؤكد بالنون الخفيفة ومنهم من يكتبه بالنون إلحاقا له باضربن أمرا للجمع المذكر ولأن قياس اضربن ان يكتب بواو وألف لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد وقلت اضربوا ولأن قياس اضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لأنك إذا وقفت عليه قلت اضربي بإسقاط النون ورد الياء وكان قياس هل تضربن ان يكتب بواو ونون لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتين وقلت هل تضربون [illegible]

وَلٰكِنَّهُمْ كَتَبُوهُ عَلَى لَفْظِهِ لِعُسْرِ تَبْيِينِهِ أَوْ لِعَدَمِ تَبَيُّنِ قَصْدِهَا وَقَدْ يُجْرَى إِضْرِبُنَّ مُجْرَاهُ وَمِنْ ثَمَّ

قياس [هل تضربن] بصيغة الجمع للاستفهام مؤكداً بها أن يكتب [بواو ونون و] قياس [هل تضربن] للاستفهام

عن المخاطبة مؤكداً بها أن يكتب [بياء ونون] لأن النون الخفيفة المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها تحذف في الوقف

مع رد ما حذف لأجلها في الواو والياء أما وحدها كما في المجزوم الساقطة عنها نون الأعراب قبل لحوق نون التأكيد

وإما مع نون الأعراب كما في غيره فيقال في الأولين وقفاً اضربوا اضربي وفي الأخيرين هل تضربون وهل تضربين

فكان كتابتها كما ذكر [ولكنهم كتبوه على لفظه] الملفوظ عند الوصل [لعسر تبيينه] أي ما ذكر من أن الكتابة

على الوجه الذي جعلناه قياساً ومخالفة لفظه في الكتابة لأجل نون التأكيد ورد المحذوف في الوقف فإنه

أمر لا يعرفه إلا الحاذق بعلم الأعراب بخلاف انقلاب الألف عن التنوين في المنصوب المنون والأمر المؤكد

بالخفيفة للواحد ونحوهما ما كان ظاهراً مشهوراً وبالجملة مخالفة القياس فيما ذكر لعسر معرفة الحكم

وخوف تأدية جهالتها إلى الاستنكار [أو لعدم تبين قصدها] أي قصد النون لو كتبت كما ذكر بالواو والياء

حتى عند الحاذق بأنه لا يعرف من كتابتها كذلك كون النون مقصودة بمجرد ملاحظة المكتوب من تلك الصيغ

لتجويزه كونها مجردة عنها فيتوقف معرفتها على التلفظ أو على قرائن فلما لا يتفق حصولها من سجع أو قافية

أو نحو ذلك وأما التباس اضربا في الخطاب الواحد المؤكد بالنون الخفيفة بالمثنى المفرد عن التأكيد فإن قرائن

اندفاعه ظاهرة متكاثرة [وقد يجري إضربا] للواحد المذكر مع الألف المنقلبة عن نون التأكيد الخفيفة [مجراه]

أي مجرى ما ذكر من نحو اضربن للجمع والمخاطب في الكتابة بالنون حملاً عليهما مع ما تفيده من التحرز عن الالتباس

بالمثنى

(Marginal/interlinear notes, partly illegible: خالفوا القياس فيما ذكر من الألفاظ حيث — تبيين نخ — حذف نخ — على نسخة قلما لم يتفق ... — لو لم يتفق — بنون نخ — فلما يتوقف نخ — خفيفة نخ)

كتب باب قاضٍ بغير ياء وباب القاضي بالياء على الأفصح فيهما ومن ثم كتب نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلا لأنه لا يوقف عليه وكتب نحو منك ومنكم وضربكم متصلا لأنه لا يبتدأ به والنظر بعد ذلك فيما لا صورة له تخصه وفيما خولف بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل فالأول المهموز وهو أول ووسط وآخر

بالمثنى في بادي النظر وان كان قليلا سهل الدفع [ومن ثم] أي ومن أجل ما ذكر من رعاية الوقف [كتب باب قاضٍ] من المنقوص المنون [بغير ياء وباب القاضي] من المنقوص المعرف باللام [بالياء على الأفصح فيهما] لأن الأفصح الوقف على المنون بدون الياء وعلى المعرف معها [ومن ثم كتب] حرف الجر الكائن على حرف واحد [نحو بزيد ولزيد متصلا] بما بعده [لأنه لا يوقف عليه] بخلاف من زيد وعن زيد وإلى زيد مما فيه الجار على حرفين أو أكثر فإنه يكتب منفصلا لصلاحيته للوقف وان كان من الوقف القبيح [وكتب نحو منك ومنكم وضربكم متصلا] فيه الضمير بما قبله [لأنه لا يبتدأ به] لكونه من الضمائر المتصلة وأما نحو بك وبكما فقد اجتمع فيه الأمران أعني عدم الوقف على الجار وعدم الابتداء بالضمير [والنظر بعد ذلك] الذي ذكر من الأصل في كل كلمة [فيما لا صورة له تخصه] في الخط [وفيما خولف به] الأصل الذي ذكر [بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل] سواء كانت مخالفة ذلك للأصل المذكور باعتبار اقتضاء ذلك الأصل خلاف ذلك أم باعتبار عدم اقتضائه إياه [فالأول] وهو ما لا صورة له تخصه [المهموز] الذي فيه الهمزة [وهو أول] فيه [ووسط وآخر] فالهمزة [الأولى] في الكلمة [ألف] في الخط [مطلقا] سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان للوصل أم للقطع وسواء كان أصليا أم منقلبا [مثل أحد] بالفتح وأصله وحد

فالأول ألف مطلقاً مثل أحد وأحد وابل والوسط إما ساكن فبحرف حركة ما قبله مثل يأكل ويؤمن وبئس وإما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته مثل يسأل ويلوم ويسئم ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل والإدغام ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو ساءل

بالواو [وأحد] بضم الأولين لجبل معروف بالمدينة المشرفة [وابل] وأعن الله وأنصر وأعلم وأكرم فيكتب الهمز في الجميع بصورة الألف لتقاربهما في المخرج وكون الألف أخف حروف اللين فحيث احتيج إلى تصوير الهمز مع عدم صورة له ولم يكن الأول موقع تخفيف وتغيير حتى يراعى ذلك أعطى صورة الألف [والوسط إما ساكن فبحرف حركة ما قبله] أي فتكتب بالحرف المجانس لحركة ما قبله لأنه ينقلب إليه للتخفيف فتكتب بصورته فيكتب ألفاً إن كان ما قبله مفتوحاً [مثل يأكل و] واواً مع انضمام ما قبله نحو [يؤمن و] ياء مع انكسار ما قبله نحو [بئس] الرجل زيد من أفعال الذم [وإما متحرك قبله ساكن فيكتب] ذلك الهمز [بحرف حركته] أي حركة نفسه [مثل يسأل] بصورة الألف لانفتاحه [ويلوم] بصورة الواو لانضمامه [ويسئم] كيكرم من أسامة أصله من السآمة وهي الملال بصورة الياء لانكساره [ومنهم من يحذفها] أي تلك الهمزة المتحركة المسبوقة بالسكون [إن كان تخفيفها بالنقل] لحركتها إلى ما قبلها والحذف لها نحو مسلة [أو] كان تخفيفها [بالإدغام] نحو خطية لأنها لما حذفت في اللفظ في صورة النقل وكانت كالمحذوفة عند الإدغام لصيرورتها مع ما أدغمت هي فيها حرفاً واحداً حذفت في الخط أيضاً ٥ ليتطابق الخط واللفظ [ومنهم من يحذف] من الهمزات المتحركة المسبوقة بالسكون [المفتوحة فقط] نحو يسئل لكثرة

وَمِنْهُم مَن يَحْذِفُهَا فِى الْجَمِيعِ وَإِمَّا مُتَحَرِّكٌ وَقَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ فَيُكْتَبُ عَلَى نَحْوِ مَا يُسَهَّلُ فَلِذَلِكَ كُتِبَ نَحْوُ مُؤَجَّلٍ بِالْوَاوِ وَنَحْوُ فِئَةٍ بِالْيَاءِ وَكُتِبَ نَحْوُ سَأَلَ وَلَؤُمَ وَبِئْسَ وَمِنْ مُقْرِئِكَ وَرُؤُوس بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ وَجَاءَ فِى سُئِلَ وَيُقْرِئُكَ الْقَوْلَانِ

مجيئها ومناسبة ذلك لرعاية التخفيف فى الخط ويثبت المضمومة والمكسورة نحو يلؤم ولئم لقلة مجيئها [والأكثر على حذف المفتوحة بعد] الساكن الذى يكون هو [الألف] لكثرة المفتوحة وصلاحية الألف لكونها كالنائبة عنها فى الخط [نحو سأل] على وزن فاعل من المفاعلة ونحو يتساءل على يتفاعل ويثبتونها إن كانت بعد ساكن آخر لعدم صلاحيته للنيابة عن الهمزة المفتوحة وكذلك يثبتون المضمومة والمكسورة لقلتها [ومنهم من يحذفها] أى الهمزات المتوسطة الساكن ما قبلها [فى الجميع] من غير تخصيص بالمخففة بالنقل والإدغام ولا بالمفتوحة بعد الألف [وإما متحرك وقبله متحرك فيكتب على نحو ما يسهل] أى على نحو تخفيفه وتسهيله [فلذلك كتب نحو مؤجل] إسم مفعول من التأجيل من المتحرك المضموم ما قبلها [بالواو ونحو فئة] من المتحرك المكسور ما قبلها [بالياء] لكون تخفيفها بالجعل واواً فى الأول وياء فى الثانى [و] لذلك أيضاً [كتب نحو سأل] المنع [ولؤم] مثل كرم [وبئس] كعلم [ومن مقرئك] من الجارة مع اسم الفاعل من باب الأفعال [ورؤس] جمع رأس [بحرف حركته] لأن تخفيف الجميع بالجعل بين المشهور وهو قلب الهمزة إلى جنس حركتها [و] لذلك أيضاً [جاء فى] المكسورة المضموم ما قبلها نحو [سئل] مجهولاً [و] فى المضمومة المكسور ما قبلها نحو [يقرئك] على البناء للفاعل كيكرمك [القولان] المذكوران فى تخفيف نحوهما فعلى القول

الظاهر أن ما فى قوله ما يسهل مصدرية ويمكن جعلها موصولة أى على نحو الذى يسهل الهمزة ... لعل الأظهر ولا بها بعد الألف ليوافق ما تقدم من الأقسام الثلثة ... عزى

وَالْآخِرُ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُ سَاكِنًا حُذِفَ نَحْوُ خَبْءُ وَخَبْأً وَخَبْءٍ وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا كُتِبَ بِحَرْكَةِ مَا قَبْلَهُ

كَيْفَ كَانَ مِثْلُ قَرَأَ وَيُقْرِئُ وَرَدُؤَ وَلَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يُقْرِئْ وَلَمْ يَرْدُؤْ وَالطَّرَفُ الَّذِي لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ

لِاتِّصَالِ غَيْرِهِ بِهِ كَالْوَسَطِ نَحْوُ جُزْؤُكَ

بأنه بين بين المشهور تكتبان بحرف حركتهما نحو سئل ويقرؤك وعلى القول بأنه بين بين البعيد الذى هو

القلب إلى حركتها حركة ما قبل الهمزة تكتبان بحرف حركة ما قبلها نحو سول ويقريك طرف فى حكم الوسط كما

سيجئ إن شاء الله تعالى فتوسع بالتمثيل بمن مقرئك [و] الهمزة [الآخر إن كان ما قبله ساكنًا حذف] ذلك الهمزة

والهمزة فى يقرئك

به هيهنا وهكذا التمثيل بمعنى

خطًّا [نحو] رأيت [خبأ و] هذا [خبء و] نظرت إلى [خبءٍ] لأن تخفيف نحوه بالحذف بعد نقل حركته إلى

ما قبله والألف فى خبأ ليست منقلبة عن الهمزة بل هى التى يوقف عليها فى المنصوب المنون [وإن كان]

ما قبله [متحركًا كتب] ذلك الهمزة [بحركة ما قبله] أى بحرف حركة ما قبله [كيف كان] ذلك الهمزة متحركًا أم ٥

ساكنًا [مثل قرأ] بالكتابة بالألف لانفتاح ما قبله [ويقرئ] كيكرم بالكتابة بالياء لانكسار ما قبله ٥

[وردؤ] الشيئ على فعل بضم العين إذا فسد بالكتابة بالواو لانضمام ما قبله فهذه أمثلة المتحرك [و]

مثل مضارعات تلك الأفعال مع الجازم نحو [لم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ] وهذه أمثلة الساكن فهذا حكم الهمزة

المتطرف إذا الوقف عليه [و] الهمزة [الطرف الذى لا يوقف عليه لاتصال غيره به] مما يمنع من ضمير متصل أو تاء التأ

إذا جاز عن الوقف عليه

نيث [كالوسط] فى الخط ويزول حكمه الذى كان له فى الخط قبل الاتصال بالغير من غير فرق بين الفعل

والاسم والأصلى والمنقلب فالأصل فى الاسم [نحو جزؤك] رفعًا بإضافة الجزء ضد الكل فى كاف الخطاب

وجزأك

وَجُزْأَكَ وجُزْئِكَ وَنحوِ رِدْؤُكَ وَرِدْأَكَ وَرِدْئِكَ وَنحوِ يقرؤه ويُقرِئُكَ إلَّا في نحوِ مقروَّةٍ وبَرِيَّةٍ بخلافِ الأوّلِ المتّصِلِ بِهِ غَيْرُهُ نحوِ بأحدٍ ولِأحدٍ وكَأحدٍ

[وَجُزْأَكَ] نصباً [وجُزْئِكَ] جرّاً [و] المنقلب فيه [نحو رِدْؤُكَ وَرِدْأَكَ وَرِدْئِكَ] وكِساؤُكَ وكِساأَكَ وكِسائِكَ في الأحوال الثلث الأعرابية [و] الأصلي في الفعل [نحو يقرؤه] كيمنعه فمن كتب الهمزة المتوسطة المتحركة الساكن ما قبلها كيسأل ويلؤم ويسئم بحرف حركتها كتب المتطرفة في هذه الأمثلة كذلك ومن حذف المتوسطة التي قبلها ألف حذف هذه المتطرفة كذلك [و] نحو [يُقرِئُكَ] كيكرمك فيأتي فيه القولان المذكوران كما مرّ والتمثيل به ههنا في موقعه وتلخيص الكلام أنّ المتطرفة الممنوعة من الوقف بالاتصال بالغير في حكم المتوسط خطّاً في كل لفظ اتفقت فيه [إلّا في] ما كان تخفيفها فيه بالقلب والادغام [نحو مقروّة] في اسم المفعول من قرأ متصلاً بتاء التأنيث [وبريّة] على فعيلة من برأ فانهم اتفقوا على حذف تلك المتطرفة في هذه الصورة لما مرّ من كون المدغم في حكم المحذوف من اللفظ فيحذف خطّاً بالاتفاق مع اختلافهم في حذف المتوسطة التي تخفيفها بالادغام ولعل الاتفاق أنّ مثل هذا طرف في الحقيقة والتزام حذف الطرف في الخط أهون من التزام حذف الوسط كما في اللفظ والهمزة المتطرف المتصل بالغير في الكون في حكم الوسط كائن [بخلاف] الهمز [الأول المتصل به غيره] من حرف جرّ وغيره [نحو بأحدٍ ولِأحدٍ وكأحدٍ] فانّه ليس كالوسط في الخطّ بل هو باق على حكمه الذي كان له قبل الاتصال بذلك الغير من الكتابة بصورة الألف ولعلّ السرّ في ذلك أنّ الطرف لا يحصل له من جعله كالوسط حالة أضعف من حاله في نفسه خطّاً لكون كلّ منهما في معرض الحذف وتغيير الصور وان اختلف الوجه فيهما فتعذر كونه كالوسط لفظاً يجعل مثله خطّاً ليتطابق اللفظ بخلاف الأول فانّه من حيث هو أول صورة معيّنة هي صورة

حذف هذه المتطرفة في رداك ومن حذف المتوسطة الساكن ما قبلها في الجميع صح

بخلافِ لئلّا لكثرتِه ولكراهةِ صورتِه وكلُّ همزةٍ بعدها حرفُ مدٍّ كصورتها تحذف نحو خطأً في النّصبِ ومستهزؤن ومستهزئين وقد تكتب بالياء

الألف وليس في معرض الحذف والتغيير في جعله كالوسط اجراء له في معرضها فاكرهوا جعله مثله لذلك وهذا الذي ذكر في نحو بأحد ولأحد من البقاء على حالته المتقدمة كائن [بخلاف] قولهم [لئلا] واصله لأن لا فانّ همزته بعد ادغام النون في اللام من لا يكتب بصورة حرف حركة اللام السابقة عليه وهو الياء كالهمزة من فئة فكأنه جعل في حكم الوسط [لكثرته] في استعمالاتهم وكونه في صورة الياء المتصلة بالغير أخفّ في الكتابة من صورة الألف واقتصر فيناسب للكسرة [أو لكراهة صورته] لو كتب بصورة الألف التى كانت له قبل الاتصال بالغير اذ يصير صورته لالا وكأنها مستكرهة لكونها في صورة تكرير حرف النفي وهكذا ما ذكر كائن [بخلاف] نحو قولهم [لئن] فانّ الهمزة فيه تكتب بصورة الياء المجانسة لحركة نفسه دون الألف التى هي صورته قبل الاتصال باللام وان كانت بمجانسة لفتحة اللام ايضا [لكثرته] المناسبة للأخف الأقصر وليس فيه كراهة الصور ٥ الأقصر

[وكل همزة بعدها حرف مد] كائن [كصورتها تحذف] تلك الهمزة كراهة اجتماع الصورتين المتماثلين فكأنه مستثقل في الخط لاجتماعهما في اللفظ وذلك [نحو خطأا] بالمد بعد الهمزة [في النصب] وقفا [ومستهزؤن] رفعا [ومستهزئين] نصبا وجرا فانّ المنصوب المنون تقع في آخره وقفا حرف مد هو الألف ويكتب صورتها خطأ والهمزة في نحو خطأ يكتب بصورة الألف فلو لم تحذف صورتها في الكتابة اجتمعت ألفان والهمزة المضمومة بالواو والمكسورة المتقدمة على الياء التى هي حرف مد في مستهزئين
المتقدمة على الواو التى هي حرف مد في مستهزؤن حقها الكتابة ٢ بالياء ولو كتبتا على هاتين الصورتين حقها الكتابة صح
اجتمعت الواو والياء فتحذف صورة الهمزة [وقد تكتب الياء في نحو مستهزئين] دون الواو في نحو مستهزؤن لأن

اجتماع

قوله خطأ الخ فانه يكتب بالف واحدة وهي الف التنوين وتحذف الألف التي هي صورة الهمزة لأن الف التنوين بعدها بصورتها من التقاء
قوله مستهزؤن يكتب بواو واحدة ومستهزئين بياء واحدة وهما واو الجمع وياؤه وتحذف منها الياء التي هي صورة الهمزة من التقاء والياء ٢ بردكر
قوله وقد تكتب بالياء بخلاف مستهزؤن لانهم لا استثقلوا الواوين لفظا استثقلوها خطا وليس الياء في الاستثقال مثله فان قيل الالف اخف من الياء فالقياس ان يكتب خطأا في النصب بالفين اجيب بانهم كرهوا صورتين جاربردى

قوله لئلا اصله لأن لا ادغم النون في اللام وكتب الهمزة بالياء لانه كالوسط لاتصاله بما بعده وجعل في حكم الوسط لكثرة استعماله ولكراهة صورته لو كتب بالألف لتكرر صورة لا

بِخِلَافِ قَرَأَا وَيَقْرَأَانِ لِلَّبْسِ وَبِخِلَافِ مُسْتَهْزِئَيْنِ فِي الْمُثَنَّى لِعَدَمِ الْمَدِّ وَبِخِلَافِ رِدَائِي وَنَحْوِهِ فِي الْأَكْثَرِ لِمُغَايَرَةِ الصُّورَةِ
أَوْ لِلْفَتْحِ الْأَصْلِيِّ وَبِخِلَافِ نَحْوِ حِنَّائِيٍّ

اجتماع الواوين أثقل من اجتماع اليائين لفظاً وخطاً لالتقاء الساكنين فمنعوا اجتماعهما خطاً حملاً للخط على اللفظ مع
(فاغتفر الثاني دون الأول ودون الأول في نحو خطاء لاستحالة اجتماع الألفين لفظاً م)
أن صورة الألفين أثقل من صورة اليائين وما ذكر من حذف صورة الهمزة في مثل ماذكر [بخلاف قَرَأَا] في الماضي المتصل بألف
التثنية [ويَقْرَأَانِ] من المضارع المتصل بها فإن صورة الهمزة والمد يثبتان في نحوهما معاً [للبس] (في الحذف م) فإن
الحذف في الأول يؤدي إلى اللبس بصورة المفرد وفي الثاني إلى اللبس بصورة صيغة جماعة النساء في الكتابة [وبخلاف
نحو مُسْتَهْزِئَيْنِ] بفتح الهمزة [في المثنى] فإن الهمزة فيه تثبت بصورة الياء [لعدم المد] لعدم تحرك ما قبل الياء بالكسر
المجانسة لها وقد اعترض عليه بأن المد لا تأثير له في الخط فالظاهر أنه لا مدخل له في الحذف بل الحذف لاجتماع ٥
صورتي المثلين وهو حاصل في المثنى كالجمع فلعل الوجه في إثبات الهمزة فيه بتلك الصورة سهولة الخطب في اجتماع
اليائين لضعف استثقاله مع قصد امتيازه عن صورة الجمع الذي هو أثقل وأولى بالحذف عندهم في الحذف فأجرى
(اللفظ نخ)
في الخط مجراه والمصنف كأنه زعم دلالة الاستقراء على اشتراط الحذف بالمد فلعل الإثبات بعدمه وللكلام فيه
مجال فتأمل [و] كذلك حذف الهمزة في الخط فيما تقدم كائن [بخلاف نحو رِدَائِي] وكِسَائِي وغيرهما مما في آخره الهمزة
وأضيف إلى ياء المتكلم فإن الهمزة في نحو ذلك تثبت بصورة الياء أيضاً [لمغايرة الصورة] المكتوبة للهمزة للصورة
(صورتين متماثلين نخ م)
المكتوبة لياء المتكلم كما هو محسوس فليس فيه اجتماع الصورتين [أو للفتح الأصلي] في ياء المتكلم فإنها مفتوحة
في الأصل مثل لام الابتداء وهمزة الاستفهام وإسكانها حيث يسكن طارٍ للتخفيف فليست مداً في الأصل و
حذف الهمزة مشروط بالمد بعدها على ما زعمه [وبخلاف نحو حِنَّائِي] مما في آخره الهمزة وزيدت بعدها ياء النسبة

فِي الأَكْثَرِ لِلْمُغَايَرَةِ وَالتَّشْدِيدِ وَبِخِلَافِ نَحْوِ لَمْ تَقْرَئِي لِلْمُغَايَرَةِ وَاللَّبْسِ وَأَمَّا الْوَصْلُ فَقَدْ وَصَلُوا الْحُرُوفَ

وَشِبْهَهَا بِمَا الْحَرْفِيَّةِ نَحْوُ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللّٰهُ وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ بِخِلَافِ إِنَّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ

فأنّ الهمزة فيه أيضاً تثبت بصورة الياء مع ياء النسبة [في الأكثر] وذلك [للمغايرة] بينهما [في الصورة] فلا

يجتمع المثلان [و] لأجل [التشديد] اللاحق لياء النسبة فإنّه يذهب بالمدّ مع اشتراطه في الحذف عنده مع

أنّ المشدّدة اثنان حذفت إحديهما التشديد والإدغام فكرهوا حذف صورة الهمزة أيضاً لئلا يلزم الإجحاف

والجباء بالجيم والموحّدة المشدّدة والمدّ قرية [وبخلاف نحو لم تقرئي] من الفعل الذي آخره الهمزة ولحقته الياء

للواحدة المخاطبة فأنّ همزته أيضاً تثبت بصورة الياء [للمغايرة] المذكورة في الصورة [واللبس] لو حذفت

صورة الهمزة بالمنقوص اليائي للواحدة المخاطبة في نحو لم تقري من القرى للضيافة فأنّ الياء التي هي اللام

تحذف في مثله لفظاً وخطّاً فيلتبس به صورة لم تقرئي عند حذف الهمزة وأنت خبير بأنّ مثل هذا اللبس كثير

في الخط قد سومح به لكنّه لا ريب في أنّ تركه أولى فهذا بيان ما لا صورة له خطّاً من الشيئين ﴿٩٧﴾ وذلك

الأصل من ذينك الشيئين ﴿٩٨﴾ أربعة الوصل والزيادة والنقص والإبدال [و] هذا أوان تفصيلها [أمّا الوصل] وهو أن يجعل لفظ

متصلاً بآخر في الكتابة [فقد وصلوا الحروف وشبهها] من الأسماء التي فيها معنى الشرط والاستفهام

[بما الحرفية] التي لم تكن مصدرية إن جعلنا المصدرية حرفاً كما هو على الأصل فاتّصال الحرف بها نحو إنّما

الأكثر

[إلهكم الله] حيث اتصلت بها إنّ المشدّدة [و] اتصال شبهه بها نحو [أينما تكن أكن وكلّما أتيتني أكرمتك] وحيثما تجلس أجلس فالأصل في كتابتها إنّ وأين وكلّ وحيث على وجه الانفصال ومخالفة

هذا الأصل

﴿٩٧﴾ اللذين ذكر أنّ النظر فيهما بعد ما تقدّم وبقي الكلام فيما خولف به

﴿٩٨﴾ يعني تقدّم ان النظر بعد ذلك الذي هو ان يكتب كل كلمة الخ بينهما أي في بيان ما لا صورة له خطّاً وفيما خولف به الأصل تذكر حامد

وَأَيْنَ مَا وَعَدتَّنِي وَكُلَّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ وَكَذَٰلِكَ مِنْ مَا وَعَنْ مَا فِي الْوَجْهَيْنِ وَقَدْ تُكْتَبَانِ مُتَّصِلَيْنِ

مُطْلَقًا لِوُجُوبِ الْإِدْغَامِ وَلَمْ يَصِلُوا مَتَى لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَغْيِيرِ الْيَاءِ

هذا الأصل بالاتّصال بالحرفيّة لكون ما هذه غير مستقلّة بنفسها فجعلوها كالتتمة لما قبلها [بخلاف] ما الاسميّة

كالموصولة نحو [إنَّ ما عندي] أي الذي عندي [حسن وأَيْنَ ما وَعَدتَّنِي] بتقديم الخبر وهو أين لتضمن الاستفهام

على المبتدأ وهو الموصول [وكُلَّ ما عندي حسن] فإنّ ما هذه تكتب منفصلة عمّا قبلها لاستقلالها بنفسها و

بخلاف ما المصدريّة نحو إنّ ما صنعت عجيب إذا قصد به أنّ صنعك عجيب فإنّها وإن جعلت حرفًا تكتب

منفصلة عمّا قبلها تنبيهًا على كونها مع ما بعدها كاسم واحد فهي كأنّها من تمام ما بعدها ولم يتّصل بما بعدها

لعدم صلاحيّة آخرها وهو الألف لذلك [وكذلك مِنْ ما وعَنْ ما] مِنْ وعَنْ الجارّتين مع ما [في الوجهين]

المذكورين وهما الوصل عند كون ما حرفًا نحو مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا وعَمَّا قَلِيلٍ [و] الفصل عند كونها اسمًا نحو

أخذت من ما أخذته ورغبت عن ما رغبت عنه [و] كلٌّ من هاتين الجارّتين مع ما [قد تُكْتَبَانِ متّصلين

مطلقًا] سواء كانت ما حرفًا أم اسمًا [لوجوب الإدغام] للنون منها في الميم من ما والإدغام كمال الاتّصال في

اللّفظ فيراعى ذلك في الخطّ أيضًا [ولم يصلوا متى] بما الحرفيّة في نحو مَتَى مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ وإن كان مثل أَيْنَ وحَيْثُ

في المشابهة للحروف [لما يلزم] من وصلها [من تغيير] صورة [الياء] إلى صورة الألف بأن يكتب متّامّا (إبهام)

كما في علام عند الاتّصال بما ولعلّ استعمال متى مع ما قليل كما قيل مع كونها اسمًا وإن كانت غير متمكّنة والاسم (أو حتام)

كأنّه جدير بمحافظة الصّورة مهما أمكن فكرهوا تغيير صورتها له بخلاف استعمال على وحتّى وإلى معها فإنّه

كثير وهذه حروف ولأنّها ليست في مرتبة الاسم الغير المتمكّن في استحقاق المحافظة والإيماء فساد في تغيير

وَوَصَلُوا أَنِ النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ مَعَ لَا بِخِلَافِ الْمُخَفَّفَةِ نَحْوُ عَلِمْتُ أَن لَا يَقُومُ وَوَصَلُوا إِنِ الشَّرْطِيَّةِ

بِلَا وَمَا نَحْوُ إِلَّا تَفْعَلُوهُ وَإِمَّا تَخَافَنَّ وَحُذِفَتِ النُّونُ فِي الْجَمِيعِ لِتَأْكِيدِ الْإِتِّصَالِ وَوَصَلُوا نَحْوُ يَوْمَئِذٍ

وَحِينَئِذٍ فِي مَذْهَبِ الْبِنَاءِ فَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ الْهَمْزَةُ يَاءً

الياء إلى الألف فيها كما في تلك الحروف [ووصلوا أن النّاصبة للفعل مع لا] نحو لئلّا يعلم [بخلاف أن المخفّفة] من

المثقّلة التى ليست عاملة فى الفعل [نحو علمتُ أن لا تقومُ] بضمّ الميم على الرفع والأصل علمت أنه لا يقوم

بالتّشديد فخفّف وحذف اسمها وهو ضمير الشّأن وإنّما خالفوا بينها وبين النّاصبة فى الوصل والفصل للفرق

خففت (نخ)

بينهما ولم يعكسوا لأنّ النّاصبة أكثر وبالتّخفيف أجدر ولأنّها متّصل بما بعدها معنى فهو أحقّ بالوصل به

من المخفّفة المنفصلة عنه فى التقدير لضمير الشّأن ولأنّ المخفّفة تطرق إليها الحذف والتّخفيف عن أصلها المشدّد

فكرهوا وصلها ونقصها فى الخطّ بعد ذلك لما يلزم من الإجحاف [ووصلوا إن الشّرطية بلا وما نحو إلّا تفعلوا

وإمّا تخافنّ] وفصلوا غيرها كالمخفّفة فى نحو قولك أن لا تكاد لتفعل كذا والفارق كثرة استعمال الشّرطية

وتأثيرها فى الشّرط بخلاف غيرها [و] بعد وصل من وعن بما وإن النّاصبة بلا وإن الشّرطية بلا وما [حذفت

النّون فى الجميع] خطًّا كما حذفت لفظًا بالإدغام فيقتصر على صورة ما أدغمت هى فيه لقوّة اتّصالها به [ووصلوا

نحو يومئذ وحينئذ على مذهب البناء] أى مذهب من بنى يوماً وحيناً بالفتح عند الإضافة إلى إذ لأنّ البناء

دليل شدّة إتّصالهما بإذ [فمن ثمّه كُتِبَ الهمزة] التى هى جزء من إذ عند الوصل [ياء] لأنّها لشدّة الإتّصال صارت

كتبت (نخ)

كالمتوسطة المكسورة كما فى بئس الرّجل ولولا ذلك لكتبت بصورة الألف لكونها أوّل جزء من كلمتها وهى إذ نحو

بأحد

قوله فى مذهب البناء الخ لان البناء دليل شدة اتصال الظرف بان والاكثر كتابتها متصلين على مذهب الاعرابية ايضا نظامى

قوله وحذفت النون فى الجميع اى فى جميع ما ذكر انه متصل بما سكن ما قبله وانما ذكره لان مطلق الوصل لا يفيد الا الاتصال ولم يعلم منه الحذف فبين ان الوصل فى ذلك كله بحذف النون وعلله بتأكيد الاتصال لان النون يحذف فيها لفظا فلما قصدوا الى الوصل حذفوها خطا ليوافق الخط اللفظ كذا فى الجاربردى

وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلا لأن الهمزة كالعدم أو اختصارا للكثرة وأما الزيادة فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفا نحو كلوا واشربوا فرقا بينه وبين واو العطف بخلاف نحو يدعو ويغزو

بأحد ولأحد وأما في مذهب من أعرب يوما وحينا مضا فين إلى إذ فالقياس الانفصال لكنه حمل في الأكثر على مذهب البناء في الوصل لأنه أكثر من الأعراب فحمل عليه الأقل [وكتبوا نحو الرجل] من المعرب باللام [على المذهبين] للخليل وسيبويه [متصلا] فيه لام التعريف بالاسم المعرف بها أما على مذهب سيبويه فلأن اللام وحدها عنده حرف تعريف فلا يستقل في اللفظ حتى ينفصل في الخط وأما على مذهب الخليل وهو كون لفظ أل بتمامه حرف تعريف كهل وبل فلأن القياس الكتابة منفصلا لاستقلاله باللفظ لكنهم وصلوا [لأن الهمزة كالعدم] حيث اسقطت درجا وإن لم يكن للوصل عنده فحرف التعريف كأنه اللام وحدها فوصلت بما بعدها [أو اختصارا] في الكتابة [للكثرة] في الاستعمال المناسبة للاختصار والتخفيف في الخط بخلاف هل وبل لقلتهما بالنسبة الحال وعدم كون الجزء الأول منهما كالعدم فهذا حكم ما خولف به الأصل للوصل [وأما الزيادة] التي خولف بها الأصل في اللفظ وهي أن يزاد حرف على حروف اللفظ في الكتابة [فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفا] في الكتابة [نحو كلوا واشربوا] ونصروا وفعلوا ولم يفعلوا ولن يفعلوا وإن تفعلوا [فرقا بينها وبين واو العطف] فيما ينفصل فيه تلك الواو عن لفظ الفعل نحو نصروا وساروا وجاروا مع وقوع ما يصلح للعطف عليه بعده ولم يقصد عطفه عليه وحمل عليه ما يسلم عن الالتباس لاتصال الواو فيه بالفعل نحو كلوا أو لعدم ما يصلح للعطف بعده أو وجوده مع قصد العطف ووجود العاطف طردا للباب على وتيرة واحدة وما ذكر [بخلاف نحو يدعو ويغزو] ونحوهما من المضارع الناقص الواوي المفرد مخاطبا كان أو غائبا فإن الواو من مثل ذلك

والاكثرون لا يكتبونها فيه لكونه اقل استعمالا من الفعل المتصل به واو الجمع ناصر بال البس فيه ان رفع لعله شارح

وَمِنْ ثَمَّهْ كُتِبَ ضَرَبُوهُمْ فِي التَّأْكِيدِ بِأَلِفٍ وَفِي الْمَفْعُولِ بِغَيْرِ أَلِفٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُهَا فِي نَحْوِ شَارِبُوا الْمَاءِ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا فِي الْجَمِيعِ وَزَادُوا فِي مِائَةٍ أَلِفًا فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مِنْهُ

ليست ملتبسة بالعاطفة لعدم تامية جوهر الكلمة بدونها فمن ثمه تركوا الألف بعدها ولأنهم لم يبالوا بأمثال

توهم كون صورة المضارع المذكور صورة المثال بأن يتوهم في صورة يعدو من العدوان أن الواو عاطفة والفعل

يعد من الوعد لندرة ما يكون فيه هذا التوهم مع كثرة القرآئن على اندفاعه وقد وردت كتابة الألف بعدها

عن جماعة من كتاب المتقدمين على ما يحكى عن ابن قتيبة وكتبها بعدها بعضهم في أمثال ذلك من المصحف [و

من ثمه] أي ومن أجل زيادة الألف بعد واو الجمع المتطرفة [كتب ضربواهم في التأكيد بألف] لكون الواو فيه

حينئذ متطرفة وكون لفظ هم ضميرا منفصلا جيئ به لتأكيد الضمير المرفوع المتصل بالفعل [و] كتب

ضربوهم [في المفعول] يعني إذا كان هم مفعولا [بغير ألف] لزوال التطرف عن الواو بوقوع الضمير المتصل المنصوب

بعده وكون المجموع في حكم كلمة واحدة فإن لفظ هم ضمير متصل [و] هذه الألف [منهم من يكتبها في نحو شاربوا

الماء] وناصروا القوم في جمع الشارب والناصر وأمثالهما من الأسماء المتصلة بالواو المضافة لإجرائها مجرى

الفعل والأكثرون تركوها لقلتها بالنسبة إلى الفعل [ومنهم من يحذفها في الجميع] أي في الفعل والاسم لندرة

الالتباس لوجود القرائن الظاهرة في الغالب على ما دل عليه الاستقراء [وزادوا في] كتابة [مائة] للعدد

المعروف [ألفا فرقا بينها وبين] من الجارة مع ضمير المفرد المذكر أعني [منه] فأصل الرسم والنقطة على النون

خارجة عن أصل الرسم ومن ثمه لم يلزم رسمها مع أنها عند رسمها قد يعرض لها أسباب الخفاء فلو اقتصر على الميم

قيل واختص مائة بالزيادة لأنها قد حذف لامها فزاد واجبرا لها انتهى منه

وصورة

وَأَلْحَقُوا الْمُثَنَّى بِهِ بِخِلَافِ الْجَمْعِ وَزَادُوا فِي عَمْرٍو وَاواً فَرْقاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمَرَ مَعَ الْكَثْرَةِ وَمِنْ ثَمَّه ٥ لَمْ يَزِيدُوهُ فِي النَّصْبِ

وصورة الياء للهمزة والتاء فی آخره التبس بذلك الجار مع الضمير فزيدت الألف قبل صورة الهمزة دون الياء المناسبة لحركة الميم لكراهة اجتماع صورتي اليائين ودون الواو لأن الألف أنسب منها بالهمزة ولم يجعل الألف بعد صورة الهمزة كيلا يلتبس بجمع المأة فتأمل ولم يكتفوا بصورة الألف للهمزة لئلا ينتقض قاعدتهم من تصوير المتوسطة المكسور ما قبلها بصورة الياء [وألحقوا المثنى] نحو مائتين [به] فی زيادة الألف وإن كان سالماً عن ذلك اللبس أما ألحق به لبقاء صورة المفرد فی المثنى [بخلاف الجمع] نحو مئتين ومآت لعدم بقاء صورة المفرد لزوال صورة التاء التى كانت فی آخر المفرد التى فی مآت لأنها غيرها فلذلك اختلفتا لفظاً فی القلب هاء وعدمه فی الوقف وخطاً فی القصر والتطويل [وزادوا فی عمرو] علماً [واواً فرقاً بينه وبين عمر] فی الخط ولم يعكسوا لكون عمرو أخف لفظاً لسكون الوسط والأخف لفظاً لأنه أجدر بالزيادة فی الخط التابع للفظ [ومن ثمه] أی من أجل أن زيادتها للفرق بينهما [لم يزيدوه فی النصب] لحصول الفرق بوجود الألف فيه لكونه منصرفاً منوناً وعدمها فی عمر لمنعه من الصرف والتنوين ولا فی المحلى باللام كقوله بأعدامُ العمر عن أسيرها ❊ حراس أبواب على قصورها ❊ لعدم اللام فی عمر فی كلامهم حتى يلتبس به ولا فيما إذا وقع قافية لعدم صلاحية كل منهما لوقوع قافية حيث يقع الآخر للاختلاف بسكون الوسط وتحركه وأما عدم زيادتها فی التصغير والإضافة إلى المضمر فلاتحاد مصغر الاسمين فی اللفظ وكون المضمر المجرور كالجزء مما قبله فلا يحصل عنه بالواو فی الكتابة ولم يزيدوا فی عمر الإنسان وهو ما بينهما من الحمم ولا فی العمر بمعنى العمر بالضم فی نحو لعمر الله لقلة استعمالها بالنسبة إلى عمرو علماً فلم يبالوا باللبس النادر

قوله أعدام العمر مفعول بإعدا وفاعله حراس بالتنوين جمع حارس والقصور جمع القصر هو المنزل أو كل بيت مبنی من الحجارة والمراد بالأسير نفسه أو مطلق العشاق والمعنى ظاهر والألف واللام فی العمر زائدة لأنه علم منه

وَزَادُوا فِي أُولَٰئِكَ وَاوًا فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَيْكَ وَأُجْرِيَ أُولَاءِ عَلَيْهِ وَزَادُوا فِي أُولِي وَاوًا فَرْقًا بَيْنَهَا

وَبَيْنَ إِلَى وَأُجْرِيَ أُولُو عَلَيْهِ وَأَمَّا النَّقْصُ فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا الْمُشَدَّدَ مِنْ كَلِمَةٍ حَرْفًا وَاحِدًا نَحْوُ شَدَّ وَمَدَّ

وَادَّكَرَ وَأُجْرِيَ نَحْوُ قَتَّ مُجْرَاهُ بِخِلَافِ نَحْوِ وَعَدْتُ وَأَجْبِهْهُ

فيهما إن اتفق وإنما زيدت الواو حيث وقعت الزيادة دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا

يلتبس بالمضاف الى ياء المتكلم كذا قيل [وزادوا في أولئك] بعد الهمزة [واوا] مناسبة لضم الهمزة [فرقا بينه و

بين إليك] بالضمير المخاطب مع الى الجارة ولم يعكسوا لأن الاسم أولى بالتصرف والزيادة [وأجرى عليه أولاء]

وهؤلاء ممدودين وكذا أولاء مقصورا مع عدم اللبس المذكور للاتحاد في معنى الاشارة والجمعية وأما الأولى

المقصور الموصول الجمع المعرف باللام كما في قوله: نحن أو انتم الأولى ألفوا الحق ؛ فبعدا للمبطلين وسحقا ؛

فالأصل فيه عدم زيادة الواو لعدم الالتباس [وزادوا الواو] المناسبة لضمة الهمزة [في نحو رأيت أولي] مال

ومررت بأولى مال أي ذوي مال [لئلا يلتبس] بإلى الجارة [وحمل عليه أولو] رفعا وإن لم يلتبس [وأما النقص]

وهو أن ينقص حرف من حروف اللفظ في الخط بأن لا يكتب ذلك الحرف [فإنهم كتبوا الكل] حرف [مشدد] بالإدغام

[من كلمة واحدة] [حرفا واحدا] مع أنه حرفان حقيقة فنقصوا حرفا واحدا في الخط ليحصل التخفيف فيه كما

حصل في اللفظ وذلك [نحو شد ومد وادكر وأجرى نحو قتت] بصيغة المتكلم أو المخاطب من القت بالقاف

وتشديد التاء وهو نم الحديث [مجراه] في الغالب نكتب المشدد فيه بصورة واحدة وإن كان المثلان المدغم

أحدهما في الآخر في كلمتين لتنزيل شدة اتصال تاء الضمير الذي هو الفاعل بالفعل منزلة الوحدة [بخلاف نحو وعدت]

فإنه

وبخلاف لام التعريف مطلقا نحو اللحم والرجل لكونهما كلمتين ولكثرة اللبس بخلاف الذي والتي والذين لكونها
لا تنفصل ونحو اللذين في التثنية بلامين للفرق وحمل اللتين عليه وكذلك اللاؤن وأخواته

فإنه يلزم كتابة المدغم والمدغم فيه المتقاربين في نحوه بصورتي الحرفين مع شدة الاتصال لعدم التماثل [و] بخلاف نحو
[أجبهه] بصيغة الأمر مع المفعول بمعنى اضرب جبهته فإنهما تكتبان مع تماثلهما في نحوه بحرفين لأن اتصال المفعول
بالفعل ليس في مرتبة اتصال الفاعل به [وبخلاف لام التعريف مطلقا] سواء كان ما أدغمت فيه مماثلا لها [نحو اللحم]
أم مقاربا [و] ذلك نحو [الرجل لكونهما] أي اللام وما بعدها [كلمتين] ليس اتصال أحدهما بالأخرى كاتصال
الفاعل بالفعل [ولكثرة اللبس] بما دخل عليه حرف الاستفهام لو اكتفي بكتابة المدغم فيه نحو أرجل والحم ويجدي
وضع صورة رأس الشين التي هي علامة التشديد عليه في رفع الالتباس في أصل الرسم لخروجها عنه مع احتمال
تطرق الخفاء إليها كالنقطة وما ذكر من اثبات لام التعريف في نحو ما ذكر كائن [بخلاف الذي والتي] في المفرد [والذين]
في الجمع من الموصول فإن اللام كالجزء منها [لكونها] لازمة لها [لا تنفصل] عنها في حال من الأحوال كالجزء من الشيء
فكأنها كلمة واحدة فاكتفي في الخط عن المدغم والمدغم فيها بلام واحد كالحرف المفرد من كلمة واحدة والمحذوفة
هي أول اسم الموصول لكون التعريف جيء به لمعنى فيخل حذفه بالمقصود كذا قيل والأمر فيه هين [ونحو اللذين
في التثنية] نصبا وجرا يكتب [بلامين للفرق] بينه وبين الجمع الذي هو لزيادة ثقله المعنوي أولى بالتخفيف
اللفظي تنزيلا للثقل المعنوي منزلة اللفظي ثم يجري على الخط حكم اللفظ فيخفف فيه [وحمل اللتين] في تثنية المؤنث
[عليه] أي على اللذين في تثنية المذكر وإن لم يأت فيه لبس عند حذف اللام لكون المؤنث فرع المذكر وكذا حمل اللذان
في المذكر رفعا عليه وإن لم يلتبس بشيء ليطرد الباب [وكذلك اللاؤن وأخواته] وهي اللائي واللواتي واللاتي

قوله بخلاف الذي الخ المحذوفة من الذي ونحوه هي اللام لأنه حرف التعريف جيء به لمعنى فيخل حذفه بالمقصود [illegible]
قوله وكذلك اللاؤن الخ وذلك لأنها أجريت مجرى اللاء الذي لو كتب بلام واحدة لالتبس بالا [illegible]

وَنحوِمّ وعَمّ وإِمّا وإِلّا لَيسَ بِقِياسٍ ونَقصوا من بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ الأَلِفَ لِكَثرتِهِ بِخِلافِ

بِاسْمِ اللّٰهِ وَبِاسْمِ رَبِّكَ وَنَحوِهِ وَكَذٰلِكَ الأَلِفُ مِن اِسْمِ اللّٰهِ وَالرَّحْمٰنِ مُطلَقًا

واللاء يعني أن هذه مثل اللذين واللتين في الكتابة بلامين لأن اللاء من جملتها لو كتب بلام واحدة لربما التبس

بالالي في الرسم وحمل عليه البواقي وكذا يقال وههنا وجه آخر وهو أن حذف إحدى اللامين في الذي والتي لكراهة

التزام رسم حرف التعريف أو شبهه فيهما مع البناء وشبه الحرف أو إثباتهما في المثنى لبعده بالتثنية التي هي من خواص

الأسماء عن شبه الحرف وفي الحرف وفي اللاتي وأخواته لمعنى الجمعية التي ليست في الحروف وأما الجمع المذكر فأثبتا

فيه مع الواو على لغة من أعربه بها رفعاً كما في نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا وحذف

إحديهما على لغة من التزم الياء في الأحوال كلها للبناء المصحح فيه شبه الحرف فرقاً بين اللغتين وكأنهم حملوا عليه

في حذف إحدى اللامين ما هو مثله في التلفظ أعني المنصوب والمجرور بالياء على اللغة المعربة لأن الأصل والأكثر

فيه هو البناء مع ما فيه من التميز عن المثنى [ونحومّ وعمّ وإمّا وإلّا] في مِن ما وعن ما وإن ما وأن لا بأن الشرطية

مع ما ولا وأمثالها مما أدغم فيه آخر كلمة في أول كلمة أخرى وكتب الحرفان حرفاً واحداً [ليس بقياس] والقياس

كتابتهما على حرفين لكونهما من كلمتين وقد تقدم الوجه في كتابتها على حرف واحد [ونقصوا من بسم الله

الرحمن الرحيم الألف] من اسم [لكثرته] أي كثرة هذا الكلام الشريف في الاستعمال [بخلاف باسم ربك ونحوه من

باسم الرحمن] فإن الألف تثبت في هذين وأمثالهما لأنها ليست مثله في كثرة الاستعمال [وكذلك الالف] المتوسطة

[من اسم الله والرحمن] فإنهم نقصوها من هذين الاسمين الشريفين [مطلقاً] سواء كانا في البسملة أم في غيرها

لكثرتها

قال أبو زيد وابن الأعرابي انه لرجل من بني عقيل جاهلي وقيل انه لرؤبة وقيل قاله ليلى الأخيلية في قتل دم الجعي يقال صبحته من باب التفعيل أي أتيته صباحاً فالصباحا منصوب على الظرفية لتجريد صبحوا عن معناه كأنه قال أسرى ليلاً والنخيل ... موضع ... والمقصود في البيت ... على المفعول له ... من الإغارة منصوب على الحال ... التحاب ... مطر ... يعني نحن الذون في الصباح يوم حرب النخيل للإغارة أو مغيرين

ونقصوا من نحو للرجل وللدار جرا وابتداء الألف لئلا يلتبس بالنفي بخلاف بالرجل ونحوه ونقصوا
مع الألف اللام مما أوله لام نحو للحم وللبن كراهة ثلاث لامات ونقصوا من نحو أبنك بار في الاستفهام و
أصطفى البنات ألف الوصل وجاء في نحو الرجل الآمران ونقصوا من ابن إذا وقع صفة بين علمين ألفه

لكثرتها في الكلام [ونقصوا من نحو للرجل وللدار جرا] أي مع لام الجر [وابتداء] أي عند كونه مبتدأ مع لام
الابتداء [الألف لئلا يلتبس بالنفي] أي لو كتب بالألف هكذا لا لرجل على ما هو القياس في رسم اللام في الجر
والابتداء من الوصل بما بعدها [بخلاف بالرجل] بباء الجر [ونحوه] مثل كالرجل وفالرجل فإن الألف تثبت في نحوه لعدم
اللبس مع الألف [ونقصوا مع الألف اللام] أيضا [مما أوله لام] أي أول حرفه لام وعرف باللام ودخله
ودخله لام الجر والابتداء [نحو للحم وللبن] فنقصوا الألف من نحوهما لما مر من اللبس بالنفي ونقصوا اللام [كراهة اجتماع
ثلث لامات] احديها الجزء الأول من الكلمة والثانية لام التعريف والثالثة لام الجر والابتداء وقيل الأحوط في مثله
كتابة اللامات الثلث لئلا يلتبس المعرف بالمنكر [ونقصوا من نحو] قولك [أبنك بار] أي ذو بر [في الاستفهام] [illegible] و
نحو [أصطفى البنات] في الاستفهام أيضا [ألف الوصل] التي تحذف في اللفظ كراهة اجتماع صورتي الألفين
لهمزة الوصل وهمزة الاستفهام ولكن المحذوفة هي الوصلية نكتب حركة الاستفهامية عند كتابة الحركة مثلا
نكتب الفتحة التي هي حركة الاستفهامية على همزة أصطفى دون الكسرة هي حركة الوصلية [وجاء في نحو الرجل]
من المعرف باللام الذي دخلت عليه همزة الاستفهام [الآمران] وهما حذف إحدى الهمزتين كراهة اجتما
عهما وإثباتهما جميعا في الخط لأنهما ثبتتا في اللفظ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر كما مر في التقاء الساكنين
[ونقصوا من ابن] بصيغة المفرد [إذا وقع صفة بين علمين ألفه مثل هذا زيد بن بكر] لكثرة استعمال

مِثْلُ هٰذا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو وَبِخِلَافِ الْمُثَنَّى وَنَقَصُوا أَلِفَهَا مَعَ الْإِشَارَةِ نَحْوُ هٰذَا وَهٰذِهِ وَهٰذَانِ وَهٰؤُلَاءِ بِخِلَافِ

هَاتَا وَهَاتِي لِقِلَّتِهِ فَإِنْ جَاءَتِ الْكَافُ رُدَّتْ نَحْوُ هَاذَاكَ وَهَاذَانِكَ لِإِتِّصَالِ الْكَافِ وَنَقَصُوا الْأَلِفَ مِنْ

ذٰلِكَ وَأُولٰئِكَ وَمِنَ الثَّلٰثِ وَالثَّلٰثِينَ وَلٰكِنْ وَلٰكِنَّ

الأبن الجامع لهذه الصفات فحذفت لنطه خطًا كما يحذف لفظًا وحذفت تنوين موصوفه لفظًا أيضًا وجوبًا

كما في الخط [بخلاف زيد ابنُ عمرٍو] على تقدير كون ابن عمرو خبرًا [وبخلاف المثنّى] نحو جاء الزيدان إبنا عمرٍو وبخلاف

ما لم يكن بين العلمين نحو زيد ابن أخي والرجل ابنُ زيدٍ والعالم ابنُ الفاضلِ فأنّ الألف من ابن تثبت في جميع هٰذه

الصور لعدم كثرة شيئٍ منها مثله كثرة ما حذفت هي منه ويحسن إثباتها في الواقع صفة بين علمين اذا كان ٥

موصوفه في آخر سطر وهو في أوّل سطر آخر وحينئذ ان كان السطر الذي في آخره الموصوف في آخر صفحة وما

في أوّله الصفة أول صفحة أخرى كان الأتيان أحسَنَ منه فيما ليس كذلك [ونقصوا ألف] قولك [ها] من

حروف التنبيه [مع] أسماء [الأشارة نحو هذا وهذه وهٰذان وهٰؤلاء] لكثرة استعمالها معه [بخلاف]

قولهم [هاتا وهاتى] فأنّ ألفها تثبت مع كلّ منهما [لقلّته فأن جاءت الكاف] فيما حذفت معه الألف

[ردّت] ألفه [نحو هاذاك وهاذانك لأتّصال الكاف] بذا وصيرورته كالجزء فكرهوا امتزاج ثلث كلمات

[ونقصوا الألف من ذٰلك وأُولٰئك] وتصاريفهما نحو ذٰلكما وأُولٰئكما وأُولٰئكم الى ذٰلكنّ وأُولٰئكنّ [ومن الثّلث

والثّلثين و] من [لٰكنْ ولٰكنّ] بالتخفيف والتشديد لكثرة الأستعمال المناسبة للأختصار والتخفيف في الجميع

مع كراهة صورة لا النّافية في الأخيرين وكأنّهم إختاروا زيادة الواو على اثبات الألف في أُولٰئك للتمييز عن اليك

بالى الجارة

ونقص كثير الواو من داود والألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحق وبعضهم الألف من عثمان
وسليمان ومعاوية وأما البدل فإنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعدا في اسم أو فعل ياء إلا فيما قبلها ياء

بالي الجارة واللام للحمل على المفرد وهو ذلك في حذف الألف فإن الجمع فرع المفرد [ونقص كثير] من الوراقين
[الواو من داود] كراهة اجتماع الواوين [والألف من إبراهيم وإسمعيل وإسحق] لكونها أعلاما كثيرة الا
ستعمال [و] نقص [بعضهم الألف من عثمان وسليمان ومعاوية] للعلمية والكثرة وكأنها لم تكثر كثرة ٥
إبراهيم والاسمين بعده وذكر نجم الأئمة رضي أن القدماء من وراقي الكوفة كانوا ينقصون على الأطراد الألف
المتوسطة إذا كانت متصلة بما قبلها في الكتابة نحو الكفرين والنصرين وسلطن في الكافرين والناصرين و
سلطان بخلاف ما لم يتصل بما قبلها نحو الراسخون في العلم وقوامون وليعلم أن نون التنوين لما كان وجوده
معلوما للزومه في كل معرب مع عدم المانع كاللام والإضافة نقصوه خطا للفرق بينه وبين النون الأصلي
والنون في نحو ضاربين وإن شاركه في العروض لكنهم أثبتوه لعدم العلم به لولا الرسم لعدم لزومه هذا هو الأصل في رسم
نفس اللفظ لكنهم إذا قصدوا الدلالة عليه في الرسم كما يدل على غيره من أحوال الكلمة من الحركات والسكنات
كتبوا له مع الآخر حركة أخرى مماثلة لها لمماثلته لها في العروض في الآخر مع أن تلك الحركة تقوى به فينزل
منزلة تكريرها وذلك كما تكتب ضمتان على الدال في نحو جاء زيد وكسرتان عليها في مررت بزيد [وأما البدل
فإنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعدا في اسم أو فعل ياء] كأعطى وأغزى واستصفى لانقلابها ياء في نحو
أغزيت وأعطيت والمصطفيان أو على الأصالة [إلا فيما قبلها] أي الألف التي قبلها [ياء] فإن كل ألف قبلها

كأغزى ويغزى والمصطفى واصطفى والمستصفى واستصفى تنبيها على انقلابها ياء في مغزيات واغزيت أو دلالة على الإمالة [illegible] نحو الحيا وأحيا فإنها تكتب ألفا وإن كانت بالصفات المذكورة كراهة اجتماع اليائين [illegible]

إلا في يحيى وربّي وأما الثالثة فإن كانت عن ياء كتبت ياءً وإلا فبالألف ومنهم من يكتب الباب كله بالألف وعلى كتبه بالياء فإن كان منوناً فالمختار أنه كذلك وهو قياس المبرد وقياس المازني بالألف وقياس سيبويه أن يكتب المنصوب بالألف وما سواه بياء وتتعرف الواو في الياء

الياء نحو أحيا والحيا تكتب بصورة الألف كراهة اجتماع صورتي اليائين [إلا في يحيى وربّي] بتشديد الياء حالكونهما [علمين] كما إذا سمّى رجل بيحيى وامرأة بربّي فإن الألف المسبوقة بالياء للفرق بين العلم من نحوها وغير العلم منه كيحيا فعلا وربّا صفة مؤنث ريّان والعلم أولى بالياء لأن احتمال الأثقل فيه لقلته أسهل [وأما] الألف [الثالثة فإن كانت] منقلبة [عن ياء] نحو الفتى ورمى [كتبت ياء] تنبيها على انقلابها [وإلا] تكن منقلبة عنها نحو غزا والعصا [فالألف] هي المكتوبة كما أنها الملفوظة لعدم الداعي الى العدول في الرسم عن الملفوظ [ومنهم من يكتب الباب كله] ثالثة كانت أو فوقها منقلبة عن الياء أم لا [بالألف] على القياس الذي هو موافقة المرسوم للملفوظ وأما كتابة الصلوة والزكوة بالواو فللدلالة على التفخيم كما مر [وعلى] تقدير [كتبه] أي كتابته [بالياء] عند من يكتبه بها فيما ذكر من الصور [فإن كان] المكتوب ألفه بالياء إسماً مقصوراً [منوناً] نحو هذا فتى ومصطفى [فالمختار أنه] يكتب [كذلك] بالياء لجريان ما ذكر من النكتة لكتابتها بالياء مع التنوين أيضاً [وهو قياس المبرد] في ذلك في جميع الأحوال الثلث الإعرابية فإن إتفقت كتابة شيء من نحو ذلك بالألف كان عنده خلاف القياس وإن فرض إستمراره في اصطلاح قوم من الوراقين كالشواذ المطردة في السماع في الألفاظ [وقياس المازني] أن يكتب المنون

المذكور

بالتثنية نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيات والعصوات وبالمرة نحو رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة ح

وبرد الفعل إلى نفسك نحو رميت وغزوت وبالمضارع نحو يرمي ويغزو وبكون الفاء واوا نحو وعى

المذكور في جميع الأحوال الثلث الإعرابية [بالالف] الملفوظة فيه وقفا فرقا بينه وبين غير المنون [و

قياس سيبويه أن يكتب] المنون [المنصوب بالالف] على القياس المطرد في غيره من المنونات المنصوبة

[و] يكتب [ماسواه] وهو المرفوع والمجرور [بالياء] للنكتة المذكورة [ويتعرف الواو] التي هي أصل الألف

[في الياء] التي هي أصلها [بالتثنية] المقتضية للرد إلى الأصل [نحو فتيان] في فتى [وعصوان] في عصى

[و] يتعرف ذلك أيضاً [بالجمع] الذي وقع فيه الرد إلى الأصل [نحو الفتيات] والقنوات كلاهما بالألف

والتاء في جمع فتاة تأنيث الفتى وقناة بالقاف والنون للرمح بخلاف الجمع الذي يحذف فيه كالمصطفين

في جمع المذكر فإن الألف تحذف منه فلا يعرف به الأصل [و] يتعرف أيضاً [بالمرة] المستعملة في كلامهم

في مصدر الفعل [نحو رمية وغزوة] بفتح الأول في مصدر رمى وغزا [وبالنوع] في المصدر [نحو رمية و

غزوة] بكسر الأول في مصدر الفعلين [و] يتعرف أيضاً [برد الفعل] وارجاعه [إلى نفسك] بأن توصله

ضمير المتكلم لاسناده إلى نفسك وحدك [نحو رميت وغزوت] أو مع غيرك نحو رمينا وغزونا وكذلك ضمير

الخطاب في المذكر والمؤنث في الواحد وغيره [و] يتعرف أيضاً [بالمضارع نحو يرمي ويغزو] فإن مضارع

الناقص اليائي يظهر فيه الياء إذا كان على يفعل بالكسر ومضارع الواوي منه يظهر فيه الواو إذا كان

على يفعل بالضم بخلاف يخشى ويرضى وعلى يفعل بالفتح فإن اللام فيه تقلب ألفا [و] يتعرف أيضاً [بكون الفاء واوا

نحو وعى] فلان الحديث يعيه وعيا إذا حفظه فإنه يعلم كون اللام ياء في مثله لعدم ما فائه ولامه

يتعرف أيضا كما في باب المضارع أن الناقص الواوي مضموم العين واليائي مكسورها ١٢ق

فيعلم أن ألف فتى من الياء والألف عصا من الواو ١٢ جاربردي

وَيكُونِ العَيْنِ وَاوًا نَحْوَ شَوَى إِلَّا مَا شَذَّ نَحْوَ القُوَى وَالصُّوَى فَإِنْ جُهِلَتْ فَإِنْ أُمِيلَتْ نَحْوَ مَتَى وَإِلَّا فَالأَلِفُ وَإِنَّمَا كَتَبُوا الَّذِي بِالْيَاءِ لِقَوْلِهِمْ لَدَيْكَ وَكِلَا يُكْتَبُ عَلَى الوَجْهَيْنِ لِاحْتِمَالِهِمَا وَأَمَّا الحُرُوفُ فَلَمْ تُكْتَبْ مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرُ بَلَى وَعَلَى وَإِلَى وَحَتَّى ۞ وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ تمت الشافية

كلاهما واوان في كلامهم [ويكون العين واوا نحو شوى] اللحم فإن اللام حينئذ يكون ياء إذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه كلاهما واوان [إلا ما شذ نحو القوى والصوى] كلاهما كصرد في جمع القوة والصوة بتشديد الواو فيهما فإن العين واللام في هذين واوان وألف الجمعين منقلبة عن الواو ولكنها لقلتها تكتب بالياء حملا على الغالب في نظائرهما مما عينه الواو والصوة بالمهملة العلم من الحجارة ويقال لغير ذلك أيضا فهذا حكم ما علم أصله من الألف [فإن جهلت] بأن لم يكن له أحد الأمور المذكورة لمعرفة الأصل [فإن أميلت] الألف فيه [فالياء] هي المكتوبة في رسمها لإمالتها إليها [نحو متى وإلا] تمل [فالألف] الملفوظة هي المكتوبة على القياس [وإنما كتبوا الذي] وهو ظرف بمعنى عند [بالياء] مع أنه مجهول الحال وليس موقعا للإمالة [لقولهم لديك] بالياء في حال الإضافة إلى الضمير [وكلا يكتب على الوجهين] بالألف وبالياء لاحتمال أن يكون أصله الواو وأن يكون أصله الياء فإن قلب ألفه تاء في كلتا للمؤنث ليشعر بكونه واويا كأخت وجواز إمالته مؤذن بكونه يائيا لأن الكسرة في أول الثلاثي لا تمال لها الألف الثالثة المنقلبة عن الواو فهذا حكم الألفات في الأسماء والأفعال [وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى] لجيء الإمالة فيها [وإلى وعلى] لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير نحو إليك وعليك مع إمالة إلى إذا جعلت إسما [وحتى] فإنها وإن لم ينقلب ألفها ياء

فيما ندر

فيما دون من إتصالها بالضمير كقوله : فلا والله لا يبقى أناس ، فتى حتاك يابن أبي زياد : لكنها حملت

على إلى للتماثل في معنى الإنتهاء والغاية مع أن النهار ابعة في الطرف فتمال إسماً ولكن هذا آخر الجعالة

التي قصد تعليقها على هذه الرسالة مع الإحتراز عن الإيجاز المخل والإطالة والعذر عما فيه عن السهو

والخلل قلة البضاعة وكثرة الشواغل وتوافر الدواعي إلى العجل واتفق تعليقها على يد مؤلفها المذنب

الراجي عفو ربه ومولاه وشفاعة من شفاعتهم غاية مناه والخلوص في ولائهم ذخرة لأولاه وأخراه

في عدة أشهر خاتمتها خاتمة شهر رمضان المبارك من السنة الثامنة من المائة الثانية من

الألف الثاني من الهجرة النبوية (١٢٠٨ هـ)

الجعالة بالضم ما يجعله من شيء ومنه يجت التي بجعالة الراكب والجعل خلاف البطلة وترتيبه بالكسر ... رحمه الله عليه وعلينا وعلى جميع المسلمين والمسلمات آمين. كتبه عبدالرحمن محمد امين الملقب بشرفاني

الحمد لمن صرف قلوبنا نحو طريق الحق والسداد . والصلوة والسلام على محمد خير الأنام والعباد . وعلى آله وصحبه الكرام . الذين كسروا أعناق الكفر والأصنام . بل استأصلوا جذور الفسق والآثام . وبعد فقد إلتمس مني بعض الأخوان وأخصه الخلان بكتابة كتاب (الكمال) على حسب إرادتهم بحيث تكون الشافية في أول الصحيفة معربة ثم كتابة كتاب كمال مفصولاً بينهما خط رفيع مستقيم تسهيلاً للضبط والحفظ بلا إملال فقلت لهم هيهات هيهات لما تطلبون حيث أن قد وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً وأحدث مصائب الزمان كم نقصاً وعيباً ومع هذا فقلت في نفسي إن الضرورات تبيح المحظورات فأجبت مطالبهم وشرعت فيه بعد التوكل على الله المعبود . وضاعفت جهودي لأتمام المجهود . راجياً من الله بذلك جميع عمري المتبقي والمفقود . ولاسيما الأختام بالخير والرضا من الله وبالجنة خلود . ولأخواني الأعزاء التوفيق والعيش الرغيد . والسؤدد والصعود . وكان الختام في يوم العشرين من شهر جماد الأخير للهجرة النبوية الشريفة اي : ٢٠/٦/١٤١٥ هـ المصادف : ٢٣/١١/١٩٩٤ م والمصادف للسنة الكردية : ٢/٩/٢٦٩٤ كوردي والحمد لله أولاً وآخراً . وانا الفقير المذنب كاتب الخط والتصميم عبدالرحمن بن محمد امين بن محمد صالح الكوردي الساكن بمحافظة أربيل حميت عن الفساد والتقتيل آمين يارب العالمين

الخط يبقى زماناً بعد كاتبه وكاتب الخط تحت التراب رميم . الخط للأمير جمال وللغني كمال وللفقير مال .

فهرست أبحاث الكمال

فهرست أبحاث الكمال